

حکایت فضائل

الجزء الرابع

عن مبهمات

الشريعة الغراء

للعلامة الشيخ جعفر كاشف الغطاء

تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان الرضوي



كشف الغطاء

عن مبهمات الشريعة الغراء

موضوع:

فقه استدلالی: ۸۰ (فقه و حقوق: ۱۵۷)

گروه مخاطب:

- تخصصی (پژوهشگران و اساتید حوزه و دانشگاه)

شماره انتشار کتاب (چاپ اول): ۸۱۷

مسلسل انتشار (چاپ اول و باز چاپ): ۳۹۵۷

کتاب‌های دفتر تبلیغات اسلامی شعبه خراسان رضوی/۱۳

کاشف الغطاء، جعفر بن خضر، ۱۱۵۴ - ۱۲۲۸ ق.

کشف الغطاء عن مبهمات الشریعة الغراء / لجعفر کاشف الغطاء؛ تحقیق مکتب الإعلام الإسلامی - فرع خراسان الرضوی . - قم: مؤسسه بوستان کتاب (مرکز چاپ و نشر دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم)، ۱۴۲۲ = ۱۳۷۹.

ج . - (مؤسسه بوستان کتاب؛ ۸۱۷ . کتاب‌های دفتر تبلیغات اسلامی شعبه خراسان رضوی؛ ۱۳) (فقه و حقوق؛ ۱۵۷ . فقه استدلالی؛ ۸۰)

(ج. ۴) ISBN 978- 964 - 09 - 0204 - 2 . - (دوره) 9 - 0205 - 09 - 964 - ISBN 978-

فهرست نویسی براساس اطلاعات فیما.

ص . ع . به انگلیسی: Allamah ash-Sheykh Jafar Kashif ul-Ghita. Kashf ul-Ghita an Mubhamat

ish-Sharia(h)t il-Gharra

کتاب‌نامه.

ج. ۴ (چاپ دوم)

۱. فقه جعفری - قرن ۱۳ ق. الف. دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم. شعبه خراسان رضوی. ب. دفتر تبلیغات اسلامی

حوزه علمیه قم. مؤسسه بوستان کتاب. ج. عنوان.

۲۹۷ / ۳۴

BP ۱۸۳ / ۳ / ۲ ک ۵

كشف الغطاء

عن مبهمات الشريعة الغراء

للعامة الشيخ جعفر كاشف الغطاء

الجزء الرابع

تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان الرضوي

كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء / ج ٤

- المؤلف: العلامة الشيخ جعفر كاشف الغطاء • التحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان الرضوي
- المحققون: عباس التبريزيان، محمد رضا الذاکري (طاهريان) و عبدالحليم الحلبي
- الناشر: مؤسسة بوستان کتاب
- (مركز الطباعة و النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)
- المطبعة: مطبعة مؤسسة بوستان کتاب • الطبعة: الثانية
- الكمية ١٠٠٠ • السعر الدورة: ٨٠٠٠٠ تومان

جميع الحقوق © محفوظة

printed in the Islamic Republic of Iran

- ❖ العنوان: قم، شارع شهداء (صفائيه)، ص ب ٩١٧، الهاتف: ٧-٧٧٤٢١٥٥ الفاكس: ٧٧٤٢١٥٤، الهاتف: ٧٧٤٣٤٢٦
- ❖ المعرض المركزي (١): قم، شارع شهداء (بتعاون أكثر من ١٧٠ ناشر يعرض اثني عشر ألف عنواناً من الكتب)
- ❖ المعرض الفرعي (٢): طهران، شارع فلسطين الجنوبي، الزقاق الثاني (پشن)، الهاتف: ٦٦٤٦٠٧٣٥
- ❖ المعرض الفرعي (٣): مشهد المقدسة، تقاطع خسروي، مجمع ياس، الهاتف: ٢٢٣٣٦٧٢
- ❖ المعرض الفرعي (٤): أصفهان، تقاطع کرمانی، گلستان کتاب، الهاتف: ٢٢٢٠٣٧٠
- ❖ المعرض الفرعي (٥): أصفهان، ساحة انقلاب، قرب سینما ساحل، الهاتف: ٢٢٢١٧١٢
- ❖ المعرض الفرعي (٦) (للشباب): قم، بداية شارع شهداء (صفائيه)، الهاتف: ٧٧٣٩٢٠٠
- ❖ التوزيع: بکنا (توزيع الكتب الإسلامية و الإنسانية)، طهران، شارع حافظ، قرب تقاطع کالج، بداية زقاق بامشاد، الهاتف: ٨٨٩٤٠٣٠٣
- ❖ وكالات بيع كتب المؤسسة في البلد و خارجه (المنضم إلى ورقة الاستطلاع للآثار في نهاية الكتاب)

عبر البريد الإلكتروني للمؤسسة: E-mail: info@bustaneketab.com

الآثار الحديثة في المؤسسة و التعرف إليها في «وب سایت»: <http://www.bustaneketab.com>

مع جزیل الشکر و التقدير لجميع الزملاء الذين ساهموا في استخراج هذا العمل منهم:

• أعضاء لجنة دراسة الإصدارات • أمين لجنة الكتاب: جواد آهنگر • الملخص العربي: سهيلة خانقي • الملخص الإنجليزي: عبدالمجيد مطوريان • فنيّا: مصطفى محفوظي • المنضد: محمود هدايي • التصحيح و التنضيد: سيد صادق حسيني • تنظيم صفحات الكتاب: أحمد مؤتمني • التطبيق: غلامرضا معصومي • المراقبة الفنية لتنظيم صفحات الكتاب: سيد رضا موسوي منش • تصميم الغلاف: مسعود نجابتي • مدير الإنتاج: عبدالهادي أشرفي • الإعداد: حميدرضا تيموري • طلبات الطبع: أميرحسين مقدم منش و بقية الزملاء • شؤون الطباعة: علي عليزاده، مجيد مهدي و بقية الزملاء في قسم الليتوغرافيا، الطباعة و التجليد.

رئيس المؤسسة

السيد محمد كاظم الشمر

كتاب الصيام

الصوم

وهو: تركُ المفطرات، أو الكفّ عنها، أو العزم على تركها، أو مُشترك لفظاً أو معنى بين الكلّ، أو البعض على اختلاف الأقسام.

وفيه مباحث:

الأول: في فضيلته

الصوم من جُملة الأركان التي بُنيت عليها فروع الإسلام والإيمان ويمتاز عن باقي العبادات: بأنه القاطع للشهوات، المضعف للقوة الحيوانية عن طلب الملاذ المحظورات، وللقوة السبعية عن البطش بالمؤمنين والمؤمنات. المقوي للقوة الملكية بتصفية النفس من شوائب الكدورات. الكاسر للقوة الشيطانية عن طلب الكبر والرئاسات. المقرون بخلاء المعدة؛ الذي هو من أعظم الرياضات، التي كادت تُوصل إلى العلم بالمغيبات. الباعث على إعطاء الصدقات، ورقة القلب على الفقراء عند المجاعات. المذكر بجوع الآخرة وعطشها؛ يوم العَرَض على ربّ السماوات. المعرف لمقدار النعم، الباعث على الشكر على عمر الأوقات، المجرّد للعبادة بترك ملاذ الحيوانات، المصحح للمزاج، المُغني عن الأدوية والعلاجات، المانع عن الامتلاء المهيج

للأبخرة الباعثة على النوم والكسل عن العبادات . الرافع لتكليف الخادم من الخدمات ،
الباعث على المشقة الكلية التي بها يتضاعف ثواب الطاعات .

وباعتبار تصفيته للنفس ، وبُعدّه عن الرياء ؛ لحفائه على الحسّ ، واشتماله على
المشقة الكلية ، وأنّه من الأمور المتعلقة بالنفس ، المقصور سلطانها على ربّ البرية ، وردّ
في بعض الأحاديث القدسيّة : «كلّ عمل ابن آدم له ، إلا الصوم ؛ فإنه لي ، وبه
أجزئي»^(١) .

ولكونه مانعاً عن الشهوة الرديّة ، قال فيه سيّد البرية : «من لم يستطع النكاح
فليصم ، الصوم خصاء أمتي ، يا معاشر الشباب عليكم بالصيام»^(٢) .

ولأنّه مكملّ للنفس ، فلا تكون مغلوبة للهوى ، قال فيه سيّد الأنام صلّى الله عليه
 وآله وسلّم : «إنّه يُبعد الشيطان كما بين المشرق والمغرب ، ويسودّ وجهه ، والصدقة
تكسر ظهره ، والحبّ في الله والمؤازرة على العمل الصالح تقطع دابره ، والاستغفار
يقطع وتينه»^(٣) ، ولكلّ شيء زكاة ، وزكاة الأبدان الصيام»^(٤) .

وخُصّت بالصيام ؛ لأنّ ما عداه من زكاة تنمّي الأموال .

ومّا يدلّ على أنّه من أعظم العبادات : خلطه مع الولاية في بعض الروايات ، فعن
أبي جعفر عليه السلام : «إنّ الإسلام بُني على خمسة أشياء : الصلاة ، والزكاة ،
والحجّ ، والصوم ، والولاية»^(٥) .

١ . الكافي ٤ : ٦٣ ح ٦ ، الفقيه ٢ : ٤٤ ح ١٩٨ ، التهذيب ٤ : ١٥٢ ح ٤٢٠ ، الوسائل ٧ : ٢٩٤ أبواب الصوم المنسوب
ب ١ ح ٢٧ .

٢ . الكافي ٤ : ١٨٠ ح ٢ ، التهذيب ٤ : ١٩٠ ح ٥٤١ ، المجازات النبوية : ٨٥ ح ٥٣ ، الوسائل ٧ : ٣٠٠ أبواب الصوم
المنسوب ب ٤ ح ١ ، ٢ ، ٣ .

٣ . الرتين : عرق يسقي الكبد ، وإذا انقطع مات صاحبه . مفردات الراغب : ٥١١ .

٤ . التهذيب ٤ : ١٩١ ح ٥٤٢ ، الفقيه ١ : ٤٥ ح ١٩٧ ، أمالي الصدوق : ٥٩ ح ١ ، وص ٧٥ ح ٥٧ ، الوسائل ٧ : ٢٨٩
أبواب الصوم المنسوب ب ١ ح ٢ .

٥ . الكافي ٤ : ٦٢ ح ١ ، الفقيه ٢ : ٤٤ ح ١٩٩ ، أمالي الصدوق : ٢٢١ ح ١٤ ، الوسائل ٧ : ٢٨٩ أبواب الصوم المنسوب
ب ١ ح ١ .

وماروي في عدة روايات : «إن الصوم جنة من النار»^(١) . و«أن لكل شيء زكاة، وزكاة الأبدان الصوم»^(٢) ، و«أن خلوف فم الصائم - أي رائحته أو طعمه - عند الله أطيب من ريح المسك»^(٣) . و«الصائم في عبادة، وإن كان على فراشه، ما لم يغترب مسلماً»^(٤) .

وإن من صام لله يوماً في شدة الحر، فأصابه ظمأ وكلّ الله به ألف ملك يمسحون وجهه، ويُبشرونه بالجنة، حتى إذا أفطر، قال الله تعالى : «ما أطيب ريحك وروحك، ياملأئكتي، اشهدوا أنني قد غفرت له»^(٥) .

وفي بناء هذا ومثله على الظاهر، فيلحق ما اشتمل عليه بالأحاديث القدسية أو على التأويل وجهان، أقواهما الثاني، وفي بناء المسح والبُشرى على الظاهر أو التأويل وجهان .

وأن نوم الصائم عبادة، وصمته ونَفَسه تسبيح^(٦) ، وعمله مُتَقَبَّل ، ودعائه مُسْتَجَاب . وأن للصائم فرحتين : فرحة عند إفطاره برفع الحرج عنه أو بتوفيقه أو بالمركبّ منهما، وفرحة عند لقاء ربه .

وأن العبد يصوم مُتَقَرِّباً إلى الله تعالى ، فيدخله به الجنة .

وأنه يغفر له بصوم يوم .

وأن لله ملائكة موكلين بالدعاء للصائمين^(٧) .

١ . الكافي ٤ : ٦٢ ح ١ ، الفقيه ٢ : ٤٤ ح ١٩٦ ، الوسائل ٧ : ٢٨٩ أبواب الصوم المندوب ب ١ ح ١ .

٢ . الكافي ٤ : ٦٥ ح ١٧ ، الفقيه ٢ : ٤٥ ح ١٩٩ ، التهذيب ٤ : ١٩٠ ح ٥٣٧ ، ٥٤٢ ، أمالي الصدوق : ٥٩ ح ١ ، الوسائل ٧ : ٢٨٩ أبواب الصوم المندوب ب ١ ح ٢ .

٣ . الكافي ٤ : ٦٤ ح ١٣ ، الفقيه ٢ : ٤٥ ح ٢٠٣ ، الوسائل ٧ : ٢٩٠ أبواب الصوم المندوب ب ١ ح ٥ .

٤ . الكافي ٤ : ٦٤ ح ٩ ، الفقيه ٢ : ٤٤ ح ١٩٧ ، ٢٠٥ ، التهذيب ٤ : ١٩٠ ح ٥٣٨ ، ثواب الأعمال : ٧٥ ح ١ ، الوسائل ٧ : ٢٩١ أبواب الصوم المندوب ب ١ ح ١٢ .

٥ . الكافي ٤ : ٦٥ ح ١٧ ، الفقيه ٢ : ٤٥ ح ٢٠٥ ، أمالي الصدوق : ٤٧٠ ح ٨ ، ثواب الأعمال : ٧٦ ح ١ ، الوسائل ٧ : ٢٩٩ أبواب الصوم المندوب ب ٣ ح ١ .

٦ . في «ح» زيادة : ويقوى عدم اعتبار النية في حصول الاجر .

٧ . أنظر الوسائل ٧ : ٢٨٩ أبواب الصوم المندوب ب ١ ، وص ١١٢ من أبواب آداب الصائم ب ٩ ح ١ .

وأنَّ المؤمن إذا صام شهر رمضان احتساباً، يُوجب الله له سبع خصال: يذوب الحرام من جسده، ويقرب من رحمة ربه، ويكفر خطيئة أبيه آدم عليه السلام، ويهون الله عليه سكرات الموت، ويأمن من جوع يوم القيامة وعطشه، ويعطيه الله البراءة من النار، ويطعمه من طيبات الجنة^(١).

وأنَّه ما من صائم يحضر قوماً يأكلون إلا سبَّحت أعضاؤه على الحقيقة، أو التأويل - كما يجري مثله فيما روي من مثله في الجمادات من الشعر، والحجر، والمدر، ونحوها - وصلت عليه الملائكة^(٢).

وأنَّ الله تعالى وكل ملائكة بالدعاء للصائمين، وقال الله تعالى: «ما أمرتُ ملائكتي بالدعاء لأحدٍ من خلقي إلا استجبتُ لهم»^(٣) وأنَّ من كتم صومه، قال الله تعالى لملائكته: «عبدني استجار من عذابي، فأجيروه»^(٤).

وأنَّ الصائم إذا رأى قوماً يأكلون، سبَّحت له كل شعرة في جسده^(٥). وأنَّ ثلاثة يُذهبن البلغم، ويزدن في الحفظ: السواك، والصوم، وقراءة القرآن، إلى غير ذلك من الأخبار^(٦).

المبحث الثاني: في آدابه

وهي كثيرة، وأهمّها: استعمال الجوارح في الطاعات، وعصمتها من المعاصي والتبعات، فعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنَّ من صام شهر رمضان إيماناً،

١. أنظر الوسائل ٧: ١٧٢ أبواب أحكام شهر رمضان ب ١ ح ٤.

٢. أنظر الوسائل ٧: ١١٢ أبواب آداب الصائم ب ٩.

٣. الكافي ٤: ٦٤ ح ١١، المحاسن: ٧٢ ح ١٤٩، الفقيه ٢: ٤٥ ح ٢٠٢، الوسائل ٧: ٢٨٩ أبواب الصوم المندوب ب ١ ح ٣.

٤. الكافي ٤: ٦٤ ح ١٠، الفقيه ٢: ٤٥ ح ٢٠٢، التهذيب ٤: ١٩٠ ح ٥٣٩، فضائل الأشهر الثلاثة: ١٢١ ح ١٢٣، الوسائل ٧: ٩٧ أبواب آداب الصائم ب ١ ح ١.

٥. أنظر الوسائل ٧: ١١٢ أبواب آداب الصائم ب ٩ ح ١.

٦. أنظر الوسائل ٧: ٢٩٢ أبواب الصوم المندوب ب ١.

واحساباً، وكفّ سمعه، وبصره، ولسانه عن الناس، قبلَ الله تعالى صومه، وغفر له ما تقدّم من ذنبه، وما تأخّر، وأعطاه أجر الصابرين»^(١).

وعن أمير المؤمنين عليه السلام: «عليكم في شهر رمضان بكثرة الاستغفار والدعاء، فإن الاستغفار به تُغفر ذنوبكم، والدعاء يُدفع عنكم به البلاء»^(٢).

وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أنّه قال لجابر: «هذا شهر رمضان، من صام نهاره، وقام ورداً من ليله، وعفّ بطنه وفرجه، وكفّ لسانه، خرج من ذنوبه كخروجه من هذا الشهر» فقال جابر: ما أحسن هذا الحديث، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «وما أشدّ هذه الشروط»^(٣).

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: «ما من عبدٍ صالح صائم يُشتم فيصبر، ويقول: سلام عليك، إني صائم، لا أشتمك كما شتمتني، إلا قال الله تبارك وتعالى: استجار عبدي بالصوم من شتم عبدي، قد أجرته من النار»^(٤).

وعن أبي جعفر عليه السلام: «إذا صمتَ، فليصم سمعُك وبصرُك وشعرك وجلدك». وعدّ أشياء غير هذا. قال: «ولا يكون يوم صومك كيوم فطرك»^(٥).

وعن الصادق عليه السلام: «إذا صُمتَ، فليصم سمعُك وبصرُك من الحرام، والقبیح، ودع المراء، وأذى الخادم، وليكن عليك وقار الصائم، ولا تجعل يوم صومك كيوم فطرك».

وعنه عليه السلام: «إنّ الصيام ليس من الطعام والشراب وحده، فإذا صمتَ فغضوا أبصاركم، واحفظوا ألسنتكم، ولا تنازعوا، ولا تحاسدوا». قال: «وسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرأة تسبّ جاريتها وهي صائمة، فأمر لها بطعام وقال لها:

١. المقنعة: ٣٠٥، الوسائل ٧: ١١٨ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ٧.

٢. الفقيه ٢: ٦٧ ح ٢٨١، الوسائل ٧: ٢٢٠ أبواب احكام شهر رمضان ب ١٨ ح ٤ بتفاوت.

٣. الفقيه ٢: ٦٠ ح ٢٥٩، الوسائل ٧: ١١٦ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ٢.

٤. الكافي ٤: ٨٨ ح ٥، الوسائل ٧: ١٢٠ أبواب آداب الصائم ب ١٢ ح ٢.

٥. الفقيه ٢: ٦٧ ح ٢٧٨، التهذيب ٤: ١٩٤ ح ٥٥٤، الوسائل ٧: ١١٦ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ١، ولكن الرواية

فيه عن أبي عبد الله (ع).

كُلِّي، فقالت: إِنِّي صائِمة، فقال: أَنْتِ صائِمة وتَسْبِيْن جَارِيَتِكَ؟! إِنْ الصَّوْمَ لَيْسَ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ»^(١).

وهو وَإِنْ كَانَ مَحْمُولاً عَلَى الْمُبَالِغَةِ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ حُثّاً عَظِيماً عَلَى تَرْكِ الْمَعَاصِي فِي الصَّوْمِ أَوْ خُصُوصِ السَّبِّ.

وَفِي الْفَقْهِ عَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ الصَّوْمَ حِجَابٌ ضَرَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْأَلْسِنِ، وَالْأَسْمَاعِ، وَالْأَبْصَارِ، وَسَائِرِ الْجَوَارِحِ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كُلِّ جَارِحَةٍ حَقّاً لِلصِّيَامِ، فَمَنْ أَدَّى حَقَّهَا، كَانَ صَائِماً؛ وَمَنْ تَرَكَ شَيْئاً مِنْهَا، نَقَصَ مِنْ فَضْلِ صَوْمِهِ بِحَسَبِ مَا تَرَكَ شَيْئاً مِنْهَا»^(٢).

وَعَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ الصِّيَامُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَقَطْ، وَلَكِنْ إِذَا صَمْتَ، فَلْيَصُمْ سَمْعُكَ، وَبَصْرُكَ، وَلِسَانُكَ، وَبَطْنُكَ، وَفَرْجُكَ، وَاحْفَظْ يَدَكَ وَفَرْجَكَ، وَأَكْثِرِ السَّكُوتَ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ، وَارْفُقْ بِخَادِمِكَ»^(٣).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ الصِّيَامَ لَيْسَ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَحْدَهُ، فَاحْفَظُوا أَلْسِنَتَكُمْ، وَغَضُّوا أَبْصَارَكُمْ، وَلَا تَنَازَعُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا؛ فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْإِيمَانَ، كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ»^(٤).

وَفِي خُطْبَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ فِي إِنْصَاتٍ، وَسَكُوتٍ، وَكَفِّ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَلِسَانِهِ وَفَرْجِهِ وَجَمِيعِ جَوَارِحِهِ مِنَ الْحَرَامِ وَالْكَذِبِ وَالْغِيْبَةِ تَقَرُّباً، قَرَّبَهُ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى تَمَسَّ رَكْبَتَاهُ رَكْبَتِي إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»^(٥).

وَعَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا صَامَ أَحَدُكُمْ الْأَيَّامَ الثَّلَاثَةَ فِي الشَّهْرِ، فَلَا يَجَادِلَنَّ

١. الكافي ٤: ٨٧ ح ٣، الفقيه ٢: ٦٧ ح ٢٨٠ مصباح التهجد: ٥٦٩، التهذيب ٤: ١٩٤ ح ٥٥٣، الوسائل ٧: ١١٦

أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ٣.

٢. فقه الرضا عليه السلام: ٢٣، مستدرک الوسائل ٧: ٣٦٦ أبواب آداب الصائم ب ١٠ ح ٣.

٣. إقبال الأعمال: ٨٧، الوسائل ٧: ١١٨ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ١٠.

٤. الكافي ٤: ٨٩ ح ٩، الفقيه ٢: ٦٧ ح ٢٨٠، الوسائل ٧: ١١٧ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ٤.

٥. عقاب الأعمال: ٣٤٤، الوسائل ٧: ١١٧ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ٥.

أحداً، ولا يجهل، ولا يسرع إلى الحلف والأيمان بالله، فإن جهل عليه أحد، فليحتمله»^(١).

وعن الباقر عليه السلام: «إن الكذبة تفطر الصائم، والنظرة بعد النظرة، والظلم قليله وكثيره»^(٢).

وفي وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأmir المؤمنين عليه السلام: «احذر الغيبة، والنميمة، فإن الغيبة تُفطر الصائم، والنميمة تُوجب عذاب القبر»^(٣).

ويُفهم من مجموع هذه الأخبار: أن الحسنات في الصوم يتضاعف ثوابها، والمعاصي يزداد وزرُها أو عقابها. ويجري مثل ذلك في جميع الأمكنة المعظمة، والأوقات المشرفة. وأنه ينبغي أن يكون الصائم في صيامه على أفضل الأحوال.

ومن الآداب^(٤): استقبال القبلة عند النظر إلى الهلال، والتكبير، ورفع اليدين، ومخاطبة الهلال، والدعاء بالمأثور، وهو كثير، ومن جملته: «ربّي وربّك الله ربّ العالمين، اللهمّ أهله علينا بالأمن، والإيمان، والسلامة، والإسلام، والمسارة إلى ما تُحبّ وترضى، اللهمّ بارك لنا في شهرنا هذا، وارزقنا خيره، وعونه، واصرف عنا ضرّه وشرّه، وبلاءه، وفتنته»^(٥).

وعن شيخنا العماني: أنه أوجب أن يقال عند رؤيته: «الحمد لله الذي خلقني، وخلقك، وقدر منازلك، وجعلك مواقيت للناس، اللهمّ أهله علينا إهلاً مباركاً، اللهمّ أدخله علينا بالسّلامة والإسلام، واليقين والإيمان، والبرّ والتقوى، والتوفيق لما تحبّ وترضى»^(٦).

١. الكافي ٤: ٨٨ ح ٤، الفقيه ٢: ٤٩ ح ٢١١، التهذيب ٤: ١٩٥ ح ٥٥٧، الوسائل ٧: ١٢٠ أبواب آداب الصائم ب ١٢ ح ١.

٢. أقبال الأعمال: ٨٧، الوسائل ٧: ١١٨ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ٩.

٣. تحف العقول لابن شعبة: ١٤.

٤. في «م»، «س» زيادة: التطلع إلى الهلال ليلة الشك وأوجه البعض كفاية.

٥. الفقيه ٢: ٦٢ ح ٢٦٩، فقه الرضا عليه السلام: ٢٤، المستدرک ٧: ٤٣٩ أبواب أحكام شهر رمضان ب ١٣ ح ١.

٦. نقله عنه العلامة في المختلف ٣: ٣٦٦ مسألة ٩٤، والشهيد في الدروس ١: ٢٨٥.

ومنها: السحور، فعن النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم: «تسحروا ولو بجرع الماء، ألا صلوات الله على المتسحرين، إن الله وملائكته يصلون على المستغفرين والمتسحرين»^(١).

ويشتد استحبابه في شهر رمضان، ثم مُطلق الواجب المعين، وبعدهما الواجب الموسع، ثم المستحب.

والظاهر تضاعف فضله بتضاعف فضل ما هو له. وكلما قرب من الفجر فهو أفضل. وأفضله: السوق^(٢)، والتمر، والزبيب، والماء.

ويُستحب أن يكون في السدس الأخير من الليل.

ومنها: تعجيل الفطور، إلا لمن لانتازعه نفسه، فيؤخره عن الصلاة، مع عدم المنتظر، أو يعارضه مرجح آخر.

ومنها: تقديم الصلاة على الإفطار، إلا مع وجود المنتظر أو مُنازعة النفس، كما في الأخبار^(٣). ويلحق به حصول الضعف عن الصلاة أو غيرها من العبادات، أو بعض المكاسب الضروريّات، أو فساد الزاد بالتأخير، إلى غير ذلك من المرجّحات.

ومنها: أن يقول عند الإفطار: «اللهم لك صمنا، وعلى رزقك أفطرنا، فتقبله منّا؛ ذهب الظمّ، وابتلت العروق، وبقي الأجر، اللهم تقبل منّا، وأعنا عليه، و سلّمنا فيه، وتسلمه منّا»^(٤). وأن يقول طلباً للدعوة المستجابة عند أوّل لقمة: «بسم الله، يا واسع المغفرة، اغفر لي» فيغفر له^(٥)، وورد غير ذلك^(٦).

١. الفقيه ٢: ٨٧ ح ٣٨٩، التهذيب ٤: ١٩٨ ح ٥٦٦، أمالي الطوسي ٢: ١١١، الوسائل ٧: ١٠٣ أبواب آداب الصائم ب ٤ ح ٦ و ٩.

٢. السوق ما يعمل من الخنطة والشعير معروف. المصباح المنير: ٢٩٦.

٣. الوسائل ٧: ١٠٧ أبواب آداب الصائم ب ٧.

٤. الكافي ٤: ٩٥ ح ١، الفقيه ٢: ٦٦ ح ٣٧٢، التهذيب ٤: ١٩٩ ح ٥٧٦، مصباح التهجد: ٥٦٨، الوسائل ٧: ١٠٦ أبواب آداب الصائم ب ٦ ح ١.

٥. إقبال الأعمال: ١١٦، الوسائل ٧: ١٠٧ أبواب آداب الصائم ب ٦ ح ٩.

٦. أنظر الوسائل ٧: ١٠٥ أبواب آداب الصائم ب ٦.

ومنها: الإفطار على الحلو، وكان النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم يفطر على الرُّطْب في وقته، والتمر في وقته^(١)، فإن لم يكن، فعلى الماء الفاتر، فإن الماء الفاتر يُنْقِي الكبد، ويغسله من الذنوب، وَيُطَيِّب النكهة والفم، ويقوّي الأضراس، ويسكّن العروق الهائجة، والمِرّة الغالبة، ويقوّي الحَدَق^(٢)، ويجلو البصر، ويقطع البلغم، وَيُطْفِئ الحرارة من المعدة، ويذهب بالصداع^(٣)،^(٤). وروي استحباب الإفطار على اللبن^(٥).

ومنها: قراءة سورة ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ عند الفطور والسحور، مُقَارِنًا أو مُقَدِّمًا أو مُؤَخَّرًا، مع الاتصال على الأقوى، روي عن زين العابدين عليه السلام: «أَنْ مَنْ قَرَأَهَا عِنْدَ فِطْرِهِ وَسَحُورِهِ، كَانَ فِيمَا بَيْنَهُمَا كَالْمُتَشَحِّطِ بِدَمِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٦).

ومنها: إفطاره يوم صومه لدعوة أخيه المؤمن أو أخته المؤمنة إلى طعام أو شراب، قليل أو كثير، في الصوم المندوب. و ربّما ألحق به الواجب الموسّع، حيث لا مانع من الإفطار. ولو تعارضت الدعوتان، قُدِّمَت دعوة الإفطار على تأمّل. ولو كان الغرض مجرد إفساد الصيام، لا تُلذّذ بالشراب والطعام، قوي رجحان الصيام.

روي عن الباقر عليه السلام: «مَنْ أَدْخَلَ عَلَى أَخِيهِ السَّرُورَ بِالْإِفْطَارِ فِي يَوْمِ صَوْمِهِ، حَسِبَ لَهُ بَعْشَرَةَ أَيَّامٍ»^(٧).

١. الكافي ٤: ١٥٣ ح ٦، المحاسن: ٥٣١ ح ٧٨٢، الوسائل ٧: ١١٢ أبواب آداب الصائم ب ١٠ ح ١.

٢. المِرّة بالكسر: خلط من اخلاط البدن. المصباح المنير: ٥٦٨، والحدَق واحدًا حَدَقَةً وهي سواد العين. المصباح المنير: ١٢٥.

٣. الكافي ٤: ١٥٢ ح ٤، الوسائل ٧: ١١٣ أبواب آداب الصائم ب ١٠ ح ٦.

٤. في «م»، «س» زيادة: وروي أنّ مَنْ أَفْطَرَ عَلَى تَمَرٍ حَلَالٍ زَيْدٌ فِي صَلَاتِهِ أَرْبَعُمِائَةٍ صَلَاةٍ وَهِيَ فِي إِقْبَالِ الْأَعْمَالِ: ١١٤ والوسائل ٧: ١١٥ أبواب آداب الصائم ب ١٠ ح ٢٠.

٥. التهذيب ٤: ١٩٩ ح ٥٧٤، الوسائل ٧: ١١٤ أبواب آداب الصائم ب ١٠ ح ٧ و ١٢ و ١٣.

٦. إقبال الأعمال: ١١٤، الوسائل ٧: ١٠٧ أبواب آداب الصائم ب ٦ ح ٧.

٧. الكافي ٤: ١٥٠ ح ٢، تفسير العياشي ١: ٣٨٦ ح ١٣٨، الوسائل ٧: ١٠٩ أبواب آداب الصائم ب ٨ ح ١.

وعن الصادق عليه السلام: «إذا أكل ولم يخبره بصومه، حُسب لهُ بصيام سنة»^(١).

وعن الرضا عليه السلام: «أنّ الإفطار أفضل، ولو بعد العصر بساعة»^(٢)، ولا يبعد أن يقال باستحباب دعوته.

ويتضاعف الأجر لمن أفطر، ولم يُخبر بصيامه، كما مرّ. وليس له أن يقول: لستُ بصائم؛ لأنّه كذب.

ومنها: المحافظة في شهر رمضان على أغساله، وصلواته، والاعتكاف ولا سيّما في العشر الأواخر، وتعويداته، وحُروزه، ومُناجاته، ودعواته الموظّفات، والتشاغل في أيّامه ولياليه بالذكر والدعاء، ولا سيّما بالمأثور، فإنّ دعاء الصائم مُستجاب، ولو في غير رمضان.

وقراءة القرآن، ولا سيّما السور الموظّفات لخصوص بعض الأوقات. وإحياء ليلة القدر، ويتحقّق باليقظة تمام الليل إلّا ما شدّ، مع الاشتغال بالعبادة إلّا ما شدّ.

والاعتكاف، ولا سيّما في العشر الأواخر.

وترك الهذر^(٣)، والمراء.

والصلاة، والتدريس، والموعظة، وصلة الأرحام، وقضاء حوائج الإخوان، وإجابة دعوتهم؛ كلّ ذلك لمن صام فيه أو لم يصم، غير أنّ الصائم أكثر أجراً. ويجري هذا في كلّ صيام.

ويتضاعف أجر العمل بزيادة فضيلة الوقت، فليلة الثالثة والعشرين أفضل من جميع ليالي شهر رمضان، وبعدها الواحدة والعشرون منه، وبعدها التاسعة عشر،

١. الكافي ٤: ١٥٠ ح ٣ و ٤، الفقيه ٢: ٥١ ح ٢٢٢، علل الشرائع: ٣٨٧ ح ٣، ثواب الأعمال: ١٠٧ ح ٢، الوسائل ٧:

١٠٩ أبواب آداب الصائم ب ٨ ح ٤ و ٥.

٢. الكافي ٤: ١٥١ ح ٥، الوسائل ٧: ١١٠ أبواب آداب الصائم ب ٨ ح ٧.

٣. هذر في منطقة هذراً خلط وتكلّم بما لا ينبغي، الصباح المنير: ٦٣٦.

وبعدها ليالي الجُمُعات منه، والعشر الأواخر، وللبواقي أيضاً تفاوت في الفضل.

ومنها: الكون حال الصيام - خصوصاً شهر رمضان - في الأماكن المشرقة، كالمشاهد، والمساجد، وفي مكان الاجتماع للعبادة؛ مع التحرز عن الرياء، والخضوع، والخشوع، وحضور القلب.

ومنها: القيلولة، ويُراد النوم قبل نصف النهار، على الأقوى، وإن فُسِّرَت في اللغة بالنوم فيه^(١). والطيب، خصوصاً أول النهار.

ومنها: الاستهلال لشهر رمضان، ولا سيما مع عدم قيام الناس به، وقيل بوجوبه مطلقاً^(٢)؛ وقيل به مع عدم القيام، وهما ضعيفان، بل الاستهلال مُستحبٌ في سائر الشهور، خصوصاً مالها رجحان، كرجب وشعبان.

ومنها: ترك قول: «رمضان» فإنه يُكره، بل يقول: «شهر رمضان» وعُلِّلَ في الرواية: بأن رمضان اسم من أسماء الله تعالى^(٣). حتى أنه ورد: أن من قال «رمضان» كَفَرَ بصدقة أو صيام^(٤).

ومنها: ترك الشعر في شهر رمضان؛ فإنه يُكره فيه ليلاً ونهاراً، كما يُكره في الحرم، وللمُحرم، ويوم الجمعة، وفي الليل، إلا أن يكون شعر حق، وخصوصاً ما كان في أهل البيت عليهم السلام؛ لورود الرخصة، بل الأمر فيهن^(٥)؛ والمعارض محمول على التقية.

ومنها: ترك الجماع للمسافر، والامتناء في شهر رمضان، ولكل من أذن له في إفطاره لمرضٍ وغيره إلا في التقية، فيقتصر على ما تندفع به، وما كان لخوف يقتصر فيه

١. القائلة: الظهرية، وقد تكون بمعنى القيلولة أيضاً، وهي النوم في الظهرية، وقال الليث: القيلولة نومة نصف النهار. لسان العرب ١١: ٥٧٧. وانظر النهاية لابن الأثير ٤: ١٣٣ مادة قيل.

٢. المقنعة: ٢٩٨، تحرير الأحكام ١: ٨٢.

٣. الكافي ٤: ٦٩ ح ٢، الفقيه ٢: ١١٢ ح ٤٧٩ و ٤٨٠، معاني الأخبار: ٣١٥ ح ١، بصائر الدرجات: ٣٣١ ح ١٢، الوسائل ٧: ٢٣٢ أبواب أحكام شهر رمضان ب ١٩ ح ٢.

٤. إقبال الأعمال ٣: ٣، الوسائل ٧: ٢٣٢ أبواب أحكام شهر رمضان ب ١٩ ح ٣.

٥. الآداب الدينية للفضل بن الحسن الطبرسي: ٥٩، الوسائل ١٠: ٤٦٩ أبواب المزار وما يناسبه ب ١٠٥ ح ٨.

على ما يندفع به الخوف .

ومنها : ترك مباشرة النساء في غير الجماع .

ومنها : ترك الاستحمام ؛ لما روي من كراهة دخوله على الريق^(١) .

ومنها : ترك الحجامه ، والفصد ، وإخراج الدم ، مع خوف الضعف . والظاهر جريانه في كل فعل يُخشى منه عليه الضعف .

ومنها : ترك الكحل ، والسعوط ، والتقطير بالأذن وإن انفصلت إلى الجوف اتفاقاً ؛ فإنها مكروهة . وفي السعوط ، والتقطير ، والكحل الذي فيه مسك أو يصل طعمه إلى الحلق ، كراهة شديدة .

ومنها : ترك السَّوَاكُ بالعود الرطب أصالةً ، فإنه مكروه . وربما ألحق به الرطب بالعارض ، وكل رطب .

ومنها : ترك شمِّ الرِّيحان - وهو كل نبت طيب ، ولا سيَّما النرجس ، وتخصيص الحكم بما يُسمَّى رِيحاناً عرفاً غير بعيد - والمسك ، وكل ذي رائحة شديدة ، فإنها مكروهة . وما عدا ذلك يُستحبُّ كما سبق ، وفي بعض الروايات التعليل في شمِّ الريحان بالتلذُّذ^(٢) ، فقد يفيد عدم البأس في الطيب بعدمه .

ومنها : ترك ابتلاع الريق إذا اجتمع في الفم كثيراً ، أو كان فيه طعم ، فإنه مكروه .

ومنها : ترك ابتلاع الرطوبات الخارجة من الصَّدر أو النازلة من الدماغ ، والآخر أشدُّ كراهيةً .

ومنها : ترك ابتلاع الرطوبة العارضة للريق حتَّى يبصق ثلاث مرَّات ، ويقوى إلحاق دخول المذوق .

ومنها : أن لا يبادر إلى الإفطار بمجرد مظنة الغروب ، حيث يكون في السماء علة ، وإن جاز له ذلك ؛ ولوجود العلة .

١ . الفقيه ١ : ٦٤ ح ٢٤٥ ، مكارم الاخلاق : ٥٣ ، الوسائل ١ : ٣٧٧ أبواب آداب الحمام ب ١٧ ح ٣ .

٢ . الكافي ٤ : ١١٣ ح ٥ ، التهذيب ٤ : ٢٦٧ ح ٨٠٧ ، الاستبصار ٢ : ٩٣ ح ٣٠١ ، الوسائل ٧ : ٦٥ أبواب مايمسك عنه

ومنها: أن يتجنب ما يخشى منه الأول إلى فساد الصيام أو شبهه فيه، كملاعبة النساء، وذوق المطعومات والمشروبات، والمضمضة والاستنشاق لغير الصلاة، والسعوط، والتقطير، ونحو ذلك.

ومنها: ترك إظهار الصيام، مع الخوف من الرياء، والعجب، ونحوهما، مما يفسد العمل، أو ينقص ثوابه.

ومنها: ترك دخول المرأة إلى الماء حتى يصل إلى فرجها؛ لئلا تحتمله به. وفي إلحاق الخنثى وممسوح الذكر بها قول^(١)، وإلحاق المائعات بالماء وجه، والمانع عن دخوله إلى باطن الفرج رافع للكرهية. وجلوسها في الماء أشد كراهية. وترك استرخاء الدبر فيه أولى.

ومنها: ترك المبالغة في المضمضة، والاستنشاق، ولو في وضوء الفريضة.

ومنها: ترك قلع الضرس.

ومنها: ترك لبس الثوب المبلول، ومع العصر تخف الكراهية؛ وإلحاق الالتحاف به قوي. وليس في رش الماء على البدن والرأس كراهية. وفي إلحاق وضع الخرقة المبلولة على بعض البدن وجه.

ومنها: ترك الاحتقان بالجامد، بل مطلق إدخال الشيء في الدبر أو الفرج، وكذا مطلق المنافذ، مع خوف دخول الجوف.

ومنها: ترك النظر بشهوة واللمس للنساء، والتقيل، والضم، والملاسة مطلقاً.

ومنها: ترك معاشرة السفهاء، وحضور مجالس البطالين، والهدر، فلا يجعل يوم صومه كيوم فطره، بل يكون على أفضل الأحوال من كل وجه.

ومنها: ترك السفر في شهر رمضان، إلا لعارض قوي دينوي، كحفظ مال ونحوه؛ أو أخروي، كاستقبال مؤمن، أو تشييعه، أو زيارة الحسين عليه السلام، أو باقي الأئمة عليهم السلام، ونحو ذلك إلى ثلاثة وعشرين منه، فيرخص فيه.

المبحث الثالث: في شرائطه

وهي قسمان :

الأول : شرائط الوجوب ،

وهي أمور :

أحدها : البلوغ ، فلا يجب كغيره من العبادات على غير البالغ ، ولا يجب عليه اختبار العلامات ، ولا تحصيلها بمعالجة الإنزال مثلاً . ولو علم الفحولة من دون ظهور شيء منها ، حُكم بالبلوغ على إشكال .

ويعلم بخروج المني في نومٍ أو يقظةٍ من الفرج ، من الذكور والإناث ، وبنبات الشعر الخشن على العانة في القسمين أيضاً ، وبالعدد ، وهو في الذكور بلوغ خمس عشرة سنة تامة ، وفي الإناث تسع سنوات تامّات .

والخنثى المشكل والممسوح في العدد كالرجال ، وفي العلامتين الآخرين يُعتبر الحصول في المكانين ، متفقتين أو مختلفتين ؛ إذ المدار على المخرج أو على الموافقة بينه وبين المصدر ، ولو حصلت إحداهما في محلّ ، وغيرها^(١) في الآخر من العلامات الآتية ، فكَذلك .

وبالإحبال والإيلاد للرجال والخنثى المشكل ؛ والحيض والحمل والولادة للنساء أو الخنثى المشكل .

وقد يُعلم البلوغ باجتماع أمارات تُفيد العلم ، كنبات الشعر على العارض ، وموضع الشارب ، والصدر ، والبطن ، والظهر ، والأذن ، والأنف ، والإبط ، ونحوها ، وظهور الرائحة الكريهة الدالة على الفحولة تحت الآباط ، أو في أصول الأفخاذ ، ونحوها .
وشدة الرغبة إلى الجماع ، والنظر إلى صور الحسان ، ولمسها ، وقوة انتصاب

١ . في «م» ، «س» : غيرهما .

الذكر، وغلظة الصوت، وتدوير على الشديين، وانفصال طرف الأنف، ونزول المذي عند الملاعبة، ونحوها.

وقد يحصل العلم ببعضها، كطول اللحية، وغلظ الشارب، وطول الشعر، مع الغلظ في بعض ما مرّ.

ولو وجد المني في الثوب المختصّ، وحصل العلم، فلا بحث في الثبوت، ومع قيام الاحتمال لاثبوت على إشكال. ولو وجد في المشترك، لم يحكم به على أحدهما، ويحتسبان بواحد في مثل الجمعة، ونحوها.

ثانيها: العقل، فلا يجب على ذي الجنون المطبق مطلقاً، والأدواري حال عروضه. ثالثها: السلامة من المرض، وجميع المضارّ التي يُخاف منها على نفس مُحترمة، أو عرض محترم، أو من تلف شيء يجب حفظه، أو مشقة لا تُحمّل ونحو ذلك. رابعها: الطهارة من دم الحيض والنّفاس.

خامسها: السلامة من الإغماء الغالب على العقل. ولو كان العروض في الأقسام الأربعة اختيارياً، عُوقب على الفعل بعد تعلّق الوجوب، وسقط الوجوب.

سادسها: الخلوّ عن السفر الموجب للقصر في الصلاة، عدا ما استثنى منه، كصوم البدل في طريق الحجّ، وصوم الحاجة في المدينة، وكفارة الإفاضة من عرفات قبل الغروب.

وأما ما لم يوجب القصر، كسفر المقيم عشرة أيام، أو العاصي بسفره، أو كثير السفر ما لم ينقض حكمه بإقامة، أو المتردّد ثلاثين يوماً ممّا هو بحكم الإقامة، فكالحضر.

و الخائف في محلّه، والخارج بعد الزوال من محلّ الصوم يصوم، وإن قصر صلاته. وكذا الداخل قبله مُمسكاً؛ لعدوله عن الإقامة بعد الزوال.

والمقصر صومه يتمّ صلاته لو^(١) حصل موجب الإتمام بعد الزوال. ومواضع

التخير مقصورة على الصلاة، وتفصيل الأحكام سبق في كتاب الصلاة.

سابعها: أن لا تكون مرضعة قليلة اللبن، أو شيخاً، أو شيخاً، أو ذا عطاش، وهو داء لا يروي صاحبه، فإنه لا يجب عليهم الصوم، وإن تمكّنوا منه، وسيجيء تفصيل الحال إن شاء الله تعالى.

ثامنها: أن لا يكون باعثاً على ضعف يمنع عن مقاومة عدو طالب لقتله، أو هتك عرضه، أو قتل نفس أو هتك عرض محترمين، ونحو ذلك.

تاسعها: أن لا يكون مانعاً عن تحصيل قوت ضروري، وفي الحكم بالرجوع إلى السؤال في تلك الحال - خصوصاً لأرباب العزة والجلال - نهاية الإشكال.

عاشرها: أن لا يخاف على نفسه من جوع أو عطش أو نحوهما؛ فإنه يجب عليه الإفطار حينئذ. والأقوى أنه لا يجوز له ابتداءً، وإن علم بالعروض. والظاهر أنه لا يجوز الإفطار لو توقّف عليه قضاء دين أو أداء واجب، كالجماع لمن مضى عليها أربعة أشهر إذا قلنا بفوريته حينئذ، أو كان لا يتمكّن إلا في النهار.

وهل يجب عليه أن يقصد السفر ويخرج إلى محلّ الترخّص ليؤدّي الواجب، أو لا؟ الظاهر الثاني. ومتى اختلّ شرط من الشروط في جزء من النهار ارتفع الوجوب.

القسم الثاني: في شروط الصحة

وهي أمور:

أولها: ما مرّ من شرائط الوجوب عدا مسألة الشيخ والشيخة وما ألحق بهما. والمميّز من غير البالغ عبادته صحيحة على الأصحّ.

ثانيها: الإيمان، فلا يصحّ صوم غير المؤمن، مُسلماً كان أو لا. وسقوط القضاء عنه إذا استبصر لطفاً لا يستلزم الصحة، بناءً على أنها موافقة الأمر. والقول بالصحة بهذا المعنى، والبقاء على حالها حتى يموت على حاله، كالقول بالكشف، بعيد.

ثالثها: أن لا يكون في شهر رمضان من غيره، ولا في وقت معيّن لغيره، فإن كان في وقت أحدهما بطل.

رابعها: فراغ الذمة من قضاء شهر رمضان في غير الإجارة لمن أراد صوم النذب، والأقوى لحوق مطلق التحمل، وإن لم يكن عن إجارة بها.

خامسها: أن يكون المحل متسعا له على وفق إرادة الشارع. فلو شرع في صوم تتابع الشهرين في وقت لا يسلم له شهر ويوم، بطل.

سادسها: النية، وتتحقق بكون الباعث عليه هو الله؛ لأنه الله، أو القرب إليه قرب الوجيه من الغلمان إلى السلطان، أو إلى رحمته، أو طلباً لرضوانه، أو غفرانه، أو خوفاً من سخطه، أو شكراً لنعمه السابقة، أو جلباً لنعمه اللاحقة في الدنيا أو الآخرة، أو دفعاً لعقوبات الدنيا أو الآخرة، أو حياءاً منه، أو قضاءً لما يلزم العبد من خدمة المعبود، أو للمركب منها، إلى غير ذلك، وقد سبق ما يغني عن التفصيل. وتختلف المراتب باختلاف القصود.

وهي روح العمل، فلو خلا منها كان بدنأً بلا روح.

وقد ورد الحث عليها في القرآن المبين، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^(١).

وورد في متواتر الروايات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله الهداة: «إنما الأعمال بالنيات»^(٢).

فتوقف الصوم عليها، بل سائر العبادات من المعلومات، وهي في جميع العبادات بالشرطية أولى من الشرطية.

وفيها أبحاث:

أولها: لا يشترط فيها نية الوجه من الوجوب والنذب، ولا صفة الأداء، والقضاء، والأصالة، والتحمل، فلو لم ينوها، أو نوى شيئاً منها في محل ضده على وجه

١. البيهقي: ٥.

٢. التهذيب: ٤: ١٨٦ ح ٥١٩، أمالي الطوسي: ٦١٨ ح ١٨٦، دعائم الإسلام ١: ١٥٦، صحيح البخاري ١: ٦، سنن

البيهقي ٧: ٣٤١.

لا ينافي التعيين، و لا يقتضي تغيير النوع، ولا التشريع، صحّ. وكذا لو نوى صفة خارجة، صحّ. ولو لزم منها التشريع، عُوقب، ولا فساد.

نعم لو توقّف التعيين على شيء منها أو من غيرها، لزمّت نيّته.

والترديد بين الفعل وعدمه يُفسدها، إلا ما كان لاحتمال طروء العارض من حيض

أو سفر ونحوهما.

وكذا لو ردّد بين نوعين متغايرين، أو عيّّن أحد المحتملين، وإن أصاب الواقع. فمن

ردّد بين شعبان ورمضان، أو بين أحدهما و غيرهما من الشهور التي يُطلب صومها

بالخصوص، أو مطلقاً، أو عيّّن رمضان، أو شهراً لاحقاً ممّا طلب صومه بالخصوص،

أو مطلقاً مع اشتباه الهلال، بطلت نيّته.

ولو عيّّن سابقاً، صحّ مع إصابة الواقع فقط. ولو انكشف الخلاف، فسد، إلا في

شعبان؛ فتجزّي عن رمضان نيّته إذا وافقت رمضان أيضاً.

ولو أطلق ولم يُعيّن شهراً، صحّ حيث لا تردّد ولا اختلاف للنوع، أو كان

اختلاف واشتباه، وإلا لزم التعيين في غير المعيّن، أو المعيّن غير شهر رمضان على

إشكال.

ثانيها: يُشترط وقوع النية في بعض أجزاء الليل في الواجب المعيّن، وفيه^(١) مع

العُذر؛ لسهوّ، أو نسيانٍ أو جهلٍ بالموضوع. وفي الواجب الموسّع مطلقاً فيها أو في

نهار الصوم قبل الزوال. وفي النذب فيها أو فيه إلى الليل.

وحيث تقع النية في محلّها، يجزي استمرار حكمها.

ونية النهار لا تؤثر في نهار آخر، وكذا نية ليلةٍ لغير يومها، فلكلّ يومٍ نية في

محلّها.

ومن نوى في أثناء النهار في محلّ الجواز، حُسب له بيوم تامّ.

ومن وقعت منه النية، ولو في أوّل الليل، ثمّ نام إلى الليلة الأخرى، صحّ صومه.

وحصول مُفسدات الصوم بعدها ليلاً أو نهاراً مع العُذر، من أكلٍ وجُماع، لا ينافي حكمها. وحيث إنّه لا يُشترط فيها الخطور، أغنى عنها السحور.

ثالثها: لا يجوز العدول من نية صومٍ إلى غيره، مُعيّناً كان أو غيره، فَرَضاً كان أو ندباً، إلى موافقة في تلك الصفات أو مخالفة.

ويتأدّى كلّ معيّن بنية مخالفة مع العُذر في وجه، ويمتنع مع العلم على الأقوى. ويتأدّى رمضان بنية غيره، مع الجهل بالشهور، إلا إذا تبين فساد النية الأولى، وبقي محلّ النية، فيجوز العدول على الأقوى.

رابعها: لو عقد نية الصوم ودخل فيه، ثمّ نوى القطع -متصلاً أو منفصلاً- أو القاطع، أو علم بالانقطاع، أو تردّد فيها، لم تبطل. وفي الابتداء يفسد في القسمين الأولين منهما، ويعصي بسببهما مع التعيّن، ويجري في التردّد. وفي كراهة ترك المفطرات، وجميع المحرّمات، وفعل الواجبات يقوى ذلك.

وفي الإجزاء مع عروض الارتداد في الأثناء إشكال، والفساد أوجه.

ولو نوى الإبطال لزعم الاختلال، فبانَ عدم الإشكال، فلا إشكال. وكذا لو زعم رجحان ترك الصيام، فبانَ الرجحان؛ وفيه لمحض هوى النفس نهاية الإشكال، وأمّا في التردّد في الأثناء، متوقفاً على السؤال، فلا إشكال، ولا لذلك فيه نهاية ولا إشكال.

خامسها: لو علم أنّ عليه صوماً مُعيّناً في الواقع، مُشتَبهاً في علمه، دائراً بين وجوب وندب ونذر وتحملٍ بإجارة، وغير ذلك، نوى ما في ذمّته. ولو قضت العادة بحضور نوع، أغنت عن إحضاره.

سادسها: يجوز قطع نية الصوم المندوب والواجبات الموسّعة في أيّ وقت شاء من النهار، سوى قضاء شهر رمضان بعد الزوال في غير التحمّل بالإجارة، وأمّا فيها، بل في التحمّل مطلقاً، فيجوز ذلك على الأقوى.

وفي جواز العدول مع بقاء محلّ النية إشكال، أمّا لو عيّن السبب، فظهر غيره، جدّد التعيّن، ولو في شهر رمضان، وإن لم يلزم في ابتدائه.

سابعها: يُستحبّ أن ينوي الصوم -بل سائر العبادات- تبرّعاً عن الأموات، من

الأنبياء، والأوصياء، والعلماء، والأرحام، وغيرهم، وتشريكهم. ويتفاوت الأجر بتفاوت القدر وأرجحية الوصل؛ وقد تُلحظ مراتب الاحتياج.

وإهداء ما يُهدى من الأعمال إلى الأحياء من المؤمنين فيه ثواب جسيم.
 ثامنها: تقع نية القربة من الأجير؛ لأن الالتزام بالأجرة كالالتزام بالنذر.
 تاسعها: نية الصبي المميز وصومه وعبادته صحيحة - على الأصح - شرعية. ولو ناب عن الأموات، وصل الأجر إليهم، ولا تجزي نيابته عن الواجبات ظاهراً.
 عاشرها: يُمرّن الصبي على الصوم ونيته، وسائر الأعمال ونيّتها ببلوغ تسع سنين إذا كان ذكراً، وقيل: سبع سنين، وروي: أنه إذا أطاق صوم ثلاثة أيام متتابة أمر بالصوم^(١).

وفي الأنثى ببلوغ سبع سنين في وجه قوي.
 والظاهر أن الحال يختلف بالقوة والضعف، والتميز وعدمه، فيختلف الحال باختلاف قابلية الأطفال. ولا تمرين في المجانين.

حادي عشرها: يُمرّن العاجز من الأطفال عن إتمام الأيام بصيام بعضها، نصفها أو ثلثها، أو أقل أو أكثر، على حسب ما يُطبق، ويُلقّن نية الصيام صورة. ويقوى استحباب تمرينهم بحسب الكيفية، بتقليل الطعام والشراب مثلاً.

ثاني عشرها: نية المسافر الوارد قبل الزوال ولم يطعم ولم يفعل شيئاً مفسداً للصوم حين وروده إلى دون محلّ الترخّص، فنيته حين السفر لا أثر لها. وكذا كل من أُذن له في النية أثناء النهار نيته حين الدخول في الصيام، ويُحسب لهم صوم يوم تام.

ثالث عشرها: لو نوى صوماً بزعم أنه عليه ولم يكن عليه، فصامه، أُعطي الأجر عليه، وإن لم يكن صحيحاً بالنسبة إليه.

رابع عشرها: لو ضمّ إلى نية الصوم في المبدأ أو في العارض نية الرياء، فسد. ولو ضمّ الراجح - من تهذيب الأخلاق، وكسر الشهوة، وصفاء النفس، ونحوها - زاد

١. الكافي ٤: ١٢٥ ح ٤، الفقيه ٢: ٧٦ ح ٣٣٠، التهذيب ٤: ٢٨١ ح ٨٥٢، الاستبصار ٢: ١٢٣ ح ٤٩٩.

أجره . ولو ضمّ مُباحاً ، فإن كان عارضاً والأصل القُرْبَة ، فلا بأس . ولو كانا أصليين ، فالأقوى الصَّحَّة . ولو اختصَّ المباح بالأصالة ، أو كان المجموع أصلاً ، فالأقوى البطلان .

خامس عشرها : من فسد صومه ، ووجب عليه الإمساك بقيّة النهار - ممّا سيأتي في محله إن شاء الله تعالى - لا تجب عليه النية ؛ لأنّه ليس بصوم .

سادس عشرها : مظنة طروء العارض لا تُنافي نية الصيام ، ومظنة زواله لا تسوّغها ، فلا عبرة بنية الحائض ، والمسافر ، ونحوهما ، قبل زوال العارض ، بل لا بدّ من تجديدها بعد الزوال .

سابع عشرها : لا مانع من النية في أثناء الأكل ، والجماع ، ونحوهما من مُفسدات الصوم .

ثامن عشرها : تكفي النية الإجمالية في الصوم ، فلا حاجة إلى التفصيل فيما يُمسك عنه ، فتكفي نية الإمساك عن المفطرات إجمالاً .

تاسع عشرها : لا حاجة في نية الصوم إلى معرفة حقيقته من كونه التوطين أو الكفّ ، فيكون وجودياً ، أو الترك المشروط ، فيكون عدمياً ، بل يكفي الإجمال .
العشرون : لا حاجة إلى تجديدها إذا فعل بعض المفطرات بحيث لا يفسد الصوم ، كالجماع سهواً ونحوه .

الحادي والعشرون : تكرير النية يؤكّدها ، فلو نوى ونسي ثمّ نوى ، لم يكن عليه بأس . ولو نوى الأبعاض بعد نية المجموع بقصد البعضية ، فقد أكّد النية .

الثاني والعشرون : قيل : دخول العُجب في أثناء الصوم أو غيره من الأعمال رافع للقبول دون الصَّحَّة^(١) . وفي بعض الأخبار ما يدلّ على أنّه مفسد^(٢) ، وهو الأقوى .

الثالث والعشرون : نية الخوف والرجاء إن كانت على وجه المعاوضة الحقيقية في

١ . الانتصار : ٧١ ، كشف اللثام : ١ : ٥١١ .

٢ . الكافي ٢ : ٣٢٨ ح ٣ ، وص ٣٢٥ ح ٥ ، وص ٣١٣ باب العجب ، الصحيفة السجادية : ١١٠ ، إرشاد المفيد : ١٢٣ .

الدفع والنفع مع جبار الأرض والسماء أبطلت العمل؛ وإن كان الغرض الوصول لتحصيل المأمول فلا بأس بهما. وعليه يُنزّل قول بعض الفضلاء ببطلان عبادة الخوف والرجاء^(١)، فمتى لوحظ أمر الله، كان العمل لله.

الرابع والعشرون: من اغتسل للجنابة، وكان عليه صوم واجب، موسّعاً كان أو مضيقاً، وأمكنه الصوم نهاراً، نوى الوجوب في الليل لغسل جنابته. ولو اغتسل نهاراً، ولم يكن عليه مشروط به، وتعدّى وقت النية، نوى الندب.

الخامس والعشرون: إن الرياء والعُجب المتأخرين لا يُفسدان، والأحوط البناء على الفساد.

السادس والعشرون: لا بدّ لكلّ يوم من نية مُستقلّة، ولو من أيّام رمضان على الأقوى.

السابع والعشرون: إذن المالك والزوج مطلقاً، وعدم منع الوالدين في صوم التطوّع، ولا توقّف في الواجب الموسّع على الأقوى، والمحافظة على الاحتياط خصوصاً في العبد أولى.

الثامن والعشرون: الأخذ عن الفقيه المأمون المجتهد الحيّ في كلّ حكم نظريّ، أمّا الضروريات فلا تحتاج إلى تقليد.

التاسع والعشرون: أن لا يكون باعثاً على تعدّي حدود الشرع، فقد بلغنا أن بعض الصائمين يؤذي المسلمين، لخروجه عن الشعور، فيقع في المحذور، والتحفظ له غير مقدور، والله أعلم بحقائق الأمور.

المبحث الرابع: في موانعه ومفسداًته ومفطراته

وفي جعلها بتمامها مفطرات وجعل جميع مفسداًت الصلاة أبين شاهد على أن نية القطع فضلاً عن نية القاطع والتردد ليست من المفسداًت.

١. كالعلامة في المسائل المهنائية: ٨٩، والسيد ابن طاوس في فلاح السائل: ٥٦، ٨١، ٨٨، ١٣١.

وهي أمور:

أولها وثانيها: الأكل والشرب.

ومنهما: الابتلاع للمُعْتَادِ قَدْرًا وَجَنَسًا وَغَيْرِهِ، عَلَى النَحْوِ الْمُعْتَادِ وَغَيْرِهِ، مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنِ الطَّعَامِ، وَالشَّرَابِ، وَالْجَمَادَاتِ، وَالذَّبَابِ، بِالْغَا فِي الْقَلَّةِ أَقْصَاهَا أَوْ لَا، مَقْرُونًا بِالْمَضْغِ أَوْ لَا، جَاهِلًا بِالْحُكْمِ أَوْ عَالِمًا بِهِ؛ غَيْرَ أَنَّ مَا وَقَعَ مِنَ الْفَقِيهِ وَمَقْلَدِيهِ لَا يَجِبُ تَدَارُكُهُ، وَإِنْ تَبَدَّلَ اجْتِهَادُهُ.

ولو حصل له القطع بالفساد أعادوا وأعاد.

ويصحّ صوم الناسي، فرضاً أو نفلاً، موسّعاً أو مضيقاً، وإن أتى بجميع المفطرات، سوى ناسي غسل الجنابة، كما سيجيء بيانه.

ولو نسي نوع الصوم فظنّه ندباً، فذكر وجوبه بعد الإفطار، بطل. ومن شكّ في صومه، فكالناسي. وطريق الاحتياط واضح.

ويلحق به أيضاً المكره المسلوب الاختيار، ومن سقطت ذبابة أو شيء في جوفه من حيث لا يدري.

ويفسد مع الخوف وبقاء الاختيار، كالتقيّة على نفس أو عرض أو مال محترم، ويلزم الاقتصار على ما يندفع معه الضرر، ولا يجب الانصراف عن محلّ التقيّة إلى غيره مع الإمكان، على إشكال، وصاحبها أدري بها.

ومن اضطرّ إلى المفطر لجلب قوّة في الحرب اللازم لدفاع ونحوه، أو لحفظ نفس مُحترمة، أو مال يضرّ فواته، أو نحو ذلك، فأفطر، فسد صومه، ولا إثم عليه.

والعلك، وذوق المرق، ومضغ الخبز - كما روي عن الزهراء عليها السلام^(١) - وزق الطائر، ومصّ الخاتم، وجميع ما يُوضع في الفم إذا لم ينفصل منه شيء إلى الجوف

١. الكافي ٤: ١١٤ ح ٣، التهذيب ٤: ٣١٢ ح ٩٤٣، الاستبصار ٢: ٩٥ ح ٣٠٨، الوسائل ٧: ٧٦ أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٣٨ ح ١.

لابأس به، ومع الانفصال مفسد. ويُكره مصّ النواة وشبهها، مع عدم لزوم الانفصال.

والسعوط، والتقطير، والكُحل من دون دخول الجوف، أو معه مع عدم القصد، لابأس به.

وما دخل اتفاقاً من دون تعمّد الإدخال في المنافذ لا بأس به في الجميع، على الأقوى.

ولو تضمض لغير وضوء، أو لوضوء لغير الصلاة، فدخل الماء جوفه، فسد الصوم. ولو توضأ للصلاة فدخل، فلا بأس به. والقضاء في وضوء النافلة أحوط. وفي إلحاق الاستنشاق فيه بالمضمضة، ومضمضة الغُسل واستنشاقه بهما فيه وجه.

وبقاء الرطوبة غير ضارّ، لكن يُستحبّ أن يبصق ثلاث مرّات.

ولو أكل ناسياً، فظنّ فساد صومه فأكل عامداً، بطل صومه.

وما ارتفع من المعدة، ولم يبلغ فضاء الفم، فلا بأس به؛ دون ما بلغ، فإنّه يفطر بابتلاعه. وما تحدّر من الدّماغ، أو حصل في فضاء الفم، أو خرج من الصدر من الرطوبات المتكوّنة فيها فلا بأس بها، ما لم يتلعها من خارج الفم.

وأما ما كان من خارج، فمكث في الأسنان حتّى خرج بنفسه أو بالخلال إلى فضاء الفم، أو تحدّر إليه، أو حصل فيه من غير الرطوبات، كالحم أو سنّ أو نحوهما، أو حصل في الأنف أو الأذن فابتلع عمداً حتّى وصلّ الحلق - ولا بأس بالواصل إلى الدماغ - أفسد.

ولو كان عن طعنة أو مداواة جرح فلا بأس.

ولو مصّ أحد الزوجين لسان الآخر، فابتلع من ريقه عمداً، فسد صومه، وللاحتياط في غير العمد وجه.

وما خرج من المعدة إلى الحلق قبل البلوغ إلى فضاء الفم لابأس بابتلاعه، وكذا المشكوك في بلوغه.

ويفسد ببلوغ المفسد من الفم إلى الجوف، بل إلى أقصى الحلق.

ثمّ الخارج من المعدة إن وصل فضاء الفم غفلة أو قهراً أو عمدًا، ولم يُعدّ مستفرغاً، وجب إخراجه، ومع الدخول عمدًا يفسد.

ولو أدخل شيئاً في الجوف فقاءه من حينه فسد، حتّى لو دخل السافل من دون اختيار أو عن نسيان أو قبل الصبح، وبقي العالي، جاز إخراج السافل ما لم يدخل في اسم القيء. ولو دخل في اسمه، بقي الداخل والخارج على حالهما، أو فصلاً إن أمكن. وإن دار بين إدخال الخارج والقيء، قدّم القيء، والأحوط القضاء.

ولو سقط شيء في الفم، فدخل إلى حيث لا يمكن إخراجه إلّا بالنطق بحرفين فصاعداً وهو في الصلاة، أو كان في ماء، ولا يمكن سجوده إلّا بإدخال رأسه في الماء، أو كان بحيث لو فتح فاه للقراءة دخل الماء فيه، ونحو ذلك، فمع سعة الوقت للفريضة أو كون الصلاة نفلاً مطلقاً يقطع الصلاة، ومع الضيق يرعى حرمة الصلاة على إشكال.

ومجرّد الطعم من حلاوة أو مرارة أو غيرهما غير مُخلّ، وإن بلغ الجوف، إلّا أن يقرن بوصول بعض الأجزاء العرفيّة، دون المنتقلة لانتقال العرض إلى الجوف. والأقوى أنّ الدخول من غير المنافذ المعلومة كطعنة ونحوها غير مفسد.

ولا حظّر باستعمال المفطر قبل العلم بطلوع الفجر، ولو مع الظنّ القائم مقام العلم في مقامه، ما لم يكن في السماء علة، فيقوم الظنّ مقامه؛ فإن صادف طلوع الفجر، ولم يكن مُختبراً بنفسه، بطل مطلقاً؛ ومع الاختبار يصحّ في الواجب المعيّن فقط. والأحوط إلحاق خبر العدلين بل العدل الواحد بالعلم في جواز الإفطار، ووجوب الصوم.

ولو قطع بالغروب أو ظنّ وبالسما علة، ولا طريق له إلى العلم، فأفطر عملاً بظاهر الشرع، فظهر الخلاف، مضى صومه، والأحوط القضاء.

ولو أفطر في الصحو عملاً بالظنّ الغير المبيح، أثم مطلقاً، ويقضي مع الخطأ. ولو شكّ في حصول أصل المفسد، أو في أنه قبل طلوع الفجر أو بعده، أو في أيام

أفطرها أنها قبل البلوغ أو بعده، أو حال الجنون أو الإفاقة، أو حال الإغماء أو الصحو، واستمرّ على الشكّ، فلا قضاء عليه.

ولا فرق في ذلك كلّ بين أقسام الصيام، وأقسام المفطرات، عدا المستثنيات، وما لا يقضي بالفساد قد يمنع عن الانعقاد، كما إذا وقع مع اتّساع وقت النية.

ثالثها: وصول الغبار الغليظ إلى الجوف، بإيصاله إليه، أو بفعلٍ باعثٍ عليه، منه أو من غيره، من غير فرقٍ بين غبار التراب والدقيق والنورة ونحوها؛ دون ما يوصله الهواء من دون قصد. ودون الخفيف منه. ودون الدخان، إلا لمن اعتاده، وتلذّذ به، فقام عنده مقام القوت، فإنّه أشدّ من الغبار. ودون البخار، إلا مع الغلبة والاستدامة؛ فإنّه إذا فقد الماء قد يقوم هذا مقامه، والأحوط تجنّب الغليظ منهما مطلقاً.

ولا يلزم سدّ الفم والأنف من غبار الهواء، ويلزم عمّا يحدث بكنسٍ أو نسفٍ أو تقليب طعامٍ أو حفر أرضٍ ونحوها. ومع النسيان والقهر والشكّ في الدخول في الغلظ يرتفع المنع.

ووصوله إلى الجوف، وخروج آثار الغبار بنخامته وبصاقه لا يبعث على فساد، ولا يدلّ على غلظه؛ إذ قد يحصل من استمرار الخفيف. ولو خرج إلى فضاء الفم بهيئة الطين فابتلعه أثم، وأفسد صومه، وكمن ابتلع النخامة والبصاق من خارج الفم.

رابعها: الارتماس عمداً، وهو مُفسد للصوم بأقسامه.

ويحصل بغمس الرأس بتمامه - وخروج الشعر وحده من الماء لا ينافي صدق التمام - بما يُسمّى رمساً، فلا بأس بالإفاضة ولو مع كثرة الماء.

وأما سدّ المنافذ وإدخال الرأس في مانعٍ من وصول الماء إليه متّصل به فلا يرفع حكم الغمس، وفي المنفصل يقوى رفعه.

ولا فرق بين الابتداء به حال الصوم، واستدامته.

ولو تعمّد الرمس في صوم واجب معيّن مطلقاً أو غيره من أقسام الصوم محرّماً،

بطل صومه وغسله . ولو نوى حال الإخراج ، قويت صحّة الغسل . وفي غيرهما يبطل الصوم وحده . والناسي لا يفسد صومه ولا يغسله .

نعم لو ذكر بعد الرمس ، ولم يُبادر إلى الخروج ، بطل صومه لا يغسله . وإذا ارتمس في المغصوب أو فيما كان في آنية من أحد النقيدين ناسياً للصوم ذاكراً للنقيدين والغصب ، يبطل الغسل وحده .

هذا إذا نوى الغسل حين الرمس ، ولو نواه حين المكث في المعين ، مع استلزام مضي بعض الزمان ، بطل الغسل أيضاً .

ولو نواه حين الإخراج أو مع عدم الاستلزام ، قويت الصحّة ، وإن بطل الصوم بالمكث . وإن توقّف إخراج نفس محترمة أو مالٍ محترم عليه ، أفسد الصوم من غير إثم ، وصحّ الغسل .

ولا فرق بين الغمس دفعةً وتدریجاً مع الانتهاء إلى حصول تمام رأسه تحت الماء حيناً . ولو اقتصر على إدخال بعضه فلا مانع ، وإن كان ما فيه المنافذ . ويقوى عدم إدخال باقي المائعات في حكم الرمس ، إلا ما كان من المياه المضافة ونحوها ، في وجه قويّ .

ولو شكّ في دخول تمام الرأس ، بنى على صحّة صومه . ولو أخبره عدل أو عدلان بدخوله بالتمام ، قوي بطلان الصيام . وذو الرأسين يبطل بغمسهما معاً ، ما لم يكن أحدهما زائداً ، فيكون المدار على الأصلي ، وطريق الاحتياط أسلم .

وما كان منه عن نسيان ، أو قهر ، أو سقوط من غير اختيار ، أو إلقاء نفسه زاعماً أنّ الإلقاء لا يسبّب انغماس الرأس بالماء لا يبعث على فساد .

خامسها: القيء عامداً مختاراً ، ولو خرج من غير قصد فلا بأس به ، ولو كان عن ضرورة فلا إثم فيه ، ولكنه مفسد للصوم . والمدار على ما يُسمّى قيئاً ، فليس منه على الظاهر إخراج الحصة ، والنواة ، والخيط ، وبعض الحيوانات في وجه قويّ .

ولو أدخل المغصوب في جوفه ليلاً، فوجب عليه قيئه نهائياً، فقائه، فسد صومه، وكذا إن لم يفعل في وجه قويّ.

ولو أحسّ به ولم يكن مغصوباً، فأمكنه من غير عُسر حبسه، وجب، وإن أطلقه فسد صومه. ولو خرج إلى قضاء الفم فردّه، فسد صومه، وأفطر على حرام في وجه قويّ. ولو رجع من دون اختياره، لم يفسد. وكلّما وصل أقصى الحلق فردّ قبل الخروج إلى الفم، فليس فيه شيء مع العمد، والسهو، والاختيار، والاضطرار.

سادسها: الحُقْنَةُ بما يُسمّى احتقاناً عُرفاً بالمائع مع تسميته مائعاً عُرفاً، وهي مع العمد والاختيار مفسدة للصوم، بأقسامه.

ولو صبّ في غير الدُّبُر - من قُبُل الرجل أو المرأة، أو جَرَح أو قَرَح أو طعنة - أو احتقن بالجامد وإن ظنّه مائعاً - إذ لا قطع لنية القطع - أو المشكوك في ميعانه، أو أدخل الدواء بالمِحَقَّة وأخرجه بها من غير صبّ، أو صبّه بالآلة أو بدونها دون المحلّ، أو فعل نسياناً أو مسلوب الاختيار، فلا بأس.

ولا فرق في الإفساد بين الدواء وغيره مع الإيصال إلى الجوف، ولا بين الواصل بالآلة وبغيرها، ولا بين القليل والكثير. والمدار على حال الصبّ، فلو أدخل الآلة في الليل، وصبّ في النهار، فسد صومه، وبالعكس بالعكس ويُعرف المائع بوضع جامدٍ فيه وإخراجه، فإن لم يتقاطر منه، فهو جامد.

ولو نسي فصبّ البعض وذكر، أخرج الباقي مع الإمكان، وإلا فسد صومه، ولا بأس مع عدم الإمكان.

و النظر في الميعان، وعدمه على ابتداء الحصول في المحلّ، فلو وصل الجوف مائعاً، فجمد، بطل الصوم، ؛ بخلاف ما لو وصل جامداً فماغ.

ويُصدّق الحاقن في الوصول، والدخول، و الميعان، وخلافها، وإن لم يكن عدلاً، حيث لا يعلم كذبه في وجه قويّ. ولا يلحق بذلك وصول الماء إلى جوف المرأة من جهة الفرج.

سابعها: الجنابة، مع العمد والاختيار، إمّا بإنزال المني بذلك أو خضخضة أو مُلاعبة أو غير ذلك، أو بالجماع قُبلاً أو دُبُرًا موصولين، من ذكر أو أنثى للذكر، أو ذكر لأنثى، إنسان أو حيوان، حيّ أو ميّت، مع الإنزال وعدمه، مع غيبة الحشفة أو قدرها من مقطوعها فعلاً.

فلو دخل بجملته ملتويًا، ولم يبلغ الحدّ، ولو أرسل بلغ، فلا فساد فاعلاً أو مفعولاً. ولا فساد مع النسيان والقهر المانع عن الاختيار، والشكّ في الأصل، أو في غيبة الحشفة، والإيلاج في غير الفرجين بلا إنزال، وإدخال غير الذكر من إصبع وغيره، وإدخال آلة الطفل الصغير قبل نشرها^(١) على إشكال.

ولو ارتفع القهر أو النسيان أو طلع الصبح بعد إدخاله فنزعه من حينه، فلا بأس. ولو تراخى فسد الصوم. ولو طعن بزعم غير الفرج فدخل فيه من غير قصد، فلا شيء عليه، وكذا العكس؛ لعدم اعتبار نيّة القطع.

ولا فرق بين دخول الذكر ملفوفاً أو مكشوفاً، منتصباً أو ملتويًا، داخلاً بنفسه أو بحشوه، مفصولاً من عرضه أو لا؛ فإنّ الجميع مفسد للصوم، دون المساحقة، ونحوها، مع عدم الإنزال.

ولا عبرة بالشكّ في خروج المني، ولو بعد الإنزال وقبل الاستبراء - وإن وجب الغسل مع العلم بالخروج - والشكّ بالخارج من الرطوبات، ولا بالاستبراء للمُحتلم في نهار الصوم، ولا بجنابة مَنْ لم يعلم بجنابته إلّا في النهار على نحو ما مرّ. ومن تحرّك منيّه إلى المجرى وأمكنه حبسه لم يلزمه؛ خوفاً من الضرر.

وجماع الخنثى لمثله - مُشكلاً أو لا، قُبلاً أو دُبُرًا - يقضي بالفساد على الأقوى. ومن خرج منه المني من غير قصد، فإن كان بعد فعل ما تقضي العادة بخروجه

١. في «ح»: نشوّه. أقول: النشر البسط، والانتشار الانتفاخ في العصب. لسان العرب ٥: ٢٠٨، فيكون المراد من نشر آلة الصبي تصلبها وانتفاخها.

بعده، فكالمقاصد، من غير فرق بين النظر، واللمس، والضم، والتقبيل، وغيرها،
والآ فلا. والأحوط البناء على الفساد، مع خروجه مطلقاً فيما عدا النظر، من اللمس،
والضم، والتقبيل، ونحوها، ولا سيما في المحرم منها.
وخروج مني الرجل من فرج المرأة لا يوجب غسلاً، ولا إفطار.

ثامنها: البقاء على الجنابة عمداً مُختاراً حتى يطلع الفجر، فتعمد المقارنة لابتداء
النهار. مع الاستمرار، كتعمد ابتداء الجنابة في أثناء النهار، ومنه إحداث سببها في
وقت لا يسع الغسل بعد حصوله، ولا التيمم، ولو وسع التيمم فقط، عصي، وصح
الصوم على إشكال.

والنوم ناوياً لعدم الغسل، أو متردداً فيه على تردد، وكذا النوم مسبقاً بنوم مسبق
بالجنابة، عازماً على الغسل أو لا، وقضاء العادة بعدم اليقظة عزم على العدم،
والنسيان هنا كالعمد في لزوم القضاء، والجهل بالحكم في جميع الأقسام كالعمد في
لزوم القضاء، مع عدم خطور السؤال بالبال، ومعه كالعمد في لزوم الكفارة أيضاً.
والحكم ماشٍ في جميع أقسام الصوم، سوى صوم التطوع، على الأصح.
ومطلق الإصباح في العمد وغيره مفسد في الواجب الموسع.

وتارك التيمم، مع فقد الماء حتى يصبح، كتارك الغسل. والأحوط، بل يجب
بقاؤه معه متيقظاً حتى يصبح فيه، وفي كلما يصح فيه الصوم بالتيمم عوضاً عن
الغسل.

ولو تيقظ بعد الصبح محتتماً، فإن علم سبق الجنابة عليه، ليس المنى مثلاً، دخل
في حكم البقاء جنباً غير متعمد حتى يصبح، وإلا فهو كمن أجنب بالنهار من
ذوي الأعذار، فلا يُفرق فيه بين الموسع وغيره.

ولو جامع في الوقت الضيق عن الغسل، أو آخر الغسل عمداً حتى ضاق الوقت
عنه ثم تيمم، عصي وصح صومه، ولا شيء عليه، والأقوى القضاء والكفارة.
ولا يجب البدار على من احتلم بالنهار أو آخره لبعض الأعذار، وإن كان أحوط.

وغير العالم بالجنابة ؛ لعدم الخطور أو الشكّ، ثمّ ظهر إصباحه بها، لاشيء عليه في المعيّن فقط .

ولو شكّ في يوم أصبح به جنباً فيما مضى في أنّه هل كان ممّا يفسده الإصباح جنباً أو لا، وأنّه هل كان عن عمد فيفسد في محلّه أو لا، أو أنّه صادف الفجر أو لا، بنى على الصّحة ؛ أو أنّه هل كان ممّا يجب قضاؤه أو لا، بنى على عدم وجوبه . وكذا الحال في جميع المفطرات في جميع ضروب الصيام .

تاسعها: البقاء على حدث الحيض بعد النقاء حتّى تصبح، مع العمد، والاختيار، إمّا بترك الغسل أو التيمّم في محلّه . وفي الواجب الموسّع لا يفرّق بين العمد وغيره في إفساده، وفي التطوّع لا بأس به مطلقاً على إشكال .

وللفرق بين النومة الواحدة للعازم على الغسل، والنومتين هنا وجه، والقول بالصّحة فيهما معاً أوجه . ولو حصل النقاء حيث لم يبقَ مقدار فرصة الغسل أو بدله، أو اشتغلت بالغسل أو بدله في وقت تظنّ سعته له، ففاجأها الصبح، أو لم تعلم بنقائها في اللّيل، حتّى دخل النهار، صحّ صومها المعيّن أو المندوب، دون الواجب الموسّع . والنوم مع العزم على عدم الغسل أو التردّد بحكم عامد الترك .

ولا يجب البدار على من جاز تأخّرها إلى النهار لبعض الأعذار، وإن كان الأحوط ذلك . ومع ضيق الوقت عن الغسل وإمكان التيمّم يتعيّن التيمّم . والأحوط بقاؤها متيقّظة إلى الصبح، بل يجب كما في بقاء الجنابة .

عاشرها: البقاء على حدث النفاس بعد النقاء حتّى تصبح، مع العمد والاختيار، إمّا بترك الغسل أو التيمّم في محلّه، والأحكام السابقة في الحيض جارية هنا؛ لأنّ دم النفاس والحيض واحد بالحقيقة، وفي جميع الأحكام سوى ما استثنى، وليس هذا منها .

ولا يجوز لهما الانتظار إلى النهار لرجاء الماء الحارّ، مع عدم الاضطرار . ولو

تأخرتا عن الغسل مع الاختيار حتى ضاق وقته، فتيّممتا، عصتا، وفي صحّة الصوم إشكال.

حادي عشرها: ترك المستحاضة - التي يلزمها الغسل لصلاتها النهارية - ما يلزمها من الأغسال لها كلاً أو بعضاً، وفي توقّف صومها على فعل الوضوءات قبل الأغسال، وما يلزمها من فرائض الصلوات، وجه قويّ. ولا توقّف على وضوءات من يلزمها الوضوءات فقط.

وتفصيل الحال: أنّها إن استمرّ بها الدم القليل - الذي لا يثقب القطنه - تمام النهار، لم يتوقّف صومها على شيء؛ إذ ليس عليها سوى الوضوءات لكلّ واحدة من الصلوات.

وإن استمرّ الدم للمتوسّطة الثاقب غير السائل، توقّف الصوم على غسل واحد؛ إذ لا غسل عليها مع الوضوء إلا لصلاة الصبح، وليس لباقي الصلوات سوى الوضوءات.

وإن استمرّ الثاقب السائل، توقّف صومها على غُسلين: غُسل للصبح، وآخر قبل الظهرين؛ والأحوط مُراعاة غسل العشاءين. ويلزم الغُسل للانقطاع كما يلزم للاستمرار.

ومتى حدثت صفة توجب الغُسل في أثناء النهار بابتداء دم، أو تغيير صفة غير موجبة إلى صفة موجبة، لزم الغسل قبل الصلاة الباقية.

ففي المتوسّطة والكثيرة، إن سبق الدم الظهرين، غسل للظهرين. والأحوط مُراعاة العشاءين. ولو انتقلت الوُسْطى بعد صلاة الصبح إلى الكبرى، كان عليها بإضافة الأوّل غسلان.

والظاهر عدم وجوب تقديم غسل صلاة الصبح عليه، والاحتياط فيه. ولا يتوقّف صوم اليوم الآتي على غسل العشاءين لليلة الماضية، ولا المستقبلية على إشكال. ولو شكّت في موجب الغسل بعد تمام اليوم فلا شيء، والأقوى وجوب البحث

في الابتداء . ولا شيء على الناسية للاستحاضة أو للصوم والمجبورة على عدم الغسل والمختلّ غسلها لا عن عمد .

ويفسد صوم جاهلة الحكم ، والنائمة ، عازمة على عدمه أو مترددة .

وفي جري حكم النوم ، مع العزم على الغسل كما في الجنابة ، من الفرق بين الوحدة والتعدد وجه . والقول بالصحة مطلقاً أصح .

ومؤخرة صلاة الصبح عمداً إلى بعد طلوع الشمس لو أتت بالغسل قبلها صحّ صومها ، على إشكال .

والفاقد للماء تقصيره في ترك التيمّم بدل الغسل كتقصير تارك الغسل .

ولا توقّف للصوم على غُسلٍ ممّا عدا الأغسال المذكورة ، كغُسل مسّ الموتى ، فإنّ حدث المسّ لا يمنع إلّا ما يمنعه الحدث الأصغر ، فلو صام الماسّ من غير غسل فلا بأس عليه .

ثاني عشرها: تعمّد الكذب ، و تعمّد كونه على الله أو رسوله أو أحد الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام - وإلحاق الزهراء عليها السلام أحوط - في نسبة الأحكام الشرعية ، مستفادة من قول أو فعل أو تقرير ، رجوع عن الكذب وأخبر بالصدق من حينه أو لا ، تاب أو لا ، جاهلاً بالحكم أو عالماً به ، دون من عداهم من الأنبياء والأوصياء ، ودون الأمور العادية والطبيعية ، والاحتياط في تسرية الحكم إليهما ، وإلى القضاء والفتوى .

ولو نقل قول الكاذب عليهم ، أو قصد الهزل ، أو قصد الكذب فبان صدقاً - إذ لا إفساد في نية القطع - أو الصدق فبان كذباً ، أو أفاد المعنى بفعل أو تقرير ، أو كان ناسياً للصوم ، أو مجبوراً ، أو في مقام تقيّة ، أو دون البلوغ مميّزاً ، فلا فساد . وطريق الاحتياط غير خفيّ .

أمّا لو حدّث بحكم صادق ، ثمّ قال كذبتُ ، أو كاذبٌ ، فقال : صدقتُ ، أو أخرج الخبر الكاذب إلى الإنشاء بعهد أو يمين ونحوهما ، أو أخبر بخبر عن إمام مسند إلى واسطة ، أو كذب ليلاً فقال نهاراً : ما أخبرتُ به البارحة صدق ، أو أخبر صادقاً في

الليل فقال في النهار: خبري ذاك كذب، أو سألته سائل هل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذا؟ فقال: نعم، في مقام لا، أو لا في مقام نعم، أو أفاد المعنى بإشارة أو كناية، ترتب الفساد.

ولا فرق بين أقسام الصيام، ولا بين ألفاظ اللغات. نعم يُشترط فيه قصد الإفهام؛ فلو تكلم بالخبر غير موجه خطابه إلى أحد، أو موجهاً إلى من لا يفهم معنى الخطاب، فلا فساد.

ثالث عشرها: خروج دم الحيض - المعين في نفسه أو بتعيينها وإن عدلت على إشكال - ولو قطرة منه قبل الغروب بدقيقة، بعلاج وبدونه، مع العلم والجهل، والتذكر والنسيان، وفي جميع الأحوال.

رابع عشرها: خروج دم النفاس على نحو دم الحيض، بل هو من الحيض، فتجري فيه تلك التفاصيل. ولا فرق بين الخروج فيهما، والإخراج.

خامس عشرها: السفر بالغاً محلّ الترخّص قبل الزوال، مع الوصول إلى مكان يجوز فيه تقصير الصلاة. والأحوط مُراعاة محلّ الترخّص في الإفطار - لمن تردّد في أثناء المسافة ثمّ عزم - من محلّ العزم، وإن كان الاكتفاء بالضرب في الأرض بعد العزم أقوى.

وكذا الحال في كلّ من فارق أسباب التمام، من سفينة، أو دواب، أو معصية، أو تجارة، أو سعاية، أو بيارد زراعة.

وأما في الوطن ونية الإقامة فلا تأمل في اعتباره، وكذا الأحوط مُراعاة الصيام بعد تجاوز مقدار محلّ الترخّص للراجع إلى سفينته أو دوابّه، ونحو ذلك.

والحكم بوجوب الإفطار في السفر الشرعي جارٍ في جميع أقسام الصوم، ما عدا ثلاثة أيام متوالية للحاجة المعتبرة في المدينة المؤسسة أيام النبي صلى الله عليه وآله

وسلم أو مطلقاً - ولا يسري الحكم إلى قضاء مندورها - وصوم ثلاثة أيام بدل الهدي، وصوم ثمانية عشر يوماً بدل البدنة للخارج من عرفة قبل الغروب، وصوم الداخل إلى محلّ التمام قبل الزوال، وصوم الخارج بعد الزوال، ولم يكن آتياً ببعض المفطرات. والأقوى عدم الفرق بين صوم التطوع، والمندور سفراً وحضراً، وغيرهما.

سادس عشرها: حدوث المرض الضارّ ضرراً مُعتدّاً به بسبب الصيام، بزيادة، أو ببطء أو تقبيح صورة، أو نحو ذلك.

سابع عشرها: عروض سبب الخوف على محترم من نفس أو غيرها من جوع أو عطش، أو تقية، أو خوف على مال، من نقد أو جنس أو جمع زراعة أو ثمرة يضرّ إهمالها بحاله، ونحو ذلك.

ثامن عشرها: عروض الجنون في أثناء اليوم، ولو قبل الغروب بجزء ما من الزمان، بما يُسمّى جنوناً عُرفاً، دون الخبل، وقلة الفطانة، وزيادة الغيرة^(١).

تاسع عشرها: عروض الإغماء والسكر، بعلاج وبدونه، في أيّ جزء كان من أجزاء اليوم، والأحوط القضاء والكفارة في ذي العلاج في كلّ المفسدات الشرعية، من إغماء وحيض وغيرهما.

العشرون: عروض الردّة عن الإسلام أو الإيمان، بإنكار أصل أو جحوده، أو إنكار ضروريّ كصوم شهر رمضان ونحوه، أو سبّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، أو أحد الأئمة عليهم السلام، أو الزهراء عليها السلام، ونحو ذلك.

الحادي والعشرون: منع السيّد عبده، والزوج زوجته، والوالدين ولدهما عن صوم التطوّع بعد الدخول فيه بعد الإذن منهم. وإلحاق الواجب الموسّع به قويّ، والأقوى خلافه، ولو أذنوا بعد المنع فالفساد باقٍ.

الثاني والعشرون: عروض مُنافاة بعض الواجبات، كتحصيل نفقة العيال، أو ما يُقضى به الدين مع مُطالبة الغريم، أو الجهاد الواجب ونحوها، على رأي، والأقوى العدم.

المبحث الخامس: في أنواعه

و أقسامه أربعة: مندوب، ومكروه، وواجب، وحرام.

القسم الأوّل: المندوب

وضروبه كثيرة:

منها: صوم ثلاثة أيّام من الشهر: أوّل خميس، وآخر خميس، وأوّل أربعاء من العشرة الثانية. وعليها استمرّ عمل النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم حتى قبض، وقد كان بُرهةً من الزمان يصوم حتّى يقال: لا يفطر، ويفطر حتّى يقال: لا يصوم، ثمّ انتقل منه إلى صوم الاثنين والخميس، ثمّ إلى صوم داود عليه السلام يوماً، ويوماً لا^(١).

وعن الصادق عليه السلام: أنّ صوم تلك الثلاثة أيّام يعدل صوم الدهر^(٢)، ولعلّ المراد تماماً عداها، أو مع عدم نيّة خصوصها، أو مع فرضها خالصة عن الخصوصيّة، كما

١ و٢. أنظر الكافي ٤: ٨٩ ح ١، وص ٩٤ ح ١٣، والفتاوى ٢: ٤٩ ح ٢١٠، والتهذيب ٤: ٣٠٢ ح ٩١٣، ٩١٦، والاستبصار ٢: ١٣٦ ح ٤٤٤، ٤٤٦، وثواب الأعمال: ١٠٥ ح ١٦، الخصال: ٣٩٠، والوسائل ٧: ٣٠٣ أبواب الصوم المندوب ب ٧.

يقال مثله : في أن الفاتحة تعدل قراءة القرآن^(١) . ونحو ذلك .

وهي التي أوصى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم علياً^(٢) ، والتي تذهب ببلا بل القلب أي همومه ، وور الصدر ، أي وسوسته أو حقه وغضبه^(٣) .

وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : «إني دخلت الجنة فوجدت أكثر أهلها البله ، وهم الغافلون عن الشر ، العاقلون للخير ، الصائمون ثلاثة أيام من كل شهر»^(٤) .

ولعل المراد أكثرهم نفعاً ، أو أتباعاً ، أو الذين لهم رتبة الحضور بخدمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أو جنة مخصوصة ، أو من لهم أهلية . ويمكن تعميم صوم أي ثلاثة مما ورد فيها الخصوص أو مطلقاً .

وعن الرضا عليه السلام صوم خميس بين أربعاءين^(٥) ، وفي رواية أبي بصير شهر على الأول ، وشهر وفق رواية الرضا عليه السلام ، وهكذا^(٦) . وعن الصادق عليه السلام التخيير بين الأول ، وبين صيام الاثنين والأربعاء والخميس ، وبين ثلاثة أيام من كل شهر^(٧) .

وفي بعض الأخبار اعتبار النحو الأول مع تقييد الخميس الأخير بأول خميس من آخر الشهر^(٨) ، وروي مطلق الخميس والأربعاء في الأعشار الثلاثة ، نقله في الدروس^(٩) ، والأول أشهر وأظهر .

ومنها : صوم أيام البيض من كل شهر : الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر . وسُميت بيضاً لبياض ليا ليها . أو لبياض آدم عليه السلام بعد سواده لتركه

١ . مجمع البيان ١ : ١٧ ، جامع الأخبار : ١٢١ ، تفسير الدر المنثور ١ : ٥ .

٢ . الكافي ٨ : ٧٩ ح ٣٣ ، الوسائل ٧ : ٣٢١ أبواب الصوم المندوب ب ١٢ ح ٣ .

٣ . التهذيب ٤ : ٣٠٣ ح ٩١٥ ، الاستبصار ٢ : ١٣٦ ح ٤٤٥ ، الوسائل ٧ : ٣١١ أبواب الصوم المندوب ب ٧ ح ٢٣ .

٤ . قرب الإسناد : ٤٧٥ ح ٢٤٣ ، معاني الأخبار : ٢٠٣ ، الوسائل ٧ : ٣١١ أبواب الصوم المندوب ب ٧ ح ٢٥ .

٥ . التهذيب ٤ : ٣٠٤ ح ٩١٨ ، الاستبصار ٢ : ١٣٧ ح ٤٤٨ ، الوسائل ٧ : ٣١٣ أبواب الصوم المندوب ب ٨ ح ١ .

٦ . التهذيب ٤ : ٣٠٣ ح ٩١٧ ، الوسائل ٧ : ٣١٣ أبواب الصوم المندوب ب ٨ ح ٢ .

٧ . التهذيب ٤ : ٣٠٣ ح ٩١٥ ، الاستبصار ٢ : ١٣٦ ح ٤٤٥ ، الوسائل ٧ : ٣١١ أبواب الصوم المندوب ب ٧ ح ٢٣ .

٨ . الفقيه ٢ : ٥١ ح ٢٢٣ ، الوسائل ٧ : ٣٠٥ أبواب الصوم المندوب ب ٧ ح ٤ .

٩ . الدروس الشرعية ١ : ٢٨٠ ، وأنظر أمالي الصدوق : ٤٧٠ ، والوسائل ٧ : ٣٠٣ أبواب الصوم المندوب ب ٧ .

الأولى ، وزوال السواد منه أثلاثاً ، في كل يوم منها ثلثاً .

فعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعلي عليه السلام : «من صام أيام البيض : الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر ، كتب الله له بصوم أول يوم صوم عشرة آلاف سنة ، وبثاني يوم صوم ثلاثين ألف سنة ، وبثالث يوم صوم مائة ألف سنة ، ثم قال : هذا لك ولمن عمل ذلك»^(١) .

والقول بأن أيام البيض الأربعاء والخميسان^(٢) ، لا اعتداد به .

ومنها : صوم ثلاثة أيام من الشهر كيف أراد ، ورخص في تقديمها ، وتأخيرها في الشهر ، وإلى الأيام القصار ، وإلى الشتاء^(٣) .

ومنها : صوم ثلاثة من أول الشهر ، وثلاثة من وسطه ، وثلاثة من آخره . روي : أنه صوم سليمان بن داود عليه السلام^(٤) .

ومنها : صوم ثلاثة أيام للحاجة ، خصوصاً في المدينة .

ومنها : صيام ثلاثة أيام للاستسقاء ، آخرها يوم الاثنين . وقيل : أو يوم الجمعة^(٥) ، ولا بأس به .

ومنها : صيام ثلاثة أيام من رجب : الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر ، عمل أم داود .

والظاهر أن صيام بعض الأيام من المتعدد اختياراً أو اضطراراً يلحقه ثواب الأصل والخصوصية ، مع ملاحظة نسبة الكمية ، وإن فاته ثواب المجموعة ، كما في نحوه من الأعمال .

١ . الوسائل ٧ : ٣٢١ أبواب الصوم المندوب ب ١٢ ح ٣ ، نقلاً عن الدرر الوقية عن كتاب تحفة المؤمن لعبد الرحمن بن محمد بن علي الحلواني .

٢ . هذا القول للصدوق في علل الشرائع : ٣٨٠ .

٣ . الفقيه ٢ : ٥١ ح ٢١٩ ، الكافي ٤ : ١٤٥ ح ١ - ٣ ، ثواب الأعمال : ١٠٦ ح ١٩ ، التهذيب ٤ : ٣١٤ ح ٩٥١ ، الوسائل ٧ : ٩١٤ أبواب الصوم المندوب ب ٩ .

٤ . الدرر الوقية : ٥٣ ، الوسائل ٧ : ٣٢٢ أبواب الصوم المندوب ب ١٣ ح ٢ .

٥ . نقله عن أبي الصلاح في الذكرى : ٢٤٩ .

ومنها: صوم شهر رجب، فعن عليّ عليه السلام: «رجب شهري، وشعبان شهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وشهر رمضان شهر الله»^(١) وعن الباقر عليه السلام: «من صام يوماً من أوّل رجب أو وسطه أو آخره، أوجب الله له الجنة، وجعله معنا وفي درجتنا يوم القيامة، ومن صام يومين منه، قيل له: استأنف العمل، فقد غفر الله لك ماضى، ومن صام ثلاثة أيام من رجب، قيل له: قد غفر لك ماضى وما بقي، فاشفع لمن شئت من مذنبى إخوانك وأهل معرفتك؛ ومن صام منه سبعة أيام أغلقت عنه أبواب النيران السبعة؛ ومن صام منه ثمانية أيام، فتحت له أبواب الجنة الثمانية»^(٢).

وفي «المجالس» و«ثواب الأعمال»: عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «رجب شهر الله، من صام منه يوماً إيماناً واحتساباً، استوجب رضوان الله الأكبر. ومن صام منه يومين، لم يصف الواصفون ماله عند الله من الكرامة. ومن صام منه ثلاثة أيام، جعل الله بينه وبين النار حجاباً طوله مسيرة سبعين عاماً. ومن صام منه أربعة أيام، عوفي من البلايا كلّها، والجنون، والجذام، والبرص، وفتنة الدجال.

ومن صام منه خمسة أيام، كان حقاً على الله أن يرضيه يوم القيامة. ومن صام منه ستة أيام، خرج من قبره ونوره يتلأأ ويُبعث من الأمّنين. ومن صام منه سبعة أيام، غلقت عنه أبواب جهنم سبعتها. ومن صام منه ثمانية أيام، فتح الله له بكلّ يوم باباً إلى الجنة يدخل من أيّها شاء. ومن صام منه تسعة أيام، خرج من قبره وهو ينادي: لا إله إلا الله، ولا يُصرف وجهه دون الجنة.

ومن صام منه عشرة أيام، جعل الله له جناحين أخضرين يطير بهما كالبرق

١. مسار الشيعه: ٣٢، مصباح التهجد: ٧٣٤، الوسائل ٧: ٣٥٦ أبواب الصوم المندوب ب ٢٦ ح ١٦.

٢. أمالي الصدوق: ١٤ ح ١، فضائل الأشهر الثلاثة: ١٩ ح ٤، الوسائل ٧: ٣٥٠ أبواب الصوم المندوب ب ٢٦ ح ٥.

الخاطف إلى الجنان .

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ أَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا ، لَمْ يَوَافِ عِنْدَ اللَّهِ أَفْضَلَ مِنْهُ ، إِلَّا مَنْ صَامَ مِثْلَهُ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ .

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ اثْنَا عَشَرَ يَوْمًا كَسَاهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُلَّتَيْنِ خَضِرَاوَيْنِ مِنْ سُندَسٍ وَاسْتَبْرَقٍ .

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَضِعَتْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَائِدَةٌ مِنْ يَاقُوتٍ أَخْضَرَ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ ، فَيَأْكُلُ مِنْهَا ، وَالنَّاسُ فِي شِدَّةٍ شَدِيدَةٍ .

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الثَّوَابِ مَا لَا عَيْنَ رَأَتْ ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ .

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَقَفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَوْقِفَ الْآمِنِينَ .

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا ، كَانَ مِنْ أَوَائِلِ مَنْ يَرْكَبُونَ عَلَى دَوَابٍّ مِنْ نُورٍ تَطِيرُ بِهِمْ فِي عَرَصَاتِ الْجَنَانِ .

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ سَبْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَضَعَ لَهُ عَلَى الصِّرَاطِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَصْبَاحٍ مِنْ نُورٍ ، حَتَّى يَمُرَّ بِتِلْكَ الْمَصَابِيحِ إِلَى الْجَنَانِ .

وَمَنْ صَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا مِنْهُ ، زَاحَمَ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ فِي قَبْتِهِ .

وَمَنْ صَامَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا مِنْهُ ، بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ لَوْلُؤٍ رَطْبٍ بِحِذَاءِ قَصْرِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَمَنْ صَامَ عَشْرِينَ يَوْمًا مِنْهُ ، يَكُنْ كَمَنْ عَبْدَ اللَّهِ عَشْرِينَ أَلْفَ أَلْفٍ عَامٍ .

وَمَنْ صَامَ وَاحِدًا وَعَشْرِينَ مِنْهُ ، شَفَعَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي مِثْلِ رَبِيعَةٍ وَمُضَرٍ .

وَمَنْ صَامَ اثْنِينَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا ، نَادَاهُ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ : أَبْشِرْ يَا وَلِيَّ اللَّهِ بِالْكَرَامَةِ الْعَظِيمَةِ .

وَمَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا مِنْهُ ، نُودِيَ مِنَ السَّمَاءِ : طُوبَى لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ ، تَعَبْتَ قَلِيلًا ، وَنَعِمْتَ طَوِيلًا .

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ أَرْبَعَةَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا ، هَوَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَكْرَاتِ الْمَوْتِ ، وَيَرُدُّ حَوْضَ

النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم .

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ خَمْسَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا، فَهُوَ أَوْلَى النَّاسِ دُخُولًا فِي جَنَّةِ عَدْنٍ مَعَ الْمُقَرَّبِينَ . وَمَنْ صَامَ مِنْهُ سِتَّةَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا يَسْكُنُهَا نَاعِمًا، وَالنَّاسُ فِي الْحِسَابِ .

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ سَبْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا، وَسَعَّ اللَّهُ عَلَيْهِ الْقَبْرَ مَسِيرَةَ أَرْبَعِمِائَةِ عَامٍ .
وَمَنْ صَامَ مِنْهُ ثَمَانِيَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا، جَعَلَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ سَبْعَةَ خَنَادِقٍ .
وَمَنْ صَامَ مِنْهُ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا، غُفِرَ اللَّهُ لَهُ، وَلَوْ كَانَ عَشَّارًا^(١)، وَلَوْ كَانَتْ امْرَأَةٌ فَجَرَتْ سَبْعِينَ مَرَّةً .

وَمَنْ صَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْهُ، نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، قَدْ غُفِرَ لَكَ مَا مَضَى، فَاسْتَأْنِفِ الْعَمَلَ فِيمَا بَقِيَ^(٢) .

ومنها: صوم شعبان، فعن الصادق عليه السلام: «مَنْ صَامَ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ الْبَتَّةَ؛ وَمَنْ صَامَ مِنْهُ يَوْمِينَ، نَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ فِي دَارِ الدُّنْيَا، وَدَامَ نَظَرُهُ إِلَيْهِ فِي الْجَنَّةِ؛ وَمَنْ صَامَ مِنْهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، زَارَ اللَّهُ فِي عَرْشِهِ^(٣)» .
وهو الشهر الذي كان النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم يُحَافِظُ عَلَى صِيَامِهِ، وَلَهُ فَضْلٌ عَظِيمٌ^(٤) .

ومنها: صوم نصف رجب؛ لوروده بالخصوص في بعض النصوص^(٥) .
ومنها: صوم الاثنين والخميس؛ لما روي عن النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم: أَنَّهُ

١ . العَشَّارُ: قَابِضُ الْعَشْرِ، وَفِي الْحَدِيثِ: إِنْ لَقِيتُمْ عَاشِرًا فَاقْتُلُوهُ، أَيْ إِنْ وَجَدْتُمْ مَنْ يَأْخُذُ الْعَشْرَ عَلَى مَا كَانَ يَأْخُذُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مُقِيمًا عَلَى دِينِهِ فَاقْتُلُوهُ لِكُفْرِهِ أَوْ لاسْتِحْلَالِهِ لِذَلِكَ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا وَآخِذَهُ مُسْتَحْلًا وَتَارِكًا فَرَضَ اللَّهُ وَهُوَ رُبِعُ الْعَشْرِ . لِسَانَ الْعَرَبِ ٤: ٥٧٠ .

٢ . أَمَالِي الصَّدُوقِ ٤٢٩ ح ١، ثَوَابُ الْأَعْمَالِ: ٧٨ ح ٤، الْوَسَائِلُ ٧: ٣٥٢ أَبْوَابُ الصَّوْمِ الْمُنْدُوبِ ب ٢٦ ح ٩ .
مِلَاحَظَةُ: الْمَوْجُودُ فِي الْمَتْنِ مُضْمُونُ بَعْضِ الْحَدِيثِ .

٣ . الْفَقِيه ٢: ٥٦ ح ٢٤٧، ثَوَابُ الْأَعْمَالِ: ٨٤ ح ٤، الْوَسَائِلُ ٧: ٣٦٣ أَبْوَابُ الصَّوْمِ الْمُنْدُوبِ ب ٢٨ ح ٨ .

٤ . أَنْظَرِ الْوَسَائِلُ ٧: ٣٦٠ أَبْوَابُ الصَّوْمِ الْمُنْدُوبِ ب ٢٨ .

٥ . مُصْبِحُ التَّهَجُّدِ: ٧٥٠، الْوَسَائِلُ ٧: ٣٣٠ أَبْوَابُ الصَّوْمِ الْمُنْدُوبِ ب ١٥ ح ٧ .

كان يداوم على صومهما بُرْهَةً من الزمان^(١).

ومنها: صوم يوم الجمعة، فعن الصادق عليه السلام: استحباب صومه؛ لأنّ ثواب العمل يضاعف فيه^(٢) وروي: مزيد تأكيد في صوم الخميس والجمعة في شهرٍ حرام^(٣).
ومنها: صوم يوم السبت من شهرٍ حرام، فعن النبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلّم: «مَنْ صَامَ مِنْ شَهْرِ حَرَامِ الْخَمِيسِ وَالْجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عِبَادَةَ تِسْعِمِائَةِ سَنَةٍ»^(٤).
وما روي من النهي عن صوم الاثنين^(٥)، محمول على التقية، أو قصد التبرّك، كما صنع بنو أُمَيَّةَ لعنهم الله. والنهي عن أفراد الجمعة بالصيام حتّى يصوم معه غيره^(٦)، محمول على التقية.

ومنها: صوم أوّل يوم من ذي الحجة، فعن الكاظم عليه السلام: أنّ صوم أوّل يوم منه يعدل صوم ثمانين شهراً^(٧)، وروي: أنّ صومه كفارة ستين سنة^(٨)، وروي: كفارة تسعين سنة^(٩).

ومنها: صوم ثامن ذي الحجة، فعن الصادق عليه السلام: إنّ صوم يوم التروية كفارة سنة^(١٠).

ومنها: صوم تسعة أيّام من أوّل ذي الحجة جملةً، فعن الكاظم عليه السلام: أنّها

١. قرب الإسناد: ٤٣، ثواب الأعمال: ١٠٤، الوسائل ٧: ٣٢٠ أبواب الصوم المندوب ب ١٢ ح ٢.

٢. عيون أخبار الرضا (ع): ٢: ٣٦ ح ٩٢، الخصال: ٣٩٢ ح ٩٣، الوسائل ٧: ٣٠١ أبواب الصوم المندوب ب ٦ ح ٢، ٤.

٣ و ٤. المقنعة: ٣٧٥، الوسائل ٧: ٣٤٧ أبواب الصوم المندوب ب ٢٥ ح ٤.

٥. الكافي ٤: ١٤٦ ح ٥، التهذيب ٤: ٣٠١ ح ٩١١، الاستبصار ٢: ١٣٥ ح ٤٤٢، الخصال: ٣٨٥ ح ٦٦، الوسائل ٧:

٣٤٠ أبواب الصوم المندوب ب ٢١ ح ٣، وب ٢٢ ح ٢.

٦. عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ٧٤ ح ٣٤٦، التهذيب ٤: ٣١٥ ح ٩٥٨، الوسائل ٧: ٣٠١ أبواب الصوم المندوب ب ٥ ح ٣، ٦.

٧. مصباح التهجد: ٦١٣، الوسائل ٧: ٣٣٤ أبواب الصوم المندوب ب ١٨ ح ٢.

٨. الفقيه ٢: ٥٢ ح ٢٣٢، الوسائل ٧: ٣٣٤ أبواب الصوم المندوب ب ١٨ ح ٥.

٩. الموجود في ذيل الرواية السابقة: وفي تسع من ذي الحجة أنزلت توبة داود عليه السلام، فمن صام ذلك اليوم كان كفارة تسعين سنة.

١٠. الفقيه ٢: ٥٢ ح ٢٣٠، ثواب الأعمال: ٩٩ ح ٣، الوسائل ٧: ٣٣٤ أبواب الصوم المندوب ب ١٨ ح ٤.

تعدل صوم الدهر^(١).

ومنها: صوم كل يوم من المحرم، أي يوم كان؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنَ الْمُحَرَّمِ، فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ ثَلَاثُونَ يَوْمًا»^(٢). وروى: أَنَّهُ مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنَ الْمُحَرَّمِ، جَعَلَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَهَنَّمَ جَنَّةً كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ^(٣).

وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنْ أَفْضَلَ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ الصَّلَاةَ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، وَأَفْضَلَ الصَّوْمَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ صَوْمُ شَهْرِ اللَّهِ الَّذِي يَدْعُوهُ الْمُحَرَّمُ»^(٤). ورود في صوم تاسوعاء وعاشوراء: أَنَّ صَوْمَهُمَا يَعْدِلُ سَنَةً^(٥)، والأولى أن لا يصوم العاشوراء إلا إلى ما بعد صلاة العصر بساعة. وينبغي له الإفطار حينئذٍ على شربة من ماء.

ومنها: صوم يوم التاسع والعشرين من ذي القعدة، وروى: أَنَّهُ كَفَّارَةٌ سَبْعِينَ سَنَةً^(٦).

ومنها: صوم يوم النصف من جمادى الأولى، ذكره الشهيد رحمة الله عليه^(٧). ومنها: الصوم عند الشدة، فعن الصادق عليه السلام: «إِذَا نَزَلَتْ بِالرَّجُلِ النَّائِبَةُ وَالشَّدَّةُ، فَلْيَصُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾»^(٨) والصبر الصوم^(٩). وشكا رجل إلى الكاظم عليه السلام ضيق يده، فقال له: «صُمْ وَتَصَدَّقْ»^(١٠).

-
١. الفقيه ٢: ٥٢ ح ٢٣١، ثواب الأعمال: ٩٨ ح ٢، الوسائل ٧: ٣٣٤ أبواب الصوم المندوب ب ١٨ ح ٣.
 ٢. إقبال الأعمال: ٥٥٣، الوسائل ٧: ٣٤٧ أبواب الصوم المندوب ب ٢٥ ح ٥.
 ٣. إقبال الأعمال: ٥٥٣، الوسائل ٧: ٣٤٧ أبواب الصوم المندوب ب ٢٥ ح ٦.
 ٤. إقبال الأعمال: ٥٥٤، الوسائل ٧: ٣٤٧ أبواب الصوم المندوب ب ٢٥ ح ٨.
 ٥. الموجود أَنَّهُ يَكْفِّرُ ذُنُوبَ سَنَةٍ، أنظر التهذيب ٤: ٢٩٩ ح ٩٠٥، ٩٠٧، والاستبصار ٢: ١٣٤ ح ٤٣٧، ٤٣٩، والوسائل ٧: ٣٣٧ أبواب الصوم المندوب ب ٢٠ ح ٢، ٣.
 ٦. الفقيه ٢: ٥٤ ح ٢٣٩، الوسائل ٧: ٣٣٣ أبواب الصوم المندوب ب ١٧ ح ١.
 ٧. الدروس الشرعية ١: ٢٨١.
 ٨. البقرة: ٤٥.
 ٩. الكافي ٤: ٦٣ ح ٧، تفسير العياشي ١: ٤٣ ح ٤٠، الوسائل ٧: ٢٩٨ أبواب الصوم المندوب ب ٢ ح ١.
 ١٠. الكافي ٤: ١٨ ح ٢، الوسائل ٧: ٢٩٨ أبواب الصوم المندوب ب ٢ ح ٢.

ومنها: صوم الولد أو القرابة الأدنى عن الشيخ العاجز عن الصوم، أو المتعسر عليه حال حياته، وعليه يُنزّل ما دلّ على الوجوب^(١).

ومنها: الصوم للدعاء؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «دعاء الصائم لا يرد»^(٢).

ومنها: صيام أهل الشبق^(٣) من العزّاب؛ لأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم بذلك^(٤).

ومنها: صيام أيام الهجير؛ للأمر به^(٥).

ومنها: صيام النيابة حيث لا تجب بإجارة ولا بغيرها.

ومنها: صوم من نام عن صلاة العشاء حتى يتتصف الليل.

ومنها: صيام الأولاد المميزين قبل بلوغهم.

ومنها: صوم يوم الشك؛ للأمر به^(٦).

ومنها: صوم يوم، ويوم لا؛ لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولأنّه صوم داود عليه السلام^(٧).

ومنها: صوم يومين وإفطار يوم، روي: أنّه صوم مريم عليها السلام^(٨)، وفي هذا

١. التهذيب ٤: ٢٣٩ ح ٦٩٩، الاستبصار ٢: ١٠٤ ح ٣٤٠، الوسائل ٧: ١٥٢ أبواب من يصح منه الصوم ب ١٥ ح ١١،

عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال: قلت له الشيخ الكبير لا يقدر أن يصوم، فقال: يصوم عنه بعض ولده، قلت: فإن لم يكن له ولد؟ قال: فادنى قرابته.

قال الحر: صوم الولي هنا محمول على الاستحباب ذكره الشيخ وغيره.

٢. الكافي ٢: ٣٧٠ ح ٦، الفقيه ٢: ١٤٦ ح ٦٤٤، أمالي الصدوق: ٢١٨، دعوات الراوندي: ٢٧ ح ٤٦، الوسائل ٤: ١١٥٣ أبواب الدعاء ب ٤٤ ح ٢.

٣. شبق الرجل شبقاً فهو شبق: هاجت به شهوة النكاح، المصباح المنير: ٣٠٣.

٤. الكافي ٤: ١٨٠ ح ٢، التهذيب ٤: ١٩٠ ح ٥٤١، الوسائل ٧: ٢٩٩ أبواب الصوم المندوب ب ٤.

٥. أنظر الوسائل ٧: ٢٩٩ أبواب الصوم المندوب ب ٣.

٦. أنظر الوسائل ٧: ٢١٥ أبواب أحكام شهر رمضان ب ١٦.

٧. أنظر الوسائل ٧: ٣٠٣ أبواب الصوم المندوب ب ٧.

٨. الوسائل ٧: ٣٢٢ أبواب الصوم المندوب ب ١٣ ح ٣.

وأمثاله إشعار برجحان ما اعتاده الأنبياء السابقون، ونحوهم.

ومنها: صوم ستة أيام بعد عيد الفطر، وتركه أولى.

ومنها: صوم يوم الغدير الثامن عشر من ذي الحجة، فعن الصادق عليه السلام: أنه يعدل صوم ستين سنة^(١) وروي: أنه يعدل صوم الدنيا^(٢)، وروي: أنه يعدل في كل عام مائة حجة، ومائة عمرة مبرورات مُتَقَبَّلَات، وهو عيد الله الأكبر^(٣)، وكانت الأنبياء تأمر الأوصياء أن يتخذوا يوم نصب الوصي عيداً للناس^(٤).

ومنها: صوم يوم المبعث، وهو السابع والعشرين من رجب. وروي عن الرضا عليه السلام: أنه لثلاث مضيّن من رجب. قال سعد: وهو غلط من الكاتب^(٥). وعن الصادق عليه السلام: أن صومه يعدل صوم ستين سنة^(٦)، وعن الرضا عليه السلام: صوم سبعين سنة^(٧).

ومنها: صوم يوم دحو الأرض، وهو الخامس والعشرون من ذي القعدة، فعن الرضا عليه السلام: أن صومه يعدل صوم ستين شهراً^(٨).

ومنها: صوم يوم مولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، السابع عشر من ربيع الأول. وقول الكليني: إنه الثاني عشر^(٩)، ضعيف.

وفي روضة الواعظين: روى أن صومه يعدل صوم ستين سنة^(١٠).

-
١. الموجود: أفضل من عمل ستين سنة، أو كفارة ستين سنة، أنظر الوسائل ٧: ٣٢٥ أبواب الصوم المندوب ب ١٤ ح ٧، ٨.
 ٢. روضة الواعظين: ٣٥٠، الوسائل ٧: ٣٢٩ أبواب الصوم المندوب ب ١٤ ح ١٤، وأنظر ح ١١ من نفس الباب.
 ٣. التهذيب ٣: ١٤٣ ح ٣١٧، الوسائل ٧: ٣٢٤ أبواب الصوم المندوب ب ١٤ ح ٤.
 ٤. الكافي ٤: ١٤٨ ح ١، الوسائل ٧: ٣٢٣ أبواب الصوم المندوب ب ١٤ ح ٢.
 ٥. ثواب الأعمال: ٨٣ ح ٥، فضائل الأشهر الثلاثة: ٢٠ ح ٧، الوسائل ٧: ٣٢٩ أبواب الصوم المندوب ب ١٥ ح ٢.
 ٦. المروي عنه (ع) تارة ستون شهراً، وأخرى سبعون سنة، أنظر الوسائل ٧: ٣٢٩ أبواب الصوم المندوب ب ١٥، وأنظر مستدرک الوسائل ٧: ٥١٨ أبواب الصوم المندوب ب ١٢.
 ٧. ثواب الأعمال: ٨٣ ح ٥، الوسائل ٧: ٣٢٩ أبواب الصوم المندوب ب ١٥ ح ٢.
 ٨. الفقيه ٢: ٥٤ ح ٢٣٨، ثواب الأعمال: ١٠٤ ح ١، الوسائل ٧: ٣٣١ أبواب الصوم المندوب ب ١٦ ح ١.
 ٩. الكافي ١: ٤٣٩.
 ١٠. روضة الواعظين: ٣٥١.

ومنها: صوم يوم المباهلة، الرابع والعشرين من ذي الحجة، ذكره الأصحاب^(١).
ومنها: صوم النيروز؛ لأمر الصادق عليه السلام به^(٢).
ومنها: الصوم لقضاء الحاجة، كما يظهر من تتبع الأخبار^(٣).
ومنها: الصوم لصحة المزاج والغنى عن العلاج، كما يظهر من بعض الروايات^(٤).
ومنها: صوم الاحتياط لمن كان عليه مظنة الواجب أو مستحباً.
ومنها: القضاء عمّن فاته في السفر شيء من الأيام، ومات في شهر رمضان.
ومنها: صوم قضاء النفل، كصوم الثلاثة، وصوم الكفارات المندوبات، ونحوها،
وسيجيء تفصيلها في القضاء والكفارات إن شاء الله تعالى.
ومنها: الصوم التمريني للأطفال درجات بحسب ما يقدرّون، من نصف اليوم
وثلثه، وأقلّ أو أكثر.
ومنها: صوم التأديب، وهو الإمساك استحباباً، وهذان القسمان خارجان عن
حقيقة الصوم.
ويُستحبّ الإمساك للمُسافر إذا ورد، أو نوى الإقامة، أو تمّ له الثلاثون في أثناء
النهار.
ولا يبعد ذلك في المقيم إذا عدل قبل صلاة فريضة تامة، ولو علم الرضائية في
أثناء اليوم، ولا تلزم نيّته.
ويقوى ذلك في غيره من المعيّن، دون غيره، والمريض إذا عوفي قبل الزوال وقد
فعل المفسد، أو بعد الزوال مطلقاً، وللحائض والنفساء إذا طهرتا، والكافر إذا أسلم،
والمجنون إذا عقل، والمغمى عليه إذا أفاق، والصبي إذا بلغ في أثناء النهار مطلقاً.
وأما من أفسد صومه عمداً بحيضٍ أو نفاسٍ أو إغماءٍ أو جنون، فلا يبعد إيجاب

١. المهذب البارع ٢: ٧٨، جامع المقاصد ٣: ٨٦.

٢. مصباح التهجّد: ٧٩٠، الوسائل ٧: ٣٤٦ أبواب الصوم المندوب ب ٢٤ ح ١.

٣. أنظر الكافي ٤: ٥٥٨ ح ٤، ٥، وإقبال الأعمال: ٦٨٨، والمقنع: ١٣.

٤. المحاسن: ٧٢ ح ١٥٠.

الإمساك عليه، وإلحاق الكافر بهذا القسم قويّ.
وأما تعمّد المفطرات في غير محلّ الإذن، فيجب بعدها الإمساك، وكذا مع الإذن
للخوف أو للشكّ فتبيّن من شهر رمضان.

القسم الثاني: الصوم المكروه

وهو عدّة أمور:

- منها: صوم الولد تطوعاً من دون إذن والديه، ويمنع منه مع المنع، على الأقوى.
- ومنها: صوم الضيف تطوعاً من دون إذن مضيّفه؛ لنهي النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم^(١)، وقيل بتحريمه^(٢). ولا يبعد إذا سبّب الفساد في الزاد. ويلحق به العيال بغير إذن المُعيل، ومع العلم بالإذن يرتفع المحذور.
- ومنها: صوم صاحب البيت تطوعاً من دون إذن ضيفه؛ لقول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ينبغي لمن عنده ضيف أن يصوم إلا بإذنه»^(٣).
- ومنها: صوم التطوع لمن عليه صوم واجب غير قضاء شهر رمضان، وإلا حرم على الأصحّ فيهما، وقضاء الصبيّ المميّز لا يمنع نفيه على الأقوى.
- ومنها: صوم يوم عرفة مع شكّ الهلال، أو تسببه للضعف عن الدعاء.
- ومنها: صوم الدهر عدا العيدين، على الأقوى.
- ومنها: صوم ثلاثة أيام بعد عيد الفطر، بل لا تبعد كراهة صوم الستّة^(٤).
- ومنها: صوم التطوع المضعف عن العبادات، أو عن القيام بحقوق الزوجات، أو

١. الكافي ٤: ١٥١ ح ٣، الفقيه ٢: ٩٩ ح ٤٤٤، علل الشرائع: ٣٨٤ ح ١، الوسائل ٧: ٣٩٤ أبواب الصوم المحرم والمكروه ب ٩ ح ١.

٢. قال به الشيخ في المبسوط ١: ٢٨٣.

٣. الكافي ٤: ١٥١ ح ٣، الفقيه ٢: ٩٩ ح ٤٤٤، علل الشرائع: ٣٨٤ ح ١، الوسائل ٧: ٣٩٤ أبواب الصوم المحرم والمكروه ب ٩ ح ١.

٤. في «ح»: السنة.

قضاء حوائج أرباب الحاجات، أو السعي في بعض المكاسب الضروريّات، أو المضيع لحقوق بعض الإخوان، كالشركاء في الخوان^(١)، أو الباعث على نحول الأجسام كالهم، ومن ليس لبدنه قوام، ومن دعاه أخوه إلى الإفطار فبقي على الصيام؛ فقد رضي بالثواب الناقص عوضاً عن الثواب التام.

ومنها: صوم يوم عاشوراء تاماً منوي الصوم، ولعلّ ذلك لكونه كان عيداً في الجاهليّة، أو لزيادة العطش بحرقة القلب رحمةً من الله، أو لإظهار الصبر والرضا بقضاء الله بعد الوقوع، أو لأنّ بني أميّة - لعنهم الله - كانوا يصومونه تبرّكاً أو شكراً، فلا يتشبه بهم مؤمن.

القسم الثالث: المحظور

وأفراده عديدة:

منها: صوم يوم العيدين: الأضحى والفطر.

ومنها: صوم أيام التشريق: الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر من ذي الحجة، لمن كان بمنى، أو في مكّة، على الأقوى، منذورة أو لا، قضاءً أو لا، مبعوضة - كأن يخرج منها أو يدخلها قبل الزوال - أو لا، وأما في غيرهما فلا بأس بصيامها.

ومنها: صوم الوصال؛ بأن يصوم إلى السحور، فيجعل فطوره سحوره، أو يصوم يومين مع ليلة بينهما.

ومنها: صوم نذر المعصية.

قليل: ومنها: صوم الدهر^(٢)، وهو حقّ مع إدخال العيدين.

ومنها: صوم الصمت؛ بأن يصوم صامتاً إلى الليل، مُتَقَرِّباً بذلك.

١. الخوان: المائدة، وجمعه الخون. العين ٤: ٣٠٩، وقال ابن دريد: هو أعجمي معرب. جمهرة اللغة ١: ٦٢٢.

٢. المبسوط ١: ٢٨٣، الاقتصاد: ٢٩٣، الوسيلة: ١٤٨، السرائر ١: ٤٢١، التحرير ١: ٨٤، الحقائق الناضرة ١٣:

ومنها: صوم المريض المتضرر، والخائف على نفسه لتقية، ونحوها. نعم لو أمكن دفعها بمجرد الذوق أو شرب الدخان قليلاً، تعين وصح الصوم، وصاحب الخوف أدري به، ومع الجهل أو غلبة الوسواس يرجع إلى غيره.

ومنها: صوم الحائض والنفساء.

ومنها: صوم المسافر حيث يتعين عليه الإفطار.

ومنها: صوم الزوج إذا وجب عليه الجماع في النهار بعد مضي أربعة أشهر.

ومنها: صوم الحامل والمرضة، مع الخوف على الحمل، والرضيع.

ومنها: المندور حضراً وسفراً، ويكفي في المسافة الموجبة للإفطار ثمانية

فراسخ، أربعة ذهاباً، وأربعة إياباً، من دون قصد إقامة العشرة على الغاية، كما في الصلاة.

ومنها: صوم العبد تطوعاً بدون إذن مالكة، وصوم الزوجة مطلقاً من دون إذن

زوجها، وصوم الولد مع منع أحد والديه، والمطلقة رجعية بحكم الزوجة. ولا فرق

بين الدائمة وغيرها، ولا بين المدخول بها وغيرها، ولا بين المملوك المبعوض وغيره، ولا بين المكاتب وغيره.

ومنها: صوم التطوع مع شغل الذمة بقضاء شيء من شهر رمضان، والأحوط ترك

التطوع ممن عليه صوم واجب كائناً ما كان، مع إمكان الإتيان، أما من كان عليه كفارة

كبرى، فلا بأس أن يصوم شعبان؛ وذلك لأنه لا يحصل التتابع به وحده، أما صوم

إجارة النيابة فلا إشكال من جهته.

ومنها: صوم الأجير على فعل ما يقتضي الإفطار، أو عمل يقتضي الصوم ضعفاً

على الإتيان به.

القسم الرابع: الصوم الواجب

وهو: صوم شهر رمضان، وصوم النذر، والعهد، واليمين، وعوض دم المتعة،

وصوم قضاء النيابة تحملاً بإجارة أو قرابة، وصوم قضاء الواجب - ويتبعه القضاء

المندوب- وصوم الكفّارات الواجبة، و صوم الاعتكاف الواجب، وصوم عوض البدنة^(١).

وأما ما وجب بأمر المخلوق، فليس من الأقسام، وإن كان من الواجب. وينحصر البحث في مقامات:

الأول: في صوم شهر رمضان

وفيه مباحث:

الأول: فيما يثبت به دخول شهر رمضان وغيره، وهو أمور:

أحدها: رؤية الهلال؛ فمن رآه، وجب عليه صومه، انفرد برؤيته أو لا، عدلاً كان أو لا، في السماء علّة أو لا، شهد عند الحاكم أو لا، رُدّت شهادته أو لا، ولا اعتراض عليه من حاكم وغيره.

ويحرم إظهار سوء الظنّ به ما لم يقع منه إقرار بخلافه على وجه مُضادّ.

وفيما لو عارضه حقّ آدمي، كجماعٍ من تضيق وقت جماعها في النهار، وصيام إجارة مُعيّنة في ذلك اليوم، إشكال. على أنّ الأقوى قبول قوله.

ولا يجوز لأحدٍ من عياله وغيرهم تقليده ما لم يكن مجتهداً، وإنّما يلزمه حكم نفسه، من وجوب الصيام برؤية هلال شهر رمضان، ووجوب الإفطار برؤية هلال شوال، وهكذا. ومتى حصل له العلم من قوله، عمل على علمه. ومتى روى نهاراً، فهو لليلة المستقبل، قبل الزوال أو بعده. ولا عبرة بتوهم الرؤية أو ظنّها، حتّى يكون منها على يقين، وحكم الرؤية في المرأة والماء مع اليقين حكم رؤية السماء.

ثانيها: عدّ ثلاثين للشهر السابق؛ فإذا تمّ ثلاثون يوماً، فالיום الذي بعده للشهر المستقبل. ولا حاجة حينئذٍ إلى رؤية الهلال، سواء كان ثبوت الهلال السابق بالرؤية أو

١. البدنة: ناقة أو بقرة تنحر بمكة، سُميت بذلك لأنّهم كانوا يسمّونها، والجمع بُدْنٌ وبُدُنٌ، الذكور الأنثى فيه سواء.

البينة أو غيرهما. ولو خفي الهلال شهوراً متعددة، فالعمل على ذلك في كلِّها حتَّى يُعلم النقصان.

ثالثها: الشيعاء المقيّد للعلم، أو الظنّ المواخي له؛ ومداره على أن تلهج السنّ الناس برؤية الهلال، أو بمضيّ ثلاثين من الشهر الأوّل، من غير ضبطٍ لعددهم، من غير فرق بين أن يكونوا صغاراً أو كباراً، عبيداً أو أحراراً، نساءً أو رجالاً، عدولاً أو فساقاً، مسلمين أو كفّاراً، مؤمنين أو مخالفين.

ولو قامت البينة بالشيعاء أو حكم المجتهد به أو شاع حكمه به، أجزأ.

رابعها: الشيعاء العمليّ؛ بوجدان أهل البلد العظيمة صائمين على أنّه شهر رمضان، أو مُفطرين على أنّه شوّال، أو مُقيمين العزاء على أنّه عاشوراء، أو حاجّين على أنّه الأضحى، أو زائرين على أنّه رجب، وهكذا. والظاهر اشتراط حصول العلم هنا.

خامسها: شهادة العدلين من الرجال - دون النساء، والخنائى المشكّلة - على المُثبت للهلال، من رؤية، أو حكم فقيه، أو شيعاء؛ دون شهادتهما على الشهادة، في صحوٍ أو غيم، من خارج البلد أو داخله أو مُلفّق، حضراً عند المجتهد أو لا، زكّاهما أو لا، ردّت شهادتهما أو لا، على إشكال.

ولو تركّبت الشهادة من رؤيتين، أو عدد ورؤية، أو أحدهما وشيعاء أو حكم مجتهد، أو شيعاء وحكم مجتهد، لم تؤثر شيئاً، وإن اتفقا على شهادة العلم. ولو شهدا بالعلم من دون ذكر سبب، قُبِلت شهادتهما، كما لو شهدا بفضّ بكاره، ووضع حملٍ، وأكلٍ، وقيءٍ، ونحوها.

ولو تضادّا بشهادة تدوير، ووضع، وجهةٍ، ونحوها، بطلت.

والأعوام يرجعون في معنى العدالة إلى العُرف، فمن دُعي مُتديناً خيراً، فهو

عدل.

ولا حاجة في هذه الطرق بأجمعها إلى الرجوع إلى الفقيه المأمون، ومع الرجوع إليه يجب التعويل عليه، إلا في مقابلة العلم.

سادسها: حكم الفقيه المجتهد المأمون بالنسبة إلى مقلّديه، سواء حكم برؤية أو ببيّنة أو غيرهما. ولو شهد من غير حكم، كان كغيره من الشهود. وفي الاكتفاء بنقل الواسطة العدل الواحد لحكمه قوة، وطريق الاحتياط غير خفيّ، والترك أحوط.

ولو عدل عن اجتهاده عن اجتهاد، صحّ ما مضى منه و من مقلّديه بعد الفراغ، وفيه بعد الدخول فيه ما فيه. ولو فسد حكم الرؤية أو الشهود أو الشيعاء أو العدل، فسد اعتبارها.

سابعها: الرجوع إلى الثقة العدل ممّن لا يمكنه التوصل إلى العلم، كالأعمى العاجز عن تحصيل العلم.

ثامنها: كلّما أدّى إلى حصول العلم بدخول الشهر من القرائن المحصّلة من أقوال أو أفعال أو أحوال أو نحوها.

المبحث الثاني: في بيان مالا تعويل عليه من الأمارات في دخول الشهر كلّما أفاد الظنّ ولم يكن حجة شرعية في هذا الباب، فلا مدار عليه، كخبر العدل الواحد، والجدول، و أمارات النجوم، وعدّ شعبان ناقصاً وشهر رمضان تاماً، وغيوبة الهلال بعد غروب الشفق، وتطوّق الهلال، وحدوث الظلّ من مقابلته لثلاث، ورؤيته قبل الزوال، وعدّ خمس من السنة الماضية، وستّ من الآتية، وعدم طلوعه من المشرق لليلتين سابقتين، وسرعة شروقه، وبطئه، وبطء غروبه و سرعته، وتقدّم أيام محاقه، وتأخّرها، وارتفاعه، و كبر جرمه، إلى غير ذلك ممّا يفيد الظنّ بسبق طلوعه أو تأخّره،

مالم يحصل يقين من مجموع الأمارات .

المبحث الثالث : في تعدّي الحكم إلى غير محلّ الثبوت

متى يثبت الحكم في مكانٍ بثبوت الهلال ، تمشّى منه إلى الأماكن القريبة ؛ فإذا ثبت في مكّة أو المشهد الرضوي أو بغداد أو بلاد الشام أو بلاد إصفهان ثبت في نواحيها ، وجميع البلدان المقاربة لها ، فالبصرة تتبع بغداد ، والمدينة مكّة ، وبعلبك الشام ، وهكذا . ولايسري إلى البلاد النائية ، فلا يلحق العراق بمكّة ، ولا بغداد بإصفهان ، وهكذا . ولو روي الهلال في محلّ ، ثم انتقل إلى ما يخالفه ، زادَ عليه إن زاد ، ونقص إن نقص . ولو فرض الانتقال بعد الدخول في يوم الصوم ، قويت مُراعاة الابتداء ، فيقضي على نحو ما كان في ذلك المكان .

المبحث الرابع

من انسَدَّ عليه طريق معرفة أوّل شهر رمضان ، و ضاعَ عليه بين الشهور ؛ لكونه مسجوناً في بلاد المشركين ، أو في بلاد المسلمين ، ولا يتردّد عليه أحد منهم ، أو ممنوعاً عن الاطلاع بأيّ مانع كان ، يصوم ما يغلب على ظنّه أنّه شهر رمضان .

فإن لم ينكشف الحال إلى الآخر ، أجزأه عند الله ؛ وإن انكشف الوفاق ، فلا كلام ؛ وإن انكشف الخلاف بالتقدّم ، كما لو ظهر شعبان أو رجب ، وجب عليه القضاء ؛ ولو انكشف بالتأخير ، كشوّال والأضحى ونحوهما ، كان مجزياً . ويقضي خصوص المخالف إن خالف ببعض دون بعض ، ويقضي يوم العيد .

والظاهر أنّه مع انسداد باب الظنّ يسقط تكليف صوم الأداء ، وإذا مضت السنة لزمه القضاء . والأحوط أن يأتي بصوم شهرناوياً به احتمال كونه شهر رمضان ؛ أمّا لو علم أنّه فيه أو بعده ، نوى ما وجبَ عليه وصام .

واحتمال وجوب صوم السنة بأجمعها ضعيف .

وتقوى تمشية الحكم إلى جميع أقسام الصوم المعيّن ممّا فيه قضاء .

وفي ناذرِ صومِ الدهر بالنسبة إلى العيدين وجهان .

المبحث الخامس

يُكره السفر في شهر رمضان حيث يكون باعثاً على الإفطار، قبل انقضاء ثلاثة وعشرين يوماً منه، و يتحقق بدخول وقت الزوال منه . والظاهر أن كلما قلت أيام الصوم، اشتدّت الكراهة . ولو خرجَ قبل ليلة الهلال إلى محلّ الترخّص، فلا كراهة . ورفع حكم التمام لترك بعض الأسباب، من سفينة أو دواب أو مكسب يدور فيه ونحوها، لا كراهة فيه .

ومن خرجَ إلى محلّ الترخّص قبل الزوال، أفطر مع اجتماع شرائط القصر مطلقاً . وإن خرجَ بعد الزوال، أتمّ الصيام مطلقاً . ومن أصبحَ عليه الصبح في محلّ الترخّص، جازَ له استعمال المُفطرات؛ فإن استعمل شيئاً منها، أو^(١) دخل بعد الزوال، فلا صوم له مطلقاً . ويُستحبّ له الإمساك أيضاً . وكذا حال المريض إذا برأ في أثناء النهار إلى الزوال . ومثل ذلك المعذور في إهمال النية إلى النهار، وتتمشّى هذه الأحكام في جميع أقسام الصيام من الواجب المعين .

المبحث السادس

كلّ موضع تقصر فيه الصلاة عند السفر وجوباً أو جوازاً يلزمه فيه الإفطار في شهر رمضان، سوى الخروج بعد الزوال، وتجاوز محلّ الترخّص في النهار . وكلّ موطن تلزم فيه الصلاة تماماً يجب فيه الصيام، إلا من دخل أوّل النهار وقد استعمل المُفطر .

فكلّ ما ذكر في كتاب الصلاة، ممن يلزمهم التمام من المقيم عشرة أيام، والمتردّد

١ . في «م»، «س»: و .

ثلاثين يوماً، والعاصي بالسفر، وكثير السفر، يلزمهم الصيام. وفي مواضع التخيير يجب الإفطار.

المبحث السابع

شهر رمضان ليس عملاً واحداً، بل كل يوم منه عبادة مستقلة؛ فلا تجزي نية الشهر بالتمام عن نية تفصيل الأيام، كما عداه من ضروب الصيام. ونية يوم الشك من شعبان تقتضي الإجزاء إذا بان من شهر رمضان، ونيته من شهر رمضان كنية التردد تبعث على البطلان.

المبحث الثامن

وجوب صيام شهر رمضان من ضروريات الإسلام، فضلاً عن الإيمان؛ فمن استحل تركه، وهو مسلم أصلي، فهو مرتد فطري، يقتل، وتُقسّم موارثه، إن كان في الإسلام مُعاشراً للمسلمين، غير ممنوع عن مواجهتهم، دون من لم تبلغه أمورهم. والشاك على الفرض المذكور بمنزلة المُستحلّ.

ولو ترك ولم يستحلّ، عُزّر مرتين، وقتله الحاكم - في وجه - في الثالثة، والاحتياط في الرابعة. وهكذا فاعل كل كبيرة يجري عليه ذلك.

ولا يجري الحكم في غيره من الصيام، ولا فيما عدا الجماع، والشراب، والطعام، مع الكون على النحو المعتاد بين الأنام.

ومن فعل لشبهة تُعدّ شبهةً عرفاً، فلا يُحكم عليه بالكفير، وإنما يُحكم عليه بالتعزير مع التقصير. ويعزّر المُجامع والمُجامعة عن تقصير بخمسة وعشرين سوطاً، والمُكره منهما يتحمّل ما يلزمهما.

المبحث التاسع

يُستثنى من كراهة السفر في شهر رمضان ما كان لتشيع المؤمن أو لاستقباله، ولو

يومين أو ثلاثة أو أكثر، وما كان لحجٍّ أو عمرةٍ أو حاجةٍ لأبدٍ منها، فإنَّ الخروجَ إلى السفر في ذلك كله أفضل .

والظاهر إلحاق زيارة المشاهد، بل زيارة الإخوان، وقضاء حوائجهم، وما روي - من رجحان الصوم على زيارة الحسين عليه السلام^(١) - محمول على التقيّة، أو على حالة العزم على الجمع بينهما، أمّا مع الدوران فالزيارة أولى .

المقام الثاني : في صوم النذر والعهد واليمين

يجب الوفاء مع جمع شرائطها، من اشتغالها على الألفاظ المخصوصة، المقرونة بالقصد، والكمال، والاختيار، والرجحان، ونية القربة في خصوص النذر، وعدم المرجوحية في الدين والدنيا للأخيرين، وحصول الإذن من المولى والزوج والأب دون الأمّ، والأجداد، على الأقوى .

ولو عيّن مكاناً أو زماناً راجحين تعيّن، والأقوى إلحاق المرجوحين .

ولو التزم بصومٍ، لزم تفريقه أو جمعه أو خصوص عدده، فأتى به بخلاف ما سُنَّ متقرباً بالخصوصيّة وباللزم، عصى من ثلاثة وجوه؛ وإن لم يكن مسنوناً في الأصل، عصى من وجهين؛ ومع عدم الالتزام، من وجه واحد. ويبطل في الجميع، مع قصد الخصوصية .

والمكروه من الصيام كالمندوب في هذا المقام .

ولو انقلب الرجحان، انحلت النذور والعهود والأيمان. ولو علّق شيئاً منها بواجبٍ، تضاعف وجوبه. ولو علّق الجميع بواحد، وجب من الوجوه الثلاثة .

ولو كرّر الواحد، وقصد التأسيس دون التأكيد، تكرر حكمه. ولو علّقها بصوم يوم، وكان قبل الزوال، وجب صومه؛ ولو علّقها بصوم معيّن، جرّت فيه أحكام صوم شهر رمضان، فيجب تبييت النية لغير المعذور .

ويجري حكم الجنابة نسياناً ونوماً، وحكم المفطر مع الاعتبار وعدمه، وغير ذلك على نحو شهر رمضان.

ولو علّقها بالعيدين ابتداءً أو تعلّقت اتفاقاً أو وافق اليوم المعين حيضاً أو نفاساً أو سفراً، سقط وجوب المعين.

وأما القضاء فسيجيء حكمه بحول الله.

ولو علّقها على شرط فلم يحصل، فلا وجوب. وكلّ من نذر لغير الله تعالى. أو عاهد، أو حلف لغيره صياماً أو غيره من العبادات، فلا حكم لفعله وقوله.

ولو علّقها بـ«أيام»، امثل بصوم ثلاثة فصاعداً. والأحوط لمن التزم بصوم «حين» صيام ستة أشهر، ولمن التزم بصوم «أيام كثيرة» صيام ثمانين يوماً. ولو التزم بصوم «شيء أو جزء أو سهم من الشهر» أجزأه اليوم الواحد، وفي المقام أبحاث كثيرة تجيء في محلّها إن شاء الله تعالى.

المقام الثالث: في صوم بدل هدي المتعة

فإن الحاجّ المتمتّع يلزمه الهدي، وهو واجب عليه؛ فإن عجز عن ذلك، صام ثلاثة وسبعة أيام، كما سيجيء تفصيله في كتاب الحجّ إن شاء الله تعالى.

المقام الرابع: في صوم النيابة بالإجارة ونحوها من العقود

وفيه مسائل:

منها: أنّه يُشترط الإخلاص للنائب، بأن يكون قصده فراغ ذمّته من الواجب لوجه الله تعالى، كما في غيره ممّا أوجبته الأسباب من النذور ونحوها.

ومنّها: أنّه لو علم أنّ المعاملة وقعت على تأدية قضاء عن الميت، جاز له أن ينويه، أو على تبرّع عنه، نواه. وإن لم يُعلم الوجه، نوى ما يُراد منه. ولو أطلق في جميع الصور، فلا بأس عليه.

ومنّها: أنّ النائب لا يستحقّ الأجرة إلا بعد العمل مع الإطلاق، لكن شاع في

زماننا إرادة تقديمها عليه ، فكانت كالمشروطة يُطالب بها قبل العمل .

ومنها : أنه لا بدّ من مباشرة النائب بنفسه مع شرطها عليه ، إلا أن يأذن الوصيّ ونحوه ؛ فلو تعذّر فعله بنفسه ، انفسخت الإجارة . ولا يلزم مع الإطلاق أو اشتراط جواز الاستنابة . والأحوط المحافظة عليها مع الإطلاق .

ويجوز للنائب الاستنابة بإجارة ، والأحوط أن لا ينقص من الأجرة المعيّنة له إلا بعد انقضاء بعض العمل ، وتكفي نيابة المتبرّع عن النائب . ولو مات أخرج (الوارث من)^(١) المسمّى مقابل ما بقي من العمل في المباشرة ، ومقدار ما يستأجر به عنه في المطلقة من أصل المال .

ومنها : أنه لو شرط له زمان معيّن أو مكان معيّن ، راجحاً أو مرجوحاً ؛ لزم ؛ كما أنه لو شرط للصلاة زمان معيّن أو مكان معيّن أو نوع معيّن ، كالجماعة ونحوها ، أو كيفية معيّنة ، كالتسبيحات الثلاثة بدل القراءة ، أو تثليث التسبيح في الركوع والسجود ، لزم الشرط ، وإلا فالإطلاق يُنزّل على المتعارف في الزيادة والنقص .
وأما الخصوصيّات ، كالسور الخاصّة و القنوتات الخاصّة ، فلا لزوم فيها مالم تُشترط .

ومنها : أنه لا يجب البدار إليه بعد الاستئجار ، ولا التأخير المؤذن للإهمال ، بل يكتفى بعدم عدّه متهاوناً عرفاً . ولو شرط شيء ، أتبع الشرط .

ومنها : أنه يلزم النائب القيام بما لزم المنوب عنه ، من خصوص نوع العبادة ، ومقوماتها ، وشرائطها المتعلّقة بذاتها ، دون ما تعلق لخصوص الفاعل ، فإنّ لكلّ حكمه .

ومنها : أنه يجوز لمن في ذمّته قضاء عن نفسه أو عن غيره أن يشغل ذمّته بغيرهما ، ويأتي بالمتأخّر قبل المتقدّم ، مع عدم اشتراط وقت معيّن يلزم فواته ، وعدم لزوم الإهمال .

١ . في «س» ، «م» : للوارث عن .

ومنها: أنه لو تعدّد المنوب عنه، عيّن كلّ عملٍ لصاحبه. وإذا نسيهما، وكانا مختلفين بالتقدّم أو التأخّر، أو الصغر والكبر، أو الصفة أو بعض الصفات ونحوها، عيّن بأحد القيود. وإن تعذّر عليه من جميع الوجوه، تعذّرت النيابة، و انفسخت الإجارة.

ومنها: أنه لو تعدّد المنوب عنه، وقد صام عن بعضهم من غير تعيين، أعاد ما صام. ولو علم أنه صام بقصد واحد معيّن عن اثنين ثمّ نسيه، بنى عليه، ونوى من لم يصم عنه. ولو كان مستأجراً للتبرّع عن جماعة دفعة على وجه الشركة، نوى الجميع؛ ولو انحصرت النيابة بواحد ولم يشخصه، نوى صاحب الحقّ.

ومنها: أنه لو كانت الإجارة مطلقة، جاز أن ينوي الصوم في أثناء النهار قبل الزوال والأحوط تبيتها.

ومنها: أنه لا تجوز النيابة عن الحيّ في الصوم، وإن جاز في بعض الصلوات في الحجّ والزيارات، سوى ما يأتي من صوم النيابة عن الشيخ أو عن الشيخين.

ومنها: أنه لا تفرغ ذمّة المنوب عنه بمجرد الاستئجار، وإنما تفرغ بفعل النائب العمل.

ومنها: أن لكلّ من النائب والمنوب ثواباً تامّاً؛ لطفاً من الله تعالى، وربّما يقال: إنّ للنائب تسعة أعشار الأجر، وللمنوب عنه العشر الأخير.

ومنها: أنه تُستحبّ النيابة عن الأموات، من الأنبياء، والأوصياء، والعلماء، وكافة المؤمنين، تخصيصاً وتشريكاً. وأمّا الإهداء؛ فتستوي فيه الأموات والأحياء.

ومنها: أنه تُستحبّ المبادرة إلى عمل النيابة، والإتيان به على أحسن الوجوه، مُحافظاً على الآداب الشرعيّة.

ومنها: أنه لا مانع من استئجار الفاسق مع الاطمئنان، ولا يجوز للوصيّ استئجار العدل مع عدمه لغلبة النسيان مثلاً.

ومنها: أنه تصحّ الإجارة بطريق المعاطاة من غير صيغة خاصّة، ويلزم بفعل بعض العمل أو التصرف ببعض الأجرة، فينوي النّدب عند الدخول، وإذا دخل - ولو في

شيء من المقدمات - أو تصرف بشيء، نوى الوجوب .

ويجوز فيها اشتراط الخيار . ولو ظهر غبن للنائب أو المنوب عنه، تسلط النائب والوصي مثلاً على الفسخ، على إشكال . وفي ثبوت خيار الغبن في جميع الحال إشكال .

ولو قال له : صُم - مُقتصرأ على ذلك - ففعل، كان له أجره المثل .

ومنها : أن صوم الإجازات داخل في قسم المعاملات، فلا يمنع من صوم النفل، ولو قلنا بالمنع فيما عداه .

ومنها : أنه تصح معاوضة صوم بصوم بين النواب، كغيره من العبادات، بعقد الصلح، مع عدم اشتراط المباشرة .

ومنها : جواز ضمان العبادة، إذا كانت في الذمة، وإبراء الذمة منها مطلقاً .

ومنها : أن النائب - وإن أخذت عليه المباشرة - لا يلزم أن يكون عارفاً قبل الاستئجار، وإنما يلزم بالتعلم .

ومنها : أنه لو ادعى فراغ الذمة، قبل قوله .

ومنها : أنه لو عجز بعد القدرة، استأجر لما بقي في الذمة، ورد بالنسبة من الأجرة مع التعيين .

ومنها : أن النائب إذا مات، ولم يعلم أنه أدى ما عليه أولاً، لم يرجع على ماله بشيء .

ومنها : أنه بعد موته لا يلزم ولده أداء ما عليه، ثم إن كان معيناً تعلق بماله ما قابل

الباقى ؛ وإن كان في الذمة، لزم الاستئجار له، وجرى عليه حكم الديون .

ومنها : أنه إن نواه عن شخص فأراد العدول إلى غيره في أثناء النهار ؛ لظهور فراغ

ذمته من الأول وغير ذلك، لم تصح .

ومنها : أنه لو استأجر الفضولي شخصاً، فأجاز الوصي صح .

ومنها : أنه من اتخذ صوم النيابة وغيره مكسباً، وحصلت به مؤونة العام، فالزكاة

عليه حرام، وعليه الخمس فيما زاد على المؤونة .

ومنها: أنه لا يجب على الوصي ولا وكيله طلب الأقل والأفضل، بل يبني على الأجرة المتوسطة والشخص المؤدي. ولو زاد في الأجرة طلباً للأفضل من الشخص أو الزمان أو المكان، مع مراعاة الغبطة، فلا بأس.

ومنها: أنه يجوز للوصي أن يستأجر نفسه وللوكيل أيضاً، إن دخلا تحت اللفظ، أو دلت القرائن على إرادة الفعل دون الفاعل.

ومنها: أنه تجوز نيابة الرجل عن المرأة، والعبد عن الحر، وبالعكس، ونيابة الصبي المميز، واستئجاره من الولي، لكن لا يعتمد عليه في أداء الواجب. وتجوز النيابة في كل الطاعات عن الصبي المميز، وعن غير المميز، بمعنى إهداء الثواب إلى المنوب عنه. وهذه الأحكام كلها بالتمام جارية في الصلاة والصيام.

ومنها: أنه لا حاجة إلى تسمية المنوب عنه، بل يكفي تعيينه وتمييزه بوجه من الوجوه.

المقام الخامس: في بيان صوم النيابة بالقربة

إذا مات الذكر المسلم المؤمن بعد استقرار القضاء عليه، أو مات وهو مسافر، أو فاته الأداء، ولا تقصير عليه فيهن، وكان له قريب نسبي، وجب على الولد الذكر الأكبر. والأحوط مطلق الولي الذكر الأكبر، وهو الأولى بالميراث، أي بأصله لا بقدره، مختصاً به مع الانفراد، أو لكونه أكبر الأولياء، مع بلوغه وعقله حين موت المنوب عنه، ورث أو لا. ومع عدم الولي يتصدق من أصل ماله عن كل يوم بمدّ على من دخل في مصرف الصدقات.

وإن مات الولي ولم يقض، فإن لم يكن متمكناً من القضاء، فلا شيء على وليه؛ وإن تمكن، فالظاهر الوجوب عليه. وتحتل الصدقة من تركته، وجواز الاستئجار عنه. ولو تعدد المتساوون في السن المتوافقون بالرتبة، قسّم القضاء عليهم بالحصص على حسب الرؤوس، دون السهام. ولو زاد عدد الأولياء على عدد الأيام، كان الوجوب كفاً، كما لو كانا اثنين واليوم واحد؛ فلو أتى به أحدهما، سقط عن الآخر،

ولو جاء باثنين مُقترنين، أجزأ.

ولو أفطرا فيه بعد الزوال، قوي القول بعدم الكفارة. وفي القول بالاكْتفاء بالواحدة أو لزوم التعدّد إشكال، وعلى الأوّل تكون كالصوم. ولو استأجر أحدهما صاحبه على النصف، صحّ، وعلى الجميع صحّ في النصف.

وليس للوليّ أن يجتزىء بالصدقة من ماله أو مال الميت. نعم في الواجب من شهرين متتابعين يقوى القول بجواز صيام الشهر الأوّل، والتصدّق عن الثاني. وفي الكفارة المخيرة يقوى التخيير بين الصوم، والإخراج من أحد المالين، والأقوى تعلّق الوجوب بمال الميت، وفي الترتيب يلحظ الترتيب. ومن كانا على حقٍّ واحد يشتركان. ولو اشتبه العذر وعدمه، وقابليته عند الموت وعدمها، لم يجب. وفي اجتماع العبد مع الحرّ والمبعض، أو الحرّ مع الأخير إشكال.

ويقتصر في المقدار على المتيقّن، كما في صوم الإجارة؛ وصوم الإجارة يرجع إلى التركة، على الأقوى.

ومع اشتباه الأكبر يُحتمل السقوط، والقرعة، والتوزيع. وفي كفارة الجمع إنّما يلزم بصومها.

وللتسرية إلى المقصرّ في ترك الأداء، ولزوم النيابة عن الأمّهات من النساء، وتعدّي الحكم إلى آباء الآباء، وإلزام غير البالغ، والمجنون بعد البلوغ والعقل، وقسمة القضاء على نسبة السهام وجه. والأوجه ما ذكرناه.

ولا يتحمّل صوم نيابة الإجارة على الأقوى، ويتحمّل ما عداه من قضاء أصليّ أو تحمليّ بالقراءة أو غير ذلك.

ولو أوصى الميت بإخراج صيام عنه، فأخرج، سقط عن الوليّ، على الأقوى، وللوليّ أن يستأجر ولا يُباشِر، على إشكال.

ومن لم يتيقّن شغل ذمّة الميت، فلا شيء عليه. وليس قول الميت حجة على ولده، وطريق الاحتياط لا يخفى.

ولو تبرّع مُتبرّع عن الميت، سقط عن الوليّ على الأقوى. ولو اعتبرنا مطلق

الوليّ، وتعدّد المنوب عنهم، نابّ عن الجميع، ويقوى لزوم الأقرب فالأقرب مع تعذّر الإحاطة بالكلّ.

وولد الزنا لا يُنسب إلى الزاني، ولا يلحق به، ولا يتحمّل عنه.
ولا شيء للممسوح والخنثى المشكل، ولا عليهما، إن قصرنا النائب والمنوب عنه على الذكر من الأولاد والأبوين. وإن عمّمنا في المنوب عنه وفي النائب للولد وغيره أو قصرنا على الولد، وقلنا بأن الخنثى يكون والده ومولده، جرى فيها الحكم.
وفي التوزيع لو ساوينا بين الابن والبنت إشكال.
ومن علم أنّ على المنوب عنه صوماً لا يعرف كمّيته، وجبّ عليه الإتيان منه حتّى لا يبقى عالماً ببقاء شُغل ذمّته. والأحوط بلوغ المظنّة المعتبرة بالوفاء.
ولا يُتحمّل عن المرتدّ، ولا عن المخالف، ولو كان بصفتها.
ومن اجتمع عليه قضاء النفس، وتحمّل القرابة والإجارة كان له الابتداء بما شاء منها.

وما ذكرناه من الأحكام جارٍ في الصلاة والصيام، ويظهر ممّا مرّ حكم النيابة التبرّعية النديّة.

المقام السادس: في صوم القضاء وفيه مطالب:

الأول: فيمن يسقط عنهم القضاء
وهم أقسام عديدة:

الأول: الكافر الأصليّ الذي لم يتشبّث بالإسلام إذا تاب، فإنّه لا يقضي ما فاتته من صلاة وصيام. ولو كان مرتدّاً عن فطرة أو ملّة، لزمه القضاء. وأمّا المتشبّثون بالإسلام - كالغلاة، والخوارج، والمجسّمة بالحقيقة، ونحوهم - فالأقرب لزوم القضاء عليهم.

الثاني: المخالف لطريقة الحقّ، من أيّ صنف كان من أصناف المسلمين، إذا تاب،

فإن صومه وصلاته باطلتان على الأصح، لكن لا يجب القضاء عليه مع الإتيان بالصحيح على مذهبه؛ أمّا الصحيح على مذهبنا فقط، والفاصد على المذهبين، فيجب قضاؤه. ولو كان خلافه ارتداداً، احتمل وجوب القضاء، والسقوط أقوى^(١).

الثالث: غير البالغ، فلا يجب قضاء ما فات قبل البلوغ، وإن كان بعد التمييز، ويقوى استحباب قضاء ما فات بعد التمييز قبل البلوغ؛ لتوجه الخطاب إليه بناءً على ما ذهبنا إليه من صحة عباداته. وبناءً على القول بالتمرين يُستحب للوليّ تمرينه قبل البلوغ.

الرابع: المجنون، والمُغْمَى عليه؛ فمتى حصل شيء منهما في جزءٍ من النهار، فسَدَ صوم ذلك اليوم، ولم يجب قضاؤه. ولو حصل بعلاج واختيار قبل تعلق الخطاب منجزاً أو بعده - ولو بقصد الاحتيال في التخلص، فتتعدّد جهة المعصية - فالظاهر عدم وجوب القضاء أيضاً بعد الإفاقة، والأحوط القضاء في القسم الأخير، لاسيما الأخير منه.

الخامس: الصوم عن المريض والحائض والنفساء إذا ماتوا قبل وقت القضاء، أو بعده مع عدم التمكن من فعله.

السادس: المريض إذا استمرّ به المرض إلى شهر رمضان المُقبل، من غير فرق بين رمضان واحد ومتعدّد، فإنه لا يجب عليه القضاء، وإن صحّ بعد ذلك. ويُستحب له القضاء.

أمّا لو كان المانع عند الأداء المرض، ومانع القضاء غيره، أو بالعكس، أو كان المانع ابتداءً واستدامةً غير المرض، فإنه لا يسقط عنه القضاء على الأقوى.

السابع: من وجبَ عليه صوم موقّت، ولم يكن من شهر رمضان، ولا من النذر والعهد واليمين، فلا قضاء عليه مع تركه.

الثامن: من صامَ في سفره، ولم يكن عالماً بأنّ المسافر حُكمه الإفطار، مضى صومه، ولا قضاء.

١. في «ح»: قوي، بدل أقوى.

التاسع: تُستحبّ المبادرة إلى القضاء مع عدم خوف الفتور، وإلا وجبت. ولا يكره في عشر ذي الحجة، والرواية عن عليّ عليه السلام^(١) مدخولة. ولو اجتمع عليه قضاء وكفارة، تخير في التقديم، وإن اختلفت في سبق واللحوق، والأحوط تقديم الأول مع اتحاد السبب. ولو نذر إتمام النذر، لزم القضاء. ولو نذر المتتابع في غير المتتابع، تابع قضاءه كأدائه، على إشكال.

المطلب الثاني: فيما يقضى ويتدارك من أقسام الصيام

وهو ضروب:

أحدها: صوم عقد النذر والعهد واليمين المتعلقة بوقت معين مع فوت الوقت، عمداً أو سهواً أو نوماً، مختاراً أو مضطراً، ولو مع امتناع صدوره من الملتزم لحيض أو نفاس أو جنون أو إغماء أو مُصادفة وقت يتعذر فيه الصوم كالعيدين وأيام التشريق في منى من غير قصدٍ لها حال النذر، على إشكال يقوى في الأخير. ولو عقد صوم الدهر، وصحّحناه، فلا قضاء لو أخلّ بشيء منه، وينعقد في غير المحرم.

ولو عقد بأحدها صوماً مندوباً لا قضاء له، كيوم الغدير والمولود ونحوهما، تعلّق به القضاء بسبب العقد. ولو عقد شيئاً من القضاء، كان قضاءً في نفسه، أداءً من جهة العقد. ولو عقد وقتاً ففات الوقت، كان قضاءً من الوجهين.

ولو عقد يوماً من شهر رمضان، وجب قضاؤه من وجهين، كما وجب أدائه كذلك. ولو تعددت جهات الوجوب فتعلّق بشهر رمضان ونحوه، جاز؛ فيصحّ الترامي مع اتحاد نوع الملزم واختلافه و الجمع بين الأمرين، كما يصحّ التكرار تأسيساً وتأكيذاً، ويختلف الحكم.

ولو ترتبت جهات الالتزام في الابتداء، لم يجب الترتيب في القضاء. ولو عقد صوم شهر معين ففات، قضاؤه كما فات، هلالياً أو عددياً؛ بخلاف ما لو عقد شهراً مطلقاً، فإنه يتخير في القضاء كالإداء بين صوم ما بين الهلالين، وبين العددي. ولو التزم بسنة، احتسب الشهور هلالية، وأكمل المنكسر من الأيام في وجهه.

وقضاء النذر وشبهه لا يتوقف على الإذن من الوالدين ونحوهما، وإن توقف أصله.

ولو عقد صوماً معيناً في مكان معين ففات وقته، قضاؤه في مكانه، فإن تعذر، قضاؤه حيث شاء. ولو جعلهما أصليين في التزامين، أو جعل الصوم قيداً، اختلف الحكم.

ولو عقده متتابعاً أو متفرقاً، قضاؤه على نحو ما عقد، على الأقوى. ولو أطلق العقد، لم يجب التتابع في الأصل ولا في الفرع، على الأصح، ولا فورية فيه. ولو عقد صوماً جائزاً في السفر، كثلاثة أيام الحاجة في المدينة في وقت معين، ففات الوقت وأمكن قضاؤها في محلها، قضاها، وإن كان مسافراً، على إشكال. وإن تعذر أو جبن قضاؤها في غير محلها، قضاها في الحضر دون السفر. وفي القسم الأول مع عدم قصد الحاجة إشكال.

ولو علّق العقد بالجائز والمحذور، صحّ في الأول دون الثاني. ولو علّق بلفظ «زمان» كان خمسة أشهر، ولفظ «حين» كان ستة.

ومن نذر صوماً معيناً لم يحرم عليه السفر. ولو سافر، قضى وكفر عن كل يوم بحدّ، إلا أن يقيد الحضر. ويحتمل سقوط الكفارة. ولو تعلّق أصالة بالحضر وبالصوم تبعاً، أو بهما أصالة، لم يجز السفر.

ثانيها: صوم شهر رمضان؛ فإنه يجب قضاؤه على كل من فاته عمداً أو نسياناً، أو بنوم، أو مرض، أو سفر معتبر، أو حيض، أو نفاس، مع يقين الفوات؛ فلو ظنه من غير طريق شرعي أو توهمه، فلا يجب عليه. ولو تيقنه و شك في حصول الموجب

حينئذٍ من بلوغ أو عقل ونحوهما، فلا قضاء مع جهل تاريخهما، أو العلم بتاريخ أحدهما، وإن كان المعلوم هو الموجب على الأقوى.

ولو علم الفوات، وشك في فعل القضاء، أو ظنه من غير طريق شرعي، قضى؛ إلا إذا كان للقضاء وقت محدود، كما بين رمضانين، فشك بعد مضيّه، والأحوط القضاء فيه أيضاً.

وكثير الشك لا عبرة بشكه، ولا ترتيب في القضاء مالم يُقيد في الإلزام. فلو نوى قضاء اليوم الأخير من الشهر قبل الأول، أو قضاء الشهر اللاحق قبل السابق، فلا مانع.

ولا فورية في القضاء، فيجوز التراخي فيه كغيره من الواجبات الموسعة، مالم يظن الوفاة، أو يدخل في صفة الإهمال، فيتضيّق. ومن كثّر عليه القضاء أتى منه إلى حيث يظن الوفاء، ومراعاة العلم أولى. وكثير الشك يراعي حال أهل الاستواء.

ولا تُعتبر نيّة القضاء، ولا الخصوصية إذا اختلفت الجهة من الأصالة و النيابة ونحوهما، إلا إذا لم يكن مشخص سوى تعيين تلك الجهات، كما مرّ في مباحث النيات.

ثالثها: ما يقضى استحباباً، وهو صوم ثلاثة أيّام من كلّ شهر، فإنّها تقضى إذا أخرت. وصوم النيابة عمّن استمرّ به المرض من شهر رمضان إلى شهر رمضان الآخر؛ وفي إلحاق باقي الأعذار وجه. وقضاء الولد ثمّ الأقرب إلى الشيخين إذا أفطرا وكانا حيّين. وقضاء الولي عن المريض إذا مات قبل البرء، والحائض والنفساء قبل الطهر، أمّا عن المسافر فواجب على الولي مطلقاً.

المطلب الثالث: في أحكام القضاء

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: الشيخ والشيخة، أي: الكيران اللذان يتعذّر، أو يتعسر عليهما الصيام لكبرهما، يفطران، فإذا قويا فليس عليهما قضاء. والأحوط لزومه، كما عليه

معظم الفقهاء . ولا يجب عليهما الاقتصار في الإفطار على ما يندفع به الضرار .

المسألة الثانية : ذو العطاش ، وهو مرض لا يروى صاحبه ؛ فإنه يجوز له الإفطار ، ولا يجب فيه الاقتصار على ما يدفع الضرار ، والأحوط الاقتصار ، والأقوى عدم وجوب القضاء ، والأحوط القضاء ، خصوصاً ممن يرجو البرء .

المسألة الثالثة : الحامل المقرب و المرضعة القليلة اللبن لهما الإفطار مع الخوف على النفس أو الولد ، وإن لم يبلغ المظنة الموجبة . ويلزمهما القضاء إذا تمكّتا .

والضابط في هذه المسائل الثلاثة : وجوب الإفطار إذا بلغ حدّ الإضرار ، وجوازه إذا بلغ المشقة ، و^(١) لم يبلغ ذلك المقدار . ويلزم القضاء في الإفطار لخوف الضرار ، دون ما عداه ، ما عدا المسألتين السابقتين ، ولا يُرخص في الإفطار في كل مشقة ما عدا الثلاثة ، إلا إذا بلغ الغاية .

وهذه المسائل الثلاثة لا تجري فيما عدا شهر رمضان ، وإن كان معيناً ، ولكن يلزم القضاء مع جواز الإفطار .

الرابعة : لا ترتيب ولا موالاة بين أنواع القضاء ، ولا أفراده كما مرّ ، ولكن يُستحب تقديم الأهمّ فالأهمّ ، فقضاء رمضان أولى بالتقديم من غيره في حدّ ذاته .

ولو أتى بواجب غير رمضان وعليه قضاؤه فلا بأس . والقول بالخلاف^(٢) مردود . أمّا التطوّع فلا ، ويجوز لو كان الواجب موسّعاً غير قضاء شهر رمضان ، على الأقوى . ولو امتنع الإتيان بالواجب مقدّماً ، ككفارة التتابع في شعبان ، أو لزم تأخير الواجب لنذر أو غيره ، فلا إشكال .

الخامسة : يُستحب تحريّ أوقات فضيلة الصيام لصوم القضاء ، فالأولى لمن كان عليه قضاء أن يأتي به في الأوقات المُعدّة لندب الصيام ، غير أنّه لا يقصد الإتيان بالصوم الموظّف .

السادسة : يجوز إفساد كل صوم مندوب وواجب موسّع ، قبل الزوال أو بعده ، سوى

١ . في «ح» زيادة : إن .

٢ . لابن إدريس في السرائر ١ : ٤٠٥ .

- قضاء شهر رمضان، فإنه لا يجوز إفساده بعد الزوال، فلو علم بالزوال تعيّن الإتمام.
- السابعة: من أراد صوم التطوّع، وعليه قضاء شهر رمضان أمكنه نذره، فيخرجه عن التطوّع إلى الوجوب، فلا يبقى المنع.
- الثامنة: لو أتى بالواجب الموسّع من الصيام، من القضاء وغيره، في وقت واجب معيّن منه بنذرٍ أو غيره، فالأقوى فساد الموسّع.
- التاسعة: لو كان عليه قضاء نفسه وقضاء النيابة، فالأولى تقديم النيابة؛ لأنها من حقوق الناس، والأولى تقديم كلّ سابقٍ على لاحقٍ مع تساوي الجهات.
- العاشرة: قد تقدّم أنّ صيام القضاء أصالة ونيابة ما لم يتعيّن بسبب، وجميع الموسّعات الواجبات تجوز نيّتها قبل الزوال، ولا يجب تبيّتها كالمعيّن.
- الحادية عشرة: من آخر قضاء شهر رمضان إلى الشهر المقبل عن عُذر، لم يكن عليه سوى القضاء، وكذا كلّ معذور في إفطاره. ولو كان من غير عُذر، كفر عن كلّ يوم بمدة، وفي تعدّد الأمداد بتعدّد السنين وجه قويّ، والأقوى خلافه.
- الثانية عشرة: كلّما ذكرناه من المفطرات فهو سبب للقضاء في الصوم المستتبع للقضاء، وأمّا ما لم يكن له قضاء فقد فات فيه الصيام إلى يوم القيامة.
- الثالثة عشرة: إذا دخل رمضان الثاني، وشكّ في أنّه أتى بما فات من رمضان السابق أو لا، بنى على الإتيان، كما مرّ. والأحوط الإتيان من غير كثير الشكّ.
- الرابعة عشرة: لا يجوز لوليّ الميّت أخذ الأجرة من مال الميّت أو من غيره على فعل ما وجب فعله عليه، ولو أخذها على فعل مستحبّات العبادة، فلا بأس.
- الخامسة عشرة: لا يجب على نائب القرابة سوى الإتيان بمجرد الواجب، وأمّا نائب الإجارة فمرجعه إلى المتعارف في جميع العبادات.
- السادسة عشرة: لو دخل في صيام وقد شكّ في تعيّنه؛ لتعدّد جهات شغل ذمّته كقضاء عن نفسه وغيره، أبطله ولم يحتسب لشيءٍ من تلك الجهات.
- السابعة عشرة: لو نوى قسماً من الصيام فدخل فيه، فبان أنّ اليوم معيّن لصوم معيّن غيره، احتمل القول بصحّته عن المعيّن، والأحوط القضاء في محله.

المقام السابع : في صوم الكفّارات

وفيه بحثان :

الأول : في بيان أقسامها

وقبل الشروع فيها لابدّ من تمهيد مقدّمة ، وهي : أن الصيام على أنواع :
منها : ما خُوطب فيه بالأداء ، ولا قضاء في تركه ولا كفّارة ، كصوم الكافر الذي أسلم بعد خروج وقت الأداء ، وكالأجير في وقت مُعيّن إذا فات الوقت ، والمُخالف الذي استبصرَ كذلك .

ومنها : ما خُوطب فيه بالقضاء فقط ، كناسي غسل الجنابة ، ومُستعمل الإفطار قبل الاعتبار في الصوم المعين ، ومطلقاً في غيره ، ومكرّر النوم جنباً عازماً على الغسل قبل الصبح فغلبه الصبح ، والمرتمس على إخراج نفس محترمة ونحوها إذا توقّف عليه ، وكلّ مأذون له في الإفطار ، ومُدخل الماء في فمه فسبقه إلى جوفه في غير مضمضة الصلاة ، والمُفطر تقيّة أو خوفاً ، ومن عرض له السفر أو المرض أو الحيض أو النفاس من غير علاج ، وناسي نيّة الصيام إلى ما بعد الزوال في الصوم الواجب ، ومن دَخَلَ عليه النهار مُسافراً فدخل قبل الزوال وقد تناول المفطر سابقاً ، أو دخل بعد الزوال مطلقاً ، ومن مات بعد أن أفطر لعُذرٍ بعد تمكّنه من القضاء ، ولم يتضيق عليه رمضان المُقبل ، ومن برأ بين الرمضانين فعرض له مانع عن القضاء قبل دخول رمضان المُقبل .

ومنها : ما خُوطب فيه بالكفّارة فقط ، كالشيخ والشيخة وذوي العطاش على الأقوى فيها ، ومن استمرّ عليه المرض من رمضان إلى رمضان المُقبل .

ومنها : ما خُوطب فيه بالأداء والقضاء ، كالواجبات الموسّعة ، كصوم النذور ونحوها إذا مات عنها ، فإن وجب أداؤها على المنوب عنه ، يجب قضاؤها على الولي ، ولا كفّارة .
ومنها : ما وجب عليه الأداء والكفّارة دون القضاء ، كمن تعمّد الإفطار ثمّ عرضت له في أثناء النهار بعض الأعذار المسقطّة للقضاء ، كالجنون والإغماء في وجه قويّ .

ومنها: ما وجبَ فيه القضاء والكفارة، ولم يكن وجب فيه الأداء، كمن برأ بين الرضائين وآخر إلى رمضان المقبل من غير عذر.

ومنها: ما وجب فيه القضاء و الأداء و الكفارة، وهو من أفطر عمداً في شهر رمضان ونحوه بأيّ مفطر كان، من أكل، وشرب، وجماع، وقيء، وارتماس، وترك نية، ورياء، وعُجب، وغيرها، فكلّ محرّم مُفسد، وكلّ مُفسد فيه قضاء، وكلّ مقضيّ فيه كفارة، وسيجيء تفصيله.

ومنها: ما سقط فيه الجمع، وهو المغمي عليه، والجنون من غير علاج أو مطلقاً في وجه، وإن ترتّب الإثم.

وأما أقسام الكفارات فهي أنواع:

الأول: كفارة شهر رمضان، وتجب على من أفسد صومه عمداً بأيّ مُفسد كان، أو أخلّ بشرطٍ أيّ شرط كان ولو بالنية، سواء حصل له عارض يُنافي الصيام بعد الإفساد أو لا. ومنه ما إذا عزم على السفر وأفطر قبل بلوغ محلّ الترخّص، ومثله ما إذا رجع وأفطر بعد تجاوز محلّ الترخّص، سواء كان عالماً بالحكم أو جاهلاً به من غير عذر، وإلا فالقضاء فقط.

ففيه مع عدم الإذن شرعاً كفارة كبرى، مُخيّرة بين العتق، وصيام شهرين متتابعين، وإطعام ستّين مسكيناً، سواء كان على مُحلّل أو مُحرم. والأحوط في الإفطار على المحرم كفارة الجمع بين هذه الخصال الثلاثة المذكورة.

ويجب لكلّ يوم كفارة واحدة. وإن تعدّدت فيها المُفطرات.

ولا كفارة في إفطار صوم واجب سوى رمضان وقضائه، والنذر وشبهه، والاعتكاف الواجب.

ولو ازدرد المُحلّل والمُحرّم دفعةً، فالعمل على ما سبق إلى الجوف؛ وفي الدفعة يغلب المحرم، ومع الشكّ يغلب المُحلّل، وللعكس وجه. ولا يثمر رضا المالك بعد الإفطار، والحكم يتبع الواقع.

ولو عُذر في الإفطار أو المحرم، لم يتعلّق به حكم.

الثاني و الثالث: كفّارة النذر والعهد لمن أخلّ بالوفاء عمداً؛ وهي كفارة مخيرة رمضانية، على الأصحّ.

الرابع والخامس: كفّارة الظهار، وقتل الخطأ، ومنه هنا شبهه العمد؛ وهي مثل كفّارة شهر رمضان، إلا أنّها مرتبة: الصيام بعد العجز عن العتق، والإطعام بعد العجز عن الصيام.

السادس: كفّارة قتل المومن عمداً ظلماً؛ ويجب فيها الجمع بين الخصال الثلاثة الرمضانية.

السابع: كفّارة خُلف اليمين، ويجب فيها العتق، أو إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، مُخيراً بينهم؛ فإن عجز عن الجميع، وجب صيام ثلاثة أيام مرتباً بينهم. الثامن: كفّارة الإيلاء؛ وهي كفّارة اليمين.

التاسع: كفّارة الإفطار في قضاء شهر رمضان بعد الزوال؛ وهي إطعام عشرة مساكين؛ فإن عجز، صام ثلاثة أيام. ومن آخر قضاء شهر رمضان بين الرمضانيين من غير عُذر، فكفّارته عن كلّ يوم مدّ من طعام في أوّل عام، والأحوط تسريته إلى كلّ عام.

العاشر: كفّارة الاعتكاف؛ وهي مخيرة رمضانية.

الحادي عشر: الشيخ، والشيخة، وذو العطاش - وهو داء لا يروى صاحبه - والحامل المقرب، والمرّضة القليلة اللبن إذا خافتا على الولد؛ فإنّ الجميع يفطرون، ويتصدّقون عن كلّ يوم بمدّ. ويُشترط فقد التبرّعة، والقابلة للأجرة المتعارفة مع حصول الغرض والقدرة على البذل.

ومع استغناء الولد بالغذاء من دون إرضاع يقوى عدم الجواز، ويسري الحكم إلى المتبرّعة، والمستأجرة.

وفي تسرية الحكم فيما لو أرضعت من أولاد الكفار وشبههم إشكال.

والأحوط التكفير مع الخوف على أنفسهما أيضاً.

وهذه الكفّارة في مال الزوجة، على الأقوى.

الثاني عشر: كفّارات الحجّ وهي مفصّلة في محلّها.

الثالث عشر: باقي الكفّارات من المفردات، ولها أفراد:

أولها: جزّ المرأة شعرها في المصاب بالنحو المتعارف بين النساء، ولا يشترط التمام، والظاهر إلحاق الحلق والإحراق به. ويستوي جزّها وجزّ غيرها عن أمرها. ولو قصرت في الدفع ففي لزومها إشكال. ولو كان الجزّ لا للحزن، بل لدفع الوسخ أو القمل مثلاً، لم يلزم فيه. ولو خلا عن العذر، احتمل اللّحوق، وفيه كفّارة مخيرة رمضانّة.

ثانيها: نتف المرأة شعرها في المصاب بما يصدق عليه اسم نتف الشعر عرفاً، كلاً أو بعضاً، و خدش وجهها مع الإدماء - وهي وسابقتها مختصة بالنساء، ولو فعل شيء منها في غير المصاب فلا كفّارة - وشقّ الرجل ثوبه في موت ولده أو زوجته خاصة وإن كانت متعة، ولا يتسرى إلى الأمة. والظاهر عدم التسريّ إلى القلنسوة^(١) والخفّ، ونحوهما، وفيها كفّارة يمين.

ثالثها: النوم عن صلاة العشاء حتّى يتنصف الليل، وفيها الإصباح صائماً إن لم يكن مانع من الصوم، وإلا سقط. ولا يلحق به الناسي والسكران والعامد على الأقوى. ولو أفطر في ذلك اليوم عمداً، فليس عليه تداركه، ولا كفّارة. ولو وافق السفر أو العيد، سقط.

رابعها: الوطء في الحيض مع العلم به، على الواطئ دينار في ثلث زمانه الأوّل، ونصفه في الثلث الثاني، وربعه في الثلث الأخير. وإن كانت الموطوءة جاريته، يتصدّق بثلاثة أمداد طعام على ثلاثة مساكين، وقد مرّ الكلام فيها مفصّلاً في بحث الحيض.

١. يقال: قلنس الشيء، إذا غطّاه وستره، والنون فيه زائدة؛ قال ابن دريد: ويمكن أن يكون اشتقاق القلنسوة منه.

خامسها: نكاح المرأة في عدتها، فعلى الناكح خمسة أصواع من دقيق.

سادسها: تزويج امرأة لها زوج، وعليه خمسة أصواع من دقيق أيضاً، وقيل: خمسة دراهم^(١). ويحتمل التقييد بالعلم والجهل بالحكم مع عدم العذر.

سابعها: الحلف بالبراءة كاذباً، وفيه إطعام عشرة مساكين، وقيل: كفارة نذر^(٢)، وقيل: كفارة يمين مع العجز، وكفارة ظهار مع القدرة^(٣)، وقيل غير ذلك^(٤). والحلف بالبراءة صدقاً وكذباً حرام.

ثامنها: العجز عن الوفاء بصوم يوم مندور، وفيه إطعام مسكين مدين؛ فإن عجز، تصدق بما استطاع؛ فإن عجز، استغفر الله تعالى.

تاسعها: ضرب العبد فوق الحد الشرعي لمن كان عليه حد أو مطلقاً؛ وفيه إطلاقه من الرق، وعتاقه، وربما يخص المسلم بل المؤمن.

عاشرها: من نذر أياماً من الصوم فعجز، تصدق عن كل يوم بمدة، والاستحباب أظهر في جميع أفراد الثاني عشر.

ومنها: كفارة ترك النوافل الرواتب ممن لا يقدر على قضائها، وهي مد لكل ركعتين من صلاة الليل، وكذا لكل ركعتين من صلاة النهار؛ فإن لم يقدر، فمد لكل أربع ركعات؛ فإن لم يقدر، فمد لصلاة الليل، ومد لصلاة النهار.

ومنها: كفارة من آخر القضاء (لا استمرار)^(٥) مرضه إلى ما بعد رمضان آخر، وهي عن كل يوم مد، وربما ألحق به سائر الأعذار.

وروي عن الصادق عليه السلام: أن كفارة عمل السلطان قضاء حوائج

١. هذا القول للسيد المرتضى في الانتصار: ١٦٦.

٢. قال به ابن حمزة في الوسيلة: ٣٤٩.

٣. قال به الشيخ الطوسي في النهاية: ٥٧٠.

٤. قال سلال: كفارة ظهار فقط، المراسم: ١٨٥، وكذا العلامة في تحرير الأحكام ٢: ٩٧، وقال يحيى بن سعيد: في

البراءة إن كذبت كفارة ظهار، وروي كفارة يمين، الجامع للشرائع: ٤١٥.

٥. بدل ما بين القوسين في «س»: واستمر.

الإخوان^(١)، وكفّارة الاغتياب الاستغفار للمُغتاب^(٢)، وكفّارة المجلس قراءة: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ عند القيام^(٣). و كفّارة الضحك: اللهم لا تمقنتني^(٤). وروي في اللطم على الخدّ الاستغفار والتوبة^(٥)، ويجزي الاستغفار عند العجز عن خصال الكفّارات أجمع. وكفّارة الصغائر ترك الكبائر. وكفّارات الحجّ تجيء في محلّها بحول الله. وورد في كثير من العبادات أنّها كفّارة من الذنوب.

البحث الثاني: في أقسامها

وفيه مسائل:

الأولى في العتق: يُعتبر في الرقبة المُعتقة في جميع ما ذكر الإسلام، فلا يجزي عتق الكافرة، ولو كانت تَمَنّ انتحل الإسلام.

وولد الزنا من المسلم تقوى تبعيته له، كتبعية المسبيّ للسابي؛ ومن الكافر يحتمل فيه عدم التبعية؛ لعدم النسب شرعاً، والظاهر اعتبار النسب عرفاً. ولا يشترط كونها من الفرقة المحقة، وإن كان الأحوط ذلك.

ولا يجزي عتق أبعاضٍ لو لُفقت عادت رقبة، ولا بعضو أفضى إلى السراية. ويجزي عتق المكاتب الذي لم يتحرّر منه شيء، وأمّ الولد والمدبر، والأنثى والذكر، والصغير والكبير، والمريض والصحيح.

نعم يشترط أن لا يسبق إليها ما يقتضي العتق، كالتنكيل، والعمى، والجذام، والإقعاد، وبعض أقسام القرابة.

ولو زعم أنّها مؤمنة فأعتقها، فظهر الخلاف، قوي الإجزاء. والأحوط تكرير

١. قضاء الحقوق للصوري: ٢٣ ح ٢٥، مشكاة الأنوار: ٣١٦.

٢. الكافي ٢: ٣٥٧ ح ٤.

٣. مشكاة الأنوار: ٢٠٥، عدة الداعي: ٢٥٦، البحار ٧٥: ٤٦٨.

٤. الكافي ٢: ٦٦٤ ح ١٣، مشكاة الأنوار: ١٩١.

٥. التهذيب ٨: ٣٢٥ ح ١٢٠٧.

الإعتاق برقبة مؤمنة، وإمضاء إعتاق الأولى.

ويكفي في ثبوت الإيمان وجودها في بلاد المسلمين، وإن لم يسمع منها الإقرار بالشهادتين.

ويُشترط تعيينها، فلا يكفي عتق رقبة مبهمه، ونية القربة، وإيراد صيغة صريحة في التحرير، كحررتك، وأنت حرّ، وأعتقتك، مقرونة بالقصد، والاختيار، وجواز التصرف. ولا مانع مع إجازة الوارث للمريض والغرماء للمدين المفلس.

ويشترط الخلو عن اشتراط العوض، والعتق، والتخير^(١).

وتجزي مع العجز سائر اللغات، ومع العجز عن الجميع الإشارة، مع الكتابة وبدونها.

ولو أعتق فضولاً، فأجاز المالك، لم يصحّ.

الثانية: في الصيام، وهو أقسام:

الأول: صوم شهرين متتابعين هلالين في الحرّ، وشهر في العبد مع عدم الانكسار، أو عديّين^(٢) مع انكسارهما لعروض بعض الأعذار الموجبة للإفطار، وهلالين، وعدديّ مع انكسار أحدهما دون الآخر.

ويكفي في تتابعهما اتصال الشهر الثاني بالشهر الأول، ولو بيومٍ منه؛ فمتى حصل شهر ويوم مع التتابع، جاز التفريق في الباقي؛ فلو ابتدأ بهما قبل شعبان بيومٍ ثمّ أتمّه كان متابعاً؛ ولو اقتصر على شعبان وحده، لم يتابع.

ولو أخلّ بالتتابع اضطراراً لحيض أو مرض أو إجبار ونحوها، فكالمتابع. وفي إلحاق من زعم إتمام الشهر واليوم فأفطر بالمفطر للعذر إشكال.

ومن عجز عن صوم الشهرين والبدل، صام ثمانية عشر يوماً؛ فإن عجز تصدّق بما وجد، أو صام ما استطاع؛ فإن عجز استغفر الله، ولا شيء عليه. والأحوط التصدّق

١. في «م»، «ح»: التنجيز.

٢. في «م»، «ح»: عديدين.

بثمانية عشر مُدًّا عن الأيام الثمانية عشر إن أمكن مُقدِّماً على الصيام ما استطاع والاستغفار.

ولا فرق في هذه الأحكام بين وجوب الشهرين بكفارة حجٍّ أو صوم، أو بنذر، أو غيرهما، ما عدا الإجارة، وما صرَّح به بمتابعة الستين يوماً.

ومن لزمه صوم شهر متتابع بنذر ونحوه، أجزاء في حصول المتتابع صيام خمسة عشر يوماً. وفي إلحاق ما وجب فيه شهر بغير الالتزام بالنذر ونحوه، ككفارة العبد في الظهار، وقتل الخطأ ونحوهما وجه، والأقوى العدم؛ اقتصاراً على المنصوص. ولا يجزي التنصيف أو الزيادة عليه في المتتابع في غير ما ذكر، كصوم عشرين متتابعات ونحوها، ولو نوى في الكفارة صوم الشهرين أو غيرهما، ممَّا يلزمه المتتابع، ونوى التفريق أو ردَّد عمدًا، بطل ولو تابع؛ ولا بطلان مع السهو.

ولو دخلَ فيهما قبل شعبان بيوم لاحتمال النقصان، فيحصل اليوم بعد الشهر، بطلَ مطلقاً. لا يكفي الدخول في السنة الثانية لو نذر متتابع الستين. ولا يجري نذر متتابع الشهور مجرى متتابع الشهرين، إلا إذا اعتبره في كلِّ شهرين منها، فإنه يرجع إلى الاكتفاء بوصول يوم من الشهر الثاني بالشهر الثالث. ولو تعددت عليه الكفارات المتتابعات فاكتفى بالوصل فيها، وآخر ما يجوز تفريقه بجملته، فلا بأس.

الثاني: صوم ثلاثة أيام في كفارة اليمين و كفارة قضاء شهر رمضان، ويُشترط فيها المتتابع.

الثالث: صوم عشرة أيام وثلاثة أيام في كفارات الحجِّ، وستأتي في محلِّها.

الرابع: صوم من آخر صلاة العشاء إلى نصف الليل في اليوم الذي أصبح فيه، وهو مستحبٌّ على الأصحَّ.

الثالثة: في الإطعام

وهو لكلِّ مسكين مُدٍّ، فللستين ستون مُدًّا، وللعشرة عشرة أمداد، وللواحد واحد، على الأصحَّ.

و ورد في خصوص العجز عن صوم يوم منذور الصدقة بمُدَيْن على الفقير، ولا يجوز التكرار مع الاختيار في الكفارة الواحدة على المسكين الواحد. والمراد بالمدّ: رطلان وربع، والرطل: ثمانية وستون مثقالاً صيرفيّاً وربع من أيّ طعام كان من مأكول العادة، ويجزي الدقيق، وفي الخبز إشكال، والأحوط الحنطة أو دقيقها. ويجزي الإشباع عوض المدّ من مأكول العادة من الأقوات.

ويجزي مجرد دخوله إلى الجوف، وإن قاءه بعد الشبع؛ ولو قاء في الأثناء، قوي عدم احتساب الفائت.

ولو لم يوجد العدد في محله، نقله إلى محل آخر. ولو تعذر، كرّر حتى يستوفي العدد. ويستوي الصغار والكبار، والعبيد والأحرار، والذكور والإناث في القسمين. والأحوط احتساب صغيرين بكبير مع الانفراد في الإشباع.

ويُستحبّ وضع الإدام^(١) وإضافة أجرة ما يتوقّف عليه الانتفاع.

وقبض الولي مُعتبر في التسليم، وإذنه في الإشباع مجرد احتياط.

ولو خالف بين الأطعمة فجعل لكلّ مسكين نوعاً، أو لمسكين واحد من نوعين ممّا يجوز إعطاؤه، فلا بأس. ولو وكلّ المسكين في القبض عنه صحّ، ولو كان الوكيل ربّ المال؛ ويجزي في جميع ما فيه تسليم، أمّا ما فيه إشباع فلا.

والصاع - فيما روي في الصاع^(٢) - تسعة أرطال، وهي أربعة أمداد. والمراد من الدقيق ما يُسمّى دقيقاً من المأكول المتعارف.

ويجوز إعطاء الصوع بتمامها لمسكين واحد، وكذلك يجوز إعطاء الأمداد المتعدّدة في كفارة الشيخ والشيخة ونظائرها لمسكين واحد.

والمراد من الدينار: الذهب القديم، ووزنه ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي.

ولا تجزي القيمة، ولا الجنس المغاير عوض الأمداد والصوع والدنانير، إلا أن يوكله على المعاوضة والقبض.

١. الإدام: ما يؤتدّم به مع الخبز، الإدام ما يوكل بالخبز أي شيء كان. لسان العرب ١٢: ٨.

٢. معاني الأخبار: ٢٤٩.

ولو اشترى المكفر مَن أعطاه كفارة طعاماً فلا بأس .

والمراد بالمسكين : العاجز عن قوت سنة ، ووجدان الزائد عن السنة مع مقابلة الديون ، أو ما كان من مالٍ متَّخذ للاسترباح لا يفي ربحه بقوت السنة ، أو ملكٍ لا تفي فوائده بذلك ، أو المستثنى في أداء الديون كالدار وأثاثها ، ودابة الركوب وأسبابها ، والجارية وثيابها ، والكتب العلمية المحتاج إليها ، والثياب ، والحلي العادية . وكل شيء يُعدّ من الضروريات عادة لا يُنافي المسكنة . وكيف كان ؛ فالمدار على ما يُسمّى مسكيناً أو فقيراً عرفاً .

و لو ظنّه فقيراً ، فبان غنياً بعد تسليمه ، استرجعه إن كان باقياً ، وإلا فلا ضمان عليه على الأقوى .

ويجوز إعطاؤها بأقسامها للهاشميين وغيرهم ، من الهاشميين وغيرهم ، كما في باقي الصدقات عدا الزكاة .

وذو الكسب القائم بمؤونته ، و واجب النفقة على المعطي ، أو على غيره مع غناهم بحكم الغنيّ على الأحوط . والأقوى عدم البأس في غير الزوجة والمملوك . ولا يُعدّ إيجار النفس للعبادة كسباً مالم تُتخذ صنعة .

وابن السبيل فقير وإن كان غنياً في بلاده .

ولو عجزَ المُنفق أو امتنع ، فلا غنى . ولو كانت حاجة ضرورية وراء الإنفاق ، جازَ الإعطاء لها .

ولا تشترط العدالة .

ولو علم صرفها في المعصية ، لم يَجْزُ إعطاؤه ؛ ولو علم أنّ في منعه ردعاً عن المعصية ، فالأحوط منعه ؛ للأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

ولو دفع شيئاً ظنّه من جنس الواجب ، فظهر من غيره ، أعاد . ولو قيل باحتساب مقدار مافات منه مع التلف ، كان وجهاً .

ويكفي في ثبوت الفقر ادّعاؤه ، ومع عدم الادّعاء يجزي ظاهر الحال من غير حاجة إلى حصول العلم .

ولو سلّم فقيراً، فصارَ غنياً بعد القبض، مضى الحُكم، ومع العكس والعلم لا يصحّ إلاّ بنية جديدة مع بقاء العين، ومع التلف والعلم الإعادة.

الرابعة: في الكسوة

يُعتبر فيها أن يكون ممّا يُعدُّ لباساً عرفاً، من غير فرقٍ بين الجديد و غيره، ما لم يكن منخرقاً لا يستر البدن. وستر العورة والرأس واليدين والقدمين ونحوها لا يغني، فلا عبرة بالعمامة والقلنسوة، والخفّ، والجورب، بل السراويل في وجه قويّ. ويقوى الاكتفاء بالثوب الواحد، والأحوط اعتبار الاثنين.

وتجب مُراعاة العدد؛ فلو كرّر على واحد، بأن كساهُ عشر مرّات، لم تُحسب له إلاّ واحدة، إلاّ مع الاضطرار؛ لفقد مستحقّ آخر.

ويُشترط الإيمان بالمعنى الخاصّ والفقر، على نحو ما مرّ في الإطعام، من غير فرقٍ بين الصغير والكبير، والحرّ والعبد، والذكر والأنثى.

والظاهر عدم إجزاء كسوة البالغ نهاية الصغر، كابن شهر أو شهرين.

ولو كان الثوب غير سائر - لرقته - ضعفه حتّى يتحقّق الستر.

وقبول الولي شرط في المولى عليه.

ولو بانّ عدم إيمانه، أو عدم فقره بعد قبضه، والعين باقية، استرجعها؛ ومع

التلف لا ضمان على الأقوى، ما لم يكن مفرطاً، وتفرغ الذمّة بمجرد القبض، حتّى لو سلب منه حينه أجزاء.

ولا يُشترط اعتبار حال اللابس؛ فلو كسى المتجمل ما لا يناسبه أجزاء.

ولا يُشترط دوام اللبس، وأمّا حصوله في الجملة فربّما يقال به، والأقوى عدمه.

ولو صار غنياً بعد القبض، لم يجب ردّه.

ولو سلّم الثوب إليه غير مخيط، لم يكن مجزياً.

نعم لو وكلّه على خياطته، بل لو أعطاه ثمناً أو غزلاً ووكله على جعله لباساً،

فلا بأس.

ولا تجزي القيمة عن اللباس ، ولو باعَ الفقير لباسه عليه ثم احتسبه عليه فلا بأس .
ولا يجزي إعطاء لباس الرجال للنساء وبالعكس مع اشتراط اللبس ، ومع الإطلاق
وجهان ، كإعطاء الكبير لباس الصغير ، والأقوى المنع .

تمّة في بيان أحكامها ، وفيها أبحاث :

الأول : في أنّه لا فوريّة في شيء من الكفّارات ، مالم تتضيق بنذرٍ ونحوه .
الثاني : الكفّارات عبادات تُعتبر فيها النية كغيرها من العبادات ، ولا يجزي التبرّع
فيها إلّا عن الميت ، ويجزي الفضولي إن تعقّبت الإجازة على إشكال . ولو تعدّدت
أنواعها ، لزمّت نية التعيين فيها ، حتّى لو نوى قسماً فظهر خلافه بطل . ولا يجب تعيين
أفراد النوع الواحد ؛ حتّى لو نوى فرداً فظهر خلافه ، فلا بأس .

الثالث : لو وجب العمل بنذر أو غيره من الموجبات ، فأدخل نية الكفّارة فيه ،
لم يكن مجزياً عنها . وكذا لو أدخل بعضها في البعض .

الرابع : إعطاء الكفّارة لأهل البلد أولى ، وإخراجها مع الضمان لامانع منه ،
ولا ضمان على المجتهد في إخراجها إذا راعى غبطة الفقراء .

الخامس : لو تكرّرت أسباب الكفّارات ، تكررت . والسبب في كفّارة الإفطار إفساد
الصيام ، فلا تكرار إلّا بتكرّر الأيام . ولو كرّر الجماع والأكل والشرب وأتى بجميع
المفطرات في اليوم الواحد ، لم تجب سوى كفّارة واحدة ، وإن أثم بالمعاودة .

ولو جبر زوجته على الجماع ، دائمة أو غيرها ، في الدبر أو القبل ، تحمّل كفّارتها
مع كفّارته إن كان ممّن تلزمه الكفّارة .

وفي إلحاق المملوكة ، والمحلّة ، والأجنبيّة ، والملوط به ، و النائمة ، والناسية ،
وإلحاق الجابرة بالجابر ، والجابر الخارج ، والدافع لأحدهما حتّى ترتّب عليه الدخول ،
وجه قريب ، وخلافه أوجه .

ولو كان المكره أو المكره غير مكلفين فلا تحمّل . وإن كان المكره مفطراً وهي
صائمة ، فلا يبعد الحكم بتحمّله عنها . ولو كرّر النذر أو العهد أو اليمين مؤسساً ،

تكرّرت . ولو قصد التأكيد، فلا تكرار مع عدم الفصل، ومع فصله و فصل الكفارة تنبغي مُراعاة الاحتياط .

السادس: لو عجز عن المرتبة الأولى، ودخل في الثانية وأتمّها، ثمّ قدر على الأولى، مضى وأجزأت: ولو تجددت القدرة في الأثناء فكذلك، والأحوط العود .
السابع: لو كان قادراً على المرتبة الأولى فأهمل، ثمّ عجزَ عنها، أجزأته الثانية، وهكذا .

الثامن: لا يجوز تلفيق الكفارة من جنسين مُتغايرين، كنصف صوم، و نصف إطعام، ويجوز من طعامين .

التاسع: يجوز التوكيل في إخراجها حيث تكون ماليّة، ويتولّى الوكيل^(١) النية . وتجزي نية الموكل حين الدفع إلى الوكيل، وأمّا في البدنية فلا تجوز النيابة على الأقوى، إلّا عن الميت .

العاشر: لو كفر من جنسٍ، فظهر أنّ الواجب غيره، أعاد الكفارة .
الحادي عشر: الكفارة عن معصية لا ترفع الذنب وحدها، كما أنّ التوبة كذلك، وإذا اجتمعا رفعاً إن شاء الله تعالى .

الثاني عشر: حال الكفّارات كحال غيرها من العبادات لا بدّ من أخذها من المجتهد الحيّ من غير واسطة، أو بواسطة العدل، ونحو ذلك . فلو عمل من غير علم، كان كالسائر على غير الطريق، لا تزيده كثرة السير إلّا بُعداً .

و لو كفر بنوعٍ عن اجتهاد أو تقليد، فعُدل المجتهد إلى غيره عن اجتهاد، لم تجب الإعادة، على الأقوى، كما في باقي العبادات، وما كان عن علم لا تجب إعادته على إشكال .

الثالث عشر: لو فعل المفطر الموجب للكفارة، ثمّ عرضَ له ما يُفسد الصوم اختياراً - كالسفر، ولو شرع في مقدّماته، كما إذا فعله بعد الخروج قبل بلوغ محلّ الترخّص - أو

١ . في «م»، «س»: ويتولّى الولي .

اضطراباً - كالحيض والنفاس والإغماء ونحوها - لم تسقط الكفّارة . ولو ظهر حصول
المفسد سابقاً، كما لو ظهر له أنّه فعل المفطر مُصبحاً من غير اعتبار، فلا كفارة، وإن أثم
بالتجرّي .

الرابع عشر: لو مات و عليه صوم كفّارة، تحمّلها الوليّ عنه، كغيره من أقسام
الصيام، ما عدا الاستتجار . ومالم يكن فوته لبعض الأعذار . وقد مرّ الكلام فيه
مفصلاً . ولا تحمّل فيما لم يتعيّن فيه الصوم إلا مع عدم إمكان الأداء من التركة في وجه
قويّ .

الخامس عشر: لا ترتيب بين القضاء والكفّارة مالم يتعيّن بمعيّن، و تقدّم السبب
وتأخّره لا يقتضي الترتيب .

السادس عشر: الصوم كلّه يجب فيه التتابع، إلا أربعة: صوم النذر وما في معناه،
وصوم قضاء رمضان وغيره، وصوم جزاء الصيد، والسبعة في بدل الهدّي، وسيأتي
في كتاب الحجّ إن شاء الله تعالى .

السابع عشر: الظاهر عدم اشتراط تقدّم التوبة في صحتّها، فلو فعلها ثمّ تاب
فلامانع، والمحافظة على التقديم أقرب إلى الاحتياط .

الثامن عشر: تجب المحافظة على المقادير في الكفّارات، فلا يجوز النقص فيها
اختياراً، ولا الزيادة؛ لمخالفة الأمر . وهل تجزي لو أتمّ الناقص وأهمل الزائد بعد أو لا؟
الوجه عدم الإجزاء؛ لفساد النية .

التاسع عشر: تجب ملاحظة التراب، والخليط، فإن كانا خارجين عن عادة الطعام،
لزم حطّهما من المقدار، وإلا فلا بأس بعد الاعتبار .

العشرون: لو قدّم الطعام إلى مريضٍ يضرّه الطعام، أو يمنعه المرض عن أكله
المعتاد، أو سلّم الملبوس إلى من لا يجوز له لبسه ليلبسه، فالظاهر عدم الإجزاء .

الحادي والعشرون: يُستحبّ تسليم الكفّارة إلى المجتهد، والقول بالوجوب بعيد .

الثاني والعشرون: ليس على المجتهد نية في الدفع إن قبضها بحسب الولاية عن
الفقراء، وإن تولّاها عن المالك كان وكيلاً وأميناً، فلا بدّ من النية .

الثالث والعشرون: أنه يُعتبر القبض في تملكها كسائر الصدقات، ويقوى جواز احتسابها على المديون بجنسها.

الرابع والعشرون: أنه لا يجوز العدول منها إلى غيرها من العبادات، ولا من بعضها إلى بعض.

الخامس والعشرون: إذا تعددت الكفارات، وامتنع الجمع بينها، بنى على الميزان، وكذا مع التعارض بينها وبين غيرها.

السادس والعشرون: الجهل في الحكم بمنزلة العمد مع التقصير للخطور بالبال وإهمال السؤال.

السابع والعشرون: أن في اشتراط البناء على التوبة فيما فيه عصيان والقضاء فيما فيه قضاء في صحتها وجهاً قوياً.

الثامن والعشرون: أنه لو نذر صيام رمضان في الاعتكاف فأفطر في يوم منه بعد الدخول في ثالث الاعتكاف كفر ثلاثاً، وقبله كفارتين.

التاسع والعشرون: أن مَنْ كان عليه شيء من الكفارات، فنسي تعيينه، أتى بجميع المحتمل مع الحصر، وسقط الحكم مع عدمه.

كتاب الاعتكاف

كتاب الاعتكاف

وفيه مباحث:

الأول: في حقيقته

وهو لبث مخصوص للعبادة، مُعتادة أو غير مُعتادة. ولو قصد اللبث مجرداً عن قصد العبادة، أو العبادة مجردة عن اللبث، لم يكن مُعتكفاً على الأقوى. ولو قصد ما يكون عبادة بالعارض كالاكتساب الراجح، وعقد النكاح ونحو ذلك، قويت صحته، والأقوى خلافها.

وهو من جملة الطاعات المقرّبة إلى جبار السماوات، فعن الصادق عليه السلام: أن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم اعتكف أولاً في العشر الأولى من شهر رمضان، ثمّ في السنة الثانية في العشر الوسطى، ثمّ في السنة الثالثة في العشر الأخيرة، ثمّ لم يزل يعتكف في العشرة الأواخر^(١).

وعنه عليه السلام، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنّه إذا دخل العشر

١. هذا مضمون ما ورد في الكافي ٤: ١٧٥ ح ٣، والفتاوى ٢: ١٢٣ ح ٥٣٥، والوسائل ٧: ٣٩٧ كتاب الاعتكاف ب ١

الأواخر شدّ المئزر، واجتنب النساء، وأحيا الليل، وتفرّغ للعبادة^(١). وأنه فاته الاعتكاف سنة، فقصاه في السنة الثانية، بأن اعتكف عشرين يوماً، عشراً للسنة الماضية، وعشراً للسنة الحاضرة^(٢).

وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: اعتكاف عشر في شهر رمضان يعدل حجّتين وعمرتين^(٣).

المبحث الثاني: في شروطه

وهي أقسام

الأول: النية

و يُعتبر فيها قصد القربة بأيّ نحو اتفق، على نحو ما تقدّم في الصوم، من غير حاجة إلى نية وجوبٍ وندبٍ، وأداء وقضاء ونحوها، فلا حاجة إلى تجديد نية الوجوب للدخول في اليوم الثالث، أو لنذر الإتمام، والالتزام به بأيّ نحو كان بعد الدخول فيه.

ويُستحب التلفّظ بالنية على نحو الإحرام بالحج والعمرة.

وأن يشترط جواز الفسخ متى أَراده، فيشترط الإحلال متى شاء، أو يشترط ذلك إذا حصل ضارٌّ أو مانع. ولو شرطَ أمراً مخصوصاً وإن لم يكن مانعاً، أو مانعاً كذلك، أو في يوم مخصوص، أو وقت مخصوص من ليلٍ أو نهار، عملَ على شرطه، ويندفع عنه حينئذٍ قضاء الوجوب ووجوب^(٤) الإتمام - إلا في التحمّل - و كراهة القطع في غير الواجب. ولو كان واجباً بنذرٍ ونحوه؛ فإن أخذ الشرط حين إجراء الصيغة،

١. هذا مضمون ما ورد في الكافي: ١٧٥ ح ١، والفقهاء: ٢ : ١٢٠ ح ٥١٧، والوسائل: ٧ : ٣٩٧ كتاب الاعتكاف ب ١ ح ١.

٢. الكافي: ٤ : ١٧٥ ح ٢، الفقهاء: ٢ : ١٢٠ ح ٥١٨، الوسائل: ٧ : ٣٩٧ كتاب الاعتكاف ب ١ ح ٢.

٣. الفقهاء: ٢ : ١٢٢ ح ٥٣١، المقنع: ١٨، الوسائل: ٧ : ٣٩٧ كتاب الاعتكاف ب ١ ح ٣.

٤. في «س»: للوجوب.

فلا قضاء ولا إثم، وإلا لزمنا.

وتُعتبر المقارنة في الشرط لعقد النية، فلا أثر للمتقدم والمتأخر المنفصل، وفي اعتباره قبل الدخول في الثالث وجه، والأقوى خلافه.

وتستوي اللغات في صورة النية وشرطها، وتتوقف على فهم العاقد.

ولو شرط ثم أسقط حكم شرطه، فكمن لم يشرط.

ولا فرق في العارض حيث يطلقه بين الإلهي وغيره.

ولو زعم العارض فعزم على الخروج أو خرج، فتبين خلافه، فإن كان فسخ وأحلّ

بالإفطار بطل، وإلا صحّ وأتمّه، إلا أن تذهب صورته. ولو أدخل نية الخروج في يوم

كذا لعلمه بحصول المسوغ من الأمور المقررة، فلا بأس مع حصول الانعقاد سابقاً.

ونية التفريق والقطع والإبطال والضميمة كنيّتها في الصوم وغيره من العبادات.

ولو نوى اعتكاف تسعة أيام مثلاً، فإن جعلها اعتكافاً واحداً، فنيته واحدة، وإلا

تعددت نيّته بتعدد اعتكافاته.

ولو نواه في شهر، فظهر في غيره، أو في يوم خميس، فظهر غيره، فلا بأس.

ولو أدخل في نيّته ما لا يصلح للاعتكاف من زمان أو مكان، كأن ينوي عشرة أيام

وفيها عيد، وينوي مكاناً ويدخل فيه غير المسجد؛ فإن كان مُشتبهاً صحّ فيما يصحّ،

وإن كان عن عمد بطل، ويحتمل التوزيع.

والشرط بالنسبة إلى غير البالغ تمريني؛ لأنّه لا حرج عليه معه بدونه، ولا يصحّ له

اشتراط الفسخ في اعتكافه لاعتكاف عبده أو ولده، أو اعتكاف آخر.

ولو شكّ في أصل الاشتراط أو العارض المشروط بعد الدخول، بنى على أصل

العدم.

ولو شكّ في أصل النية، بنى على الصحة إن أجرى على نفسه حكم الحبس، أو

كان كثير الشكّ، وإلا فلا.

وكذا لو شكّ في شيء وقد دخل في غيره، أو شكّ بعد الفراغ. ولو فسد شرطه

لم يفسد اعتكافه.

ولا يجوز التوكيل في النية والعقد والشرط ، وتجب مقارنة النية لأول الاعتكاف .
 وصورة الاشتراط على الأفضل - بعد أن يقول : أعتكف في هذا المكان أو المسجد
 ثلاثة أيام مع ما بينها من الليالي ، أو أربعة ، أو خمسة ، وهكذا - وأشترط على ربّي أن
 يحلّني متى شئت ، وإن قيّده بالعارض قال : أشترط على ربّي إن صدّني صادّ ، أو
 منعني مانع أن يحلّني حيث حبسني ، ومن لم يُحسن يُتابع غيره بعد فهم المعنى .
 والنوم ، والغفلة ، والنسيان بعد انعقاد النية لا ينافي استمرار حكمها .
 ولو نوى الاعتكاف فقال : إن كان كذا فعلته ، بطل ، إلا أن يكون شرطاً مؤكداً ،
 كقوله : إن كان راجحاً ، أو إن كان المحلّ مسجداً ، ونحو ذلك .
 وتجوز نيته عن الميت و الأموات دون الأحياء ، ولا يجوز العدول بالنية عن اعتكاف
 إلى غيره ، مع اختلافهما في الوجوب والندب ، واتحادهما ، ولا عن نيابة ميت إلى
 غيره ، إلا إذا نوى واجباً فبانَ عدم وجوبه ، فإنّ الأقوى جواز العدول إلى الندب ،
 ولا يخلو من إشكال .

وتُشترط فيها المقارنة ، فلو قدّمها من غير إدخال الواسطة في الاعتكاف بطل ،
 ويكفي التبييت على الأقوى . ومن أراد تمام الاحتياط ، حافظَ على أن يكون عند الفجر
 داخل المسجد متيقظاً ؛ ليقارن الفجر بنيته بعد أن يكون نوى مقارناً للغروب . ويكفي
 ظنّ الغروب وطلوع الفجر مع وجود علة في السماء ، وفيمن فرضه التقليد كالأعمى ،
 ومن له مانع عن العلم ، وفي غيرهما لا بدّ من العلم ، أو ما يقوم مقامه .

الثاني : الصوم

فلا اعتكاف لمن لا يصحّ منه الصوم ، ولا لمن فسد صومه ببعض المفسدات ، ويكفي
 مُسمّى الصوم وإن لم يكن للاعتكاف ، كصوم شهر رمضان ، وما وجب بالسبب
 ولو بالتحمّل ، وصوم التطوّع ، والمختلف .

ومن أوجب اعتكافاً على نفسه ، فقد أوجب صوماً .

ولو خرج ناوي الإقامة في المسجد لبعض الأعذار بعد انعقاد إقامته - ولو بصلاة

فريضة تماماً، أو بالدخول في ثالثها- إلى ما دون المسافة، ناوياً للعود و الإقامة أو دونها، أو متردداً فيه أو فيها مع العزم على العود، صحّ اعتكافه. ولو عزم على المسافة وعدم العود بعد دخول محلّ الاعتكاف، ولم يضرب في الأرض، صحّ اعتكافه، في وجه قويّ، والاحتياط فيما عدا نيّة العود و الإقامة أوفق بالجزم. ولو أدخل في نيّة الإقامة الخروج إلى ما فوق محلّ الترخّص، فلا إقامة له.

وكلّ من انكشف فساد صومه، تبينّ فساد اعتكافه.

ولو تعيّن عليه الصوم في مكان مخصوص، فنواه في محلّ الاعتكاف، فسدّ الصوم، وفسد الاعتكاف؛ ولو وجب الاعتكاف في مسجد، فنواه في آخر، بطل الاعتكاف وصحّ الصوم؛ ومتى طرأ عليه بعض مفسدات الصوم- من حيض أو جنون أو إغماء أو كفر أو نحوهنّ، ولو قبل الغروب بثانية، أي جزء من ستّين جزءاً من الدقيقة؛ لأنّ الدقيقة ستّون ثانية، والساعة ستّون دقيقة- بطل اعتكافه. وإن وجب عليه بنذر أو نحوه، قضاه من رأس.

ومن أصبح جنباً، أو أكل مُستصحباً لليل أو ظاناً لدخوله أو فعل غير ذلك، وبنى على صحّة الصوم، صحّ اعتكافه إن لم يكن مُفسداً.

وكلّ زمان يصحّ فيه الصوم ولا مانع من الاعتكاف فيه، يصحّ فيه الاعتكاف، إلا أنّ شهر رمضان أفضل أوقاته، وأفضله العشرة الأخيرة.

والظاهر اختلاف مراتب الرجحان باختلاف فضيلة الصوم في الأوقات و الشهور، فلفعله في شعبان امتياز على رجب، ولرجب امتياز على غيره، وهكذا، والأفضل الإتيان بالصوم الواجب لمن عليه صوم واجب من تحمّل من غير إجارة أو بإجارة، وترك التطوّع.

الثالث : المكان

و تُشترط فيه الجامعيّة، والمسجديّة، والوحدة. والأقوى جوازه في كلّ مسجد جامع. ولو تعدّد في البلد الواحد، جاز الاعتكاف في الكلّ. ولا يجوز في مسجد السوق والمحلّة والقبيلة.

وثبتت المسجديّة والجامعيّة بالبيّنة، والشياع، واستعمال المسلمين، أو حكم الحاكم لمقلّديه.

والأحوط الاقتصار على المساجد الستّة: المسجد الحرام، ومسجد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، ومسجد كوفان، ومسجد البصرة، ومسجد المدائن، ومسجد بُراثا. والأحوط الاقتصار على الخمسة الأول. وأحوط منه الاقتصار على الأربعة الأول، مع المحافظة على تجنّب الزيادات الحادثة بعد زمان أهل الشرع.

وأما حائطه و بئره وقرارهما وسطحه ومنبره ومنارته ومحاريبه ملحقة به ما لم يعلم خروجها عنه. والأجنحة ومساند الجدران من الخارج، ما لم يعلم دخولها.

وتستوي بقاع المسجد في تعلّق الاعتكاف؛ ولو خصّ بعضاً منها، فالأقوى عدم الاختصاص، والاحتياط أولى. وكذا لو خصّ كلّ يوم بمكان.

و جوامع غير أهل الحقّ كجوامع أهل الحقّ في الصلاة والاعتكاف وسائر الأحكام. غير أنّ الاعتكاف فيه مبنيّ على اتخاذ أهل الحقّ له جامعاً لصلاتهم. ولملتوّلي المساجد - كحاكم الشرع ونحوه - ولاية عليها، كولايته على جوامع أهل الحقّ.

ولا يجوز اتّخاذ المسجدين أو المساجد محلاً للاعتكاف الواحد.

وما أضيف إلى المسجد الجامع ملحق به. والأحوط توقّفه على الاستعمال. وتُعرف الحدود بالبيّنة والشياع والأوضاع وإخبار الخدمة.

وحضرة مسلم وهاني خارجتان من مسجد كوفان، وكذا موضع قبر المختار.

ولو بانّ عدم المسجديّة أو الجامعيّة في الأثناء، بطلّ الاعتكاف. والحدوث في الأثناء لا يصحّ ما تقدّم.

ولو كانت بين الجامعين باب فاعتكف و صار لكلّ من المسجدين شطر منه، فلا تبعد الصلّة، والأحوط الاقتصار على الواحد.

ولو تعذّر عليه المكث في محلّ النية، احتمل جواز الاكتفاء بجامع آخر، والأقوى البطلان.

ولا يجوز الاعتكاف في الروضة، وإن كان فيها فضل المسجد وزيادة، ولا في رواقها، إلا إذا كان مُعدّاً للعبادة لا للأحكام ونحوه، ولا في الكعبة مع احتمال الجواز فيها، وأولى منها حجر إسماعيل.

ولو كثر المعتكفون فضاقت المسجدة عن اللبث فيه، لم يجز التناوب لكل واحد يوم.

الرابع : اللبث فيه بنفسه

ولا تصح الوكالة والنيابة فيه، ويُعتبر فيه أن لا يخرج من البدن قدر مُعتدّ به كنصفه وثلثه، أمّا ما لا يُعتدّ به من بعض الأطراف فلا بأس بخروجه وإن خالف الاحتياط. وروي إخراج النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأسه للتنظيف^(١).

ولو نوى الاعتكاف ببعض بدنه، لم يصح مطلقاً. والشعر لا عبرة به. والمدار على حصول مُسمّى الكون، قائماً أو جالساً أو مُضطجعاً أو راكباً، مُستقراً أو مُضطرباً.

الخامس : استدামته

فلو خرج من غير علة، أو خرج لعلّة فمكث خارجاً لغير علة، بطل اعتكافه. والنسيان والعتار والإجبار والجهل بموضع المكان أعذار لا تقتضي البطلان، وإلحاق جهل الحكم به قوي.

ويجوز الخروج للضرورة الشرعية، والعقلية، والعادية، وللأكل، والشرب، والغسل، والإقامة للشهادة، والتحمّل، وللمقدمات مع التوقّف على الخروج، وردّ الضالّ، وإعانة المظلوم، وإنقاذ المحترم، وعيادة المريض، وتشجيع المؤمن الحيّ، وجنازة الميت وصلاتها، وحضور دفنها، وسننه، واستقبال المؤمن، وغسل النجاسات والقذارات، والاستحمام لشديد الحاجة إليه، وصلاة الجمعة، والعيد، بل مطلق الصلاة في مكة، وخوف ضيق وقتها، وقضاء حاجة المؤمن، وإعانة بعض المؤمنين

- خصوصاً المعتكفين - على مطالبه، والخروج معه رفعاً لخوفه، أو ردّاً لماله الضائع أو الشارد والمسروق، أو قياماً بحقه، و انتظاره لدفع خوفه، وفعل ما فيه غَضَاضة في المسجد، وإخراج الريح خارج المسجد.

ويُشترط في صحته عدم الطول الماحي لصورة الاعتكاف. ويُحافظ على أقرب الطرق مع عدم الباعث على الطول من حاجة تدعو إليه. ويلزمه الرجوع على الفور، وأن لا يجلس تحت الظلال، وإن جلس أثم، ولا يبطل اعتكافه. والجلوس لقضاء الحاجة ليس منه، والمشي تحت الظلال جائز، والاحتياط لا يخفى.

والخروج لما تعلق بمصالح المسجد و آدابه، كإخراج كناسته، والوضوء للحدث خارجه، والقيء، و الطبخ، والخبز، و غسل الثياب، ونحوها، وما تعلق بمصالح نفسه، من الإتيان بماء أو حطب أو علف لدابته أو نحو ذلك، لا بأس به. ولا يلزم الاستئجار والاستعانة وإن كان واجداً، أو مُطاعاً. ويشكل في واجد المملوك و الأجير.

ومن الحاجة: امثال أمر المالك، والوالدين، والخادم لمخدومه، والمتعلم لمعلمه، والمنعم عليه لصاحب نعمته، ومعرفة الوقت، والتأذين، وجهاد العدو، ومصاحبة المحرم للمرأة الجميلة، والخادم للمتشخص أو المرأة الجليلة، والقوي للشيخ الضعيف، والمريض للاعتماد عليه.

ومن الحوائج: طلب الاحتياط في غسل أو إزالة نجاسة أو نحوهما، ما لم يدخل في الوسواس، فإن دخل فيه فسد الاعتكاف.

ومنها: ما لو احتاج إلى مسألة، والمُجتهد خارج المسجد، أو احتاج إلى قرآن، أو كتاب دعاء، أو شيء مما تتوقف عليه العبادة. ولو أضرّ به الشعر فلم يسعه الحلق في المسجد خرج، ومثله طلي النورة والحجامة والفِصادة^(١) ونحوها.

ومن الأعدار: مظنة تمام الاعتكاف، فتبين خلافه بعد خروجه، أو بعد نية فراغه.

١. الفصد شق العرق، فصدّه يفصده فصداً وفصاداً. لسان العرب ٣: ٣٣٦.

السادس : إباحته

فلو وجب عليه الخروج لجنابةٍ أو لعارضٍ يخافه على نفسه أو عرضه أو غيره مما يوجب الخروج، فمكث، بطلَ اعتكافه .

ولا يصحّ التطوُّع به من الزوجة وإن كانت بالمنقطع ؛ والمملوك وإن كان مُبْعَضاً-إلا أن يكون مهياً فيعتكف في نوبته، ما لم يؤدَّ إلى ضعفٍ في نوبة المولى- إلا عن إذن الزوج والمالك . (والأقوى عدم التوقُّف على إذن الوالدين، لكن يُفسده منعهما، ولو دخلوا عن إذن فلهما فسخه ما لم يدخل في محلّ الوجوب)^(١) والأقوى عدم التوقُّف في الواجب الموسَّع، وإن كان الاحتياط فيه .

ولو كان ضدّاً للواجب، كما إذا كان مُنافياً لأداء دين الغريم المُطالب أو نحو ذلك من الواجبات، فالأقوى الصَّحَّة، والأحوط الإتيان بعد أدائه .

ولو غصب مكاناً من المسجد أو جلس على فراشٍ مغصوب، فالأقوى البطْلان، وأمّا اللباس والمحمول فلا يبعث على الفساد على الأقوى .

ولو وُضِعَ في المسجد تراب أو فراش مغصوب، ولا يمكن نقله، فلا مانع من الكَوْن عليه . ولو جلس في المغصوب أو عليه مجبوراً أو جاهلاً بالغصب، فليس عليه شيء .

ومن سبق إلى مكانٍ فهو أحقّ به حتّى يُفارقه، أو يُطيل المكث غير مشغول بالعبادة حتّى يُخلَّ بعبادة المتعبدين . ولو فارقه وله فراش أو شيء مُعتدّ به، بقي اختصاصه إن كان خروجه لغرض صحيح لا يقتضي البطء المفرط . ووضع الخيط والعود والخِرقة كلا وضع، وأمّا ما يسجد عليه و السبحة، فمما يلحظ في الوضع . وحدّ الانتظار إلى أن يحصل خلل في نظم الصلاة ونحوها، كلزوم الفُرَج في الجماعة بعد قول : قد قامت الصلاة، أو لزوم التعطيل مع الحاجة إليه .

١ . ما بين القوسين ليس في «م»، «س» .

والسابق للحجرة أولى بها في السُكنى، و لكن ليس له منع الشريك ما لم يحصل ضرر، بخلاف المدرسة، وتجري^(١) الوكالة في الاختصاص حيث يجلس الوكيل في مكان الموكل. وبقاع المسجد ممّا لها أعمال خاصة يُقدّم فيها مُريد الأعمال الخاصة على غيره.

وتنبغي مُراعاة المراتب في التقديم، واختيار أفضل الأماكن والصفوف، فللعلماء التقدّم على من عداهم، ثمّ الصلحاء، ثمّ بني هاشم، وهكذا، والأفضل أولى بالأفضل، وهكذا.

وتختلف فضيلة الاعتكاف باختلاف فضيلة المكان، فللمسجد الحرام فضل على ماعده، ثمّ لمسجد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، ثمّ لمسجد كوفان، ثمّ لمسجد البصرة، ثمّ مسجد المدائن، ثمّ مسجد بُراثا، ثمّ باقي المساجد مرتبة؛ ثمّ مازادت جماعة الناس فيه فضيلته زائدة على غيره، وما كان في البقاع المشرّقة كالنجف ونحوه على غيره.

ولو منع متولّي المسجد - كالحاكم ونحوه - عن الاعتكاف لحكمة، من تقيّة وغيرها، حرم وبطل. ولو عيّن لبعض المعتكفين مكاناً مخصوصاً ومنعه عن غيره، حرم لبثه في غيره، وبطل اعتكافه. ولو خصّ النساء بموضع والرجال بغيره، لم تجز مخالفته، وكلّ من حرم عليه اللبث، لخوف على نفسه أو عرضه أو أمر يلزمه حفظه، فلبث، بطل اعتكافه.

السابع: الزمان

وأقلّه ثلاثة أيّام غير مُنكسرة، مبدؤها طلوع الفجر، وختامها غروب الحمرة المشرقيّة من اليوم الثالث. وتدخل الليلتان المتوسّطتان. ولا يُشترط دخول الأولى؛ ولو أدخلها دخلت، كما إذا نذر شهراً على الأقوى.

١. في "ح": وتجزي.

ولو أضاف كسراً متقدماً أو كسراً متأخراً، لم^(١) يدخل في الاعتكاف، ولم يحتسب من الثلاثة.

والاحتياط بإدخال الليلة الأولى والأخيرة ضعيف، وفي الآخرة أشدّ ضعفاً. ولو عقد اعتكافاً قبل العيد بيومين، أو نذر اعتكافاً أقلّ من ثلاثة مع نفي الزيادة، ولو بإخراج ليلة من المتوسّطتين، بطل نذره واعتكافه. ولو أطلق النذر أو وجب عليه يوم، لزمته ثلاثة تامة.

ولا حدّ لأكثره، فله أن ينوي أربعة وخمسة وعشرة وهكذا.

ولا تجوز ثلاثة وكسر في وجه قويّ.

ومتى أتى بيومين تامّين، وجبَ عليه إكمال الثالث، ما لم يكن مُشترطاً. وتمام اليومين يحصل بغروب الحمرة المشرقية من اليوم الثاني.

ويُشترط التتابع في الثلاثة، فلو فصل بين أجزائها، بطل. ولو نذرهما بشرط التفريق والاقتصار عليها، بطل.

ولو لم يشترط عدم الزيادة، أضاف إلى كلّ يوم يومين.

ولو نوى شهر رمضان أو نذره، دخلت الليلة الأولى. ولو نذر شهراً مطلقاً، لزمه التتابع. ولو قيّد جواز التفريق أو عمّم، جازَ على وجه يصحّ، تابع أو فرّق.

ولو بانَ سبق النية على دخول اليوم، أعادها مُقارناً لدخوله. ولا بدّ من ثلاثة أيّام تامة بعد المنكسر مع النية مُقارنة لابتدائها، ولا دخول للمنكسر فيها، وإلا بطل.

واعتكاف شهر رمضان مثلاً أو العشر الآخر لا يخلّ به الزيادة والنقصان، بخلاف الترديد في أصل النية.

ولشرف الزمان مدخل في تفاوت فضل الاعتكاف، وأفضل الشهور شهر رمضان، وأفضله العشر الآخر منه، وتتفاوت البواقي في الفضل لتفاوتها فيه.

وكلّ زمان لا يصلح للصوم لا يصلح للاعتكاف، فلا يصحّ مَنْ فرضه القصر إلا

في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ للإذن في صيام ثلاثة أيام للحاجة، وكذا كل من أذن له في الصيام من المسافرين يجوز له ذلك، إذا أمكن له الكون في المسجد حين الصيام.

ولو نوى الاعتكاف ذاهلاً عن الصيام في الواجب الموسع، أجزأته نية الصوم قبل الزوال، وفي المندوب إلى الغروب في وجهه.

الثامن: التمييز، والعقل، والإسلام، والإيمان، وجميع شرائط صحة الصيام، وارتفاع الموانع.

ويبطل بالارتداد عن الإسلام أو الإيمان، ويجب عليه القضاء حيث يجب، بالإعادة من رأس.

ويجب بشرط البلوغ والعقل وعدم المانع من شرع أو عقل، وحصول أسباب الوجوب، كأمر مفترض الطاعة - من المولى ومالك المنفعة - أو نذر أو عهد أو يمين أو تحمّل. ولا يجب بأمر الزوج؛ ويقوى وجوبه بأمر الوالدين مع عدم معارضة ضرر الولد.

المبحث الثالث: في الأحكام

وفيه مسائل:

الأولى: الاعتكاف إذا لم يتعين بنذر ونحوه لا يلزمه إتمامه بالشروع فيه، ندباً كان أو واجباً موسعاً، ما لم تغرب عليه الحُمْرة المشرقية من اليوم الثاني، ولم يكن قد اشترط، أمّا لو شرط فإنّ له العمل بمقتضى الشرط حينئذٍ. ويجري الحكم في كل ثالث من سادس، وتاسع، وهكذا من الأيام التامة. والالتزام بالإتمام لمجرد الشروع في الواجب الموسع والمندوب أوفق بالاحتياط. ولا فرق بين دخول الثالث، وهو خارج المسجد أو داخله، وكونه خارجاً عند دخوله لحاجة لا يخلّ؛ للاكتفاء بالنية الأولى عن نيته.

الثانية : يلزم قضاء الاعتكاف المعين الواجب بنذر ونحوه، أو بالدخول في ثلثه مع تركه أو إفساده عمداً، علماً منه أو جهلاً أو سهواً. ولو مضى منه ما يصح أن يكون اعتكافاً مستقلاً، وترك من الواجب بعضاً منه، قضاء بنفسه مع استقلاله، كما إذا ترك ثلاثة من تسعة مندورة، ومع إضافة ما يبعث على قابلية الاستقلال كالرابع من الأربعة المندورة، فيلزم إضافة يومين إليه. هذا إذا لم يشترط التابع، وأما مع شرطه؛ فإن كان عن عذر فكذلك، وإلا أعاده من رأس.

ولو أخذ التابع في عقد الإجارة، فإن صرح بالتابع العرفي، فالإعادة مطلقاً، ولو صرح بالشرعي، فالحكم ماتقديماً، ومع الإطلاق الوجهان، والبناء على الشرعي أظهر.

الثالثة : إذا نذر اعتكافاً في زمان معين، أو عاهد أو حلف فلم يأت به، لزمته كفارة السبب الموجب.

ولو تعدد السبب، تعددت بتعدده مع اختلافه جنساً؛ ومع اتحاده، فالاتحاد مع قصد التأكيد، وتعدد مع قصد التأسيس، ولا كفارة للاعتكاف.

الرابعة : ما يحرم على المعتكف قسمان :

أحدهما : مفسد للاعتكاف، موجب لقضائه إن كان واجباً معيناً بالأصالة بنذر ونحوه، أو بالدخول في الثالث في وجه قوي، ومثله بالدخول مطلقاً على القول به. وهو الجماع من أنثى لذكر، أو من ذكر لأنثى أو ذكر، ولإلحاق الحيوان به وجه قوي، من غير فرق بين الإماء وعدمه.

وتلزم الكفارة فيه مع الوجوب أصالة، أو بالدخول في الثالث على الأقوى، وهي كفارة مخيرة رمضان واحدة ليلاً، وتضاف إليها كفارة الصوم نهاراً إن كان مما تلزم فيه الكفارة، كشهر رمضان وقضائه.

ولو جبر زوجته معتكفين في شهر رمضان، تكررت عليه كفارة شهر رمضان، وفي غيرها وغيره لا تكرر عليه، بل لكل حكمه على الأقوى. ولا تجب في الموسع والمندوب قبل تعيينهما في وجه قوي.

ويحرم الاستمناء - وإن حرم لذاته - للاعتكاف، وإلحاقه بالجماع في الأحكام لا يخلو من وجه، والأقوى خلافه.

الثاني: ما يحرم ولا يوجب إفساداً، ولا قضاءً، ولا كفارة، وهو أمور:
أحدها: النظر والتقبيل واللمس بشهوة لمحلل، كالخليل والحليلة؛ أو محرم، كالأجانب والمحارم. ويقوى إلحاق المس والضم من وراء الثياب مع الشهوة، والنظر بالمرآة.

ثانيها: شم الطيب، مع استعماله وبدونه، ولا يحرم مجرد الاستعمال. ولو ذهبت رائحته بالمزج أو بدونه، ارتفع المنع. وهو حرام في نفسه وإن لم يكن عن قصد، فلو كان في ثيابه غسله؛ أو ثياب جلسه، اعتزل عنه؛ أو في مكان، خرج عنه؛ إلا إذا سد أنفه بحيث لا يشمه.

ولو تعذر اجتنابه لانتشار رائحته في المسجد وعسر عليه السد، جاز، ولا مانع. وخلوق الكعبة - وهو طيب معروف تطيب به الكعبة - وغيره هنا سواء.
ومن كان أنفه معلولاً لاشامة له، فلا بأس عليه باستعماله، والأحوط تجنبه له.
والمراد به: ما يتخذ المتطيب شماً، أو إدهاناً، أو بخوراً، أو لطوخاً، فما لم يكن متخذاً لذلك فليس من الطيب وإن طابت رائحته، كالهيل، والكمون، والحبة الحلوة والسوداء، والشيخ، والبابونج، ونحوها.

نعم يحرم شم الرياحان، وهو ما طابت ريحه من النبات أو ورقة أو أطرافه، كان أو لم يكن له ساق، وكذا الزعفران على الأقوى.

وما كان طيباً في بعض البلدان متخذاً للتطيب فيها دون غيرها يختص بها، والأحوط تسرية المنع في جميع البلدان.

ثالثها: المماراة، وهي المجادلة والمغالبة طلباً للافتخار وإظهاراً للفضيلة في أمر دين

أو دنيا، حقّ أو باطل، فلو فعله عصي من وجهين؛ لحرمة في نفسه، وللاعتكاف. ولو ناظر و بالغ في المناظرة حتّى آل إلى علوّ الصوت واحمرار الوجه طلباً لإظهار الحقّ، كان آتياً بأفضل الطاعات، وإن لم يكن مع الحقّ، لكن تصفية النفس إذا حمى ميدان البحث صعب حصولها إلا بعصمة الله.

رابعها: البيع و الشراء، أصالة، ووكالة، وولاية. ولو باشر وكيله أو وليّه، فلا بأس عليه إن لم يكن مُعتكفاً. ويعمّ التحريم ما كان بلسان العرب وغيره، ويختصّ بالصحيح، و المعاطاة فيهما منهما على الأقوى.

ولا منع في باقي العقود: من نكاح وإجارة و صلح وهبة ووقف ونحوها، ولا في الإيقاعات: من الطلاق والعتق ونحوهما، ولا في ضروب الاكتساب من الصناعات بأسرها.

ولو اضطرّ إليهما فلا بأس.

ومع التحريم يصحّ العقد على الأقوى.

والبيع اللازم وذو الخيار سيان في المنع.

ولو باع أو اشترى مُعتكفاً، و قبض أو أقبض مُحلاً فيما يتوقّف الملك فيه على القبض، كالصرف ونحوه، عصي، ولو انعكس الحال فلا إثم.

ولا فرق في تحريم المحرّمات بين الليل والنهار الداخلين في الاعتكاف؛ إلا ما حرم للصوم، فإنّه يخصّ النهار.

وتحريم محرّمات الإحرام بأسرها - كما نقل عن الشيخ - لا وجه له.

و تعميم تحريم البيع والشراء لسائر العقود و الإيقاعات والصنائع، بل جميع المُباحات الخارجة عن العبادات، في نهاية البُعد. وأبعد منه ادّعاء فساد الاعتكاف بها، والكلّ مردود.

المسألة الخامسة: يحرم عليه جميع مُفسدات الصوم، ويحرم عليه تسببها، فشرب

الدواء لحصول الحيض أو النفاس أو الإغماء محظور، وكذا مسببات الخروج كجرح

نفسه أو إجنبائها أو جناية أو إتلاف أو نحوها، وفعل ذلك كله باعث على الإثم مع وجوب الاعتكاف، وعلى فسادِه أيضاً ووجوب القضاء في محلّه.

السادسة: لا يجوز لها طلب الطلاق الرجعي مع وجوبه وتعيّنه. وإن طلقها خرجت إلى بيتها وقضت عدتها ثم أتمت اعتكافها، ولا يلزمها الخروج لعدّة أخرى.

السابعة: لو أفسد اعتكافه، كان له الخروج من المسجد واستعمال المحرّمات في الاعتكاف من النساء وغيرها في المسجد وخارجه، عدا ما حرم لنفسه أو للمسجديّة، وإنّما يلزمه القضاء مع تعيّنه عليه، وليس كمفسد الحجّ والعمرة حيث يبقى على الإحرام حتّى يأتي بالمحلّل، بل حكمه مغاير له.

نعم لو أفسد اعتكافه بنفس الجماع بعد الوجوب لا قبله، لزمته الكفّارة، والأحوط ترك الجماع مطلقاً مع لزوم القضاء.

الثامنة: يُستحبّ فيه المحافظة على العبادات، من تلاوة، أو دعاء، أو صلاة، أو تدريس، أو تعلّم، أو تعليم، أو ذكر، أو تعزية، أو مدح لأهل الله بشعر أو نثر، أو استماعها، أو قضاء حوائج المؤمنين، أو خدمة المعتكفين، أو إصلاح بناء في المسجد، أو كنسه، أو فرشّه، إلى غير ذلك.

ورجّح في الدروس التلاوة والتدريس على الصلاة ندباً^(١)، ومن كان عليه فرض صلاة أو غيرها، بإجارة أو بدونها، فلاشتغال به أولى من فعل الندب.

ولو عيّن عبادة مخصوصة بنذرٍ ونحوه، لم يعدّها^(٢) إلى غيرها. ولو اشتغل بغيرها، احتمل بطلانه وبطلان الاعتكاف، والأقوى صحتهما.

والعبادة الفاقدة للشروط أو المشتملة على الموانع بمنزلة عدمها. وعبادة المقلّدين من

١. الدروس الشرعيّة ١: ٣٠.

٢. عدوته أعدوه: تجاوزته إلى غيره. الصباح النير: ٣٩٧.

غير تقليد في محلّ التقليد كالعدم . ولو تبين له فساد عبادته بأسرها من غير تقصير لفقد بعض الشروط أو وجود بعض الموانع ، اكتفى بالعبادة الصوريّة في صحّة الاعتكاف على الأقوى ، وإن قلنا بأنّ العبادة شرط في الاعتكاف ، ولا يغني مجرد اللبث .

التاسعة: قد علم أنّ الاعتكاف لا يجوز أن تُعلّق نيّته بمسجدين أو مساجد ، فلا ينوي سوى الاعتكاف في المسجد الواحد ، وبعد تعذّره تستوي فيه جميع الجوامع ، القريب إلى الأوّل والبعيد منه ، ومع عدم العذر^(١) يتعيّن الأوّل على الأقوى . وأمّا في القضاء فيحتمل قوياً جواز القضاء في غير ذلك المسجد من المساجد القابلة للاعتكاف . والأقوى لزوم الاقتصار على مسجد الأداء .

العاشرة: قد تبين أنّ كفّارة الاعتكاف حيث تجب رمضانيّة ، ويقوى وجوب المباشرة فيها ، إلّا عن الميت ، فتجوز فيها النيابة عنه ، كما أنّ الاعتكاف والصوم لا تجوز النيابة فيهما عن الحيّ ، وتجوز عن الميت .

الحادية عشرة: لا يجب على الوليّ تحمّل قضاء الاعتكاف عن الميت ، وإن كان الأحوط ذلك ؛ خروجاً عن الخلاف ، ولوجوب الصوم له .

الثانية عشرة: ما يوجب الكفّارة فيه ، كالجماع ، يجري في الواجب المعين منه ، و أمّا في الواجب الموسّع ، والمندوب قبل تعيينهما فثبوتها فيهما محلّ إشكال ، والأقوى عدم الثبوت ؛ كما أنّ الأقوى عدم تكرار الكفّارة بتكرّره .

وإنّما تجب الكفّارة مع التعمّد والاختيار . والجاهل بالحكم مع عدم المعذوريّة عامد . وليس على الناسي والمجبور كفّارة . نعم يلزمهما القضاء مع التعيّن ، والعوض

١ . في «س» ، «م» : التعذّر .

في الواجب الموسع، والأحوط التكفير في الواجب الموسع، والمندوب.

الثالثة عشر: لو نذر ثلاثة اعتكافات مثلاً، فاعتكف كل تسعة أيام بنية اعتكاف واحد، لزمه اعتكاف سبعة وعشرين يوماً. ولو خص كل ثلاثة بنية، أجزأته تسعة أيام. ولو أطلقه، جاز في كل مسجد جامع. ولو خصه بمسجد معين أو ببعضه - مع رجحانه وبدونه على الأقوى - تعين ولم يجز غيره. ولو نذر لبث ثلاثة أيام مثلاً في محل طاعة وليس بمسجد جامع، كالنجف ونحوه، وجب؛ لرجحانه، ما لم يحتسبه اعتكافاً، فيكون تشريعاً محرماً.

الرابعة عشر: من تعين عليه الاعتكاف، فعارضه حق لازم - من أداء دين فوري أو إنقاذ ما يجب إنقاذه أو نحو ذلك - هدمه وقضاه بعد ذلك، ولا كفارة عليه. ولو كان من تسببه مختاراً بعد وجوب الاعتكاف، كفر.

خاتمة

تُستحب فيه المداومة على العبادات، وإحياء الليالي بها، كما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان كذلك، فإنه إذا جاء العشر الأواخر من شهر رمضان ضربت له قبة في المسجد من شعر، واعتكف فيه، وشدّ المئزر، واجتنب النساء، واشتغل بالعبادة، وأحيا الليل.

وقول الصادق عليه السلام: «أما اعتزال النساء فلا»^(١) مراده به: أنه لم يكن ليبعد عنهن بعد هجر، وإنما هو اجتناب مما يراد منهن. ويُستحب طلب المعتكفين، وإضافتهم، والاجتماع معهم في الدعاء والأعمال،

١. الكافي ٤: ١٧٥ ح ١، الفقيه ٢: ١٢٠ ح ٥١٧، التهذيب ٤: ٢٨٧ ح ٨٦٩، الاستبصار ٢: ١٣٠ ح ٤٢٦، الوسائل

وتنبيههم على واجبات الاعتكاف ومحرماته ومكروهاته ومصححاته ومفسداته .
وينبغي تجنب مواضع الشبهات ، والأخذ بالاحتياط عند احتمال عروض
المفسدات ، والاقتصار على مقدار ما تندفع به الضرورات في الخروج لقضاء الحاجات ،
وعدم إطالة اللبث خارج المسجد زائداً على الضرورة ، وعدم إطالة الجلوس على الخلا
لقضاء الحاجة زائداً على الحاجة ، وتحري أقصر الطرق لطلب الحاجة ، وعدم زيادة
التأني في المشي خارجاً عن العادة ، وعدم الجلوس تحت الظلال حال التخلي مع
المندوحة عنه ، وعدم مباشرة المشاغل خارج المسجد مع حضور الأجير القابل ، وعدم
صعود المكان الكثير الارتفاع ، وعدم الهبوط إلى المكان الكثير الانخفاض ، خروجاً عن
خلاف بعض الأساطين ، وانحرافاً عن اتباع الظن إلى العمل باليقين ، وهكذا الحال
بالنسبة إلى جميع ما فيه قيل و قال ، وقد مرّت الإشارة إليه بالتفصيل . وهو حسبي
ونعم الوكيل .

كتاب العبادات الماليّة

كتاب العبادات الماليّة

وفيها أبواب :

الأوّل في المقدّمات

وفيها مباحث :

المبحث الأوّل

أن^(١) متعلّق التكاليف مختلف باختلاف أحوال المكلفين ؛ لاختلافهم في طرق اختبارهم، فكانت على أقسام :

منها : ما يكون الغالب فيه التعلّق بالبدن، وإن تعلّق بالمال في بعض الأحوال كالصلاة، والصيام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ونحوها.

ومنها : ما يتعلّق بالمال خاصّة، وإن تعلّق بالبدن على بعض الوجوه، كالزكاة، والخمس، ونحوهما.

ومنها : ما يتعلّق بهما معاً، كالحجّ، والجهاد، ونحوهما.

١ . في «ح» زيادة : ما جعل .

ثمّ منها: ما يكون وجوبه بالأصالة كما مرّ. ومنها: ما يكون بالعارض كالنفقات و الكفّارات، وجميع الملزّمات.

المبحث الثاني

في أنّ الغرض من التكليف اختبار العباد، وإلقاء الحجّة عليهم، ولما كانت أحوال الناس في الميل إلى الدنيا مختلفة، اختلفت اختباراتهم، فمنهم من كثر حرصه على الحياة، فاختره بما ينافيها كالجهاد.

ومنهم من غلب عليه الكسل وحبّ الراحة، فاختر بالصلاة ومقدّماتها وسائر ما فيها تعب البدن.

ومنهم من غلب عليه حبّ الشهوات، من النساء، ومن الشراب، والغذاء، واللعب، واللّهو، فاختر بالصيام والنهي عن التعرّض للملاهي، ونحوها، من الزنا، واللواط، والاغتياّب، والقذف، والسبّ، وشبهها من الحرام.

ومنهم من غلب عليه حبّ المال، فكُلّف بالزكاة، والخمس، والنفقات، وما يلحقها من الماليات في الواجبات والمحرمات.

ومنهم من غلب عليه حبّ الوطن، فأمر بالحجّ.

ومنهم من غلب عليه حبّ الرئاسة والجاه والاعتبار والكبر، فكُلّف بالركوع والسجود، والطواف والسعي، ونحوها ممّا فيه تمام الخضوع والتذلّل (ولذلك بذل جمع من الملاحدة - على ما نقل - مالا كثيرا لنبيّنا صلى الله عليه وآله وسلّم على ترك تكليفهم بهذه الأمور الباعثة على الذلّ قائلين: نحن سادات العرب، فكيف نرفع أعجازنا ونضع جباهنا على الأرض ونحوها من العبادات؟! فأجابهم: بأنّي مأمور، ولست قادراً على أن أفعل شيئاً بغير أمر ربّي.

ومنهم من مال إلى السفاهة أشدّ الميل، فاختر بتحريم الزنا، واللواط، وعمل الملاهي، وشرب الخمر، والكذب، والفحش، والغيبة، والنميمة، وهكذا.

وبعد التأمل في أحوال الخلق تعلم تفاوتهم في رغباتهم ، فيختلف الاختبار بحسب تكليفاتهم^(١).

وقد أشير إلى جميع أنواع الاختبار بما تضمنه كلام العزيز الجبار في قوله تبارك وتعالى : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾^(٢) فإن الصبر عام لجميع مامر من الأقسام .

المبحث الثالث

في بيان فضيلة بذل المال^(٣) (ورجحانه مما يشهد به العقل فضلاً عن النقل)^(٤) ، وكفى في ذلك قوله تعالى : ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٥) وقوله تعالى : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يَنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَبَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٦) وقوله تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(٧) وقوله تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾^(٨) وقوله تعالى : ﴿إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ﴾^(٩) إلى غير ذلك مما تضمن مدح المتصدقين والمتصدقات وغيره ، مضافاً إلى ما ورد في الأخبار^(١٠) مما يتعلق برجحان بذل المال ، وبيان مقدار أجره مما لا يمكن عدّه بحساب ، ولا جمعه في كتاب .

١ . ما بين القوسين ليس في «س» ، «م» .

٢ . آل عمران : ١٤٢ .

٣ . في «ص» زيادة : عموماً وخصوصاً .

٤ . ما بين القوسين ليس في «س» .

٥ . الأنعام : ١٦٠ .

٦ . البقرة : ٢٦١ .

٧ . البقرة : ٢٤٥ .

٨ . الحديد : ١١ .

٩ . التغابن : ١٧ .

١٠ . انظر الوسائل ٦ : ٢٥٥ أبواب الصدقة ب ١ .

الباب الثاني: في الأحكام المشتركة بين العبادات المالية جلها أو كلها،

وهي أمور^(١):

منها: النية، وقد سبق بعض أحوالها في كتاب الطهارة والصلاة، فلازكاة ولاخمس - فيما عدا أرض الذمي كما سيجيء (وعدا المأخوذ قهراً في أحد الوجهين)^(٢) - ولاصدقة ولا نذر، ولا عتق، ولا وقف، ولا سكنى، ولا عُمري، ولا تحبّيس إلا مع النية.

والمراد بها: (قصد ينبعث عن)^(٣) داعٍ تنبثق به النفس إلى العمل خالصاً لوجه الله تعالى، إمّا لأهليته تعالى لأن يُعبد، أو لأهليّة العابد لأن يعبد، أو طلب القرب المعنوي إليه، أو رضوانه، أو عفوه وغفرانه، أو نيل الشرف بخدمته وعبوديته، أو للحياء منه، أو رفع الجور الحاصل بمنع فوائد ماله، فينبعث عن إنصافه، ومروته، أو لحصول رياضة تبعث على تصفية ذاته عن تكبره و طغيانه، وهذان من مكارم الأخلاق المغنية عن النية، أو للوفاء بشكر جميع نعمه، أو رجاء ثوابه، أو الأمن من ضروب عقابه دنياويين أو أخرويين، لا بقصد المعاوضة، أو لما تركّب من الاثنين والثلاثة فما زاد من هذه الوجوه، إلى غير ذلك.

وبها تختلف مراتب الأولياء، والصديقين، والمقربين، والعباد الراجين، والخائفين. ويتولاها المالك أو وليه أو وكيله (حال الشروع في العقد أو)^(٤) عند إيصال الحق إلى محلّه أو إلى يد المجتهد.

١. في «ص» زيادة: منها: اشتراط العلومية بحيث تؤول إلى التعين، فلا يجوز المرد بين مالين أو عبادتين والقدرة على التسليم، فلو احتسبها عليه وهي عنده واليد للظالم اشكل، وكذا المرهون والمجبر عليه ومع تغلب الإجارة أو ارتفاع المانع مشكل.

٢ و ٣. ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٤. ما بين القوسين زيادة من «ح».

وليس على المجتهد نية، كما أن له في جواز النقل و الحمل خصوصية لقيامه مقام الإمام، وهو وليّ عن فقراء أهل الإسلام، وتجيء إليه الحقوق من كلّ مقام، فالعبادة تمت بالوصول إليه، ودفعه دفع أمانة، بل لو أوصل لا لوجه الله فلا بأس. ويجري مثله في العزل على إشكال.

(يقوى إلحاق عدول المسلمين به، ومع تعدد الآحاد والاتصال أو شبهه تجزي النية الواحدة، ومع طول الفصل لا بدّ من التعدّد)^(١).

ولو داخلها الرياء المقارن بطلت، و يقوى في العُجب المقارن أيضاً، دون المتأخّرين^(٢)، وإن كان الأوّل أشدّ إشكالاً.

(وليس من العُجب ما كان لمقام العبودية، ولا من الرياء ما كان للحضرة القدسية، ولا اعتبار بالخطور في المقامين، ومن الرياء ما كان للجنّ أو أهل السماء، كما قد يقع من بعض العارفين)^(٣).

ولو ضمّ إليها بعض الضمائم؛ فإن لم تُنافِ القربة، كما إذا قصد معها التوصل إلى أمور أُخرويّة أو دنيويّة و كانت غير مقصودة بالأصالة أو مساوية، فلا مانع، (وتبطل في القسمين الأخيرين)^{(٤) و(٥)}.

ولا بدّ من كونها مقارنة (للعقد أو الإقباض أو لهما، وعلى الآخر يكفي الاقتران بالعقد مع عدم الفصل الطويل)^(٦) فلا يكفي سبقها بمدة تُنافي المقارنة عرفاً، ولا لحوقها مع عدم بقاء العين في يد القابل لها، وعدم شغل ذمّته.

والظاهر أنّ دفع الوكيل وقبض المستحقّ مع تعيين الجهة لهما متضمّن للنية؛ إذ لا تحقّق لها إلا بها.

١. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢. أي دون الرياء والعجب المتأخّرين.

٣ و ٤. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٥. في «ص» زيادة: وقد مرّ تفصيلها في مباحث الوضوء والاحوط في حصّة صاحب الامر تولي المجتهد أو من قام مقامه النية عنه عليه السلام.

٦. ما بين القوسين ليس في «س».

(ويمكن على القول بوضع أسماء العبادات للصحيح الاكتفاء بالاسم من العارف في الأصالة و غيرها في جميع العبادات، ولو قصد القربة إلى غير الله للتوصل إلى القرب إلى الله دون التقريب، أجزأ في وجه قريب)^(١).

ولو دفع إلى المستحق شيئاً من الحقوق قبل التعلق، ليحتسبه بعدُ منها من غير إعلام ولا اطلاع على القرض، فاحتسبه منها بعد التعلق مع عروض التلف، لم يُحسب له. ويتولّاها المالك مع قابليته وحضوره، أو وكيله، أو وليّه مع نقصانه، من أبٍ أو جدٍّ لأب، وهما في الولاية متساويان كقرسي رهان؛ فإن لم يكن أحدهما، فالوصي من أحدهما؛ فإن لم يكونوا، فالمجتهد أو وكيله، وإلا فعدول المسلمين واحداً أو أكثر، والوليّ عن الغائب الكامل مع لزوم التعطيل بالتأخير أحد هؤلاء، وحصة صاحب الأمر - جعلت فداءه - من هذا القبيل، وإن كانت الولاية منه.

ولا يجوز العدول من بعض العبادات إلى بعض بعد التسليم كلاً أو بعضاً فيما سلّمه^(٢)، ولو دفع دافع فضولاً ناوياً فأجاز صاحب المال أو وليّه صحّ، والأحوط الإعادة، (ولاسيّما في صورة الغصب على القول بالكشف، ودفع المجتهد مع امتناعه مُجْزٍ عن دفعه من غير نيّة، والأحوط نيابته فيها عنه)^(٣).

ولو دفع الأجنبي من ماله غير متبرّع فأجاز المدفوع عنه جميع ما صدر عنه، أو دفعاً

١. ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢. في «ص» زيادة: أو بعد الدخول فيه، ولو دفع شيئاً قبل حلول وقت العمل ناوياً به العمل من حينه لم يجز ذلك، ولو جعله في نفسه قرضاً ليحتسب به زكاة أو خمساً أو صدقة أو ما أشبه ذلك بعد حلول الوقت ولم يخبر المدفوع إليه وظاهره الهبة مجاناً، فإن تلف فلا وجه لاحتسابه، وإن بقي جاز، والأحوط التوقف على قبوله وإخباره.

ولو كان عليه واجب من نذر وشبهه ونسيه بالمرّة سقط وجوبه، ولو علم دورانه بين المحصور وجب الجميع؛ ولو نوى مردداً بين الأعمال، لم يصح؛ ولو كان عملاً واحداً وجهله، عيّن ما في علم الله. ولو كان وكلاً أو فضولاً عن جماعة، لزم تعيين المدفوع إليه. وإن كان واحداً وجهل نواها عمن هي له في علم الله؛ ولو نوى متبرّع عن المالك أو الدافع، على إشكال في الأخير. ويجوز احتساب الدين على المديون مع قابليته زكاة أو صدقة أو خمساً أو نحوها، وقد مرّ الكلام في مسألة الضمان ونية الأبعاض والقطع وغيرها من المباحث في باب أحكام الرضوء والغسل بما لا مزيد عليه.

٣. ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

مخصوصاً، صحّ، وشغلت ذمّته له، غير أن الشبهة فيه أقوى ممّا تقدّمه.

و يجري مثل ذلك في المال المرهون والمحجر عليه مع إجازة من له الولاية (ولا يجزي مجرد التبرّع إلا مع التلف ففيه وجه)^(١).

ويُشترط فيها التعيين في أنواع العبادات، ولا يجوز الترديد بين عبادتين فما زاد إذا لم يكن بينهما تجانس، فلو ردّد بين الخمس والزكاة مثلاً لم يصحّ (ولا مانع في آحاد الصنف أو العبادة فيها. وفي الترديد بين أصناف الواحد إشكال)^(٢).

ولو علم أنّ عليه شيئاً من عبادة مخصوصة، نواها عمّا يطلب به، ويحتسب له في علم الله. ومع الجهل المطلق إن كان له طريق تخلّص فعّله، وإلا لزم التكرار مع الحصر حتّى تفرغ ذمّته. ولو كان وليّاً أو وكيلّاً عن متعدّدين، فإن أمكن تمييزهم بوجه من الوجوه، لزم ذلك، وإلا دفع المطلوب، وأحال الأمر إلى علام الغيوب.

ولو كان عليه حقّ مبهم كنذر ونحوه، وجهل جنسه، فإن كان جهلاً مطلقاً لا يمكن تشخيصه بالمرّة، انحلّ النذر؛ وإن دار بين آحاد محصورة، لزم إعطاء ما به يحصل يقين البراءة.

ولو دفع شيئاً عن نوعين مُشاعاً، لزم تعيين السهمين؛ ولو علم جنسه وجهل قدره، أعطى ما تيقّنه، والأحوط إعطاء ما به يحصل يقين البراءة. ولو علمهما^(٣) وجهل وجهه لحقّ حكمه بجهول المالك، يُسلّم إلى الفقراء.

ومنها: أنّه لو دفع زكاة مالٍ، فنسي فدفعها مرّة أخرى، جاز احتسابها من الأخرى، في وجه قويّ؛ أمّا لو دفعها لاشتباه التعلّق قبل الوقت، فلا.

ومنها: أن تكون النية (بالتسليم أو)^(٤) الاحتساب بعد دخول وقت العمل؛ فإن دفع قبله أو احتسب لم يُحسب له، مخطئاً كان أو متعمّداً، إلا باحتساب جديد مع بقاء

١. ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٣. في «م»، «س»: علمه.

٤. بدل ما بين القوسين في «س»: والتسليم قبل، وفي «م»: بالتسليم قبل.

العين، أو بقاء شغل الذمة؛ لعلم المدفوع إليه بذلك.

ولو دفعها قرضاً وعلم المدفوع إليه بذلك، احتسبها عليه بعد دخول الوقت، مع بقاء قابليته، مع التلف وبدونه، وإن شاء استوفاه منه على الحالين.

ولو لم يعلم وبنى على الظاهر من كونها هبة؛ فإن تلفت وجبت الإعادة، ولا شيء على المدفوع إليه، وإلا فإن صدقه المدفوع إليه (مقرراً بالعلم قبل التلف، وعدم علم الدافع بحاله)^(١) كان له الاحتساب عليه مع بقاء قابليته إلى حين الاحتساب، وله الأخذ. وإن كذبه و كان ممّا يمكن الرجوع به، كهبة الأجنبي مثلاً، فله أن يسترجع في ظاهر الشرع، ويحتسب مع حصول الشروط، وإلا فلا يبعد تقديم قول المدفوع إليه بيمينه، وكذا لو اختلفا في أن الدفع هل كان بعد دخول الوقت، أو لا.

ومنها: اشتراط عدم ردّ المدفوع إليه، فلو علم بكونها خمساً أو زكاة أو نذراً مثلاً، وردّها لم تحتسب، ويقوى في الاحتساب في الدين عدم مانعية الردّ مع العلم حين الدفع أو بعده. ولو دفع شيئاً منها غير معلّم بوجهه، جاز احتسابه؛ ولو علم بعد ذلك، فالأقوى عدم جواز ردّه.

ولو ظهر عدم (قابليته للدفع)^(٢) إليه، ولم^(٣) يكن أعلمه حتّى تلف، فلا شيء له^(٤). وإذا لم يكن من الدافع تقصير، فلا ضمان عليه على الأقوى. ولو تقدّم منه أنه لا يأخذ شيئاً، من خمس أو صدقة مثلاً، فدفع إليه من غير إعلام، فالأقوى عدم البأس، وحصول البراءة.

ومنها: اشتراط البلوغ والعقل^(٥) - وقد مرّ بيانه - والرشد في الدافع، واشتراط الأولين في الآخذ، ويدفع الولي أو يأخذ عن المولى عليه، ولو كان الجنون أدوارياً أو

١. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢. في «م»، «س»: قابلية الدفع.

٣. في «س»: ولو لم يكن.

٤. في «س»: فلا شيء عليه.

٥. في «ص» زيادة: من المعطي والآخذ، ولو تعلّق حق فيما يملكه تولى الولي النية في الإيجاب أو الاحتساب، ويتولى أيضاً القبول.

السفه كذلك، تولّى أمر نفسه حال الصحة^(١)، والولي حال الجنون أو السفه .
ولو شكّ في بلوغه أو عقله أو سفهه، لم يصحّ دفعه، و الأحوط مُراعاة إذنهما معاً
(وإن حصل الشكّ مع تراخي الزمان في أنّ ما صنعه كان حين البلوغ والعقل، أو لا،
فالقول بالصحة هو الوجه، والقول بالفساد ضعيف . وهكذا الحال في جميع العبادات
والمعاملات الصادرة منه)^(٢).

ولو شكّ في أنّ دفعه السابق بعد تجاوز المحلّ هل كان مع القابلية أو لا، بنى على
الصحة.

ومنها: اشتراط إباحة^(٣) الدفع، فلو دفع من مال الغير بغير إذنه، أو من المرهون
والمحجور عليه^(٤) ونحو ذلك، ولم تتعقّب الإجازة، بطل^(٥)، ولو تعقّبت صحّ. وأمّا لو
دفع في أرض محصورة مغصوبة أو فضاء كذلك، أو دار، أو فراش، أو في كيس
مغصوب^(٦) ونحوه، أو كفّ مغصوبة، فالأقرب البطلان، ولا أثر للإجازة، وفي مثل
الفراش واللباس إشكال.

ولو احتسب بعد الدفع، أو احتسب ديناً في الذمّة، أو فعل ذلك مع مضادته
لواجب، فالأقوى الصحة، ومع فساد الدفع وبقاء (العين و اعتراف المدفوع إليه
بالفساد، له الرجوع بالعين و احتسابها عليه، مع بقاء)^(٧) قابليّته . ومع التلف لارجوع
عليه إلا مع علمه و جهل الدافع . ولو كان جاهلاً بالغصب و حصول المانع، وقع دفعه
في محلّه، واحتسب له تماماً عليه.

ومنها: أنّه إذا شكّ في شرطٍ أو شطرٍ فلا يدري هل عمل رياءً مثلاً أو لا، أخلّ

١ . في «ص» زيادة: ولو شكّ في البلوغ والعقل ودفع مع الشك لم يبن على الصحة .

٢ . ما بين القوسين ليس في «م»، «س» .

٣ . في «ص» زيادة: ما قارن النية من الدفع أو الاحتساب .

٤ . في «ص» زيادة: أو ممّا تعلق به حق الغرماء .

٥ . في «ص» زيادة: إذ حكمه حكم الدفع من مال الغير .

٦ . أضفناها من «ص» .

٧ . ما بين القوسين ليس في «م»، «س» .

بشيء من المدفوع مع سبق بنائه على التمام أو لا وكان كثير الشكّ، أو مضى له بعد الدفع فاصلة معتبرة، فلا اعتبار بشكّه فيهما، ومع بقاء المحلّ واعتدال المزاج يأتي بالمشكوك به في الباقي، ولو شكّ في أصل الدفع بنى على العدم.

وإن علم أن في ذمّته حقّاً، ولم يعلم ما هو، فإن أمكن التخلّص، كما إذا دار بين نصفي الخمس، وأعطى لفقراء بني هاشم بنية دفع اللازم، أو بين الخمس و الزكاة والدافع هاشميّ، فيدفع إلى طائفته، أو من غيره إلى هاشميّ مع اضطراره ليكون ممّن يجوز أخذ الزكاة له من غير الهاشمي.

وإن لم يمكن، قام احتمال القرعة والتوزيع على النسبة، وإدخاله في مجهول الحال^(١)، فيكون صدقة للفقراء. وخير الثلاثة أوسطها، والبناء على التكرار أوفق بالاحتياط. ولو كان الشكّ في وجوه غير محصورة، فالأقوى الأخير^(٢).

ومنها: أنّه لو شكّ في تحقّق شرط في نذر أو نصاب في زكاة أو خمس أو غيرها فيكون شاكاً في أصل شغل ذمّته لم يجب عليه شيء.

ولو علم بالشغل، وشكّ في المقدار، فالأقوى وجوب الاختبار بالنظر في حسابه وكتابه، وترك العمل على الأصل. ومع التعذّر ورضا المجتهد ورضا صاحب المال يتولّى الصلح المجتهد عن أهل الحقوق مع صاحب المال^(٣).

١. بدلها في «م»، «س»: المالك.

٢. في «ص» زيادة: ومنها: أنّه إذا شكّ بعد التسليم في شيء منها خمس أو زكاة أو غيرهما، فإن كان بناؤه على فراغ الذمّة بذلك، كان كتب ذلك أو أخبر به الأداء ثم حصل له الشكّ وكان كثير الشكّ فلا اعتبار بشكّه مطلقاً، وكذا إن كان بعد مضيّ العمل مطلقاً إن كان شرط أو مانع بفاصلة معتبرة أو دخول في عمل آخر إن كان في شرط، وإن كان في محله أتى بالمشكوك به، وإن لم يكن على حالة الفراغ أتى بالمشكوك من الأجزاء.

ولو شكّ في أصل العمل فلم يعلم أنّه أوصل شيئاً أو لا أتى بالمشكوك.

ولو علم بشغل ذمّته ولم يعلم بأنّه زكاة أو خمس أو غيرهما، فإن وجد جهة جامعة نوى عن الواجب ودفع، كما إذا دار بين الخمس والزكاة مثلاً وكان المعطي والأخذ هاشمين، وإلا بنى على القرعة، والقول بالقسمة على نحو الصلح القهري غير بعيد، ولو شكّ في شغل ذمّته، فلا يعلم أنّ عليه حقّاً أو لا، بنى على العدم.

٣. في «ص» زيادة: ولو كان شكّه لجهل مقدار ما في يده، فالأقوى وجوب استعلام قدره بضبط دفتره، ولو علم بشغل ذمّته وجهل مقداره، لزمه أداء المتيقّن، والأحوط إجراء صيغة الصلح مع المجتهد أو نائبه. ولو شكّ في الجنس، ←

ومنها: أنه لو شك في جنس الواجب عليه، هل هو من الجنس أو النقد، من الحيوان أو غيره، فإن أمكن التخلّص بإعطاء القدر المشترك من القيمة في مقام إجزائها، أداها؛ وإن لم يُمكن، ودار بين المحصور، قام احتمال القرعة، والتخير، والتوزيع، وإعطاء الجميع، والقيمة، والأقوى الأخير؛ ولو دار بين غير المحصور، لزم إعطاء القيمة.

منها: أنه لو أخبره وكيله بحصول الشروط في محالها أو عدمه، يقبل خبره، عدلاً كان أو فاسقاً^(١). ولو قامت البيّنة العادلة من خارج، فعليها العمل. ويقوى الاعتماد على خبر العدل أيضاً.

ومنها: أنه يجوز أخذ الأمين والحاكم، والساعي^(٢) من مال من في عين ماله أو في ذمته شيء من الحقوق الواجبة وقد امتنع عن أدائها بإذن المجتهد (أو من قام مقامه، و مع تعذر ذلك يجوز له حسبة، ويرجع في مصرفه إلى المجتهد)^(٣) فإن تعذر فإلى عدول المسلمين. ومن كان عليه دين لهذا المانع فله إنكاره وتسليمه بيد المجتهد، وتبرأ ذمته حينئذ. وإن كان الآخذ مديوناً للمانع أو فقيراً أو من بعض أهل المصارف، أخذ لنفسه، أو احتسب عليها بإذن المجتهد.

ومنها: أنه لا يجوز الاحتيال في إعطاء الأموال ممّا يتعلّق بالعبادات، من زكوات، وأخماس، أو مظالم، أو باقي ضروب الصدقات، كأن يبيع على المستحقّ جنساً بكثير من الثمن فيحتسبه عليه، وإلاّ لأمكن فصل زكوات أهل الدنيا ومظالمهم بتمليك مقدار ملء فم الفقير المستحقّ للزكاة ونحوها المشرف من العطش على التلف ماءً، أو

→ بأن لا يعلم أنّ في ذمته ثمراً أو شيئاً من الحقوق أو نحو ذلك ويخل بإعطاء جميع المحتمل، وأمكن التخلّص بالقيمة، وجبت عليه القيمة الدنيا، والأحوط توزيع القيمة بنسبة محل الاشتباه، والأولى منه في باب الاحتياط إعطاء القيمة العليا. ولو شك فيما يلزم فيه العين بين اعيان، وأعطى من الجميع؛ طلباً ليقين الفراغ؛ ولو تعذر ذلك، أعطى من القيمة على الأقوى.

١. في «ص» زيادة: على إشكال في الأخير، ومع قيام البيّنة يجب القبول، وفي خبر العدل الواحد إشكال.

٢. في «ح»، «ص»: التارق، بدل الساعي.

٣. ما بين القوسين ليس في «م».

المستحقّ للخُمس كذلك بألف ألف كرّ من الذهب أو أكثر، ثمّ احتسابه عليهما دفعةً أو تدريجاً في الأوّلين، أو تدريجاً في الأخير، وكذا الكلام في باقي الصدقات في النذر وغيرها.

وأما الاحتيال في نفي الشروط كالصياغة^(١)، والعلف، والعمالة، والتمليك للغير في أثناء الحول^(٢)، وهبة البعض لئلا يتمّ النصاب، ورفع شيء علّق عليه النذر، أو العهد أو اليمين فلا بأس به.

وأما الاحتيال في الإتلاف ونحوه قبل تحقّق شرط النذر ونحوه ما لم يعلم عدمه ففيه إشكال. والقول بالتحريم لا يخلو من قوّة.

ومنها: أنّ مدّعي الفقر ليأخذ ممّا يستحقّه الفقراء من زكاة، أو خمس، أو نذورٍ لهم ونحوها، أو كفّارات أو نحو ذلك، يُبنى على تصديقه. وأما مدّعي النسب أو السبب، كالعروبة، وضدّها، أو البلد، أو المحلّة، أو الصفة، ونحوها حيث يتعلّق بها النذر وشبهه، من وقف أو غيره، فالظاهر قبول دعواه، والأحوط طلب البيّنة عليه.

ولو تعلّقت الدعوى بحقّ مخصوص، كأن يدّعي الغنى ليقترض من الوليّ مال المولّى عليه، أو العدالة ليأتمنّ ماله إلى غير ذلك، فلا تُسمع دعواه بلا بيّنة^(٣).

١. في «صر» زيادة: لدفع وجوب الزكاة.

٢. في «صر» زيادة: وإبطال السوم.

٣. في «صر» زيادة: ومنها: اشتراط الفقر فيما هو شرط فيه بالأصل كالزكاة والخمس في غير محل الاستثناء كما سيجيء بيانه، أو بالجعل كنذر أو وقف متعلّقين به أو نحوهما. ويجوز إعطاء الفقير في غير الخمس وفي غير ماعين فيه المقدار ما يكفيه مدّة عمره أو يزيد، وأما فيه فلا يزداد على مؤونة سنته.

ومنها: أنّ الزكاة الواجبة المالية والخمس والنذر المعين ونحوهما مما يتعلّق بالعين، فلو أدخل فلساً منها مع عدم العزم على إعطاء مقابله في قيمة دار أو بستان أو حمام أو مزرعة أو مركب أو ملبوس أو نحوها ثمن كلّ واحد ألف دينار أو أكثر جرى عليه حكم المغصوب، فلا تصحّ فيها صلاة ولا غسل ولا وضوء ولا تغسيل ولا زكاة ولا جهاد ونحوها من الأعمال المشروطة بالنيّة.

ومنها: أنّه لو دفع شيئاً منها قبل وقته من زكاة أو خمس أو نذر ونحوها، لم تصح؛ ولو قصد القرض وأخبر المدفوع اليه وحصل الاستحقاق مستداماً أو متجدداً بعد دخول الوقت، جاز احتسابه عليه، وكذا لو لم يخبره وبقيت العين، والأحوط هنا إخباره وقبوله.

ومنها: أنه لا يتعين مقدار في المدفوع إلى المستحق، فيجوز دفع القليل والكثير دفعة، ولو زاد على الغنى، ما لم يكن خمساً، فإنه^(١) لا يجوز الدفع فيه زائداً على مؤونة السنة؛ وما لم يكن مأخوذاً في التزامه قدر خاص، فإنه لا يجوز تقديمه؛ وما لم يكن فطرة، فإنه لا يجوز فيها دفع الناقص عن الصاع إلا مع الاضطرار أو بعض الأسباب، كما سيجيء في تلك الباب.

ومنها: أن كل ما تعلق الحق فيه من المال المعين، من خمس أو زكاة مال أو نذر في مال معين ونحو ذلك، لا يجوز التصرف بشيء منه لإشاعته، فيه إلا مع الضمان فيما يصح الضمان فيه كالأوليين؛ فلو اشترى بعينه أرضاً محصورة، أو ماءً كذلك، أو داراً، أو حماماً، أو بستاناً، أو فراشاً، أو ثياباً، أو مركوباً، أو ظروفأ، أو نحوها، فلا يصح فيه أو عليه وضوء، ولا غسل، ولا تيمم، ولا صلاة، ولا تغسيل، ولا جهاد، ولا شيء من جميع العبادات التي تستلزم التصرف المنهي عنه من جهتها.

ولو كان الثمن مائة كُرٍّ من الذهب، والداخل فيه قيراطاً منه، جرى عليه حكم المغصوب، في حرمة جميع التصرفات. ولو ملك شيئاً وفي عينه حق، تبعضت^(٢) الصفقة، وكان للمتملك الخيار في مقامه، إلا فيما ضمن في مقام الضمان.

ولا يجب الإخراج من المأخوذ من الكفار، حربيين أو ذميين أو من المخالفين على إشكال، ولا سيما في الأخير.

ومنها: أن قبض الوكيل والولي قبض الموكل والمولى عليه. ولو جعل للمستحق شيئاً هو في يده أو يد وكيله أو وليه، فلا حاجة إلى إقباض جديد. ولو جعل الولي شيئاً في يده للمولى عليه، حصل القبض من غير نية على الأصح.

ومنها: أن القبض شرط في جميع^(٣) الأموال المدفوعة بقصد القرية من واجب أو سنة، فلا يملك شيء منها إلا بعد الإقباض، ولا يكفي في ذلك مقاوله ولا عقد.

١. كلمة «لا»: غير موجودة في «س».

٢. في «م»، «س»: نقصت.

٣. في «ص» زيادة: ما يدفع من.

ولا يجوز القبض من دون إذن من المالك أو الوكيل أو الولي، ولو قبض بدون ذلك توقّف على الإجازة، ويصحّ حينئذٍ على الأقوى.

ومنها: أنّ من أهدى ثواب شيء منها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو أحد الأئمة عليهم السلام، أو أحد الأنبياء أو الأوصياء أو الأولياء أو غيرهم، فقد وصلهم في مماتهم. ولعلّه أفضل من الوصل في حياتهم، وكذا الأرحام والجيران والأصدقاء. ومنها: أنّ العاجز إلا عن بعضها يُقدّم الراجح، ولو قدر على الجمع أو التكرار للأفضل، كان الجمع أفضل.

ومنها: أنّه ينبغي له الاقتصاد، فلا يُسرف فيها، فيقعد ملوماً محسوراً. ومنها: أنّ من ليس له سوى السؤال لعدم المال، كان الراجح له ترك مندوباتها، والاقتصار في السؤال على قدر الضرورة.

ومنها: أنّها إذا تعلّقت بغير الله، من نبيّ أو وصيّ أو وليّ مع قصد التعبّد لهم، بطلت^(١)، وبعثت على العصيان، وإن كان المراد في الحقيقة التعبّد لله فلا بأس^(٢). ومنها: أنّ ما تعلّق بالفقر، من خمس، أو زكاة، أو نذور ونحوها، مشروطة به، يُشترط في المدفوع إليه أن لا يملك مؤونة السنة اثنا عشر شهراً هلالية مع عدم الانكسار، أو أحد عشر شهراً كذلك وشهراً هلالياً ملفقاً أو عددياً كذلك، وهو الأقوى. واحتمال العدديّة في الجميع ضعيف. وفي انكسار اليوم يحتمل الإتمام بيوم تامّ، أو بمقدار مافات من الكسر، ولعلّه الأقوى، أو على النحو السابق، وطريق الاحتياط غير خفيّ.

١. في «م»، «س»: بقيت.

٢. في «ص» زيادة: ومنها: اشتراط الفقر فيما حكمه الإيصال إلى الفقراء بالأصل من زكاة أو خمس في غير محلّ الاستثناء أو كفارة ونحوها، أو بالجعل كنذر أو عهد أو نحوهما لخصوص الفقراء، والغنى فيما شرطه الغنى كالنذر للأغنياء ونحوه، وهو عبارة عن عدم تملّك قوت السنة، والقدرة على التكبّب لمن هو عادته بعمل صناعة أو كدّ بدن بما يسمّى كسباً — فاجير العبادات ليس من أهل الصناعات وإن قامت بمؤونته على إشكال — بمنزلة الملك، ومن عنده بستان أو حمام أو مزرعة أو تجارة لا يفي ربحها أو صنعة لا تفي بمؤونة سنته فهو فقير.

والقادر على التكسب بحيث لا يفي بمؤنته، تجارة أو صناعة أو نحوهما، ومن كان قابلاً لتعلّم الصنعة وكذا البدن، ولم يكن من عاداته؛ دخل في سهم الفقراء، والأحوط تخصيص غيره به.

ومن صنعته الدخول في أجراء العبادات، من الصلاة، والصيام، والحج، والزيارات، ونحوها، إن اتخذها صنعة وأغنته، خرج من صفة الفقر.

ومن عنده بستان أو حمام أو دار مثلاً يستغلّها ولم تفِ غلتها به، أو رأس مال لا يفي ربحه بمؤونة سنته، ويكون فعله موافقاً لرأي العقلاء، فهو من الفقراء.

وقد علمت بالمقابلة حقيقة صفة الغنى، فإذا تعلّق نذر أو نحوه بمن فيه تلك الصفة، اعتبر فيه تملكه لمؤونة السنة. وكلّما يُعتبر من القيود في العهود، فالمدار على حصولها. ومنها: أن يكون المعطى - بفتح الطاء - غير واجب النفقة على المعطي بكسرهما^(١).

ويقوى الجواز في واجب النفقة على غيره، بل في القسم الأول أيضاً، سوى الزوجة الدائمة والعبد، والأحوط خلافه فيما يتعلّق بالإنفاق.

ولا بأس بدفعها إلى غير الآباء والأمّهات والذراري من الأرحام، وإن دخلوا في العيال عُرُفاً.

ولو وجبت نفقته بنفسه دون عياله ومماليكه وسائر واجبي النفقة عليه، بل جميع من كان في عياله، ولو بالالتزام العادي أو العرفي، جاز أخذه ليدفعها في مصرف من يُنفق عليهم، وجاز لهم مع فقرهم أخذها. ولو حصلت ضرورة زائدة على النفقة، جاز أخذها للجميع.

ومنها: إسلام الدافع وإيمانه، وكذا عدالته حيث يكون وصياً أو وكيلاً^(٢)؛ لتولّيه النية، وهو غير مأمون، فلا يحصل بدفعه يقين فراغ الذمّة؛ لابتناؤه على صحّة النية، وهي خفيّة. وللقول بالاكْتفاء بدفع النائب الفاسق؛ للبناء على صحّة فعل المسلم، وجه.

١. في «ص» زيادة: على الأقوى، ولا على غيره على الأحوط، حيث يكون الاخذ للإنفاق، ولو كان لضرورة أو حاجة أخرى فلا بأس، والأقوى جواز إعطاء واجب النفقة على الغير مالم يكن زوجة أو عبداً أو خادماً بنفقته.

٢. في «ص» زيادة: على الأحوط.

ومنها: إسلام المدفوع إليه وإيمانه ولو تبعاً، دون عدالته، إلا مع توقف منعه عن المنكر على منعه، ولا يُشترط الأولان في المؤلفة؛ لأنهم قوم من الكفار، ولا في الصدقات المندوبة ولا الواجبة المتعلقة بهم. وتُشترط العدالة في العمالة. وسيجيء بيانها في محلها. والأولاد يلحقهم حكم الآباء^(١).

ومنها: رجحان الإظهار في واجباتها مع أمن الرياء والعُجب، والإسرار في مندوباتها (إلا أن يكون ممن يُقتدى به، وتختلف المرجحات باختلاف المقامات)^(٢). وربما جرت الأحكام الخمسة فيها.

ومنها: استحباب تسليمها - واجباتها ومندوباتها - بيد المجتهد^(٣)، ولا يجب ذلك على الأقوى إلا في حصّة صاحب الزمان - رُوحِي له الفداء - من الخمس، أو ما قيد تسليمها بيده في نذر أو شبهه.

ومنها: أنه يجوز^(٤) للمجتهد أن يقترض على الوجوه عامّة وخاصّة، ثمّ يستوفي منها مع قصد شغل ذمّته وبدونه.

ومنها: عدم تعيين الرديء للإنفاق^(٥) إلا إذا قيد في باب الالتزام، ويجزي الوسط، والأولى الإعطاء من الأعلى.

ومنها: أن الممتنع عن أداء الواجبات يجبره المجتهد، أو من قام مقامه^(٦)، و يتولّى الأداء والنية عنه مع امتناعه؛ ويؤدّي عن الغائب^(٧) مع لزوم التعطيل بانتظاره، و يتولّى

١. في «ص» زيادة: ومنها: عدالة الآخذ في الزكاة في وجه قويّ، والأقوى عدمه، وفي غيرها لا تلزم إلا أنه ينبغي حرمانه إن رجا التأثير في تحبّبه فعل المنكر، فيكون من النهي عنه في وجه قويّ.

ومنها: رجحان السر في المستحبات منها، والإجهار في الواجبات، كلّ ذلك مع الأمن من الرياء والعُجب، والأولى ملاحظة المرجحات؛ لاختلافها باختلاف المقامات.

٢. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٣. في «ص» زيادة: لأنه أعرف بمواقفها.

٤. في «س»، «م»: لا يجوز.

٥. في «ص» زيادة: بل يعطي من الأوسط والأعلى من الأعلى.

٦. في «ص» زيادة: أو عدول المسلمين.

٧. في «ص» زيادة: مع العلم بعدم الأداء وبعد السفر ممّا تعلّق بالعين أو الذمّة على نحو الدين والوجوب الشرعي.

عنه النية . ولو قيل بعدم التوقف على النية فيه و في جميع أنواع الجبر^(١) لم يكن بعيداً؛ إذ العبادة إنما تتحقق بفعله، وهو من باب الاستيفاء والمقاصة^(٢).

ومنها: أنه لا يجوز للمضطر الامتناع عن أخذها، والممتنع عنها كمانع أداء الواجب منها، بل يجب عليه طلبها عند ذلك.

ومنها: أن الأولى تخصيص من في البلد التي توجه الخطاب فيها، ولعلّ الأفضل تخصيص أهل البلد بها^(٣).

ولا يجوز تأخير ما تعلق به سهم على نحو الشركة مع وجود محله^(٤)، وعدم المانع من تسليمه على نحو يفضي إلى التعطيل. ومع الامتناع لو عزله ولم يفرط وتلف لاضمان عليه.

ولو نقله إلى غير البلد مع عدم التخصيص، ومع عدم الإفضاء إلى التعطيل، وإمكان إيصاله في البلد جاز، وضمن مع التلف إن لم يكن مجتهداً أو مأذوناً منه، ومع الالتجاء لاضمان.

ومنها: أن الأولى ترجيح الأرحام، ثم الجيران، ثم الأصدقاء، ثم شديدي الاحتياج، ثم العلماء، ثم الصلحاء، ثم الأقرب إلى الله فالأقرب^(٥). والأولى التشريك بين الأرحام، وغيرهم، وتختلف المراتب باختلاف قوة الصفة وضعفها وكثرتها وقلتها، فقد يُقدّم مؤخر، وقد يُؤخر مُقدّم، والمدار على الميزان.

ومنها: تخصيص الأجلاء بما يُناسب حالهم، من إعطاء كرام الأموال جنساً،

١. في «س»: الخير.

٢. في «ص» زيادة: ومنها: أن الفقير لا يجوز له ردّها مع الاضطرار، ولا ينبغي مع الحاجة، ولو قصد الترفع والتكبر عنها اثم، ما لم يكن بوجه لا يناسب حاله.

٣. في «ص» زيادة: وينبغي المبادرة في مستحبها، ويجب في واجبها على وجه لا يعدّ متهاوناً، ويضمنها مع ذلك، ويجوز نقلها مع الضمان على وجه لا يستدعي تعطيلاً كلياً، والأولى تركه.

٤. في «س»: علة.

٥. في «س» زيادة: وهكذا، ومنها رجحان الاحتياط من جهة دخول النقص على أخذها، بل كلّ ما زاده إكراماً ودفع مخصصاً عنه، ازداد اجراً وثواباً.

ووصفاً، و قدراً، وكيفية. وكلّما زاد في إكرام المُعطى من المؤمنين كان أولى.
ومنها: رجحان الابتداء بالواجبات^(١)، ثمّ الأهمّ فالأهمّ من المندوبات. ويتعيّن
الابتداء بالواجب، بل الأوجب إن خاف العجز عن الأداء بعد الأداء.

ومنها: رجحان ألاّ يجعل للشيطان عليه سبيلاً، وربّما وجب. ومن سبيله: إعطاء
من يخدمه، ومن يعظمه و يكرمه، أو يطعمه، أو يقضي مطالبه، ويتكفل مآربه، فإنّه
يُخشى أن يكون قصد الدفع بمال الله عن ماله؛ فإن أراد إبعاد الشيطان، وفّى الأجرة
وجزاء الإحسان من ماله، ثمّ دفع من وجوه القربة ما هو الموافق لحاله.

ومنها: استحباب الدعاء^(٢) لكلّ من أعطى شيئاً من الأموال مُتقرباً إلى ذي العزة و
الجلال من كلّ من وصل إلى يده الحقّ، من مجتهد أو نائبه أو المستحقّ؛ لتشتدّ الرغبة
في الإعطاء، ولدخوله في^(٣) حسن الوفاء، ولتخرج عنه غصّة دفع المال، ولتسكن
فوّرته بعد اضطراب البال، وليرغب من سواه، وقد أمر به الله.

ومنها: مُراعاة المرجّحات في الزيادة والنقصان من جهة غرامة أو كثرة عيال، أو
لأنّه عاش مرفّه الأحوال وقد كان من أهل الدّول، فشمله قولهم عليهم السلام:
«ارحموا عزيز قوم ذلّ»^(٤).

ومنها: أنّه تُشترط الحرّية في كلّما يعطى للتمليك، ولا يجوز أخذ العبد لنفسه
ولا سيّده له، حتّى لو كان المملوك هاشمياً - لاشرائط رقيته على أبيه^(٥) على القول
بمضيّه فيه، أو لكونه من ذراري أبي لهب، أو لم يكن مسلم في سلسلة النسب - لم يجز
أن يأخذ من سهم الهاشميين، وكذا غيره من^(٦) الفقراء والمساكين. وإذا دفع إلى
المبعض صحّ منه ما قابل الحرّية.

١. في «ص» زيادة: قبل التدب.

٢. في «ص» زيادة: من المدفوع إليه.

٣. في «ص» زيادة: مكارم الأخلاق و.

٤. الكافي ٨: ١٥٠ ح ١٣١، قرب الإسناد: ٢١٠ ح ٦٦، كتر العمال ١٥: ٨٣٠ ح ٤٣٢٩٩.

٥. في «س»: الله.

٦. في «م»، «س» زيادة: سهم.

ومنها: أنه يجوز الأكل والأخذ من مال تتعلق الزكاة والخمس وغيرهما بعينه بقصد الاستنقاذ من الممتنع عن الأداء في الدفع والاحتساب، كما يجوز من كل غاصب. و الأحوط مراعاة إذن المجتهد أو نائبه بعد العلم بهما مع الإمكان، وبعد ذلك يدفعه إلى المستحق. ولو كان مستحقاً، جاز له الاحتساب على نفسه مع إذن المجتهد أو من قام مقامه.

ومنها: أن جاهل الحكم بشيء من الواجبات إن لم يكن متصوراً لها في الخيال فليس عليه وبال، غير أنه بعد العلم بحقيقة الحال يجب عليه قضاء ما يقضى من المال وغير المال. ومتى خطر في باله الإشكال، وجب عليه السؤال. ومنها: أنه لو جهل ما عليه من الحق، أدى حتى لا يبقى له يقين ببقاء شغل ذمته، وهذا جارٍ في جميع البدنيات والماليات. والأحوط اعتبار الأداء حتى يظن، بل حتى يعلم الوفاء.

ومنها: أنها لو أراد التخلص من حق واجب عليه ولا يعلم مقداره، صالح المجتهد عليه؛ لأن أمر أرباب الاستحقاق إليه. وفي جواز التسليم حينئذٍ لوجه الصلح، مما عدا حق صاحب - جعلني الله فداؤه - إلى الفقراء، أو إلى مجتهد آخر من دون إذنه إشكال، والأقوى الجواز.

ومنها: أن ما أخذ من المال، من وجه زكاة أو خمس أو غيرهما، إذا تحققت فيه شرائط الزكاة والخمس وغيرهما، وجب الإخراج منه.

ومنها: أنه لو دفعها على زعم قابلية المدفوع إليه، فظهر خطؤه؛ أو إلى المجتهد، فأخطأ؛ فإن بقيت العين و أمكن استرجاعها، استرجعت؛ وإن تعذر ذلك، فلا ضمان. ولو كان الخطأ لفقد شرط، كوقت ونحوه، أعيدت^(١).

ومنها: أنه لا يملك شيء منها قبل القبض، ولا يختص بها أحد مع عمومها قبله،

١. في «ص» زيادة: ومنها: إن ما أخذ من المال من وجه زكاة أو خمس أو غيرهما لو حصلت فيه شرائط الزكاة والخمس - كما إذا بقي مسكوكاً عاماً، أو اشترى به انعاماً وبقيت كذلك، إلى غير ذلك - وجبت زكاته، ولو قلبه في التجارة مثلاً وربح وتمت شرائط الخمس وجب الإخراج منه.

فما يصنعه بعض الجهّال - من إعطاء شيء مما يجب عليه لبعض المستحقّين، وطلب الإبراء منه أو الصلح معه - لا وجه له . نعم قد يكون للمجتهد ذلك إذا رأى صلاح الفقراء . ومنها : أنّه لا يُشترط العلم بالمدفوع حين الدفع على نحو ما يلزم بالبيع ، ويكفي فيه العلم في الجملة ، نعم تلزم معرفة ما يتوقّف عليه فراغ الذمّة .

ومنها : أنّه لو قبض شيئاً من الحقوق مختصةً بصنف ، وقد كان عند القبض داخلاً فيه ثمّ خرج عنه من حينه ، لم يجب عليه ردّه ، وإن كانت العين باقية .

ومنها : أنّه لو خرج المدفوع ناقصاً في القيمة أو معيّباً ، جاز للمدفع إليه ردّه وقبوله على إشكال ، ولا سيّما في القسم الأوّل . ومع الردّ للمالك الإعطاء لغيره ، وله مع القبول إعطاء التمتّة أو الأرض ، لو قلنا به لغيره أيضاً ، والأحوط تخصيصه بذلك مع بقاءه على الصفة .

ومنها : أنّه لو احتال بالدفع والردّ مكرراً لم يجز ذلك ، ولا سيّما مع الإجحاف ، فإنّ فتح هذا الباب يقضي على الحقوق بالتلف والذهاب ولو قصد بالدفع إلى شخص تعدّد المدفوع إليه ثمّ العود إليه لم يجز ، وحكم الفطرة خاصّ بها ، ويبنى على المسامحة في السنن .

ومنها : أنّه لو دفع شيئاً إلى المستحقّ ، ثمّ ادّعى عدم شغل الذمّة ، أو ادّعى زيادة المدفوع على الحقّ ؛ فإن تلف ، فلا شيء له مع عدم علم المدفوع إليه ، وكذا مع عدم علمهما معاً . ومع جهل الدافع وعلم المدفوع إليه ، يرجع عليه ، ومع البقاء إن صدّقه المدفوع إليه ردّه إلى الدافع ، وإلا فالقول قول المدفوع إليه . ولو ادّعى الدافع علمه حلّفه على نفيه .

ومنها : أنّهما لو اختلفا في صحّة دفعه أو^(١) قبضه ، فالقول قول مدّعي الصحّة مع يمينه ، وعلى غيره إقامة البيّنة عليه . ولو اختلفا في الأصل ، فالقول قول الدافع مع يمينه .

ومنها : أنّه لو دفعها وأقبضها ، لم يجز له ارتجاعها بعد تمليكها إيّاها ؛ لأنّه استوفى

عوضها بوصول أجرها، وليس للمدفع إليه الرد إلا بهبة جديدة إن كان مما تصح هبته .
ومنها: أنه لو ادعى الدافع أن المدفع إليه غير مُستحق، أو ليس من الصنف الذي يدفع إليه، كان القول قول المدفع إليه، والبيّنة على الدافع .

ومنها أنه لو دفع إلى القابل وغير القابل، أو أتى بالقابل^(١) وغير القابل، فإن كان عن جهل صح فيما يصح، وفسد فيما يفسد، ومع العلم إشكال .

ومنها: أن من ترك من يعول من واجبي النفقة، يجوز للمجتهدين ثمّ المحتسبين القبول له، والإنفاق عليهم، ومع فقرهم والأخذ لهم يجوز أن يتصرفوا به بعنوان القرض عليه، إن كان حقهم من^(٢) حقوق المخلوقين، كحق الزوجة، دون الأرحام .

ومنها: أنه يجوز للمُجتهد طلب الزكاة وإرسال السُعاة، و يلزم التسليم إليه وإليهم، إن لم يكونوا سلّموها، ويقوم مقام الإمام في الأحكام، وكذا في الخمس، وجميع حقوق الفقراء؛ لأنّه وليّهم، وحضوره عبارة عن حضورهم .

ومنها: أنه يجوز له جبر مانعي الحقوق، ومع الامتناع يتوصّل إلى أخذها بإعانة ظالم، أو بمَعونة الجُنْد، ؛ كما له أن يتوصّل بذلك في تحصيل حقوق المظلومين؛ لأنّ الأصل عدم جواز التسليم إلى غير المُجتهد في الحقوق العامّة، إلا ما قام الدليل على خلافه .

ومنها: أنه لا تجب الصيغة في الدفع، ولا مُطلق اللفظ، بل يكفي مُجرّد التسليم .

ومنها: أنه يجوز التوكيل في إعطاء الحقوق وأخذها .

ومنها: أنه لو دفع مُجتهد أو مُقلّد إلى مُستحق شيئاً بزعم استحقاقه، أو قبل الوقت بزعم دخوله، ثمّ انقلب رأي المُجتهد، وهكذا؛ فإن كان لدليل قطعيّ، نقض اجتهاده، وأعاد التأدية مع بقاء المدفع، وتقليد المدفع إليه إياه . ولو كان لظنيّ، مضى الأمر بما فيه، كما لو كان لقطعيّ وتلف لعدم تقصيره .

١ . بدلها في «م»، «س»: في المقابل .

٢ . في «م»، «س» زيادة: جنس .

ولو تعارض رأيُ الفاضل والمفضول قبل الدفع، فالعمل على رأي الفاضل، ويجوز الأخذ بقول المفضول مع عدم إمكان الرجوع إلى الفاضل، ومع إمكانه في غير بلد، وفي البلد الواحد على إشكال، كل ذلك بشرط عدم العلم بمخالفة رأي المفضول لرأي الفاضل، وإلا تعيّن العمل بقول الفاضل.

ومنها: أن العبادات المالية الواجبة تُقدّم على الوصية، وتُخرج من دون وصية، ولا يُعارضها شيء من المالية المستحبة، ولا من البدنية، واجبها ومُستحبها.

ولو أوصى بها وبغيرها، قُدّمت في الوصية؛ ولو تعارضت مع الديون أو بعضها مع بعض، وزّع على الجميع؛ ومع التعارض وقت الحياة، يُقدّم الأهم فالأهم.

ومنها: أن مَنْ كَانَ عَلَيْهِ أَمْوَالٌ وَاجِبَةٌ - تَعَلَّقَتْ بِأَعْيَانِ أَمْوَالِهِ، مِنْ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ، وَقَصَرَ فِي إعْطَائِهَا حَتَّى تَلْفَتْ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ شَيْءٌ يَدْفَعُ مِنْهُ عَوْضَهَا - فَقِيرٌ يُعْطَى مِنْ مَالِ الْفُقَرَاءِ؛ لِيَفْرَغَ ذِمَّتُهُ. وَكَذَا مَنْ كَانَتْ عَلَيْهِ حِجَّةُ إِسْلَامٍ أَوْ كَفَّارَاتٌ أَوْ نَذُورٌ وَنَحْوُهَا تَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ، ثُمَّ ذَهَبَتْ أَمْوَالُهُ.

ومنها: أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ وَاجِبَاتٌ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِأَدَائِهِ وَلَا عَدَمِهِ، لَمْ يَجِبْ أَدَاؤُهَا عَنْهُ، لِلْخَالِقِ كَانَتْ أَوْ لِلْمَخْلُوقِ، مَعَ عَدَمِ الْمُدَّعِي.

ومنها: أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ مِنْهَا شَيْئاً وَخَالَفَ التَّقِيَّةَ فِي دَفْعِهِ، بَطَلَ عَمَلُهُ.

ومنها: أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ قَصْدُ الدَّافِعِ وَالْمُدْفُوعِ إِلَيْهِ، فَالْمَدَارُ عَلَى قَصْدِ الدَّافِعِ مَعَ عَدَمِ الْمَرْجَحِ.

ومنها: أَنَّهُ يَصْدَقُ الْمَالِكُ فِي دَعْوَى انْتِفَاءِ بَعْضِ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ، وَلَا يَبْقَى لِلْسَاعِي اعْتِرَاضٌ.

ومنها: أَنَّهُ لَوْ تَصَرَّفَ بِشَيْءٍ يَجِبُ أَدَاؤُهُ فَاعْسَرَ، حَرُمَتْ مُطَالَبَتُهُ، وَسَاوَى الدِّيُونِ.

ومنها: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّدَاخُلُ فِي أَقْسَامِهَا، فَلَا يَدْفَعُ شَيْئاً، وَيَحْتَسِبُهُ عَنْ عِبَادَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ.

ومنها: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ فِي النِّيَّةِ مِنْ عِبَادَةٍ مَالِيَّةٍ إِلَى أُخْرَى بَعْدَ الْإِقْبَاضِ، إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ الْمَالُ مِنَ الْمُدْفُوعِ إِلَيْهِ إِلَى الدَّافِعِ بِتَمْلِيكِ جَدِيدٍ.

ومنها: أنه لو تعبد بإعطاء مال واستثنى منفعته له مدة معينة في غير الواجب (ولم يكن مانعاً) ^(١) استثناءً لا يُنافي نية القربة، كان جائزاً ^(٢).

ومنها: أن مؤونة النقل على المالك، إلا مع خوف الفساد، إلا مع كونه مجتهداً أو عن إذن المجتهد، فإن المؤونة على المصرف مع مراعاة المصلحة، والعمل بالولاية. وللحقوق المحتسين وجه.

ومنها: أنه يجوز دفع ما به تحصل كفاية سنين، من جميع الحقوق الخالية عن شرط سائغ مُنافٍ؛ سوى الخمس فإنه لا يجوز دفع ما يزيد على كفاية السنة منه.

ومنها: أن المؤن تخرج من المالك، مع عدم الشرط السائغ، إلا في الخمس، والزكاة على نحو ما سيجيء.

ومنها: أنه لا يجوز دفع مملوك مسلم، أو قرآن، أو شيء محترم، إلى كافر ذمي أو غيره، ولا دفع الأول إلى غير أهل الحق، وفي الباقي إشكال.

ومنها: أنه ينبغي عدم إعانة الزوجة الناشئة حتى تلجئها الحاجة إلى زوجها. وكذا العبد الآبق، وجميع أهل المعاصي؛ ليرجعوا إلى الطاعة، ويتركوا المعصية.

الباب الثالث: في الزكاة

وهي في الأصل بمعنى النمو والزيادة، أو الطهارة ^(٣)، فسُميت بذلك لأنها تُنمي المال، أو تطهره، أو تطهر دافعها من المعاصي، أو أعماله من المفسدات، وهي أقسام:

١. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢. في «م»، «س» زيادة: غير الواجب.

٣. النهاية لابن الأثير ٢: ٣٠٧، المصباح المنير ١: ٢٥٤.

أولها: الزكاة المالية

وفيه مباحث:

الأول: في وجوبها، وهو معلوم من تضاعيف الكتاب^(١)، والسنة المتواترة^(٢)، والإجماع، وضرورة المذهب، بل ضرورة الدين.

ومُنكر وجوبها بين أظهر المسلمين كافر مرتدّ فطري، إن انعقدت نطفته، وكان أحد أبويه مسلماً. وحكمه أن يُقتل، ولا تُقبل له توبة في الدنيا، ولا في الآخرة، وتُقسّم موارثه، وتعتدّ نساؤه عدة الوفاة، وتوفّى ديونه، وتؤدّى وصاياه ممّا كان قبل الارتداد، سوى ما كان من عبادات على الأقوى. ولو سلّم من القتل - بهرب أو غيره - لم يختلف الحكم. ولو ملك شيئاً جديداً بحيازة ونحوها، عادت إلى الوارث. هذا إذا كان رجلاً. وإذا كانت امرأة؛ حكم عليها بالكفر، وضربت تأديباً واستُتِبت؛ فإن تابت، فكّ سبيلها، وإلا حُبست واستُخدمت، وضيّق عليها في المطعوم بإعطائها الجشب منه، والملبوس باعطائها الحُشن والخلق منه، والمفروش والمكان حتّى تتوب أو تموت. وإذا تابت ورجعت ثلاثاً، قُتلت في الرابعة.

وحكم الخنثى المشكل كحكمها، وكذا المسوح.

والتارك غير المستحلّ، رجلاً كان أو امرأة، يؤدّب مرّة؛ فإن عاد أدّب ثانية، فإن عاد أدّب ثالثة، وقيل: يقتل^(٣)، والأحوط قتله في الرابعة. وهكذا حال كلّ من صدر منه كبيرة بترك واجب يُعدّ تركه من الكبائر، أو فعل حرام يُعدّ فعله كذلك.

وحكم الكفر بالإنكار جارٍ في جميع ضروريات الدين البديهيّة من دين المسلمين.

وروي: «أنّ^(٤) من لم يؤت الزكاة لم يُقم الصلاة»^(٥). وأنّ النبيّ صلّى الله عليه

١. مثل الآية ٤٣ من سورة البقرة، والآية ٦ من سورة فصلت، والآية ١٠٣ من سورة التوبة.

٢. أنظر الوسائل ٦: ٣ أبواب ما تجب فيه الزكاة ب ١.

٣. البيان: ٢٧٥.

٤. في «ص» زيادة: أداءها شرط في صحّة الصلاة وإنّ.

٥. عوالي اللآلي ٢: ٧٩ ح ٢١٠، كنز العمال ٦: ٢٨٩ ح ١٥٧٨٨ و ١٥٧٨٩.

وآله وسلّم أخرج جماعة من المسجد، وقال: «لا تصلّوا فيه وأنتم لا تزكّون»^(١) وأنّ من منع قيراطاً - أي نصف عشر المثقال الشرعيّ من الزكاة^(٢) - فليمتّ إن شاء يهودياً، وإن شاء نصرانياً^(٣)، إلى غير ذلك^(٤)، والمراد: التشبيه بالكافر؛ لعظم الذنب.

المبحث الثاني: في فضلها

روي عن الصادق عليه السلام: أنّ الله عزّ وجلّ يقول: «ما من شيء إلا وكلت به من يقبضه غيري، إلا الصدقة، فإنّي ألقفها بيدي، ثمّ أربيها كما يربي الرجل فلوله»^(٥) وفصيله^(٦)، فيأتي يوم القيامة وهي مثل أحد، أو أعظم من أحد^(٧). وبناء هذه الرواية وأمثالها على ظاهرها «بأن يكون المراد: أنّ الله يتولاها بحكمه، فتربو بإرادته، ولا»^(٨) يأمر الملائكة بتوليّتها» غير بعيد. وبناءها على التأويل أقرب. وعن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنّ الصدقة تدفع ميتة السوء^(٩). وعن الباقر عليه السلام: لأنّ أعول بيتاً من المسلمين أسدّ جوعتهم، وأكسو عورتهم، خير من سبعين حجة، كلّ حجة خير من عتق سبعين رقبة^(١٠). وعن الصادق عليه السلام: داووا مرضاكم بالصدقة، وادفعوا البلاء بالدعاء، واستنزلوا الرزق بالصدقة، فإنّها تفكّ من بين لحيي سبعمئة شيطان. ولا شيء أثقل

١. الكافي ٣: ٥٠٣ ح ٢، الفقيه ٢: ٧ ح ٢٠، التهذيب ٤: ١١١ ح ٣٢٧، المقنعة: ٢٦٨، الوسائل ٦: ١٢ أبواب ما تجب فيه الزكاة ب ٣ ح ٧.

٢. في «ص» زيادة: فليس بمؤمن ولا مسلم، ونحوه من منع قيراطاً من الزكاة...

٣. الكافي ٣: ٥٠٥ ح ١٤، المحاسن: ٨٧ ذ. ح ٢٨، جامع الأخبار: ٢٠٢ ح ٤٩٣.

٤. في «ص» زيادة: ونحن وإن لم نقل بظاهرها، لكنّها تدلّ على تشديد عظيم، وتنزيلها على المستحق قريب.

٥. الفلّو: الجحش والمهر إذا فطم، وفيه ثلاث لغات: الضم والفتح والكسر، لسان العرب ١٥: ١٦٢.

٦. الفصيل: ولد الناقة إذا فُصل عن أمّه، والجمع فصلان وفُصل. لسان العرب ١١: ٥٥٢.

٧. الكافي ٤: ٤٧ ح ٦، التهذيب ٤: ١٠٩ ح ٣١٧، الوسائل ٦: ٢٦٥ أبواب الصدقة ب ٧ ح ٧.

٨. في «س» بدل «ولا»: أو.

٩. الكافي ٤: ٢٠ ح ١، ثواب الأعمال: ١٦٩ ح ٨، الوسائل ٥: ٢٥٥ أبواب الصدقة ب ١ ح ٢.

١٠. الكافي ٤: ٢ ح ٣.

على الشيطان من الصدقة على المؤمن ، وهي تقع في يد الربّ قبل أن تقع في يد العبد^(١) .
و عنه عليه السلام : لم يخلق الله شيئاً إلا وله خازن يخزنه ، إلا الصدقة ، فإنّ
الربّ يليها بنفسه ، وكان أبي إذا تصدّق بشيء وضعه في يد السائل ، ثمّ ارتدّه منه فقبله
ولثمه ، ثمّ ردّه في يد السائل^(٢) . وتأويل هذه الروايات غير خفيّ .
وقال عليه السلام : «إنّ صدقة اللّيل تُطفئ غضب الربّ ، وتمحو الذنب العظيم ،
وتهوّن الحساب ؛ وصدقة النهار تُنمي المال ، وتزيد في العمر»^(٣) إلى غير ذلك . وهي
بظاهرها تعمّ الصدقة الواجبة بأقسامها ، والمندوبة . ورجحان الصدقات المستحبات من
الضروريّات ، حتّى أنّ العقل مُستقلّ في ثبوت رجحانها .

المبحث الثالث : في عقاب تاركها

قال الله تبارك وتعالى : ﴿الذين يكتزون الذهب و الفضة﴾^(٤) إلى آخر الآية . وعن
النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم : ما من ذي زكاة مال نخل أو زرع أو كرم يمنع زكاة
ماله إلا قلّده الله تربة أرضه يطوّق بها من سبع أرضين إلى يوم القيامة^(٥) .
وعن الصادق عليه السلام : أنّ مانع الزكاة يطوّق بحية قرعاء - أي ليس في رأسها شعر
لزيادة سمّها - تأكل من دماغه ، وذلك قوله تعالى : ﴿سيطوqون ما بخلوا به يوم القيامة﴾^(٦) .
و عنه عليه السلام في تفسير قوله تعالى : ﴿سيطوqون ما بخلوا به يوم القيامة﴾ إنّ الله
تبارك وتعالى قال : «يا محمّد ، ما من أحدٍ يمنع من زكاة ماله شيئاً إلا جعل الله ذلك
يوم القيامة ثعباناً مطوّقاً في عنقه ، ينهش من لحمه حتّى يفرغ من الحساب»^(٧) .

١ . الكافي ٤ : ٣ ح ٥ ، الفقيه ٢ : ٣٧ ح ١٥٦ ، التهذيب ٤ : ١١٢ ح ٣٣١ ، الوسائل ٦ : ٢٦٠ أبواب الصدقة ب ٣ ح ١ .

٢ . الكافي ٤ : ٨ ح ٣ ، ثواب الأعمال : ١٧٣ ح ٢ ، الوسائل ٦ : ٢٨٣ أبواب الصدقة ب ١٨ ح ٢ .

٣ . الكافي ٤ : ٨ ح ٣ ، التهذيب ٤ : ١٠٥ ح ٣٠٠ ، ثواب الأعمال : ١٧٣ ح ٢ ، الوسائل ٦ : ٢٧٣ أبواب الصدقة ب ١٢ ح ٢ .

٤ . التوبة : ٣٤ .

٥ . الكافي ٣ : ٥٠٣ ح ٤ ، الوسائل ٦ : ١٤ أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب ب ٣ ح ١٣ .

٦ . الكافي ٣ : ٥٠٥ ح ١٦ ، الفقيه ٢ : ١٢ ح ١٢ ، أمالي الطوسي ٢ : ٣٠٥ ، الوسائل ٦ : ١٢ أبواب ما تجب فيه الزكاة وما

تستحب ب ٣ ح ٥ . والآية في سورة آل عمران : ١٨٠ .

٧ . القرقر : الصحراء أو المكان المستوي (النهاية ٤ : ٤٨) .

وعنه عليه السلام: أنه يُحبس بقاعٍ قرقر-أي سهلة لينة- لا يوجد فيها مخبأ، ولا يُمكن الفرار فيها، ويُسلط عليه شجاع^(١) أقرع يريد، وهو يحيد-أي يميل- عنه، فإذا رأى أنه ما يمكن التخلص منه، أمكنه من يده فقضمها^(٢)- أي عض عليها باطراف أسنانه- كما يقضم الفحل^(٣)، والظاهر أن المراد: أنه يكسرها كما يكسر فحل الإبل الشيء إذا عض عليه.

وعن أبي جعفر عليه السلام: أن من بقي حق الله في أموالهم يُبعثون من قبورهم مشدودة أيديهم إلى أعناقهم، والملائكة يعيرونهم، يقولون: هؤلاء الذين منعوا خيراً كثيراً بسبب خير قليل^(٤). وهذه الأخبار تُبنى على ظاهرها.

وعن الصادق عليه السلام: ماضع مال في برٍّ أو بحرٍ إلا بتضييع الزكاة، ولا صيد طيرٍ إلا بتركه التسبيح^(٥)، إلى غير ذلك من الأخبار^(٦).

المبحث الرابع: علتها

عن الصادق عليه السلام وأبي الحسن عليه السلام: أن الله تعالى جعل في أموال الأغنياء ما يكفي الفقراء، وإنما يؤتون من منع من منعهم حقوقهم^(٧).

وعن الصادق عليه السلام: أن الله تبارك وتعالى علم أن نسبة الفقراء إلى الأغنياء ربع عشرهم، فللفقراء من كل ألف خمسة وعشرون^(٨).

١. الشجاع ضرب من الحيات لطيف دقيق، وهو أجروها كما زعموا. لسان العرب ٨: ١٧٤ (شجع).

٢. القضم: الأكل باطراف الأسنان. الصحاح ٥: ٢٠١٣.

٣. الكافي ٣: ٥٠٥ ح ١٩، الفقيه ٢: ٥ ح ١٠، معاني الأخبار: ٣٢٥ ح ١، الوسائل ٦: ١١ أبواب ما تجب فيه الزكاة ب ٣ ح ١.

٤. الكافي ٣: ٥٠٦ ح ٢٢، عقاب الأعمال: ٢٧٩ ح ٢، الوسائل ٦: ٢٦ أبواب ما تجب فيه الزكاة ب ٦ ح ٤.

٥. الكافي ٣: ٥٠٥ ح ١٥، الفقيه ٢: ٧ ح ٢٣، الوسائل ٦: ١٥ أبواب ما تجب فيه الزكاة ب ٣ ح ١٩.

٦. الوسائل ٦: ١١ أبواب ما تجب فيه الزكاة ب ٣.

٧. الكافي ٣: ٤٩٦ ح ٤، الفقيه ٢: ٢ ح ١، دعائم الاسلام ١: ٢٤٥، الوسائل ٦: ٥ أبواب ما تجب فيه الزكاة ب ١ ح ٩.

٨. أنظر الوسائل ٦: ٩٨ أبواب زكاة الذهب والفضة ب ٣.

وعن الرضا عليه السلام : أنَّ علّة الزكاة الاختبار للأغنياء ، وحثّهم على الموساة ، وتذكيرهم فقر الآخرة^(١) .

وفي بعض الروايات : أنَّ من أسبابها نموّ المال ، وحصول البركة فيه^(٢) . إلى غير ذلك .

المبحث الخامس

إنّه لا يجب في المال حقّ بالأصالة سوى الزكاة والخمس .

وما ورد ممّا ظاهره وجوب إعطاء الضغث بعد الضغث^(٣) - وهو لغة القبضة من الحشيش المختلط رطبها بيباسها^(٤) ، والمراد : القبضة من الزرع السنبل - وممّا ظاهره وجوب الحفنة بعد الحفنة^(٥) محمول على الاستحباب ، جمعاً . وكذا ما دلّ على أنَّ من الواجب على الإنسان أن يفرض في ماله شيئاً مُقرّراً يُعطيه إن شاء في كلّ يوم ، وإن شاء في كلّ جمعة ، وإن شاء في كلّ شهر^(٦) .

وأما ما وجب بالعارض بسبب الإنفاق أو النذور أو العهود والأيمان ونحو ذلك ، فكثير .

المبحث السادس

أنّ الزكاة هنا متعلّقة بعين المال على وجه الشركة ، لا بالذمّة ، ولا بالعين على نحو تعلّق الرهن أو أرش الجناية ، وإن جاز الدفع من عين أخرى ، ومن القيمة ، والدفع من نوع آخر في زكاة الإبل . وجواز التصرف مع البناء على الأداء للدليل . فليس للمالك التصرف في المال مع بقاء الزكاة فيه إلا مع ضمانها ، فإن لم يضمن

١ . الفقيه ٢ : ٤ ح ٧ ، الوسائل ٦ : ٥ أبواب ما تجب فيه الزكاة ب ١ ح ٧ .

٢ . أنظر الوسائل ٦ : ٣ أبواب ما تجب فيه الزكاة ب ١ .

٣ . الوسائل ٦ : ١٣٤ أبواب زكاة الغلات ب ١٣ .

٤ . المصباح المنير ١ : ٣٦٢ .

٥ . مثل ما في الكافي ٣ : ٥٦٥ ح ٢ ، والتهذيب ٤ : ١٠٦ ح ٣٠٣ ، الوسائل ٦ : ١٣٤ أبواب زكاة الغلات ب ١٣ ح ١ .

٦ . المعارج : ٢٤ .

ونقله عن ملكه، تبعّضت الصفقة، وكان للمُشتري مع جهله الخيار. ولو ترتّبت عقود عليها وعلى قيمتها وحصل ربح؛ فإن أجاز المجتهد عن الفقراء تلك المعاملة، ضرب الفقراء في الربح، وإلا فللفقراء أصل السهم من أصل المال. والأحوط إدخالهم في الربح مطلقاً.

ولو ضمن البائع، ولم يؤدّ، انكشف فساد ضمانه، ورجع حقّ الفقراء إلى نفس المال. وليس للمتملّك التصرف في شيء من المال قبل الإخراج، مع العلم بعدم الإخراج وعدم الضمان؛ لأنّ السهم مُشاع، وتصرفاته بأسرها حرام. والظاهر عدم لزوم إخراج زكاة (ما انتقل)^(١) من أهل الذمّة، وما أخذ من أهل الحرب، والأحوط الإخراج.

وكذا المأخوذ من غير أهل الحقّ، لاسيّما إذا دفعوا، وإن نجز^(٢) دفعهم، على إشكال. وحيث تعلّقت بالعين، لزم تقديمها على الدين، وعدم تكرّرها ببقاء مقدار ما ينطبق على النصاب أحوالاً، وعدم الضمان لو تلف المال أو بعضه بلا تفريط، وجواز أن يبيت الإمام قبل إخراجها من ماله، لو عملنا برواية: «أنّ الإمام لا يبيت وفي ذمّته حقّ» وأبقيناها على إطلاقها، وتقديمها على زكاة الفطرة عند التعارض، واشترائها مع الخمس في الإخراج مع التعارض، وعدم استثناء ما يُستثنى للمديون في وجوب إخراجها، ويتبع الساعي عن الإمام والفقراء العين أو عوضها مع التلف بتفريط، وحرمة التصرف بما تعلّقت به من دون ضمان، وعدم تعلّق النذر وشبهه بذلك السهم لو نذر التصرف بماله من دون ضمان. واستحقاق السهم من الأرباح والنماء^(٣) مع إجازة المجتهد، وتبعية حصّة الفقراء بالإعراض، كما لو أعرض المالك عن بعض المتساقط من سنبل، أو تمر أو زبيب، أو نحوها (وبالهيئة من قبضة سنبل أو طعام أو تمر أو نحوها)^(٤)

١. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢. في «س»، «م»: لم يجز. وفي «ص»: لم نجز.

٣. في «ص» زيادة: على القول بالشركة.

٤. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

والشركة فيما يحصل من البذر المتخلف لاعن إعراض ونحوه، وعدم جواز التصرف بها على القول بالرهن؛ لأنّ فوائد الرهن ونمائه رهن؛ وعدم تعلق أحكام المدينين به، فلو نذر لهم ناذر أو وقف عليهم واقف لم يدخل فيهم، وعدم لزوم الإعطاء بحساب الأصل لو تبدّلت من غير ضمان إلى أنواع آخر لأجل الحفظ أو لغيره من المصالح، ولزوم قيمة المثل لما تبدّلت إليه لا أصله مع الإعواز، وتعلق حكم الوديعة، فلا يسافر إلا بعد الضمان أو التأدية أو الوضع عند أمين، وإعطاء المؤن المصروفة بعد التعلّق، وجواز التأخير، وعدم الضمان لو دفعها من غير اختيار كالوديعة، وتخصيص الفقراء بها دون الغرماء في مال الميت والمفلس، وعدم دخولهم في التقسيط مع القصور، وعدم الدخول في إرث الوراث، ولا في أمر الديون والوصايا، وتبعّض الصفقة وثبوت الخيار لو باع الجملة. وعدم لزوم محذور لو التزم بأن لا يكون مشغول الذمّة مع عدم إخراجها، وعدم جواز أخذ الرهن على ما في الذمّة مع وجودها، وعدم جواز ضمان من طلب منه قبل ضمانه، وطلب عوض النفقة، والمصرف مع الصرف عليها، واشتراك ضمان الجناية في بعض الوجوه، ووجوب الحفظ لها كالوديعة، ولزوم الحلف في النذر وشبهه مع التعلّق بملك أربعين شاة وليس عنده سواها، (وجواز بيعها بحال ومؤجل، وجواز جعلها رهناً، وجواز المصارفة ونحوها، ممّا يُشترط فيه القبض في التقدير عليها مع الغير)^(١) فإنّ الدين غير مقبوض، وجواز المضاربة عليها^(٢) باقية على حالها.

وكون الدعوى للفقراء مع الغاصب أو السارق، وجواز الإنفاق عليها من مال الفقراء مع الغبطة، (و جواز أخذ الأرش عن عيبها في وجه)^(٣) وجواز أن يأخذ المالك من الساعي أجرة عليها لو تأخّر عن القبض، وصدق قوله لو قال: ليس في يدي من مال الناس شيء.

١. ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢. في «م»، «س» زيادة: في النقدين.

٣. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

المبحث السابع

لو اشترى أو تملك بوجه آخر، أو باع أو ملك مالا فيه حق من زكاة ولم تكن مضمونة، كان الآخذ عاصياً، تجري عليه أحكام الغصب؛ حتى لو كان في ثمن ما قيمته قنطار من الذهب قيراط منه أو درهم حرم الكون فيه، وفسد ما يتبعه من العبادات، واستخدامه إن كان مملوكاً، ووطؤها إن كانت جارية، وهكذا. ووجب تجنب ما شرى بالذمة مع العزم على الأداء منه، على قول، وتجنب مال القرض مع العزم على الوفاء منه. والأحوط تجنب ما كان أداؤه منه، ولو مع عدم العزم. ولو أجاز المجتهد التصرف صح.

المبحث الثامن

لا يشترط الإيجاب والقبول، ويكفي مجرد الدفع والإقباض في دفع الزكاة، لكن يشترط أن يكون ذلك من المالك أو وليه أو وكيله، فإذا امتنع، قهره الحاكم على الدفع. وإن لم يمكن، تولاه المجتهد أو من يقوم مقامه. وليس للفقير الأخذ إلا عن إذنه. ولو تعذر الاستئذان أخذها الفقير أو غيره وسلمها إلى المجتهد؛ فإن تعذر، سلمها إلى عدول المسلمين ليدفعوها إلى المستحقين؛ فإن لم يكونوا، احتسبها على نفسه.

المبحث التاسع: فيمن تجب عليه

إنما تجب على من جمع عدة صفات:

أحدها وثانيها: العقل، والبلوغ ببلوغ خمس عشرة سنة تامة من حين سقوطه بتمامه من بطن أمه، أو صدور حمل عنه في الذكر^(١)، وفي اعتبار اليوم المنكسر والهلال

١. في «ح»: الذكور.

والعددي من الشهر بحث. وتسع كذلك، أو حيض، أو حمل في الأنثى، أو احتلام، والمراد خروج المني بأيّ نحو كان، أو نبات شعر خشن على العانة بمقتضى الطبيعة فيهما.

والخنثى المشكل بحكم الذكر في العدد. ويُعتبر في حصول العلامة فيها أن يكون من الفرجين، أو على الفرجين، أو من أحدهما وعلى الآخر، ويقع على قسمين^(١). ويكتفى بواحد من ذي الفرجين المتساويين مع العلم بالتساوي من كلّ وجه إن أمكن على إشكال. ومع العلم بزيادة أحدهما المدار على الأصلي، وربما يقال بالملازمة بين الحصول من الزائد وبين البلوغ، ومع الشك يُعتبر التعلق بهما. ولا تجب على الصبي والمجنون، ولا وليّهما، من غير تأمل في التقدين، وعلى الأصحّ في الغلات والمواشي، وإن استحبّت فيهما، والمشكوك في بلوغه أو عقله مع عدم ثبوته سابقاً محكوم بعدمهما فيه.

ويُعتبر البلوغ والعقل من ابتداء الحول إلى انتهائه في ذوات الحول، وحين التعلق في غيرها، حتّى لو جنّ في أثناء الحول في القسم الأوّل ثمّ عقل وقت التعلق، أو جنّ حين التعلق في القسم الثاني، لم تجب الزكاة. أمّا لو كان عاقلاً حين التعلق ثمّ جنّ، وجب على الوليّ الإخراج.

و يُستحبّ للوليّ الإخراج من غلات الصبيّ و مواشيه. وربما يقال بتوجه الاستحباب إليه أيضاً مع تمييزه، وهو بعيد بالنسبة إلى العبادات المالية.

وأما المجنون؛ فالحكم بالاستحباب فيه مُشكل، والأحوط الترك فيهما. وأما الاستحباب في مالهما إذا اتجر به الوليّ أو مأذونه فالقول به أقوى، وسيجيء بالبحث فيه إن شاء الله تعالى.

وما وجب في مال المجنون من زكاة أو حقّ سابق على الجنون، أو استحباب فيه، أو

١. في «ص» زيادة: ولو خرج الدم من فرج النساء على وجه يحكم بكونه حيضاً لو كانت امرأة، والمني من فرج الذكر، ثبت البلوغ أيضاً، وفي اشتراط دوران الشعر على العورتين معاً وجه قويّ.

في مال الطفل، يتولّى الولي إخراجَه. ولو تعدّد الأولياء، جاز^(١) لكل واحد منهم؛ فإن تشاحوا وأمكن التوزيع، وزّع عليهما، وإلا فالمرجع إلى القرعة؛ فإن لم يرضوا، جبرهم الحاكم عليها؛ فإن أتلّفا شيئاً منها مع تفريط الولي، كان الضمان عليه، ومع عدمه يكون الضمان عليهما، فيؤدّي الولي العوض من مالهما.

ولو طرأ الجنون مع التعلّق ببعض، كأن يجنّ بعد اصفرار البعض أو احمراره، أو صيرورة بعض الحبّ شعيراً مثلاً، رُوِيَ فيه النصاب، فيجب فيه مع بلوغه، ولم يجب في الباقي.

وإذا بلغ الطفل لم يمكّنه الولي من دفع زكاته حتّى يأنس منه الرشد بالاختبار لأحواله بالتصرّف بأمواله. ولو دفع شيئاً إلى الفقير، جاز الاحتساب عليه من الولي مع بقاء العين وتلفها.

ولو سلّمها معزولة، أو في ضمن المال إلى القابض، فتلفت بإتلافه أو بآفة سماوية، ضمنها، وأدّاها من مال نفسه إلى الولي ليسلّمها إلى أهلها.

وكلّ من تعلّق به ضمان شيء، فإن كان مثلياً، دفع المثل إن أمكن؛ وإن لم يمكن، أو كان قيمياً وتلف، ضمن القيمة وقت الدفع في الأوّل، والتلف في الثاني، على أصحّ الوجوه.

ولو دفعها غير من تعلّقت به عن المالك من مال المالك، فأجاز قبل التلف، أجزاء، وكذا بعده؛ لأنّ القول بالكشف أقوى.

ولو دفعها عنه من مال نفسه فأجاز؛ فإن كان قاصداً للتبرّع فلا شيء له؛ وإن نواها قرضاً، رجع. والأحوط ترك الاحتساب في جميع هذه الصور. ولو أمر الولي الناقص بالدفع، وتولّى هو النية غير مكتفٍ بنية الناقص، فلا بأس.

ولو كانت عليه زكوات من جهات متعدّدة، لم يلزم تعيين جنس المال في النية. ولو كان عن جماعة، لزم عليه تعيين المدفوع عنه. ولو كان واحداً ولم يعيّنه، دَفَعَهَا بنية

١. في «ص» زيادة: الإخراج.

صاحبها، وأجزأت عنه .

ثالثها: الحرية، فلا تجب على العبد، قنّاً كان أو مدبراً أو مكاتباً مشروطاً أو مطلقاً لم يؤدّ شيئاً من الضريبة، ولا على الأمة متّصفة بتلك الصفات، أو أمّ ولد. ولو تحرّر بعض منهما، وجب^(١) ما قابل الجزء الحرّ.

ويُشترط استمرار الحرية من مبدأ الحول إلى حين التعلّق فيما يُعتبر فيه الحول، وحصولها قبل التعلّق مستمراً إلى حينه في غيره، ويجري هذا القول على قول من نفى ملكية المملوك، وقول من أثبتها على الأصحّ.

ولو أتلّف المملوك عيناً فيها الزكاة من غير تفريط المولى، كان الضمان على العبد يُتبع به بعد العتق، ولا رجوع على المولى. ولو كان مغروراً من جانب المولى، ورجع الفقراء على العبد بعد عتقه فأدّى لهم، رجع على الغارّ، واستقر الضمان على مولاه. وإن لم يكن مغروراً من جانب المولى، فلا رجوع له عليه، إلا إذا كان المولى جابراً له، فالضمان عليه، ولا رجوع له على عبده.

ولو دفع بزعم أنّه حرّ، فبان عبداً؛ أو عبداً، فبان حرّاً، فسدّ؛ لفساد النية في الأخير، ولانكشاف عدم السلطان في الأوّل. وكما لا يجوز له الإعطاء، لا يجوز له القبول إلا بإذن سيّده سابقاً أو لاحقاً، فإذا قبل، كان للسيّد، وإن كان مأذوناً في القبض لنفسه على أصحّ الوجهين، فتشترط قابليّة المولى لأخذها ولو كان في سبيل الله لا بقصد التمليك، لم تدخل في ملك المولى. ولو كان مشتركاً؛ فإن كان مأذوناً، ملك كلّ واحد من المولين من المال بنسبة حصّته؛ وإن كان وكيلاً، كان بينهم بالسوية؛ وإن اختلفوا في الاستحقاق وعدمه، ملك المستحقّ مقدار حصّته دون غيره.

ولو دفع إلى القابل وغير القابل من أيّ جهة كانت؛ فإن تعدّد الدفع، أو كان مع الجهل بالموضوع أو الحكم مع المعذورية، صحّ في القابل دون غيره، وفي غير ذلك

١. في «ص»، «ح» زيادة: منها.

يقوى ذلك، والأحوط الإعادة.

ولو ارتفع المانع فيما مرّ من الأقسام قبل الإقباض، عادّ الولي فضولياً، وتولاه مولاه، وبالعكس يحتمل ذلك، والإجازة للمولى عليه دون مولاه.

رابعها: إمكان التصرف بما يُطلق عليه ذلك عرفاً، فلا يكفي التمكن من بعض التصرفات النادرة، ولا يشترط جميع التصرفات مستمراً من أوّل الحول إلى آخره، إمّا منه، أو من وليّه مع نقصه حيث يتعلّق بالمولى عليه، أو من وكيله.

فلا زكاة في مغبوب، ولا بعيد، ولا ضائع، ونحوها، ولو في بعض من الحول. ولا عبرة بتمكن الولي الشرعيّ بالنسبة إلى الغائب أو المستور مثلاً.

والظاهر اعتبار التمكن ممّا في يد الغاصب (مجاناً أو بالعوض اليسير في وجه قويّ. ولو أمكنه الغاصب)^(١) من التصرف، مع بقاء يد الغصب، فلا زكاة. ولو كان في يد المالك وفي البعد والخفاء؛ إن أمكن الوصول إليه بما لا يضرّ بحاله، ولا يزيد على ماله، صدق التمكن، وإلا فلا.

ولو أمكن أخذه بسرقة ونحوها من غير عُسر، دَخَلَ في التمكن على إشكال. ولا يخرج عن التمكن بعروض شيء من قبله، كإغماء أو جنون أو نذر أو عهد أو نحوها من الموانع الشرعيّة الاختيارية المانعة عن التصرف، في وجه قويّ.

أمّا ما يتعلّق بالخلق، كأن يشترط عليه في عقدٍ لازم أن لا يتصرف حيث يصحّ، فالظاهر الحكم بانقطاع الحول به، واستثناؤه^(٢) بعد ارتفاع المانع.

ولو كان مريضاً مرض الموت، فهل يلحق بالممنوع من التصرف فيما زاد على الثلث، أو لا؟ وجهان، أقواهما الثاني.

ولو زعم التمكن أو خلافه فبانّ الخلاف، بنى على الواقع دون الزعم. ولو رهنه أو

١. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢. في «س»، «م»: استيفائه.

حجر عليه في أثناء الحول، انقطع الحول. ولو آجر^(١) أو صالح على المنافع، لم يخرج عن صدق التمكن.

ولا زكاة على الديان والمقرض، سواء تمكنا من الأخذ والاستيفاء، أو لا. ومع الاستيفاء يُعتبر الحول من حينه. وإذا قبض المقرض أو الديان من المستدين أو المقرض^(٢)، اعتُبر به الحول من حين القبض. ولو عزلاه مع الامتناع عن أخذه، وقبضه الحاكم أو عدول المسلمين، كان بحكم المقبوض، وإلا كان على حكم المقرض والمستدين، ومع عدمهم يقوى الاكتفاء بالعزل.

ولو زعم القبض فبان الخلاف، أو العدم فبان القبض، دار الحكم مدار الواقع، على إشكال في الأخير.

والقدرة على تسليم الزكاة ليست بشرط في وجوبها، فإن لم يقدر على تسليمها، عزلها، وترقب الإمكان، وإلا أوصى بها، وأشهد عليها مقبول الشهادة. ولا تتعلق الزكاة بالوقف عاماً أو خاصاً؛ لتعلق حق الغير به، وتتعلق بنمائه حيث يكون خاصاً؛ لأنه مملوك لصاحب الوقف، وكذا المحبوس بأقسامه، ولو في بعض الحول، في وجه قوي.

خامسها: ملكية النصاب لمالك واحد، فلو اشترك النصاب أو الأكثر منه بين اثنين أو جماعة، ولم يبلغ سهم أحدهم نصاباً، لم تجب الزكاة؛ ولا تجب فيما يملك بالقبض قبله، كالموهوب، ومال القرض، والسلم، والصرف، وهكذا. وتجب فيما للبائع فيه الخيار؛ لأنه ملك من في يده على الأقوى، وكذا الموهوب قبل التصرف بالنسبة إلى المتهب، والقرض بالنسبة إلى المقرض كذلك، وغير ذلك، ولا بد من ذلك في تمام العام؛ فلو باعه أو وهبه في أثنائها ثم عاد إليه، احتسب العام من حين العود.

١. في «م»، «س»: أجبر.

٢. في «م»، «س» زيادة: أو من قام مقامهما.

ولو بلغ النصاب مع الرطوبة الأصلية ثم نقص للجفاف، فالمدار على وقت التعلق، ولا اعتبار بالرطوبة العارضية بحصول النصاب.

والأقوى اعتبار التصفية من الخليط - كالتراب ونحوه - أصلياً أو عارضياً. والأولى مراعاة الاحتياط في القليل في الأول^(١).

ولو شك في حصول النصاب، لم يجب البحث، والأحوط ذلك.

ولو اختلفت الموازين فيه، أخذ بالراجح كثرة أو ضبطاً، ومع عدم الرجحان فلا وجوب.

ويستحب أن يزكى «المال الغائب عن صاحبه سنين و لا يعلم مكانه» عن سنة واحدة. ولو كان له طريق إلى العلم ولو ببذل سير، لم يدخل في حكم الغائب^(٢). وتُستحب زكاة الديان لدينه إن أمكن تحصيله، بل القول بالاستحباب مطلقاً^(٣) لا يخلو من وجه.

سادسها: أن لا يكون مخلوطاً بالحرام على وجه لا يعرف مقدار الحرام ولا صاحبه، وإن علم أن الحلال أكثر من النصاب. ولو مرت عليه أعوام بتلك الحال، لم يجب فيه إلا الخمس؛ لأنه لا يسوغ له التصرف. وربما ألحق باشتراط إمكان التصرف، ويقوى أن يقال: هو متمكن من التصرف بعد إخراج الخمس، فتعلق به الزكاة.

المبحث العاشر: فيما تجب فيه من المال

لا تجب إلا في تسعة أشياء: الغلات الأربع، وهي: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب؛ والبهائم الثلاث، وهي الإبل، والبقر، والغنم؛ والنقدين، وهما الفضة والذهب، فينحصر البحث في مطالب:

١. في «ص» زيادة: ولو لم يعلم بحصول النصاب.

٢. في «م»: الفائت.

٣. كما في الجامع للشرائع ٢: ٤٩٢، والمعتبر ٢: ٤٩٢.

المطلب الأول : في الغلات

وفيه مقاصد :

الأول :

أنه لا يجب في الغلات مما عدا الأربع من ذرة أو أرز أو سمسم أو ماش أو عدس أو حمص أو باقلاء أو غيرها مما يُكّال أو يُوزن، فضلاً عن غيره. ولا تجب ولا تُستحب فيما لا يدخله الكيل والوزن من البقول أو الخضروات، وإن عرض له ذلك في مثل هذه الأيام. ويُستحب فيما عداها مما يدخله الكيل والوزن على الأقوى.

ولو اختلفت البلدان فيهما، لحق كل واحدة حكمها.

والمدار على ما يُسمى شعيراً أو حنطة أو تمرأ أو زبيباً. وكلّ منها له نصاب مُستقل، فلو اجتمع مما زاد على الواحد منها نصاب لا من أحدها، فلا زكاة.

ولو دخل قليل من الحنطة في الشعير أو بالعكس مثلاً، أعتبر الاسم؛ فإن تساويا ولم يبق له اسم مخصوص، لوحظا منفردين في إجراء الحكم؛ وإذا دخل المغشوش في اسم أحدهما، فالمدار عليه، وطريق الاحتياط لا يخفى.

المقصد الثاني

في أنه يُشترط في تعلّق وجوب الزكاة بها النصاب، وهو خمسة أوسق، والوسق ستون صاعاً، فهو ثلاثمائة صاع.

والصاع : أربعة أمداد، فهو ألف ومائتا مدّ.

والمدّ: رطلان و ربع، فالصاع تسعة أرطال عراقية قديمة، فهو ألفان وسبعمائة

رطل بالعراقي.

والرطل : مائة و ثلاثون درهماً، على الأصحّ، كلّ عشرة منها سبعة دنانير.

والدينار الذهب الصنمي، ووزنه مثقال شرعي.

فالرطل العراقي - وهو نصف المكي وثلثا المدني - واحد و تسعون مثقالاً شرعياً .
والمثقال الشرعي ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي ، فيكون الرطل ثمانية و ستين مثقالاً
صيرفياً وربعاً .

والدرهم : ستة دوانيق .

والدائق : ثمان حبات من أوسط حب الشعير . فالدرهم ثمان و أربعون حبة .
فلو بنينا الأوقية المتعارفة على مقدار وزن الرطل العراقي ، لكان النصاب
ثمان وعشرين وزنة و ثلاث حُقُق ، عبارة عن تغار وثمان وزنات ورطل . وإن بنيناها
على خمس و سبعين مثقالاً ، فهو خمس و عشرون وزنة و نصف و تسع أواقٍ . وإن
بنيناها على بقالي المشهد الذي أوقيته مائة مثقال ، كان تسع عشرة وزنة و أربع حُقُق
وَأُوقِيَتَيْنِ و ثلاثة أرباع أوقية .

و بالمن التبريزي القديم الذي هو عبارة عن ستمائة مثقالٍ صيرفي ثلاثمائة من
وسبعة أمنان وثمان المن . وبالتبريزي العطارى الجديد ، وهو عبارة عن ستمائة (و أربعين
مثقالاً صيرفياً . مائتين وثمانية و ثمانين من إلا خمسة و أربعين مثقالاً صيرفياً ، وبالمن
التبريزي الجديد البقالي الذي هو عبارة عن ستمائة^(١) مثقال صيرفي ، وثمانين مثقالاً ،
مائتين (وستة)^(٢) و خمسين من إلا خمسة و أربعين مثقالاً .

وبناء معرفتها على الدنانير ؛ لأنها أقرب للضبط من حب الشعير ، لشدة اختلافه ،
وأن الدنانير لم تختلف في الجاهلية والإسلام على ما قيل ، ونقل فيه الإجماع^(٣) . لكن
بعد النظر الدقيق يفرق بين العتيق وغيره ، فتنبغي مراعاة العتيق .

وهذا التقدير تحقيق في تقريب ؛ لأن الاختلاف في الجملة لازم .

ويسقط مقدار الخليط من تراب أو غيره من الوزن . وفي عدم مراعاة اليسير - لو كان
مزوجاً من الأصل دون العارض - وجه قوي .

١ . ما بين القوسين ليس في «س» ، «م» .

٢ . ليس في «س» .

٣ . نهاية الأحكام ٢ : ٣٤٠ ، الحقائق ١٢ : ٨٩ .

و يُعتبر فيها الجفاف وقت الاعتبار، لا وقت التعلّق، ولا بأس بالرطوبة الجزئية من الأصل.

ولا يُضاف شيء من الأنواع إلى غيره، وإنّما لكلّ نصاب على انفراده. و لا تجب إلا فيما بقي منه نصاب بعد إخراج حصّة السلطان، إمامياً أو غيره، أخذها بعنوان الخراج بضرب الدراهم ونحوها، أو بالمقاسمة و أخذ الحصّة الموظّفة له، أو باسم الزكاة.

وأما المؤن السابقة على التعلّق أو اللاحقة، من بذرٍ، أو أجرّة أرض، أو أجرّة حفر الأنهار الصغار المتخذة لتلك السنة، أو تنظيف الكبار؛ وقيمة العوامل، والآلات، والماء، وأجرّة الناطور، والوكلاء، والمقاسمين، والكيّال، وأجرّة الحيوان العامل والمركوب للحفظ، وما يبذل لدفع المضارّ والمفاسد أو للحفظ من ثياب وغيرها ممّا يتوقّف عليه حصول الغرض، ونحو ذلك فالنصاب مُعتبر قبل إخراجها^(١). وكلّما تصرف به المالك بعد تعلّق الزكاة تتعلّق به الزكاة.

ولو شكّ في بلوغ النصاب، بنى على العدم، ولا يجب التفحص. ولو علم بوجوده و شكّ في نقصانه، بنى على البقاء، بخلاف ما إذا علم، وشكّ في المقدار، فإنّه يجب عليه الاختبار. ويصدّق الوكيل في ثبوته ونفيه، وإخراج الواجب، ومقدار الخارج من المؤن وغيرها، والأحوط الاقتصار على العدالة.

والحبوب و الثمرات المتفرّقة زماناً أو مكاناً كغيرها ممّا تتعلّق به الزكاة يضمّ بعضها إلى بعض، فيحصل النصاب من الضمّ^(٢) في العام الواحد. ولا يضمّ شيء من الأربعة إلى غيره، بل لكلّ نصاب.

و خليط الشعير و الحنطة يُلحظان فيه على انفراده مع كثرة الخليط تخميناً إن لم يعزل، فإن عزل فما بلغ منهما النصاب وجب فيه دون غيره.

والشركاء يلحظ النصاب في حصّة كلّ على انفراده، دون المجموع، وإن كانوا في

١. في «ص» زيادة: وأما أجرّة

٢. في «ص» زيادة: وإن لم يحصل من الانفراد.

بيت واحد ومأكلاً واحداً، أو كان أباً مع ولده أو زوجاً مع زوجته .
ويعتبر النصاب حال التمرية، و الزبيبة والحنطية، والشعيرية بعد البروز من السنب، وما كان من ثمر النخل والعنب لا يكون تمراً أو زبيباً يلحظ بالنسبة إلى غيره .

المقصد الثالث

في أن الوجوب مشروط بالدخول في الملك بملكية أرض أو بذر، أو عمل بزراعة، أو غرس، أو مساقاة، أو بابتياح، أو هبة، أو مهر، أو صلح، أو غير ذلك، فعمال الزروع و البساتين من نجار أو حداد أو حلاق أو حافظ، ونحوهم إن ملكوا الحصّة من العين قبل التعلّق تعلّقت بهم الزكاة، وإلا فلا، كما إذا استحقّوا مطلقاً لا من خصوص الزرع أو من غيره فقط، أو استحقّوا منه بعد تعلّق الزكاة، فمن كان له سهم في أصل الزراعة من العمال أو غيرهم، أو حصل له ذلك قبل تعلّق الزكاة باحمرار أو اصفرار أو نحوهما، واستمرّ إلى حين التعلّق، وجبت عليه، وإلا فلا .

المقصد الرابع : في بيان وقت تعلّق الزكاة في الغلات الأربع

لا كلام في أنّه لا يجب إخراج الزكاة و تسليمها إلا بعد التصفية، و الأقوى أن تعلّقها يكون ببدوّ صلاحها، و يحصل في ثمر النخل بالاحمرار، والاصفرار، وما قام مقامهما، وفي ثمر الكرم بصدق العنبة، و في الزرع بانعقاد الحبّ بحيث يسمّى شعيراً وحنطة، فمتى حصل ذلك في شيء منها، وكان بحيث يبلغ النصاب بعد التسمية تمراً أو زبيباً أو حنطة أو شعيراً، أو بعد فرضه كذلك، وإن لم يكن معدّاً لذلك، تعلّقت به الزكاة .

ولو شكّ في حصول سبب التعلّق، أو شكّ في البلوغ على تقدير التصفية، لم يجب الاختبار و الاحتياط فيه؛ أمّا لو علم البلوغ فلا يجوز التصرف بشيء منه إلا مع الضمان . ويجوز التسليم منه على الحساب، وإخراج الحصّة منه بالتمام، إلى غير ذلك من الأحكام .

المقصد الخامس : في جنس ما يؤخذ

لا يجوز أخذ الرديء عن الجيد، ولا يجب تسليم الجيد عن الرديء، بل يؤخذ من كل واحد مقدار ما يجب فيه؛ فلا يؤخذ الجعور^(١)، ولا معافاة، ونحوهما عوض الجيد، والأحوط إعطاء الحصة من الفاضل أو المساوي.

ويجوز الدفع من العنب و البسر والزرع قبل التصفية على الحساب، ولا يجوز أن يعطي من جنس من الأجناس الأربعة عوض جنس آخر، إلا بالقيمة، و تحتسب القيمة فترجع إلى مسألة إخراج القيمة.

ولو دفع في محل آخر من الجنس، فلا بأس وإن تفاوتت القيمة؛ وإن أعطى من القيمة، أعطى قيمة محل الدفع، والأحوط أعلى القيمتين.

والأقوى أن للمجتهد و مأذونه الأخذ من غير الجنس، ويرجع إلى الصلح بالولاية. ولو اختلف الساعي والمالك في جنس المزكى أو قيمته، قدم قول المالك من غير يمين، وله الدفع من القيمة، وإن أمكنت العين.

ولو حصلت مصلحة للفقراء بأخذ الرديء جاز. ولو أخذ جيداً فظهر رديئاً، كان للعامل أو الفقير رده. ولو احتسب بالقيمة وأضيفت إليه التهمة، فلا بأس.

ولا يجب الإعطاء من العين، فلو أعطى المماثل أو الأعلى من خارج، فلا بأس. ولو وكل على الإعطاء في محل آخر، جاز الإعطاء فيه من الجنس أو من قيمته فيه. ولو وكل أميناً على الإعطاء، اكتفى، والأحوط استخباره.

المقصد السادس

في القدر المخرج: وهو «العشر» فيما سقي سباحاً من الماء الجاري على وجه الأرض أو في نهر أو قناة أو ثلج من عين أو غيرها، أو كان عذياً - بفتح العين أو كسرهما

١. جعور وزان عصفور نوع رديء من التمر. انظر المصباح المنير: ١٠٢ مادة جعر.

و سكون الذال - زرع لا يسقيه إلا ماء المطر، أو بَعلاً - بفتح الباء و سكون العين - النخل والشجر و الزرع تشرب عروقه من الأرض من غير أن يُسقى .

و «نصف العشر» فيما سقي بالدوالي - والدالية : المنجبون، أعني الدولاب الذي تديره البقر، و الظاهر إلحاق غير البقر بها - والناعورة التي يديرها الماء، وشيء من خوص يشد في رأس جذع طويل، و النواضح : وهي السواني، و السانية : الناقة التي يُستسقى عليها .

وليس المدار على خصوص هذه الأشياء، بل المراد أن العُشر لازم في كلّ ما لا يخرج بالآلات ونحوها . ويدخل في ذلك - مضافاً إلى ما سبق - ما يخرج بالمتح^(١) بدلو أو بظرف غيره، أو بغير متح ولو بكفيه . ولا فرق بين أن يقع منه أو من غيره، عن تبرّع أو عن أجره، من غاصب أو غيره .

وإذا اجتمع الأمران، عمل على الأغلب زماناً، لا عدداً و لا نفعاً على الأقوى، ومع التساوي «ثلاثة أرباع العشر» ومع الشك يخرج «نصف العشر» . و الأحوط ثلاثة أرباعه، والأحوط من ذلك «العشر» .

ولو كان بعض من الزرع الواحد يسقى بالنحو الأول، والبعض الآخر يُسقى بالنحو الثاني، كان (لكلّ حكمه . ولو كان الزرع مشتركاً، و اختلف الشركاء في كيفية السقي، كان)^(٢) على من سقى موافق حصّته من غير علاج العشر، وعلى الثاني نصفه . ويصدق قول المالك في كيفية السقي .

ولو سقي بالماءين دفعةً، بنهرين أو نهرٍ واحدٍ، لوحظ الاختلاف في القلّة، والكثرة، والمساواة . وحكم الشكّ علّم ممّا تقدّم .

ولو سقى زارع بالدوالي مثلاً، فجرى الزائد على زرعٍ آخر من دون علاج، احتل فيه الوجهان، ولعلّ نصف العُشر أقوى .

١ . المتح : جذبك الرشاء تمّديد وتأخذ بيد على رأس البثر . المصباح المنير : ٥٥، العين ٣ : ١٩٦ .

٢ . ما بين القوسين ليس في «س»، «م» .

ولو أخرج الماء بالدوالي مثلاً على أرض، ثم زرعت فكان الزرع بعلًا، احتمل أيضاً، والأقوى نصف العشر.

ولو سقي البعل أو العذي بالدوالي عفواً من غير تأثير، لزم العشر، وبالعكس بالعكس^(١). ولو شك في كيفية السقي، هل هو من موجب العشر، أو من غيره؟ بنى على الثاني، والأحوط الأول.

المقصد السابع: في الخرص^(٢)

وهو جائز وإن كان على غير القاعدة.

و مصلحته: أنه إن ضمن حصّة الفقراء، جاز له التصرف كيف شاء، وكان الكلّ بحكمه، و مع^(٣) الضمان يكون أمانة في يد المالك، و له أن يتصرف بمقدار ما يُريد مع ضبطه.

و محله: ثمرة النخل والكرم من غير إشكال، ويقوى جوازه في الحنطة والشعير فراراً من لزوم الحرج والضيق، و يُحتمل قوياً جوازه فيما تتعلّق به الزكاة استحباباً ممّا يدخله الكيل والوزن، محافظةً على السنة.

ووقته: زمان أمن الآفة باحمرار واصفرار، و صيرورة عنبٍ، وانعقاد حبّ على الأقوى.

ولو ظهر في الخرص غبن فاحش، كان للمغبون الرجوع. ولو كان في عدة أمور، فليس له سوى فسخ^(٤) الجميع.

و الظاهر جواز اشتراط الخيار، وجواز أن يقبل الساعي القبض مع الخرص عليه،

١. بالعكس الثانية غير موجودة في «س».

٢. الخرص: الحرز في العدد والكيل. والخارص يخرص ما على النخلة، ثمّ يقسم الخراج على ذلك. العين ٤: ١٨٣ خرص.

٣. في «ح»، «م» زيادة: عدم.

٤. في «م»، «س»: مسح.

والظاهر أن التراضي شرط فيه . ولو رضي بعضُ الشركاء فقط ، خُصَّ بالخرص ، ولو وقع الرضا على البعض دون البعض جاز ، وفي توقُّفه على احتمال الضرر وجهان .
وفاعله الإمام أو نائبه الخاص أو العام ؛ لولايته على مال الفقراء . ويجوز للمالك ذلك مع تعذُّرهما ، ومع عدم التعذُّر الأحوط الرجوع إليهما . وإن كان القول بجوازه من المالك مع ذلك أقوى .

ولا يُشترط في الخرص صيغة ، بل هو معاملة (خاصة ، يكتفى فيها بعمل الخارص وبيانه . ولو جيئ بصيغة الصلح كان أولى . وهو معاملة^(١) غريبة ؛ لأنها تتضمن وحدة العوض والمعوَّض ، وضمان العين .

ثم إن زاد ما في يد المالك فله ، وإن نقص فعليه ، وإن تلف بأفة سماوية كلاً أو بعضاً فنقص فليس على المالك . ويُحتمل القول بأنَّ المالك لا يضمن ما تلف أو نقص ، ولعلَّ الأوَّل أقوى ، ولكلٌّ من المالك و الخارص الفسخ مع الغبن الفاحش .
ويُشترط في الخارص إن لم يكن مالكاً أن يكون عدلاً ضابطاً . واعتبار العدلين أوفق بالاحتياط .

ولو رجع الخارص من جانب الشرع عن خرصه بدعوى أنه زاد فيه ، قبل قوله . ولو ادَّعى أنه أجحف بالفقراء ، لم يُقبل بغير البيِّنة في وجه قويٍّ .
ولو ادَّعى العلم على المالك ، كان له الحلف في نفي علمه . ولو ظهر فسق الخارص ، بطل خرصه . ولو تجدد بعد الخرص فلا بأس . ولو زاد من ربح الزراعة على مؤونة السنة ، وجب إخراج الخمس بعد إخراج الزكاة .

المقصد الثامن

في أنه لا يرفع وجوب إعطاء الزكاة وجوب الخمس ، بل يجب فيما زاد على مؤونة السنة والمصارف ، وليس على نفس حصَّة الزكاة خمس ، كما أنه ليس في حصَّة الخمس

١ . ما بين القوسين ليس في «س» ، «م» .

- ولو بقيت معزولة أعواماً غير معينة لأحد - زكاة.

والخمس هنا أعم من الزكاة؛ لأنه يلزم الزارع، والعامل، و الأجير، ومالك الأرض، ومستأجرها، ومشتري الزرع، وجميع من دخل في قسم المكتسبين، والمحترفين^(١). وإخراج الزكاة مقدّم على إخراج الخمس؛ لأنّ الخمس يجب في مال المكتسب، لا في أمانة من مال الفقراء.

المقصد التاسع

أنّها لا تجب إلّا بعد إخراج حصّة السلطان في مقاسمته أو خراجه أو أخذه بعنوان الزكاة ظلماً، وبعد إخراج المؤن المتعلقة بزراعته الذي تعلّقت به الزكاة؛ من تنقية الأنهار الكبار، والقنوات، وسدّ الثّلّم، وقيمة البذر إن أخذ بالثمن، وعينه إن لم يكن بالشراء، وأجرة اللّقاح و التّكيس، و التّركيس، و التّعكيس، و النواطير، والمقاسمين، والكيّالين والوكلاء، والكتّاب، وأجرة الأرض، وقيمة الآلات، والعوامل، وما يُعطى لدفع الظلم، ويوضع للهيبة، ولاعتبار حفظ الزرع، كإكرام الضيوف، وأجرة الحفّاظ، والدواب المستأجرة، وأجرة العمّال، كالحلّاقين، والنجّارين، والحصّادين، والدوّاسين، والحدّادين، حيث لا يكون لهم سهم بالزرع متقدّم على وقت تعلّقها، وجميع المصارف المتعلقة قبل التعلّق وبعده ممّا عدا ما أُتخذ للانتفاع به على الدوام، كحفر القنوات والأنهار الكبار، وبناء الجدران، و(فراخ)^(٢) الأشجار، ونحوها.

ولا يُحتسب منها ما ازداد على المتعارف، وبذل ما لا يُحتاج إليه، وما دفعه إلى السلطان مع عفوه عنه، وما بذل من قيمة أو أجرة زائدين لعدم التفحص، وما تبرّع به من عمل أو مال أو تبرّع به غيره، ولا ببذر نبت لنفسه أو أعرض عنه صاحبه. ولا تخرج المؤن في غير الغلات.

١. في «ص» زيادة: بخلاف الزكاة.

٢. في «م»، «س»: إخراج.

المطلب الثاني : في النقدين

يُشترط في تعلق الزكاة بهما شروط :

أولها : النصاب ، ولكلّ منهما نصابان ، أولهما شخصيّ والآخر جنسيّ .
 فأول نصابي الذهب : عشرون مثقالاً شرعياً ، عبارة عن مقدار عشرين ديناراً ذهباً
 صنيماً ، عبارة عن خمسة عشر مثقالاً صيرفيّاً .
 وثانيهما : أربعة دنانير ، عبارة عن ثلاثة مثاقيل صيرفيّة ، فكلّ أربعة نصاب بلغت
 ما بلغت .

وأول نصابي الفضة : مائتا درهم ، عبارة عن مائة و أربعين ديناراً - أي مثقالاً
 شرعياً - مائة و خمسة مثاقيل صيرفيّة .
 وثانيهما : كلّ أربعين درهماً - عبارة عن ثمانية و عشرين مثقالاً شرعياً ، واحد
 وعشرين مثقالاً صيرفيّاً - ممّا فوق المائتين بالغة ما بلغت .
 و الزكاة فيهما ربع العشر ، من كلّ أربعين واحداً ، ففي النصاب الأوّل للذهب
 - أعني العشرين مثقالاً شرعياً - نصف مثقال ، و في النصاب الثاني - أعني كلّ
 أربعة أربعة من الدنانير - قيراطان ؛ لأنّ كلّ دينار عشرون قيراطاً ، فالأربعة دنانير ثمانون
 قيراطاً ، وربع عشرها قيراطان .

وفي النصاب الأوّل من الفضة - أعني المائتين درهماً - خمسة دراهم ؛ لأنّ
 عشر المائتين عشرون درهم ، وربعه خمسة ، وفي النصاب الثاني - أعني الأربعين
 درهماً - درهم ؛ لأنّ عشر الأربعين أربعة ، وربعها واحد .

وليس فوق العشرين ديناراً زكاة حتّى تبلغ الأربعة دنانير ، ثمّ ليس فوق الأربعة
 زكاة حتّى تبلغ الأربعة ثانياً ، وهكذا . وليس فوق المائتين درهماً زكاة حتّى تبلغ
 الأربعين ، ثمّ ليس فوق الأربعين زكاة حتّى تبلغ الأربعين ثانياً ، وهكذا .

و المدار على ما يُسمّى ذهباً و فضةً ، جيّداً كان أو رديئاً . ويُضاف الجيّد من المجانس

إلى رديئه، ولا يُضاف شيء من النقيدين إلى الآخر، بل يُعتبر نصاب كل واحد منهما على انفراده. والمغشوش منهما يلاحظ بلوغ الصافي منه النصاب.

و المغشوش منهما بغيره يعتبر بلوغه النصاب فرضاً إذا كان خالصاً، ومع الشك لا يجب. والأحوط إعطاء الزائد أو التصفية.

ولا تجب الزكاة إلا مع العلم العادي أو الشرعي ببلوغ النصاب. ولو علّمه وجهل المقدار، وجب الاستعلام على الأقوى، إلا مع إجراء صيغة الصلح مع وليّ الفقراء.

ولا يمنع وجوب الزكاة دين.

ومن خلف نفقة لعياله لسنة أو سنين، فإن كان حاضراً، وجب عليه إخراجها مع اجتماع الشروط. وإن كان غائباً لا يعلم بالحال، فلا شيء عليه. ولو علم بالزيادة على الواجب، ولم يعلم بالبقاء، فلا شيء عليه أيضاً على الأقوى.

ولا يبعد تسرية الحكم إلى كل من أبقى مالا ليُصرف في صدقات أو خيرات أو مبرّات أو نحوها. والأحوط خلافه.

ويحصل النصاب باجتماعه من الكسور إذا حصلت الشروط.

ولو كان بعض الجنس جيّداً وبعضه رديئاً، لم يجز تخصيص الدفع بالرديء، ولا بالجيّد ناقصاً، مُلاحظاً للقيمة، إلا أن يشغل ذمّة الفقير، ثمّ يحتسبها عليه، وللمجتهد ذلك مع مُراعاة غبطة الفقراء.

ولو دفع شيئاً، فظهر غبن على المالك أو المدفوع إليه، كان للمغبون الفسخ، مادام المدفوع باقياً، ومع التلف لارجوع للمالك. ويقوى القول بلزوم تسليم الفقير تفاوت قيمة المثل.

وليس على الدافع و المدفوع إليه تصديق الآخر في دعواه، ولكن لكلّ منهما - حيث يكون مغبوناً أو يكون الجنس معيّياً أو غير مُجانس بدعواه - الحلف على نفي العلم، إذا كان الدفع باطلاً ونظر من المدّعي، وإلا فقول المالك مُعتبر من دون يمينه. وللفرق بين حضور الفقير فلا يُسمع قوله، وعدمه فيُسمع وجه.

الشرط الثاني: أن يكون مسكوكاً بسكّة المعاملة، قديمة أو جديدة، إسلامية أو غيرها، باقٍ أثرها مع بقاء المعاملة فيها أو لا، صافية أو مغشوشة، ألغيت سكّته أو لا، عمّت الأماكن أو لا، اتخذ للمعاملة أو لزينة الحيوانات أو النساء أو لغير ذلك.

فلا زكاة في تبرّ - وهو الذهب والفضّة قبل الصياغة وفتاتهما - أو نقارٍ جمع نُقْرة، وهي القطع المذابة من الذهب أو الفضة، ولا في مَصْوَغ غير مسكوك، سواء قصدَ الفرار به من الزكاة أو لا، وسواء جعل على هيئة محرّمة يجب كسرها أو لا، وسواء كان بفعل المالك أو مآذونه أو لا، وسواء كان في تمام الحول أو في بعضه، ولو ساعة من الزمان إذ ينكسر بها الحول، وسواء اتُخذ للصرف أو للزينة أو لا.

ولو كانت سكّته غير سكة سلطان الوقت، فإن عمّت بها المعاملة فكسكة السلطان، وإلا فلا اعتبار بها. ولو فرض وقوع المعاملة بغير المسكوك فلا شيء فيه، والأحوط إلحاقه بالمسكوك حينئذٍ.

ولو حصل ربح زائد على مؤونة السنة بترقي قيمة النقدين مع قصد الاكتساب، وجب أيضاً الخمس.

الشرط الثالث: أن يحول عليه الحول. والمراد به هنا وفي الأنعام: أحد عشر شهراً هلالية لو ملك النصاب أوّل الشهر، أو ملفقة من أحد عشر هلالية وشهر عددي لو ملكه في أثناء الشهر أو أثناء اليوم، مع احتمال تكميل يوم أو كسر للشهر المنكسر. فلو حصل النصاب وبقي جامعاً للشرائط إلى هلال الثاني عشر، وجبت الزكاة، وجاز إعطاؤها زكاة. ثم إن استمر إلى تمام الثاني عشر، علم صحّة ما فعل. والأظهر انكشاف عدم الوجوب إن لم يستمر. ثم إن فقد شيء من النصاب أو وهبه أو عاوض عليه ولو من جنسه، استرجعه بعد ذلك؛ لخيار أو غبن أو لا، قصد الفرار بذلك قبل دخول الحول أو فيه - ولو في آخر جزء من اليوم - أو لا، أو رفع شرطاً من الشروط كائناً ما كان، ولو في جزء من اليوم، لم تجب الزكاة، وسيأتي تمام الكلام في بيان حول الأنعام.

المطلب الثالث: في زكاة الأنعام

ويشترط فيها أمور:

أحدها: النصاب مُستمرّاً تمام الحول، وهو بلوغ أحد عشر شهراً في الوجوب، واثنى عشر شهراً في الاستقرار، على نحو ما مرّ في نصاب النقدين.

ولكلّ من النعم الثلاث نصاب مُستقلّ، فلإبل - عرابيها وبخاتيها، ويعبر عنهما بالعربيّة والحراسانية - اثنى عشر نصاباً، خمس نُصّب في خمس وعشرين منها: في خمس شاة، ثمّ لاشيء حتّى تبلغ العشرة، وفيها شاتان، ثمّ لاشيء حتّى تبلغ الخمس عشرة، وفيها ثلاث شياه، ثمّ لاشيء حتّى تبلغ العشرين، وفيها أربع شياه، ثمّ لاشيء حتّى تبلغ الخمس والعشرين، وفيها خمس شياه.

ثمّ إذا زادت واحدة، وبلغت ستّاً وعشرين، ففيها بنتُ مخاض، وهي من الإبل ما دخلت في السنة الثانية. ثمّ إذا زادت عشراً، وبلغت ستّاً وثلاثين، ففيها بنت لبون، وهي ما دخلت في السنة الثالثة. ثمّ إذا زادت عشراً، وبلغت ستّاً وأربعين، ففيها حقّة، وهي ما دخلت في السنة الرابعة.

ثمّ إذا زادت خمس عشرة، وبلغت إحدى وستين، ففيها جذعة، وهي ما دخلت في السنة الخامسة. ثمّ إذا زادت خمس عشرة، وبلغت ستّاً وسبعين، ففيها بنتا لبون. ثمّ إذا زادت خمس عشرة، وبلغت إحدى وتسعين، ففيها حقّتان.

ثمّ إذا زادت ثلاثين فما فوق، فبلغت مائة وواحداً وعشرين، كان في كلّ أربعين بنت لبون، وفي كلّ خمسين حقّة.

فُنصّبُها إذن اثنا عشر: خمس، ثمّ عشرة، ثمّ خمس عشرة، ثمّ عشرون، ثمّ خمس وعشرون، ثمّ ستّ وعشرون، ثمّ ستّ وثلاثون، ثمّ ستّ وأربعون، ثمّ إحدى وستون، ثمّ ستّ وسبعون، ثمّ إحدى وتسعون، ثمّ مائة وإحدى وعشرون. فهذه اثنا عشر نصاباً.

ولو حال الحول على صغارٍ ليس فيها السنّ الواجب أو كبار كذلك، لزم إعطاؤه .
ولو كان الكلّ مراضاً، لم يجب إعطاء الصحيح، ولو كان البعض كذلك، قوي التوزيع .

و أسنان الإبل فيما يترتب عليه اسم خاصّ عشرة: من حين التولّد إلى بلوغ سنة حوار، وبعده إلى بلوغ سنتين بنت مخاض، وبعده إلى بلوغ ثلاث سنين بنت لبون، ثمّ إلى بلوغ أربع سنين حقة، ثمّ إلى بلوغ خمس سنين جذعة، ثمّ إلى بلوغ ستّ سنين ثنية، ثمّ إلى بلوغ سبع سنين رباعية، ثمّ إلى بلوغ ثمان سديس، ثمّ إلى بلوغ تسع بازل، ثمّ إلى بلوغ العشر مخلف .

و الظاهر أنّ السنّ الأوّل، ومن الثامن فما فوق يستوي فيه لفظ المذكّر المؤنث، فإذا بلغت الإحدى عشرة فما فوق أضيفت إلى ما بلغت، كأن يقال: بنت إحدى عشرة، أو بنت اثنتى عشرة، وهكذا .

والظاهر أنّ الحادية والعشرين كغيرها من الحدود جزء من النصاب، لا شرط . فلو تلفت بعد الحول بغير تفريط، نقصت حصّة الفقراء بمقدار ما كان لهم منها .

وطريق أخذ الحقّ منها في غير النصب الخمسة السابقة: أن يدخل العامل فيها من جانب الإمام أو نائبه بإذن المالك بطريق الرفق إن أمكن، بخلاف البواقي، و يقسمها قسمين، ويخير المالك، ثمّ يقسم ما لم يختره قسمين ويخيره، وهكذا إلى أن يبقى مقدار الواجب . ولو بقيت واحدة جرى فيها حكم الشريكين، والأحوط البناء على القرعة .

ومع غيبته يقوم المجتهد أو نائبه مقامه، فإن لم يكن قام عدول المسلمين، وللمالك الاكتفاء عن ذلك بترجيح سهم الفقراء على سهمه .

ومن وجبّ عليه ما سنّه أدنى بدرجة من الموجود عنده، كأن وجبت عليه بنت مخاض، وليس عنده إلا بنت لبون، أو بنت لبون؛ وليس عنده إلا حقة؛ أو حقة، وليس عنده إلا جذعة، دفع الزائد وأخذ معه شاتين أو عشرين درهماً، والخيار إلى المالك، وفي الاكتفاء بشاة وعشرة دراهم وجه . والأحوط خلافه .

ولو انعكس الحال، كان كان الموجود أدنى بدرجة، أضاف للعامل أو الفقراء أحد الأمرين، والخيار هنا للدافع أيضاً. والظاهر الاقتصار على ذي الدرجة الواحدة، فلا خيار بين الأربع شياء وأربعين درهماً.

ولو كان الأعلى المدفوع قليل الثمن، بحيث ينقص عن الأدنى (بأكثر من درجة أو يزيد بأكثر منها)^(١) أو الأدنى كثير الثمن، بحيث يزيد على الأعلى، فالظاهر سقوط الجبران، مع احتمال البناء على التعبد.

و الظاهر اعتبار تمامية المدفوع؛ فلو كان له نصفان في بنتي مخاض، لم يجز دفعهما عنها، بل يرجع إلى القيمة.

ولو دفع المالك الأعلى تبرعاً مع وجود الأدنى، جاز على الأقوى. ولو دفعه فبان أنه لم يبلغ سنّ ما وجب عليه، أو بلغ زائداً على الواجب، كان له استرجاعه.

وفي جواز دفع القيمة عن العين وجه قوي يأتي الكلام فيه. وأما مع فقد السنّ الواجب فلا ريب في إجزاء القيمة.

ولو حال الحول على نصاب كلّ صغار، احتل فيه لزوم إعطاء الكبير، وتوزيع القيمة.

وقد يحصل من ضمّ الكسور نصاب، فيجزى حينئذٍ إعطاء المضموم في وجه قوي.

ولو كان الكلّ مراضاً، لم يجب إعطاء الصحيح؛ ولو كان البعض كذلك، قوي التوزيع.

النصاب الثاني: للبقر، ويرجع إلى نصابين:

أولهما: ثلاثون، وفيه تبيع، أي: دخل في السنة الثانية، أو تبعة كذلك.

ثانيهما: أربعون، وفيه مسنة، أي: دخلت في السنة الثالثة فما زاد.

و كأنهما في الحقيقة راجعان إلى نصاب واحد، فإن انفرد بعض العددين بالوفاء من دون زيادة، تعيّن، كأربعين و مائة و ستّين؛ لأنّا لو اعتبرنا الثلاثين، بقي الزائد من دون إخراج، فيدخل النقص على الفقراء؛ وبالعكس التسعون، و المائة و خمسون.

ولو لزمّت الزيادة في كلّ منهما؛ فإن كانت متفاوتة، أخذ بما فيه صلاح الفقراء، كمائة و سبعين، ولو تساوت الزيادة فيهما، كمائة و ثلاثين، أو تساويا في عدمها عنهما، كمائة و عشرين، تخيّر المالك في اعتبار ما شاء من النصابين.

والأحوط مُراعاة صلاح الفقراء بتقديم المستغرق على غيره، ثمّ الأقلّ عفواً على غيره، و يتخيّر مع التساوي في الاستغراق، ويجزي^(١) مثل ذلك في النصاب الأخير من الإبل. وإذا حصل الاستيفاء بالخلط منهما دون الأخذ بواحد منهما، كمائة و ثلاثين، بنى على الخلط احتياطاً.

و تفصيل الحال: أنّه إذا كان ثلاثين، ففيه تبيع أو تبيعة. و إذا بلغ أربعين، ففيه مسنة. و إذا بلغ ستّين، ففيه تبيعان، و إذا بلغ سبعين، ففيه تبيع و مسنة. و إذا بلغ ثمانين، ففيه مستتان. و إذا بلغ تسعين، ففيه ثلاث تبعات. و إذا بلغ مائة و عشرين، ففيه ثلاث مسنّات. و يحتمل التخيير بينها و بين أربع تبائع. و إذا بلغ مائة و خمسين، ففيه خمس تبائع. و إذا بلغ مائة و ستّين فأربع مسنّات أو أربع تبائع و مسنة.

و الأحوط أنّ الاستيفاء إذا حصل بالأعلى و الأسفل قُدّم الأعلى.

والجاموس من البقر، فيدخل في الحساب مع غيره.

و مع عدم السن الواجب يرجع إلى القيمة. والملفّق - كنصفي مسنة أو تبيعة - لا يجزي، إلا إذا كان النصاب ملفّقاً في وجه قوي.

ومع فقد الأدنى إذا رضي بدفع الأعلى قبل منه في وجه قوي.

ولا يجزي المدفوع من جنس آخر، إلا إذا احتسب بالقيمة، و أجزنا دفعها، و سيجيء الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

النصاب الثالث : للغنم

وهو خمسة : أربعون، وفيها شاة. ثمّ مائة و واحدة وعشرون، وفيها شاتان. ثمّ مائتان وواحدة، وفيها ثلاث شياه؛ ثمّ ثلاثمائة و واحدة، وفيها أربع شياه. ثمّ تبقى على هذه الحال إلى أن تبلغ خمسمائة، ففيها خمس شياه، لأنها إذا بلغت الأربعمئة كان على كلّ مائة شاة بالغه ما بلغت، وما زاد عفو.

و يقوم الإشكال في احتسابها خمسة، إذ لا ثمرة فيها؛ لأنّ الثلاثمائة و الواحدة تساوي الأربعمئة في القدر المأخوذ.

ويمكن بيان الثمرة في تعلق الوجوب بالثلاثمائة و واحدة دون ما زاد. وفي جهة الضمان، فإنه إذا تلف ممّا زاد على الثلاثمائة و واحدة شيء، كان الضمان على المالك؛ لبقاء النصاب الذي هو متعلق الوجوب، بخلاف ما إذا تلف من الأربعمئة، فإنه يوزع بين المالك و بين الفقراء.

وفي جواز التصرف فيما زاد على الثلاثمائة و واحدة من غير ضمان، بخلاف الأربعمئة.

وفيما لو كان بعضها مراضاً أو ضعافاً، فإن^(١) كان منها ثلاثمائة و واحدة صحاحاً، و لم تبلغ الأربعمئة، وجب الإعطاء من الصحاح، وإن بلغ وزع. وفي الرجوع من الفقراء على الغاصب ونحوه فيما زاد على الثلاثمائة و واحدة، وفيما كان في الأربعمئة.

و فيما لو نذر نوعاً أو حلف أن يؤدّي زكاة نصاب رابع، أو خامس، أو لا يأكل من مال زكاة، أو يأكل منه.

وفيما إذا جعلت للتجارة، وكانت أربعمئة.

وفي جري حكم الأمانة.

١. في «م»، «س»: و.

وفي تخصيص ضمان الجناية، إلى غير ذلك.

وفي بعض هذه الوجوه نظر.

ويُشترط بلوغ النصاب في الأقسام الثلاثة من البهائم للمالك الواحد، فلو اشترك بين الخليطين، وإن كان أحد الأبوين، فلا زكاة، وكذا في غيرها. ولو ملك من كل واحدة من ثمانين شاة ثلثها مثلاً لم يحصل النصاب، ولو كانت مشتركة بحيث يعلم أنه مع القسمة يحصل له نصاب وجبت.

والمولّد المخالف لأبويه بالاسم يُعتبر اسمه، لا أصله. ولو لم يدخل في الأسماء الثلاثة لم يتعلّق به حكم. ولو تولّد من الجنس ما يدخل في اسم جنس آخر فحكمه حكم الآخر.

ومتى تعذّر فرض من الزكاة أخذت قيمته، وما وجب فيه من الأنعام أنثى، كما في الإبل والنصاب الثاني من البقر، لا يجوز فيه إعطاء الذكر إلا بالقيمة.

ولا تؤخذ هَرَمَة، ولا ذات عوار، ولا مريضة عوض الصحاح، ولو كان الجميع معيباً، جاز أخذ المعيب بشرط أن لا يكون عيب الخارج أشدّ من عيب الباقي.

ولو رأى عامل الصدقات أو المتولّي الشرعي صلاحاً للفقراء في أخذ المعيب، فله أخذه. ولو تشاح المالك ووليّ الفقراء، مع كون بعضها صحاحاً وبعضها مراضاً، بنوا على القرعة أو الإشاعة، وإعطاء قيمة الحصّة المشاعة.

و الواجب في الشاة المأخوذة في الغنم أو الإبل^(١) الجذع من الضأن، وهو ما بلغ ستّة أشهر، والأحوط السبعة، ثمّ الثمانية، ثمّ السنة. والثني من المعز، وهو ما دخل في الثانية، والأحوط في الثالثة. والضأن والمعر جنس واحد، وبانضمامهما يحصل النصاب.

ويدخل في الحساب فحلّ الضراب، والأكولة الكبيرة السمينية، والرَبّي، وهي التي تربّي اثنين، والمعدّة للبن، والمختار من البهائم لأيّ سبب كان. وتجزّي لو دُفعت،

١. أو الإبل ليس في «س»، «م».

ولكن لا يجب دفعها على صاحب المال، ولا يجب دفع شيء من كرائم الأموال إلا إذا كان الجميع كراماً، بل يكفي مع ذلك إعطاء المتوسط على الأقوى.

ولا يدخل المتجدد من كبار أو صغار في حول المتقدم، بل لكل حول منفرد وإن لم يتغير حكم النصاب الأول بوجوده لو حصل معه في زمان واحد، كخمس من الإبل ولدت خمساً؛ بناءً على أن النصاب خمس خمس، أو اشترى معها خمس، أو عشرة منها ولدت عشرة، أو تجدد بالتملك معها ذلك، أو أربعمائة من الغنم مثلاً يحصل معها أربعمائة، أو عشرون ديناراً حصل بعدها عشرون، ونحو ذلك.

وإن كانت بحيث لو قارنت لم يكن فيها شيء كأربعين من الغنم ولدت أربعين، أو تجدد بالتمليك^(١) معها ذلك، فالأقوى أنه لا عبرة إلا بالمتقدم.

وإن كانت بحيث لو قارنت حصل نصاب آخر ونسخ النصاب الأول، كما لو ولدت ستة وعشرون من الإبل عشرة، أو ثلاثون من البقر عشرة، فالأقوى أن النصاب الثاني يُحتسب بعد أن ينقضي حكم النصاب الأول، ولا شيء في الزائد على النصاب الأول فيما مضى من الحول الأول، كما إذا لم يستكمل النصاب أولاً ثم أتمته السخال ونحوها، فإن الحساب من وقت الإكمال.

ولو شك في أن الزائد متجدد، أو سابق بنى على الأول، كما لو شك في وقت الدخول في الملك، فإنه يبني على التأخر^(٢).

الشرط الثاني: الحول على نحو ما في النقدين، بمعنى استمرار النصاب بنفسه باقياً على الملك السابق، جامعاً للشرائط حولاً تاماً اثنا عشر شهراً هلالية لو قارن حصوله ابتداء الشهر، وملفقة من شهر عددي أو المنكسر مع مافات منه. وأحد عشر هلالية لو حصل في أثناء الشهر، ولو في نصف اليوم الأول في وجه قوي. ولا ينافي ذلك وجوب الإخراج بدخول الشهر الثاني عشر، فيكون تمامه شرط الاستقرار. ولو لم يتم،

١. في «م»، «س»: بالتملك.

٢. في «س»، «ص»: فسخ.

انكشف عدم الوجوب، وقد مرّ مثله.

ولوبدلّ ولو بالمجانس، أو وهب، أو تلف، أو جنّ، أو زال شرطاً من الشروط في أثناء الحول، ولو بأقلّ القليل من الزمان، لم يُحتسب ما سبق من الحول، واستأنف الحول جديداً.

وإن مات أو ارتدّ عن فطرة، جدّد وراءه الحول، وسقط اعتبار الماضي، والمرتدّ المّلي يبقى حكم حوله، ويقهر على إعطاء الزكاة؛ وإذا استُتيب ثلاثاً ثم قتل في أثناء الحول، جدّد الوارث الحول، كالسابق.

ولا زكاة بين النصابين في جميع ما لوحظ فيه النصاب، ويُسمّى في الإبل^(١) شنقاً^(٢)، وفي البقر وقصاً^(٣)، وفي الغنم عفواً.

ولو جمع الفقير من الزكاة نصاباً، وحال عليه الحول، وجبت فيه الزكاة، وما أصابه من زراعة أو غيرها وتعلّق به الخمس وجب إخراجه بعد الزكاة. وإذا اكتسب بما أصابه من زكاة فربح زائداً على مؤونة سنته، وجب عليه الخمس.

الشرط الثالث: السوم والرعي في المرعى، فالسائمة هي المرسلة في مرعاها، مقابل المعلوفة. والمُعتبر فيه صدق السوم عرفاً، فلا يقدر فيه علف اليوم و اليومين، فضلاً عن الساعة والساعتين. فلا زكاة فيما يُعلف ليلاً - مثلاً - ويسوم نهاراً، ولا فيما يمضي عليه الشهران و الثلاثة - مثلاً - معلوفاً، فلا زكاة في بهائم إيران ولا خراسان ولا أذربايجان إلا ما شذّ و ندر منها، لأنّها تعلف الشهرين و الثلاثة لا تخرج إلى المرعى.

ولا فرق بين كون الإرسال من المالك أو بإذنه أو الغاصب، ولا بين كون نبات

١. في «م»، «س»: الأول.

٢. الشنق: ما بين الفريضتين، وهو ما زاد من الإبل على الخمس إلى العشرين. غريب الحديث للهروي ١: ١٣٢.

٣. جمع الوقص: أوقاص، والشنق اشتاق، قال أبو عبيد: بعض العلماء يجعل الأوقاص في البقر خاصة والاشتاق في

الإبل خاصة. غريب الحديث للهروي ٢: ٢٤٤.

الأرض محللاً أو محرماً. و الأقوى إلحاق المرسل في الزرع حيث يكون بالصحراء بالمعلوف.

ولا فرق في المعلوف بين أن يعلف بنفسه، أو يعلفه المالك أو مأذونه أو الغاصب من مالهما أو مال المالك. ولا بين أن يكون مجبوراً لعذر مرض أو هرم أو خوف من نهب أو سلب أو أسد أو غير ذلك.

ولو منع عن السوم إلا ببذل مال فبذله، دخل في حكم السوم. ولو تغذت بلبن، ولم يكن من السخال عن رضاع أو غيره، لم تكن سائمة.

ولو رعت نبات الدار أو البستان لم تكن سائمة، مع احتمال ذلك، خصوصاً مع سعتهما. والظاهر إلحاق الصغار المتغذية باللبن بالسائمة دون الكبار، فيكون حولها من حين النتاج، من غير فرق بين أن ترضع من سائمة أو معلوفة أو منهما، ولا فرق بين استمرار الرضاع إلى تمام السنة و التركب منه ومن السوم، ولا بين كون الرضاع بعوضٍ أولاً، من الثدي أولاً، على تأمل في الأصل، وفي بعض الأقسام.

الشرط الرابع: أن لا تكون عوامل، فلا زكاة في العوامل، وإن كانت سائمة، كالمتخذة للحرث، والسقي، والركوب، والإيجار، والدياسة، وإدارة المدار، من غير فرق بين اتخاذ المالك، ومأذونه، والغاصب، ونحوهم.

والمدار في الصدق على العرف، فلو عملت قليلاً بحيث لا يبعث على صدق الاسم لم تدخل في العوامل، ولا يلزم حصول العمل على الدوام، ولا يكتفى بحصوله في بعض الأيام، بل المدار على صدقه عرفاً ولو شك من الأصل في صدق اسم السوم والعمالة، سقط الوجوب، ولو شك بالعارض قوي الوجوب.

ويُصدق المالك في نفي النصاب، والسوم، والحول، وثبوت العمالة، ووقوع الدفع إلى المستحق، ونحو ذلك. ويجوز الدفع من العين، و من الخارج حيث لا يكون رديئاً والمال جيّداً.

ويجوز في جميع ما سبق من الأقسام الدفع من القيمة أو العين.

ولا يضمّ مال أحد إلى غيره، وإن كان خليطاً أو كان أباً و ابناً. والزكاة المالية متعلّقة بالعين، كما مرّ. ولو جعلها معلوفة بعض العام أو سائمة فراراً من الزكاة لم تجب. وتضمّ الأموال المتباعدة من جميع الأجناس كما مرّ.

ولا يجوز تقديم الزكاة على وقت الوجوب إلا قرضاً، ثمّ تحتسب مع بقاء القابلية. ولا تأخيرها قدرأ معتداً به، فلو أخرها لعذر، من فقد المستحقّ، أو منع مانع، أو مدّة يسيرة طلباً للأفضل، لم يكن عليه ضمان. وكذا لا يجوز نقلها مع لزوم التعطيل، فلو نقلها بلا عذر أثمّ وضمن. ولو نقلها مع وجود المستحقّ، وعدم لزوم التعطيل، ضمن ولم^(١) يَأْثَمَ ما لم يكن مجتهداً أو مأذوناً منه.

و يجوز إعطاء القيمة في جميع الأجناس. و الأحوط العين في الأنعام، ولا يُشترط فيها أن تكون مساوية للمخرج، فلو كان النصاب كلّ صغاراً ليس فيه السن الواجب، أو كباراً كذلك، لزم إعطاء الواجب أو بدله.

ولو كان الجميع مراضاً، لم يجب إعطاء الصحيح، ولو كان البعض كذلك قوي التوزيع، ولو تبرّع المالك دخل في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾^(٢). و المتولّد من غير النعم الثلاثة أو منها، متحدة الصنف أو لا، أو منها ومن غيرها، يتبع صدق الاسم، ويلحقه في الحكم كما مرّ.

المطلب الرابع: فيما تُستحبّ فيه الزكاة، وهو أقسام

الأول: مال التجارة، وهو الذي يُملك بعقد معاوضة بقصد الاكتساب، على وجه المعاوضة بين مالين^(٣)، ببيع أو صلح أو هبة معوّضة. وعامل المضاربة يدفع من سهمه إذا بلغ النصاب، دون ما ملك بالإرث، أو الحيازة، أو الهبة، أو الصدقة، أو الوقف، أو النكاح، أو الخلع، أو ملك بالمعاوضة للقنية، أو للوقف، أو الصدقة، أو الإيجار،

١. في «م»، «س»: وإن لم.

٢. البقرة: ١٨٤.

٣. في «ص» زيادة: من الأعيان.

أو الجعالة، أو غيرها مما يتعلّق بالمنافع، على الأقوى .
ويُشترط استمراره تمام الحول بالمعنى المتقدّم ذكره، سواء حصل فيه التبديل والتغيير أولاً، ويشتدّ الرجحان فيما لو استمرّ بنفسه .
ويُشترط قصد الاكتساب تمام الحول، فلو قصد القنية أو الصدقة أو نحوهما، بداية أو نهاية أو بينهما، انكسر الحول . وأن يطلب الفضل بعد إحراز رأس المال، فإن كان لا يجد إلاّ وضیعة، أو وجد رأس المال فأخراً اتفاقاً لا^(١) لطلب الفضل وإن حصل اتفاقاً، فلا زكاة .

وأن يبلغ النصاب المقرّر في زكاة النقدين عيناً أو قيمة فيكون حالها كحالهما^(٢)، فلو نقص في أثناء الحول، ولو في جزء ما من الزمان، انقطع الحول .
وأن تجتمع شرائط الزكاة الواجبة سوى البلوغ والعقل، فالأقوى الاستحباب في مال اليتيم، و المجنون، والخطاب للولي . ويستحبّ فيها الإخراج على نحو زكاة النقدين، وهو ربع العشر .
والظاهر تعلّقها بالقيمة لا بالعين، بمعنى إجزاء التأدية منها^(٣)، ولا بأس بالعين . والمدار على نقد شرائه لا نقد البلد .

ولو اشترى نصاباً للتجارة، كأربعين شاة، أو عشرين ديناراً مثلاً، وحال عليه الحول وجبت زكاة المال، و سقطت زكاة التجارة . ولو زرع أرضاً للتجارة وحصل النصاب، تعلّقت زكاة المال و التجارة، وإن زاد ربحه على مؤونة السنة وجب^(٤) الخمس أيضاً .

القسم الثاني : الخيل الإناث العتاق العربيّة، الكريمة الأصل من الطرفين، والبراذين الإناث خلاف العتاق، وفي كلّ واحدة من القسم الأوّل ديناران، ومن القسم الثاني

١ . كلمة «لا» غير موجودة في «س» .

٢ . في «ص» زيادة : في النصابين .

٣ . في «س»، «م» : معها .

٤ . في «م»، «س» زيادة : من الأعيان .

- دينار . وليس في الحمير ، والبغال مالم تتخذ للتجارة شيء .
- ويُشترط في استحباب الزكاة فيهما البلوغ ، والعقل ، والحرية ، والحول ، والسوم ، وإمكان التصرف من المالك أو وكيله أو وليه على النحو السابق فيهن ، (و أن لا تكون عوامل)^(١) ولا يكون من كسور لا تبلغ الواحدة ، ومع البلوغ إشكال .
- الثالث : ما عدا الغلات الأربع مما يدخله الكيل والوزن - مما عدا الثمار والخضروات - بعد إخراج المؤن .
- الرابع : غلات الأطفال والمجانين ومواشيهم على نحو ما تقدم .
- الخامس : الحلي المحرمة على رأي .
- السادس : الحلي التي فُرِّبها من الزكاة خروجاً من الخلاف .
- السابع : المال الغائب ، إذا مضت عليه أحوال ، ثم وصل إلى يد صاحبه ؛ فإنه تُستحب زكاته لسنة .
- الثامن : النماء الحاصل من العقارات المتخذة للنماء ، كالحمامات ، والدكاكين والخانات ، والبساتين ، عروضاً كانت أو نقوداً ، حال عليه الحول أولاً .
- التاسع : زكاة المؤن المصروفة على الزراعة والغرس .
- العاشر : زكاة العوامل من البهائم .
- الحادي عشر : زكاة الدين المقدور على استيفائه أو مطلقاً .
- الثاني عشر : زكاة ما تعلقت به المعاوضة على ما فيه الزكاة فراراً .
- الثالث عشر : زكاة ما شك في تعلق الزكاة به احتياطاً .
- الرابع عشر : زكاة ما شك فيه بعد التسليم ، وكذا ما اشترى ممن يظن به أنه لا يزكي .
- ويُشترط في الجميع الحول ، وإمكان التصرف ، والبلوغ ، والعقل ، فيما عدا المستثنى ، والنصاب فيما يلحق بذئ النصاب ، والحول فيما يلحق بذئ الحول .
- ويُستحب وسم إبل الصدقة في المحل الظاهر منها كأفخاذ الإبل .

المطلب الخامس : في أصناف المستحقين وهم ثمانية

الأول والثاني : الفقراء والمساكين

و هما كالظرف والجار والمجرور إذا اجتماعا افترقا، وإذا افترقا اجتماعا، فلماً ذكرا معاً في مصرف الزكاة صارا متغايرين في المعنى .

و الشرط فيهما عدم ملكية ما يقوت به سنته لنفسه و عياله الواجبى النفقة شرعاً أو عرفاً، و منهم الضيوف إن كان من أهلها، زائداً على الديون حالة و مؤجلة، و على المستثنيات في الديون من فرس الركوب، و عبد الخدمة، والجارية، والفرش، و كتب العلم، لمن كان من أهلها، بما يناسب حاله، من عددها وكيفيتها، ودار السكنى، والظروف والآلات المحتاج إليها في البيوت، و ثياب العادة، و ثياب الزينة وحليها مما يناسب حال المالك فيهنّ، و ما يحتاجه من آلات الصنائع، و عقار، و رأس مال يستنميها، ولا يزيد نماؤها على قوت السنة، ولا ينكر عليه في تبعيتهما، و مال موجود لا يتمكّن من التصرف به، ولا الاقتراض عليه، و مال تعلّقت به حقوق واجبة من نذور و عهود ونحوها، ولا يزيد الفاضل على مؤونة السنة. وأن لا يكون صاحب صنعة أو حرفة تفي بمؤونته، ولو على التدريج عاماً تاماً، دون من لم يكن له حرفة وصناعة، كأجراء الصلاة والصيام والحجّ ونحوها، مالم يكن صنعة كسائر الصنائع.

و البناء على اختلاف الأحوال و الأطوار، فقد يُعدّ صاحب الخمسين غنياً، وصاحب الألف فقيراً، فيلاحظ الحال في المأكول، والملبوس، والمفروش، والمركوب والمسكن، و غيرها؛ كيفية، و كمية، و ارتفاعاً واتضاعاً، و نحوها على نحو ما تقدّم. ووجود ما يناسبه منها لا ينافي فقره؛ لأنها - وإن تضاعفت قيمته - لزمته، أو للزوم حاجته إليها لا يعدّ من الغنى، وكذا صدق التزويج ممّا يوافق حاله مع الحاجة إليه.

والمشغول بطلب العلم فقير، و إن كان ذا صنعة تعارض تحصيله، ولو تعيّن عليه طلب العلم، و انحصر طريق معاشه بها و بأمثالها؛ أو كان شديد الحاجة جداً لا يمكنه

الاستغناء، وجب عليه الأخذ. ويجب عليه الإخبار عن حاله. ولو امتنع، كان كمانع الزكاة.

ولو كان طالب العلم غنياً في القوت و اللباس، محتاجاً للكتاب، أو للرفاهية لزيادة التوجه، أو للنكاح لصفاء البال، ونحو ذلك، كان له الأخذ من سهم سبيل الله. وصفنا الفقر و المسكنة متحدتان بالمعنى مع انفراد إحداهما عن الأخرى، فتقوم كل واحدة مقام صاحبتهما مع الانفراد، و مع الاقتران متغايران، كما في آية الزكاة^(١)، فإن الأصح أن الفقير أحسن حالاً يتعفف عن السؤال، والمسكين أشد منه و يحتاج إلى السؤال، كما أن البائس أشد حالاً منهما، وكل منهما مستحق.

وتظهر الثمرة في باب النذور، والأيمان، و العهود، وفي باب استحباب التوزيع على الأقسام الثمانية؛ لأن البسط غير واجب، بل يجوز التخصيص. و يُصدّق مدّعي الفقر، علم غناه سابقاً أو لا، من غير بيّنة ولا يمين. ويجوز إعطاؤه دفعة فوق غناه.

ولو دفع زكاته إلى الإمام أو نائبه العام أو الخاص، برئت ذمّته، سواء أصاب الدافع المدفوع إليه في دفعه أو أخطأ فيه، ولا ضمان على أحد منهم. ولو دفعها بنفسه إلى الفقير بزعم فقره، وعلم المدفوع إليه بأنها زكاة، وكان ممن لا يستحقّها، استرجعها منه مع التلف وبدونه؛ و مع علم الدافع لارجوع مع التلف، إلا أن يكون بعد العزل. وإن لم يعلم بكونها زكاة، استرجعها مع بقائها دون التلف، والحكم في دفع الإمام أو نائبه مثله. ولا يجب في دفعها تسميتها زكاة، ولا سيّما إذا كان الفقير ممن يستحي من اسم الزكاة.

الثالث: العاملون

المنصوبون لجمعها، أو ضبطها، أو حفظها، أو حملها ونقلها، ونحو ذلك، ولهم

أخذ^(١) الأسهم الثمانية على الاشتراك بينهم إن تعدّدوا، والاختصاص إن اتحدوا.
و في جعل التوزيع على الرؤوس، أو على مقدار العمل، وفي ترجيح بعض على بعض لمرجح^(٢) أو لا، وجهان، أقواهما الأولان.

ويُشترط عدالتهم دون فقرهم، وأن لا يكونوا هاشميّين إن كانت عمالتهم على زكاة أموال غير بني هاشم. ولو جعلوا أجراً أو^(٣) صولحوا على العمل بمعيّن من بيت^(٤) المال أو من متبرّع و نحو ذلك، لم يدخل في قسم الزكاة، ولا يُشترط فيه شرائطها. ولو جمعوا بين العمالة والفقر، كان لهم أخذ سهمين من الزكاة، وهكذا كلّ من تعدّدت جهات استحقاقه له الأخذ على عدادها. ومتى دخلوا تحت الأجرّاء ونحوهم، كان للإمام و منصوبه عامّاً أو خاصّاً معاملتهم على جمع سائر الحقوق من خمس وغيره؛ لأنّهم أولياء الأمور العامة.

ولو عملوا نصف العمل أو أقلّ أو أكثر، استحقّوا السهم إذا صدق عليهم الاسم. ولو كان بصورة الإجارة ونحوها، قضى بالتوزيع.
و لو خان العامل أو فسق، عُرِل ولم يُعط شيئاً قبل إتمام العمل. ولو جُنّ انعزل، ويقوى اعتبار التوزيع هنا.

ولو نصب للعمالة، فهل له عزل نفسه، أو لا؟ الأقوى الأوّل. وللعامل إذا اتّسع عمله وضع الأجرّاء من يده، دون العمّال. والأقوى جواز ذلك مع الإذن، فيشتركون في السهم.

ولو عُيّن للعمل، فلم يُصب شيئاً من الزكاة؛ لامتناع المنسوب عليهم، أو تلف ما أخذه بعد قبضه، لم يكن له شيء، و مع الإتلاف منه أو للتفريط يضمن أيضاً.
و على العامل تصديق المالك لو أخبره بالدفع، وليس له أن يختار من المال

١. في «م»، «س»، «ص»: أحد.

٢. في «ص» زيادة: ديني.

٣. بدل أو في «ص»: جمع.

٤. بيت غير موجود في «م».

صفاياء. و ليس للمالك إعطاؤه الرديء. ويُستحبّ له الدعاء للمالك بعد قبض الحقّ.

الرابع: المؤلفة قلوبهم

والظاهر أنّهم قسم من الكفار وحّدوا الله، ولم يقرّوا بالنبوة لمحمد صلى الله عليه وآله وسلّم، فتألّفهم ليقرّوا بالإسلام، ويعترفوا بالنبوة، ويجاهدوا مع المسلمين. والظاهر أنّها حرام عليهم، وإنّ وجب إعطاؤها لهم. ويستوي هنا العبد والحر والمكلف وغيره، فيجوز إعطاؤها لكلّ منهم مع حصول الغرض به.

و الأقوى سقوط هذا السهم في زمن الغيبة، و ثبوته لمن بسطت يده من الأئمة عليهم السلام بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، والتخصيص بمن ذكرنا لمن كان له سهم من الزكاة، أمّا الدفع لتقوية الإسلام أو الإيمان، أو للاستجلاب إلى الطاعات، أو للإعانة على أخذ الزكوات والصدقات وغيرها من العبادات ونحو ذلك، فهو داخل في سبيل الله، فلا يختصّ بكافر ولا غيره.

والشرط في إعطاء هذا السهم رجاء التأثير في المعطى له، و عدم لزوم الخلل من جهة حسد قوم آخرين، فينتقض الغرض.

وفي هذا القسم يجب البسط، مع توقّف الغرض عليه. و لو دخلوا في الإسلام وحصل الاطمئنان، فلا شيء لهم؛ ومع بقاء الخوف منهم بالرجوع إلى ما كانوا عليه، يبقى السهم لهم.

والظاهر أنّ هذا السهم مداره على حصول التأليف، فإن كانوا متعدّدين لا يُألّفون إلاّ بتمامه، سلّم السهم تاماً؛ وإن كانوا قليلين يحصل تأليفهم ببعضه، أعطوا بعضه؛ ولو حصل تأليفهم بلبين الكلام، و حسن السيرة، اقتصر على هذا الحال، ولم يُبذل المال.

الخامس: الرقاب

وهذا السهم للمكاتبين العاجزين عن تسليم مال الكتابة، لقصور السعي، وفقد

المتبرّع، وللمماليك تحت الشدّة، وللمسلمين منهم في أيدي الكفار، بل للتخليص من الرقيّة مطلقاً، وللتخليص من كفّارات العتق في وجه قوي. والأحوط حيث لا يقصد في سبيل الله الاقتصار على القسمين الأولين، بل على الأوّل منهما.

وهذا (القسم إن وجد ما يفي)^(١) به منها أعطي بتمامه، وإلا أعطي منه ما يتوقّف عليه من كلّ الثمن أو بعضه، ويُسلّم السهم بيد المولى؛ ولو كان في سبيل الله، جاز تسليمه إليه برضا المولى.

ثمّ ما ذكر من الشروط لو قلنا بها بالنسبة إلى هذا السهم، وإلا فلو جعل في سبيل الله كان فكّ الرقاب مطلقاً منها على ماسياتي.

ولو دفع إلى المكاتب مثلاً، فحصل فكّه من وجه آخر، أو أعتقه مولاه مجاناً، استرجع منه على الأقوى، إلا أن يُجعل من سهم آخر. وكذا لو دفع إليه وبأنّ حرّاً. ولو مات المحرّر من هذا السهم؛ كان ميراثه للفقراء؛ لأنّهم الأصل في باب الزكاة، فكأنّهم أولياء نعمته.

ولو قصر السهم عن عتق رقبة تامّة، جاز التبعيض. وفي تقديم الأكثر شدّة على غيره احتمال الإيجاب والاستحباب، والثاني أقرب إلى الصواب، وكذا تقديم الأعلى منزلة على غيره، (وكذا باقي المرجّحات)^(٢).

السادس: المدينون

وهم الغارمون، بشرط أن لا يكون (عندهم وفاء ولو مساوياً للدين، ولا صنعة تفي به، وأن يكون)^(٣) صرفه في غير معصية^(٤) من واجب أو مندوب أو مكروه أو مباح. والناسي، والجاهل بالموضوع، والجاهل بالحكم مع عدم احتمال المعصية عنده، والمجبور، والمضطر، لا يدخلون في العصاة. ومن جهل حاله، ولم يعرف بالمعصية

١. بدل ما بين القوسين: السهم إن وجد مانع.

٢ و٣. ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٤. في «س» زيادة: وكذا تقديم الأعلى منزلة على غيره وكذا باقي المرجّحات.

بحكم المطيع، سواء ادعى الصرف في الطاعة أولاً، ولا يجب الفحص عنه.
ولو جهل الحاكم حاله فأعطاه، وهو يعلم أنه صرف في معصية، حرّم عليه الأخذ. ولو نسي حال نفسه، جاز له الأخذ. ولو دفع سهمه إليه، فصرفه في غير الدين، أو إبراء الديان ذمته، أو أعطي فبان أن صرفه كان في معصية، أو أنه لا دين عليه، وعلم أن المدفوع إليه من سهم الغارمين، استُعيد منه^(١) مع العزل، ومع عدمه لا يؤخذ منه مع التلف وعلم الدافع، ويؤخذ بدون ذلك، ومع جهله يؤخذ مطلقاً.
ولو زعم المدفوع إليه أنها هبة وتلفت، أو كان رحماً للدافع، حكم له. ولو كان بعد العزل والتلف، وقامت البيّنة به، تخير وليّ الفقراء بين الرجوع إلى المعطي والآخذ، ويرجع الآخذ بغرامته على الدافع.
ولو لم يعلم المدفوع إليه بالحال، رجع على العين مع البقاء دون التلف. ولو كان له دين، جاز احتسابه على المدين - حياً أو ميتاً - من سهم الغارمين، مع الفقر في الحيّ، وعدم وفاء التركة في الميت، أو كان وفاء وامتنع الاستيفاء في وجهه.
ولو كان له على الديان دين، جاز له الاحتساب من الزكاة، وإسقاط ما على المدين.

ولو استدان لطاعة، فصرفه في معصية، أو بالعكس، فالمدار على المصرف، دون القصد على إشكال. وكذا لو كان متردداً في الصرف.
ولو استدان بقصدهما معاً، قوي التوزيع، والأحوط الحرمان.
ولو كان المديون ذاملاً، ولم يكن عنده مال حين المطالبة، وتعدّر عليه القرض، قوي القول بجواز إعطائه من هذا السهم.

السابع: في سبيل الله

الشامل لجميع القُرب، من بناء خانات، أو قناطر، أو تعمير روضة، أو مدرسة،

١. في «ص» زيادة: مطلقاً.

أو مسجد، أو إحداث بنائها، أو وقف أرضها، أو تعميرها، أو وقف كُتب علمٍ أو دعاءٍ ونحوها، أو تزويج عزّاب، أو تسبيل نخل أو شجر أو ماء أو مأكول أو شيء من آلات العبادة، أو إحجاج أحد، أو إعانتة على زيارة، أو في قراءة، أو في تعزية، أو تكرمة علماء، أو صلحاء، أو نجباء، أو إعطاء أهل الظلم أو الشرّ لتخليص الناس من شرّهم (وظلمهم، أو اعطاء من يدفع ظلمهم، ويخلص الناس من شرّهم)^(١)، أو بناء ما يتحصّن المؤمنون به عنهم، أو شراء الأسلحة لدفاعهم، أو إعانة المباشرين لمصالح المسلمين من تجهيز الأموات، أو خدمة المساجد، والأوقاف العامة، أو غير ذلك من الأشياء، فيداخل جميع المصارف، ويزيد عليها، وإنما يفارقها في النية؛ فلا يُعتبر في المدفوع إليه إسلام، ولا إيمان، ولا عدالة، ولا فقر، ولا غير ذلك.

الثامن : ابن السبيل

ويُراد به : المسافر الذي لا نفقة عنده ولا يقدر على الاستدانة، وإن كان غنياً في محله.

ويُشترط جواز سفره، بأن يكون داخلاً تحت حكم من الأحكام الأربعة، إمّا الوجوب، أو الندب، أو الكراهة، أو الإباحة. فلو كان سفر معصية لنفسه أو لغايته، لم يُعط شيئاً.

و يُعطى بمقدار حاجته.

ولو أُعطي ثمّ جاءه ما يكفيه، فالظاهر الارتجاع مع البقاء، ومع التلف فلا رجوع. ولو حصل له من يقرضه من المال ما يدخل عليه بسببه النقصان؛ لنفع يُطلب منه، أو لأخذ جنس إذا باعه بالنقد حصلت له غرامة، فإن كان ضاراً بحاله أو فيه إجحاف، لم يمنع من أخذ الزكاة، وإلا منع. وكذا لو حصل له من الصدقات، فلم يقبل، لم يخرج عن الاستحقاق.

١ . ما بين القوسين ليس في «م».

والظاهر أنه لا يجوز إعطاؤهم زائداً على حاجتهم، ولو لم يكن من الزكاة، إلا ما يخصّ سهماً من السهام استحبّ له تقديم ما فيه الرجحان. ولا تلزم فيه الخصوصية في الدفع، وإن توقّف ثوابها عليها. ولو نوى سهماً فظهر غيره، فلا بأس.

المطلب السادس: في أوصاف المستحقين

وهي أمور:

أحدها: الإيمان، ويتحقّق بالإقرار والاعتقاد - من دون عناد - بالله، وبالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، وبالأئمة الاثني عشر عليهم السلام، من دون إنكار ضروري، أو كُفر نعمة، أو هتك حرمة الإسلام بقولٍ صادق أو كاذب، أو فعل يقضي بالإهانة - حتّى لو نقل كيفية بعض الأفعال المباحات القاضية بالاستخفاف عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم مثلاً كفره - أو بُغض من تجب ولايته ومحبته على جميع أهل الإسلام. والجاهل والشاك في شيء منها كالمنكر لها، وضعيف الاعتقاد كقويّه.

والجاهل المطلق القاصر عقله عن الإدراك، أو البعيد بحيث لا يمكنه الوصول والسؤال، أو المربى بين كفّار ونحوهم لا يمكنه الخروج عنهم للاستعلام، أو كان مشغولاً بالنظر حيث يقبل عذره لو اعتذر، ليسوا من العصاة، ولا يُعطون من الزكاة، في وجه قويّ. ويُشترط ذلك فيما عدا صنفين: المؤلّفة وفي سبيل الله.

ويكفي في ثبوت وصف الإيمان ادّعاؤه، وكونه مندرجاً في سلك أهله، أو ساكناً أو داخلياً في أرضهم، مالم يعلم خلافه. والأطفال يلحقون بأبائهم وأمهاتهم، ويكفي في إلحاق إيمان أحد الأبوين، والجدّ القريب، والمالك بعد حصوله في يده، من دون (مصاحبة)^(١) أحد أبويه.

ويُعطى سهم الطفل والمجنون بيد الوليّ الشرعي. وفي إلحاق البالغ المجنون بعد (كفره بأبيه)^(٢) المسلم إشكال.

١. في «م»: مصاحبه.

٢. في «م»، «ح»: كفر أبيه.

ثانيها: العدالة، و يكفي في إثباتها المظنة الحاصلة من النظر إلى ظاهر حاله، بحيث إذا سئل عنه من عاشره و خالطه، من أهل محلته أو غيرهم، احتسبوه من أرباب الديانات والأمانات.

وهي شرط في العاملين حيث يعطون من سهم العمالة، و أمّا لو جعلوا بإجارة أو جعالة أو نحوهما، فالنظر إلى الحاكم. و لا تُشترط في غيرهم، ولا مانع من إعطائهم إلا أن يكون الحرمان مانعاً عن العصيان، فيدخل في باب النهي عن المنكر. والأحوط مُراعاتها في سهم الفقراء، وسهم المساكين، ثمّ الأحوط على تقدير إعطائهم الاقتصار على غير فاعلي الكبائر، خصوصاً شاربي الخمر.

والظاهر أنّه كلّما هانت معصيته، كانت عطيته أرجح. ولا شكّ في عدم اشتراطها مع الإعطاء من سهم في سبيل الله، بل يتبع حصول القرية. ويُعطى أولاد فسّاق المؤمنين، دون الكفار وباقي فرق المسلمين.

ثالثها: أن لا يكون واجب النفقة على المالك، كالأبوين وإن علوا، والأولاد وإن نزلوا، والزوجة الدائمة، و المملوك، فإنّهم لا يُعطون من سهم الفقراء والمساكين من ماله، و يُعطون من السهام الأخر إذا دخلوا تحت مستحقّيها. والحكم فيما عدا الأخيرين بطريق الندب وموافقة الاحتياط.

ولو كان أحدهم تجب عليه نفقة هو عاجز عنها، كنفقة عبده أو زوجته، أو آباءه، أو أولاده، جاز إعطاؤه لينفق عليهم، و إعطاؤهم بأيديهم. و العبد لا يُعطى، وإنّما يُعطى مولاه فيما يراد تمليكُه في وجه قويّ. وكذا لو احتاجوا بعض الحوائج الضرورية لأجل التوسعة في وجه قويّ.

ومن نذر، أو عاهد، أو حلف أن ينفق عليه بحكم واجب النفقة من الأنساب. أمّا الخادم الذي وجبت نفقته بخدمته بمعاملة صلح أو غيره، أو الذي كانت الخدمة حرفة له، فلا يجوز له الأخذ من مخدومه ولا غيره، إلّا في حوائج ضرورية، أو للتوسعة مع

دخولها في الحاجة .

ومن وجبت نفقته على الغير ، فإن كانت زوجته أو مملوكاً أو اجيراً للخدمة ، أو كانت^(١) له صنعة - كما مرّ - لم يجز إعطاؤه ، إلا إذا وجبت عليه نفقة آخر وعجز عنها ، أو لزمته حاجة ، أو جاءه ضيف يلزمه إكرامه ، أو ضاق عليه أمر فأراد التوسعة . وإن كان من الأنساب ، أو وجب بالنذر ونحوه ، فالجواز مطلقاً قوياً ، والأحوط الترك فيما عدا المستثنى . والزوجة الناشز حكمها في المنع حكم غيرها ، وكذا العبد الأبق ، والأجير الممتنع .

ويجوز إعطاء زكاة الزوجة ، والأجير ، والمندور له ، وشبهه للزوج ، والمستاجر ، والناذر ، ونحوه مع استحقاقهم . ولو نذر ما وجب عليه من زكاة و غيرها مما يعود أمره إليه لشخص ، لم يجز إعطاؤها لغيره ، ولو أعطاه لم تحسب له .

وتُعطى زكاة القريب لقريبه ما لم يكن واجب النفقة ، بل هو أفضل من غيره ، سواء أدخله في عياله أو لا . ولو أخذ واجب النفقة زكاة أو غيرها من الحقوق بحيث حصلت له الكفاية ، سقط وجوب الإنفاق عليه من جهة القرابة . ومن أخذ للتوسعة أو لبعض الحوائج فاكتفى بها ، سقطت بذلك نفقته أيضاً .

رابعها : الحرية ، فلا يُعطى مملوك من سهم الفقراء ؛ لأنه لا يملك شيئاً ، ويُعطى من سهم في سبيل الله مع رضا مولاه ، ومع عدم رضاه و اضطرار العبد يدفعها حاكم الشرع إليه . ولو كان مولاه عاجزاً عن نفقته ، وكان فقيراً ، أخذها لنفسه ودفعها إليه . ولو أُريد تعيينها للعبد ، جعل دفعها إليه مشروطاً على المولى ، ولزم ذلك على الأقوى .

ولو دفعت حصته إلى المبعّض ، صحّ منها ما قابل الجزء الحرّ ، وكان الباقي بحكم

١ . في «م» ، «س» : كاسب .

المدفوع إلى العبد . ولو قبض حرّاً فعاد رقّاً ، ملكها وصارت لمولاه مع بقائها إلى حين الرقّة .

خامسها : أن لا يكون هاشمياً من ذرية هاشم بن عبد مناف إذا أخذها من غير هاشمي . وأمّا من كان من ذرية أخيه المطلب فكسائر الناس .
وذرية هاشم مخصوصة بذرية عبد المطلب وأولاده - على ما نقل الصدوق -
أحد عشر^(١) . وذرية عبد المطلب مُنحصرة من بين أولاده بذرية أبي طالب ، وأبي لهب ، والعبّاس ، والحارث . والمعلوم منهم اليوم ذرية أبي طالب عليه السلام ، وذرية العبّاس .

ويعمّ المنع سهم الفقراء ، والمساكين ، والعاملين غير المستأجرين ، والغارمين ، و أبناء السبيل . وأمّا سهم المؤلّفة وفي الرقاب - مع فرضهما بارتداد الهاشمي ، أو كونه من ذرية أبي لهب ، ولم يكن في سلسلة مسلم ، و الحاجة إلى الاستعانة به^(٢) ، وبتزويجه الأمة واشتراط رقيّة الولد عليه على القول به - وفي سهم سبيل الله ، فعلى تأمل .

ويجوز إعطاؤهم من الصدقات المستحبة والواجبة عدا الزكاة المفروضة^(٣) ، والأحوط الترك ، و لاسيّما في الأخير . ويجوز لهم الأخذ من الزكاة إذا قصر الخمس عن كفايتهم ، و اشتدّت حاجتهم ، ولا تقدّر بقدر على الأقوى . والأحوط الاقتصار على ما تندفع به الضرورة .

ويثبت النسب بالشياع بما يُسمّى شياعاً ، أو قيام البيّنة . والظاهر الاكتفاء بادّعائه أو ادّعاء آبائه لها ، مع عدم مظنة الكذب ، والأحوط طلب الحجّة منه على دعواه . أمّا ادّعاؤه في الفقر فمسموع .

١ . الخصال ٢ : ٤٥٣ .

٢ . في «ص» زيادة : مع عدم التمكن من قتله .

٣ . في «ص» زيادة : وفي الزكاة المستحبة يقوى الجواز .

وحكم الادّعاء للنسب الخاص، كالحسنية، والحسينية، والموسوية، والرضوية، حكم الإدعاء للعام. ولا مانع من إعطائها لموالي بني هاشم من عتقائهم، وخدامهم. ومن انتسب إلى هاشم بالأم^(١) لا يلحق ببني هاشم، فله من الزكاة كما لغيره. ومن جهل نسبه وجهلته الناس أيضاً - كاللّقيط مثلاً - يأخذ من الزكاة، لا من الخمس، والأحوط تجنّب ما عدا زكاة الهاشمي. ولبني هاشم أخذ الزكاة بهبة ونحوها ممّن أخذ منها، والتصرّف في الأوقاف المتّخذة من سهم سبيل الله.

المطلب السابع: في كيفية الإخراج

يجوز للمالك أو وليّه أو وكيله الإخراج، ولا يجب حملها إلى الإمام و نائبه الخاصّ مع عدم طلبه، ولا إلى الفقيه الجامع للشرائط مطلقاً مع عدم الاستدعاء، على الأقوى فيهما. والأحوط ذلك خروجاً من خلاف المفيد^(٢) والحلي^(٣). ويُسْتَحَبّ تحويل أمرها إلى الإمام، و نائبه الخاصّ أو العامّ.

ولا يجب بسطها على الأصناف الثمانية، ولا التعميم في صنفٍ منها. نعم يُسْتَحَبُّ البسط على الأقوى، ويجوز ترجيح بعض المستحقّين على بعض بجهة مرجّحة^(٤) وبدونها. ويُسْتَحَبّ مع وجود المرجّح، من حاجة، أو علم، أو تقوى، أو رحم، أو جوار، أو صداقة، أو نحوها. وينبغي أن لا يُخصّ بها الأرحام، بل يجعلها بينهم وبين باقي المسلمين، وأن يخصّ المتجملين بصدقة المواشي؛ لأنها أعزّ لهم، و غيرهم بصدقة النقدين والغلات.

ولا يجوز تقديم الزكاة على وقتها، إلا على وجه القرض ثمّ إن بقي المقرض على

١. في «ص» زيادة: أو الجدة للاب أو الأمّ.

٢. المقنعة: ٢٥٢.

٣. الكافي في الفقه: ١٧٢.

٤. في «س»: من حجة.

حاله من القابلية لأخذها، جاز احتسابها عليه، وأخذها منه. ولا فرق بين أن يحصل له الغنى أو لا، وإن حصل له الغنى من أرباحها، أو من خارج، أو خرج عن القابلية من وجه آخر، استُعيدت منه.

وتجب المبادرة بإعطائها حين حلول وقتها على نحو مبادرة الأداء للغريم المطالب. ويجوز التأخير شهراً أو شهرين أو ثلاثة مع عزلها، وطلب الأفضل. ولو لم يجد المستحق عزلها، وانتظر حصوله. ولو أخرها من غير عذر ضمنها. ولو فقد المصرف، وتعدّر النقل عزلها، وأوصى بها. والأحوط صرفها حينئذٍ في سبيل الله من مصارف القربات، ولا تقف على حدّ.

ولا يجوز نقلها لغير المجتهد إلى مواضع بعيدة، مع وجود المستحق في البلد، أو موضع قريب منها. ولو أخرجها ونقلها لفقد المستحق، وعدم مصرف آخر في البلد، فلا بأس، ولا ضمان مع التلف.

ولو نقلها إلى بعض المواضع القريبة مع وجود المستحق جاز، وعليه ضمانها مع التلف، ما لم يكن مجتهداً أو مأذوناً منه. ولو عصى وأخرجها في غير صورة الجواز ووصلت إلى أهلها، أجزأت.

والأفضل صرفها في البلد، مع فقد المرجّحات في الخارج، بل إلى خصوص أهل البلد.

ويجوز التسليم بيد المستحق، وبيد وكيله، أو وليّه. و للمجتهد أن يدفع عن الغائب (و أن يقبض عن الغائب)^(١)، وأن يبدّل الصنف المستحقّ بغيره^(٢) مع مراعاة المصلحة، وأن يسقط شيئاً منها عوض نقل أو محافظة أو غيرها، وأن ينقل زكاة إلى مستحقّ الخمس وبالعكس بطريق المعاوضة مع المصلحة على إشكال.

ويجوز الأكل من مال فيه زكاة غير مضمونة بقصد الاستنقاذ، وتسليم قيمتها إلى المجتهد. وما يُعطى للمولّى عليه لا يُسلّم إلا إلى وليّه أو المأذون من وليّه، ولو سلّم بيده

١. ما بين القوسين ليس في «س».

٢. في «م»، «س»: لغيره.

فأثلف لم يضمن، وعلى المالك دفعها مرة أخرى.

ولو دفع إلى وكيله زكاة أو نحوها ليفرقها، وكان مستحقاً لها، لم يجز له أن يأخذ منها سهماً، إلا إذا علم بالفحوى إذنه بالأخذ لنفسه، فيجوز^(١) أخذ ما تقضي الفحوى بجوازه، ويستحق أجره على عمله إن لم يعلم أن قصده العمل تبرعاً، كما تقضي به العادة في هذه الأزمان، ولو شرط الأجرة فلا بأس، إلا أن يكون مجتهداً، فالأحوط له التبرع.

فلومات ولم يؤد زكاته، أخرجت من أصل ماله، كالديون، أوصى بها أو بعدمها أو لم يوص. ولو جهل حاله في الإيصال وعدمه، فلا يجب الإخراج.

ويجوز أن يعطى الفقير من الزكاة كثيراً أو قليلاً، نقص عما يجب في النصاب الأول من النقدين أو الثاني، أو لا. والأحوط أن لا ينقص عما يجب في النصاب الأول من نصف دينار أو خمسة دراهم، وأدنى منه في الاحتياط أن لا ينقص عما يجب في النصاب الثاني من النقدين من درهم أو قيراطين.

ولو اجتمعت في واحد أسباب متعددة من وجوه الاستحقاق جاز إعطاؤه من كل الجهات المجتمعة.

والأقوى في العبد المشتري من الزكاة أن ميراثه للفقراء، ترجيحاً لسهمهم على باقي السهام.

ولو عين المجتهد الشراء من سهم الفقراء مثلاً دون المساكين أو بالعكس، قوي اختصاص الإرث بذلك الصنف. ولو جعل وقفاً خاصاً من سهم سبيل الله. فميراثه للموقوف عليهم؛ وفي الوقف العام يقوى القول بأن ميراثه للإمام، ورجوع ميراثه للموقوف عليهم غير خالٍ من الوجه.

ويستحب الإعلان بإخراج الزكاة واجبة أو مندوبة من الذي يقتدي به الناس، حتى ينبعثوا على أدائها، ويرغبوا في إعطائها، ولو لم يكن كذلك، فإن كانت مفروضة،

رجّح إظهارها، أو مندوبة رجّح إسرارها.

و ينبغي للدافع زيادة الشكر لله على ما أجرى على يده هذه العبادة العظيمة، وجعل الناس محتاجين إليه، ولم يجعله محتاجاً إليهم؛ وللاّخذ الشكر له على ما جعل له من يعينه على دنياه، والدعاء للمالك، والشكر له في مقابلة إحسانه، وأن يقتصر في مصارفه على مقدار حاجته؛ ليكون الفاضل من بعد أخذه للإخوان، أو لبعض أسباب الرجحان. وهذه السنن جارية في الأخماس، والزكوات، و سائر الصدقات.

الباب الرابع: في زكاة الفطرة

و سُمّيت بذلك لتأثيرها في الخلق، أو في الدين، أو في الصوم، أو في المركّب من الاثنين و الثلاثة، و لكلّ وجه، و له أثر. ووجوبها مقطوع به. و الكلام فيها في مقامات:

الأوّل: في شروطها وهي أمور

الأوّل: التكليف، فلا تجب على الصبي، والمجنون المطبق، والإدواري إذا صادف وقت ابتداء الخطاب، و وقت الجنون، ولا تُستحبّ لهما.

الثاني: عدم الإغماء، فلو كان مُغمى عليه ابتداءً وقت الخطاب، لم تكن واجبة ولا مندوبة.

الثالث: الحرية حين ابتداء الخطاب، فلا تجب ولا تُستحبّ للمملوك، قنّاً كان أو مكاتباً، مطلقاً أو مشروطاً أو مدبراً أو أمّ ولد، مُبعضاً أو لا. و الأحوط أن يؤدّي هو عن الجزء الحرّ، والمولى عن الجزء الرقّ، ويوزّع بالنسبة.

الرابع: الغنى، وهو من شرائط الوجوب، كما أنّ ما سبق من شرائطه وشرائط الصحة. ويحصل بملكه مؤونة السنة لنفسه وعياله الواجبي النفقة شرعاً أو عرفاً،

فلا تجب على الفقير وإن استحبَّت له، ملكَ صاعاً بعد قوت يوم وليلة أو لا، ملكَ عين نصاب تجب فيه الزكاة أو لا، ملك قيمة النصاب أو لا.

و الضابط : أن كلَّ من جاز له أخذها لفقره لم يجب عليه إعطاؤها . وتحقيق معنى الفقر تقدّم في حكم زكاة المال .

المقام الثاني : فيمن تجب عليه وعنه

يجب على كلِّ مكلف جامع لشرائطها - صائماً شهر رمضان أو لا - إخراجها عن نفسه، وعمّن يعوله، مع صومه أو إفطاره، عالماً بعيلولته، مختاراً فيها، في المأكول والمشروب كلاً أو غالباً، بحيث يُسمّى مُعِيلاً، فرضاً أو نفلاً، راجحاً أو مباحاً أو مرجوحاً، ما لم يكن محرماً.

والأحوط إعطاؤها عمّن يعوله^(١) - مسلماً أو لا، مؤمناً أو لا، قريباً أو لا - عيلولة تكليفية تبرّعية فقط. فلو عالّ من غير طلب وجبت، ولو لم يعمل لم تجب. وإن وجبت، بقي الوجوب كما في الزوجة المطيعة إذا قصر ولم يعملها، أو ارتفع كما في الناشز، فلا تجب عن الزوجة والعبد والآباء والأولاد ما لم يعلمهم.

ولو وفد عليه وافد، فإن أدخله في العيال، ولم يذق شيئاً، وجبت وإن لم يقصد عيلولته. وأمّا الضيف، فالظاهر لزوم فطرته بمجرد الضيافة، وليس المدار على الأكل، فلو لم يأكل، أو قاءه من حينه، جرى عليه الحكم. والداخل غصباً ليس بضيف. والخدام إذا أخذ أجرته وقام بنفسه. لم يلزم من جهته شيء، ولو كان تعيشه من المخدم تبرّعاً أو شرطاً، كانت فطرته عليه.

و العبد المشترك بين جماعة، وكلّ من تعدّد المعيل به، إن تبرّع أحدهم بالإنفاق عنه أجزاء، وإن قاموا بها جميعاً سقطت في وجهه، والأقوى وجوب قيامهم بها على نسبة الحصص. أمّا من كانت نفقته شيئاً من نفسه وشيئاً من غيره فعلى نفسه.

١. في «ص» زيادة: محرماً.

و فطرة العبد في زمن الخيار على من له العبد .

ولو عالَ أحداً ندباً، تبرّعاً من قرابة أو أجنبي، أو وجوباً كزوجة موسرة، فالزكاة على المعيل، وليس على المعال شيء. ولو امتنع المعيل عن الأداء، وجب على المعال على الأقوى؛ ولو جهل الحال، فلا شيء على المعال.

وكلّ من فقد المانع من تعلّق الزكاة قبل غروب الحمرة المشرقية من ليلة هلال شوال، ثمّ استمرّ على حاله إلى ما بعد المغرب، ولو بجزء من الزمان جامعاً للشرائط، تعلّقت به الزكاة، فمن بلغ، أو أسلم، أو اعتق، أو صحا من الإغماء وجبت عليه. وكلّ من دخل فيمن يُزكّي عنه كذلك وجبت الزكاة عنه، كالمولود قبل الغروب، و الضيف الوافد كذلك.

ولو دخل بعض العيال من ضيف أو غيره في عيال آخر قبل الغروب، واستمرّ إلى ما بعده، وجبت فطرته على الثاني. فالمدار إذن على الانضمام إلى العيال، لا على كونه عيالاً. و يُستحبّ الأداء عن كلّ من دخل في العيال أو انضمّ إليهم قبل صلاة العيد، بل قبل الزوال في أقوى الأقوال.

وكلّ من شكّ في ارتفاع مانعه قبل الوقت المعلوم لم تجب فطرته. ومن شكّ في حدوث مانعه بنى على عدمه. (وكلّ من غاب عنه من تجب فطرته بنى على بقائه)^(١) و أدّى عنه، عبداً كان أو غيره. ولو غاب المعيل، أدّى عن عياله حيث كان. ولو وكلّ أحدهم في التأدية عنه و عنهم فلا بأس. وكذا لو وكلّ أجنبياً، وتُعتبر العدالة في الوكيل أو حصول الاطمئنان بفعله.

و يُستحبّ للفقير تأديتها إذا لم تضرّ بحاله. وأدنى من ذلك في الفضل أن يكتفي بإدارة ما يلزم للرأس على عياله، كلاً أو بعضاً، مديراً على الجميع ما يلزم للرأس الواحد، أو على كلّ اثنين أو كلّ ثلاثة وهكذا - ويزداد النفع في الآخرة بمقدار زيادة الدفع - ثمّ يدفع المدار إلى المستحقّين. وأدنى من ذلك أن يرد بعد تمام الدور إلى بعض

١. ما بين القوسين ليس في «س».

السابقين، وإذا كان بعض المدار عليهم من الأطفال ونحوهم، فالأحوط إنفاق الولي ما يقابله مضاعفاً بمقدار عددهم عليهم.

المقام الثالث: في جنس المخرج

و الأقوى فيه أن المدار على القوت المتعارف في مكان الإخراج، حنطة كان، أو شعيراً، أو تمرأ، أو زيبياً، أو أرزاً أو ذرة، أو أقطاً^(١)، أو لبنأ، أو ثمر البلوط، أو سمكاً، أو نحوها: والأحوط الاقتصار على سبعة: التمر، والزبيب، والحنطة، والشعير، والأرز، والأقط، واللبن. وأحوط منه الاقتصار على خمسة: الأربعة الأول مع الأقط. وأحوط منهما الاقتصار على الأربعة الأول.

و الظاهر أن الأربعة الأول مجزي مع غلبتها وندرته. وما عداها بشرط غلبة القوت. وما عدا الغالب بالقيمة^(٢) لا بعينها.

ولو تعددت أفراد القوت تخير، ويجزي أن يخالف بين أفراد الأنواع مع اختلاف الرؤوس، فيعطي عن كل رأس من نوع، ولا يعطي من نوعين عن رأس واحد إلا مع احتساب القيمة. وكذا ما كان من الدقيق أو الخبز، وما كان خارجاً عن الأقوات. وإخراج التمر أفضل، ثم الزبيب، ثم ما كان أغلب قوتاً. ولو علم زيادة انتفاع الفقير بنوع خاص أو بالقيمة، كان أرجح.

المقام الرابع: في قدر المخرج

وهو صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، عبارة عن تسعة أرطال عراقية، وقد تقدم بيانها. والمقادير بحسب الوزن في النجف مختلفة، فبناءً على أن الأوقية بالعيار العطارى خمسة و سبعون مثقالاً صيرفياً يكون حقتين و أربعة عشر مثقالاً

١. الاقط: يتخذ من اللبن المخيض، يطبخ ثم يُترك حتى يمس، وهو بفتح الهمزة وكسر الفاء، وقد تسكن القاف

للتخفيف مع فتح الهمزة وكسرهما. المصباح المنير: ١٧.

٢. في «م»، «س»: القيمة.

وربعاً. وبعيار البقالي حيث إنّ المشهور أنّ الأوقية مائة مثقال صيرفية يكون جاركا وأربعة عشر مثقالاً وربعاً، فالصاع ستمائة مثقال صيرفي وأربعة عشر مثقالاً ورابع. و بالمنّ التبريزي القديم: وهو عبارة عن ستمائة مثقال صيرفية منّ وأربعة عشر مثقال ورابع. و بالمنّ التبريزي الجديد العطارى: وهو عبارة عن ستمائة مثقال وأربعين مثقالاً صيرفياً منّ إلا خمسة وعشرين مثقالاً وثلاثة أرباع المثقال، وبالجديد البقالي: وهو عبارة عن ستمائة مثقال صيرفي وثمانين مثقالاً منّ إلا ثمن منّ وخمسة عشر مثقالاً و ثلاثة أرباع مثقال عن كلّ رأس.

ولو كان شخصان على حقٍّ^(١) واحد دفعاً صاعين، ويجوز الدفع من أيّ نوع كان من الأنواع السابقة. ولو دفع الأعلى مساوياً بالقيمة، جاز احتسابه بضعفه من الأسفل، وبدون المساومة لا يحتسب إلا على نحو احتساب الأسفل.

والمدار على المسمّى في المدفوع، لا على خصوص ما يؤكل منه، فنوى التمر ونخالة الشعير - دون قشور الأرز مثلاً - داخلان في التقدير. ويدخل التبن والتراب والشعر والرمل، ونحوها ما لم يكن فاحشاً. وإدخال شيء منها لإتمام الوزن لا وجه له. والأحوط إضافة ما قابل الخليط من النوع المطلوب، وإعطاؤه، أو تقويمه صافياً إذا أُريد دفع القيمة.

والحمل على أرتال المدينة فيكون صاعاً ونصفاً، أو مكة فيكون عبارة عن صاعين بعيد كلّ البعد.

والمُعْتَبَرُ في القيمة حين الدفع في مكانه، لا حين التعلّق.

و تُعرف القيمة بالشياع، أو بتقويم عدلين، أو عدل واحد على الأقوى. ولو اختلف المقومون أخذ بالراجح، ومع التساوي والاشتباه يؤخذ بالأكثر. وفي الاكتفاء بتعين القيمة حين الضمان بحث. والفروع - كالمخبوز، والمطبوخ، والعنب، والبسر، ونحوها - تُحسب بالقيمة مطلقاً.

المقام الخامس : في مبدأ وقت الوجوب وجواز الأداء و آخر وقت الأداء

أمّا مبدأ وقت الوجوب فهو غروب الحمرة المشرقية، وبه يدخل شوال، على أصحّ الأقوال. والمدار في ذي العيال على المعيل لا المعال، فلا يجوز دفعها قبل ذلك على أنّها فطرة.

ولو دفعت قرضاً فحسبت فطرة بعد دخول الوقت مع بقاء المقرض على صفة القابلية جاز. ولو عدل فأراد الردّ منه والإعطاء لغيره، كان له ذلك.

ولو ذهبت قابليته، استعادها وأعطاه، أو أعطى بدلها. ولو دفعها زكاة مع علمه بعدم الجواز، مشتبهاً كان أو لا، كان له الردّ، مع بقاء العين دون التلف.

ومع العزل يستوي الحالان في جواز الردّ، ولكن يتولاها المجتهد بعد خيانتة. ولو لم يعلم الآخذ بالقرض، لم يجز الاحتساب إلا مع بقاء العين.

وأمّا منتهى وقت وجوب الإخراج: فهو الدخول في صلاة العيد، قدّمها عند طلوع الشمس، أو أخرها إلى قرب الزوال؛ وإن لم يصلّها، فإلى الزوال.

ولو أخرها عن الصلاة، فظهر فساد الصلاة، جاز دفعها. ولو فات الوقت، فلا قضاء لها، وإنّما تُعطى صدقةً.

هذا إذا لم يعزلها، فإن عزلها جاز له تأخيرها؛ وإن عزل بعضها، جاز له تأخير المعزول، وكانت زكاة. ومع العزل تكون أمانة يجب حفظها، فلو أتلّفها أو فرط فيها ضمن.

ولو سلّمها إلى المجتهد، أو نائبه برئ منها، وأتى بالراجح، وخرج عن محلّ الخلاف. ومع وجود المصرف تجب المبادرة إلى تسليمها، إلا أن يؤخرها لحكمة، فيجوز التأخير حيث لا يدخل في الإهمال والتهاون.

المقام السادس : في مصرفها ومقدار ما يعطى منها

أمّا الاول؛ فمصرفها مصرف الزكاة الماليّة. والأحوط إخراج المؤلّفة والعاملين منها

وإعطاء الباقيين، وأحوط منه الاقتصار على الفقراء والمساكين. ولا تُعطى زكاة غير الهاشمي إلا لمثله أو لهاشمي مضطر. وزكاة الهاشمي تُعطى لمثله ولغيره. وقد مرّ في الزكاة المالية ما يغني عن الإطالة.

وأما الثاني؛ فالظاهر أنّه لا يجوز إعطاء أقلّ من صاع أو قيمته للفقير، إلا إذا تعذّر، كأن تلف منه شيء بلا تفريط، أو تعدّدت الملاك للعبد مثلاً، فلزم كلّ واحد بعض صاع. والأحوط أن يجمعوا ممّا لزمهم مقدار صاع إذا أمكن ثمّ يدفعونه، ومع النقص عنه يلحظ ما هو الأقرب إليه في وجه قويّ. ويُستحبّ حملها إلى الإمام أو نائبه الخاصّ أو العامّ. والقول بالوجوب ضعيف.

المقام السابع: في أحكامها

وتُشترط فيها النية كما تُشترط في سائر العبادات. وقد مرّ الكلام فيها بما يغني عن الإعادة. والمتولّي للنية المالك أو وكيله إذا دفع إلى الفقراء أو غيرهم من المصارف، وكذا إذا دفع إلى المجتهد، وليس على المجتهد نية، حتّى لو أوصلها إلى محلّها من غير نية كفى إن قبض بولايته، لا بوكالته.

والاكتفاء بالنية وقت العزل دون الدفع أقوى، وذلك جارٍ في جميع ما يتولاه المجتهد ويقع فيه العزل.

ولو وجبت على حيٍّ أو ميّت زكاة مال أو خمس، ولم يمكن الجمع بين الفطرة وبينهما، احتمل التوزيع بالحصص، وتقديمهما عليها؛ لقوة وجوبهما.

ولو عزل الفطرة ثمّ امتزجت بماله ولم يضمنها، حرّمت تصرفاته، كغيرها من الحقوق المعزولة.

ولو اجتمعت فطرة إذا أُعطيت للفقير أغنته أو زادت على غناه، جاز دفعها دفعة واحدة.

ولو دفع شيئاً من جنس فظهر ناقصاً، لم يجز إتمامه إلا من ذلك الجنس.

ولو خرج معيباً، جاز إعطاء الأرض من جنس آخر على إشكال.

وَيُسْتَحَبُّ فِيهَا مِلَاحَظَةُ الرَّجْحَانِ مِنْ جِهَةِ الرَّحْمِ، أَوْ الْجَوَارِ، أَوْ الْفَضِيلَةِ، أَوْ الصَّلَاحِ أَوْ الْأَحْوَجِيَّةِ، وَهَكَذَا.

الباب الخامس: في الخمس

وهو واجب في الجملة، بالضرورة من الدين على نحو وجوب الزكاة، والحكم في تركه مثله في تركها، وفيه بحثان:

البحث الأول: فيما يجب فيه الخمس

وهو سبعة أمور: غنائم دار الحرب، والمعادن، والكنوز، والغوص، والمكاسب، وأرض الذمّي إذا اشتراها من مسلم، والحرام المختلط بالحلال.

ولا يجب في غير ذلك، من هبة، أو هدية، أو صِلة، أو خمس، أو زكاة، أو صدقة مندوبة، أو مملوك^(١) بوصيّة، أو التقاط، أو نماء وقف، أو ربح، أو زيادة في عين أو قيمة من غير قصد الاكتساب فيها؛ فلو اشترى داراً، أو أرضاً، أو بستاناً، أو حماماً، أو دكاناً، أو ثياباً، أو ظروفًا، أو فراشاً، أو حيواناً، لا للاكتساب، فزادت قيمته، أو ظهر نماؤه، فلا خُمس فيه؛ ولو قصد الاكتساب به - ولو بالآخرة - فزاد بعد ذلك، دخل في حكم المكاسب على الأقوى.

ولو شراه بقصد الاكتساب، ثمّ عدل إلى قصد القنية^(٢) قبل ظهور الربح، خرج عن المكاسب. ولو قصد الاكتساب بالنماء دون المثلن^(٣)، دخل النماء في المكاسب، دون زيادة المثلن. وطريق الاحتياط غير خفيّ. وينحصر البحث في سبعة مقامات:

١. في النسخ المخطوطة: مملوكة.

٢. القنية: من قولهم: اقتنيت قنيةً حسنةً، وهو المال الذي احتجته. جمهرة اللغة ٢: ٩٧٩.

٣. في «س»: المثلن.

المقام الأول : في غنائم دار الحرب

كلّما أخذ من الكفّار الحربيين - من محمول، وغير محمول، أرض أو غيرها، ولم يكن مغضوباً من مسلم، أو ذميّ، أو معاهد، أو معتصم بأمان، أو عهد - بجهاد و عسكر مع النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ أو الإمام؛ أو منصوبهما، أو بإذن من أحدهما، ففيه الخمس. و من الغنيمة فداية المشركين، وما صوّلحوا عليه.

وأما ما أخذ بسرقة أو خدعة، بمعاملة أو بحيلة، أو دعوى باطلة، أو باسم الربا، أو نحو ذلك، فهو لآخذه، وفيه الخمس على الأصحّ.

وما أخذ بالنحو الأوّل من غير إذن الإمام فالكلّ للأئمة عليهم السلام.

و قد أحلّوا سلام الله عليهم جميع ما هو مختصّ بهم من الأنفال أو مشترك بينهم وبين ذراريهم من الخمس لشيعتهم الاثنى عشرية، من عقارات، أو مملوكين، أو مملوكات، أو أجناس، أو نقود؛ تملّكوها بهبات أو بمعاوضات أو غيرها من المملكات، من الغاصبين لحقوق الأئمة الهداة، أو ممّن تفرّع عليهم، و انتقل إليه لبعض الجهات. و من حلّ منهم عليهم السلام حقّهم كلّاً أو بعضاً لشيعتهم كلّاً أو بعض، مضى تحليله.

و الظاهر أنّ ما حواه العسكر من البُغاة عن إذن الإمام يُخرج منه الخمس أيضاً.

وما كان من أموال المخالفين وغيرهم ممّن لا يرى رأي الإمامية ممّن لم ينصب العداوة لأهل البيت عليهم السلام لا يجوز أخذه. بل يجري عليهم أحكام المسلمين في الدنيا. وأما من نصب العداوة لأحدهم عليهم السلام، فقد ورد في بعض صحاح الأخبار إلحاقهم في إباحة المال وإخراج الخمس بالكفّار^(١)، غير أنّ إلحاقهم بهم في غير حكم النجاسة، ممّا اضطربت فيه الأفكار. وتنزيل الناصب فيها على الكفّار كما ذكره الحلّي^(٢) وجه وجيه.

١. التهذيب ٦: ٣٨٧ ح ١١٥٣ و ١١٥٤، الوسائل ١٢: ٢٢٢ أبواب ما يكتسب به ب ٩٥ ح ١ و ٢.

٢. السرائر ١: ٨٤.

والكفر أقسام:

الأول: ما يُستحلّ به المال، و تُسبى به النساء و الأطفال، وهو كفر الإنكار، والجحود، والعناد، والشكّ - في غير وقت النظر مقدراً بأقلّ قدر - في حقّ الملك الجبّار، أو النبيّ المختار صلّى الله عليه وآله وسلّم، أو المعاد مطلقاً. وكفر الشرك بإثبات إله آخر، أو ثبيّ آخر، مع إثبات ما عداها وبدونه^(١).

القسم الثاني: ما يُحكم فيه بجواز القتل، ونجاسة السّور، وحرمة الذبائح، والنكاح من أهل الإسلام، دون السبي و الأسر و إباحة المال؛ وهو كفر من دخل في الإسلام، وخرج منه بارتداد عن الإسلام - ويزيد الفطري منه في الرجال بإجراء أحكام الموتى - أو كفر نعمة من غير شُبْهة، أو هتك حرمة، أو سبّ لأحد المعصومين عليهم السلام، أو بغض لهم^(٢)، أو بادّعاء قدّم العالم بحسب الذات، أو وحدة الوجود أو الوجود على الحقيقة منهما؛ أو الحلول، أو الاتحاد، أو التشبيه، أو الجسميّة، أو المحليّة للأعراض والأحوال أو^(٣) المكان على نحو الأجسام فيهنّ، أو الرؤية على نحو المريّيات، أو الزوجة، أو الوالد، أو الولد، أو النسب، أو تفويض الخلق إلى بعض المخلوقات، أو الوعيد، أو إنكار الشفاعة، أو عدم عود الأجسام، أو عدم تأليم جهنّم، أو إنكار وجوب الصلاة اليوميّة، أو الطهارة لها، أو الصوم، أو الزكاة، أو الخمس، أو الحجّ، ونحوها من ضروريّات الدين، مع عدم السبق بشُبْهة، ولكن مع انتحال الإسلام.

القسم الثالث: كفر النفاق، وهو عكس الجحود، ويجري عليه أحكام الإسلام، ما لم يظهر الخلاف، فيخرج عن ظاهر الإسلام، ويلحق بالقسم الثاني.

والظاهر أنّ إخراج الخمس من الغنيمة بعد المؤن والسلب و الجعائل وما يرضخه^(٤)

١. في «ص» زيادة: ومنها كفر الغلاة وشبههم من المثبتين لإله غير الله.

٢. في «ص» زيادة: أو إنكار ضروري من الدين من غير شبهة.

٣. في «س»، «ص»: و.

٤. رضخت له رضخاً: أعطيته شيئاً ليس بالكثير، والمال رضح. المصباح النير: ٢٢٨.

الإمام للنساء والعبيد والكفار وإن قاتلوا مع المسلمين، ولا نصاب هنا.

المقام الثاني : في المعادن

جمع معدن، من عَدَنَ، أي أقام، لإقامة ما يحمل منه فيه، أو لإقامة الناس فيه لأخذ ما فيه. وهو هنا ما كان من الأرض، وخرج عنها في الجملة لخصوصية فيه. وهي جامدة منطبعة، كالنقدين، والحديد، والرصاص، والصفير، ونحوهن؛ وغير منطبعة، كالياقوت، والعقيق، والفيروزج، والبلور، والكحل، والملح، واللؤلؤ، والمرجان، والمغرة، والأحوط إلحاق النورة، وطين الغسل، وحجارة الرحي والملاحه، وحجر النار، ونحوها؛ ومائعة، كالقير، والنفط، والكبريت، ونحوها. وإنما يجب إخراج الخمس فيها بعد وضع المصارف، وحصول أول نصابي الزكاة على الأصح فيهما. والأحوط اعتبار الدنانير هنا.

ولا يُشترط إخراج النصاب دفعةً، بل يجب مع التعاقب، وإن حصل بين الدفعات إعراض.

ولو اشترك جماعة في إخراج معدن، اعتُبر النصاب في نصيب كل واحد منهم. ولو كان في البين حائز وناقل وسابك، اختصَّ به الحائز مع اشتراكهم في النية، والناقل دون السابك مع اشتراكهما فيها دون الحائز، واختصَّ السابك مع خلوهما عنها، وكان للناقل المأمور الأجرة، إلا إذا قصدوا الشركة بتوكيل بعضهم بعضاً؛ فإنه يوزع عليهم جميعاً.

ولا يصح إخراج الخمس من تراب المعدن؛ لقيام احتمال الاختلاف. ولو علم التساوي أو زيادة المدفوع على الحق، لم يجز أيضاً؛ لأن الظاهر أن الخمس إنما يجب بعد ظهور الجوهر.

ولو وجد معدن في أرض مملوكة فهو للمالك، وفي المباحة للواجد.

ولو بلغ النصاب حين الأخذ، ثم نقصت قيمته عنه أو بالعكس، فالمدار على حين الاستنباط. ولو حصل النصاب من معادن متعددة، وجب الخمس.

ولو وجد شيء من المعدن مطروحاً في الصحراء فأخذ فلا خمس . وفيما يحتاج إلى العمل من التراب - كالتربة الحسينية، والظروف، وآلات البناء - لوجوب الخمس فيه وجه .

وما شك في معدنيته فلا شيء فيه .

ولو حصل شيء قليل منه في مكان، فاستنبط مرةً بمقدار النصاب ثم انقطع، ففي دخوله في حكم المعادن إشكال . ولو جعل ما أخذ من المعدن مكسباً، وجب في ربحه، مع جمع شرائط^(١) الخمس .

و يجب الخمس في العنبر، قيل : هو روث دابة بحرية^(٢) . وقيل : ينبع من عين^(٣) . وقيل : يقذفه البحر إلى جزيرة فلا يأكل منه حيوان الإمات، ولا ينقره طائر إلا وقع فيه منقاره، وإذا وضع رجله فيه سقطت أظفاره^(٤) . وقيل : جماجم تخرج من عين في البحر أكبرها وزنه ألف مثقال^(٥) . وقيل : نبات في البحر^(٦) . وقيل : يقذفه بعض دواب البحر لسميته بعد أن يأكله لدسومته فيطفو على الماء، فيقذفه إلى الساحل^(٧) . والأقوى لزوم البناء على الصدق عرفاً . ويقوى اعتبار نصاب المعادن فيه . والأحوط عدم اعتبار النصاب فيه .

المقام الثالث : في الكنوز

و الكنز : المال المذخور تحت الأرض . والمراد ما كان من النقدين مذخوراً بنفسه، أو بفعل فاعل . وهو لواجده، وعليه إعطاء خُمسه بعد المصارف، مع بلوغه حدّ النصاب الأوّل في زكاة النقدين، عشرين ديناراً، أو مائتي درهم . ومع وجدانه في

١ . في «ص»، «م»، «ح» : الشرائط .

٢ و٣ . القاموس المحيط ٢ : ١٠٠ .

٤ . الحيوان للجاحظ ٥ : ٣٦٢ .

٥ . حياة الحيوان للدميري ٢ : ٨٢ .

٦ و٧ . حياة الحيوان ٢ : ٨١ .

أرض الكفار الحربيين، سواء كان عليه أثر الإسلام أو لا، وسواء كان في أرض مملوكة أو دار مملوكة لهم، أو لا، أو وجد^(١) في أرض المسلمين ولم تكن مملوكة لأحدهم من الأصل، أو ملكت فصارت خربة، وذهب عنها أهلها، أو كانت مملوكة ولم يعرفها من عُرِف من أصحابها، ولم تكن عليها سكة الإسلام.

أما لو كان لها أهل ملكوها بغير الإحياء، أو به مع مضي مدة يمكن فيها كونها لهم جميعهم أو بعضهم، فهي للمدعي منهم من غير يمين، تعدد أو اتحد. ولو تنازعوا بينهم، جرى عليهم حكم التداعي.

وقول المالك مُقَدَّم على قول المستأجر، إلا إذا استطالت مدة المستأجر وظهر أنها ليست للمالك. ولو انفرد المستأجر بالدعوى سمع قوله على الأقوى. ولو تعدد المستأجرون، اشتركوا فيها كالملاك. ولو تنازعوا، رجع أمرهم إلى التداعي.

وإذا كانت في أرض المسلمين غير مملوكة، أو مملوكة ولم يعرفها المالك، وكانت عليها سكة الإسلام، فحكمها حكم السابقة، غير أن الأحوط إجراء حكم اللقطة عليها، يعرف منها ما يجب تعريفه في اللقطة، ويترك ما يترك.

وأما ما كان في أرض الكفار مُدْخَرًا في جدار، أو في بطن شجرة، أو خباء من بيوت أو خشب، أو تحت حطب، فهو لواجده من غير خمس. وكذا لو كانت على وجه الأرض البعيدة، ولا يد للمسلمين ولا للكفار عليها، أو كانت في دار حربي، وإن كانت في أرض المسلمين. وكذا ما وجد في مفاوز المسلمين. والأحوط إعطاء الخمس من هذه كلها.

وما وُجِدَ في بطن حيوان ملك بالصيد - كظبي أو حمار وحش أو سمكة أو نحوها - فهو لواجده، كان عليه أثر الإسلام أو لا، ولا حاجة إلى تعريف صاحبه. والأحوط إعطاء الخمس وإن كان مملوكاً بالسابق، ولو كان أصله مباحاً، عرفه الملاك السابقين، وقبل دعواهم إذا ادّعوه. وإن لم يعرفوه فهو له، سواء كان عليه أثر الإسلام أو لا. و

١. في «م»، «ح»: وجدله، وفي «ص»: وجدانه.

الأحوط إجراء حكم اللقطة في القسم الأول .
ولو جعل ما كان من الكنز مكسباً، تعلق الخمس بربحه أيضاً . و الظاهر تخصيص
الحكم بالنقدين ، وغيره يتبع حكم اللقطة .

المقام الرابع : فيما يخرج من البحر بالغوص

من المعادن البحريّة، من الدرّ، والجوهر، والمرجان، ونحوها . وفيها يجب إخراج
الخمس مع بلوغها قيمة دينار فما فوق، سواء أخرج دفعة أو متعاقباً، ومع الاشتراك
يُعتبر النصاب في نصيب كل واحد .

ويخرج الخمس بعد إخراج المصارف منه، و يضمّ ما يحصل من الأجناس بعضها
إلى بعض .

و ما يخرج^(١) بالغوص من المعدنيّات كالخارج بالآلات فلا شيء فيه . ولو خرج
بنفسه بغير غوص فلا شيء فيه، و الأحوط الإخراج منه . والعنبر من الغوص أو
بحكمه، وقد مرّ بيان الخلاف في حقيقته .

وما غرق في البحر وخرج بنفسه فلا أصحابه . وما أخرجه المخرجون مع عدم تعرّض
أهله للإخراج فهو لهم . ولو طالب صاحبه لم يجب إعطاؤه، وما دام صاحبه عنده
راجياً لإخراجه لا يجوز التعرّض له . و ما أعرض عنه لقابضه مطلقاً . وما يخرج من
الأنهار - كدجلة، والفرات، ونحوهما - يجري فيه حكم ما غرق في البحر .

والخمس على الغوّاص إن كان أصيلاً، وإن كان أجيراً فعلى المستأجر . و المتناول
من الغوّاص لا يجري عليه حكم الغوص، إلا إذا تناول وهو غائص، مع عدم نيّة الأوّل
للحيازة .

ولو غاصّ من غير قصد، فصادف شيئاً، دخل في حكم الغوص . و لو غاصّ
قاصداً للمعدن، فأخرج معه ما لا آخر، فهل يوزّع المصرف عليهما؟ الأقوى تخصيصه

١ . في «س»، «م»: وما لا يخرج .

بالمعدن . ولو قصد غيره فأتى به ، قوي عدم احتساب المصرف عليه . ولو شركهما في القصد ، قضى بالتوزيع .

ولو غاص غوصات متعددة ، فأصاب ببعضها في مقام واحد ، قوي أخذ مصارف الجميع مما أصيب ، بخلاف ما إذا اختلف الزمان أو المكان .

و من غاص فأخرج حيواناً بغوصه فظهر في بطنه شيء من المعدن ، فالظاهر جري حكم الخمس فيه ، بخلاف ما إذا وجده على الساحل . ومثل هذه المسائل الفاقدة للأقوال والدلائل لابدّ فيها من الاحتياط الكامل ، ويُعتبر النصاب بعد إخراج المصارف على الأقوى . ولو أتجر بما أخذ من الغوص ، وجب الخمس في ربحه أيضاً .

المقام الخامس

في أنه يجب الخمس في أرض الذمّي إذا اشتراها من مسلم ، أو تملّكها منه بعقد معاوضة كائنة ما كانت على الأقوى . ويضعف إلحاق التملّك المجاني .

والظاهر عدم الفرق بين أرض الزرع ، والبستان ، والدار ، وغيرها في وجه قويّ . وطريق الأخذ في هذا القسم : أن يقوم مشغولاً بما فيه بأجرة للمالك .

ولا فرق بين المسلم المؤمن وغيره - وفي دخول المنتحل للإسلام الخارج عنه في الحقيقة وجهان ، والأوجه عدمه ، ومصرف هذا الخمس مصرف غيره من الأخماس - ولا بين الأرض المفتوحة عنوة وغيرها مع جواز بيعها .

ولو باعها الذمّي من ذمّي أو مسلم ، تخير أرباب الخمس بين الرجوع على البائع والرجوع على المشتري . وللمشتري الرجوع على البائع بما قابل خمسها من الثمن .

ولا يشترط هنا نصاب ، ولا حول ، ولا كثرة الثمن ، ولا قلّته ، فإنّ المأخوذ من الأرض لا من الثمن . ولو أسلم بعد العقد أو بعد القبض فيما يتوقّف الملك عليه ، بقي وجوب الخمس ، وقبل ذلك لا وجوب عليه .

ولو اشتراها من مسلم ، ثمّ باعها منه أو من مسلم آخر ، ثمّ شراها منه ، كان عليه

خمس الأصل مع خمس الأربعة الأخماس، وهكذا حتى تفنى^(١) قيمتها^(٢). ولو اشترى الخمس أيضاً في جميع الدفعات، أخذ منه خمسة. ولو كرّر مرتين فخمسا الخمسين، وهكذا.

ولو شراها من الإمام أو نائبه الخاص أو العام، وشرط نفى الخمس أو تحمّله عنه، بطل الشرط، ويقوى بطلان العقد أيضاً.

ولو تملّك ذمّي من مثله بعقد مشروط بالقبض، فأسلم الناقل قبل الإقباض، أخذ من الذمّي الخمس في وجه قويّ.

ولو اشترى وشرط الخيار لنفسه وفسخ، بقي مطالباً بعوض الخمس. وكذا لو ردّ بخيار العيب، أو الحيوان، أو الغبن، ونحوها، أو بالإقالة على الأقوى في الجميع. وليس له الردّ بدون إذن الناقل، إن جعلنا الخمس متعلّقاً بالعين. ولم يكتف بضمانه؛ للزوم تبعض الصفقة في البيع أو شبهه على البائع. وليس للذمّي الخيار مع عدم علمه بلزوم الضرر عليه في أخذ الخمس منه على الأقوى.

المقام السادس

في أنّه يجب في الحلال المختلط بالحرام مع عدم إمكان معرفة صاحبه ومقداره، وكونه عيناً؛ فلو عرف صاحبه ومقداره، وجب الإيصال إليه؛ ولو عرفه دون المقدار، وجب صلح الإجبار، ودفع وجه الصلح إليه. ولو عرف المقدار دونّه، تصدّق به عنه. ولو جهل مع العلم بزيادته على الخمس، فهو بحكم المعلوم حقيقة، يرجع فيه إلى الصلح، وكذا ما علم نقصه عن الخمس على الأقوى. وأمّا مع جهل صاحبه ومقداره بالمرّة، فيجب إعطاء الخمس منه.

وأما ما كان قد تصرف به فصار في ذمّته أو أدائه لغيره، فإن كان مع اختلاط أعيانه،

١. في «س»، «م»: تفنى.

٢. في «ص» زيادة: وتزيد.

جرى فيه الحكم المذكور، وإن كان قد تصرف به شيئاً فشيئاً، دخل في حكم مجهول المالك، يعالج بالصلح، ثم الصدقة.

ولو كان الاختلاط من أخماس، أو زكوات، فيحتمل أن يكون كمعلوم الصاحب، و أن يكون كالسابق، وهو أقوى. ولو كان الاختلاط مع الأوقاف، فكمعلوم الصاحب في وجه قوي. ولو حصل الاشتباه بين هذه الثلاثة، أو أحدها وبين غيرها، أو بينها بعضها مع بعض، فالأقوى فيه الرجوع إلى الحكم السابق، وهو إخراج الخمس، إلا في اختلاط الأوقاف، فإن علاجها الصلح. وإذا تملك شيئاً بمقابلة ذلك المخلوط، أمكن الرجوع في الخمس إلى الناقل والمنقول إليه.

ولو حصل مال في يد الموروث، ولم يعلم بأنه أخرج واجبه أو لا، لم يجب الإخراج.

ولو كان ما فيه الواجب مشتركاً، فامتنع أحد الشركاء عن القسمة، أدى غير الممتنع سهمه، و حلّ له التصرف بمقدار أربعة أخماس حصته. و لو أمكن جبره على القسمة جبر.

ومصرف هذا الخمس كمصرف غيره من الأخماس.

ولو خلط الحرام مع الحلال عمداً - خوفاً من كثرة الحرام - لتجتمع شرائط الخمس، فيجتزي بإخراجه، فأخرجه، عصى بالفعل، و أجزأ الإخراج. و لو عرف المالك بعد إخراجه، ضمنه له. و لو عرف القدر زائداً على المخرج، تصدّق بالزائد؛ واحتمل وجوب التصدّق بجميعه، و الاكتفاء بالسابق. ولعلّ الأقوى هو الأوّل. و لو ظهر ناقصاً أو مساوياً فلا ضمان.

المقام السابع

فيما يفضل عن مؤونة السنة لنفسه، ونفقة عياله الواجبي النفقة، ومما يليه وخدامه، وأضيافه، وغيرهم، و عطاياه، و زياراته، و حجّاته فرضاً أو ندباً، و نذوره،

وصدقاته، ومركوبه، ومسكنه، وكتبه، وجميع حوائجه مما يناسب حاله، سنة كاملة،
مما لم يكن عنده من أرباح تجارات، وزراعات، وصناعات، وحياسة مباحات قصد بها
الانتفاع في الدنيا؛ سواء حصل بارتفاع قيمة أو نماء أو غيرهما؛ لا من مواريث،
وهبات، وصدقات.

و في المنتقل بوجه الجواز، كما فيه الخيار هل يتعلّق به الخمس، أو يعتبر في الملك
الاستقرار؟ وعلى الأوّل لا يجوز الردّ بعد ظهور الربح، لتبعّض الصفقة. وكذا الهبة
التي يجوز ردّها، لو قلنا بتعلّقه بها لخروج بعضها عن قابليّة الردّ، وهو أقوى من
التصرّف.

وليس مضيّ الحول وقتاً للوجوب، وإنّما يؤخّر إليه جوازاً؛ احتياطاً لمؤونة السنة.
فما بقي من ربح السنة الماضية إلى دخول السنة المستقبلية- ولو كان ممّا سببه التقدير،
ولم يتّخذ للقيمة، كالحبوب ونحوها- يلزم إخراج خمسه. وكذا ما اتّخذ للقيمة إذا أُريد
بيعه. أمّا إذا أُريد بقاءه فيجري في مؤونة العام الداخل، ولا يُعتبر له آلات جديدة إلا
بعد تلفها أو نقلها مع إدخال ثمنها فيما استجدّ، وليس له التجديد من الربح. وليس له
تجديد شيء^(١) من الخدم والمراكب والآلات وغيرها ممّا بنيت على الدوام مع بقائها،
(أمّا لو تلفت فالجديد من المؤونة)^(٢)، وما لم يبنَ على الدوام يلحق بربح السنة الماضية
فيما بقي ممّا تُراد قنيتة من حول سابق إلى لاحق لا يُعتبر في نفسه، ولا في ربحه،
ولكنّه يدخل في مصارف السنة الآتية.

وكلّما اتّخذ للاكتساب فظهر ربحه، تعلّق به بزيادة قيمة سوق، أو إثمار، أو
إنتاج، أو فراخ أشجار، أو غير ذلك. وما أُريد الاكتساب والربح بفوائده، دخلت
فوائده دون زيادة أعيانه قيمة وعيناً.

وما لم يقصد الاسترباح به ولا بفوائده، وإنّما الغرض الانتفاع بها، فالظاهر أنّه

١. في «ص» زيادة: للسنة الجديدة مع بقاء ما في يده.

٢. ما بين القوسين ليس في «س»، وفي «ح»، «م»: فالجديد.

كسابقه، وفوائده كفوائده.

و تُحتسب المؤونة من الربح المكتسب دون غيره على أصح الأقوال.

ويدخل في الاكتساب أخذ العسل، والمن، والترنجبين، والصمغ، و الشير خشت، والسماق، والعفص، و القلى^(١)، ونحوها. ويدخل في المؤونة دار تناسبه، وزوجة كذلك، وما يحتاج من ظروف، وأسباب، و غلمان، وجوار، و خيل، وفراش، و غطاء، ولباس، ومراكب، ونحوها مما يليق بحاله. وما بقي منها إلى العام الجديد يبقى على حاله، و لا يستجد منه غيره للعام الآتي مع الاكتفاء به.

وليس العام كعام الزكاة، بل اثنا عشر شهراً على نحو ما هو المعروف.

ويلحق بالمؤن ما يؤخذ قهراً، أو يصانع به ظالم، وما يلزمه من حق نذر أو عهد، ونحوهما، أو حج، أو ما يستحب له من زيارة أو حج مستحب، ونحوهما. والدين السابق على العام، و المقارن من المؤونة.

ولا يجبر خسران غير مال التجارة بالربح منها. و الأحوط أن لا يجبر خسران تجارة بربح أخرى، بل يقتصر على التجارة الواحدة.

وما يدخله من الأرباح في العام يلحظ مجتمعا أو مرتباً^(٢). ولكل عام ما يظهر من ربحه فيه. و لو دخله أرباح من جهات مختلفة - متحدة في النوع أو مختلفة - أخذت المؤونة المحتاج إليها من جميعها، مما دخل فيه الخمس أو لا.

وكلما اتخذ للانتفاع لا للاكتساب فليس فيه شيء، زاد فيه زيادة في نفسه، أو في قيمته. وكل مؤونة من ربح عامها.

وله الخيار إذا ظهر الربح بين الدفع في مبدأ العام وبين الانتظار احتياطاً له.

ولو اتخذ من الدور، أو الأزواج، أو المراكب، أو اللباس، أو الفراش، أو المأكّل، أو الظروف، أو الكتب، أو الآلات ما يزيد على حاله كمّاً أو كيفاً، دخل التفاوت فيما فيه الخمس.

١. في «س» القلى، وفي «ص»: الجلود والقلى.

٢. في «ص»: مرتباً.

ولو اقتصد في قوت، أو لباس، أو آلات، أو مساكن، أو أوضاع، و لم يفعل ما يناسبه، لم يُحسب التفاوت من المؤونة على الأقوى، وأخذ الخمس من تمام الربح. ولو باع شيئاً مما يحتاجه، جاز له استجداده، ولو ربح به دخل ربحه في الأرباح. ولو باع داره أو خادمه مثلاً، جاز له أن يستجدّ عوضهما مما يناسبه، مع تكميل ما نقص من الربح بعد إعطاء ثمن ما بيع.

ولا يُعتبر ههنا نصاب، بل يجب الإعطاء من القليل والكثير. و صيد البر والبحر، و حيازة المباحات: من الماء، والخطب، والحشيش، والكمأة، ونحوها من المكاسب. و لكلّ ربح عام مستقلّ. و القدر المشترك بين الربحين يوزع عليهما. ولو حصل ربح في المال الخمس، وجب إخراج خمسه. ولو اتجر بما أصابه من الخمس، فربح زائداً على قوت سنة، وجب عليه الخمس. ولو قبض شيئاً من الخمس، من نقد مسكوك أو من أحد النعم الثلاث، فحال عليه الحول، وجبت فيه الزكاة.

البحث الثاني: قسمة الخمس

وينحصر البحث في مطالب:

الأول: في كيفية

قسمته: يُقسّم ستّة أقسام، ثلاثة منها للإمام، سهم بالأصالة، وهو سهم الإمامة، وسهمان بالانتقال إليه، وهما سهم الله و سهم رسوله. و ثلاثة أسهم لأرحامه: من اليتامى، والمساكين، و أبناء السبيل. فيكون للإمام نصف الخمس، والنصف الآخر لأرحامه.

و يُشترط فيهم الإيمان في الأقسام الثلاثة، و الفقر في القسمين الأولين. ولا تُشترط العدالة، وربّما وجبت؛ للنهي عن المنكر. والحاجة في حال الغربة، وإن كانوا أغنياء في محلّهم في القسم الثالث.

ومتى ارتفع الفقر أو اليتيم أو الاحتياج ، لم يعطوا من سهامهم شيئاً .
ولا تجب القسمة على الأقسام ، بل يجوز تخصيص أحدهم ، ولا يجب البسط
على الأفراد ، بل يجوز التخصيص ببعض دون البعض .
ولا يجوز أن يدفع إلى فقير أو يتيم ما يزيد على قوت سنته . و إلى ابن السبيل
ما يزيد على الحاجة ، ولا يُقدّر بقدر .

وهذه السهام الثلاثة مخصوصة بمن ينتسب إلى هاشم جدّ النبيّ صلى الله عليه
وآله و سلّم من طرف الأبوة ، دون مَنْ انتسب من جانب الأمومة فقط ، ودون من
انتسب إلى أخيه المطلب .

و ذرية هاشم مختصة بذرية عبد المطلب . وله عشرة أسماء غير اسمه المشهور
تعرفها العرب ، و ملوك العجم ، و ملوك الحبشة . و ملوك القياصرة ، وهي : عامر ،
وشيبة الحمد ، وسيد البطحاء ، وساقى الحجيج ، و ساقى الغيث ، و غيث الوادي في
العام الجذب ، وأبو السادة العشرة ، و حافر بئر زمزم . وله اسمان آخران .

و أولاده أحد عشر : عبد الله ، و أبو طالب ، والعبّاس ، و حمزة ، والزبير ،
و أبولهب ، و ضرار ، والغيداق ، و مقوم ، و حجل ، و الحارث ، و هو أسنهم . و قيل :
اثنا عشر بإضافة قشم^(١) . و قيل : عشرة بإسقاطه ، و جعل الغيداق و حجل واحداً^(٢) .

و بناته ست : أمّ حكيم وهي البيضاء ، وبرة ، و عاتكة ، و صفية ، و أروى ، و أئمة .
و انحصر النسل بأربعة منهم : أبي طالب ، و العبّاس ، و أبي لهب ، و الحارث ،
و المعروف منهم اليوم من انتسب إلى أبي طالب أو العبّاس ، و الذين بارك الله تعالى
فيهم ، و ظهر أمرهم ذرية أبي طالب . و لو زنى هاشميّ بهاشميّة ، فليس لولدهما
نسب ، و لو زنت به مع اشتباهه أو عذره ، فالولد من أهل الخمس ، و بالعكس من
المنتسبين بالأُمّ لآخمس لهم .

١ . نهاية الأرب ١ : ٦٢ .

٢ . الخصال ٢ : ٤٥٣ .

قيل : وينبغي توفير الطالبين على غيرهم^(١)، والعلويين^(٢) على غيرهم^(٣)، وليس بالبعيد تقديم الرضوي، ثم الموسوي، ثم الحسني، والحسيني^(٤)، وتقديم كل من كان علاقته بالأئمة أكثر.

ويصدق مدعي النسب ما لم يكن متهماً كمدعي الفقر.

و سهم الإمام يوصل إليه مع حضوره، وإمكان الوصول إليه، ومع عدم الإمكان لتقية ونحوها، أو غيبته يُعطى للأصناف الثلاثة على الأقوى، ويتولى أمره المجتهد. والأحوط تخصيص الأفضل. ويتولى إيصاله إلى مصرفه. وإذا تعذر الوصول إليه، ولم يمكن حفظ المال حتى يصل الخبر، تولاه عدول المسلمين.

ولو دفع أحد إلى غيره وغير وكيله أو مأذونه مع الأمكان، وجبت الإعادة. وللمجتهد الإجازة، والأحوط البناء على الإعادة. ولو دفع إلى من ظنه مجتهداً فظهر خلافه، فإن بقيت العين استرجعت منه، وإن تلفت، وكان عالماً بأنه حقّ الصاحب، ضمن. وإن تعذر إرجاعها، وكان الدافع معذوراً، فلا ضمان عليه، وإلا ضمن.

المطلب الثاني : في كيفية دفعه

تُشترط في صحته النية، بالمعنى الذي مرّ بيانه مراراً، من المالك أو وكيله، إلا فيما كان من الذمي المشتري للأرض من المسلم، فلا وجوب فيها، ويحتمل وجوب تولي الحاكم أو الآخذ. والأقوى خلافه.

فلو دفعه بلانية، أو نوى الرياء أو غيره من الأمور الدنيوية، وجبت إعادته، وأُخذ ممن في يده مع بقاءه وتصديقه - ومع عدم التصديق إشكال - ومع تلفه مع علمه وجهل الدافع.

١. في «ح»، «س»، «م» : الطالبين.

٢. في بعض النسخ زيادة : والفاطميين على غيرهم.

٣. في «ص»، «ح» : والغارمين.

٤. في «م» : ثم الحسيني.

ويلزم فيها التعيين إن وجب عليه متعدّد في كونها حصّة الإمام أو الحصص الباقية .
و الأقوى عدم اعتبار التعيّن^(١) بين الحصص الثلاثة . ولو عيّن في الدفع و قبض فليس
له العدول إلى غيره .

ويجوز الدفع إلى صاحب الصنف ، وإلى وصيّيه أو وليّه الشرعي ، ولو عدول
المسلمين ، أو وكيله . ولو دفع إلى المولّى عليه وتلف ، لزمّت إعادته ، ومع بقائه له أخذه
ودفعه إلى الولي إن شاء .

ويجوز احتساب الدين على المدين ، ولو كان غريمه مديوناً لصاحب الخمس ،
جازت مقاصّته به مع التراضي .

ولو أخلّ بالنيّة الوكيل ، فلا ضمان على الموكل ، وليس عليه الفحص عن حاله مع
عدالته ، والأحوط أن لا يُستتاب غير العدل في الأحكام الحفيّة الموقوفة على النيّة .

ولا يجوز دفعه إلى الممالك من بني هاشم الذين ملكوا بأسر ، كذراري أبي لهب ،
أو تبعيّة ، أو شرطيّة على القول بها . ويجوز الدفع إلى مواليتهم .

ولو قلنا بأنّ الممالك يملكون مطلقاً ، أو خصوص ممالكهم الله من زكاة أو خمس
ونحوهما ، أو قلنا بأنّ التملّك شرط في القابل للملك وفي غيره يكفي الاختصاص ،
جاز الدفع إلى المملوك من بني هاشم .

وإذا وجب الخمس ، فإن شاء دفع من الجنسن ، وإن شاء دفع من القيمة ، وليس له
الدفع من الأدنى ، بل إمّا من الأعلى أو المساوي .

وليس لهاشمي أن يُبرئ ذمّة أحد من حقّ الخمس ، ولا أن يضيع حقوق السادات
بأخذ القليل جدّاً عوضاً عن الكثير . ولو كان باختلاف يسير ، جاز له شراؤه ، ثمّ
يحتسب المالك ثمنه عليه .

ويصدّق المالك في الدفع ، حتّى لو قال للمجتهد : دفعت إلى مجتهدٍ آخر ، فليس
له معارضته .

المطلب الثالث : في زمان دفعه

تجب المبادرة إليه على نحو الدفع إلى الغريم المطالب . ولو آخر. في الجملة لطلب الرجحان ، فلا بأس ما لم يسمّ تعطيلاً . وكذا لو فقد المستحقّ ، ولا يضمن مع (العزل وعدم التفريط على الأقوى . وكذا لو أبقاه في ماله بمصلحة أهله ، ولو تلف من المال شيء وزّع على النسبة . ويجب النقل و الأجرة من الحقّ بتحويل أو مع أمين ، ولا يضمن مع^(١) التلف مع فقد المستحقّ في البلد وعدم حضور المجتهد ، ويرتفع ضمانه بتسليم المجتهد .

ويجوز للمجتهد طلب الحقوق إلى محلّه ، ولا ضمان عليه . ولو عزله و حمله ليوصله إلى مستحقّه في البلد وتلف من غير تفريط ، فلا ضمان . و لو طلب المجتهد منه حقّ صاحب الزمان - جعلت فداءه - فلم يسلمه ، ضمن . وفي تحقّق الإخلاص في النية بالنسبة إلى الدافع إلى الفقير ليردّه إليه فيأخذه أو يكرّر حسابه عليه إشكال .

ولو خاف من الدفع اختبار الظالم فيطمع فيه ، أو اختبار الفقراء فيهمجوا عليه أو يؤذونه ، جاز تأخير الدفع ، وربّما وجب .

ولو دفع إلى شخص ، فقبل فضولاً عن آخر ، فحصلت الإجازة ، صحّ . ولو قبل المجتهد عن الغائب ، فالظاهر إجزاؤه ، كما لو دفع خمس الغائب مع تعذّر دفعه . ومثل ذلك يجري في جميع الحقوق .

ويجب على المضطّرين من بني هاشم طلب الخمس ، و لا غضاضة عليهم ؛ لأنّه حقّ الإمارة والسلطنة و أولاد السلاطين ، بخلاف الزكاة ، وباقي الصدقات ، فإنّها من أوساخ الناس ، و أوساخ الأموال ، وإن وجب أخذها عند الاضطرار .

ولا يجوز الاحتيال في أخذ الحقوق الواجبة ، بهبة ما يملكه لزوجته أو ولده مثلاً

١ . ما بين القوسين ليس في «م» ، «س» .

حتى يكون فقيراً فيأخذ حقّ الفقراء، أو يشتري من أحدهما شيئاً يسوى درهماً بالـدينار، حتى يكون مديناً، وهكذا، ولو فعل وقبل، عصى وملك.
ومن قبض من الخمس بمقدار نصاب الزكاة، ثمّ حال عليه الحول، وجبت زكاته؛ ولو اتّجر به، وجب الخمس في ربحه.
والخمس مشترك بين الإمام وأرحامه كما مرّ.

ويختصّ بالإمام الأنفال، وهي أقسام:

منها: الأرض التي تملك من غير قتال، إمّا بانجلاء أهلها عنها، أو بتسليمها إلى المسلمين وهم فيها من غير قتال.

ومنها: أرض الموات، سواء ملكت ثمّ بادّ أهلها، أو لم يجر عليها ملك. والمراد بالموات ما لم ينتفع به لعطلته لانقطاع الماء عنه، أو لاستيلائه عليه، أو لاستيجامه، أو كثرة الشجر فيه، أو استيلاء التراب أو الرمل عليه، أو ظهور السبخ فيه، إلى غير ذلك من موانع الانتفاع. ولو عرف مالکها وقد ماتت، وكان ملكها بالإحياء، دخلت في حكم الموات، بخلاف ما إذا ملكت بغير ذلك.

ومنها: رؤوس الجبال، وبطون الأودية، والآجام، ولو كانت في أرض مملوكة لغيره في وجه قويّ.

ومنها: صواف الملوك وقطعائهم من المنقول وغيره، من الأرض وغيرها ممّا يختصّ بهم.

ومنها: ما يصطفيه من الغنime من ثوب، أو فرس، أو عبد، أو جارية، ونحو ذلك.

ومنها: غنime من غنم بقوة الجند من غير إذن الإمام.

ومنها: المعادن.

ومنها: ميراث من لا وارث له. وكلّ شيء يكون بيد الإمام ممّا اختصّ أو اشترك بين المسلمين يجوز أخذه من يد حاكم الجور بشراء أو غيره من الهبات والمعاوضات والإجارات؛ لأنّهم أحلّوا ذلك للإمامية من شيعتهم.

ومنها: ما يُوضع له، من السلاح المعدّ له، و الجواهر، و القناديل من الذهب، أو الفضة، و السيوف، و الدروع، و نحوها.

ومنها: ما يُجعل نذراً لإمامٍ بخصوصه على أن يستعملها بنفسه الشريفة، أو يصرفها على جنده من الدراهم و الدنانير، و جميع ما يطلب للجيش والاستعداد.

ومنها: المال المعين للتسليم إليه ليصرفه على رأيه، وهذه الثلاثة و نحوها لا يجوز التصرف فيها، بل يجب حفظها، و الوصية بها. ولو خيف فساد شيء منها، بيع و جعل نقداً، و حفظ على النحو السابق.

ولو أراد المجتهد الاتجار به مع المصلحة، قوي جوازه.

ولو وقف عليه واقف، كان للمجتهد أو نائبه - وإلا فعدول المسلمين - قبضه عنه. ولو خاف المجتهد من التلف مع بقاء العين، أقرضها من مكيّ تقي. ومع تعدّد المجتهدين يجوز لكلّ منهم التوجّه لذلك. ولو اختلفت آراؤهم، عول على قول الأفضل.

ولو ظهرت خيانة الأمين، أو خيف عليه من التلف عند شخص، انتزعه الحاكم، وجعله عند غيره. وكذا لو كان قرضاً و خشي من إفلاس المقرض أو من ورّائه.

ولو احتاجت بعض الأمور المختصة به إلى الإصلاح، و توقّف على بذل المال، أخذ من ماله الآخر - من قناديل، أو سلاح، أو فرش، و نحوها - مقدار ما يصلحه به، و يتولّى ذلك المُجتهد أو وكيله أو مأذونه؛ فإن لم يكن أحدهم، قام عدول المسلمين مقامهم.

الباب السادس: في الصدقات المندوبات غير الزكاة

وفيها مباحث:

الأوّل: في الصدقات الداخلة في الهبات،

وهي العطايا المتبرّع بها بالأصالة من غير نصاب، و فيها مقامات:

الأول: في فضلها،

وهو ثابت عقلاً و شرعاً، بل من ضروريات الدين، وفي القرآن المبين: ﴿وَمَا تَنْفَقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوفِّ إِلَيْكُمْ﴾^(١).

وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ اللَّهَ لَيَدْفَعُ بِالصَّدَقَةِ الدَّاءَ، وَالْدَّبِيلَةَ، وَالْحَرْقَ، وَالْغَرَقَ، وَالْهَدْمَ، وَالْجُنُونَ، إِلَى أَنْ عَدَّ سَبْعِينَ نَوْعاً مِنَ السُّوءِ»^(٢) وعنه صلى الله عليه وآله: «الصَّدَقَةُ تَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ»^(٣).

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: «الصَّدَقَةُ بَعْشَرَةٌ، وَالْقَرْضُ بِثَمَانِيَةِ عَشْرٍ، وَصَلَةُ الْإِخْوَانِ بِعِشْرِينَ، وَصَلَةُ الرَّحِمِ بِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ»^(٤).

وعن الباقر عليه السلام: «صَنَائِعُ الْمَعْرُوفِ تَدْفَعُ مَصَارِعَ السُّوءِ»^(٥).

و عن الصادق عليه السلام: «دَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ، وَادْفَعُوا الْبَلَايَا بِالْإِعْدَاءِ، وَاسْتَزَلُّوا الرِّزْقَ بِالصَّدَقَةِ، وَهِيَ تَقَعُ فِي يَدِ الرَّبِّ، قَبْلَ أَنْ تَقَعُ فِي يَدِ الْعَبْدِ»^(٦).

و يُسْتَحَبُّ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِيَدِهِ عَلَى فَقِيرٍ، وَ يَأْمُرَهُ بِالْإِعْدَاءِ لَهُ. وَ يُسْتَحَبُّ التَّبَكُّيرُ بِالصَّدَقَةِ لِدَفْعِ شَرِّ يَوْمِهِ، وَرَوَى: أَنَّهَا تَقْضِي الدِّينَ، وَتَزِيدُ الْمَالَ، وَ تُخَلِّفُ الْبَرَكَةَ^(٧).

١. البقرة: ٢٧٢.

٢. الكافي ٤: ٥٠ ح ٢، الفقيه ٢: ٣٨ ح ١٦٠، دعائم الإسلام ٢: ٣٣١ ح ١٢٥٢، الوسائل ٦: ٢٦٨ أبواب الصدقة ب ٩ ح ١.

٣. الكافي ٤: ٥٠ ح ٣، ثواب الأعمال: ١٦٩ ح ٨، الوسائل ٦: ٢٥٥ أبواب الصدقة ب ١ ح ٢.

٤. الكافي ٤: ١٠ ح ٣، الفقيه ٢: ٣٨ ح ١٦٤، دعائم الإسلام ٢: ٣٣١ ح ١١٤، الوسائل ١١: ٥٤٦ أبواب فعل المعروف ب ١١ ح ٥.

٥. الكافي ٤: ٢٩ ح ٣، الفقيه ٢: ٣٠ ح ١١٤، أمالي الصدوق: ٢١٠ ح ٥، الوسائل ١: ٥٢٣ أبواب فعل المعروف ب ١ ح ١٠.

٦. الكافي ٤: ٣ ح ٣، الفقيه ٢: ٣٧ ح ١٥٦، التهذيب ٤: ١١٢ ح ٣٣١، قرب الإسناد: ١١٧ ح ٤١٠، الخصال: ١: ٣٣، الوسائل ٦: ٢٦٠ أبواب الصدقة ب ٣ ح ١، وص ٣٠٢ ب ٢٩ ح ١-٤، كنز العمال ٦: ٢٩٣ ح ١٥٧٥٩.

٧. الكافي ٤: ٩ ح ١، عدة الداعي: ٦٩، الوسائل ٦: ٢٩٠ أبواب الصدقة ب ٢٢ ح ١، وص ٣٢٢ ب ٤٢، عوالي اللآلي ٣: ١١٣ ح ٢.

والتوسعة على العيال . وإكرام الضيوف ، و زيادة الوقود في الشتاء لهم من أعظم الصدقات ، وإعطاء السائل ، ولو كان على فرس . و كان عليه السلام إذا أعطى الفقير أخذها من يده فقبلها ثم ردها إليه^(١) .

المقام الثاني : في مصرفها

و أفضله العلماء ، ثم الصُّلحاء ، ثم بنوهاشم ، ثم الجيران ، ثم الأصدقاء ، ثم مطلق أهل الإيمان ، ثم المخالفين ، ثم الذميين ، وتعطى لبني هاشم ، والفقراء أولى من الأغنياء ، ومع تعارض الصفات تلحظ زيادة العدد ، و قوة السبب . وإعطاء العدل أفضل من إعطاء غيره ؛ ولو كان في منع الفاسق نهى عن المنكر ، قوي وجوبه .

المقام الثالث : في مقدارها

وحدها : أن لا يبلغ بها إلى حيث يضر بحاله . ومعياره مضمون قوله تعالى : ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾^(٢) ومضمون قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يَسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^(٣) . و لاحد لقليلها ، فتعطى التمرة ، و شقها . وينبغي أن يُراعى حال المتصدق عليه في كثرة حاجته و قلتها ، و علو منزلته وضعيتها . و حال نفسه بملاحظة مقدار قدرته .

المقام الرابع : في جنسها

يُستحبّ بذل المحبوب ، كما يُكره إعطاء الخبيث^(٤) ، و أن يختار لها من مختار

١ . الكافي ٤ : ٨ ح ٣ ، وص ١١ ح ١-١٤ ، تفسير العياشي ٢ : ١٠٧ ، ثواب الأعمال : ١٧٣ ح ٢ ، أمالي الطوسي :

٦٧٣ ، عدة الداعي : ٦٨ ، الوسائل ٦ : ٣٠٣ أبواب الصدقة ب ٢٩ ح ٥ .

٢ . بنى اسرائيل : ٢٩ .

٣ . الفرقان : ٦٧ .

٤ . في «ص» ، «ح» : الجشب .

أمواله، خصوصاً لمن تناسبه كرائم الأموال لعزّته، ونجابتة.

ويُلحظ ما هو الأنفع للفقير، كالطعام في وقت الغلاء، والتمر إذا عزّ، واللحم واللبن كذلك. ولا يبعد ترجيح التمر والزبيب على غيرهما، مع فقد المرجّحات الخارجيّة. وورد الحثّ على صدقة الماء^(١)، ويلحق بها بذل الجاه، والكلام اللين، ومكارم الأخلاق، فقد ورد: أنكم لن تسعوا الناس بأموالكم، فسعوهم بأخلاقكم^(٢).

المقام الخامس: في أحكامها

تُشترط فيها نيّة القربة على نحو غيرها من العبادات، ويتوقّف تملّكها على الدفع والقبض، فيحصل الملك بهما، وإن لم يكونا مع الصيغة اللفظية. ولا يجوز الرجوع بها بعد ذلك، سواء كانت لرحم أو غيره.

والإسرار بها أفضل إلا لدفع التهمة، أو قصد القدوة ونحوهما من المرجّحات. ويكره أن يتصدّق بجميع ماله إذا لم يكن محتاجاً إليه. ويكره السؤال وإظهار الحاجة وشكاية الفقر، إلا مع الاضطرار فيجب. وليس طلب جوائز الملوك، بل عطاياهم مطلقاً خصوصاً ما كان من المزارع والعقارات بأقسامها من السؤال، كما هو ظاهر الحال. والله الموفق للصواب.

١. الكافي ٤: ٥٧ ح ٢، التهذيب ٤: ١١٠ ح ٣١٩، الفقيه ٢: ٣٦ ح، أمالي الطوسي: ٥٩٨ ح ١٢٤١، عدّة الداعي:

١٠٢، الوسائل ٦: ٣٣٠ أبواب الصدقة ب ٤٩ ح ١-٧.

٢. الكافي ٢: ١٠٣ ح ١، أمالي الصدوق: ٣٦٢ ح ٩، اعلام الدين: ٢٩٤، مشكاة الانوار: ٢١٣، الوسائل ٨: ٥١٣

أبواب أحكام العشرة ب ١٠٧ ح ٨.

فنّ العبادات

من الماليات المحضة الداخلة في العقود،
والإيقاعات والأحكام، وفيه كتب:

كتاب العبادات

الداخلة في العقود وما يتبعها من الملحقات

وفيه أبواب :

الباب الأول: في الوقف

وفيه أبحاث :

الأول : في حقيقته

الوقفُ: هو الحبس، ومأخذه من الوقوف بمعنى القيام بلا حركة في مقابلة المشي؛ لأنه يحبس المال عن تصرف صاحبه، أو صاحبه عن التصرف فيه .
و يُستعمل في الشرع على وجه الحقيقة بطريق الوضع الابتدائي والهجري، أو على وجه المجاز المرسل، لعلاقة الكلّ والجزء، أو الإطلاق والتقييد، على اختلاف الوجوه للحبس الخاصّ، أو لما دلّ عليه من الألفاظ المعتبرة في صحته أو مطلقاً، أو للدليل والمدلول على وجه الاشتراك اللفظي أو المعنوي على بُعد، أو الحقيقة و^(١) المجاز.

ومن مقوماته على الأقوى : اعتبار القربات ؛ لاحتسابه من الصدقات ، وظهوره من كلام أهل اللغة^(١)، والروايات^(٢)، وفي الاستناد إلى الأصل وجه قوي^(٣)، لا يخفى على ذوي الفضل .

ومن جملة المقومات : اعتبار الدوام على مرّ الأوقات ؛ إذ بدونه يكون من المحبوسات لا من الموقوفات ، وهو مُعتَبَر في الحبس ، ودون آحاد المحبوس عليه^(٤)، ونقله إلى ثالث خارج منه^(٥) مخرج عنه ، كإضمار نقله ببيع ونحوه ، أو غيره من النواقل ولو بطريق المجاز .

وما وُضِعَ على الانقطاع ، أو توقّف الانتفاع بمنفعته على الفناء ، كالمطعم والمشروب ، أو على الزوال بنذر وشبهه ، أو على التزلزل بخيار أو شفعة ونحوهما ؛ لا يصحّ فيه .

وهو من الأحكام القديمة التي جرت عليها الشرائع السابقة في وضع الكنائس ، والبيع ، والمساجد ، والرُّبُط^(٦) ، والموارد ، والكتب ، والممالك ، ونحوها . وهو محرّر لرقة العقار وغيره على نحو تحرير العبد والجوار ، فإنّه ناقل للعين ، مسلّط على المنفعة ، كالعتق للعتيق المشروط عليه الخدمة .

وهو بقسميه عامه وخاصه مفيد للاختصاص دون الملك ، فإنّه لله . والقول بانفصال الملك في القسم الثاني ، الموقوف عليه ، غير بعيد ، كما مال أعظم الفقهاء إليه^(٧) ، وإن كان الأقوى خلافه ، وجريان الأحكام فيه على نحو جريانها في الوقف العام ، وفي متعلقات النذور ، فإنّ الأقوى خروجها عن ملاكها ، ورجوعها كباقي

١ . أنظر المصباح المنير : ٦٦٩ .

٢ . أنظر الوسائل ١٣ : ٢٩٢ أبواب الوقوف ب ١ .

٣ . كلمة «قوي» : غير موجودة في «ص» .

٤ . في «ح» : ودون آحادها .

٥ . في «ح» : منه .

٦ . الرِّبَاط : الموضع الذي يبنى للفقراء مولد ، ويجمع في القياس رُبُطَ بضمّتين ورباطات . المصباح المنير : ٢١٥ .

٧ . كالشيخ الطوسي في الخلاف ٣ : ٥٣٩ المسألة ٣ ، والمحقّق في الشرائع ٢ : ١٧٢ .

الكائنات إلى من بيده أزمة الأمور، وملك الفوائد والمنافع ليس بمقتضي لملك العين، و لا مانع.

وفي ذلك دفع لمنافاته، لقولهم عليهم السلام: «الناس مسلطون على أموالهم»^(١).

ولا يبعد دخول التقييد بالصحة في معناه، لقربه من العبادات بدخول القرية، كما أن القصور الآتي تفصيلها لا يبعد بعد إمعان النظر دخولها.

البحث الثاني: في صيغته

وقد يكون معنى ثانياً له، فيقابل باقي الصيغ، كما قابل معناه معانيها، ولا بد من صيغة يحكم بدخولها تحت مدلوله، أو دخوله تحت مدلولها، إما من دون ضمنية لصراحتها فيه، كوقفتُ وقد يقال فيها: «أوقفتُ» في الإيجاب، و«قبلتُ، ورضيتُ» في القبول، حيث يلزم الإتيان بها. وقد يقال: بأن في المسجدية ونحوها لا تحتاج إلى قبول.

أو مع ضمنية تجعلها بمنزلة الصريحة؛ لقرب معناها بدونها، فيزداد بها قرباً ك«سبّلت وتصدّقت» في الإيجاب، و«أجزت ذلك وأمضيت» في القبول، فيكتفى بها بشرط أن يكون مع القرينة الصريحة، وفي الاكتفاء بقرينة الحال إشكال. وفي لفظ «حرّمت، وملّكت، وقبلت التحريم والتمليك» معها بحث.

ولا يصحّ بالألفاظ البعيدة عن مدلوله: كبعت، و اشتريت، وآجرت، و استأجرت، ووهبت، وآتهبت، ونحوها، ولو مع القرائن المصرّحة.

ولو بدّل ضمير المتكلم بضمير المخاطب أو الغيبة، قوي البطلان. ولا بدّ فيها من الماضوية، وإرادة الإنشائية، فلا تجزي صيغة المضارع، ولا الصيغة الأمرية، وتجزّي الجملة الاسمية بلا قرينة في الصريحة، و معها في غيرها ما يلزم مقامها معها.

١. عوالي اللآلي ١: ٢٢٢ ح ٩٩، و ص ٤٥٧ ح ١٩٨، و ج ٢: ١٣٨ ح ٣٨٣، و ص ٢٠٨ ح ٤٩.

والأولى الاختصار على قول: «هذا وقف»، دون قول: «هذا موقوف»، ولا يجزي فيهما قول: «نعم» في جواب من قال: هل وقفت؟ أو هل قبلت؟ ولا لفظ الخبر، مع إرادة الخبر، ولا كلُّ ما شكَّ في دخوله تحت المصداق ولو تباينا قُدِّم على وضع لفظ له في الابتداء أو بسبب الهجر بعد عصر أهل اللغة.

ولوأتى بها بصيغة عربيّة محرّفة، أو عجميّة، أو يونانية، أو سريانية ونحوها جامعة للشرائط السابقة، صحّ.

ولا بدّ من تأخّر القبول عن الإيجاب، وعدم الإتيان بشيء منه ولو بحرف حتّى يتمّ الإيجاب، وليس سكوت الوقف بمنزلة الحرف.

ولو اختلف الطرفان الفارسيّة والعربيّة مثلاً، قويّ الإجزاء، وهو شرط بالنسبة إلى الطبقة الأولى.

ولو عجز عن الألفاظ الصريحة مباشرة، جاز له الإتيان بغيرها، ولم يجب عليه التوكيل، ويلزمه تحرّي الأقرب فالأقرب.

ولو عجز عن اللفظ، أجزأت الإشارة مع الكتابة وبدونها، ولا تجزي الكتابة إلا مع تعذّرها، ولو اختصّ العجز بجانب أو ببعضه، اختصّ الجواز به.

ولو أمكن تحصيل القدرة من حينه من دون فوت غرض، تعيّن عليه التعلّم. ولو طرأ العجز في الأثناء، كان لكلّ حكمه.

والظاهر أنّه يغتفر^(١) في الثواني ما لا يغتفر^(٢) في الأوائل، فلا حاجة إلى الصيغة في التوابع من النماء ونحوه مع اشتراط وقفّيته، بل يقال بالنسبة إلى كلّ شرط.

ويُشترط فيها عدم الفصل المخلّ بينهما، وعدم تفكيك الحروف، حتّى تخرج عن الهيئة العربيّة، وليس فصلُ السعال، والتثاؤب، والتنفس، وكلُّ اضطراب عارض مُخلّاً، مالم تذهب الصورة.

ولو جاءت بالصيغة بوجه محرّم - كصوت رقيق لطيف من غير محرّم، أو مشتمل

على الترجيع، داخل في مصاديق الغناء، أو في صلاة الفريضة، أو غير ذلك - قوي القول بالصحة؛ لأنّ التقرب بالمعنى لا ينافي العصيان بالتلفظ، على إشكال. ولو رفع الصوت زائداً على المتعارف، كان احتمال الصحة فيه أقوى مما تقدّمه.

وجميع ما تقدّم تستوي فيه صيغ العقود، وفي الوقف أشدّ اعتباراً؛ دخول القرية فيه.

واعتبار الإيجاب و القبول القوليين في الوقف الخاصّ قويّ، والقول بالاكتفاء بالفعلي في القبول لا يخلو من وجه، وفي العام يكتفي بالقبول الفعلي، والقول بعدم الاحتياج إلى القبول مطلقاً لا يخلو من وجه.

وذو الرأسين لبدنين على حقّ واحد لواحد إن علمت أصالتهما، اكتفي بلسان أحدهما؛ وإذا علمت زيادة أحدهما، أو كانت محلّ شكّ، أجزأ الواحد منها على الأقوى. ولا سيّما على القول بأنّ صدق المشتقّ يتحقّق بالخلق و الفعل دون القيام.

ولو توزّع الإيجاب أو القبول على اللسانين، فالظاهر البطلان في الجانبين. ولو خاطبه اثنان أحدهما موجب و الآخر قابل، فأوجب بلسان و قبل بلسان صحّ العقد. ولو كان وليّاً أو وكيلّاً لاثنين، فأوجب بلسان عن أحدهما و قبل بلسان، صحّ؛ وربّما كان الأمر فيه أسهل من غير مكان.

ولو جوزنا عليه وقوع النيتين، لأنّه ذو قلبين وإن كانت اليقظة و النوم فيهما متلازمان، أو نوى القرية في أحد القلبين دون الآخر، صحّ. ولو نوى في الآخر ما ينافيها، فالمسألة ذات وجهين.

البحث الثالث : فيما يتعلّق بمطلق المتعاقدين

وهو أمور:

أحدها: قصد اللفظ منهما جنساً، ونوعاً، وصنفاً، وشخصاً، وإن حصل الجميع دفعة؛ فلو ألقياه عن جنون أو صبا مانعين عن الإدراك، أو غلط، أو سهو، أو سُكر، أو إغماء، أو دهشة، أو جوع، أو عطش، أو مرض، أو همّ، أو فرح، أو جبر سالبة

للإدراك، مخرجة عن الشعور، لم يصحّ.

ولو قصد لفظاً فجاء بغيره فسد. ولو قصد بعضاً منه في إيجاب أو قبول، أو بعضاً منهما أو من أحدهما، فسد الفاقد و صحّ الواجد وأتمّ إن لم يترتب خلل من جهة الفصل.

ولو قصد لفظاً من ألفاظه فجاء بغيره منهما، قام احتمال الصحة، والأقوى البطلان. ولو كرّر اللفظ مراراً مردداً في القصد، بطل، مجاناً كان أو لا.

ولو عيّن الجميع صحّ الأوّل ولغا الثاني، ولو قصد المجموع إشكال.

ثانيها: بناء كلّ منهما على قصد صاحبه، فلو علم أحدهما بعدم قصد صاحبه بطل وإن كان في الواقع قاصداً؛ لأنّ حقيقة قصده موقوفة على قصده، ويكفي في معرفة قصده ظاهر الحال، وبناء المسلم على الوجه الصحيح في الأقوال والأفعال.

ثالثها: قصد الإنشاء في تحصيل مضمون العقد، فلو قصداً أو أحدهما إخباراً أو إنشاءً من غير ذلك - من ترجّ أو تمنّ أو دعاء أو نحوها - بطل.

ولو قال: وقفت هذا الإبل و وقفت ذاك، ولكن قاصداً للإنشاء، صحّ.

رابعها: قصد الدلالة، فلو زعم الإهمال وأتى به بطل، وإن كان موافقاً غير مهمّل، ولا تجب معرفة الدلالة التفصيلية، و يكفي في مقاصده المعجم بالنسبة إلى صيغ العرب، وبالعكس القصد الإجمالي، ولا حاجة فيه إلى التفصيل.

خامسها: قصد المدلول، بأن يقصد استعمال اللفظ في معناه، فإن قصد اللفظ والدلالة، ولم يقصد خصوص المدلول، أو ردّه في المدلول مع اتحاد الصيغة أو تعدّها، بطل، ولو قصد بلفظ معنويه، أو مجازيه، أو حقيقته و مجازه على وجه التريّد، بطل.

سادسها: قصد التأثير من الصيغة المعيّنة، فلو ألقاها من دون قصد، أو مع قصد حصول من غيرها بطل. ولو أوقع الصيغة معلقاً لها بما يحتمل التأثير احتياطاً في تحصيل المطلوب، صحّ.

ولو قصده مردداً بين الألفاظ المتكررة فسَدَ. ولو كرّر وقصد التأثير بالجميع، صحّ

ما تقدم، ولغا ما تأخر، وفي العقد بالمجموع إشكال.

سابعها: قصد الأثر وطلبه وإرادته، فلو قصد التأثير من دون إرادة منه لما يترتب عليه من الأثر، لم يصح. والمراد بقصد التأثير والأثر العرفيان، لا الشرعيان، حتى لو صدر ممن لا يعرف المسائل الشرعية كان صحيحاً.

ثامنها: قصد كلّ منهما في خطابه شخصاً معيناً بالاسم أو الإشارة، فلا يجزي قصد المبهم، وفي الاكتفاء بالتعيين مع الأوّل إلى التعيين وجه.

وهذه القصود بجملتها تُعتبر فيها المقارنة، فلو وقع إيجاب أو قبول أو بعض منهما أو من أحدهما خالياً عنها أو عن بعضٍ منها بطل.

وهي جارية في جميع العقود الجامعة للإيجاب والقبول، وفي إيجاب الايقاعات، ويجري مثلها - إلا ما شذّ - في العبادات.

ولو قصد بإجرائها الاحتياط في تحصيله صحّ.

تاسعها: أن يكونا أصليين^(١)، أو وليّين، أو وكيلين، أو مختلفين، فمن كان خارجاً منهم وتولّى طرفاً من الطرفين، كان فضولياً فيه، وإن تولّاهما كان فضولياً فيهما.

ومن كان ذا وكالة مقيدة وأهمّل القيد، أو ذا ولاية لكلّ غائب فعقد حيث لامصلحة مثلاً، دخل في قسم الفضولي.

ومثل ذلك صاحب المال المحجور عليه لفلس أو سفّه أو رهانة أو حقّ مقاصّة أو نحو ذلك.

ثمّ صحّة الفضولي في هذا الباب، وفي كلّما يدخل في قسم العبادات الصرفة أو الداخلة في المعاملات لا تخلو من إشكال لو^(٢) كان من غير الغاصب، وأمّا فيه فالإشكال أشدّ.

وإذا عقد الوقف عن المالك فالإشكال فيه أضعف ممّا إذا عقد لنفسه، وإذا عقد لنفسه زاد الإشكال؛ لبُعدّه عن تحقّق القرابة فوق ما سبق. وعلى فرض صحّته تتضمّن

١. كذا في النسخ، والانسب: أصليين.

٢. في «ص»: ولو.

الإجازة أمرين : ملكيته لتوقف الوقف عليها، وثبوت الوقف عنه .

ولا يبعد القول بأنّ صحّته هنا أقرب من صحّته في غيره من العبادات، كالأخماس، والزكوات؛ نظراً إلى أنّ القربة هنا ليست كباقي القربات، ولدخوله في قسم المعاملات .

وفي استحقاق الوليّ أو الوكيل الأجرة مع إطلاق الأمر وعدم ظهور التبرّع من خارج، وجه قريب .

عاشرها: تعيين النائب، فلو كانت الولاية على متعدّدين، أو الوكالة كذلك، لزم تعيين من عقدوا عنه بالاسم أو الإشارة، ويكفي الأول إلى العلم اليقيني^(١) .

و يجري الحكم في الوكلاء عن الوكلاء، فلو وقفوا حصّة مشاعة - تصلح أن تكون لأداء متعدّدين لو قبلوا - عن واحد من المنوب عنهم ولا تعيين، ولا أولّ إلى التعيين، بطل الوقف . ولو عيّن مازعم أنّه غيره فأصابه، فالأقوى البطلان .

حادي عشرها: سماع كلّ واحدٍ منهما ما أوقعه صاحبه، أو علم الصدور بالقرائن على وجه الفور مع العجر، فلو علم الصدور لا من طريق السماع مع القدرة عليه، بطل على إشكال .

وفي لزوم الاستماع بالإصغاء وجه قوي .

ثاني عشرها: قصد كلّ منهما إسماع صاحبه أو إفهام ما يوجهه إليه ممّا يقوم مقام اللفظ، فلو استرّ بالخطاب فوافق السماع، فلا عبرة به، على تأمل . ويُعتبر في جميع مأمّرٍ مقارنته، فكلّ ما كان مفصولاً لم يكن مقبولاً .

ثالث عشرها، رابع عشرها، خامس عشرها، سادس عشرها، سابع عشرها، ثامن عشرها: البلوغ، والعقل، واليقظة، والتذكّر، والصحو، والإفاقة، والاختيار، والشعور، فلا يصحّ ممّن فقد شيئاً منها .

فلا يصحّ من غير البالغ، مميّزاً أو لا، بلغ عشرّاً أو لا؛ ولا من المجنون، إطباقاً أو

إدوارياً حال الجنون، أصالة و ولاية و وكالة وفضولاً؛ فلو صادف^(١) أحد الطرفين أو بعض منهما أو من أحدهما أحد النقصين، وَقَعَ باطلاً.

ومع الشكّ في عروض الجنون يبنى على العقل، وفي عروض البلوغ يبنى على الصبا، وكذا في عروض كلّ كمال ونقص. وإذا حصل الشكّ في الوقوع حال النقص أو الكمال، فإن كان حين العقد ولم يعتضد أحدهما بأصل، بني على الفساد، وأصالة صحّة العقد لا تثبت صحة العاقد.

فلو تقدّم له حالان: حال عقل، وحال يعتوران على الدوام، وشكّ فيه، بني على الفساد. وإن كان بعد التفرّق والدخول في حال آخر، بني على الصحّة، وقد يُستفاد من قوله: «إذا شككت في شيء وقد دخلت في غيره فشكك ليس بشيء»^(٢).
والحنثى المشكل والمثقوب الذي لا يعلم حاله يبنى في بلوغ العدد فيهما على حكم الذكر.

ولو كان لأحدهما وكيلان: ناقص لم تصحّ وكالته، وكامل، ووقع الاشتباه في مصدره، بني على الصحّة على إشكال.

ولو وقع شيء منهما مرّةً حال الكمال، ومرّةً حال النقصان على وجهين مختلفين، ولم يتميز أصلاً، احتمل الحكم بالبطلان، والأقوى القرعة، وجميع ما ذكر من شرائط الوجود، فلا يغني العلم فيهما عن الواقع.

البحث الرابع: فيما يتعلّق بخصوص الموجب وهو أمور:

أحدها: نيّة التقربّ بإيقاع الصيغة و قصد معناها وتأثيرها وأثرها على وجه يترتّب عليها الأثر الأخروي مع إيمانه في أحد الوجهين، ومع الاكتفاء بالصورة مع عدمه.
وهي شرط بالنسبة إلى الأصيل، والولي، والوكيل، والفضولي على الوجه

١. في «صر»: صادق.

٢. التهذيب ٢: ٣٥٢ ح ٤٧، الوسائل ٥: ٣٣٦ أبواب الخلل ب ٢٣ ح ١.

القويّ، فلا يكفي اقترانها بالإجازة. ولو جاء بها الأصيل، وقام بالصيغة الوكيل، لم يجز في وجه قوي. ويحتمل الإجزاء مع المقارنة، و تُشترط فيها، فلو أتى بها متقدّمة منفصلة أو متأخرة جاء الفساد.

والوجه عدم اعتبار الوجه، كما في سائر المعاملات التي أريد بها الثواب، على القول باعتبار الوجه في غيره.

ولابدّ من تعيين جهة الوقف فيها في العموم والخصوص والتشريك والترتيب و نحوها، فلو ردّد فيها لم يصحّ.

ولو أطلق ثمّ عيّن، فلا تبطل^(١) الصّحة. ولو حصل الشكّ في تعيين المراد من الصيغة المتقدّمة، بني على الأقلّ من كلا القسمين. ولا يُنافيها هنا من جهة الصيغة بحسب غضب مكان أو آلات أو لسان أو قلب أو محلّ، كصلاة ونحوها.

ولو نوى جهةً فليس له العدول إلى غيرها بعد الشروع في الصيغة حتّى يُعيد ما أتى به معها.

ونية القطع أو الإبطال أو الترديد بعد تمام الصيغة قبل الإقباض من الطرفين أو في أثنائهما لا تقتضي فساداً. وقبل الشروع في العقد يقوى كونها منافيةً لها.

وكذا في مسألة العُجب و الرياء من الموجب المقارنين لا المتأخّرين، ومسألة التبعض، ومسألة اختلاف المراتب باختلاف الجهات، وهي ثمرة تقدّم بحثها.

ثانيها: قصد الدوام من الوجوه^(٢)، فلو قصد الانقطاع عالماً أو جاهلاً أو خلا عن قصده بطل، وإن كان ممّا لا ينقطع.

ثالثها: أنّه يجوز له إدخال نفسه^(٣) في الوقف إذا كان مأذوناً بالخصوص أو العموم على وجه يشمله من الواقف أو من الشرع، وليّاً كان أو وكيلاً.

ولا ينبغي التأمّل في الشمول مع إرادة الجهة، وفي غيرها كقوله: قف على أهل بلد

١. كذا في النسخ والانساب: تبعد.

٢. كذا في النسخ والانساب: الموجب.

٣. في «ح»: نفيه.

كذا، وعلى بني تميم، وهو داخل فيها إشكال. والأقوى في مثله الدخول. ولو أطلق الأمر بالوقف، كان الأقوى عدم جواز إدخال نفسه. ولو أدخل نفسه ولم تكن قرينة تفيد دخوله، جاءه حكم الفضولي. رابعها: أن الإذن بالوقف أو الأمر به بصيغة «قف» يفيد الإذن بالوقف التام بتبعية الإذن بالمقدمات، كتخليصه من الموانع، والإقباض، ونحوها. بخلاف ما لو قال: أجز بصيغة الوقف، فإنه لا يفهم منه سوى إحالة قصد القرية وباقي القصد إليه.

البحث الخامس: فيما يتعلق بخصوص القابل وهي أمور:

أحدها: أنه يلزم أن يقبل ما أُلقي إليه على نحو ما وُجّه إليه، فلو وُجّه إليه مطلق فقبله مشروطاً، أو مشروط فقبله مطلقاً، أو عام فقبله خاصاً، أو بالعكس، أو تشريك فقبله ترتيباً أو بالعكس، لم تصح.

ثانيها: أنه لو تعلّق الإيجاب بجماعة، فقبل بعضهم، احتمل القول بالصحة في الجميع، و البطلان فيه، و التوزيع. ولو تقدّم القبول على الإيجاب، ثم جاء به بعده، فإن قصد به التأسيس صح، وإن قصد به التأكيد لما مرّ فيه الوجهان. ويجري الكلام في كلّ صيغة أعيدت بعد الفساد بوجه صحيح في عقد أو إيقاع على أيّ نحو كان.

البحث السادس: في الواقف

والمراد منه: من يعود الوقف إليه، ويجري مع تولّي الإيجاب ما يجري في الموجب.

وشروطه قسمان:

أحدهما: ما تتوقّف الصحة على اتّصافه به، و يجري فيه مع ما جرى

(في إذا توالي)^(١) الإيجاب أمور :

أحدها : أن يكون مالكا ؛ إذ لا وقف إلا في ملك ، فلا يصح وقف غير المالك ، ولا الوقف عنه ، وإن كان مختصاً كالمحجر عليه ، والوقف العام إذا سبق إليه ، و المباح قبل الحيازة إذا وقع عليه أو وصل إليه ، والحريم المتعلق بأملكه ، وما تعلق به عقد موقوفة صحته على قبض بناءً على لزوم الوفاء به وإن لم يكن مملوكاً .

ثم إن يكن ملكاً لأحد بطل من أصله ، وإن كان ملكاً لأحد توقّف على إجازته ، مع الغصب و بدونه ، ومع نيّته عنه وعن نفسه ، وفي صحّتها بقول مطلق إشكال ، ومع الغصب بقسميه أيضاً ، أو الآخر منهما أشدّ إشكالاً .

و تستتبع الإجازة في القسمين الأخيرين حكمين : نقل الملك ، وحصول الوقف ، وصحة الفضولي فيما تُعتبر فيه القرابة مخصوصة بما تجزي الوكالة في نيّته .

ولو أجاز عقده دون نيّته بطل ، ولو أجاز العقد أولاً^(٢) الفصل بإجازة القرابة لم تصحّ . ولو قصد الفضوليّ وجهاً ، كالوجوب مثلاً ، فأجازه ندباً ، أمكن القول بالصحة .

أمّا لو قصد العموم أو التشريك ، فأجاز الخصوص أو الترتيب ، حكم ببطلانه ، ويهون الأمر من جهة الغصب ونحوه أن القرابة هنا أوسع منها في باقي العبادات .

ولا تجزي نيّة القرابة في الإجازة عن نيّة الفضولي ، و الجمع بين النيّة فيها و في الإقباض بعد نيّة العقد أولى ، و اعتبار النيّة في الإجازة على النقل أقرب من الكشف ، ويجري مثل ذلك في فضولي الإجازات .

ولو باع أو وقف بين الإجازتين ، صحّ على النقل ، وفسد على الكشف .
ولو تكرّرت العقود من الفضوليين دفعة فأجاز الجميع بطل ، ويحتمل القول ببقاء حكم الإجازة ، ويجري ذلك في تعدّد الوكلاء ، ومع الترتيب يصحّ الأول ويلغوا الباقي ، ولو أجاز واحداً مردّداً بطل .

١ . الظاهر فيما إذا تولى .

٢ . كذا في النسخ .

ولو ترامت العقود، فإن كانت متجانسة، كانت إجازة الأعلى مقتضية لصحة ما هبط عنها، دون ما عليها، وفي المختلفة ينعكس الحال .

ويجري في كل من قيدت وكالته بعقد، فأتى بالعقد خالياً عن القيد كان فضولياً، وتجري الفضولية في العقد والإقباض وفيهما معاً، وإجازة العقد لا تستلزم إجازة الإقباض، بخلاف العكس .

ولو وقف ما يملك وما لا يملك، صحّ الأول، وتوقف الثاني على الإجازة . ولو وقف عاماً، فأجاز خاصاً مشمولاً له، صحّ في وجهه، ولو انعكس الحال قوي القول بالصحة في الخاص، ونحوه ما لو جمع بين ما يصحّ الوقف عليه، وما لا يصحّ .

ثانيها: أن يكون تامّ الملك، بثبوت سلطان تامّ لا معارض له، فلا يصحّ لراهن، ولا مفلس، ولا محجور عليه، لسفه، أو جهة مقاصّة، أو تعلّق حقّ خيار لغيره، أو تعلّق حقّ شرعي مُنافٍ، من نذر أو عهد أو يمين، أو وقفية خاصة على القول بالملكية فيها، ويكون فضولياً في الخمسة الأول، وباطلاً في البواقي .

ثالثها: عدم الفساد عليه، بل وصول النفع في الدنيا أو الآخرة إليه؛ فلو وقف ما فيه فساد عليه بنفسه أو بوكيل الولي مولّى عليه، كان فاسداً. ولو جمع بين ما فيه الفساد وغيره، اختصّ حكم الصحة بغيره .

رابعها: عدم المعارض الشرعي بالنسبة إليه، ولو قال: أوقف مالي عنك، أو أوقف مالك عني، قضي بملكية الموقوف عنه، ثمّ وقفته عنه . وفي تنزيله على التملّك المجاني أو مع العوض فيضمنه وجهان . ولعلّ الأخير أقوى . ومع الفضولية في ذلك و تحقّق الإجازة يقوى عدم الضمان . ولو وقف ثمّ ملك لم يصحّ، و تحتمل الصحة مطلقاً، وفي خصوص ما إذا أجاز .

القسم الثاني: ما يتحقّق فيه الشرط منه أو من وليّه أو وكيله باتصافه أو اتصاف نوّابه، وهو أمور:

أحدها: القدرة على التسليم - ولو بشفاعة شفيع - لا تبعث على نقصان لا يرضى به

إنسان، أو بذل مال يضر بحاله .

فلا يصحّ وقف الطير في الهواء، والسّمك في الماء، والحيوان الوحشي إذا ذهب مع الوحوش، والبحري إذا دخل في البحر، مع عدم رجاء العود فيها .
ويقوى إلحاق البعير الممتنع، والعبد الآبق، و المال في يد الغاصب القوي،
وتغني القدرة على التسليم عنها . و لو كانت القدرة مختصةً ببعض، خصّ بالصحة .

ولو جمع المملوك وغيره، وتأمه وغيره، صحّ في القابل دون غيره .
و لا بدّ من قدره الشرعيّة و الفعلية، فلو منع من التسليم مانع شرعيّ، كان بمنزلة المانع العقلي .

والظاهر أنّ دائرة التسليم و الإقباض هنا أوسع من دائرة الرفع للضمان، فيجري فيه احتمال الاكتفاء بالتخلية .

ولو منعناه هناك، والقدرة من نوابه مُغنية عن قدرته، فلا تكون من الشرائط المختصة به .

ثانيها: العلم بالرجحان أو مظنته^(١) منه مع قابليته، أو وليّه، أو وكيله، ومع الشكّ أو الوهم لا يصحّ إلّا مع قصد القربة الاحتياطية . والظاهر أنّ الرجحان - على نحو ماسيجي - من الشرائط الواقعيّة . ولو جمع من معلوم الرجحان وغيره، صحّ دون غيره .

ثالثها: السلامة من النقص؛ سواء كان البلوغ أو العقل، والعوارض الرافعة للشعور، فإنّه يجزي حصولها فيه مع المباشرة، وفي نوابه مع عدمها .

رابعها: الاختيار؛ فإنّه يجزي حصوله فيه أو في نوابه . ولو جمع في جميع الصور السابقة بين القابل وغيره، صحّ في القابل دون غيره .

خامسها: السلامة من الحجر؛ فلا مانع من جهته مع إطلاق نوابه . ولو شكّ في

سبب الحجر، نفي بالأصل . ولو سبق له حالان في أحدهما له قابلية دون الأخرى، بنى على الصحة، وهو أقوى ههنا من باب النقصان، ولا وجه لاعتبار التاريخ .

البحث السابع : في الموقف ويعتبر فيه أمور :

أحدها : أن يكون مذكوراً، فلو قال : وقفت، و لم يذكر شيئاً، أو ذكر لفظاً مهملأً، أو ممأ لا يراد وقفه، بطل .

ثانيها : أن يكون موجوداً حين الوقف ؛ إذ المعدوم لا يتعلق به حكم، إلا ما دلّ الدليل عليه، فلو قارن حرف منهما أولاً أو آخرأ عدمه بطل، ويلزم تقدّمه عليها ليحصل العلم بالاقتران، والأول إلى الوجود لا يفيد في الأصول^(١)، ويفيد في التوابع .

فلو وقف ما يكون من الحمل، أو النماء المستعدّ للبقاء، أو النخل أو الشجر، بطل بخلاف ما إذا وقف الأصول، و شرط بعضها .

وهو شرط وجودي لا يغني عنه العلم مع مخالفة الواقع ؛ فإذا وقف ما علم وجوده فانكشف عدمه، انكشف فساد .

ولو وقف معدوماً وموجوداً، صحّ في الوجود، ولو شكّ في طرف الوجود بعد العدم أو بالعكس، بنى على الحال السابق .

ولو وقف شيئاً فظهر من غير الجنس، كجمادٍ ظهر حيواناً، أو حيوانٍ ظهر إنساناً، أو فضةٍ ظهرت ذهباً، أو حمارٍ ظهر فرساً، أو جملٍ ظهر فيلاً وهكذا، التحق^(٢) بالمعدوم على الأقوى، ولعلّ أخبار النية تشهد به .

ولو اختلف بالسنّ اختلافاً فاحشاً مع وحدة الجنس، كأن وقف جدّعا^(٣)، فظهر

١ . في «ح» : الوصول .

٢ . في «ص» : التحقّق .

٣ . الجدّع من الدوابّ قبل أن يُشَيَّ بسنة، ومن الانعام هو أوّل ما يستطاع ركوبه، والأنثى جدّعة . العين ١ : ٢٢٠ .

بازلاً^(١)، أو طفلاً، فظهر شيخاً، ففيه وجهان كفرسي رهان.

ولو كان الاختلاف بالعيب المفرط والصحة، أو بسبب القيمة مع الغبن الفاحش، فترتب الضرر العظيم عليه، حكم بالصحة على إشكال. ولا سيما فيما إذا كان الضرر مسبباً عن تدليس الموقوف عليه.

وربما رجعت المسألة إلى تعارض الاسم و الإشارة، وفي أصل الحكم وجوه واحتمالات القول بالفساد وبالصحة مع اللزوم، وبها مع الخيار.

و يتمشى الحكم في جميع الصدقات المندوبة، وأما الواجبة فالظاهر فيها خلاف ذلك، فلو دفع في خمس أو زكاة شيئاً رجع به و أعطى بدله، وكذا القربات المنضمة إلى باقي المعاملات على الأقوى.

ثالثها: التعيين بذاته أو بالتعيين، فلو وقف عبداً من العبيد أو بهيمة من البهائم، أو قال: هذا العبد أو ذاك، بطل، وكذا لو علّقه بمفهوم الفردية؛ لأنه لا ربط له بالوقفية.

ولا فرق بين أن يكون التعيين بالاسم أو الإشارة أو الصفات والقيود المعينة للشخص. ولو علّق الصيغة بكلي موصوف بما يرفع الجهالة، قوي القول بالصحة إن لم يُقم الإجماع على خلافه؛ لأن الحقيقة تتعين بتعيين الشخص، وتعيينه يتم بالإقباض، وفي الاكتفاء بالكليات في العبادات وأمر الصدقات، من الواجبات والمندوبات، نظر.

ولو رتب فقال: وأمتي الفلانية وقف وإن لم تكن فالأخرى، بطل الوقف فيهما. ولو جمع بين المعين وغيره، اختص الفساد بغيره. ولو وقف بهما بطل. والظاهر أن لفظ الجزء، والسهم، والشيء، والكبير، والقديم هنا من المبهم؛ قصراً لما خالف القاعدة عن المتيقن.

رابعها: أن يكون معلوماً حين العقد أو أدى إلى العلم بعده. ولو وقف متعيناً غير آئل إلى التعيين، كعبد حكم به فلان مثلاً وقد مات الحاكم قبل أن يعلم حكمه، أو أكبر

١. يقال بزل البعير ييزل بزولاً، إذا فطر نابه في تاسع سنينه، والذكر بازل، والأنثى بازل لا تدخلها الهاء. جمهرة

العبدین سنّاً، ولا یعلم ذلك إلا فی بلاد النوب أو الحبشة، بطلّ.
والظاهر أنّ الأول إلى التعیین مُجزٍ فی التبرّعات، و الصدقات الواجبات
والمندوبات، فإنّ المداقة فیها لخوف الغبن فیها لیس علی نحو البیوع والإجارات. ولو
جمع بین المعلوم وغيره، بطلّ فی غیره.

خامسها: أن یكون عیناً، لا منفعة، ولا دیناً، فلو وقف منفعة أو دیناً أجمع بینهما
بطلّ. و لو جمع بینهما أو بین أحدهما و بین العین، وزّع علی نحو ما سبق. و فی
إلحاق الطبیعة الكلّیة بالعین إشکال.

سادسها: أن یكون محلّلاً یجوز الانتفاع به فی نفسه، وبالنسبة إلى خصوص
الموقوف علیهم، فلا یصحّ وقف الأصنام، و الصلبان، وآلات اللّهُو، وآلات السحر،
و الشعبذة، و كتب الضلال، ونحوها ولو كان لرضاضاها نفع.
ولو قصد مادّتها بانیاً علی إتلاف الصورة، أو شرط إتلافها^(١)، توجّه القول
بالصحّة.

سابعها: أن لا یكون نجساً أو متنجساً لا یقبل التطهیر، فلا یجوز وقف الخنزیر،
ولا کلب الهراش، و یقوی جواز وقف کلب الصید، دون الکلاب الثلاثة فی وجه قویّ.
ثامنها: أن یكون له منفعة فی حدّ ذاته و فی حقّ الموقوف علیه، وإن لم تكن بالنسبة
إلی الواقف، فلا یجوز وقف السنانیر، و السباع، و الوحوش، و الحشار، و حیوانات
البحر ممّا لا نفع فیها.

تاسعها: أن یكون ممّا یُنتفع ببقائه، ولا یختصّ نفعه بفنائه، كمطعوم، و مشروب،
ووقود، و سراج، و طیب ینتفع به برشّ، أو لطوخ، أو بخور، أو شمّ، أو وضع علی
مطعوم أو مشروب ونحوه، و عقاقیر، و أدویة، و آلات الغسل كصابون ونحوه.

عاشرها: أن یكون قابلاً للانتقال إلى الموقوف علیه أو الموقوف له، فلو لم یكن
جائز النقل، كالوقف - عامّه و خاصّه - لمصحف أو عبد مسلم و سائر المحترّفات

١. فی النسخ: و لو قصد مازلها ثانیاً علی إتلاف الصورة شرطاً لإتلافها.

الإسلامية على كافر، لم يصح وقفه .

وفي إلحاق المملوك المؤمن، وسائر المحترقات الإيمانية في الوقف على غير أهل الحق وجه قوي، والوقف على المستباح المال من الكفار لا يجوز .

وأما المعتصم بشيء من العواصم لوجه راجح، فلا بأس بالوقف عليه، ما لم يكن من المحترم، ولو كان المانع عهداً أو يميناً صحّ دون النذر .

حادي عشرها: ألا يكون مُعيناً على معصية مقارنة لوقفه، كوقف السيف وغيره من آلات السلاح على أعداء الدين والحرب قائمة، ولا سيّما وقت انعقاد الصفوف، ووقف آلات معدة لعمل اللّهُو، وقول الزور، وكتابة المظالم، ونحوها، وكذا غير المعدة مع شرطيتها أو عليّتها، ومع العلم مجرداً إشكال .

ثاني عشرها: أن لا يكون من الأراضي المشتركة بين المسلمين، كالمقابر، والأسواق، وطرق المسلمين، والأرض المفتوحة عنوة؛ لكونها بمنزلة غير المملوك، ولجهل الحصّة، واحتمال خروجها عن التمولّ .

البحث الثامن: في الموقوف عليه

وفيه مقامان:

الأول: في شروطه؛

وهي كثيرة:

منها: أن يكون مذكوراً، فلو قال: هو وقف وأطلق بطل، ولو قامت قرينة حال أو مقال على تعيينه^(١) صحّ .

ومنها: وجوده، فلو ذكر معدوماً في أوّل الطبقات أو وسطها أو آخرها، ولم يشاركه غيره، بطل الوقف . وهو شرط في مبدأ الوقف، فإنّه لا مانع من الوقف على

١ . في «ص»: تعيينه .

موجود، ثمّ من يوجد، كما أنّ القبول والقبض كذلك .

ومنها: أن لا يكون مرتدّاً فطريّاً من الذكور المعلومة ذكوريتهم .

ومنها: أن يكون غير الواقف ؛ فلو اختصّت الطبقة الأولى به، كان منقطع الأول باطلاً، وفي الوسط منقطع الوسط، وفي الأخير منقطع الأخير . وإن شاركه غيره، بطل فيه وصحّ في غيره، كما في كلّ عقد جامع بين جامع للشروط وغير جامع .

ولو أدخل أحد الشخصين على حقّ واحد صاحبه ؛ فإن ظهرت الوحدة، جاء الحكم، وإلا صحّ الوقف، ولو تعلّق بعام وقصدت أحاده بطل في حقّه وإن كانت له جهة وقصدت جهته، ووجدت فيه، دخل في الوقف . ولو دخل في الجهة ثمّ خرج، ثمّ دخل ثمّ خرج، وهكذا، دخل حين دخل، وخرج حين خرج .

ومنها: أن يكون قابلاً للتمليك، فلو أوقف على جماد أو ناقة أو بقرة أو مملوك، جرى فيه مع الاتحاد والاشتراك ما جرى فيهما فيما سبق . ولو حصلت في مثلها جهة رجع إليها وصحّ الوقف، فالوقف على المساجد، والربط، والمدارس، ونحوها وقف على المسلمين . والوقف على المبعّض موزّع، وعلى أمّهات الأولاد بوجه يوافق العتق صحّ، لا بدونه .

ومنها: أن يكون موجوداً حين العقد، فلا يجوز ابتداء الوقف على من سيوجد، ولو في أثناؤه .

منها: أن يكون قابلاً لبقاء التملّك ؛ فلو وقف مملوكاً على أحد عموديه، بطل الوقف، والظاهر بطلان الملك إن قلنا به، والعتق أيضاً .

ومنها: أن يكون بارزاً، فلا يجوز الوقف على الحمل وإن كان قابلاً لملك الميراث بشرط ترتّب الخروج حياً . والفرق بينه وبين الوصيّة أنّ الانتقال فيه حين المقال، وفي الوصيّة بعد حلول النية، فالملكيّة فيها تعليليّة لا تنجزية .

ومنها: أن لا يترتب عليه تقوية أهل الباطل في أصول أو فروع، مع العذر وبدونه، فلا يصحّ الوقف على الزناة، والفواحش، والسراق، والمحاربين، مع ملاحظة الوصف، ولا الكفار، والمحالفين، والأخباريين القاصرين أو المعاندين للمجتهدين،

والمحرّمين لشرب الدخاخين، كما لا يجوز الوقف على^(١) التوراة، والإنجيل، والبيع، والكنائس، وبيوت النار.

ولو وقف الذمّي على الكنيسة، أمضينا وقفه بمقتضى جزيته، وفي صورة الجمع بين القابل وغيره نظير ما مرّ.

ومنها: أن يكون ممن ينتفع بالوقف، ولا مانع له شرعاً، ولا عقلاً، ولا عادة، فلو كان عبثاً بالنسبة إليه - وإن لم يكن كذلك في نفسه - بطل. ومنه ما لو وقف قليل على كثير، فيكون لكلّ منهم سهم لا ينتفع به لقلّته، فلا يمكن وصول المنفعة منه إليه.

ومنها: أن يكون متعيّناً في نفسه أو بالتعيين، فلا يصحّ على مَبْهُم صرف لا يؤول إلى التعيين. فلو وقف ذلك ملاحظاً في أوّل الطبقات، انقطع أوّلُه، وفي الوسط وسطه، والآخر آخره، وفي صورة الاشتراك ما مرّ من التوزيع.

ومنها: أن يكون قادراً على التسليم مع عجز الواقف عن التسليم، فلو سلبت قدرتهما بطل.

ومنها: أن يكون ممن لا يُرجى انقطاعه، وبطو استمراره؛ فلو لم يكن كذلك، رجع حبساً. ولو اتفق انقطاع ما لا يرجى انقطاعه، فالأقوى صحّة الوقف ولم يرجع حبساً؛ فلو أكل البحر مسجداً أو رباطاً أو مدرسة أو مقاماً، لم يتخلّف عن الوقفية فيما مضى. وكذا إذا انقطع أهل بلد الموقوف عليهم مع التخصيص لهم، وفي مسألة المتحد والجامع يجيء ما مرّ.

ولا يُشترط إيمانه، بل ولا إسلامه، مع عدم مُنافاته القربة، كما إذا قصد تأليفهم ودفع عداوتهم للمؤمنين، ولو تأملنا في صحّته خصّصنا ذلك بالوقف المتعلّق بهم بالخصوص، أو بالداخلين في الوقف المخصوص.

ولا ينبغي البحث في دخولهم تحت الموقوف على المستطرفين مثلاً، من رُبّط، وقناطر، وموارد، وهكذا.

المقام الثاني : في بيان مصاديق عناوينه

وهي عديدة، والضابط فيها تنزيلها على ما كان في حال التخاطب، من لغة أو عُرْف عام أو خاص، عرفي أو غيره، أو حقيقة شرعية، إذا قصد بالخطاب الجري عليها، ومع القربة المخرجة عن الحقيقة يبنى على ما أفادته، وتُلغى الحقيقة. ولو جئ بلفظ مجمل خالٍ عن القرينة، أو أريد معنى مجازي ولا قرينة فيه، ولا تصديق لملقيه، حكم ببطلانه.

منها: لفظ المسلمين، وذكر فيه وجوه:

منها: أن المسلم من اعتقد الشهادتين.

ومنها: أنه من اعتقد الصلاة إلى القبلة، وإن لم يصل، إذا لم يكن مستحلاً.

ومنها: أنه معتقد وجوبها، مع عدم تركها.

ومنها: أنه من وافق مذهب الحق، فجميع من خرج عن مذهب الإمامية ليس

بمسلم.

ومنها: أنه كذلك إذا كان الواقف مؤمناً، ولعل الأقوى هو الأول. والظاهر خروج

الخوارج و النواصب والمجسّمة والمشبّهة على الحقيقة، دون المجبرة والمفوضة، هذا بحسب الحقيقة، وإلا فكلّ عبارة^(١) تحمل على مصطلح مصدرها.

ومن ادّعى اختصاص وصف الإسلام ببعض أهل الباطل فقد كابر وعاند أهل

الإيمان، ولا ريب أنه من حزب الشيطان.

ومنها: لفظ المؤمنين، وهم و الإمامية واحد، وقيل: يُعتبر ترك الكبائر بناءً على

أنّه ثلث الإيمان^(٢). والظاهر أنّه صادق على طائفة واحدة، وهي الفرقة الجعفرية الاثنا عشرية.

١. في «ح»، «ص» عبادة.

٢. المقنعة: ٦٥٤، الحقائق: ٢٢: ٢٠٣.

واشترط القول بعصمة أئمتهم قريب بعد التأمل في طريقتهم، ومتى صدر عن قوم نُزّل على مصطلحهم، واشترط تجنب الكبائر بعيد.

ومنها: لفظ الشيعة، وهم من شايع علياً عليه السلام في الخلافة بلا فصل.

ومنها: القرشية، والهاشمية، والعلوية، والفاطمية، والحسنية، والحسينية، والموسوية، والرضوية، وهم كل من انتسب إلى قريش، وهاشم، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وموسى، والرضا عليهم السلام من طرف الآباء من غير أن يدخله^(١) في السلسلة إحدى الأمهات.

وقد يقال: بأن النسبة إلى الطبقة العليا مشروطة بعدم بلوغ السفلى، والعباسية والأموية من انتسب إلى أمية والعباس من طرف الأب كما مرّ، والجعفرية من كانوا على مذهب جعفر بن محمد عليهما السلام، والناووسية، والزيدية، والكيسانية، والقطحانية، والإسماعيلية، والحنفية، والشافعية، والمالكية، والحنبلية من انتسب بالمذهب إلى المنسوبين إليهم، وكذا جميع أهل المذاهب، والواقفية من ذهبوا إلى الوقف على الكاظم عليه السلام.

والجيران؛ قيل: بعد أول داره أو بابها عن مقدار أربعين ذراعاً بذراع اليد^(٢)، وقيل: أربعين داراً^(٣)، وظني أن الحكم العرف، وهو مختلف باختلاف سعة الوطن وضيقه، وسعة الدار، وضيقها. وقد يقال بالاختلاف، لاختلاف الأشخاص. والعتره؛ الذرية، والخاص من قومه، والعتره الأخص من قرابته، وهم أخص من العشيرة وأعم من الذرية. وقيل: الأقرب لبناً^(٤). والقوم: أهل لغة الواقف من الذكور خاصة، وقيل: يدخل فيهم الإناث^(٥).

١. في «ص»: يدخل.

٢. المقنعة: ٦٥٣، اللعة (الروضة البهية) ٥: ٢٩.

٣. الحدائق ٢٢: ٢١١.

٤. المقنعة: ٦٥٥، الجامع للشرائع ٢٧١.

٥. المراسم: ٩٨.

وقيل : ذكور أهله، وعشيرته^(١).

وسبيل الله : كل قرية، وقيل : الجهاد والغزاة والحج والعمرة^(٢).

وسبيل الثواب قيل : الفقراء والمساكين، ويبدأ بأقاربه^(٣). وفي سبيل الخير : أنه

الفقراء، والمساكين، وابن السبيل، والغارمون، والمكاتبون، والفقراء من لم يجدوا قوت سنتهم. والمساكين : من كانوا كذلك، وألحت بهم الحاجة حتى ذلوا.

والبائسون : من أصابهم التعب^(٤) في تحصيل المعيشة، ولم يقفوا على حاصل.

ولو جعل مال الوقف بعد أولاده أو غيرهم إلى الفقراء، عم. وقيل : يختص

أقاربه^(٥)، وربما نُزل على إرادة الأفضل. ولو وقف على مواليه ولم يعين، بطل؛

لإجماله، لكثرة معانيه. وقيل : يُوزع^(٦)، وربما قيل : ذلك في المفرد^(٧). ولو لم يكن

له سوى قسم واحد، اختص به.

ولو قال : على مستحق الخمس، اختص بالذكور من أولاد الذكور من بني هاشم

دون خصوص أولاد أبي طالب والعبّاس، كما قيل^(٨).

ولو قيل : على نسل هاشم أو النبي أو ذريتهما، عم الذكور والإناث، ويتساوون

في أصل الاستحقاق والمقدار. ولو قال : على كتاب الله، لم يبعد أن يُقسّم على نحو

الميراث، ولو قال : على من انتسب إليّ، لم يبعد اختصاصه بمن اتصل بالذكور، كما

قيل^(٩). والأحوط التعميم؛ لقضاء العرف.

١. المقنعة : ٦٥٥، الحقائق ٢٢ : ٢٥٥.

٢. الخلاف ٣ : ٥٤٥، الجامع للشرائع : ١٤٤.

٣. المبسوط ٣ : ٢٩٤.

٤. في «ح» و«ص» : البقر وما أثبتناه من نسخة بدل.

٥. المختلف حجري ٢ : ٤٩٦.

٦. الشرائع ٢ : ١٧٣.

٧. الخلاف ٣ : ٥٤٦.

٨. النهاية : ٥٩٩.

٩. اللمعة (الروضة البهية) ٣ : ١٨٦.

ولو وقف على الأقرب إليه، نُزِّلَ على الإرث. ولو كان له مانع، فُرِضَ عدمه. و لو قال: على الأقرب إليّ، ولم يكن سوى الأخيرة، اختصّ بالخلصاء، و خرج بنو الأولات.

ولو وقف على الفقراء، اختصّ بأهل مذهبه، و لا يجب استيفاء فقراء البلد، و لا يختصّ لهم^(١) فضلاً عن غيرهم، و لو بيع جاز، و لا ضمان في النقل و لو بغير إذن المجتهد، و الفرق بينه و بين الزكاة واضح، و الأحوط الاقتصار على الثلاثة فما زاد. و قيل: بلزوم ذلك^(٢)، و الفرق بينه و بين الزكاة ظاهر.

ولعلّ الفرق يقضي بالاكْتفاء بالواحد، و الرجوع إلى المجتهد لا ينبغي تركه، و لا تجب التسوية في غير المحصور و الأقارب للمتسبب من الذكور و الإناث، و يُقسّم بالسوية، و الأعمام و الأخوال بالسوية. و لو وقف على البرّ أو في البرّ، فهو كلّ قربة. و لو وقف على الفقهاء، و كان من العلماء، نُزِّلَ على المجتهدين، و إلا نُزِّلَ على المتعارف بين الأعوام، فيدخل فيهم من كان ماهراً في علم عربية أو كلام أو حكمة، دون النجوم و الهيئة، أعلاهم، و أوسطهم، و أدناهم.

ولو وقف على الصوفية، و كان عارفاً ورعاً، نُزِّلَ على المعرضين عن الدنيا، المشغولين بالعبادة. و ربّما اعتبر مع ذلك الفقر، و العدالة، و ترك الحرفة. ما عدى^(٣) ما لا يُنافي العزلة، كالغزل و الخياطة و الكتابة و نحوها. في اصطلاح الأعوام و ربّما يدخل بتعميم العلماء في هذه الأيام أهل الطريقة الباطلة أو الأعمّ.

ولا يشترط سكنى الرباط، و لا لبس الخرقة من مسح^(٤)، و لا من زي مخصوص، و في كثير من هذه المقامات كلام يظهر بعد التأمل.

وبيان حقيقة الحال: أنّه يرجع كلّ خطاب إلى المتفاهم في اصطلاح التخاطب، ثمّ

١. كذا في النسخ و الظاهر: بهم.

٢. اللّمة (الروضة البهيّة) ٣: ١٨٧.

٣. في «ص»، «ح»: ما عداه.

٤. في «ص»: مسح و قد تقرأ مسيح و الكل مبهم.

إلى القرائن، حاليتها ومقاليّتها، ولو اجتمع عنوان لا يوافق الشرع مع غيره، صحّ غيره دونه. ولو وقف على الشباب، والكهول، والشيوخ، والعجائز، اعتُبر العرف.

البحث التاسع: في الناظر

وهو قسمان: أصلي شرعي وجعلي مالكي.

القسم الأوّل: الناظر الشرعي

ومحلّه: الأوقاف العامّة، من المساجد، والمدارس، و الربط، والقناطر، والمقابر، وجميع ما وقّف على وجه العموم، ولم يعيّن الواقف ناظراً، فإن عيّن كانت للمعيّن، والمجتهد ناظر عليه إذا أخلّ أو أفسد.

ومع عدم المنصب تكون النظارة للمجتهد بعد غيبة الإمام عليه السلام وروحي له الفداء؛ لأنّه قائم مقامه في الأحكام، فله المباشرة بنفسه، ونصب قيّم من قبله يتولّى إصلاحها وتعميرها، وفتح أبوابها، وسدّها، وحفظها، وهدم عمارتها، وبيع آلاتها، ونحو ذلك.

وإن رأى الصلاح في منع أحدٍ من الدخول فيها، أو رأى نصب إمام عوض إمام، أو خادم عوض خادم، وجب اتّباعه.

ولا يشترط فيه تقديم الفاضل، وإن كان أحوط، خصوصاً مع الحضور في البلد. وإذا نصب قيماً، فليس لمجتهدٍ آخر عزله، (إذا نصب قيماً)^(١) فالظاهر عدم جواز عزل نفسه إلا مع الإذن، كما في سائر المناصب الشرعية.

والظاهر أنّه تُشترط فيه الحرية، فالرق والمبعض ليس لهما قابليّة. ولو نصبه المجتهد ثمّ مات، بقي على حاله، حتّى يحصل سبب العزل.

ولو تعذّر أو تعرّس الرجوع إلى المجتهد، قام عدول المسلمين عنه، ويكفي الواحد. ولو لم يمكنه نصب العدل ولا توكيله، وكلّ فاسقاً أميناً. ولا تجب عليه المباشرة، وله

١. في النسخ فيما إذا نصب.

طلب الأجرة على نظارته .

وتجري^(١) النظارة الشرعية في الوقف الخاص إذا كان بعض الموقوف عليهم ناقصاً، وليس لهم ولي إجباري، ولا وصي منصوب من قبله، فإن النظارة إذن إلى المجتهد كالوصاية .

ويُشترط فيها في المقامين العدالة وقابلية النظر؛ لكونه من أهل النظر، ولو فسق انعزل من دون عزل، ولو عادت ولايته لم تُعد نظارته، وكذا لو طرأ عليه مُزيل العقل ثم عقل، وفي المغمى عليه تأمل .

ولو نَصَبَ مجتهد ناظراً، ثم اطلع مجتهد آخر على عدم قابليته عزله^(٢)، ولو لم يكن واطلع عليه عدول المسلمين، عزلوه .

ولو بلغ الناظر بعد نظارته رتبة الاجتهاد، فليس له التخلّف عن أمر المجتهد، ولو تبين لمن نصبه من المجتهدين عدم قابليته، عزله .

ولو نصبه للنظارة في عدة أمور، فظهرت قابليته لبعض دون، بعض، خصّه بما هو قابل، وعزله من غيره .

وللمجتهد أن يعدّد نصب بدله دون الثاني، ولو أطلق بنى على الاستقلال، ولو قَسَمَ النظارة على الأموال، اختصّ كل واحد بما عيّنه له .

وله جعل الواقف وأولاده وأرحامه وغيرهم - كائناً من كان - نظاراً .

القسم الثاني : الناظر الجعلي

الناظر الجعلي من المالك أو أوليائه أو من المتولّي الشرعي - وقد تقدّم ذكره - على مال الموقوف عليهم، على نحو الناظر على الوصي، وهو قسمان : ناظر على الوقف العام، وناظر على الوقف الخاص، وفي المقامين تُعتبر العدالة والقابلية لمعرفة المضارّ والمنافع، وتقع على أنحاء :

١ . في «ص» : وتجزي .

٢ . في «ص» : عزل .

أحدها: ولاية التصرف في جميع الأمور، حتى لا يكون للموقوف عليه سوى وصول الفوائد إليه.

ثانيها: أن يخلّي إليه أمر السهام في الزيادة والنقصان.

ثالثها: أن يخلّي إليه أمر الإدخال والإخراج، فيعطي من شاء، ويمنع من شاء.

رابعها: أن ينظر فيما يتعلّق بالصلاخ والفساد، مع بقائه في يد الموقوف عليه.

خامسها: كذلك مع البقاء في يده كالودعيّ.

سادسها: أن يكون مرجعاً على نحو المقلّد والمجتهد، فلا يتسلّط على شيء سوى

الحكم إذا رجع إليه الموقوف عليه.

سابعها: أن يكون منصوباً لرفع النزاع بين الموقوف عليهم.

ثامنها: أن يكون منصوباً لوضع الحفاظ والأجراء، إلى غير ذلك.

ثمّ المركّبات كثيرة، و الظاهر عدم المانع في جميع الأقسام؛ لأنّ الوقوف على

ما وقفها صاحبها.

ثمّ النظارة لا تحتاج إلى الإيجاب اللفظي، ويكفي في القبول أن يكون نقلياً،

ولا يلزمه القبول إلا إذا أوصى إليه ناظر مأذون في الوصيّة بها ولم يردها عليه، حتى

تعذر عليه نصب غيره لموته أو ضعفه.

وله أخذ الأجرة، مع تقرير الواقف أو الحاكم، من فوائد الوقوف أو من خارج،

لا من أعيانه. وكذا مع عدم التقرير في وجه قويّ، ويقوى أنّه ليس له عزل نفسه مطلقاً

إن لم يُقم إجماع على خلافه، وأنّه يجب على الناس القبول كفايةً.

وتشترك^(١) هذه الأحكام بين المنسوب الشرعي والمالكي، لكنّها في الأوّل أظهر،

وليس لمن نصبه أو غيره عزله، إلا مع ترتّب فساد أو حصول اشتراط، ومع الفساد أو

سلب القابلية؛ لارتفاع عدالة أو حدوث جبران، فيعزل بلا عزل، ويعود إذا عاد

بحاله.

ولو عزله الحاكم من غير تقييد، لم يعد على إشكال. ولو عدّد النظّار وصرّح بالاستقلال أو الانضمام فذاك، ولا حاجة إلى نصب البدل مع فقد أحدهما في القسم الأوّل على الأقوى.

ولا يجوز للحاكم ذلك و يتعيّن في القسم الثاني كما مرّ، و مع الإطلاق يظهر الاستقلال. ولو صرّح بالترتيب أو تعين الأوقات أو المحالّ أو التبديل أو التغيير امتنع، كما إذا صرح بالتعدية أو عطف بـ «ثم» و الفاء، ولو عطف بالواو فالظاهر التشريك.

ومتى مات الناظر في الوقف الخاصّ، ولم يوظّف غيره، رجع الأمر إلى الحاكم، ويقوى انقطاع النظارة والرجوع إلى الموقوف عليهم. وإذا اختلف النظّار مع الاستقلال اقترعوا، ومع الاشتراك يخيّرهم إن بقيت عدالتهم^(١)، وإلا نصب بدلهم. وإذا امتنع أحدهما دون صاحبه، نصب الحاكم بدله، ولو نصب لنصب النظّار، فنصب وانعزل، انعزل منصوبه، ومع الوكالة لا ينعزل.

وله جعل النظارة لنفسه و لولده، وغيره و غيرهم، من الموقوف عليهم وغيرهم، موحّداً، أو معدّداً، شركاء أو مرتّباً، مع الاستقلال والانضمام والتلبّس في ابتداء الوصف لابعده.

ولو فسد شرط النظارة، مع إرادة الاستقلال في الشرط، لم يفسد الوقف. ولو أقرّ بنظارة غيره منفرداً، لم تثبت و انعزل، ويرجع الأمر إلى الحاكم، ويهمل الموقوف، وكذا في كلّ ناظر تطلب نظارته.

وربّما يقال: بأنّ الوقوف إذا أطلقت كان النظر إلى الحاكم، وهو في الوقف، ويقوى في القسم الأوّل رجوعه إلى ورثة الواقف من حين موت الموقوف عليهم، لالورثتهم، ولا يُصرف في وجوه البرّ حينئذٍ.

١. «ص»: يخيّرهم أن تعتبر عدالتهم، أقول: ويحتمل كونه تصحيف: يجبرهم، أو يجيزهم وفي نسخة: بخيرهم بدل يخيّرهم.

البحث العاشر: في الشرائط الأصلية

وهي أمور:

أحدها: الدوام، فلو كان منقطع الأول أو الآخر أو الوسط أو المركب منهما بطل. والانقطاع إما بعدم الموقوف عليه في بعض الأحوال المذكورة، أو بذكر ما لا يقبل الملك فيه من جماد أو بهيمة أو مملوك، أو من لا يجوز الانتقال إليه، أو قطع السلسلة بشيء منها.

ولو وقف على بعض فلا انقطاع، ويجوز جعل تمام السلسلة مبعّضين. وليس من القطع أن يقف على زيد سنة، ثم من بعدها على عمرو. ومنقطع الأول لا يدخل في وقف ولا في حبس، وكذا منقطع الوسط على الأقوى.

ومنقطع الآخر يدخل في الحبس إن كان ممّا عاداته الانقطاع، وإلا صرف الموقوف في الأوقاف على النهج الشرعي، ولو خلا عن القبض لأنّ الموقوف عليهم في أول الأحوال المذكورة - كان منقطعاً، ولو كان ممّا لا ينقطع عادة، فاتفق انقطاعه من الآخر، مضت وقفته، بخلاف ما كان في المبدأ والوسط، فإنّه يتبع الواقع.

ولا يشترط دوام المنفعة بدوامه على الوقف على الأقوى، ويصحّ وقف الدراهم. ولو ردّد بين الدوام وغيره، أو بين الوقف والتحبّيس أو غيره من العقود، أو ذكر ما يحتمل الدوام وعدمه، أو علّق الدوام على شرط أو صفة ولم يكن مؤكداً، بطل. ولو جمع بين ما يدوم وما لا يدوم. صحّ في الدائم دون غيره، على نحو ما تخلف شرطه.

ولو وقف مال للغير فيه خيار أو شفعة بطل، ويحتمل الانتظار والكشف، ولو كان له الخيار صحّ وبطل خياره.

ولو جعله حبساً ثمّ وقفاً، كان منقطعاً. ولو جعله خاصاً ثمّ عاماً أو بالعكس، لم يكن من المنقطع، كما لو جعله حبساً ثمّ ترتیباً أو بالعكس.

ولو انقطع بعض الطبقة الأولى، رجع إلى الباقي، ولم يجزِ عليه حكم الانقطاع. والأقوى أن القطع في الابتداء مفسد وجوده وقصده دون الأخيرين، فإنهما يفسدان بالقصد فقط على الأقوى.

ولا فرق بين الانقطاع بسبب موقوف أو موقوف عليه أوفقد قابليته. وتحبب الأعيان وإيجارها قبل الوقف لا ينافيانه، ولا ينافي الدوام انقطاع المنفعة المقصودة. ولو خربت المساجد أو المدارس، أو تعطلت تعطيلاً لا يُرجى ارتفاعه - لخراب البلد خراباً لا يُرجى عوده بعد - بقي الوقف على حاله.

ويجوز للمجتهد إيجارها لزراعة ونحوها مع ضبط الحجج مخافة تغلب اليد. وأما الآلات؛ فإن فسدت عادت إلى حكم ملك الموقوف عليهم، كثمرة الوقف، لكنها تباع لإصلاح الوقف لا الموقوف عليهم.

ولو وقف بشرط عوده ملكاً له أو لغيره بطل، والانقطاع من جهة الموقوف، وكذا الموقوف عليه إذا كان مرجو الدوام، وكذا الجهات الملحوظة بالوقف، كالوقف على المشاهد، والمساجد، والكعبة، ونحوها، وربما رجع إلى الوقف على المسلمين. وأما الوقف على صاحب الزمان - روي فداه - فلا بأس؛ لتحقيق معنى الدوام بالنسبة إليه، ولرجوعه إلى نحو ما ذكر، ويتولى المجتهد القبض عنه، وقد يقال: بأنه قابض، لقدرة على التسلم، ولو أدخل في مبدأ نية القطع لا بعد العقد بطل. فلو نوى البيع في صورة الجواز على القول به لم يجز.

ثانيها: إخراج الواقف نفسه عن الموقوف عليهم في جميع الطبقات، فلو وقف عليها مفردة في أول الطبقة، كان منقطع الأول، وكذا في غيره، ولو أدخلها مع غيره خرجت.

ودخل هذا لو كان الملحوظ الذوات، و^(١) أما مع ملاحظة الصفات والجهات فيدخل مع الاتصاف، فإذا زالت خرج، وإذا رجعت دخل.

ولو شرط عوده إليه في وقف أو عند الحاجة أو وفاء ديونه أو الانتفاع به مدة أو إعطاء نفقة زوجته أو مملوكه بطل، ويقوى عدم البأس في العمودين. ولو شرط أكل أهله صح.

ولو شرط إجارة عبادة تجوز عن الأحياء، و كان حياً، كزيارة وحجة ونحوهما، قوي البطلان.

ولو شرط ردّ مظالم عنه أو صدقة أو عبادة أو أداء ديون لزمته في حياته ونحو ذلك، قوي القول بالصحة، وكذا لو وقف على مصارف الأموات فمات ويمكن إلحاق ذلك بتبدل الجهات، ويمكن أن يقال بتبدل الموضوع بذهاب الحياة- ولو قال: أدخل في الوقف إن كان كذا، أورد بين الدخول وعدمه صح.

ولو أخرج نفسه في الابتداء، فأدخلها في القصد في الأثناء في ضمن صيغة الإيجاب أو القبول أو بينهما، فسد في حقهما إذا تضمّنت^(١)، وإلا فسدت، وأفسدت.

ولا يفسد لو كان بينهما وبين القبض إذا قبضها للموقوف عليه في وجه، و مالا يجوز إخراجه عن نفسه لنذر أو عهد أو غيرهما من أنواع الالتزام لا يصح وقفه.

ثالثها: القبض عن إقباض من له ذلك أو مستمراً في يد الواقف، مع ولايته وقصده عن المولى عليه أو أطلق- ولو نوى الخلاف فالأقوى الجواز، وفيه نظر- أو في يد الموقوف عليه، مع الإذن منه أو من وليه أو وكيله، وهو شرط في الطبقة الأولى فقط. ويكفي مجرد الرضا، ولا حاجة إلى صيغة ولا لفظ.

ولا مانع من التسليم في مواضع غصب على الأقوى؛ لأن القربة وإن كانت معتبرة في العقد، لكن الظاهر أنها ليست كسائر القرب المعتبرة في العبادات الصرفة.

ولأن القربة لا بد من الإذن فيها شرعاً، فلو قبض المؤمن المملوك أو المصحف أو نحوهما كافر بالوكالة من الموقوف عليه، بطل على إشكال، ويحتمل لحوق المخالف به.

وقبض المسجد الصلاة فيه، والرباط النزول فيه، والجسر العبور عليه، والمدرسة القراءة فيها، وقد تلحق المطالعة، والمقبرة الدفن فيها، وهكذا، ولا يُشترط فيها الفورية.

ولو قبض بعضو محرّم أو آلة محرّمة، قوي الجواز. ولو جمع بين مقبوض وغيره، لم يصحّ إلا في المقبوض.

ولو قبضه أو أقبضه لابعنوان الوقف، أو قبض مالم يكن موقوفاً بزعم أنّه منه، بطل. ولو قبض الفضولي فأجيز قبضه في الجميع أو في البعض، صحّ ما أجيز، غاصباً كان أو لا.

ولو نوى القبض عن نفسه بطل. ولو تكرّرت العقود و القبض وأجيز قبض منها، صحّ عقده. والظاهر الاكتفاء فيه هنا بالتخلية، وإن لم يكتف بها في باب الضمان، وكذا القول في باب الهبات، والصرف، والسلم، والمضاربة، والتفريغ للمانع من الانتفاع شرط في القبض، ولا ينبغي التأمل في الاكتفاء بالتخلية في المشترك.

ولو تعدّد الموقوف عليهم، فقبض بعض دون بعض، صحّ في خصوص سهم القابض. ولو وقفه على المرتهن، وكان مقبوضاً في يده، لم يؤثر قبضه للرهنية، بل لا بدّ منه ومن الإذن فيه من جهة الوقفية.

والظاهر عدم اشتراط نيّة الخصوصية، من عموميّة، وخصوصيّة، وتشريك، وترتيب. ولو وقفه صحيحاً وقبضه بعد أن صار معيّباً، صحّ، ولا خيار كالعكس، ومع تبدّل الحقيقة يقوى البطلان.

رابعها: الرجحان بحسب الدين أو الدنيا؛ لتحقيق إمكان نيّة القرية بكلّ منهما؛ لأنّ كلّاً من الوجهين مراد لربّ العالمين؛ لأنّه يريد لهم جلب الصلاح ودفع الفساد.

ولا يجب ذلك في سائر الطبقات، وإنّما يُعتبر في الطبقة الأولى، وليس عليه البحث عن غيرها، ولا يغني الرجحان الذاتي عن العارضي.

فلو كان تركه محظوراً أو مكروهاً بحسب الدين أو الدنيا، كان صحيحاً؛ ولو كان

فعله كذلك، لم يكن كذلك .

والمراد ما ثبت فيه أحد الوصفين لذاته، لا باعتبار معارضة ما هو أرجح منه، وإلا لم تنعقد أكثر الوقوف .

وهو شرط بحسب الوجود، فلو زعم راجحيته أو مرجوحيته، وكان الواقع على الخلاف، كان المدار على الواقع . ولو انتقل من الراجحية إلى المرجوحية بعد وقوعه أو بالعكس، بقي على حاله ولم يتغير حكمه، ما لم يدخل في قسم المحذور .

ولو شك^(١) بين ما وقفه راجح و مرجوح، صحّ في الأوّل، وبطل في الثاني . ولو حصلت الصفة المنافية للانقضاء بعد الأخذ في العقد قبل إتمامه، لم ينعقد . ولو حدثت بعده قبل القبض، قوي احتمال الصحة .

فلو وقف من كان عليه دين للتخلص من الغرماء، و كان من المستثنى في الدين، أو كان مستطيعاً به لو بقي مالاً له إلى خروج القافلة، صحّ . ولو كان بعد الاستطاعة ويلزم عليه بذلك تعذر الحجّ، ففيه وجهان .

ولو قصد حرمان الوارث، فإن كان ممّا ترجّح مساعدته أو تساوي غيره، قام احتمال الفساد . ولو كان ممّا يترجّح حرمانه - كمخالف أو ظالم أو مرتكب الكبائر - صحّ .

والظاهر أنّ القربة فيه وفي باقي الصدقات ليست على نحو غيرها من العبادات الصرفة، و المدار على الرجحان في حقّ الموقوف عنه دون الواقف من وليّ أو وكيل؛ لأنّ القربة عنه لا عنهم، فلو كان محظوراً - فضلاً عن أن يكون مكروهاً في حقّهم لحصول ما يُنهون بسببه من الصيغة - صحّ .

خامسها: قصد القربة، ولا تغني نية التقرب بنفس العقد و معناه، بل لا بدّ منها بملاحظة العوارض . ولو قصد التقرب ببعض الموقوف عليهم في الطبقة الأولى دون بعض، صحّ في حقّ المتقرب به خاصّة . وكذلك إذا تعدّدت الوقوفات، فقارن القصد

بعضاً منها دون بعض ، جاء حكم التوزيع في وجه قويّ ، وقد تقدّم الكلام في تفاصيل أحكامها .

سادسها : أن يجمع بين شرائط الصيغة ، والموجب ، و القابل ، والموقوف ، والواقف ، والموقوف عليه ، على نحو ما تقرّر سابقاً ، فمتى اختلّ شرط منها فيه بطل . ولو جمع بين الواجد و الفاقد ، صحّ في الواجد دون الفاقد .

البحث الحادي عشر

في الشرائط الجعلية الصادرة من المالك أو من نوابه ، وليست العلية فيها ، وهي على قسمين : صحيحة و فاسدة .

أمّا الصحيحة : فهي كلّ ما لم يشتمل على ما ينافي مقتضى العقد أو الشرع ، وهذه يجب الوفاء بها إن رجعت إلى أحوال الوقف وكيفياته ؛ لأنّ المؤمنين عند شروطهم ، وهي الوقوف على حسب ما وقفها أهلها ، ومن هذا القسم اشتراط الناظر على التفصيل السابق .

ومنه اشتراط تعميره من فوائده ومنافعه ، أو من مال عينه الواقف له من نفسه ، مستمراً أو لا ، أو من مال الموقوف عليهم ، ويلزمون بذلك مع تحقّق القبول . وفي هذا لو قصرت فوائده عن أن تكون لها قابلية الدخول في مصارفه ، رجعت إلى غيره - كما يجيئ في محله إن شاء الله - في مقابلة نظارة أو سياسة أو حفظ ، فإنّ الأقوى جوازه .

وفي التزام أهل الوقف بما شرطه الواقف من مالهم إشكال . ولو شرط لنفسه - خلوّ شرط له - مجاناً بطل ، ولو شرط لنفسه عملاً آخر^(١) في حياته أو بعد موته فلا ، ولو شرطها لأرحامه ، أو شرط أن لا ينتفع به إلا في جهة معينة صحّ .

ومنها: ما يتعلق بالموقوف عليه، من شرط علمه، أو صلاحه، أو قابليته للانتفاع به^(١)، أو تزويجه، أو قراءته، أو قرابته، إلى غير ذلك، ثمّ قد يشترط أنّه إذا ذهب الوصف خرج ولا يعود، وقد يشترط العود كلّما عاد.

ومنها: ما يتعلق بالموقوف، فيُشترط فيه استعمال خاصّ، مع وجود منفعة خاصّة، أو هيئة أو كيفة كذلك و شبهه، و ما يقيّد بالزمان أو المكان، فيفيد الاستعمال بزمان و مكان خاصّين، و ما قيّدت إجارته بعدد مخصوص، وقد يضيف إلى ذلك أنّه إذا تعذّر ذلك رجع إلى غيره، وغير ذلك.

ويجب العمل بوفق الشروط، فإن تعذّرت - لخراب المكان وعدم الإمكان في خصوص ذلك - رجع إلى غيرهما. و الأحوط مراعاة الأقرب فالأقرب إلى الحقيقة. والترديد في الشرط أو شرط الشرط ليس كالترديد في العقد.

ولا يُثمر الشرط سوى الوجوب، فلو أخلّ به فلا خيار للواقف، والظاهر أنّه إنّما يقضي بتركه لا باستعمال الوقف.

و لو دخل الشرط في عقد الفضولي، فأجاز المالك العقد والشرط، صحّا معاً، و له إجازة العقد دون الشرط على إشكال.

ولو تعدّدت الشروط، عملَ بجميعها. ولو كانت من الفضولي، وجب العمل بما أُجيز منها. ويتبعّض الشرط بتبعّض العقد بالنسبة إلى المبعّض، ولا تتوقّف صحّة العقد على قبض الشرط.

ومنها: اشتراط أن لا يؤجّر أكثر من سنة، أو لا تكون الإجارة لشخصٍ واحد، أو لا يعود إلى مستأجر سابق قبل مضيّ سنتين، أو لا يؤجر لأعراب، وهكذا.

القسم الثاني: الشروط الفاسدة، وهي ضروب:

منها: ما يُنافي حقيقته، كشرطٍ يقتضي الانقطاع، كاشتراط الخلوّ منه في بعض

الزمان، أو اشتراط رجوعه إلى غير القابل للملك في تمام الطبقة، أو اشتراط الرجوع إليه وحده في بعض الزمان، أو اشتراط بيعه أو هبته أو باقي المملكات، أو وقفه على غير الموقوف عليهم، ونحو ذلك، فإن ذلك فاسد مفسد.

ومنها: ما يقتضي القدح ببعض شرائطه، كاشتراط الواقف البقاء في يده، وعدم إقباضه، أو اشتراط دخوله في الموقوف عليهم، أو اشتراط أن يكون لقرابته.

ومنها: ما يقتضي فساده في بعض الموقوف عليهم ويوزع بالنسبة، كشرط دخوله في ضمن الموقوف عليهم. وربما يُفرّق بين دخوله على طريقة الاشتراط، وبين دخوله في الضمن فيفسد ويُفسد في الأوّل، ولا يفسد في الثاني. ونحوه ما إذا أدخل غير القابل مع القابل، فتضمينه كتضمينه، وشرطه كشرطه.

ومنها: ما يتضمّن اشتراط فعل حرام أو ترك واجب، وإنّما قدم عليه عن جهل يُعذر فيه، أو غفلة بحيث تجامع نيّة القربة، ولا كلام في فساده، وإنّما البحث في إفساده.

ومنها: ما يتضمّن رجوع منفعة الوقف إليه في بعض الأزمنة مجاناً، طالت أو قصرت.

ومنها: أن يشترط ما يشترطه الواقفون، فإنّه باطل؛ لجهالته، وفي حقوق المعاوضات بذلك، فإذا شرط بيع ثمرته عليه، أو شرط أن يكون الأجير على حصاده أو جمعه أو تلقيحه أو حفظه مثلاً، إشكال.

ومنها: أن يشترط مالا على الموقوف عليهم خارجاً عن فوائده. ولو شرط أموراً أخرى تتعلق بحياته أو مماته، فالحكم كما مرّ.

ومنها: أن يشترط قسمة الوقف في غير محلّ الرخصة، وجميع الشروط الفاسدة مفسدة للوقف في الجملة، إلّا مع ظهور الانفصال، كاشتراط الناظر.

البحث الثاني عشر: في أقسامه

و ينقسم إلى عامّ، وخاصّ؛ ثمّ مطلق، ومقيّد؛ وتشريك، وترتيب، وأقسام

التركيب كثيرة:

أما العام؛ فمنه ما يصرّح فيه بالعموم، بأن يعلّقه بموضوع ذي أفراد غير محصورة، كالوقف على السادات، و المشتغلين، و العرفاء، والعلماء، والفقراء، والمساكين، وبني هاشم، والحسينيين، والحسينيين، وهكذا.

ومنه ما يرجع إليه، كالوقف على الجهات العامة من المساجد، والمدارس، والمشاهد، والربط، والقناطر، ونحوها، فإنه يرجع إلى الوقف على كافة المؤمنين، بل المسلمين، بل عامة المستطرقين.

ومنه مطلق كما مرّ، ومنه مقيد، كأن يقيد العلماء أو الفقراء أو المدارس أو الربط مثلاً بصنف خاص، أو أهل إقليم خاص، أو بلد خاص.

ومنه ما فيه تشريك كما مرّ، ومنه ما فيه ترتيب، كأن يرتّب صنفاً من العلماء على صنف آخر، أو أهل إقليم على أهل إقليم، أو يقسم السنين عليهم سنة بعد سنة في وجه قوي.

وقد يجمع بين العام والخاص مشرّكاً، فيقف على الفقراء وعلى آل فلان مشرّكاً، فيبنى على التنصيف ظاهراً أو مرتّباً. وكذا بين الإطلاق والتقييد، فيقف على مطلق الفقراء أو على فقراء آل فلان مشرّكاً، فيحكم بالتنصيف أو مرتّباً.

ويجري في الخاص نحو ما جرى في العام من الأقسام الثمانية، ويجري الإطلاق والتقييد، و التشريك، والترتيب في الموقوف، وتتعدد حينئذٍ جهات التركيب^(١) في جميع الأقسام، وبعضها لا يخلو من إشكال.

والعموم والخصوص، والترتيب والتشريك، والإطلاق والتقييد، كما يكون في الأنواع والأفراد، يكون في الأزمنة، والامكنة، والأوضاع، وسائر العقود.

ثمّ قد يكون بين المتجانسات، وبين المختلفات، فلو حصل الترديد بين العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والتشريك والترتيب، مع التجانس، قدّم كلّ سابق

١. في «ص»: التراكيب.

على لاحقه . ويحتمل العكس والتخالف ، وأما مع التخالف فيتعين التخالف .

ولو صدر في الفضولي إجازة العقد لحقه القيد إلا فيما عدا الأخيرين ، فيحتمل صحتها في الناقص ، ويجوز التخصيص في المدارس ، والربط ، والمقابر ، والموارد ، ونحوها ، وفي التخصيص بالمساجد إشكال .

والترتيب في الموقوف - على معنى أنه يكون طبقات ، طبقة بعد طبقة ، خصوصاً بالنسبة إلى ذي الموالي ، كالمولود من الحيوان والخارج من الفُسلان^(١) ، فيكون ذا قسمين : ترتيب و تشريك - على نحو الموقوف عليه غير بعيد ، ومثل جعل الترتيب مقروناً باختلاف الموقوف عليه .

ولو قال : الأعلى فالأعلى ، فالمراد الأعلى مما يحبسه فالأعلى ، فيرجع إلى الترتيب ، وكذا الأول فالأول ، والمقدم فالمقدم ، والسابق فالسابق ، ونحوها . ولا يفيد الترتيب الذكري ترتيباً ، سواء صدر من حكيم وغيره ، وكذا العطف بالواو ، كما في صورة آحاد الجمع ، والجمع بلفظ «مع» أو ما يقوم مقامها . ويُستفاد من العطف بـ«ثم» و «الفاء» ، وإرادة ترتيب الذكر أو الرتبة خلاف ظاهرها .

ولو جمع بين المتعديين مع أحد الأدوات أو خالف فيها ، بني على الترتيب ، على نحو ما ذكر .

ولو قال : على كذا أمر بعد كذا ، أو بعده على فلان ، أفاد الترتيب ، ويفهم ذلك و إن كانت إرادة أن المعدوم بعد الموجود غير بعيدة ، وكذا لو قال : واحداً بعد واحد ، أو فرداً بعد فرد ، على الأقوى .

والظاهر من قوله : بطناً بعد بطن ، و ظهراً بعد ظهر ، من ظاهر اللغة الترتيب ، وبالنظر إلى العرف إشكال ، لظهورها في إرادة التعميم والاستغراق عرفاً . ولو قال : بطناً بطناً ، أو ظهراً ظهراً ، أو واحداً واحداً ، لم يفد سوى التعميم .

١ . الفسيل : صغار النخل وهي الودّي ، والجمع فُسلات . الصباح النير : ٤٧٣ .

ولو قال : على نحو وقف فلان ، وقد علمه ، كان على نحوه ؛ ولو لم يعلمه احتمل الجواز ؛ اكتفاءً بالتعيين ، والأول إلى التعيين ، فيلحق به في تعميمه وتخصيصه ، وإطلاقه وتقييده ، و تشريكه وترتيبه ، والفساد بالجهالة ، و لا يبعد القول بالصحة تسامحاً في أمر الشرع ، ويلحق به جميع الشرعيات من الصدقات وغير الصدقات .
وأظهر في الجواز ما إذا وقف شيئاً على نحو ثم غفل عن حقيقته ، و كان مرسوماً في صك يمكن الرجوع إليه ، فوقف شيئاً على نحوه ، ولا ينبغي الشك في الاكتفاء بالإشارة مع القرب والضبط .

ولو ردّد بين حالين أو ثلاث أو أكثر من تلك الأحوال فسد .
فلو قال : وقفته على أولادي ، فإن انقضوا وانقرض أولادهم فعلى المساكين ، احتمل الانقطاع وعدمه .

وحصول الفساد في بعض أفراد العام يخصّه و لا يبطله ، وفي بعض أفراد المطلق يقيّده و لا يفسده .

ولو وكلّ في الوقف مطلقاً ، احتمل التفويض ، فيفعل ما شاء ؛ والإبهام ، فيفسد . ولو وكلّ مطلقاً صحّ ، وكان الأمر إليه في تعيينها ما يشاء . ولو تعدّد الوكلاء و اختلف المتعلّق ، تعيّن المتقدّم ، ومع الاجتماع حاله كحال المقارنة في^(١) المتجانس يقضى بفساده .

البحث الثالث عشر : في الأحكام

ولابدّ فيها من بيان أمور :

أولها : في بيعه

لا يجوز نقل الوقف عن الموقوف عليهم بوقفٍ ولا بيعٍ ولا هبةٍ ولا صلحٍ ولا غيرها

١ . في "ح" : وفي .

من المملكات، والانتقال عن حكمهم إلى حكم نفسه بعترٍ أو اعتاق، ما لم ينسلخ عن الوقف، فيدخل في الملكيات؛ كما هو الظاهر من إطلاقه، والمعروف من مفهومه ومصادقه، ولبنائه على الدوام، كما قضت به أقوال الأئمة وأفعالهم عليهم السلام.

ولأنه لو جاز في بعض أوقات بنائه، لجاز في أبناؤه،^(١) ولأنه متعلق بالأعقاب، فبيعه داخل في الغصب والعدوان بلا ارتياب.

فلا فرق بينه وبين أن يبيع أحد الشركاء ما لا مشتركاً بينهم ثم يتصرف بالثمن لنفسه ولا ينالون منه شيئاً، كما يظهر أنه كذلك من أقوال المجيزين ومن أدلتهم.

ودعوى الشهرة البسيطة - فضلاً عن الإجماع - في محل المنع، والشهرة المركبة لا اعتبار بها؛ لفقد المظنة أو ضعفها، والإجماع في محل المنع.

وليس في الأخبار المستند إليها ما يُعتبر سنده ودلالته معاً، والذي يظهر لمن أتقن النظر أن الوقف المأذون في بيعه ما كان محبوساً على قوم من دون أن يكون داخلاً في اسم الوقف.

فالخروج عن القواعد المحكمة، وترك ما قضى به العقل والشرع من تحريم الظلم والعدوان، ثم أكل مال الناس بالباطل، أو ما كان مستحقاً لهم وإن لم يكن ملكاً لهم لمجرد روايتين أو ثلاثة لادلالة فيها، خروج عن ضابطة الفقاهة.

ثانيها: في اضمحلاله

في أن ما ينتهي إليه الوقف بنفسه أو بآلاته إلى الاضمحلال، لعدم إمكان صرف تلك الأعيان فيه أو في وقف آخر، بمنزلة نماء الوقف، وفوائده، فلو خلقت الثياب أو الفرش أو الوسائد أو السيوف أو السهام أو الرماح موقوفة بحيث لا ينتفع بأعيانها، و لم تبق صورة للانتفاع إلا بأثمانها، وكذلك الأمر في الآلات، وجميع المتعلقات في

المساجد^(١)، والمدارس، والربط، ونحوها من الموقوفات، ترجع ملكاً للموقوف عليهم؛ لأنه بعد انسلاخ الوقفية لامحيص عن الملكية، فتكون من أملاك الموقوف عليهم.

فما كان موقوفاً على المساجد ونحوها يكون مملوكاً للمسلمين، وما كان على المدارس ملكاً للمشتغلين، فيباع بحكم الشرع ويجعل وقفاً على نحو ما كان إن أمكن. فلو كان صفرأً أو نحاساً فعلاً، جعل على نحو ما كان، أو يُبدل بوقف آخر، وإلا كان كالألات يُصرف ثمنه. وفي التعارض بين صرف الأعيان في غير محلها وصرف الأثمان فيه يُقدّم الثاني على إشكال. وإذا اختلفت أبعاضه، أعطي كل حكمه. على خصوص ذلك الموقوف، أو على غيره الأقرب فالأقرب، كما نقول ذلك في الفاضل ممّا عيّن للوقف إذا يُرى^(٢) احتياجه في المستقبل إليه.

وما يختصّ التصرف بالحاكم لعدم انحصار الملاك فلا يقوم مقامه أحد سواه. ولو عدم الموقوف، أو كان بمنزلة العدم، كأن استولى عليه الماء مثلاً، رجعت آلاته إلى غيره عيناً أو قيمة.

ثالثها: فيما يثبت به

يثبت بأمور:

أحدها: حصول العلم؛ لأنه مدرك الأحكام، أصولها وفروعها، موضوعاتها وأحكامها.

ثانيها: البيّنة الشرعية، ولا حاجة إلى الرجوع في قبولها إلى الشرع إلا في القضاء والحكومة.

ثالثها: خبر العدل، ويُقبل في الأوقاف العامة، كالمساجد والمدارس ونحوها، مع

١. كذا في «ح»، «ص»: والانسب: بالمساجد.

٢. في النسخ: يرد.

خلوها عن المعارض، دون الأوقاف الخاصة.

رابعها: إقرار صاحب اليد، مع مقبولة إقراره.

خامسها: استقلال يد الموقوف عليه، وبذلك يثبت جميع ما أضيف إلى المساجد من أراضي، وجدران، وفرش، وآلات، وسرج، وظروف، ونحوها داخلة في يد المسلمين بالدخول في مساجدهم ومدارسهم مثلاً.

ويبنى على دخولها في الوقف ما لم يعلم الخلاف، فالمشكوك فيه منها محكوم بوقفه، وما علم وضعه فيها وعدم إجراء صيغة الوقف عليه، وما لم يقبل الوقف، كالشمع والأدهان المتخذة للتطيب والإسراج، فهي من باب الاختصاص بالمسلمين، بل من أملاكهم؛ لأن الله تعالى أمر بالإعطاء، ويكفي في التملك المجاني الإيجاب والقبول الفعلين، وقد حصل.

سادسها: الشيعاء الباعث على الظن المتأخم مع العلم، وإن لم يبلغ العلم؛ لأنه أحد السبعة التي تثبت بالشيعاء، على ما ذكره، وفي الحقيقة هي كثيرة.

سابعها: استعمال المسلمين لها على نحو ما يستعملون الأوقاف من دفنهم، وصلاتهم. ومنهم تلقاهم فيه طبقة بعد طبقة على نحو الوقفية.

ثامنها: حكم المجتهد به، فإذا حكم بوقفيته، جرى حكمه على سائر الفقهاء ومقلديهم، وإن كان مفضولاً وهم فضلاء.

تاسعها: وجدان علامة الوقف على وجه تطمئن النفس به، من محاريب على نحو المساجد، أو وضع أماكن للكتب مثلاً بحيث يفيد أنها مدرسة.

عاشرها: الكتابة إذا كانت مضبوطة مرسومة، بحيث تظهر منها الصحة وإن لم تبلغ العلم.

حادي عشرها: أن يرى منهم من الاحترام والتعظيم ما لا يكون إلا للمساجد والمشاهد العظام.

ثاني عشرها: أن يرى بناءً لا يناسب غير الأوقاف كالقناة والأشكال المخروطة التي لا تعتاد إلا للمقامات، كما جرت عليه العادة.

رابعها: في قسمته

لما كان المستحقون جميع البطون، ولا تُعرف سهامهم، ولا يُعرفون لمن، يكون للقسمة وجه بأيّ نحو يكون.

و بيان الحال على وجه التفصيل دون الإجمال: هو أنّ الموقوف من دارٍ أو بستان ونحوها ممّا يقبل القسمة، إمّا أن يكون وقفه من متعدّد أو متحدّ، على موقوف عليه، متعدّد الجهات أو متحدّها.

فما كان من القسمين الأولين تصحّ قسمته، سواء كان في الوقف العام- كان يوقف على المسجد والمدرسة والعلماء والفقراء وهكذا، أو بالمناصفة مثلاً من غير تشريك في الابتداء، ولا عود إليه في الأثناء- أو في خاصّ، كأن يقف على أولاده نصفاً وعلى أرحامه النصف الآخر من دون عود كذلك؛ إذ لا مانع ولا منافاة لها مع الوقف، وفي الصورتين الأخيرتين لا تصحّ لما ذكرناه.

ولو قال: وقفته موزعاً على نحو ما اختاره أو يختار فلان، أو وقفته على وضع الأرصاء التي يقسمها فلان، ففي إدخاله تحت السهام المنفيّة - نظراً إلى الأوّل، فيصير كوقتتين، وينكشف بالاختيار، والقسمة؛ لأنّ الشرعيات والقربات مبنية على المسامحة - وجه^(١).

فإذا حصل شقاق، دار أمرهم بين المهايأة^(٢) وإيجار بعضهم شريكه حصّته من النصف الشمالي مثلاً بحصّته من النصف الجنوبي إلى ما شاؤوا من السنين، أو اصطلاحهم على ذلك، وإن امتنعوا جبرهم الحاكم على أحد الأمرين.

ولو عيّن سهاماً مختلفة باختلاف الأجناس أو الأنواع أو الأصناف أو الأشخاص أو الطبقات أو الأمكنة أو الأوقات أو غيرها من الجهات، وجعل لكلّ فريق من الرجال

١. في النسخ: زيادة: وفي مثل... إشكال وأولى.

٢. قد تقرأ في النسخ: المهانة، قال الفيومي: تهايا القوم جعلوا لكلّ واحد هيئة معلومة، والمراد النوبة. المصباح المنير:

والنساء في كل سنة أو في سنة كذا سهماً معيناً، أو كان ناذراً قبل الوقف - إن لم نجعل النذر مخرجاً عن الملك - أو حالفاً أو معاهداً على قسمته في كل سنة بين الفريقين، على نحو كذا، ثم وقف، قُسم . وقسمة المشترك بين الوقف وغيره بإفرازه عن غيره لا مانع منها، ولا يلزم بيع الوقف؛ لأنها إفراز شرعاً لا بيع .

وفي موضع جواز القسمة يتولاها الخاص أو الولي أو الموقوف عليه أو الوصي أو الناظر، إن دخلت في عموم ولايتهما، وإلا تولّاها الحاكم، وإلا العدول .

ويتمشى الحكم بمنع القسمة في المشتركات من طرق ونحوها، لنحو المانع منها في الوقف . ولو تعددت الجهة فيها، كما إذا جعل نصف سوقاً ونصف طريقاً على وجه الإشاعة، أو نصف وقف عاماً ونصف خاصاً، ونصف وقفاً ونصف طريقاً، صحّت القسمة .

ولو ظهر غبن في القسمة أُعيدت، ولعلّها مبنية على الكشف أو أنّ الوقف يعود ملكاً .

والمتولي لقسمة المشتركات وللوقف - مع عدم المتولي - المجتهد .
ولو اشترط القسمة حيث لا تصحّ، بطل الشرط والعقد، بناءً على أنّ الشرط في الوقف متصل .

خامسها: وقف المشاع منه

كأن يقف نصفاً مشاعاً من أرض أو حيوان^(١) ناطق أو صامت، ولا مانع منه، كما أنّه لا مانع من بواقي النواقل، كبيع وصلاح، أو هبة وتصدق، ونحوها مما تتوقف صحته على القبض وغيره . ويكفي في القبض هنا التخلية، ويجوز بيع النصف الملكي . ولا ترتّب القرية على حصّة الوقف في عتقه، عاماً كان أو خاصاً، وليس كالملك . ويجوز شراء حصّة من عبد يكون موقوفاً، وإعتاق الموقوف باطل، عاماً كان أو خاصاً

على الأقوى في خصوص الوقف العام.

ثم إن بقي على حاله فلا كلام، وإن أراد القسمة اقتسموه، فإنَّ بَانَ الفساد في البعض فسَدَ الوقف، وإن ظهر غَبَنٌ أو ظهر غيره فكذلك فسدت، لعدم تحقق معناها على إشكال.

ولو وقف شيئاً فظهر الفساد في حصّة^(١) منه، جاءه حكم الإشاعة، وإذا وقف جزءاً مشاعاً على فريق، ثم وقف آخر عليهم على ذلك النحو، أو عليهم وعلى غيرهم وشرك بينهم في بعض الطبقات، امتنعت القسمة.

وتصح بين الموقوف والجزء المملوك، وبين الموقوفين عامين أو خاصين أو مختلفين، مع عدم الاشتراك في شيء من الطبقات. ودعوى أن وقف المشاع يقتضي كون الوقف ابتداءً أو بالآخرة^(٢) بعد القسمة ملكاً ووقفاً، لا وجه لها بعد قيام الأدلة على فسادها.

والفرق بين الإفراز والتملك غير خفيّ على ذكيّ. ولو وقف جزءاً مشاعاً أو مقسوماً وظهر الخلاف صحّ على إشكال.

سادسها:

أنّه لا شفعة في الوقف، فلو وقف أحد جزءاً مشتركاً، عاماً أو خاصاً، فلا شفعة فيه، كسائر التملكيات، ممّا عدا البيع.

وتثبت الشفعة فيه وفي آلاته في مقام جواز البيع إذا بيع، وكان ممّا تتعلّقت به الشفعة وتجمّع فيه شرائطها، وهل لصاحب الوقف شفعة إذا اجتمعت شرائطها؟ وجوه، ثالثها: الفرق بين العام والخاص، فتثبت في الثاني دون الأول، أو بين ما إذا كان الموجود من الطبقة واحداً أو متعدّداً، فتثبت في الأول دون الثاني، ويتوجّه مع الوحدة، والقول بأنّ الانتقال إلى الطبقة الثانية بعد فقد الأولى ولا شركة، أو على القول بثبوتها مع الشركة، وهو ضعيف، أو القول بأنّ شركة المعدومين كلا شركة.

١. في النسخ: حصته.

٢. في «ح»: بالأجرة.

سابعها :

أنّ المستنبط من نفس الموقوف قد يملك بالفصل ، مع أنّه كان وقفاً حال الوصل ، كالتراب المفصول من أراضي الأوقاف العامة - عدا المساجد - فإنه يعود ملكاً ، ويُبَاع على حاله أو بعد صيرورته آجرًا^(١) أو ظروفاً أو نحوها ، وعظام الفيل ، وبعض الحيوانات . فلا بأس ببيع التربة الحسينيّة مع الفصل ، حيث نقول بأنّ أرض كربلاء وقف ، ولا بملكية الظروف المصنوعة ، والآجر المتخذ من أرض النجف ، وإن صحّ أنّها وقفها الدهاقون^(٢) .

كما أنّه لا بأس بصنيع مثل ذلك من المشتركات ، كالطرق النافذة ، والأسواق ، والمقابر ، والأرض المفتوحة عنوة ، فإنّها إذا فصلت تغيّر حالها كتغيّر آلات الوقف إذا بطل الانتفاع بها .

ثامنها :

أنّ الوقف العام إذا تمّ وقفه انسلخ عن حكم الواقف ورجع إلى الله على نحو المباحات ، ولا يمضي له حكم إلا فيما شرطه ؛ لأنّه بعد الانسلاخ من الملكية ، والخروج عن يد المالك ساوى من لم يكن مالكا .

والاستصحاب بعد تغيّر الموضوع لا ينظر إليه ، والتقيد لا يفيد شيئاً ، فمرجه على تقدير التقيد فضلاً عن الإطلاق إلى المجتهد ؛ لأنّه بعد الخروج عن يد الواقف وفقد المتولّي لا متولّي سواه .

فإذا رأى الصلاح في هدم دار وجعلها حماماً ، أو حمام وجعله داراً ، كان له ذلك ، أمّا بعد الخراب أو التعطيل فلا تأمل ، ويقوى في غيره ذلك . وأمّا مع الشرط

١ . الآجر : اللبن إذا طبخ ، بمدّ الهمزة والتشديد أشعر من التخفيف الواحدة آجرة ، معرّب . المصباح المنير : ٦ .

٢ . الدهقان : يطلق على رئيس القرية وعلى التاجر وعلى من له مال وعقار ، والجمع دهاقين بضم الدال وكسرهما .

المنصوص أو المفهوم، كوضع المدارس و الربط مثلاً، فللمجتهد الوضع على غير الهيئة السابقة مع الخراب، مع تعسرها أو تعذرها لعدم المتولّي، ولا يزيد حكمها على مال الغائب إذا حصل ضرر عليه ببقاء ما وضعه على حاله.

وإذا شكّ في الشرطيّة و عدمها، بنى على عدمها، وأنّ للواقف سلطاناً باقياً؛ لتعذر تعمير المشاهد المشرفة و المساجد المعظمة وجميع الأوقاف؛ لأنّه غالباً يتوقّف على الهدم، وقد علم أنّ الواقف إنّما أراد بوقفه بقاء جدارها على ذلك الحال على وجه التبعديّة التعليلية دون الشرطيّة.

وكذا سقفه وأوضاعه، ليبقى انتفاعه على مرور الأيام، وإلى ما بعد سنين و أعوام، وعلى ذلك لا يجوز النقص؛ لأنّ فيه نقضاً لغرض الواقف، ولا وضع شيء من آلات السقف في الجدران، ولا العكس.

نعم إذا ثبت الاشتراط بحكم الشرع، كما في أصل المسجديّة، أو العرف كما في المدارس وكثير من الأوقاف، فإنّه يجوز هدمها وتغيير أوضاعها من دون تغيير موضوعاتها.

وأما الأوقاف المعدّة لاكتساب الفوائد والمنافع، كالأوقاف الخاصّة، فإن الظاهر منها الإذن في تغييرها والمنع عن تعطيلها، وندرة منفعتها، فضلاً عن عدم الدلالة على تخصيصها.

وعلى ما ذكرنا يجوز للناس النوم في المساجد والمدارس، أو التردّد فيها، والأخذ من مائها، والاكْتساب فيها بأعمال الدنيا و الآخرة من غير تخصيص بالمصلّين والمشتغلين مثلاً، كما يُصنَعُ في المباحات، إلّا أنّ الغرض المعدّة له مقدّم على غيره.

فلو أخلّ المكتسبون و المتعبدون بالأغراض المعدّة لها - كأن يعمل عملاً أو يقرأ قراءة رافعاً لصوته، أو يدرّس كذلك، أو يعمل صنعة تشتمل على أصوات عالية فيخلّ بصلوات المصلّين فرضاً أو نفلاً في المساجد، أو يخلّ بدرس المدرّسين أو فهم المتعلّمين أو مطالعتهم - حرم ذلك.

والسبب في ذلك أن تقدّم المنفعة المعدّة له شرطاً مفهوماً في الوقف، و معلوم من

الشرع في السيرة والإجماع، كما لا يخفى.

تاسعها:

أن القبض إن نجعله عبارة عن التخلية في جميع المقامات، فلا بد من القول بذلك فيما إذا حصل مانع عن غيره أصلي، كأن يكون ما لا يُنقل ولا يُحوّل، أو شرعي كما إذا كان مشتركاً، فإن قبض المشترك يتوقف على الاستئذان.

وربما حصل بسبب ذلك من النقصان ما لا يرضى به إنسان أو بذل المال، وقد لا يتمكن منه ضعيف الحال، وباب التوكيل قد ينسد، فلا يقوم به أحد.

فالذي يظهر - بعد إمعان النظر - أن التخلية التامة كافية في تحقق معناه؛ إذ ليس معنى القبض فيه سوى قيام الموقوف عليه مثلاً مقام الواقف، ويكون تسلّطه كتسلّطه. وقد يقال بالفرق بين أن تكون الشركة مع الواقف وبينها^(١) مع غيره، أويقال بالفرق بين ما فيه الإذن من غير سؤال وما يتوقف على السؤال.

عاشرها:

أن أمّ الولد لما لم يجز نقلها إلى مالك بشيء من النواقل لم يجز وقفها، وفيها وجوه ثلاثة، ثالثها الفرق بين العام والخاص.

والذي يظهر - بعد إمعان النظر - أننا إن قلنا بعدم انتقال الوقف إلى المخلوق مطلقاً، وإنما يرجع إلى المالك الأوّل الذي بيده الملك على نحو ما كان، إن لم يحدث شيء سوى الخروج من يد المالك الصوري، التحقيق كالتقيق، وهذا مبني على أن الممنوع في أمّ الولد هل هو نقلها من صاحبها أو انتقالها إلى خارج، وعلى الأوّل لا مانع، وعلى الثاني يمتنع. وإن فرقنا، بين الوقفين في المقام، اختصّ المنع بالوقف، الخاص، وعمّ الجواز العام.

١. في «ص»: بينهما.

حادي عشرها :

أنّه إذا قامت البيّنة على أنّ الشيء الفلاني وقف بهذه العبارة ، وأقوال المالك كذلك ، بُني على أنّه صحيح جامع للشرائط ، سواء قلنا بأنّ لفظ الوقف موضوع لما قام به الأثر ، فيكون مدلولاً له ، أو قلنا بأنّه موضوع للصيغة ؛ لأنّ الظاهر منه الصيغة المؤثرة ؛ لأنّ المطلق ينصرف إلى الفرد الشائع ، والفرد الكامل .

ولو شهدت على أنّه أجرى الصيغة على نحو كذا ، وقال : قال : هو وقف أو أقرّ بذلك ، فالظاهر أنّه ذكر ذلك قبل التصرف ، بني على مجرد الصيغة ؛ وإنّ تمادى الوقف ، بني على جمعه الشرائط على إشكال .

ويجري مثل هذا الكلام في جميع ما يتوقّف على القبض ، من الهبات ، و الصدقات والصرف ، والسلم ، وفي جميع المعاملات والعقود والإيقاعات .

ثاني عشرها :

وقف المريض في مرضٍ نشأ عنه الموت يخرج من الثلث ، مع دخوله تحت اسم المرض عرفاً ، فلا يدخل في الحكم ما استند الموت فيه إلى قتل أو مرض مستقلّ لم ينشأ عنه . نعم لو نشأ عنه كان بحكمه ، ولا يدخل فيه بعض الأمراض التي لا يعرفها سوى الحذاق ، وأهل البصيرة من الأطباء .

ومن قدّم إلى الصلب ، أو أشرف على الغرق ، أو السقوط من السطح ، أو أكل شيء من السم فمات ، وقد كان وقف بعد حصول السبب لا يسري إليه حكم المرض . و في حكمه جميع التبرّعات من الهبات ، والصدقات ، وجميع زيادات المعاوضات ، وتكفي المظنّة في استناد الموت إلى ذلك المرض .

ولو شكّ في حدوث مرض جديد ، بني على عدمه . ولو أوقع الصيغة صحيحاً وأقبض مريضاً ، كان المدار على الإقباض ، ولو كان في أثناء الصيغة بجميع الأقسام صحّ كان أولى .

ولو رتب في أداء، أو بينه وبين غيره من القربات، بدأ بالأوّل فالأوّل، ولو اشتبه الترتيب أقرع، وهكذا جميع ما يتوقّف على القبض.

ولو وقف الفضولي وأقبض، فأجاز المالك حال المرض، كان من الأصل على الكشف في وجه، ومن الثلث على النقل. ولو زاد على الثلث، صحّ فيما ساواه وبطل في الزائد، إلا مع إجازة الوارث.

ثالث عشرها:

أنّ كلّ وكيل ترك قيداً اعتبره المالك، من صفة، أو زمان، أو مكان، أو شرط إنّما عهد به المالك إليه، رجع فضولياً، يتوقّف على الإجازة.

رابع عشرها:

أنّ كلّ من تعلّق به ضمان الوقف، عاماً أو خاصّاً، لتلفٍ أو تعدٍّ أو تعويض، من أهله أو لا، و في ضمان من كان من أهله بنيّة الغصب وجه قوي، لزمه ضمانه بمثله إن كان منه مثليّ، وبقيمته في القيميّ، أو يجعل وقفاً على النحو السابق إن عاماً فعامّاً، أو خاصّاً فخاصّاً على نحو ما كان، ولا يحتاج إلى صيغة جديدة، ولا قبض جديد، فقد يُغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، ويجري في التوابع ما لا يجري في المتبوعات.

خامس عشرها:

أنّه لا يدخل فيه خيار، ولا خيار الشرط، فلو شرطه فيه فسد الشرط والعقد وإن قصد به الاستقلال ففي فساد العقد إشكال.

ولا خيار الاشتراط، فلو اشترط شرطاً سائغاً كان ثمرته وجوب الوفاء به، و مع التخلف عنه يكون غاصباً ويُجبر عليه، ولا فساد، ولا خيار من جهته.

ولا خيار الحيوان، ولا خيار التبويض، ولا خيار العيب، ولا خيار التدليس، ولا خيار الغبن، ولا غيرها على إشكال في بعض الأقسام.

سادس عشرها :

أن نفقة الموقوف تلزم الموقوف عليه في الوقف الخاصّ، أمّا على القول بالملك فواضح، و على الآخر - باعتبار انحصار منافعه فيه - فهو كالمملوك، وعند ذلك يمكن أن يقال في الوقف العام، فيؤخذ من سهامهم من الحقوق إن كانوا من أهلها، وإلا وجب الإنفاق من بيت المال .

سابع عشرها :

ملك المنافع للموقوف عليهم، في عامّة للعموم، وخاصه للخصوص، ويجري فيها حكم الأملاك، و منها نتاج الحيوان وفُسلان^(١) الشجر و ما يتبعها، مع عدم اشتراط الوقف فيها، فإن شاؤا باعوا، وإن شاؤا آجروا كما يصنع الملاك .

ثامن عشرها :

لا يجوز للموقوف عليهم نكاح الموقوف، مع القول بالملكية وعدمه، عامّاً كان أو خاصّاً، فلو وطئ أحدهم كان ضامناً للعقر^(٢)، وقيمة الولد، ويكون مصرفه مصرف النماء . والفوائد تعطى لأهل الوقف، و ينقص منه مقدار حصّته على الأقوى .

تاسع عشرها :

وقف الحامل لا يدخل فيه الحمل المتكوّن قبل العقد، وما كان بعد تمام العقد من الفوائد، ولا ثياب المملوك، ولا سرج الفرس، و رحلها، ولا الطلع المؤبّر^(٣)،

١ . الفسيل صغار النخل، وهي الودّي، والجمع فُسلان . المصباح المنير: ٤٧٣ .

٢ . عُقرُ المرأة: بُضعها، والمراد دية فرج المرأة إذا غُصب . جمهرة اللغة ٢: ٧٦٨، العين ٢: ١٥٠ .

٣ . يقال أبرت النخل آبره، إذا لقحته، والنخل ما يور . جمهرة اللغة ٢: ١٠٢٠ .

ولا الثمرة الخارجة عن الأكمام^(١)، ولا ما كان في السفينة أو الصندوق، ولا قراب السيف ونحوه، ولا ما يوضع فيه المصاحف والكتب والأجناس والنقود، وكلّ مظروف بالنسبة إلى ظرفه ممّا لم يحكم العرف بكونهما بمنزلة الواحد.

العشرون:

أنّه إذا جُني على الموقوف، كان الاستيفاء للموقوف عليه، قصاصاً كان أو دية، أو مثلاً أو قيمة، إن كان خاصّاً، وكان من القصاص إلى الحاكم، والدية في مصرف الموقوف عليهم إن كان عاماً. وفي المقامين إن كانت الدية دية نفس اشترى عوضها وجعل وقفاً، وإن كانت دية جارحة كانت كالنماء، ويحتمل لحوقها بالسابق.

الحادي والعشرون:

أنّه لو كان الموقوف وصياً، أو مجتهداً ولم يكن ناظر شرعي أو كان، فهل يكتفي بنفسه عن غيره أو لا؟ الأقوى عدم الاكتفاء، ولا فرق بين القن والمبعض.

الثاني والعشرون:

أنّ الموقوف لا يملك شيئاً، وجميع ما بيده للموقوف عليهم. وإذا أبقى شيئاً بعد موته كان للموقوف عليهم، وحاله حال النماء، وفي المبعض يوزع.

الثالث والعشرون:

إذا اختلط الوقف بالحرام وجهل الصاحب والمقدار، أخرج الخمس لبني هاشم

١. قد تقرأ في النسخ الأشمام: والكم بالكسر وعاء الطلع وعطاء النور والجمع اكمام. المصباح المنير: ٥٤١.

وحلّ، أو يرجع فيه إلى القرعة، أو إلى الصلح القهري .

الرابع والعشرون :

أنّه لو دار بين الأنواع من عامّ وخاصّ، ومطلق ومقيّد، وتشريك و ترتيب، ومما يعمّ الذكور والإناث، وما يخصّ أحدهما، أو ما يعمّ الرحم وغيره والوارث وغيره، وما يخصّ أحدهما، فالحكم تقديم الأوائل على الثواني؛ فلو دار بين الملك لمن في يدهم وبين الوقف، حكم بالملك، وقد مرّ بيان شطر منه .

الخامس والعشرون :

أنّه لو أخذ من مال الزكاة شيئاً، وجعله المجتهد وقفاً في سبيل الله، كان ميراثه إذا أعتق لأهل الزكاة .

السادس والعشرون :

أنّه لا يجوز وقف المشتركات على أرباب الحصص جميعاً من مجتهد وغيره؛ لأنّه من الوقف على المالك، و التخصيص رافع للشركة، والوقف على أربابها سائغ من المجتهد .

السابع والعشرون :

أنّه لو وقف على جماعة، فقبلَ بعض، وردّ بعض، جرى الوقف في القابل وأعقابه وأعقاب الرادّ، دونه .

الثامن والعشرون :

أنّه لو وقف على غير القابل، فصار قابلاً في أثناء العقد أو بعده قبل القبض - وكذا فاقد الشرط وصحّته إذا وجدها كذلك - بطلَ .

التاسع والعشرون :

أنّه إذا وقف شيئاً على جهة ، فزادت فوائده على مصارفه ، جعل الزائد في أمثاله الأقرب فالأقرب ، وإذا وقف مرتباً أو وقفه جماعة كذلك ، فكان المتقدم مجزياً والآخر لا مصرف له ، احتمل البطلان فيه ، وقصر الصحة على المتقدم ، والصحة فيه ، وصرفه على أمثاله .

الثلاثون :

أنّه إذا نذر أو عاهد أو حلف أن يقف شيئاً معيناً على نحو ، فنسي فجعله على نحو آخر ، قوي البطلان ، ولزوم الإعادة . ولو نذره على نحو مطلق ، فنسي ، فجعله بنحو آخر ، احتمل البطلان ولزوم البدل ، والصحة ، ولزومه .

الحادي والثلاثون :

أن نفقة الموقوف من المالك على الموقوف عليهم إن قلنا بملكهم ، وإلا ففي كسبه ، فإن عجز رجع إليهم ، ولو عتق معارض كانت نفقته على نفسه .

الثاني والثلاثون :

أنّه إذا قتل الموقوف عليه قصاصاً بطل الوقف ، وإذا قتل بوجه تضمن ديته إلى الموقوف عليهم ، فالأقوى أنه يلزم شراء عوضه ووقفه .

الثالث والثلاثون :

أنّه إذا أجر بطن من البطون الوقف إلى مدة ، ثم انقضى المؤجر قبل انقضاء المدة ، انفسخت الإجارة ، ورجع المستأجر بمقدار مقابل ما بقي له من المدة على تركة المؤجر .

و إذا أجره الناظر وكان عاماً، أو المجتهد والمنسوب من الواقف على العموم، مضت إجارته على البطون؛ وإن كان ناظراً خاصاً بسنين معدودة أو أوقات مخصوصة معينة في السنين، مضت الإجارة على مقدار سلطانه؛ فإن زاد، رجع كالأول.

الرابع والثلاثون:

أنه بعد أن تبين أن الوقف يصح من بعض أقسام الكفار، وأهل الباطل من المسلمين، كان ذلك بين قسمين: ما عيّن للعبادة من البيع و الكنائس و المساجد و المدارس ونحوها، وما ليس كذلك.

فالقسم الثاني يشترك^(١) فيه الجميع، وأما الأول فالظاهر تحريمه عليهم، لأنه عيّن للعبادة، و معناها الصحيحة التي تُطلب شرعاً، ولا تكون إلا من أهل الحق، وتكون مخصوصة بهم، وإن أجريناها لاقتضاء الحكمة مجراهم.

الخامس والثلاثون:

أنه ليست الوقفية كالحرية في أن الأصل ثبوتها حتى يعلم خلافها، وإنما الحال في الوقفية بالعكس، فهي كحال الحرية العارضية.

ولو وجد شيء مكتوب عليه الوقفية ومعه رسوم معتبرة، حكم بوقفيته، وإن لم يبلغ حد العلم، وإلا ضاعت الأوقاف؛ لأن الكثير منها كالكتب ونحوها لا يحصل فيها شيا، ولا تقوم عليها بيّنة، وإنما طريقها الكتابة، والظاهر من أحوال السلف استمرار سيرتهم على ذلك.

السادس والثلاثون:

أنه إذا وجد شيء في يد مسلم قد تصرف به تصرف الملاك في أملاكهم، أو ادعى

١. في «ص»: تشترك.

ملكيتة، و قد علم أنه كان وقفاً، حكمنا بالوقفية على قولنا، واحتمال تقليد الغير قبل ثبوته لا اعتبار به. و على قول من جَوَّز بيع الوقف لبعض الجهات، مع احتمال شيء منها يحكم لصاحب الدعوى وللمتصرف بالملك.

السابع والثلاثون:

أنه لو علم أن على شيء يداً متصرفاً، ثم جهل صاحبها جهلاً مطلقاً بحيث لا ترجى معرفته، ولم يعلم أنه وقفه أو لا؟ دخل في حكم مجهول المالك، يتصدق به على الفقراء.

الثامن والثلاثون:

أنه لا بأس بأخذ شيء للتبرك من الأوقاف بعد أولها إلى الخراب، كنقض المساجد -دون ترابها وحصاها- والمشاهد المشرفة، والكعبة، وثيابها، وفرشها، وآلاتها، و نقض صناديقها، ونحو ذلك، و يقوى جواز بيعها ونقلها وانتقالها، و في تسرية ذلك إلى فاضل الشمع والأدهان وجه قوي.

التاسع والثلاثون:

أن جميع الأوقاف العامة -من مساجد، ومدارس، ومقابر، ورُبُط، ونحوها- إذا خربت وتعطلت، جاز للحاكم إيجارها لو منع آخر، مع ضبط الحجج والإشهاد؛ لئلا يغلب وضعها على أصلها.

الأربعون:

أن الأوقاف -كالمساجد ونحوها- للحاكم أو من قام مقامه التصرف فيها لمصالحها، كحفر بئر، وغرس شجر للاستظلال، وبناء بيت للخدّام، ووضع مكان مرتفع للأذان، ونحو ذلك.

و كل شيء لا ينتفع به يجوز إخراجه ، و تراب المسجد و حصاه إن دخل في الكناسة أخرج .

الباب الثاني : في الحبس

وفيه مطالب

الأول : في بيان حقيقته

الحبس في اللغة : المنع عن الحركة أو التصرف بعين أو منفعة ، وقد يُعبر عندهم بالوقف .

وفي العرف العام : المنع عن الحركة بقيد أو سجن أو نحوهما ، وقد يقال أو نظر ونحوه .

و في الشرع على وجه الحقيقة المبتدئة أو المنقول أو المجاز : عبارة عن حبس المنفعة وبقاء العين على حالها ، فنسبته إلى الوقف كنسبة الإجارة إلى البيع ونحوه ، مما تنقل فيه العين و تتبعها المنفعة .

وسُمي حبساً ؛ لأنه تحبّس المالك عن التصرف في المنفعة ، أو تحبّس المنفعة عن تصرف المالك بها ، وبعد تحقيق أنّه معنى جديد شرعيّ يكون بمنزلة المجل .

فكلّما يحتمل دخوله على وجه الشرطية أو الشرطية يحكم بدخوله ؛ لأنّ الأصل بقاء الشيء على حاله ، وعدم تأثير العقد ، فيحكم باعتبار القرية فيه ، وفي التعبير عنه بالوقف وإدخاله في أقسامه وفي أقسام الصدقات أبين شاهد على ما قلناه .

الثاني : في بيان صيغته :

يُعتبر في الإيجاب فيها ما هو صريح فيها بنفسه ، كحبست و عمرت و أرقبت ؛ أو مع القرينة ، كأسكنت ، وسبّلت ، و خصّصت ، و وقفت ، و تصدّقت ، و نحوها ، و لا تصحّ من دونها .

ولا يجوز ما كان من الألفاظ بعيداً منه، مع القرينة وبدونها، كلفظ بعت، وآجرت، ووهبت، ونحوها.

وكذا في القبول، فمن القسم الأول: قبلت، ورضيت. ومن القسم الثاني: سمعت وأطعت، وامثلت. ومن القسم الثالث: اشتريت، واتهبت.

وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا: القصد المذكور في صيغة الوقف، والإنشائية، والماضوية وترتيب القبول، وعدم الفصل الطويل بينهما، وعدم نثر الحروف، وتغني الجملة الاسمية مُفيدة معنى الماضوية من الصريحين، ولا تُشْتَرَطُ العربية، بل يكتفى بجميع اللغات، ويجزي القبول الفعلي عن القول على أصح الوجهين.

وفي اشتراط إباحة القول في ذاته؛ لصدوره من مستقل أو مأذون، وبالعارض ولا يقرر في الغناء، وسماع غير المحارم، وعدم رفع الصوت خارقاً للعادة وجه.

ولا يكفي قول «نعم» في جواب من قال هل حبست؟ عن الإيجاب، ويقوى الاكتفاء بها في جواب من قال هل قبلت؟ ويجري هنا مثل ما ذكرنا في صيغة الوقف.

الثالث: في بيان مطلق المتعاقدين، وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا مامراً في باب الوقف، فيجري فيهما الثمانية عشر المذكورة هناك.

الرابع: في بيان ما يختص بالموجب، ويجري ما ذكرناه في حكمه.

الخامس: فيما يختص بالقابل، ويجزي عنه أيضاً ما جُوزَ هناك.

السادس: في الحابس: و شروطه شروط الواقف، من ملك العين والمنفعة، فلا يصح حبس المحبوس عليه، ولا المستأجر، ولا جميع ما كانت عينه أو منفعته لغير الحابس. وتامة الملك، فلا يجوز حبس الوقف، والرهن، ومال المفلس، وما فيه خيار أو شفعة، وإن كان القول بالصحة مع الكشف فيهما غير خالٍ عن الوجه. و

يجري في الفضولي وأحكامه مثل مامرّ، وباقي الشرائط المذكورة هناك جارية هنا.

السابع: في الحبوس، و يُعتبر فيه مثل ما ذكرناه، من كونه مذكوراً، فلا ينعقد بإطلاق قوله: حبست؛ وموجوداً حين الحبس، فلا ينعقد في المعدوم؛ ومتعيناً بذاته أو الأول إليه، ومعلومًا، وعيناً لا منفعة، ولا ديناً، وحلالاً قابلاً للتطهير إلا ما استثني، ونافعاً نفعاً معتبراً، وقابلاً للانتقال إلى الحبوس عليه، و غير مُعين على معصية، و قابلاً للبقاء بمقدار زمان الحبس، و طلقاً، و غير داخل في مشتركات المسلمين.

الثامن: في الحبوس عليه، ويجري فيه من الشروط، وحكم المفاهيم و المصاديق نظير ما جرى في الموقوف عليه.

التاسع: في الناظر، ويجري هنا حكم القسمين: أمّا الأصلي فحيث يكون الحبوس عليه ناقصاً ولا ولي له، وأمّا الجعلي فلا أرى مانعاً منه، فله أن يشترط ناظراً عاماً وخاصاً مطلقاً ومقيّداً.

ويعتبر في المقامين ما اعتبر في ناظر الوقف شرعاً في الشرعي، وفي الجعلي حيث يكون متعلقاً ببعض الأعباب، ويجزي مثل أحكامه في الأجرة وغيرها نحو ما جرى هناك.

العاشر: في الشروط، وهي قسمان - كما ذكر هناك - أصلية شرعية، وجعلية مالكية.

القسم الأول: الشروط الأصلية، وهي مع الإضافة إلى ما اعتبر في الصيغة، وفي الموجب، والقابل، والواقف، و الموقوف عليه، والموقوف، فإنه يجري في صيغته، ومن حبسه، وقابله، و الحابس، و الحبوس عليه أمور:

أحدها: عدم الخروج عن ملك الحابس أو قصد الخروج، و اعتبار الانقطاع،

فينقلب انقلاباً تقيدياً، فلو جعله دائماً مع الخروج دخل في الوقف، وخرج عن كونه حبساً. وفي جواز الانقطاع من الابتداء أو المركب أو الوسط بحث، والأقوى جوازه. وكل وقف منقطع الآخر عادة راجع إلى حكم الحبس، ولا بأس بدوام الحبس و دوام المحبوس عليه، مع عدم النقل من الحبس إلى غيره أو إليه، ولا فرق في قطع الابتداء والوسط والآخر و المركب بجميع وجوه التراكيب بين أن يترك الذكر أو يذكر غير القابل من مملوك ونحوه.

ثانيها: القبض على نحو ما ذكر في الوقف، لتسميته وقفاً، وفي انقلابه وقفاً إشارة إليه، ودخوله في قسم الصدقات، وقبض الولي. ولو تعدد المحبوس عليهم، وقبض بعض دون بعض، صح للقباض دون غيره، وقد مر بيان معنى القبض، وجريان حكم الفضولي فيه و بيان أحكامه.

ثالثها: القرية، لمثل ما ذكرناه في مسألة القبض، وقد تبين حالها بما لا مزيد عليه. رابعها: إخراج الحبس نفسه عن الحبس، فإن حبس على نفسه شيئاً، بطل الحبس فيه، إن كلاً فكل، وإن بعضاً فبعض.

خامسها: الرجحان لتمكّن نية القرية على نحو ما مر، ولو جمع بين جامع الشروط وغيره اختص الوقف بالجامع.

القسم الثاني: في الشروط الجعلية، ومنها صحيحة، ومنها فاسدة.

القسم الأول: الصحيح منها، وهي أمور:

منها: اشتراط النظارة للحابس أو أولاده وأرحامه، أو غيرهم، مرتباً أو مشتركاً أو منضمماً للزمان أو المكان، ونحوهما على نحو ما سبق.

ولو أطلق فلا ناظر، ومع عدم كمال المحبوس عليه يتولاها الولي الإجباري، ثم الوصي، ثم الحاكم.

ومنها: اشتراط الترتيب أو التشريك، أو الصنفين في زمانين، أو القسمين،

ومنها: اشتراطه في المحبوس عليه، من علم أو صلاح أو مذهب أو طريق خاص،

وهكذا.

ومنها: ما يُشترط في المحبوس من صفة خاصّة ووضع خاصّ.
ومنها: اشتراط التعمير من منافعه، أو من مال الحابس، أو المحبوس عليه، إلى غير ذلك.

القسم الثاني: الشرائط الفاسدة، و هو كلّما نافى العقد، كاشتراط عدم انتفاع المحبوس عليه، أو اشتراط أن تكون المنفعة للحابس، أو أن ترجع إليه قبل تمام الحبس، أو أن يؤجره في مدّة الحبس، أو اشتراط انتقال العين إلى المحبوس عليه، أو اشتراط ترك واجب أو فعل حرام، أو اشتراط ما لا نفع فيه، ونحو ذلك، ومتى اشترط فيه شرط فاسد فسَدَ.

الحادي عشر: في أقسامه:

وهي ثلاثة: سكنى، وعمرى، ورقبى.

و الأوّل أعمّ من الأخيرين من وجه، وبين الأخيرين تباين، وهي معانٍ شرعية حقيقية تعيينية أو تعيينية، والجميع داخل تحت الحبس، وإنّما ينطبق على الخصوص بالقيّد الأوّل.

ويُعتبر في الجميع صيغ تُوافق معناها، مشتملة على الإيجاب والقبول، مشترطة بشروط صيغة الوقف السابق ذكرها، والظاهر الاكتفاء بالقبول الفعلي.

القسم الأوّل: السكنى، و صيغتها: أسكنتك، وهي مختصة بالمساكن عامّة، لما أُطلق أو قيّد بالعمر أو المدّة فكان عمرى ورقبى، وقد يُراد بها ما خلت عن ذكر العمر و المدّة فتكون مباينة لهما، والإسكان قد يتعلّق بإمكانه أو دور متعدّدة أو بيت خاصّ - من دار أو بعض بيت - على نحو ما شرط.

القسم الثاني: العمرى، وهي ما تعلّق بعمر الحابس، كأن يقول: أعمرتك الدار مدّة عمري. أو بعمر المحبوس عليه، كأن يقول: مدّة عمرك، أو أيّام عمرك، أو بعمر خارجي. - ولو أطلق التعمير فسدت؛ للجهالة، ما لم تقم قرينة التعيين - أو أعمرناك مع التعدّد، تحققت العمرى، و يقوى مثله فيما لو قيّد بعمرى بهيمة أو بقاء جار أو

ركب. ولو عدّد الأعمار أو رقبة و قيّد بانقضائها، دخل في العمرى، ويجزى أن يقول: هي لك عُمرَك أو عُمرى.

القسم الثالث: الرقبى، مأخوذة من الارتقاب، وهو ما قيّد بزمان معلوم، كسنة أو سنتين أو ثلاث، ولو أسكن سنتين بإيجاب واحد، كأن يقول المالك: أسكتك كذا كذا زماناً، وكذا مدّة عمري، اجتمعت العمرى والرقبى.

ولو قال: بمقدار عمر فلان، وقد مات وعلم المقدار، دخل في الرقبى.

و ينقسم بأقسامها الثلاثة: وعام لجميع المنافع، وخاصّ إلى تشريك و ترتيب، ومركّب منهما، مع الاتصال، وفي الانفصال إشكال.

الثاني عشر: في الأحكام، وهي عديدة: منها: أنّه يجوز للحابس بيع المحبوس ونقله بأنواع نقل الملك، ورهنه، وعتقه، ووقفه، وإجارته في مدّة بعد انقضاء مدّة الحبس أو في منفعته غير المنفعة المحبوسة، وحبسه كذلك، وفي النقل بالعوض، مع عدم علم المنقول إليه يثبت الخيار.

ومنها: أنّه لا يثبت شيء من الخيارات من خيار شرط وغيره، ولا يثبت الخيار مع الغبن واستحقاق الشفعة، وإذا كان للحابس خيار بطل الخيار، وصحّ الحبس.

ومنها: أنّه لا يجوز للمحبوس عليه الإيجار، وإسكان من عداه سوى توابعه، وله إدخال الضيف، وطالب الحاجة.

ومنها: أنّه إن خرب المحبوس وانتقل عن صورته، بطل الحبس. ولو انهدمت جدران الدار أو الحمام مثلاً، بطل. و يحتمل بقاء تعلّق الحكم بما بقي من أرض وغيرها.

ومنها: أن الحبس إن قيّد بعمرٍ أو بمدّة معيّنة، لزم إلا بعد ذهاب ذلك العمر. وتلك المدّة، فيعود إلى الحابس أو ورثته، ويلزم المحبوس عليه، وليس له الردّ فيما للحابس فيه الردّ فضلاً عن غيره.

ومنها: أنّه إذا حبس القابل وغير القابل، أو على القابل وغير القابل، صحّ في القابل، دون غيره.

ومنها: أنه لو حبس الفضولي فأجاز المالك، صح. ويجري فيه ما جرى في الوقف، وكذا في إجارة القبض، وإجازة الإجازة.

ومنها: أن نية القربة تُقارن بها الصيغة، ولا تشترط في الإقباض، والإتيان بها فيهما أقرب إلى الاحتياط.

ومنها: أنها إن علقت بعمر المالك و مات، رجعت إلى وارثه. وإن علقتها بعمر المعمر فمات، رجعت إلى المالك؛ ولو أدخل معه عمر أولاده أو غيرهم، رجع بعد موتهم إلى ذلك.

ومنها: أنه لا يجوز الرجوع في العمرى والرقبى، ويجوز في الإسكان المطلق، وربما يؤذن بعدم اشتراط العمرية.

ومنها: أنه إذا ردّد بين العمر والوقف فسد إسكانه.

ومنها: أن المالك إذا باع فسد إسكانه؛ لا إرقابه، ولا إعماراه.

ومنها: أنه لو حبس العبد أو الأمة على خدمة مسجد أو مشهد أو معبد، أو الفرس والبقر في سبيل الله، خرج عن الملك بالعقد، وكان لازماً، بخلاف الحبس على الإنسان، فإنه يعود إلى الحابس بعد انقضاء المدّة، ما لم يكن شرط فيتّبع.

ومنها: أن حبس العين لا يقتضي حبس نتائجها، ومواليدها، إلا مع الشرط.

ومنها: أن حبس المشاع لا مانع منه، سواء كانت الحصّة الأخرى وقفاً أو طلقاً،

ولا يمنع المالك عن القسمة، فإذا قسّم انحصر حقّ المحبوس عليه في حصّة الحابس.

ومنها: أنه لا تصحّ القسمة بين المحبوس عليهم، مع تعلّق الحبس بالأعقاب، ومع

عدمه ورضاهم بقسمة المالك لم يكن بأس في أحد الوجهين.

ومنها: أن المحبوس لا يجوز له التصرف في المحبوس، ولا يجب إزالة ما فيه ممّا يخلّ

بالسكنى، بخلاف المؤجّر، ويجب على المحبوس عليه إخراج ما أحدث منه من كناسة

ونحوها.

ومنها: أنه لا يلزم على الحابس ولا المحبوس عليه إصلاح ما حدث من إنهدام

جدران أو وقوع سقف ونحو ذلك.

ومنها: أنه لو حبس شيئاً لم يكن له الانتفاع به إلا فيما لا يدخل في المنفعة المحبوسة، وله التردد إليه لإصلاحه من الفساد، ولو شرط منفعة أخرى لنفسه أو خصّص المنفعة فلا بأس.

ومنها: أنه لا بأس بتحبيس أمّ الولد، و المكاتب المشروط أو المطلق قبل التأدية، والجزء بعد أداء البعض، وإذا حصل شرط الحرية انفسخ التحبيس الجائز، وبقي اللازم إلى وقته، وقد يقال: بانفساخه أيضاً، وفي الانتقال إلى مالك آخر يبقى اللازم.

ومنها: أنه لو دار بين الحبس والوقف احتمل تقديم الأول، ويُحتمل الثاني، لتحقيق اليد بالقبض، ولا سيما على القول بالملك، والأقوى تقديم الأول.

ومنها: أنه لو حبس في زمن موته حبساً لازماً أخرج مقابلة منفعته من ثلثة. هذا آخر ما كتبه - قدّس الله روحه ونور ضريحه - في العبادات الداخلة في العقود، ولنشرع فيما كتبه - رحمه الله - في الجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن شاء الله تعالى.

كتاب الجهاد

الجهاد

وفيه أبواب

الباب الأول: في المقدمات

وفيه مباحث:

المبحث الأول: في بيان معناه و الإشارة إلى مصاديقه وأنواعه .
الجهاد ينقسم، من جهة اختلاف متعلقاته، إلى أقسام خمسة:

أحدها: الجهاد لِحِفْظ بَيْضَةِ الإسلام إذا أَرَادَ الكُفَّار -المستحقّون لغضب الجبار-
الهجوم على أراضي المسلمين، و بُلْدانهم وقراهم، وقد استعدّوا لذلك وجمعوا
الجموع لأجله؛ لتعلوا كلمة الكُفْر، و تهبط كلمة الإسلام، و يضربوا فيها بالنواقيس،
و يبنوا فيها البيع والكنائس، و يعلنوا فيها سائر شعائر الكُفْر، و يكون الشرع باسم موسى
و عيسى عليهما السلام، و يشتدّ الكفر و يتزايد باستيلاء القائلين بالتثليث و غيرها من
المناكير، النافين -في الحقيقة- لوحدة الصانع الخبير، كالفرقة الأروسيّة خذلهم الله
بمحمّد وآله.

والواجب هنا : أنه إن حصلَ من يقوم بذلك ، سقطَ عن المُكَلَّفَين ، وإلا وجبَ على جميع أهل الإسلام مَن له قدرة على الهجرة ومدخلية في إذلال العدو ، وكل من له قابلية لجمع الجنود والعساكر أن يقوم بهذا الأمر مع غيبة الإمام وحضوره عليه السلام ، ويُعتبر الاستئذان منه ، وحضور المجتهد وغيبته على نحو ما سيجيء ، وله الأخذ من أموال المسلمين بقدر الحاجة .

ثانيها : الجهاد لدفع الملاحين عن التسلط على دماء المسلمين وأعراضهم بالتعرض ، بالزنا بنسائهم ، واللواط بأولادهم ، ويجب ذلك على من غاب أو حضر مع عدم قيام الحاضرين به .

ويجوز للرئيس المطاع في هذا القسم أن يأخذَ من أموال المسلمين ما يتوقف عليه دفع عدوهم ، مع قيامهم بالدفع ، مع حضور الإمام عليه السلام وعدم تسلطه ، أو غيبته ؛ وحضور المجتهد ، وغيبته ، وطلب الإذن منه أولى .

ثالثها : الجهاد لدفعهم عن طائفة من المسلمين التقت مع طائفة من الكفار ، فخيف من استيلائهم عليها .

رابعها : الجهاد لدفعهم عن بلدان المسلمين وقراهم وأراضيهم ، وإخراجهم منها بعد التسلط عليها ، وإصلاح بيضة الإسلام بعد كسرها ، وإصلاحها بعد ثلمها ، والسعي في نجاة المسلمين من أيدي الكفرة الملاحين .

ويجب على المسلمين الحاضرين والغائبين - إن لم يكن في الثغور من يقوم بدفعهم عن أرضهم - أن يتركوا عيالهم وأطفالهم وأموالهم ، ويهاجروا إلى دفع أعداء الله عن أولياء الله .

فمن كان عنده جاه بذل جاهه ، أو مال بذل ماله ، أو سلاح بذل سلاحه ، أو حيلة أو تدبير صرفها في هذا المقام ، لحفظ بيضة الإسلام ، وأهل الإسلام من تسلط الكفرة اللثام .

وهذا القسم أفضل أقسام الجهاد، وأعظم الوسائل إلى ربّ العباد، وأفضل من الجهاد لردّ الكفار إلى الإسلام، كما كان في أيام النبي عليه وآله أفضل الصلاة والسلام.

ومن قُتل في تلك الأقسام، يقف مع الشهداء يوم المحشر، واللّه هذا هو الشهيد الأكبر، فالسعيد من قُتل بين الصفوف، فإنّه عند اللّه بمنزلة الشهداء المقتولين مع الحسين عليه السلام يوم الطفوف، قد زُحرفت لهم الجنان، وانتظرتهم الحور والولدان، وهم في القيامة أضياف سيّد الإنس والجانّ.

فمن علّم أنّه يجب عليه أن يقبل منّي الكلام، ويأخذ عني الأحكام الواردة عن سيّد الأنام، فليخرج سيفه من غمده، ويرفع رمحه من بعده، وينادي بأعلى صوته: أين غيرّة الإسلام؟ أين الطالبون بثارات شريعة سيّد الأنام؟ أين من باعوا أنفسهم بالجنان والحور والولدان، وفي رضا^(١) الربّ الرؤوف الرحمن؟ أين عبيد سيّد الأوصياء؟ أين الطالبون لأن يكونوا من شهداء كربلاء؟ أين الدافعون عن شريعة سيّد الأمم؟ أين الذين روي في حقّهم: أن أكثر أنصار صاحب الأمر العجم^(٢).

خامسها: جهاد الكُفر والتوجّه إلى محالّهم، للردّ إلى الإسلام، والإذعان بما أتى به النبيّ الأمّي المبعوث من عند الملك العلام، عليه وآله أفضل الصلاة والسلام. وهذا المقام من خواصّ النبيّ والإمام، والمنصوب الخاصّ منهما، دون العام؛ ويختصّ به بعض الأحكام، كما سيجيء بيانه في تفصيل الأقسام، وباقي الأقسام يشترك فيه جميع الأنام.

فكلّ من هذه الأقسام الخمسة مندرج في الجهاد على سبيل الحقيقة، ويجري على قتلاهم في المعركة حكم الشهيد في الدنيا والآخرة، فيثبت لهم في الآخرة مع خلوص

١. في «ح»: ورضا.

٢. إثبات الهداة ٧: ٩٢ ح ٥٤٠، بحار الأنوار ٥٢: ٣٦٩، وص ٣٧٠ ب ٢٧ ح ١٥٧.

النِّية ما أعدّه الله للشّهداء من الدرجات الرفيعة، والمراتب العلية، والمساكن الطيبة، والحياة الدائمة، والرضوان الذي هو أعلى من كلّ مكّرمَة.

ويسقط في الدنيا وجوب تغسيلهم و تحنيطهم و تكفينهم إذا لم يكونوا عُراة، فيدفنون في ثيابهم مع الدماء، ولا يُنزَع شيء منها، سوى ما كان من الفراء والجلود، وسوى ما كان إبقاؤه مُضراً مُضراً عظيماً على الورثة، إذا قُتِلَ بين الصّفين وأدركه المسلمون ولم يكن به رمق الحياة.

وتفترق الأربعة المتقدّمة عن الخامس بوجوه:

أحدها: أنّه يُشترط في الجهاد بالمعنى الأخير - وهو ما أُريد به الجلب إلى الإسلام - حضور الإمام أو نائبه الخاصّ، دون العامّ، ولا يُشترط في الأقسام الأربعة المتقدّمة ذلك.

فإنّ الحكم فيها: أنّه إن حضر الإمام ووسّدت له الوسادة، توقّف على قيامه، أو قيام نائبه الخاصّ. وإن حضر، ولم يتمكّن، أو كان غائباً، وقام^(١) النائب العام من المجتهدين الأفضل فالأفضل، فهو أولى.

وإن عجز المجتهدون عن القيام به، وجب على كلّ من له قابليّة السياسة و تدبير الحروب وجمع العساكر إذا توقّف الأمر على ذلك القيام به، وتجب على المسلمين طاعته، كما تجب عليهم طاعة المجتهدين في الأحكام؛ ومن عصاه، فكأنّما عصى الإمام.

ثانيها: أنّه يُستثنى من المكلفين أصناف في وجوب الجهاد بالمعنى الأخير، كالمرضى مرضاً ضاراً، و الفقير العاجز عن النفقة مع عدم الباذل، والراجل^(٢)، والعبد، و الأنثى، والخنثى، والممسوح، ومن عارضه الواجب من دين حالّ يُطالب به، أو نفقة واجبة، أو حجّ، أو طاعة الوالدين، ونحو ذلك.

١. في «ح» زيادة: مقام.

٢. المقصود بالراجل: من ليس له دابة تمكّنه من الجهاد في زمن المؤلّف.

ولا يُشترط في الأربعة السابقة شيء من ذلك، بل المدار فيها على القدرة وعدم العجز، فيجب على كل قادر على النصرة، من قريب أو بعيد، الحضور في عسكر المسلمين وجوباً كفاً لا يسقط إلا إذا قام به مَنْ به الكفاية.

ثالثها: أنه لا يجوز التخلف عن الهدنة والأمان، والصلح، والعهد، ولا يجوز الاحتيال بالكذب والتزوير في القسم الأخير، ولا بأس بذلك في الأقسام الأخر إذا قوي الكفار وخيف الضرر.

رابعها: أنه يختص المحاربة في القسم الأخير بما كانت مع الكفار جلبهم إلى الإسلام. وأما في الأقسام الأخر، فلا يُفرّق بين الكفار وبين المسلمين والمؤمنين إذا أرادوا ما أراد الكفار، وإن كانوا على خلاف مذهبهم، لطمع الدنيا وحب الرئاسة. خامسها: أنه يلحظ في القسم الأخير عدم زيادة الكفار على الضعف أو على عشرة أمثال كما كان سابقاً، وليس في الأقسام الأخر تحديد إلا بالقدرة وعدمها.

سادسها: أنه لا يجوز الجهاد بالمعنى الأخير في الأشهر الحرم، بخلاف الأقسام الأخر؛ وإن تساوت، حيث تكون الحرب مع من لا يرى لها حرمة أو مع المبتدئ^(١) منهم بالحرب. وأما بالنسبة إلى الحرم، فلا مانع في الجميع.

سابعها: تخصيص الوجوب في القسم الأخير بمرّة في السنة، ولا تحديد في الأقسام الأخر.

ثامنها: لزوم الدعاء إلى الإسلام قبل مُحاربتهم في القسم الأخير، فإن أبوا وامتنعوا حاربوا، ولا يلزم ذلك في الأقسام الأخر.

تاسعها: أنه ليس للإمام الأخذ من أموال المسلمين قهراً للتوصل بها إلى الغرض المطلوب في القسم الأخير، ويجوز للرئيس أن يتناول من الأموال إذا لم يكن عنده ما يقوم بكفاية ما يضطر إليه من العساكر في الدفع عن الأمور الأخر، مقدار ما يكفيه في حصول الغرض.

عاشرها: أنه لا ينقض عقد الجزية، والأمان، والهدنة، والصُلح، والعهد إصرار الكفار على عدم الامتثال لما أمروا به من الإسلام، وينقضه حصول واحد من الأقسام الأربعة.

حادي عشرها: أنه لا يجب بذل مال يضر بحاله في القسم الأخير، ويلزم ذلك في الأقسام الأخر جميعاً على الأظهر.

ثاني عشرها: أنه تجب قسمة الغنائم بين المجاهدين في القسم الأخير على التفصيل المقرر، وأما في الأقسام الأخر، فإذا توقف الغرض على صرفها على العساكر والجنود، صُرِفَتْ من غير تقسيم.

ثالث عشرها: أنه لا ينبغي القتل بالسم، ولا الهجوم عليهم، ولا تبيت العدو بالليل في القسم الأخير، والأوقات كلها متساوية في الأقسام الأربعة.

رابع عشرها: أن الغنيمة إذا جاءت بها سرية بغير إذن الإمام تكون للإمام، والظاهر أنه مخصوص بالقسم الأخير؛ لأن ذلك لا يجوز لغير الإمام، فهو حقه. وأما ما كان من غيره، فهو للفرقة المقاتلة، تُقسَم بينها قسمة الغنائم.

ثم إن هناك أنواعاً أخر من الحرب السائغة أو الواجبة بحسب الشرع يُطلق عليها اسم الدفاع، ولا تندرج على سبيل الحقيقة في اسم الجهاد. وهي أقسام ثلاثة:

أحدها: الدفع عن نفسه في مقابلة عدو أراد قتله، فإنه يجب عليه المقابلة متى احتمل حصول السلامة بالدفاع، وإن علم أنه مقتول لامحالة بحيث يقتل ويقتل في الآن الواحد، استحَبَّ له ذلك، وقد يقال بوجوبه.

ثانيها: الدفع عن عرضه، أو عن نفس مؤمن أو عرضه، فيجب عليه ذلك، مع ظن السلامة، ولا يجوز بدون ذلك.

ثالثها: الدفع عن ماله أو مال مؤمن، فيُستحبّ الدفاع عنه. ولا يجب إلا مع ظن ترتب التلف على فقده، كأن يؤخذ منه الماء، وإلى أجله، وهو في مهلكة،

فيرجع إلى الدفاع عن النفس .

وهذه الأقسام الثلاثة تُسمّى دفاعاً، وإطلاق الجهاد عليها غير شائع . ولا يجري على المقتول فيها حكم الشهيد في الدنيا من جهة تغسيل ونحوه، وإن عُدّوا في الآخرة من الشهداء، وحاله كحال من أدخل في اسم الشهداء مع موته حتف أنفه من غير قتل، كالغريق، والحريق، والمبطون، والميت المدينة^(١)، أو نفاس، أو طريق طاعة، أو غربة، إلى غير ذلك .

المبحث الثاني : في بيان فضيلة الجهاد

الجهاد أفضل الأعمال بعد العقائد الإسلامية و الإيمانية، حتّى من الصلوات اليومية - وإن كان لها في نفسها مزيد فضلٍ عليه - لكنّه أفضل بحسب الجهات الخارجية؛ لأنّ الطاعة لله والعبودية له فرع محبّته، والعمل بجميع التكاليف مرجعها إلى حبّ الله؛ لأنّ المحبّ الحقيقي يتلذّذ بخدمة المحبوب، وكلّما فعل المحبوب محبوب .

فمتى أطاع في أشقّ الأشياء عليه على زيادة إخلاصه بالنسبة إليه، فأوّل مراتب الحبّ بذل المال في رضا المحبوب، ثمّ تعب البدن وترك اللذات، ثمّ بذل نفس الولد الذي هو بمنزلة النفس، ولذلك جاء المدح من العزيز الكريم في حقّ النبي إبراهيم في عزمه على ذبح ولده إسماعيل^(٢)، ولم يبلغ - والله - مرتبة خاتم الأنبياء، ولا البضعة البتول الزهراء، ولا الأئمة الأمناء في رضاهم بقتل سيّد الشهداء بسيف الأعداء، وبقائه مطروحاً على الثرى ورأسه معلق على القنا، وقتل أولاده وأرحامه وأصحابه، وسبي بناته وعياله، وحملهم على السنان في نهاية الذلّ والصغار، ووقوف سباياهم بين يدي أشرّ الأشرار في كمال الذلّ والصغار .

١ . كذا .

٢ . الصافات : ١٠٠ - ١١٠ .

وبعد ذلك الرضا بذهاب النفس في رضا المحبوب، كما اختار سيّد الشهداء لنفسه القتل في رضا ربّ السماء.

ثمّ ما صدرَ من سيّد الأوصياء ما هو أعجب وأغرب وأبهر؛ لأنّ بذل النفس بائناً على الفراش من غير ضرب ولا تعب المبارزة ودهشة الحرب أعظم في الحبّ، وأكبر شأناً عند صاحب اللبّ، فبذلّ النفس أدلّ على الحبّ والاتصال بربّ العباد من الصوم، والصلاة والحجّ والخمس والزكاة.

ثمّ إنّ ما في القرآن المبين من الآيات، وما في كُتب أحاديث النبيّ صلّى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام من الروايات، أبين شاهدٍ على فضله وعظم شأنه، ورجحانيّته، مُضافاً إلى إجماع فرق المسلمين، بل قيام الضرورة عليه من المذهب، بل من الدين. وأما الآيات فهي كثيرة:

منها: قوله تبارك وتعالى: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ، فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا* وَمَالَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا* الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا*﴾^(١).

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ*﴾^(٢).

ومنها: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ، وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً، وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا* درجَاتٍ مِنْهُ

١. النساء: ٧٤-٧٦.

٢. الانفال: ٦٠.

ومغفرة ورحمة و كان الله غفوراً رَحِيماً^(١) .

ومنها: قوله جلّ اسمه: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ * فَرَحِينِ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ إِلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ^(٢) .

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾^(٣) .

ومنها: قوله جلّ شأنه: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٤) .

ومنها: قوله جلّ ذكره ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٥) .

ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِيَعْيِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٦) .

ومنها: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ * ولئن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مِتُّمْ لَمْغْفِرَةً مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةً خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ * ولئن مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ^(٧) .

١ . النساء: ٩٥ - ٩٦ .

٢ . آل عمران: ١٦٩ - ١٧١ .

٣ . الأنفال: ٧٤ .

٤ . التوبة: ٣٦ .

٥ . التوبة: ٤١ .

٦ . التوبة: ١١١ .

٧ . آل عمران ١٥٦ - ١٥٨ .

وقال عزّ شأنه : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١).

وقال سبحانه : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٢).

ومنها : قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ * إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٣).

ومنها : قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ * لِيُدْخِلَنَّهُمْ مُدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾^(٤).

ومنها : قوله عزّ شأنه : ﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذَا لَا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا * قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾^(٥).

ومنها : قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ * سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ * وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصَرُوا لِلَّهِ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾^(٦).

ومنها : قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بَنِيَانٍ مَرْصُوصِينَ﴾^(٧).

١ . آل عمران : ٢٠٠ .

٢ . الأنفال : ٤٥ .

٣ . التوبة : ٣٨ - ٣٩ .

٤ . الحج : ٥٨ - ٥٩ .

٥ . الأحزاب : ١٦ - ١٧ .

٦ . محمد : ٤ - ٧ .

٧ . الصف : ٤ .

ومنها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدْلِكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ الْيَمِّ* تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ* يَغْفِر لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ* وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشْرُ الْمُؤْمِنِينَ* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَىٰ بْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَأَمَنْتَ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرْتَ طَائِفَةٌ فَأَيْدِنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَاصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾^(١).

وأما الروايات الواردة في ذلك فهي أكثر من أن تُحصى، ونشير إلى جملة منها: فعن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال في حديث: «وَمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مُجَاهِداً، فَلَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ سَبْعُمِائَةِ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَيُمَحَىٰ عَنْهُ سَبْعُمِائَةِ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَيُرْفَعُ لَهُ سَبْعُمِائَةِ أَلْفِ دَرَجَةٍ، وَكَانَ فِي ضِمَانِ اللَّهِ، بِأَيِّ حَتَفٍ مَاتَ كَانَ شَهِيداً، وَإِنْ رَجَعَ رَجَعَ مَغْفُوراً لَهُ، مُسْتَجَاباً دُعَاؤُهُ»^(٢).

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: «فَوْقَ كُلِّ ذِي بَرٍّ بَرٌّ حَتَّىٰ يَقْتُلَ الرَّجُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِذَا قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَيْسَ فَوْقَهُ بَرٌّ»^(٣).

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: «لِلشَّهِيدِ سَبْعُ خِصَالٍ مِنَ اللَّهِ: أَوَّلُ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهِ مَغْفُورٌ لَهُ كُلُّ ذَنْبٍ. وَالثَّانِيَةِ: يَقَعُ رَأْسُهُ فِي حَجَرٍ زَوْجَتِهِ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، وَتَمْسَحَانِ الْعُبَارَ عَنْ وَجْهِهِ، وَتَقُولَانِ: مَرْحَباً بِكَ، وَيَقُولُ هُوَ مِثْلَ ذَلِكَ لِهَمَا. وَالثَّالِثَةِ: يُكْسَى مِنْ كِسْوَةِ الْجَنَّةِ. وَالرَّابِعَةِ: يَبْتَدِرُهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ بِكُلِّ رِيحٍ طَيِّبَةٍ أَيُّهُمْ يَأْخُذُهُ مَعَهُ. وَالخَامِسَةِ: أَنْ يَرَىٰ مَنْزِلَتَهُ. وَالسَّادِسَةِ: يَقَالُ لِرُوحِهِ: اسْرَحْ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْتَ.

١. الصف: ١١٠-١١٤.

٢. عقاب الأعمال للصدوق: ٣٤٥، الوسائل ١١: ١٢ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ٢٧.

٣. الكافي ٥: ٥٣ ح ٢، التهذيب ٦: ١٢٢ ح ٢٠٩، الخصال: ٩ ح ٣١، الوسائل ١١: ١٠ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ٢١.

والسابعة: أن ينظر وجه الله، وإنها لراحة لكل نبي وشهيد^(١).

وعنه أيضاً: «خيول الغزاة في الدنيا خيولهم في الجنة وإن أردية الغزاة لسيوفهم»^(٢).

وعنه أيضاً: «أغزوا تورثوا أبناءكم مجداً»^(٣).

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: «إن جبرئيل عليه السلام أخبرني بأمرٍ قرأت به عيني وفرح به قلبي، قال: يا محمد، من غزا غزاة في سبيل الله من أمتك، فما أصابه قطرة من السماء أو صداع، إلا كانت له شهادة يوم القيامة»^(٤).

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: «الخير كله في السيف، وتحت ظلّ السيف، ولا يقيم الناس إلا السيف، والسيوف مقاليد الجنة والنار»^(٥).

وعنه أيضاً: «للجنة باب يُقال له: باب المُجاهدين، يمضون إليه، فإذا هو مفتوح، وهم متقلّدون بسيوفهم، والجمع في الموقف، والملائكة ترحّب بهم، قال: فمن ترك الجهاد ألبسه الله ذلاً، وفقراً في معيشته، ومحقاً في دينه، إن الله أغنى أمتي بسنابك خيلها، ومراكز رماحها»^(٦).

وروى الكليني بإسناده عن الصادق عليه السلام: «إن أبا دجانة الأنصاري اعتم يوم أحد بعمامة، وأرخى عذبة العمامة^(٧) بين كتفيه، حتى جعل يتبختر، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن هذه المشية يبغضها الله عز وجل إلا عند

١. التهذيب ٦: ١٢١ ح ٢٠٨، الوسائل ١١: ٩ أبواب جهاد العدو ١ ح ٢٠.

٢. الكافي ٥: ٣ ح ٣، ثواب الأعمال: ٢٢٥ ح ٤، الوسائل ١١: ٥ أبواب جهاد العدو ١ ح ٣.

٣. الكافي ٥: ٨ ح ١٢، الوسائل ١١: ٩ أبواب جهاد العدو ١ ح ١٦.

٤. الكافي ٥: ٨ ح ٨، التهذيب ٦: ١٢١ ح ٢٠٦، ثواب الأعمال: ٢٢٥، أمالي الصدوق: ٤٦٢ ح ٧، الوسائل ١١: ٧ أبواب جهاد العدو ١ ح ١٠.

٥. الكافي ٥: ٢ ح ١، التهذيب ٦: ١٢٢ ح ٢١١، ثواب الأعمال: ٢٢٥، أمالي الصدوق: ٤٦٣ ح ١١، الوسائل ١١: ٥ أبواب جهاد العدو ١ ح ١.

٦. الكافي ٥: ٢ ح ٢، التهذيب ٦: ١٢٣ ح ٢١٣، أمالي الصدوق: ٤٦٢ ح ٨، ١١، ثواب الأعمال: ٢٢٥ ح ٢، الوسائل ١١: ٥ أبواب جهاد العدو ١ ح ٢.

٧. عذبة العمامة: طرفها. جمهرة اللغة ١: ٣٠٤.

القتال في سبيل الله تعالى»^(١).

وروى الشيخ بإسناده عن عثمان بن مظعون، قال: قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن نفسي تحدّثني بالسياحة و أن الحق بالجبال، فقال: «يا عثمان، لا تفعل، فإنّ سياحة أمّتي الغزو والجهاد»^(٢).

و عن مولانا أمير المؤمنين - عليه السلام - أنّه قال: في خطبة له: «أما بعد: فإنّ الجهاد باب من أبواب الجنّة، فمن تركه رغبة عنه، ألبسه الله الذلّ، وسيم الخسف»^(٣)، وديث^(٤) بالصغار^(٥)»^(٦).

وعنه صلوات الله عليه: «أما بعد فإنّ الجهاد باب من أبواب الجنّة، فتحه الله لخاصّة أوليائه - إلى أن قال - هو لباس التقوى، ودرع الله الحصينة، و جنته^(٧) الوثيقة، فمن تركه ألبسه الله ثوب الذلّ، وشمله البلاء، وديث بالصغار والقماء^(٨)، وضرب على قلبه بالاشتداد، وأدب الحقّ منه بتضييع الجهاد، وغضب الله عليه بتركه نصرتة، و قد قال الله عزّ وجلّ في محكم كتابه: ﴿إِنْ تَنْصَرُوا لِلَّهِ يَنْصَرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾^(٩)»^(١٠).

وعنه عليه السلام أنّه خطب يوم الجمل فقال في خطبته: «أيّها الناس، إنّ الموت

١. الكافي ٥: ٨ ح ١٣، الوسائل ١١: ٩ أبواب جهاد العدوّ ١ ح ١٧، السيرة النبوية لابن كثير ٣: ٣١، البحار ٩٧: ٩ ح ٦.

٢. التهذيب ٦: ١٢٢ ح ٢١٠، رياض الصالحين: ٣٧٧، الوسائل ١١: ١٠ أبواب جهاد العدوّ ١ ح ٢٢، كنز العمال ٤: ٢٨٦ ح ١٠٥٢٦.

٣. سيم الخسف: أي كلّف وألزم. لسان العرب ١٢: ٣١٢.

٤. يقال ديث الرجل تديثاً، إذا ذلّته. جمهرة اللغة ١: ٤٢٠.

٥. الصغار: الذلّ جمهرة اللغة ٣: ٧٣٩، ويقال: صغر فلان وقمؤ، أي ذلّ. الاضداد للسجستاني: ٢١٦ رقم ٩٤.

٦. معاني الأخبار: ٣٠٩ ح ١، نهج البلاغة ١: ٦٣ خطبة ٢٦، الوسائل ١١: ٥ أبواب جهاد العدوّ ١ ح ٢٥.

٧. الجنّة: ما وارك من السلاح جمهرة اللغة ١: ٩٣.

٨. يقال: صغر فلان وقمؤ أي ذلّ. الاضداد للسجستاني: ٢١٦ رقم ٩٤.

٩. محمد: ٧.

١٠. الكافي ٥: ٤ ح ٦، التهذيب ٦: ١٢٣ ح ٢١٦، نهج البلاغة: ٦٩ خطبة ٢٧.

لا يفوته المقيم، ولا يعجزه الهارب، و ليس من الموت مَحِيص، ومن لم يُقتل يمت، وإنّ أفضل الموت القتل، والذي نفسي بيده لألفُ ضربةً بالسيفِ أهون عليّ من ميتةٍ على فراش»^(١).

وعنه عليه السلام: «إنّ الله فرض الجهاد، وعظّمه، وجعله نصره وناصره، والله ما صلّحت دنيا ولا دين إلا به»^(٢).

وعن مولانا الباقر عليه السلام: «إنّه كتب في رسالته إلى بعض خلفاء بني أمية: «ومن ذلك ما صنع في الجهاد الذي فضّله الله عزّ وجلّ على الأعمال، وفضّل عامله على العمّال تفضيلاً في الدرجات، والمغفرة، والرحمة؛ لأنّه ظهر به الدين، وبه يدفع عن الدين، وبه اشترى الله من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأنّ لهم الجنة، بيعاً مُفْلِحاً مُنْجِهاً، اشترط عليهم فيه حفظ الحدود، وأوّل ذلك الدعاء إلى طاعة الله تعالى من طاعة العباد، وإلى عبادة الله من عبادة العباد، وإلى ولاية الله من ولاية العباد» الخبر^(٣).

وعنه عليه السلام: «الخير كلّهُ في السيف، وتحت السيف، وفي ظلّ السيف»^(٤).
و عنه عليه السلام أيضاً: «إنّ الخير كلّ الخير معقود في نواصي الخيل إلى يوم القيامة»^(٥).

وعن مولانا الصادق عليه السلام: «من قُتِلَ في سبيل الله لم يُعرّفه الله شيئاً من

١. الكافي ٥: ٥٣ ح ٤، نهج البلاغة: ١٨٠ كلام ١٢٣، أمالي الطوسي: ٢١٦ ح ٢٧٨، الوسائل ١١: ٨ أبواب جهاد العدو ١ ح ١٢، البحار ٩٧: ١١ ح ٢٢.

٢. الكافي ٥: ٨ ح ١١، هداية الأئمة ٥: ٥١٩ ح ٣، الوسائل ١١: ٩ أبواب جهاد العدو ١ ح ١٥.

٣. الكافي ٥: ٣ ح ٤، تفسير نور الثقلين ٢: ٢٦٩ ح ٣٥٦، الوسائل ١١: ٦ أبواب جهاد العدو ١ ح ٨، وفيه: ما ضيّع الجهاد.

٤. الكافي ٥: ٨ ح ١٥، أمالي الصدوق: ٤٦٣ ح ١١، الوسائل ١١: ٩ أبواب جهاد العدو ١ ح ١٨، روضة الواعظين للفتال ٢: ٣٦٢.

٥. الكافي ٥: ٩ ح ١٥، دعائم الإسلام ١: ٣٤٥، مكارم الاخلاق: ٢٦٤، تفسير نور الثقلين ٣: ٤٢ ح ١٨، ١٩، الوسائل ١١: ٩ أبواب جهاد العدو ١ ح ١٨.

سيئاته»^(١)، وعنه عليه السلام: «الجهاد أفضل الأشياء بعد الفرائض»^(٢).

وروى الكليني بإسناده عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيّ الجهاد أفضل؟ قال: «مَنْ عَقَرَ جَوَادَهُ، وَأَهْرَقَ دَمَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٣). وروى البرقي بإسناده عن منصور بن حازم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيّ الأعمال أفضل؟ فقال: «الصلاة لوقتها، وبرّ الوالدين، والجهاد في سبيل الله تعالى»^(٤).

المبحث الثالث

في بيان حسن التكليف و قُبْح قول من قَبَّحه، قد حكم العقل بحُسْنه، ودلّ على رجحانه، بل وجوبه بوجوه عديدة:

أولها: أنّ بديهة العقل تحكم بأنّ صاحب العظمة والجبروت، والمُلك والملكوت، يحسّن منه إظهار عظّمته وجبروته، وملكه وملكوته، حتّى يعلم أنّه الله ولا معبود سواه.

فإذا لم يظهر منه أمر، ونهي، وزجر، ووعد، ووعد، وكتاب، وحساب، وثواب، وعقاب، ضَعُفَ أمر سلطانه، ولم يعلم علوّ شأنه، ولم تظهر عظّمته، ولم تُعلم حكمته، ولم يعرف غضبه، ورحمته، فتنقص من الصفات صفة الغضب، والرضا، والرحمة، والصفح، والنقمة.

ثانيها: أنّه يجب خلق الممكنات مختلفة الحقائق والصفات، ولولا اختلافها لظنّ أنّها واجبة قديمة، وليست من الممكنات الحادثات، ولذلك اختلفت الجمادات،

١. الكافي ٥: ٥٤ ح ٦، الوسائل ١١: ٩ أبواب جهاد العدو ١ ح ١٩.

٢. الكافي ٥: ٤ ح ٥، التهذيب ٦: ١٢١ ح ٢٠٧، مشكاة الأنوار: ١٥٦، الوسائل ١١: ٧ أبواب جهاد العدو ١ ح ٩، البحار ٩٧: ٢٥ ح ٢٢، روضة الواعظين للفتال ٢: ٣٦٢.

٣. الكافي ٥: ٥٤ ح ٧، الوسائل ١١: ٦ أبواب جهاد العدو ١ ح ٧، البحار ٩٧: ١١ ح ٢٠.

٤. الكافي ٢: ١٥٨ ح ٤، الوسائل ١١: ١٢ أبواب جهاد العدو ١ ح ٢٨، البحار ١٠٠: ١١ ح ١٧، المحجّة البيضاء ٣:

٤٣٩، رياض الصالحين للنوري: ٣٢٢.

و جميع أنواع الحيوانات في الأشكال والألوان، والهيئات والصفات.

و بذلك ظهرت قدرته على جميع المقدورات، وعلمه بجميع المعلومات، ولو لم تختلف أحوال المكلفين بوجه لا يوجب الجبر، لنقصت صفة العفو عن المذنبين، والصفح عن الخاطئين.

و حيث حصل الاختلاف بينهم عن اختيار، لا عن إكراه وإجبار، وجب بمقتضى الحكمة كشف أحوالهم، وإظهار ما يقع من أفعالهم؛ ليصل إلى كل ما يستحقه. ويأبى العقل و العدل والحكمة مساواة العبيد في إنعام المولى من دون مزية لصاحب القابلية، وعدم الفرق بين صاحب الصفة المرضية وبين المتصف بأدنى الصفات الرديّة.

فوجب بذلك الاختبار بتوجيه الأوامر والنواهي من الملك الجبار لتمييز الأخيار بطاعتهم عن الأشقياء الأشرار، ويظهر المستحقّ لرضا الرحمن ودخول الجنان، والفوز بالخور العين والولدان؛ وينكشف حال المستحقّ لغضب الجبار والدخول في عذاب النار؛ ولئلا يقولوا: لولا أرسلت إلينا رسولاً يبين لنا الأحكام و يعرفنا الحلال من الحرام.

ثالثها: أنّ التكليف في نفسه من أعظم اللطف و أكبر النعم؛ لاستدعائه حصول الشرف التام والمنزلة الرفيعة في أعلى مقام، حيث إنّ صفة العبوديّة لله، و الخدمة له، و شرف الحضور والقيام بين يديه، وتوجيه الخطاب في الدعاء والمناجاة من العبد إليه، وبذلك تحصل له المرتبة العظمى و المزية الكبرى، والقدر العظيم، والفخر الجسيم.

رابعها: أنّ المبدأ الفياض جلّ و علا يجب عليه بمقتضى فيضه ولطفه وكرمه أن يفيض نعمة على عباده، و يجعلهم غرقى في بحار لطفه وكرمه.

وإذا غمرتهم النعم، و شملهم اللطف والكرم، و لم يصدر منهم صورة العوض، أخذهم الخجل، وأحاط بهم الفشل؛ لعدم صدور المقابل، ووجدان العبد

نفسه غير قابل .

فمن أعظم نعماء الله عليه وإحسانه التأم إليه، أمره له بالطاعات، وتجنّب المعاصي والتبعات؛ ليرى نفسه أنّه قد أدّى بعض ما يقابل تلك النعم السابغات، وإن كان كسحاب تَرِدُ البحر، ثمّ تمطر عليه من مائه، فإنّ الكلّ منه، وكلّما كان من الحُسن صادر عنه .

خامسها: أنّ جميع ما أمر به -بعد التأمل التام- ترى فيه صلاحاً للمأمور: إمّا في إصلاح عقله أو نفسه أو بدنه، أو أمر خارجيّ يرتبط به، وجميع ما نهى عنه لا يخفى على صاحب الذهن الوقاد أنّه لا يخلو من فساد، حتّى أنّ بعض العقلاء ادّعوا أنّهم يعرفون أحكام الشرع أصولاً وفروعاً بإدراك عقولهم من تتبّع الأدلّة، وبعض الأطباء ادّعى أنّ جميع الأغذية المحرّمة تعرف بمقتضى علم الطبّ .

وبعد بيان ذلك: كان من الواجب على الله -بمقتضى لطفه- بيان الأحكام لجميع المكلفين من الرعية، وبذلك يعلم المستحقّ للثواب من المستحقّ للمؤاخذة والعقاب .
والكريم إذا خلى من الحكمة، جاز له أن يبني القصور المشيّدة، والنمارق الممهّدة، والمآكل والمشارب الطيّبة، ويضع فيها الكلاب والخنازير . والعاصي إذا لم يشمله عفو الله تعالى أدنى رتبة منها، وأمّا الحكيم فيضع الأشياء في مواضعها، ويعطي كلّ عبد من عبيده ما يستحقّه .

سادسها: أنّه باعث على ترتّب اللذات بالخدمة، والخطاب والمناجاة لجبار الأرض والسموات، وأيّ لذةٍ أعظم من القيام بين يدي مالك الملوك، و مكالمته وتوجيه الخطاب إليه .

سابعها: اشتماله على لذة الوفاء، والإتيان بصورة الجزاء لتلك النعم التي ملأت ما بين الأرض والسماء .

ثامنها: أنه أقرب في رجاء نيل النعم، ودفع النقم، وتوهم أن الإتيان بالقليل في مقابلة ذلك اللطف الجزيل الجليل باعث على العكس، مردود بأن قدر النعمة عند المنعم عليه بمقدار احتياجه إليه، إلى غير ذلك.

المبحث الرابع

أنه لما علم أن للواجب جلّ و علا مطالب يُريدها من العبد؛ لصلاح يعود إلى العبد لا إليه؛ لأنه تعالى غنيّ بذاته عما عداه، وإلا لكان محتاجاً، ولم يكن هو الله، وعلى مناهي، يترتب على العبد منها الفساد، فنهى عن فعلها المكلفين من العباد.

فقد وجب على الله إخبارهم بما أراد وما نهى عنه لترتب الفساد.

ولما كانت طرق الإخبار بأوامره ونواهيه محصورة بأمور، هي هذه المذكورة، لزم اختيار المختار منها، وتعيين ما يصدر انتفاع المكلفين.

فمنها: أن يخلق الله سبحانه صوتاً في بعض الأجسام، من هواء أو ماء أو حجر أو حجر أو مدر، وذلك لا يوافق طريق الامتحان والاختبار، ولم يعلم أن ذلك من الله، بل جوز أن يكون من الشياطين أو من بعض الجان أو غيرهم من الأشرار.

ومنها: أن يُرسل بعض الملائكة أو بعض الجان، وذلك أيضاً لا يوافق الامتحان؛ مضافاً إلى أنهم إن لم يأتوا بمعجز لهم، لم يسمع كلامهم، وارتفع عن العباد ملامهم؛ وإن أتوا ببعض المعاجز، جوز المكلفون قدرتهم عليها من دون استناد إلى الخالق؛ لأنهم لا يعرفون حقيقتهم، ويحتملون قابليتهم.

ومنها: أن يُرسل شخصاً من نوعهم، يعرفون حقيقته ومقدار قابليته، ويحيلون استناد المعاجز إلى قدرته، وبمقتضى الحكمة لا يجوز صدور المعجز عنه، وإلا لانقطع طريق العرفان، وما هو المحبوب أو المكروه عند الملك الديان.

بل لابد أن تظهر حاله إما بإظهار صفات النقص فيه، من خفة العقل أو زيادة الجهل، أو بارتكابه الأفعال الرديّة التي يهتدي بها أدنى الجهال فيه إلى عدم القابلية، أو

بظهور أنها تصوير ليست مستندة إلى قدرة البصير الخبير، أو بادعائه دعاوي تنكرها العقول، ولا تدخل عندهم في حيز القبول، إلى غير ذلك من الأسباب الدالة على أنه ساحر كذاب، ومفتّر مرتاب.

فقد انحصر طريق معرفة تكاليف ربّ الأرض والسماء بإرسال الرسل والأنبياء.

وطريق معرفة نبوتهم ورسالتهم بالإتيان بالمعجزات وخوارق العادات.

فالانقطاع عن النبيّ انقطاع عن العبوديّة، وإعراض عن جميع تكاليف ربّ البريّة،

فالكفر بواحد من الأنبياء كفر بخالق السماء ومُبدع الأشياء.

المبحث الخامس

أنّه قد تبينّ ممّا تقدّم أنّ طريق معرفة أوامر الله ونواهيه لا يتوصّل إليها إلا بواسطة

الأنبياء، وأنّ معرفتهم لا يتوصّل إليها إلا بشهادة الآيات والمعجزات.

فمن الواجب العيني على كلّ مكلف أن يجدّ ويجتهد في معرفة النبيّ المبعوث

لإبلاغ الأحكام، وتمييز الحلال والحرام؛ والمنكر له منكر لثبوت الأحكام الشرعية، ناف

لوجوب الطاعة والخدمة لربّ البريّة، وهو على حدّ الكفر بالربوبية.

وقد دلّت المعجزات الباهرة والبراهين الظاهرة على أنّ النبيّ المبعوث إلينا،

والمفروض طاعته من الله علينا -أعلى الأنبياء قدراً، وأرفع الرُسل في الملائكة أعلى

ذكراً، الذي بَشَرَت الرُسل بظهوره، وخلقت الأنوار كلّها بعد نوره - محمد المختار،

وأحمد صفوة الجبار، ذو الآيات والظاهرة والمعجزات المتكاثرة، التي قصُرت عن

حصرها السُّنن الحُساب، وكَلَّت عن سطرها أقلام الكتاب، كانشقاق القمر، وتضليل

الغمام، وحنين الجذع، وتسبيح الحصى، وتكليم الموتى، ومخاطبة البهائم، وغرس

الأشجار على الفور في القفار، وإثمار يابس الشجر، وقصة الغزالة مع^(١) خَشْفِيهَا^(٢)،

١. في «ح»: صبح، بدل مع.

٢. الخشف: ولد الغزال. المصباح المنير: ١٧٠.

وخروج الماء من بين أصابعه، وانتقال النخلة جملة ثم رجوعها، وانتقالها نصفاً بعد نصفٍ إليه، وشفاء الأرمد لما تفلّ في عينيه، ويقظته بعد نوم عينيه، وإخبار الذراع له بأنه مسموم، وانتصاره بالرعب بحيث يخافه العدو من مسير شهرين، وأنه لا يمرّ بشجرٍ ولا حجرٍ إلا سجد له، وبلع الأرض الحداث من تحته، وعدم طول قامة من حاذاه على قامته، وأنّ إبصاره من خلفه كإبصاره من أمامه، وإكثار اللبن في شاة أمّ معبد، وإشباع الجمّ الغفير من الطعام القليل، وطيّ البعيد إذا توجه إليه، ونزول المطر عند استسقائه، ودعائه على سُرّاقة فغاصت قوائم فرسه، ثمّ عفا عنه فأطلقت، ودعائه على عامر بن الطفيل وزيد لما أرادا قتله، فهلك عامر سريعاً، وقتل زيد بصاعقة، واتساع القدح الضيّق لدخول كفه فيه عند وضوئه، وانفجار الماء من بئر دارسة لوقوع ماء وضوئه فيها، وانفجار ماء بئر أخرى لا ماء فيها، وسقي ألف وخمسمائة منه، وعماء عيون الجيش لرميه بكفّ من تراب، وردّ عين بعض أصحابه بعد سقوطها إلى محلّها واستقامتها فيه، وتسبيح الطعام في يديه، وارتعاش الحکم بن العاص حتى مات لاستهزائه به، وعمى الناظر إلى عورته، وبرص امرأة خطبها من أبيها فاعتذرت كاذبة بأنّها برصاء فصارت برصاء، وتأثير قدميه في الأرض الصلبة، وعدم تأثيرهما في الرخوة، وإضاءة جبينه كالقمر المنير، وإضاءة أصابعه كالشموع، وعدم ظهور الظلّ له إذا وقف في ظلّ الشمس أو ضوء القمر، وعدم علوّ الطيور عليه، وعدم وصول الذباب والبق إلى بدنه، وظهور سبع عشرة تلمع كالشمس في بدنه، ونبات الشعر على رؤوس الأقرعين بوضع يده عليها، وإعطائه الجريدة لبعض أصحابه عوض سيفه، فصارت سيفاً بإذن الله، وإعطائه عرجوناً لشخص في ليلة مظلمة فأضاء، ونبات الشجر في فم الغار، وتعشيش الحمامين، ونسج العنكبوت فيه، ومسح ضرع شاة لالبن فيها فدرّت، ودعواه النصارى إلى المباهلة فعلموا صدقه، وأبوا ودفعوا الجزية، وحصول المهابة له في القلوب، مع حسن أخلاقه، وبشاشته وتواضعه، بحيث لم يتمكّن أحد من إمعان النظر إلى وجهه، ولم ينظر إليه كافر أو منافق إلا ارتعش من الخوف، وإطاعة الشمس له في التّأني في الغروب مرّة، وفي الطلوع أخرى، وإطاعة الشجرة له فجاءت في

الأرض وسلّمت عليه، ودعائه على بعض اجترأ عليه بأنّ الله يسلّط عليه كلباً من كلابه، فسلّط عليه أسداً فقتله، وبخور عرقه الشريفة أطيب في كلّ عطر، وحدوث الطيب من ماء بئر لوقوع البصاق من فيه فيه، وإعطائه جوامع الكلم، وتهنئة أمّه من السماء وما رأت من كراماته حين الحمل وبعد الولادة، وإخبار الأحبار عنه قبل ولادته بسنين، وتزلزل إيوان كسرى عند ميلاده، حتى سقط منه أربع عشرة شرافة، وغوض بحيرة ساوة، وخمود نار فارس، ولم تخمد قبل بألف سنة، واضطرار الأحبار والرهبان عند ولادته حتى رآه بعضهم، ورأى خاتم النبوة بجسمه الشريف فحدّث اليهود منه، وقال لهم: إنّ نبيّ السيف.

وإخباره بالمغيبات، كإخباره عن عترته الطاهرة واحداً بعد واحداً، وما يجري عليهم من القتل والسبي من بني أميّة وبني العباس، وإخباره عن أهل النهروان، وإخباره عن وقعة صفّين، وعن قتل عمّار، وأنّه تقتله الفئة الباغية، وأنّ آخر شرابه من الدنيا ضياح من لبن^(١) وإخباره عن وقعة الجمل، وخروج عائشة على عليّ عليه السلام ونباح كلاب الحوآب عليها.

وإخباره عن خلفائه الاثنى عشر، وإخباره عن دوام ملك النصارى، وإخباره عن عليّ عليه السلام من أنّه يقتل بضربة في شهر رمضان على أمّ رأسه فتخضب شيبته من الدماء، وإخباره عمّا يجري عليه، وعلى الزهراء بعد موته.

وإخباره بقتل الحسن بالسمّ، وقتل الحسين في كربلاء بعد شهادة أصحابه غريباً وحيداً، وإخباره عن ما يجري على ولده الرضا في طوس، ودفنه فيها، وإخباره لجابر بملاقاة الباقر، وإخباره بموت أبي ذرّ وحيداً غريباً.

وإخباره بشهادة جعفر الطيّار، وزيد، وعبد الله بن رواحة في وقعة مؤتة^(٢)، وإخباره بقتل حبيب بن عدي في مكة، وإخباره بأنّ ملك المسلمين يأخذ على أطراف الأرض، وإخباره بالمال الذي أخذه عمّه العباس في مكّة، وإخباره بالظفر بخير.

١. اللبن الضياح: إذا مزجته بالماء، ويقال له: ضياح ومضيّح ووضيح. جمهرة اللغة ١: ٥٤٩.

٢. في «ص»: تبوك.

وإخباره عن رجل من المجاهدين من أهل النار فقتل نفسه، وإخباره بموت النجاشي حين موته فصلّى عليه بالمدينة، وإخباره بقتل الأسود الكذاب ليلة قتله، وهو بصنعاء اليمن.

وإخباره بأنّ واحداً من أصحابه - وكانوا مجتمعين - يكون من أهل النار، فارتدّ واحد منهم وقُتل، وإخباره بقتل أبي بن خلف الجمحي فقتل.

وإخباره يوم بدر بمصارع أصحابه وتعيين مواضعها على نحو ما وقع، وإخباره بأنّ فاطمة عليها السلام أسرع لحوقاً به من أهل بيته، وإخبار نساءه بأنّ أطولهنّ يداً في الصدقات أوّل لاحقة به.

وإخباره عن الأنبياء السابقين، وعمّا في الكتب المنزلة عليهم من ربّ العالمين، مع أنّه كان يتيماً لم يُودع عند المعلمين، وأمياً لا يعرف كتب العربيّة، فضلاً عن كتب المتقدّمين. وإخباره عن أمّته بأنّها تنتهي فرقها إلى ثلاثة وسبعين، وإخباره عن صحيفة كتبت ودُفنت في الكعبة، وإخباره عن مقدار دولة بني أميّة، وإخباره بعقد السحر الملقاة في البئر، وإخباره عن بعض أسرار نساءه.

وإخباره بعدم إيمان كفّار بأعيانهم، وإخباره عمّن رجع عن جيش أسامة، وإخباره عن موت شخص نجا من خارج فجاء وكشف عنه، فرؤيت أفعى في ثيابه، فسأله هل تصدّقت؟ فقال: نعم، فقال: «دفعت عنك الصدقة» إلى غير ذلك.

ثم ما صدر من الخلفاء الراشدين، والتابعين، وتابعي التابعين، والأقطاب، والأبدال، والأوتاد، والعلماء من المسلمين - من كرامات ومواعظ، وخطب، ومناجاة، ودعوات مشتملة على بليغ المقامات، وفصيح العبارات بحيث لا يمكن صدوره إلّا بفيض من باسط الأرضين، ورافع السماوات - جميعه راجع إليه، وعائد في الحقيقة عليه، وهو ممّا لا يطاق سطره بكتاب، ولا حصره بحساب.

وفي جمعه لمكارم الاخلاق التي قامَ عليها من الجميع الاتفاق، مع أنّه تربّى يتيماً من الأمّ والأب، بين أعرابٍ لم يذوقوا طعم الكمال والأدب، قد تداولهم الإسلام مدّة

تزيد على ألف ومائتين من الأعوام، فلم يعدلوا عما كانوا، بل لم يزالوا يتزايدون على الجفاء والغلظة أنا بعد آن.

فإنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أسخى الناس، لا يبيت عنده دينار ولا درهم، وإن فضل ولم يجد من يعطيه وجاءه الليل لم يأوِ إلى منزله حتى يفرغ منه، وما سأل أحد شيئاً إلا أعطاه، وكل من سأل منه شيئاً على الإسلام أعطاه.

وأن رجلاً سأله فأعطاه غنماً بين جبلين، فرجع إلى قومه، فقال: أسلموا، فإن محمداً يعطي عطاءً من لا يخشى العاقبة.

وكان أشجع الناس: فعن عليّ عليه السلام أنه قال: «كنا نلوذ بالنبىّ صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر، وكان أقرب الناس إلى العدو»، وعنه عليه السلام: أنه قال: «إذا حمى البأس، وبقي القوم، اتقينا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلم يكن أحد أقرب إلى العدو منه»

وكان أكثر الناس تواضعاً، فإنه كان يخصف النعل، ويرقع الثوب، ويجيب الدعوة، ويعود المرضى، ويشيع الجنائز، ويزور المؤمنين، ولا يترفع على عبده وخدمه، ويطعمهم مما يأكل، ويركبهم خلفه.

ويركب الفرس مرة، والبغلة مرة، والحمار كذلك، ويمشي مرة، ويجلس حيث ينتهي به المجلس، ويبدأ من لقاءه بالسلام، ومن قام معه لحاجة لم يتحرك حتى ينصرف، وإذا لقي أحداً من أصحابه بدأه بالمصافحة، ثم أخذ بيده فشابهه، ثم سدّد قبضه عليها. وكان أكثر جلوسه بأن ينصب ساقيه جميعاً ويمسك بيديه عليهما، ولم يُعرف مجلسه من أصحابه، وكان أكثر جلوسه مستقبل القبلة.

وكان قبل النبوة يرعى الغنم، وكان يأكل أكل العبد، ويشدّ حجر الجماعة على بطنه، ولا يجلس إليه أحد وهو يصلي إلا خفف صلاته وأقبل عليه، وقال له: هل لك حاجة؟ فإذا فرغ من حاجته، عاد إلى صلاته.

وكان لا يقوم ولا يقعد إلا بذكر الله، وكان يُتعب نفسه بالصيام، وكذا بالصلاة، حتى ورمّت قدماه.

وكان وصولاً للأرحام، قاطعاً لهم إذا حرفوا عن طاعة الملك العلام، رحيماً بالفقراء، شفيقاً على الضعفاء، عطوفاً على الجار، ولازال يوصي به حتى خيف أن يفرض له سهماً بالميراث.

لا يقاس صلوات الله عليه بأحدٍ من مَن كان قبله، ولا بأحدٍ مَن يكون بعده، ففي النظر إلى أخلاقه الكريمة وأحواله المستقيمة كفاية لمن نظر، وحجة واضحة لمن استبصر، ككثرة، الحلم وسعة الخلق، وتواضع النفس، والعفو عن المسيئين، ورحمة الفقراء، وإعانة الضعفاء، وتحمل المشاق في رضا الملك الخلاق، وجمع مكارم الأخلاق، وزهد الدنيا مع إقبالها عليه، وصدوره عنها مع توجهها إليه، وله من السماحة النصيب الأكبر، ومن الشجاعة الحظّ الأوفر.

وكان يطوي نهاره من الجوع ويشدّ حجر المجاعة على بطنه، ويجيب الدعوة، وكان بين الناس كأحدهم، حسن السلوك مع الغني والفقير، والعظيم والحقير، حتى أن بعض اليهود رجع إلى الإسلام بمجرد ما رأى من حسن سيرته.

وكان له نور يضيئ في الليلة المظلمة، ورائحة تفوق على رائحة المسك والأذفر، وله محاسن تفوق على محاسن كل البشر، مع خروجه من طوائف الأعراب الذين لا يعرفون طرائق الآداب.

ولا زال الشرع يندبهم، والوعاظ تعظهم، والخطباء تخطبهم، ممّا يزيد على ألف ومائتين وعشرين من السنين، فما تغيّروا عن أحوالهم، ولا تركوا القبيح من أقوالهم وأفعالهم.

وكفى بكتاب الله معجزاً مدى الدهر، حيث أقرت له العرب العرباء، وأذعنّت له جميع الفصحاء والبلغاء، وخيروا بين السيف ومعارضته، فاخترأوا السيف؛ لعجزهم عن الإتيان بمثل بعض آياته.

قد شهدت بنبوته الكتب المنزلة من السماء، وكُتب الرُسل والأنبياء:

منها: ما في التوراة - وهو حجة على اليهود والنصارى - في سفر دباريم

الفصل الثامن عشر في السورة الخامسة منه، وهي: «نابي ميقر يخاما حيخا كاموني ياقيم لحا ادوناى الوهخا الاوتشماعون كخل اشرشا تلتا ميعيم ادوناى الوهيخا لجورب بيوم هفاهال لامور لو أوسف لشموعات قول ادوناى الاى الوهاى وات هاش هكدولاه هازوت لوارءه عود ولواموت ويؤمرادوناى هيطيبوا شرد برّو نابي اقيم لهم ميقرّب احيهم كاموخا ونانتي دبارى بفيو و دبّر إليهم ات كلّ اشراصونوها ياه هائش اشملوا يشمع ال دباراى اشريدبّر باشمى ايوحى ادرش ميعمو».

ومعناه: أن نبياً من شيعتك ومن إخوتك يقيمه لك الربّ إلهك، فاسمع منه، كما سألت الربّ إلهك في حوريب بعد يوم الاجتماع، حين قلت: لا أعود أسمع صوت الربّ إلهي، ولا أرى هذه النار العظيمة أيضاً لكيلا أموت.

فقال الربّ لي: حسن جميع ما قالوا، وسوف أقيم لهم نبياً مثلك من بين إخوتهم، وأجعل كلامي في فمه، ويكلّمهم بكلّ شيءٍ أمره به، ومن لم يطع كلامه الذي يتكلّم به باسمي أكون أنا المنتقم منه^(١).

ومحلّ الشاهد منها: أن الله خاطب بني إسرائيل بأنّه يخرج لهم نبياً من بينهم من إخوتهم، وليس لبني إسرائيل إخوة من الطوائف ادّعى أحد منهم النبوة سوى بني إسماعيل.

وقد أطلق الإخوة في التوراة على الأعمام في قوله لبني عيسى: «ووتاعير والمفتي اجنح بني اسرائيل» وعلى الأجانب في قوله «ويشلع موشه ملقا خيم مقارش آل ملخ آدوم كه أمر اجنجا اسرائيل».

ثمّ إنّّه قد اتّفق اليهود على أنّه لا يخرج نبيّ من بني إسرائيل صاحب كتاب وشريعة من بعد موسى، وقد قال في الآية: «كاموخا» يعني مثلك، وحكاية عن موسى «كموني» يعني مثلي، مع أن المسألة تقضي بأنّه ليس من بني إسرائيل؛ لأنّ في

آخر التوراة قبل تمامه بسطرين : «ولو قام نابي عود ببسراييل كموشه»

ومعناه : أنه لا يكون نبي من بني إسرائيل مثل موسى ، وهو أبين شاهد على النبي الموعود ليس من بني إسرائيل ، فليس إلا من بني إسماعيل ؛ إذ لا نبي مانعاً ومناً ومنهم بعد موسى من غير بني إسرائيل وبني إسماعيل .

ومنها : مافي التوراة أيضاً ، في أول پاراش هيريخا ، آخر پاراشان هوياوليم ، من قوله : «يومرادوناى مسيني بأوذرح مساعير لوهوء فيغامها وفاران» .

ومعناه : أن النور الإلهي أشرق من طور سيناء جبل موسى ، وظهر في ساعير جبل عيسى ، وأضاء ووضع غاية الوضوح في جبل فاران ، وهو جبل مكة .

ومنها : ما في پاراش لخلخا من التوراة ، من قوله : «وليُشماييل شمعتيخنا هنه برخي اتو وهفريتى اتوهر بتيني اتوا بماداماد ستينم عسر فستيام يوليد ونثاتو لكري كادول» .

ومعناه : أن الله وعد أن يجعل من ذرية إسماعيل اثنا عشر شريفاً ، ويجعل لهم عشائر وقبائل و«بماداماد» يوافق اسم محمد صلى الله عليه وآله .

ومنها : مافي الانجيل ، ففي الفصل الثالث والثلاثين من إنجيل يوحنا : «إن كنتم تحبونني احفظوا وصاياي ، وأنا أسأل الأب فيعطيكُم فارقليطا آخر ، ليثبت معكم إلى الأبد» .

وفي الفصل الرابع والثلاثين : والفارقليط روح القدس الذي يرسله الأب باسمي ، وهو يعلمكم كل شيء ، وهو يذكركم كل ما قلت لكم ثم ذكر بعد الإشارة إلى مضيّه إلى الأب ورجوعه ، وأنه ينبغي أن يفرح أصحابه بذلك : «لست أتكلّم معكم أيضاً كثيراً ؛ لأنّ رئيس هذا العالم يأتي ، وليس له في شيء ، ولكن ليعلم العالم أنّي أحبّ الأب ، وكما أوصاني الأب كذلك أفعل» .

وفي الفصل الخامس والثلاثين منه : «فأمّا أن جاء الفارقليط الذي أرسله أنا إليكم من عند الأب ، روح الحقّ الذي من الأب ، وهو يشهد لأجلي» ثم ذكر بعد ذكر انطلاقه إلى من أرسله : «وخاطري لأجله من الكتابة على قلب أصحابه ، لكنّي أقول الحقّ : إنّهُ

خير لكم أن أنطلق لأبي، إن لم أنطلق، لم يأتكم الفارقليط، فإذا انطلقت أرسله إليكم، وإذا جاء ذلك، وهو يوبّخ العالم على الخطيئة، وعلى البرّ، وعلى الحكم، أمّا على الخطيئة فلاّتهم لم يؤمنوا بي. وأمّا على البرّ؛ لأنني منطلق إلى أبي، ولستم ترونني أيضاً. وأمّا على الحكم، فإنّ رئيس هذا العالم قد يدين، وإن لي كلاماً كثيراً أقوله لكم، ولكنكم لستم تطبقون حملة الآن، فإذا جاء روح الحقّ ذلك، فهو يرشدكم إلى جميع الحق؛ لأنّه ليس ينطق من عنده، بل يتكلّم بكلّ ما يسمع، ويخبركم بما سيأتي، ذلك يمجدني؛ لأنّه يأخذ ممّا لي، ويخبركم جميع ما هو للأب، فهو لي، من أجل هذا قلت: إنّ ممّا هولي يأخذ ويخبركم» إلى غير ذلك من الآيات، تركنا التعرّض لها خوف الطول ولزوم الملal.

أمّا ما في الكتب باقي الأنبياء فكثير، نذكر قليلاً منه:

منه: ما في كتاب يشيعنا: «وهايه لهم دبارادوناى كى صاولا صاوصا لا صاولا قاوقالا قاوزعير يتام زعير شام كى بلعفى شافه ويلاشون احث بدبرال هاعام هازه اشرامر الوهيم ذوت همّوحة هينحو لعاياف وزوت هما ركعية ولو أيو شمسوعاً وهيه ولهم دبارادوناى صاولا صاوصاولا صاوقاولا قافاولا قاوزعير شام زعير شام لعن يلخوا وكشلوا حور ونشير وثوقشوو تلخادر».

ومحلّ الشاهد: أنّ الذي يظهر من هذا الكلام وصف النبيّ المبعوث أنّ شريعته وصيّة بعد وصية، وكيلة بعد كيلة، بعضها في مكان، وبعضها في مكان آخر، لا كشرية موسى يؤتى بها جملة.

ومنه: ما في كتاب يشيعيا أيضاً: «اشميعا اتخم شيرو ولادوناى شير وخاداش تهلا تومقصةها أومى يوردي ها يام وملأوا أيم وليشيهم ليسا ومدبار وعارو حصريم تثبت قادار يارانو ويشبنى سلع ملثوش هاديم يصوحو ياسموا لادوناى كابور وتهلا بوياليم يكيّدوا»

ويظهر من هذه الكلمات: الإخبار عن شريعة تسبّح تسبيحاً جديداً ليس كتسبيح الأئمة السالفة، ويذكرون الله ذكراً كذلك، ويصيحون بالذكر على الجبال، والظاهر أنّ

المقصود به أذان المسلمين .

ومنه ما في كتاب يشيعان أيضاً: صنّ عابدي اتماخ بوبحيرى راضاتاً نفسي ناثاتي
روحيّ علا ومشباط لكُرّيم يوصى لو يصيعق لو يشارلو يُسمع يا حوص قولو فاته
راصوص لو يسكور وفمشتاه كها لو يكبّته لا مت يوصى مشباط لو يكهه ولو يارفض
عديا سيم بارض مشباط لتورته ايمّ يبخلو»

ويظهر من هذه الكلمات وصف النبيّ المبعوث بأنّه المصطفى المختار مُظهر الشريعة،
ومُقيمها في الأرض، لا يقع منه السكر.

ومنه ما في كتاب نحمان، وهو قبل نبينا بأربع وثلاثين سنة، وزعم اليهود أنّه خرج
من بطن أمّه نبياً.

وقصّته أنّ أباه «پنپهاس» كان عبداً صالحاً، وزوجته «راحيم» أمّ نحمان بقيت لا تلد
مدّة مديدة، فالتمست «راحيل» زوجها «پنپهاس» أن يدعو الله لها بالحمل، فحملت
بنحمان، فحين وضعت وخرج إلى الدنيا أخبر بأمر أخافت الناس، فوضع يده
«پنپهاس» على فمه فانقطع كلامه اثنا عشر سنة.

فلم تزل أمّه تبكي وتقول: دعوت لي فأعطاني الله ولداً أخرس، فادعو الله يُطلق
لسانه، فقال لها «پنپهاس»: أخاف أن يخبر بمثل أخباره السابقة، فقالت: ادعو الله أن
يُطلقه ويحول بينه وبين الكلام الخيف.

فدعا الله، فأطلق، فذكر أخباراً ووضع كتاباً مرتباً على حروف الهجاء، مشتملاً
على أخبار عن الحوادث المستقبلية، وحتى ربّما فهم منه قصّة كربلاء، وقتل سيّد
الشهداء، وقتل الشهداء، والسبي، ونحوها، واشتمل على ذكر النبيّ صلّى الله عليه
 وآله وسلّم، فأخفاه اليهود، حتى أظهره الله.

ومنه: «ايتا أمّتا من عزج برياثا عابدا هدمتا تايد ابن اماتا»

ومعناه: الإخبار عن أمّة تززع البرايا العابدة للأحجار، بعد إبراء الأمة، و
لا يكون ذلك إلّا من نبينا وهو ابن هاجر.

ومنه: «يشيرن آيا ومسحا ميا لايهولة اذكاذ يصح ملكا محمد كايا اعابايا ويطمغ

هُوياً ويهي كليليا نحراكدت مطاول أتوت قص مطامتعبد فطاطا وهو احسف طينا ذا ملكا».

وفي جملة «من خزف الطين» وكناية عن العرب؛ لأنهم كانوا يسمّونهم خزف الطين، لأنه سريع الانكسار، إلى غير ذلك.

وفي كتاب دانيال ما يفيد ذلك: كطيف طافه بخت نصر، وله قصة طويلة مذكورة في كتابه، لاتناسب هذا الكتاب المختصر، ففسره دانيال، وطيف رآه دانيال فيه الحيوانات.

وأصرح من ذلك في الدلالة قوله: «ويُرْمى إلى عِرب بيقور القيم وشملشماوث وتضدق قدوش» فإن ظاهرة لازال يمرّ الليل والنهار إلى ألفين، وثلاثمائة سنة، فيظهر القدوس، والظاهر أن المراد بالقدوس الإسلام؛ لأن ما بين ولادة إسماعيل وظهور الإسلام ألفين وثلاثمائة سنة.

ثم لا يخفى على من تتبّع الآثار، واطلع على صحيح الأخبار أنه جرت عادة الجبار والفاعل والمختار على أن كلّ من ادّعى النبوة كاذباً أفسد الله أمره، وخطّ بين الناس قدره، ولم يكن لدعواه دوام، ولم يخف حاله على العلماء والعوام، وشرعة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم لم تزل تزدد نورا، وتنجلي بين الورى بدواً ظهوراً.

ثم العجب كلّ العجب من قوم يعترفون بنبوة موسى وعيسى وغيرهما من الأنبياء السابقين، وينكرون سيّد الأولين والآخرين، فإنهم إن ادّعوا عدم حجية المعجزات، لزمهم إنكار جميع النبوات، فتنتفي الوسائط في إثبات الشرائع بيننا وبين رب السماوات.

وإن ادّعوا نفي المعجزات عن نبينا، فما بالهم لا ينفون المعجزات بالنسبة إلى أنبيائهم مع تقدّم عهدهم وزيادة بعدهم؟ فإن إنكار التواتر بالنسبة إلى من بعد عهده وطالت سلسلته أقرب من إنكاره بالنسبة إلى القريب.

وتجوز السحر على المعاجز جارٍ في المقامين، على أن السحر في أيام موسى كان أكثر

شيوخاً، وأشهر وقوعاً؛ والعرب ليسوا من أهل الفكر، ولا لهم قابلية بالنسبة إلى السحر .
 وإن زعموا ثبوت نبوة الأنبياء السابقين بوجود الكتب المنزلة من رب العالمين ،
 فالقرآن أولى بالاعتبار في الدلالة على نبوة النبي المختار؛ فإنه أعظم من كل معجزة
 وبرهان ، وقد اعترف بالعجز عن مباراته أعظم الأحرار والرهبان .
 وأما باقي الكتب المنزلة فأعظمها وأكبرها منزلة التوراة والإنجيل ، ولا يمكن أن
 يجعلها في مقام البرهان ؛ لأنهما مغيران ومحرفان ، وفيهما ما لا يليق إسناده إلى الملك
 الديان .

أما التوراة فلو جوه كثيرة :

أحدها : ما يقتضي نفي الاعتماد على التوراة لوجوه :

أحدها : قصة هارون ، وقد ذكرت في ثلاثة مواضع :

أحدها : أن هارون أمر بصنع العجل ، وأمر بني إسرائيل بالحج له في پراش كي
 يتار .

ثانيها : إقرار هارون بصنعه .

ثالثها : أن الله غضب على هارون من جهة صنع العجل ، وأراد أن يهلكه وهم
 لا يشكون في نبوة هارون ، وإذا جوزوا على الأنبياء أمر الناس بعبادة من ليس أهلاً
 للعبادة لبعض المصالح ، كخوف تفرق بني إسرائيل ، جاز أن الأنبياء كاذبون في كل ما
 يدعون لبعض المصالح .

فأي مانع من أن تكون التوراة ليس بمعجزة ؛ لأنه إنما اشتمل على قصص وتواريخ
 من قوله : «بوشيت بارا الوهيم» وهو أول التوراة ، إلى آخره وهو «ويمت موسى» أن
 يكون مكذوباً .

وكذا الإنجيل لا إعجاز فيه ، فيجوز أن موسى وعيسى صنعاهما ، وأسنداهما إلى
 الله لبعض المصالح ؛ إذ لا فرق بين المصالح المستمرة والمنقطعة ، بل المستمرة أولى ،
 فيلزم من صحة توراتهم عدم إمكان إثبات نبوة موسى وعيسى .

ثانيها : إسناد الانبياء إلى فعل القبائح :

منها : أن لوطاً وطاً بنتيه لما خرج من «صوعر» خوفاً من الخسف ، وقعد في مغارة جبل مع بنتيه ، فزعمت البنتان أن الخسف عمّ الخلق ، فلم يبقَ إنسان ، فرأت الكبيرة أن تسقي أباهما خمراً ليجامعهما ، فبات معها وجامعهما ، ثم أشارت الكبيرة بذلك على الصغيرة ففعلت كأختها ، ثم حملتا ووضعتا ولدين ، أحدهما «مواب» والثاني «بنعمى» ، وكان زواجهما باقين في «صوعر» وأخذهما الخسف مع أهلها ، وعُمر أبيهما حينئذٍ مائة سنة .

ومنها : أن يعقوب جمع بين الأختين «لثا» ، و«راحيل» بنتي خاله «لابان» بعد ما هرب من أخيه «عليار» ، ولها في التوراة قصة طويلة .

ومنها : أن «شخيم بن حامور» زنى بـ«دنيا» بنت يعقوب .

ومنها : «أن يهودا» جامع زوجة ابنه لما مات ، وخرجت وجلست له في الطريق مزينة ، فجامعها وولدت ، ولها في التوراة قصة لطيفة .

ومنها : أن «روبين بن يعقوب» جامع سرية ابنه «بلها» .

ومنها : أن هارون و«مريم» قالوا في حق موسى : إن الله كلمه كما كلمنا ، ونسبوا إليه عملاً مع امرأة حبشية ، فصارت مريم برصاء ، فدعا لها موسى فعوفيت . ونحو ذلك كثير .

ثالثها : ما يُنافي تنزيه الله تعالى وهي عديدة :

منها : أن الله تراءى جالساً على باب الخيمة .

ومنها : أن الله ندم على خلق بني آدم بعد ما رأى من المعاصي .

ومنها : أن آدم وحواء سمعا صوت الربّ ماشياً في الفردوس عند مهبّ الهواء بعد الظهر ، فاستترا من وجه الربّ في وسط الشجر ، فقال لآدم : أين أنت؟ فقال : سمعت صوتك واختفيت لأنني عريان .

ومنها: أن الربّ نزل ليرى البناء الذي بناه بنو آدم.

ومنها: أن الله تراءى لموسى في العليقة، ورأى أن الله جاء لينظر، فغطى وجهه خوفاً أن ينظر إلى نحو الله.

ومنها: سجود يعقوب لأخيه «عليار» سبع دفعات، وقال له: إني رأيت وجهك كوجه الله، فارض عني.

ومنها: أنه قال الربّ لموسى: إني جعلتك إلهاً لفرعون، وجعلت هارون نبياً لك.

ومنها: أنه لا يعير أحد منكم، فإن الربّ جاء ليضرب المضربين، إلى غير ذلك مما لا يحصى، مضافاً إلى أن التوراة قد اختلف فيها اليهود:

فمنهم: من أنكر السفر الخامس «سفر هديباريم»، وأن التوراة على ما ذكره اليهود، وقد ذهب من أيديهم لما أجلاهم بخت نصر إلى الشرق، وبقوا في أطراف بابل سبعين سنة، وكتبوه جديداً أخذاً من نقل من حفظه.

ثم إنهم معترفون بأنّ المعظم من أحكامهم التي كتبوها في «مشنى» لم تكن مرسومة في الكتب المنزلة، ولا في كتب الأنبياء، وإنما كانت مودعة من موسى في قلب يوشع، ثم أودعها في قلوب العلماء، وبهذا المضمون آية في التوراة.

ومن الغريب أن الصلاة التي تسمى عندهم «تفلوت» لا مأخذ لها من التوراة، وادّعوا أن مأخذها من هذه الآية وهي: «سمع إسرائيل أدوناي ألوهنا أدوناي احاد»

ومعناه: اسمع يا إسرائيل، ربّي معبودي واحد؛ لأن الصلاة عندهم ثلاثة: تفلت شحريت، وتفلت منحه، وتفلت عريبيت، فالشين الأولى، والميم الثانية، والعين الثالثة، واستفادة هذا الأمر العظيم من اللغز عجيب.

وأعجب منه خلو التوراة من ذكر الجنة، وكذا المعاد إلا بالإشارة، وجميع التهديدات فيه بالطاعون والقتل والنهب ونحوها من مضار الدنيا، فلا يبقى عليه اعتماد من وجوه عديدة.

وأما الإنجيل فلا إعجاز فيه:

وكلامه منشور نثراً جارٍ على مذاق الإشرافيين والمتصوّفين، قليل الأحكام

والكلام، وهو عبارة عن أربعة أناجيل: إنجيل متى، وإنجيل لوقا، وإنجيل مرقس، وإنجيل يوحنا، وفيها اختلاف عظيم، وأخبار متضادة، كما لا يخفى على من تتبع فيها، ولنشر إلى جملة منها:

منها: الاختلاف في نسب المسيح على ما ذكر في الفصل الأول من إنجيل متى، والفصل العاشر من إنجيل لوقا، فإن نسب يوسف الذي يدعى أباً للمسيح ينتهي إلى إبراهيم عليه السلام بتوسط تسعة وثلاثين من الأباء على ما في إنجيل متى، وبتوسط ثلاثة وخمسين على ما في إنجيل لوقا، وفي الأسامي أيضاً اختلاف.

ومنها: ما في الفصل الرابع من إنجيل متى: من أن يوسف أخذ عيسى وأمه ليلاً وهرب إلى مصر، وكان هناك إلى وفات «هيرودس» على نحو ما أمرته الملائكة في المنام، فلما مات «هيرودس» ظهرت الملائكة في «المنام» ليوسف وأمره بأخذ الصبي وأمه إلى أرض إسرائيل، وأخبروه بموت الذين كانوا يطلبون نفس الصبي.

فأخذ الصبي وأمه وأتى بهما إلى أرض إسرائيل، فلما سمع أن «حلا دوس» قد ملك على اليهودية بدل «هيرودس» أبيه خاف أن يذهب هناك، فذهب إلى نواحي الجبل^(١)، وسكن في مدينة تدعى ناصرة.

ثم ذكر بعد ذلك بلا فصل في الفصل الخامس: أن تلك الأيام جاء يوحنا المعمدان يكرر في برية اليهودية، وكان يبشّر بمجيء عيسى عليه السلام، إلى أن قال: حينئذ أتى يسوع من الجليل إلى الأردن، إلى يوحنا ليعتمد منه، فكان يمنعه يوحنا قائلاً: أنا المحتاج، أنا أعتمد منك.

ثم ذكر بعد أن اعتمد يسوع، انفتحت له السماوات، ورأى روح الله، ثم ذكر رسالته ودعوته، وقد ذكر في الفصل الثاني والأربعين منه: أن «هيرودس» سمع خبر يسوع فقال لغلمانه: هذا يوحنا المعمدان، هو قام من الأموات، فمن أجل هذه القوات تعمل به، وأراد بذلك العجائب التي كانت تظهر من عيسى عليه السلام.

ثم ذكر أن «هيرودس» كان قد قتل يوحنا لعلة مذكورة هناك وغيرها من الأباطيل ،
ففيه مخالفة لما ذكر في الفصل الرابع من جهتين :

أحدهما : أن ما في الفصل الرابع قد دلّ على أن ظهور عيسى بالدعوة في أرض
اليهودية ، وإظهاره الخوارق إنما كانت بعد وفات «هيرودس» وما هنا قد دلّ على أن
«هيرودس» قد كان حياً بعد وقوع ذلك واشتهاره .

وثانيهما : أن ما هنا قد دلّ على أن يوحنا قد قتله «هيرودس» بمدة قبل وفاته ، فكيف
يمكن ملاقة عيسى إياه بعد رجوعه من مصر إلى أرض اليهودية ، وقد نصّ هناك على
أن رجوعه من مصر كان بعد موت هيرودس وقيام ابنه مقامه .

وقد ذكر أيضاً في الفصل الثالث والثلاثين من إنجيل لوقا : أن «هيرودس» سمع
بجميع ما كان يجري من عيسى فكان يرتاب ؛ لأن بعضاً كانوا يقولون : إن يوحنا قام من
الموات ، وبعض أن «إيليا» ظهر ، وآخرون أن نبياً من الأولين قام ، فقال هيرودس : أنا
قطعت رأس يوحنا ، وفيه قبل ذلك ذكر دعوته عليه السلام في أراضي اليهودية ، مثل
«كفرناحوم» وغيرها ، والمنافاة بينه وبين ما ذكره ظاهرة .

وأفحش من ذلك في المنافاة : ما في الفصل الثاني والثمانين من إنجيل لوقا : أنه لما
أتى رؤساء الكهنة والكتبة ليسوع بعد ما أسلمه إليهم يهود الاسخريوطي إلى
«بيلاطس» أرسله إلى «هيرودس» ، لما علم أنه من الجليل ، وكان «هيرودس» شائقاً إلى
رؤيته لما كان سمع منه أشياء كثيرة .

ثم ذكر أن «هيرودس» احتقره مع جنده واستهزؤوا به ، ثم ذكر أنه أرسله
«هيرودس» إلى «بيلاطوس» وصار «هيرودس» و«بيلاطوس» أصدقاء في ذلك اليوم ،
وكانوا قبل ذلك أعداء .

ثم ذكر في الفصل الذي بعده حكاية أمر «بيلاطوس» بصلبه ، لإصرار الكهنة
والكتبة عليه في ذلك ، فكم من التنافي بين ذلك وما ذكر أولاً من موت هيرودس قبل
إتيان يوسف بعيسى إلى أرض اليهودية على حسب ما نقلناه .

ومنها : ما في الفصل السابع والثمانين من إنجيل متى : أن التلاميذ قالوا ليسوع أين

تريد؟ نريد أن نعدّ لك الفضيخ^(١) لتأكله فقال: اذهبوا إلى المدينة إلى فلان، وقولوا له: المعلم يقول: زمانى قد اقترب عندك، اصنع الفضيخ مع تلاميذى.

وقد ذكر في الفصل السادس والأربعين من إنجيل مرقس: أن تلاميذه قالوا له: أين تريد أن تمضي ونعد لتأكل الفضيخ، فأرسل اثنين من تلاميذه وقال لهما: امضيا إلى المدينة فسيلاقكما إنسان حامل جرّة ماء، فاتبعاه إلى حيث يدخل، قولاً لرب البيت: إن المعلم يقول: أين موضع الراحة حيث أكل الفضيخ مع تلاميذى.

والمخالفة بين الأول وهذا من وجهين:

أحدهما: أن ظاهر الأول تعيين الشخص، وهنا قد أبهم واقتصر على ذكر العلامة. ثانيهما: أن المبعوثين هناك جماعة، وقد صرّح بأنهما اثنان.

وقد ذكر في الفصل الثامن والسبعين من إنجيل لوقا، مثل ما حكيناه من إنجيل مرقس، إلا أن فيه أنه جاء يوم الفطير الذي كان ينبغي أن يذبح فيه الفضيخ، فأرسل بطرس ويوحنا قائلاً: امضيا، وأعدّا لنا الفضيخ.

وقد صرّح هنا باسم المبعوثين وفيه مخالفة لما تقدّم، حيث إن ظاهره أن إرسالهما لإعداد الفضيخ كان ابتداءً منه، وقد نصّ في الأولين أنه كان بعد سؤال التلاميذ.

ومنها: ما في إنجيل مرقس في الفصل السابع والأربعين أنه قال: لـ «بطوس»: الحق أقول لك، إنك اليوم في هذه الليلة، قبل أن يصيح الديك مرتين، تنكرني ثلاث مرّات، وقد ذكر بعد ذلك وقوع ذلك منه على النحو المذكور، وفي الأناجيل الثلاثة الباقية أنه لن يصيح الديك حتّى تنكرني ثلاث مرّات.

وقد ذكر في كلّ منها تفصيل الإنكار. والمخالفة بين ما في الأول وفي غيرها واضحة.

ثم إن بين الثلاثة الأخيرة اختلاف في تفصيل الإنكار أيضاً.

ومنها: ما في الفصل الثامن والأربعين من إنجيل مرقس: إن يسوع أخذ من موضع

١. الفضيخ: رطب يشدّخ ويتبذ. جمهرة اللغة ١: ٦٠٧، وهو شراب يتخذ من البسر المفزوخ. العين ٤: ١٧٨.

يدعى جسمانية، ونحوه ما في إنجيل متى، إلا أن فيه أن عيسى عليه السلام جاء مع تلاميذه إلى قرية تدعى جسمانية، وقال للتلاميذ: اجلسوا ههنا إلى أن أمضي وأصلي هناك، إلى آخر ما ذكر، وقد ذكر في إنجيل لوقا: أنه أخذ في جبل الزيتون، وفي إنجيل يوحنا: أنه خرج مع تلاميذه، إلى يمين وادي الأردن، حيث كان بستان دخل إليه هو وتلاميذه، وذكر أنهم أخذوه هناك، والمنافاة بين المذكورات ظاهرة.

ومنها: ما في الفصل الثالث والتسعين من إنجيل متى: أن رؤساء الكهنة والكتبة. وكلّ المحفل كانوا يطلبون على يسوع شهادة الزور ليقتلوه، فلم يجدوا، فجاء شهود زور كثيرون فلم يجدوا، أخيراً أتى شاهداً زوراً وقالوا: هذا قال: إنني أقدر أنقض هيكل الله وأبنيه في ثلاثة أيام.

وقد ذكر في الفصل الخمسين من إنجيل مرقس: أن رؤساء الكهنة وجميع المحفل كانوا يطلبون له على يسوع شهادة، ليقتلوه فلم يجدوا؛ لأنّ كثيرين كانوا يشهدون عليه زوراً، وما كانت متفقة شهاداتهم.

فقال قوم: وشهدوا عليه زوراً، قائلين: إننا نحن سمعناه يقول: إنني أنا أحلّ هذا الهيكل الذي صنّعه الأيدي، وفي ثلاثة أيام أقيم آخر غير مصنوع بالأيدي. والمنافاة بين هاتين الحكايتين ظاهرة؛ إذ هذه صريحة في كون شهود الزور عليه في ذلك جماعة، كما أنّ الأولى صريحة في كونهما شاهدي زور.

ومنها: ما في إنجيل يوحنا في الفصل الثامن والثلاثين إنّ يهود الذي أسلمه أخذ جنداً وشرطاً من عند رؤساء الكهنة، وجاء إلى ذلك الموضع، وعيسى عليه السلام خرج وقال: من تطلبون؟ فقال: يسوع الناصري، فقال لهم: أنا ذاك، ثمّ سألهم أيضاً عمّن يطلبون، فقالوا ذلك، وأقرّ لهم أيضاً بذلك، فمسكوه وأخذوه.

وقد ذكر في إنجيل متى إنجيل مرقس: أن يهود الذي أسلمه جعل علامة للجمع الذين أتوا معه من عند رؤساء الكهنة والشيخة أن الذي يقتله هو، فجاء وقتله، فوضعوا أيديهم عليه ومسكوه. والمنافاة بين الأمرين ظاهرة.

ومنها: ما في الفصل السادس والتسعين من إنجيل متى، من أنهم لما أتوا به إلى

مكان يسمّى جلجلىّة أعطوه خلاً مخلوطاً بمرّ، فذاق، ولم يرد أن يشرب . وقد ذكر في الفصل الثامن والخمسين من إنجيل مرقس : أنهم أتوا به إلى موضع الجلجلىّة وأعطوه خمراً ممزوجاً بمرّ ليشرّب ، أمّا هو فلم يأخذه . والمنافاة بين الحكايتين من وجهين .
ومنها : ما في الفصل المائة من إنجيل متى : أن في حشية السبت صبيحة أوّل يوم من السبت جاءت مريم المجدلية ومريم الأخرى لينظرا القبر ، وإذا بزلزلة عظيمة قد كانت ؛ لأنّ ملاك الربّ نزل من السماء وجاء ودحرج الحجر عن الباب ، وجلس فوقه ، وكان منظره كالبرق ، ، ولباسه أبيض كالثلج ، فمن خوفه اضطرب الحراس وصاروا كالأموات . فأجاب الملاك ، وقال للنسوة : لا تخفن ؛ لأنّي قد علمت أنّكنّ تطلبن يسوع المصلوب ، ليس هو ههنا ، لأنّه قد قام ، كما قال : تعالين أنظرن المكان حيث كان أيوب مطروحاً .

وقد ذكر في الفصل الرابع والخمسين من إنجيل مرقس : أنّه لما جاء السبت ابتاعت مريم المجدليّة ومريم أمّ يعقوب وصالومي طيباً ليطن ويطلبن إياه ، وباكرا جداً في أوّل يوم من السبت ، ووافين القبر إذا طلعت الشمس قائلات بعضهن لبعض : من يدحرج لنا الحجر عن باب القبر؟ فتطلعن ونظرن إذ الحجر قد دحرج ؛ لأنّه كان عظيماً جداً ، ولما دخلن إلى القبر نظرن شاباً جالساً عن اليمين ، لابساً حلّة بيضاء ، فانذهلن ، أمّا هو فقال لهنّ : لا تذهلن ، تطلبن يسوع الناصري المصلوب وقد قام ، ليس هو ههنا .

والمنافاة بينه وبين الأوّل ظاهرة ، إلى غير ذلك من المناقضات والمخالفات التي يحال صدورهما من خالق الأرضين والسموات .

وثمّ إنّي أقسم بمن تفرّد بالقدم ، وأبرز نور الوجود من ظلّمة العدم ، وجعل نبينا أفضل من تأخّر من الأنبياء وتقدّم ، وصيرّ أمّته في الظهور كنار على علم . أنّه لولا ثبوت نبوة نبينا بإعجاز القرآن ، وبالمعجزات التي تكفي كلّ واحدة منها في قيام البرهان ، ونصّه على كلّ شيء قديم ، لما ثبتت - والله - نبوة موسى ولا عيسى ولا نوح ولا إبراهيم ؛ لقضاء ما في الإنجيل والتوراة من الاختلافات الظاهرات بعدم صدورهما من جبار السماوات ، ويكونان على نفي النبوة أدلّ من الإثبات .

وأما المعجزات، فلا تثبت بعد طول العهد، وتماذي الأزمنة والأوقات، ولا احتملنا أنها من جملة المزخرفات الصادرة من اليهود والنصارى، وباقي أهل الملل السالفات. ثم إن بناء مذهبهم على التثليث، والاتحاد، قالوا: فإن احتسبت ثلاثة: الأب والابن وروح القدس، فلا مانع؛ إذ لا منافاة بين الحكم بالوحدة والتثليث، وهذا كلام يضحك منه الجهال، ولا ترضاه بعد العقلاء الأبطال.

فإن هذه الدعوى لو جازت، جازت دعوى الاتحاد مع الله لكل مجرد روحاني، وهو أولى بالادعاء من المركب الجسماني، وحيث جرى فيه، فيجري ذلك في جميع الأنبياء والأوصياء، ولو شئت لعديت ذلك إلى جميع الأشياء.

وصح للإنسان أن يدعي الاتحاد مع الملائكة، والجن مع إنسان، كما اتحد عيسى، وكيف يرضى الجاهل - فضلاً عن العاقل - بصدور الأشياء المتضادة المتعاندة من الواحد.

وكيف يعبد الإنسان نفسه، فيصلي ويصوم، ويعمل الأعمال لها، وكيف يجمع ويتلذذ بأكل وشراب، ونام، ويمرض، ويموت ويحيا ويولد مع اتحاده بمن لا يكون منه ذلك، ما هذا إلا كلام سخيف، لا يرتضيه إلا ذو عقل خفيف.

وأعجب كل العجب من اليهود والنصارى! أما يتأملون، وينظرون بما يجيبون إذا وقفوا بين يدي الله حياري سكارى - وما هم بسكارى - وناداهم: يا عباد السوء، يا قليلي الحياء، يا قليلي الوفاء، لم لا أطعمتم عبدي علة الإيجاد وسيد العباد محمد المختار، الذي خلقت نوره قبل جميع الأنوار، فإن لم تعرفوه فيما عرفتم نبوة عبادي نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، وغيرهم ممن تقدم من الأنبياء؟ فإن أجابوا بدلالة المعاجز والآيات، جاءهم الجواب من رب الأرباب: أن معاجز عبدي محمد أدل من معاجز عبادي الأنبياء السابقين، وأولى بالاتباع؛ لأنها أقرب عهداً، وتلك أبعد، فإن كنتم تشرطون الرؤية بالعيان، ولم تعتبروا الأخبار المروية على طول الزمان أو جوزتم السحر، لزمكم الكفر بجميع الأنبياء.

وإن اكتفيتم بالمعجزة، وبما وصلكم من الأخبار، فقلة الزمان أدعى إلى صدقها. وإن استندتم إلى الكتب، فالقرآن أدل منها، ونقلة معاجزه أكثر من نقلتكم، مع أن أكثر

المعاجز معاجز عبدي موسى .

وقد يقول المعاند في شأنها : إنها إنما كانت للغضب على فرعون ، وقبطته ، ورحمةً للمظلومين من بني إسرائيل لما فعلوا بهم تلك الأفعال الشنيعة ، ولم يكن للإعجاز ، فمعاجز عبدي أصرح دلالة .

المبحث السادس

في أسباب تفاصيل التكليف ، وبيان اللب في وضعها على أنحاء مختلفة .
أعلم أنه قد ظهر مما تقدم أن الله تعالى إنما أمر العباد ونهاهم لبيان ما يستحقونه من رضا الله وسخطه ، وثوابه وعقابه ، ومراتب الثواب والعقاب ، ولا ينكشف حالهم إلا بتكليف ما يخالف هواهم ، وإلا كانوا عبيد هواهم ، لا عبيد مولاهم ، فجعلها على أقسام ليختبر بها جميع المكلفين من الأنام .

ولما كانت أحوالهم مختلفة ، ورغباتهم متفاوتة ، جعل التكليف مختلفة على نحو اختلافهم ، فحيث كانوا منقسمين إلى أقسام اختبر بما يوافق حالهم :

أحدها : من يكره المتاعب وهو في الراحة راغب ، متهاون متكاسل ، أحب الأشياء إليه راحة بدنه ، وقراره في مكانه ، فاخبره بالأمر بما يترتب عليه تعب الأعضاء ، وزيادة المشقة والعناء ، فأمره بالصلاة ، والطهارة ، والقيام على الأقدام ، وترك لذة الاضطجاع والاستراحة بالجلوس والنام .

ثانيها : من شغل قلبه بحب المال ، ولا يبالي بالنفس والولد والعيال ، فاخبره بإيجاب بذله في الزكاة والخمس والنفقات ، والوفاء ببعض أقسام النذور والعهود والكفارات ، وغيرها من الحقوق الماليات .

ثالثها : من همّه بطنه ، فكأنه من الأنعام ، لا همّ له ولا عناية إلا الشراب والطعام ، وبعض الملاذ التي يحرمها الصيام ، فاخبره بالتكليف بالصيام ، ومنعه من الأكل ، والشرب ، والجماع ، ونحوها .

رابعها : من يكره الخروج من مكانه ، ومفارقة أولاده ونسوانه ، فهمّه حب الحضر ،

وكرهه السفر، فاخبره بالأمر بالحج والعمرة، ليظهر بذلك أمره.

خامسها: من يُحب الحياة، ويكره التعرّض للحرب والمبارزة والضرب، خوفاً من الموت، وبذلك غلب الجبن عليه، متى سمع صيحةً طارَ قلبه، أو سمع غوغاء الحرب والضرب ذهب لُبّه، فاخبره بالتكليف بالجهاد، وبيع نفسه برضارب العباد.

سادسها: من غلب عليه حُبُّ الرئاسة، ووقوف الناس بين يديه، وتقيل يديه وقدميه، وركوعهم له، وخفق النعال خلفه، وصهيل الخيل عقبه، فاخبره بمنع التكبر والتجبر واحتقار عباد الله، وأمره بالتواضع للناس.

سابعها: من يُحب الملاهي، ويرغب في اللهو، والغناء، واللعب بالقمار، ودقّ الطبول، وصوت المزامير، والرقص، وأنواع اللذات القبيحة، والشهوات، فاخبره بتحريم ذلك عليه، ومنعه عنه.

ثامنها: من همّة رضا المخلوق عنه، وأن يُمدح في المحافل، وأن يعتقد الناس بديانته وينسبونه إلى التقوى والصلاح، فاخبر بإيجاب الغضب عليه لله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المبحث السابع: في بيان سبب العصيان

اعلم أنّ النفس سلطان على البدن، وأعضاؤه رعية لها، والحكيم الدليل المرشد للسلطان هو العقل، متى أصغى السلطان إلى الدليل، واستمع لقوله، واسترشد بإرشاده، صلح أمر السلطان، وعدل في الرعية، وأمرهم بالصلاح، ونهاهم عن الفساد، ويزيد في الرشاد، ويُعين على سلوك طريق السداد وإرشاد رب العباد.

وإن طغى السلطان على الدليل، ولم يصغ لقوله، ولا عمل بإرشاده ولا دلالة، وأخذ على غير الطريق، ضلّ وأضلّ أتباعه ورعيته، وصار يأمر وينهى على غير بصيرة، ويزيده في الضلال، وينتقل إلى أسوأ حال، حيث يُحسن له طريق الهلاك، فإنّه عدوّ محيل مزور قد قلب الأمور، وباشر الإضلال والإفساد برهةً من الدهور.

فالعين في إبصارها، والأذن في سماعها، واللسان في نطقه، واليد في بطشها،

والرَّجل في مشيها، وسائر حضور الأعضاء في باب السلطان متهيئة لخدمته، إن أمرها بحَسَنِ فعلته، أو نهاها عنه تَجَنَّبته، أو دعاها إلى قبيح أطاعته، أو نهاها عنه تركته .
فإن لم يقع اختلال في السلطان، لا اختلال المُرشد أو لضعفه، وعدم الاستماع له، لم يقع اختلال في الرعية، وإلا اختلت .

فلا تفعل الأعضاء فعلاً إلا عن أمر السلطان، بل في الحقيقة هي بمنزلة الآلات، وحالها كحال الجمادات، وتعلّق المؤاخذه بها كتعلّقه بها، فكلّ صلاح وفساد ينتهي إليها، ولا مؤاخذه فيه إلا عليها، فكلّ قبيح يصدر من الإنسان مرجعه إلى النفس الأمّارة والشيطان، وكلّ أمر من الأمور الحسان مرجعه إلى العقل ومعونة الملك الديان .

المبحث الثامن : في تقسيم المعاصي وجميع الذنوب والخطايا بين قسمين :

الأول : ما يتعلّق بالنفس ويصدر عنها من دون واسطة الجوارح، وإن توقّفت المؤاخذه في بعضها على الإظهار، كفساد العقيدة، والكبر، والحسد، والعُجب، الرياء، وبُغض أولياء الله، وبُغض المؤمنين، وحُب الدنيا المضادة للآخرة، وحُب الرئاسة، والتفكّر في طريق الاهتداء إلى المظالم والحيلة والتزوير، إلى غير ذلك .

الثاني : ما يتعلّق بها بواسطة الجوارح، كالزنا، واللواط، والاستمناء، والوطء في الحيض، ونحوها ممّا يتعلّق بالفروج . والسبّ، والشتم، والقذف، والكذب، والغيبة، والنميمة، والهجاء، والغناء، ، والبهتان ممّا يتعلّق باللسان .

والنظر إلى عورات غير الأزواج، ونحوها، والنظر بشهوة إلى الذكور المُرد الحسان، وإلى الأجنبيةّات من النسوان، ونحوها ممّا يتعلّق بالعينين .

واستماع الملاهي، والغناء، والغيبة، ونحوها ممّا يتعلّق بالأذنين .

والضرب للمظلومين، وقتلهم، وأخذ المال الحرام ونحوه ممّا يتعلّق باليدين .

وأكل الحرام وشربه وابتلاعه، وأكل النجس، ونحوها ممّا يتعلّق بالبطن . ومثله

ويجري في باقي الجوارح .

وكلّ من القسمين ينقسم إلى قسمين : معاصي صغار وكبار .

والصغار مع الإصرار بالعزم أو كثرة التكرار ترجع إلى الكبار .

والمراد : ما تُعدّ كبيرة في نظر الشرع ، حتّى يقال : ذنب عظيم ، وإثم كبير ، ويُعرَف ذلك من ممارسة الشرع ، كما أنّ معصية العبد للمولى منها ما يستعظمها الناس ويقولون : عصى مولاه معصيةً عظيمةً كبيرةً ، ومنها ما يسمّونها صغيرة . ويجري مثل ذلك في الطاعات .

ولا تُخصّ الكبائرُ بعدد مخصوص ، من سبع أو تسع أو اثنتا عشرة أو سبعين ، أو كونها إلى السبعمئة أقرب منها إلى السبعين ، ولا بجهات مخصوصة ، كالتوعدّ عليها بالنار ، أو الوجود في القرآن ، أو الثبوت بدليل قاطع ، ولا بجهة عامّة ، بمعنى أنّ كلّ معصية إذا نظرت إلى من عصيت كبيرة ، ولا بمعنى أنّ الصغيرة تختصّ بالحدّ الأسفل ، والكبيرة بالحدّ الأعلى ، وما بينهما توصف بالكبر بالنسبة إلى ما تحت ، وبالصغر بالنسبة إلى ما فوق .

ويؤيّد ما نقول : أنّ الكبر والصّغر قد يكون باختلاف الجهات ، فغصبُ مال اليتيم ، والمؤمن ، والعالم ، والإمام ، والجائع ، والعطشان المشرفين على الموت كبيرة ، وإن قلّ ، وأهون منها ما ضادّها ، وليس كذلك مال الكافر ، وإن اعتصم بالجزية أو غيرها من أسباب العصمة ، وهكذا أكثر المعاصي .

ثمّ الصغائر مختلفة في مقدار الصّغر ، وكذا الكبائر ، فقد تكبر حتّى تنتهي إلى ترتّب الكفر الإسلامي ، أو الكفر الإيماني ، فأكبر الكبائر فساد العقيدة ، حتّى تبعث على سائر المرجوحات من المكروهات وغيرها ، فمنها صغائر ، ومنها كبائر ، على نحو ما عرفت في المحظورات .

المبحث التاسع : في تقسيم الواجبات

وهي كالمستحبّات ، ومنها صغائر تختلف مراتبها ، ومنها كبائر كذلك ، فإنّها قد تعظم ، حتّى تبلغ مرتبة يبعث تركها إلى الكفر ، والكبر والصغر فيها على نحوهما في المعاصي .

فالواجب المترتب على ترك العقاب العظيم كبيرة، وخلافه صغيرة، ويعرف ذلك بممارسة الشرع، ويظهر ذلك بملاحظة ما أوجبه السادات على عبيدهم، فإن بعضاً منه يسهل أمره، وبعضاً يعظم وزره، ويشتد بسببه الغضب، وتعظم المؤاخذه، ومراتبه عديدة.

وترك الواجب الكبير معصية كبيرة، كما أن ترك المعصية الكبيرة واجب كبير. وليس المدار في كبر الواجب وصغره على الوجود في القرآن، أو الثبوت بدليل قاطع، أو التوعد على تركه بالنار، ونحو ذلك. وأكبر المعاصي ما أدى فعله إلى الكفر، وأكبر الواجبات ما أدى تركه إلى ذلك. ومن الواجبات العظام التي لا شيء أعظم منها بعد الإيمان، والإسلام: الصلاة، والصيام، والزكاة، والخمس، والحج، والجهاد في سبيل الله. وبالكفر الإسلامي تستباح الدماء، وتُسبى الأطفال والنساء، وأخذ الأموال إلا فيما يستثنى لبعض العوارض كما سيجيء.

المبحث العاشر: في أقسام الكفر

وهو أقسام: كفر الإنكار، وكفر الشك في غير محل النظر، وكفر الجحود، وكفر النفاق بالنسبة إلى الواجب تعالى أو نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أو المعاد، وكفر الشرك، وكفر النصب، وكفر الهتك بالقول أو الفعل - كالتحقير والإهانة بقول، أو تغوُّط في الكعبة، أو على القرآن، ونحو ذلك - وكفر النعمة، وكفر إنكار الضروري، وتجري تلك الأقسام بتمامها في الكفر الإيماني المتعلق بالنبى وعترته. ثم الكفر بأقسامه - إسلامياً كان أو إيمانياً - ينقسم إلى قسمين: أصلي، وارتدادي فطري تعلق بمن علق في بطن أمه وأحد أبويه مسلم في الإسلامى، ومؤمن في الإيمانى، ولا عبرة بحال انفصال النطفة من الأصلاب والتراتب، ولا بحال حلولها في الرحم قبل الانعقاد، ولا بما بعد الانعقاد قبل التولد أو بعد الميلاد. ويجري حكم الفطرية في ولد الزنا على إشكال.

المبحث الحادي عشر : في أحكام الكفر على الإجمال

أما الإيمان الأصلي منه والارتدادي الفطري والملي، فلا ينقل في الدنيا بحسب الدم والعرض والمال عن أحكام الإسلام، ما لم ينكر ضرورياً من ضروريات الدين، يستلزم إنكاره إنكار نبوة سيد المرسلين .

وأما الكفر الإسلامي، فلا يخلو من أقسام :

أحدها : الارتدادي وهو بجميع أقسامه بين قسمين : فطري وملي .

أما المرتد الفطري ؛ فإن كان ذكراً بالغاً عاقلاً معلوم الذكورية ، لا خنثى مشكلاً ولا ممسوحاً فحكمه القتل ؛ ويتولى قتله الإمام ، ومن قام مقامه - والظاهر جوازه لكل أحد مع عدم التقيّة - من حينه ، من دون استتابة .

وتعتد نساؤه عدة الوفاة ، وتزوّج بعد انقضاء العدة وإن بقي حياً ، وتُقسّم موارثه بين ورثته بعد قضاء ديونه وإنفاذ وصاياه ، ولو في العبادة على إشكال .

وإن كان امرأة أو خنثى مشكلاً أو ممسوحاً ، حبس ، وضيق عليه في مطعمه ، بحرمانه من الطعام الطيب ، وتمكينه من الجشب ؛ ومشربه ، بحرمانه من الماء البارد في الصيف والمعتدل في الشتاء ، وتمكينه من الماء الساخن في الجملة في الصيف ، والبارد الشديد في الشتاء .

وفي اللباس والوساد والفراش والمكان ، وعدم وضع من تُسرّ بصحبته معها ، حتى تتوب أو تموت .

فإن تابت وعادت ، عمل معها ذلك العمل ، فإن تابت ثالثة وعادت ، قُتلت ، ولا يُقسّم ميراثها إلا بعد القتل .

وأما الملي ؛ فيستوي فيه الذكر والأنثى ، والممسوح والخنثى المشكل ، فإن كانا عاقلين بالغين استتيا ، فإن تابا وعادا ثانياً استتيا كذلك ، فإن عادا ثالثة قتلا .

ولا فرق في المرأة والخنثى المشكل والممسوح بين الفطري منها والملي إلا في

الحبس، والتضييق في الطعام والشراب.

ولا يجوز أخذ مال المرتدّ بقسميه، ولا سبي نساءه وأولاده، وإن انعقدوا حال الردة، أو كان جمع المال كذلك، بل يرجع إلى الوارث أو الإمام.

ثانيها: بالكفر الأصلي وهو قسمان:

أحدهما: المتشَبَّث بالإسلام من المنافقين الذين يظهر في بعض الأحيان نفاقهم، والناصبين، والسائين، والهاتكين، والخوارج، والغلاة، ومُنكري ضروري الدين، مع تشبّثهم بالإسلام.

فيجوز قتلهم لكفرهم، ولا يجوز سبي نساءهم، وأطفالهم، وأخذ أموالهم، بل ترجع إلى ورّائهم كحال المرتدين.

القسم الثاني: من لا تشبّث له بالإسلام، وهم على قسمين: معتصمين، ومستباحين الدماء أو العرض أو المال، فينحصر البحث في قسمين:

الأول: المعتصمين، وهم أقسام:

أحدها: باذل الجزية للإمام، أو منصوبه الخاص أو العام، أو الرئيس المطاع من أهل الإسلام، من أهل الذمة^(١) أو من غيرهم. ثانيها: المؤمنون، ثالثها: المعاهدون، رابعها: المصالحون، خامسها: النازلون على الحكم، سادسها: المرضى والعاجزون، وسيجيء الكلام فيها مفصلاً. وأمّا المستباحون فسيجيء الكلام فيهم أيضاً إن شاء الله.

المبحث الثاني عشر: في بيان ما يحتاج إلى رئيس مطاع و عسكر وأشياء وأتباع وما لا يحتاج إلى ذلك.

اعلم أن الحرب الجائز، والقتل، والضرب على قسمين:

أحدهما: مالا يحتاج إلى رئيس ماهر يجمع الجنود والعساكر، بل هو دفاع

١. بدل الذمة في «ح»: المدينة.

محض ، كالدفاع عن النفس والمال والعرض ، وهذا القسم لا يدخل في اسم الجهاد .
ولا يختصّ به جليل ولا ذليل ، ولا عظيم ، ولا حقير ، ولا رئيس صاحب تدبير ،
ولانساء ، ولا ذكور ، ولا شخص مجرّب الأمور .

ثانيهما : ما يحتاج إلى رئيس مُطاع ، له أشياع وأتباع ، ورأي سديد ، وبأس شديد ،
قابل للسياسة ، وأهل للرفعة والرئاسة ، له معرفة بمحاربة الرؤساء ، وقابلية لمخاصمة
الكفار والفجّار والأشقياء ، إذا أمر انقادوا لأمره ، وإذا نهى وزجر انتهوا لجزره .

وهذا القسم يستدعي حصول الإذن من الواحد الأحد ؛ إذ الأصل ألا سلطان لأحدٍ
على أحد ، فإن الخلق متساوون في العبوديّة ، ووجوب الانقياد لربّ البريّة .

ولا ملك ولا ملكوت إلا لصاحب الكبرياء والعزّة والجبروت ، وكلّ من تسمّى بمن
عداه بالملكيّة ، فليس المراد بملكّيته الملكيّة الحقيقة ، بل يُراد بها الملكيّة الصوريّة على
وجه العارية ، فلا وجه لإصدار النواهي والأوامر إلا من منصوب من المالك القاهر .

ثمّ هذا القسم - وهو الداخل في اسم الجهاد - ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : مالا يتضمّن دفاعاً عن بيضة الإسلام ، ولا عن النفوس ولا الأعراس
والخطام المتّصفة عند الشرع بصفة الاحترام .

وإنّما الغرض من جمع الجنود ، ونصب الرايات والأعلام هداية الكفار ، وقهرهم
على الإقرار بكلمة الإسلام بعد الإنكار ، وهذا منصب الإمام أو المنصوب الخاصّ منه ،
دون المنصوب العام .

الثاني : ما يتضمّن دفاعاً عن بيضة الإسلام ، وقد أرادوا كسرها واستيلاء كلمة
الكفر وقوتها وضعف كلمة الإسلام ؛ أو عن الدخول إلى أرض المسلمين والتصرّف
فيها وبما فيها ؛ أو عن عرضهم أو بلدانهم بعد الدخول فيها ، ويُراد إخراجهم منها ؛ أو
عن فرقة من المسلمين التقت مع فرقة منهم ، وكانت لهم قوّة عليها ، أو عن فرقة من
المسلمين من أهل الحقّ بغت عليها فرقة من أهل الباطل ، ولم يمكن دفع ذلك إلا بتهيئة
الجنود وجمع العساكر .

ففي ذلك وإن وُجد إمام حاضر وجب عليه ، ولم يجز التعرّض لهذا المنصب إلا

عن إذنه لمنسوب خاصّ لخصوص الجهاد، أو مع مناصب آخر من قضاء أو إفتاء أو إمامة، أو نحو ذلك، ووجب على الناس المكلفين طاعته وسماع قوله .

وإذا لم يدخل الجهاد في مناصبه، لم يجر له التعرّض له .

وإذا لم يحضر الإمام، بأن كان غائباً أو كان حاضراً ولم يُتمكّن من استئذانه،

وجب على المُجتهدين القيام بهذا الأمر .

ويجب تقديم الأفضل أو مأذونه في هذا المقام، ولا يجوز التعرّض في ذلك

لغيرهم، وتجب طاعة الناس لهم، ومن خالفهم فقد خالف إمامهم .

فإن لم يكونوا أو كانوا ولا يمكن الأخذ عنهم ولا الرجوع إليهم، أو كانوا من

الوسواسيين الذين لا يأخذون بظاهر شريعة سيّد المرسلين، ووجب على كلّ بصير

صاحب رأي وتدبير، عالم بطريقة السياسة، عارف بدقائق الرئاسة، صاحب إدراك

وفهم وثبات وحزم وحزم أن يقوم بأعمالها، ويتكلّف بحمل أثقالها، وجوباً كفاً مع

مقدار القابليين، فلو تركوا ذلك عُوقبوا أجمعين .

ومع تعيين القابلية، ووجب عليه عيناً مقاتلة الفرقة الشنيعة والأروسية، وغيرهم من

الفرق العادية البغيّة .

وتجب على الناس إعانته ومساعدته - إن احتاجهم - ونصرته، ومن خالفه، فقد

خالف العلماء الأعلام، ومن خالف العلماء الأعلام، فقد خالف - واللّه - الإمام، ومن

خالف الإمام، فقد خالف رسول الله سيّد الأنام، ومن خالف سيّد الأنام فقد خالف

الملك العلام .

و لما كان الاستئذان من المُجتهدين أوفّق بالاحتياط، وأقرب إلى رضا ربّ

العالمين، وأقرب إلى الرقيّة، والتذلّل والخضوع لربّ البريّة، فقد أذنتُ - إن كنت من

أهل الاجتهاد، ومن القابليين للنيابة عن سادات الزمان - للسلطان ابن السلطان، و

الخاقان ابن الخاقان، المحروس بعين عناية الملك المنان، «فتحعلي شاه» أدام الله ظلاله

على رؤوس الأنام، في أخذ ما يتوقّف عليه تدبير العساكر والجنود، وردّ أهل الكفر

والطغيان والجحود، من خراج أرض مفتوحة بغلبة الإسلام، وما يجري مجراها، كما

سيجيء، وزكاة متعلقة بالنقدين، أو الشعير أو الحنطة من الطعام، أو التمر أو الزبيب، أو الأنواع الثلاثة من الأنعام.

فإن ضاقت عن الوفاء، ولم يكن عنده ما يدفع به هؤلاء الأشقياء، جاز له التعرض لأهل الحدود بالأخذ من أموالهم، إذا توقّف عليه الدفع عن أعراضهم ودمائهم، فإن لم يف، أخذ من البعيد بقدر ما يدفع به العدو المريد.

و يجب على من اتّصف بالإسلام، وعزم على طاعة النبيّ والإمام عليهما السلام أن يمثّلوا أمر السلطان، ولا يخالفوه في جهاد أعداء الرحمن، ويتّبعوا أمر من نصبه عليهم، وجعله دافعاً عما يصل من البلاء إليهم، ومن خالفه في ذلك فقد خالف الله، واستحق الغضب من الله.

والفرق بين وجوب طاعة خليفة النبيّ عليه السلام، ووجوب طاعة السلطان الذابّ عن المسلمين والإسلام؛ أنّ وجوب طاعة الخليفة بمقتضى الذات، لا باعتبار الأغراض والجهات، وطاعة السلطان إنّما وجبت بالعرض، لتوقّف تحصيل الغرض، فوجوب طاعة السلطان كوجوب تهيئة الأسلحة وجمع الأعوان، من باب وجوب المقدّمات الموقوف عليها الإتيان بالواجبات.

وينبغي لسلطاننا - خلد الله ملكه - أن يوصي محلّ الاعتماد، ومن جعله منصوباً لدفع أهل الفساد بتقوى الله، وطاعته، والقيام على قدم في عبادته، وأن يقسم بالسوية، ويعدل في الرعيّة، ويساوي بين المسلمين، من غير فرق بين القريب والغريب، والعدوّ والصديق، والخادم وغيره، والتابع وغيره، ويكون لهم كالأب الرؤوف، والأخ العطوف.

و أن يعتمد على الله، ويرجع الأمور إليه، ولا يكون له تعويل إلا عليه، ولا يخالف قول المنوب عنه في كل أمر يطلبه، تبعاً لطلب الله منه.

ولا يسند النصر إلى نفسه يقول: ذلك من سيفي ورمحي وحربي وضربي، بل يقول: ذلك من خالقي وبارئي ومدبّري ومصوّري وربّي، وأن لا يتّخذ بطانة إلا من كان ذا ديانة وأمانة.

و أن لا يودع شيئاً من الأسرار إلا عند من يخاف من بطش الملك الجبار، فإن من لا يخاف الله لا يؤمن إذا غاب، وفي الحضور من الخوف يحافظ على الآداب، وكيف يُرجى ممن لا يشكر نعمة أصل الوجود بطاعة الملك المعبود أن يشكر النعم الصورية، مع أن مرجعها إلى رب البرية؟!

وأن يُقيم شعائر الإسلام، ويجعل مؤذنين و أئمة جماعة في عسكر الإسلام، وينصب واعظاً عارفاً بالفارسية والتركية، يُبين لهم نقص الدنيا الدنية، و يرغبهم في طلب الفوز بالسعادة الأبدية، و يُسهّل عليهم أمر حلول المنيّة، ببيان أن الموت لا بدّ منه، و لا مفرّ عنه، وأنّ موت الشهادة فيه السعادة، وأنّ الميّت شهيد حيّ عند ربّه، معفوّ عن إثمه و ذنبه، و يأمرهم بالصلاة والصيام، و المحافظة على الطاعة والانقياد للملك العلام، وعلى أوقات الصلاة و الاجتماع إلى الإمام، و يضع معلّمين يعلمونهم قراءة الصلاة، و الشكيات و السهويات، و سائر العبادات، و يعلمهم المحلّلات و المحرّمات، حتّى يدخلوا في حزب الله .

الباب الثاني: في بيان أقسام الحروب

الحرب على ثلاثة أقسام: دفاع صرف، و جهاد مُتضمّن للدفاع، و جهاد صرف:

القسم الأوّل: الدفاع الصرف

و حكمه: أنّه إن كان دفاعاً صرفاً، كالدفاع عن النفس أو العرض أو المال، جاز في مقام الجواز، ووجب في مقام الوجوب مدافعة العدو، مُسلماً كان أو مؤمناً، عالماً بالموضوع أو جاهلاً؛ لعدم علمه بإسلام الدافع وإيمانه، عالماً بالحكم أو جاهلاً، عامداً أو مخطئاً، قريباً أو بعيداً، ولداً أو أمّاً أو أباً، على إشكال في الأخير، بل في سابقه بالنسبة إلى الأخير من المدفوع عنه .

و لكن المدفوع إن كان مُسلماً أو مؤمناً، قدّم وعظه و نصحه بالكلام اللين، ثمّ الكلام الخشن إن وسع المقام، ورجا نفع الكلام.

ثم إن أدبر، وكان مأیوساً من عوده، أو صار جريحاً قد أمن من شره، فلا يجوز أن يتبعه ليصل إليه، أو يكرّر الضرب له ليجهز عليه، و أما الكافر فقد هتك بتجريه على المسلم حرّمته، ورفع به عصمته، وأبطل عهده وأمانه، وخرق ذمّته.

القسم الثاني : الجهاد المتضمّن للدفاع

من الأقسام المشتملة على مُلاقة الأبطال من أهل الطغيان، والضلال، وعلى إقامة الحرب، و المبارزة المشتملة على القتل والضرب، في الدفع عن بيضة الإسلام، أو النفوس أو الأعراض أو الأموال التي حكم الله عليها بالاحترام. ففي هذه الأقسام يقاتلون، ويقتلون فرداً فرداً، وهتكت عصمتهم، ولم ينفعهم أمانهم، وعهدهم، وجزيتهم.

ووجب على المكلفين الحاضر والغائب من جميع المسلمين - من غير فرق بين أهل المذاهب - أن يشدّوا الرحال، ويتجهّزوا للحرب والقتال، ويرخصوا في ذلك النفوس والأموال، إن وجدوا بأهل الحدود ذلّة، أو رأوا بالمسلمين قلة.

وعلى حضرة السلطان أو منصوبه - كائناً من كان - أن يجدّ في الطلب، ويجمع الناس من عجم وعرب، ويجبرهم على القتال، والمبارزة مع الأعداء والنزال. و عليهم أن يُقبلوا عليه، و يتسابقوا من سائر الجوانب إليه، وينادوا بأعلى النداء قائلين له : أرواحنا لروحك الفداء؛ ليشدّ عزمه، ويقوى على محاربة الأعداء جزمه. فإنّ الجنود، والعساكر - وإن كانت ذات عدد متكاثرة - بمنزلة الفسطاط إذا سقط عمودها هدمت.

وكما يجب طاعة الرئيس الكبير، كذلك يجب طاعة من نصبه على عدد قليل أو كثير، فيما يتعلّق بالسياسة والتدبير، وعليهم إرشاده إذا زاغ عن الصواب، و سلك طريق الغي والشكّ والارتياب.

وعليه أن يجمع شملهم، و يسمع قولهم، و يستشيرهم في الأمور، ويتبسّم في وجوههم، ويظهر لهم الفرح والسرور.

الباب الثالث: في بيان الشروط

قد تقدّم بيان أقسام الجهاد، وذكرنا أنّها تقع على وجوه خمسة: هي ما يكون لحفظ بيضة الإسلام إذا أراد الكفار الهجوم عليها.

وما يكون لدفعهم عن بلدان المسلمين، وقراهم، وارضيتهم، وإخراجهم منها بعد سلطانهم عليها.

وما يكون لدفع الملائع عن التسلّط على دماء المسلمين، وهتك أعراضهم على نحو ما مرّ.

وما يكون لدفعهم عن طائفة من المسلمين التقت مع طائفة من الكفار، فخيف من استيلائها عليهم.

وما يكون لأجل الدعوة إلى الإسلام، وإقرارهم بشريعة خير الأنام صلى الله عليه وآله وسلّم.

وتُشترط في القسم الأخير نيّة التقرب إلى الله تعالى، دون باقي الأقسام، مع احتمال اشتراطها في الأقسام الأربعة الباقية، لاسيّما الأوّل والرابع، ولو قيل: بأنّ قصد القربة إنّما تتوقّف عليه زيادة الثواب، لم يكن بعيداً.

ثمّ الحرب الراجح بأقسامه له شروط، تشبه شروط الصلاة، فمثل الطوب، والتفكّ، والسيف، والرمح، والسهم، ونحوها بمنزلة الطهارة المائية من الوضوء والغسل، لا يجوز العدول إلى غيرها إلا مع الاضطرار. ويستحبّ فيها أن تكون سالمة من صفات النقص، وكلّما زادت في الكمال زاد فضلها وأجرها، كما في الماء.

والعصا والحجارة ونحوها بمنزلة الطهارة الاضطرارية الترابيّة، يحرم استعمالها مع وجود ما هو بمنزلة الطهارة المائية.

ودابّة الركوب ومكان الحرب بمنزلة مكان المصلّي، فإنّ الصلاة لا تصحّ في مكان لا يستقرّ فيه صاحبه، ولا زال يضطرب، فلا يجوز في مذهب أهل الرأي ركوب دابّة رديئة، أو الجلوس في مكان منخفض، والعدوّ في مرتفع، وهكذا.

وكذا في اللباس ؛ فلباس المصلّي من القطن والكتان ، ولباس الحرب من الحديد .
وكذا في الاستقبال ؛ فإنّه لا يجوز في الصلاة صَرَف الوجه عن القبلة ، كما لا يجوز صَرَف الوجه عن العدو ، ويجب استقباله .
وكذا تستحبّ الصلاة جماعة ، وكلّما كثرت الجماعة ، وزادت الصفوف كان أفضل ؛ كذلك الحال في الحرب ، فإنّ زيادة صفوف الحرب تبعث على زيادة الأجر .
وكذا يكره استقبال الحديد والنار في الصلاة ، كذلك يُكره الحرب حال استقبال الريح .

وهكذا ينبغي للمصلّي أن لا يكون متكاسلاً ، ولا متناعساً ، بل ينبغي أن يكون متوجّهاً لصلاته متحذراً من الشيطان ، كذلك في الحرب ينبغي أن يكون على حذر من العدوان ، غير متهاونٍ ، ولا متكاسلٍ ، ولا متثاقلٍ .

ثانيها : وهو مشترك بين الجميع : البلوغ ، والعقل ، والقابليّة للنفع ، وعدم تقوّي العدو بحضوره ، بزعم أنّه من أوليائهم ، وعدم تضرّر المسلمين بوجوده معهم تضرراً يفسخ اعتبار نفعه . ولو حصل بكثرة السواد دفع ضرر - فيما عدا القسم الأخير من الأقسام الأربعة السابقة عليه - وجب على الولي إحضارهم .

ثالثها : وهو خاصّ بالأخير ، ويشترك معه ما سبقه إن لم يترتب دفع ضرر ، وهو : الحرية ؛ والسلامة من العمى ، والإقعاد ، والمرض ، وبلوغ حدّ الهمّ ، والفقر الباعث على العجز عن مسيره ، ونفقته ، ونفقة عياله ، ولم يبلغ حدّ التعذّر ، وأمّا ما بلغ حدّ التعذّر فيشترك فيه الجميع .

رابعها : عدم منع أخذ الوالدين ، وعدم حلول الدين مع القدرة على وفائه ، ومُنافاة الخروج إلى الجهاد ، ولم يكن مُتعيّناً ، وذلك خاصّ بالأخير .

خامسها : عدم وجود من تقوم به الكفاية ، ويحصل به الغرض ؛ لكثرة الكفّار ، وقلة المسلمين .

سادسها : الذكورة ، فلا يجب على من علم خروجه عن حقيقتها ، أو شكّ فيه كالخنثى المُشكّل ، والمسوح ، وهذا مخصوص بالأخير أو القسمين الأوّلين .

سابعها : عدم المعارضة لشيء من الواجبات الفورية، من حجّ إسلام، أو حجّ نيابة يجب السعي إليها فوراً، ولا يجمع الخروج إلى الجهاد، وكذا ما كان مُستأجراً عليه من الأعمال، وهذا مخصوص بالأخير ما لم يتعيّن .

ثامنها : أن لا يتوقّف على تخلّفه تهية الزاد والأسباب التي تتوقّف عليها استقامة عساكر المسلمين، كالات الحرب و الخيام المحتاج إليها ونحوها، ولو أمكن من غيره، لم يتعيّن إلا بتعيين رئيس العسكر .

الباب الرابع : في تفصيل اسباب الاعتصام

وفيه فصول :

الفصل الأوّل :

بذل الجزية للإمام، أو نائبه الخاصّ أو العامّ، أو رئيس المسلمين مع غيبة الإمام عليه السلام، قبل الأمر، باختيارٍ منه، وانخفاض و تذلل ؛ مُشترياً لنفسه من القتل، ولعرضه و ماله على نحو ما شرط، شراء المُكاتب نفسه من مولاه، لا بوجه هدية أو ترفع .

بمقدار ما يطلب منه أمير المؤمنين، من جنس أو نقد موزّعاً على الرؤوس، أو الأراضي أو الشجر أو الحيوان، أو ما تركّب منها على إشكال، فيما عدا القسمين الأولين، وما يتركّب منهما، والأحوط أن لا ينقصها عن مقدار دينار .

ويستوي الغني والفقير، والرشد والسفيه . وإن كان مُعسراً، انتظر إلى ميسرة .

ولا جزية على الأطفال، والنساء، والمجانين، والخنثى المشكّلة، والممسوحين؛

لإلحاقهما بالنساء .

ويقوى في العبد الأخذ من مولاه .

وفي الهمّ، والمُقعّد، والراهب، وأهل الصوامع، والمجنون أدوارياً إشكال .

ويجوز أخذها من ثمن المحرّمات والمحلّلات في مذهبهم، من ثمن الخمر،

والخنزير، والصليب، و مهر بنات الإخوان، و الأخوات، والأمهات عند من أحلّها، ولو بالإحالة على المشتري.

ويُشترط في لزومها الانقياد لقضاء الشرع وحُكمه، وعدم التجاهر بالمحرّمات في شريعة الإسلام، كأكل لحم الخنزير، و شرب الخمر، ونكاح المحرّمات، و معاونة الكفار، وإيواء عينهم، وكشف الأسرار لهم بالرسل والمكاتبات، و ترغيبهم إلى قتل المسلمين، و التسلّط على أعراضهم، وأموالهم.

و يمنعون عن بناء كنيسة أو بيعة، وضرب ناقوس، وإعلاء جدار على بناء مسلم من أهل الحقّ أو الباطل، ومساواته له، ما لم يكن بناء المسلم في الأرض على نحو السرداب، أو كان مبناه على مرتفع من الأرض. وإن خرج المسلم على العادة في الهبوط، فلا بأس، على إشكال.

ولو احتاج إلى تعلية داره، وبذلّ للمسلم ما يرفع به بناءه، لم يجب القبول. ولا مانع من زيادة حسنه وسعته على دار المسلم.

وفي تسرية الحكم إلى خاناتهم، ومدارسهم، وبيعهم، وكنائسهم، وأوقافهم الخاصة دون العامة التي تعمّ المسلمين وجه.

و يمنعون عن جميع ما يؤخذ عليهم تركه، من تحسين الدور زيادة على المسلمين، وركوب السرج و الخيل، و لبس لباس فاخر من خز أو سمور أو شال، ووضع العلامة كشعر في الوجه، متّصلاً بشعر الرأس، أو رقعة يخالف لونها لون الثوب، أو إزار مخصوص فوق الثياب للنساء، أو شيء على الرأس لا تضعه نساء المسلمين على رؤوسهم، ونحو ذلك.

ولو تذرّم من إمام أو منصوبه الخاصّ أو العامّ، ثمّ تربّص بعض المسلمين، فقبض المال، أجزأ في ثبوت الذمة.

ويجوز أن يشترط عليهم ضيافة المسلمين و إيوائهم، ويشترط دواباً و خيلاً لركوبهم. ولا تختصّ الضيافة بثلاثة أيام.

وقبول الجزية مخصوص بما كان من أهل الكتاب، كاليهود، والنصارى، ومن لهم

شبهة كتاب، كالمجوس، والصابئين، والسامرة إن الحق الأخيران بأحدهم .
ولو انقلب أحدهم عن مذهبه، ودخل في مذهب آخر من مذاهب أهل الكتاب،
ففي قبول الجزية منه إشكال .
و تكفي المعاطاة الفعلية في عقد الجزية، وسائر عقود الأمان، و يجري فيه
التوكيل، والفضول مع الإجازة ممن له الولاية .
ولو ظن من أهل الكتاب، فعقد معه الجزية، فظهر من غيرهم من دون تدليس، ردّ
إلى مأمنه .
ولو رجع الكتابي إلى الوثنية بعد عقد الجزية، انحلّ عقده، ولو عفا الإمام أو
رئيس المسلمين، لم يختلّ عقد الذمة .
والعقد قد يعمّ النفوس والأعراض والأموال، فيعصم الجميع، وإذا خصّ، خصّ
بما خصّ المتذمّم من غيبة أو سبّ أو أذية ما لم ينته إلى ضرر، ولا يقضي باحترامه
وإكرامه .
وتكره بدأة الذمّي بالسلام، وإذا بدأ هو أجيب بـ «عليكم» فقط .
وتكره مُصافحته أيضاً، فإن فعل فمن وراء ثياب .
ويستحبّ أن يضطرّه إلى أضيق الطرق، وأن يُمنع من الجادة .
وفي استحباب وضع العلامة، ومنع ركوب الخيل، والحكم عليه بالركوب عرضاً،
وحذف مقادير الشعور، وترك الكنى والألقاب الإسلامية من دون شرط بحث .
ولو تذرّم في مملكة رئيس من رؤساء الحقّ أو الباطل، جرى تذرّمه في حقّ جميع
الممالك . ولو تذرّم من رئيس، فأعطى الجزية لغيره، لم يمضِ ذمامه .
ولو بذلّ الكتابي الجزية، وقام بشروطها، وجب قبولها .
ولو تحرّر بعضه، قام بما قابل حصة الحرية من الجزية، وأدى المولى مقابل الجزء
الرق إن أوجبنا جزية العبد على مولاه، وإلا لزم أداء ما قابل الجزء فقط .
ولو كان رجلان على حقّ واحد، اختبر بالإيقاظ بعد النوم، فإن لم يتيقّظا معاً،
و ظهر كونهما اثنين، أعطيا جزيتين .

وإن تيقّظا معاً، كانا واحداً، وكانت عليهما جزية واحدة.
وَيُصَدِّقُ مُدَّعِي الْكِتَابِيَّةِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ.
ولو ظهر فيما آذاه عَيْبٌ رَدٌّ؛ عليه، أو نَقْصٌ، أتمّه.
وينبغي تأدية الجزية على رؤوس الأشهاد؛ لعزّة الإسلام.

الفصل الثاني

من أسباب الاعتصام: الإقرار بكلمة الإسلام، فيحقن دمه مع الإقرار، قبل الإسلام وبعده، ويدخل في الملك هو و ماله لو كان ذلك بعد الاستيلاء.

الفصل الثالث: الأمان

وإنّما يجوز أو يُسْتَحَبُّ مع اعتبار المصلحة للمسلمين، وقد يجب إذا ترتّب على تركه فساد عليهم. ويجوز للواحد و المتعدّدين من المشركين. ويجب لمن أراد أن يَسْمَعَ كلام الله منهم، ولمن كان رسولاً منهم إلى أن يرجع إلى مأمّنه.
وفيه مباحث:

الأول: في عقده

ولا تُعتبر فيه ألفاظ مخصوصة، ويجزي فيه جميع ما أفاد معناه من لفظ عربي أو فارسي أو تركي أو يوناني أو سرياني أو غير ذلك، أو كتابة، أو إشارة على نحو أيّ اللغات كانت، والرضا بمنزلة القبول. وقد يلحق بالإيقاعات.

ويجزي في القول «أجرتك» و«أمنتك» و«ذمّتك» أو «عصمتك»^(١) أو «أنت في ذمّة الإسلام أو عهده أو حمايته أو رعايته أو ذمّة المسلمين» على نحو ما ذكر.
ويجزي مثل «لا تخف»، و«لا تخش»، و«لا تضطرب»، و«لا تحزن»، مع دلالة

١. في «ح»، «ص»: أعصمتك.

الحال على إرادته . ومع عدم الإرادة، يأمن المشتبه بها، فيردّ إلى مأمنه .
ونحو «قم، وقف، ولا تهرب وألقِ سلاحك، ونم من غير حرس، ونحو ذلك»
فلا دلالة فيه . ولو زعم المشرّك الدلالة، عذّر، وردّ إلى مأمنه .
وإذا سُئِلَ المتكلّم، فقال : قصدت التأمين، التزم .
ولو خرج الكفّار من حصنهم مشتبهين، ردّوا إلى مأمنهم . ولو لم يكن لاشتباهم
وجه، فلا أمان .

الثاني : في محله

محله لغير الإمام ومأذونه الخاصّ قبل الأسر . وإن كان في مضيق، فلا أمان بعده
إلا من الإمام أو مأذونه الخاصّ .
ولو أخبر المسلم بالتأمين، وكان في وقتٍ له ذلك كما قبل الأسر، قُبِلَ ولو كان
فاسقاً؛ وإن كان بعده، لم يُقبل إلا مع البيّنة .
ولو شهد عدلان أو جماعة عدول بأنهم آمنوه، لم تُقبل شهادتهم؛ لأنّه فعلهم .
ولو جاء المسلم بأسير، و ادّعى التأمين قبل الأسر، لم يُقبل منه، وإن وافقه المسلم،
وله عليه اليمين . ولو أشرف جيش المسلمين على الكفّار، ولم يبلغوا حدّ الأسر، جاز
تأمينهم .

الثالث في العاقد

يجوز عقد الإمام ونائبه الخاصّ مع الكفّار من أهل البوادي، والبلدان، والقرى،
عموماً وخصوصاً، إذا عمّته النيابة . وكذا المجتهدون، وأمراء العساكر، ونوابهم،
وحكّامهم القائمون بسياسة عساكر المسلمين، مع عجز المجتهدين، مع الكفّار جملة،
وأهل الصحاري والبلدان والقرى، من دون تخصيص بقليل وكثير، مع مُراعاة
المصلحة .

ولا يجوز لباقي الرعيّة إلا تأمين الواحد منهم، أو الأكثر لواحدٍ من الكفّار، أو عدد

قليل ، كالعشرة وما قاربها ، أو قافلة قليلة ، أو حُصن صغير .

ولا فرق في المؤمنين من المسلمين - بعد إحراز العقل والبلوغ والاختيار - بين الأحرار والعبيد ، والقوي والضعيف ، والذليل والعزيز ، والحقير والعظيم ، والغني والفقير ، والذكر والأنثى .

ويجوز التأمين للصبي ، والمجنون ، والحر ، والعبد ، والذكر ، والأنثى من الكفار ، ولا يقع التأمين من الكفار المعتصمين .

نعم يجوز لهم ولغيرهم من أقسام الكفار أن يكونوا وكلاء من المسلمين . ويجوز التأمين من أهل الفرق المبدعة من المسلمين ، ما لم يدخلوا في أقسام الكفار .

ولو عقده القابل ، وأجازه القابل من دون سبق رد ، جاز .

الرابع في أحكامه ، وهي أمور :

أولها : أن عقد الأمان لازم ، فلا يجوز نقضه إلا مع الإخلال بشروطه . ومع الإطلاق يدخل العرض ، والأولاد ، والخدام ، والأموال تبعاً ، ولا يدخل الأبوان ، والأرحام .

ثانيها : أنه لو دخل حربي دار الإسلام بغير أمان ، فلا أمان على نفسه ، ولا عرضه ، ولا ماله . ولو كان مع بعض المسلمين أو معه تجارة ، فزعم حصول الأمان بمثل ذلك ، لم يكن مؤمناً . ويردّون إلى ما منهم مع الاشتباه .

ثالثها : أنه لو دخل بأمان مع ماله ، ثم خرج إلى دار الحرب متنزهاً أو لغرض ، مع نيّة الرجوع ، وأبقى ماله ، كان آمناً على نفسه وماله . وإن قصد البقاء وترك المال ، أمن على ماله دون نفسه . وإن كان بنيّة الرجوع من دون مال ، أمن على نفسه .

ولو بقي المال الباقي على الأمان ، فأرسل في طلبه ، بعث إليه . وإذا مات في بلاد الإسلام ، وله وارث مسلم في دار الحرب أودار الإسلام ، اختصّ به ، وإلا كان للإمام .

رابعها: أنه إذا دخل المسلم أرض العدو بأمان، فسرَق أو سلب شيئاً، وجب رده؛ لأن الظاهر دخول شرط عدم خيانتهم عليه. وكذا لو استأذن المؤمن. أما لو دخل بغير أمان، فمالهم كسائر المباحات له.

خامسها: أنه لو فك نفسه بمال يبعثه، وإلا رجع، فلا يبعد وجوب الوفاء إن تمكّن من المال، وإلا فإن كان امرأة لم يجز، وإن كان رجلاً، فالأقوى فيه ذلك أيضاً.

سادسها: أنه يقتصر في الأمان على متعلّقه، فإن طلبوه للنفوس اختصّ بها، وأبيحت أعراضهم وأموالهم؛ وإن خصّوا الأعراض والأموال أو الأبناء أو الآباء أو الأمهات أو الإخوة أو الأخوات أو الأرحام، يحمل على الاختصاص.

وإن خصّوا الذراري، دخل الأولاد والبنات، وما تولّد منهم. وفي الآباء تدخل الأمهات والأجداد. وكيف كان، فكلّ خطاب يتبع مصطلح أهله، فإن خاطبوا بالعربيّة، بني على اصطلاح العرب، وهكذا اللغات الأخر.

سابعها: أنه لو أمر رئيس العسكر بالرسالة، أو أرسل رسولاً بمصالح، وجب أن يختار مسلماً، مؤمناً، عدلاً، بصيراً بالأُمور، أميناً؛ لا كافراً، ولا مُبدِعاً، ولا فاسقاً، ولا خائناً، ولا قليل البصيرة، فإذا أبلغهم الأمان، وسلّموا الحصن، أو خرجوا منه وكانوا داخليين، لا يجوز التعرّض لهم.

وإذا حصلت لهم شبهة بمجرّد دخوله، فزعموا الأمن، لم يجز التعرّض لهم، حتّى يرجعوا إلى مأمّنهم، ويعلموا بعدم الأمان. وإذا قال الرسول: ما أمنتهم، وزعموا التأمين، قدّم قولهم مع القرينة.

ثامنها: أن الأمان يجري على نحو ما وقع، إن عاماً فعاماً، أو خاصاً فخاصاً. فإن خصّ الشبان أو الشيوخ أو الرجال أو النساء، قصر الأمان على من خصّ به. ولو زعم أحدهم العموم في مقام الشبهة، وخرج، بُعث إلى مأمّنه.

تاسعها: لو ادّعى رئيس المسلمين أو الرسول خصوص الأمان، وادّعوا العموم، قدّم قول المسلمين إلا مع القرينة. ومع الشبهة يردّون إلى مأمّنهم.

عاشرها: إذا أمّنوا شخصاً على شرط، كفتح باب الحصن، أو الدلالة على طريق

يوصلهم إليه، أو على أن يخرج منهم و يُعينهم، أو يذهب إلى محل آخر، وهكذا، فإن فعل الشرط آمن، وإلا فلا.

حادي عشرها: إذا آمنوهم بشرط مال أو نساء أو صبية أو نحو ذلك، و عملوا بشرطهم، أخذ منهم شرطهم، ولم يَجْزُ التعرّض لهم.

ثاني عشرها: يقع الأمان على نحو ما يتعيّن به من عموم الأمكنة، والأزمنة، والأحوال، وخصوصها، وعموم المؤمن منهم، كجميع المحاربين، أو خصوص بعض من أصنافهم أو آحادهم.

ثالث عشرها: إذا جاء الرسول منهم، و علموا أنّ غرضه التطلع على أحوالهم، ليخبر الكفار بها أو خافوا منه، جاز للمسلمين منعه عن الرجوع.

رابع عشرها: أنّه يجوز لرئيس المسلمين نقض الأمان، مع لزوم الفساد منه، أو فوات المصلحة، وليس لغيره، ولكن لا يجوز التعرّض لهم، حتّى يبلغهم الخبر بإرسال كتاب يعرفون معناه، ويطمئنّون إلى صحّته، أو رسول يعرفونه، و يعتمدون على خبره؛ وبدون ذلك لا يجوز التعرّض لهم.

ولو لحق الخبر بعضاً دون بعض، لحق كلّاً حكمه.

ويجب على رسول المسلمين التبليغ العام إن كان النقض عاماً، والخاص إن كان خاصاً، ويكون ذلك على رؤوس الأشهاد، وللمسلمين البناء على هذا الظهور، فيحكمون بنقض الأمان في حقّ من وجدوه.

خامس عشرها: أنّ الأمان وخلافه قد يكون بالتحكيم، فإذا حاصر المسلمون حصناً، وظهرت قدرتهم على بعض الكفار، وطلب الكفار النزول على حكم حاكم من المسلمين، إماماً أو غيره، رئيساً أو مرؤساً، جاز للرئيس قبول ذلك.

فإذا حكم بالنفوس أو الأعراض أو الأموال، أو المركّب من الاثنين أو الثلاثة، أو بالعفو عنهم، أو أخذ الجزية أو مال أو نحو ذلك، مضى حكمه.

ولا يجوز إنزالهم على حكم الله إلا إذا كان معلوماً.

ويجوز اتّحاد الحاكم وتعدّده، ومع التعدّد إن اتّفقا فلا كلام، وإن اختلفا لم يمضِ

الحكم، حتّى يتّفقا أو يحكم غيرهما. وإن مات أحدهما، ضمّ إليه آخر، أو جدّد التحكيم.

سادس عشرها: إنّما يتّبع حكم الحاكم إذا لم يخالف الشرع، ولم يتعمّد الباطل، ولا يمضي إلّا فيما فيه صلاح المسلمين؛ و يلزم العمل بحكمه، ولا يجوز التخلف عنه. والظاهر عدم المانع من تسلسل الحكّام، ما لم يلزم التعليل التعطيل، فإذا حكم بجعل حكم آخر، مضى حكمه.

سابع عشرها: إذا حكم الحاكم بأمر، وأسلموا قبل فعله، فإن كان ممّا يتعلّق بالنفوس، انفسخ الحكم، وإن كان متعلّقاً بالأولاد والنساء والأموال، مضى. ثامن عشرها: لو حكم الحاكم بما لا يجوز، لم يمض حكمه. ثمّ إن كان مُشْتَبْهاً أو معذوراً بأيّ نحو كان، لم ينزل، و جاز حكمه بالموافق؛ وإن كان غير معذور وحكم بنفسه، انزل.

تاسع عشرها: لو حكّموا من يختارونه من عسكر المسلمين جازاً، ثمّ ينظر فيما يختارون، فإن كان أهلاً فيها، وإلّا نُفي من الحكومة.

العشرون: يُعتبر في الحاكم البلوغ والعقل حين الحكومة، والحرية، والذكورة، والمعرفة بطريق الحكم ولو بالتقليد، والإسلام، والإيمان، والعدالة، والنباهة، وعدم النوم، والغفلة، والنسيان، والإغماء، والسكر، والجبر، و الخلوّ من الخوف والاضطراب بحيث يُعتمد على قوله، ولا مانع من جهة العمى و الصمم مع إمكان التوصل إلى معرفة المراد.

الحادي والعشرون: لا يُعتبر في التحكيم ولا في الحكم صيغة مخصوصة، بل يكفي فيهما ما يفيد إنشاءهما، ويدلّ عليهما، من لفظ عربي أو فارسي، أو من غير لغة كائنة ما كانت.

وتكفي فيهما الإشارة المفهّمة، والكناية المصرّحة في وجه قوي.

ويكفي قول: «نعم» بعد قول: أحكمتُموني؟ أحكمتَ عليّ؟ و نحو ذلك، و يعتبر القول من المحكّم، ويكفي الرضا، ولا يُعتبر في المحكوم عليه.

الثاني والعشرون: موت الحاكم أو جنونه أو نسيانه لا يخلّ بالحكم، ويجوز تحكيم القرآن، وباقي الكتب السماوية، وكتب الحديث، وأقوال الموتى، وآرائهم المنقولة عنهم، أو المسطورة في كتبهم، في وجه قويّ.

الثالث والعشرون: أنّ أمر التحكيم وقبوله موكل إلى الإمام أو نائبه الخاص، وتقوى تمشيته إلى المجتهدين، ثمّ إلى رئيس المسلمين فيما لم يكن الباعث فيه على الخصام الجلب إلى الإسلام، وإلا فهو إلى الإمام عليه السلام.

الرابع والعشرون: ليس للحاكم بعد الحكم أن يرجع عن حكمه، بل يمضي حكمه، ولا للمحكّم الرجوع عن التحكيم، إلا مع خشية الفساد، ولو كان مشروطاً فيه الخيار، جاز فيه الرجوع.

الفصل الرابع: فيمن اعتصموا بالإسلام

فهم على أقسام:

القسم الأوّل: الذين أسلموا قبل توجّه الجند إليهم، أو بعد توجّهه إليهم قبل تسلّطه عليهم، فهذا القسم معتصم، آمن على نفسه، وماله منقولاً، وذاريه، وتابعيه، وحاله كحال من تقدّم إسلامه، لا يُطالب بشيء سوى العشر، أو نصف العشر زكاة فيما فيه الزكاة ليصرف في مصارفها، أو الخمس لبنى هاشم، ليصرف في مصارفهم، إلا فيما لا يُنقل، فإنّه فيء للمسلمين، وتجري عليهم أحكام المسلمين.

القسم الثاني: الذين أسلموا بعد الاستيلاء التامّ عليهم، فهؤلاء لا ينتفعون بإسلامهم بشيء سوى درء القتل عنهم، وإن يحكم عليهم بالرق، استرقّوا، وتملك أموالهم وذرايرهم تبعاً لهم، وإن لم يسترّقوا و فدوا أنفسهم ثمّ أسلموا، كان جميع ما يتبعهم من الأموال والذاري تماً لم يقع الاستيلاء عليه لهم، وما استولي عليه خارجاً عنهم.

القسم الثالث: الذين أسلموا بعد الاستيلاء على بعض ما يلحق بهم، دون بعض، فهنا إن حكم عليهم بالاسترقاق، صارت جميع اللواحق تماً استولي عليها وما

لم يستولى للمسترقّ، وإلا كان ما دخل في تصرف المسلمين لهم، وما لم يدخل له .
ويتحقّق الإسلام بقول: «أشهد أن لا إله إلا الله، محمد رسول الله» أو بما يُرادفها
ولا يحتمل غير معناها من أيّ لغة كانت، وبأيّ لفظ كان . فإذا قالها حكم بإسلامه،
ولا يسأل عن صفات ثبوتية، ولا عن سلبية، ولا عن دلائل التوحيد، وشواهد
الرسالة، ولا يتجسّس عليه في أنّه مُعتقد أو مُنافق .

ويكتفى من الأخرس بإشارته، وإضافة لوك لسانه وكتابته أولى .
والظاهر عدم الاكتفاء بقول: «نعم»، في جواب من قال: «أشهد أن لا إله إلا الله
محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم؟»، أو قول: «بلى» في جواب قول:
«أشهد أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم؟» .
ولا تُقبل منه لو قالها غلطاً، أو غفلة، أو حال نوم أو إغماء أو جنون أو دهشة تمنع
عن القصد، وتقبل مع الجبر إن كان ممن لا يقرّ على دينه، ومن المنافق على الأقوى .

الفصل الخامس : المعتصمون بالصلح

إذا رأى الإمام أو نائبه الخاصّ أو من قام بسياسة عساكر المسلمين ضعفًا أو وهناً
فيهم، ورأى أن إيقاع الصلح من الفريقين أصلح للمسلمين، وأوثق بحفظ شريعة سيّد
المرسلين، أوقع الصلح بينهم وبين المسلمين على الوجه الأصح على قدر ما يسعه .
فإن أمكن الاقتصار فيه على حقن دمائهم أو استباحة ذراريهم أو نسائهم أو
أموالهم، اقتصر على الممكن، إن كلّاً فكلّ، وإن بعضاً فبعض .
ومع التخيير ينتظر صلاح المسلمين بقدر الإمكان، ويأخذ بالأقلّ فالأقلّ على
حسب ما يسعه؛ وإن لم يمكن إلا بتخصيص المال أو الذراري أو النساء أو الطائفة فيوقع
الصلح على بعض دون بعض، فعلّ .

فلو وقع الصلح مع واحد أو متعدّد قليل أو كثير، وقع على نحو ما وقع، ولا يقع
الصلح من غير الرئيس؛ إذ ليس حكمه حكم الأمان .

ويكفي فيه جميع ما دلّ عليه من لفظ عربيّ أو غيره، من كناية أو إشارة مع الدلالة

صريحاً بمقتضى ذاتها أو القرائن الداخلية أو الخارجية .

و يستوي حكم الصلح بين الرئيسين من الفريقين إلى جميع أهل الفرق ، ولا يجوز أن يتولاه بعض الرعية كما جاز في التأمين .

ويجب أن يكون الواسطة من المسلمين مؤتمناً ، موثقاً به ، عارفاً ، بصيراً بالأمر ، ويلزمه نشر ذلك بين الكفار المخاصمين .

وإذا وقع الصلح على شيء ، وجب أن يكون معلوماً بين المتصالحين .

وإذا فسد الصلح لفقد بعض شرائطه ، ولم يعلم الكفار بذلك ، و دخلوا أرض المسلمين ، كانوا آمنين حتى يردّوهم إلى مأمّنهم .

ويجوز الصلح على أخذ الأراضي منهم أو المواشي أو الأشجار أو المزارع أو غير ذلك .

الفصل السادس : المعتصمون بالعهود والأيمان والنذور

و مرجعها إلى الأمان إن تعلّقت به ، و الهدنة إن تعلّقت بها ، و يزداد بها تأكيداً ، فيجتمع حينئذٍ معها ، و يتضاعف التأكيد بتكرّرها ، و تضاعفها .

ولا بدّ من الإتيان بها على الوجه الشرعي ، فلا تنعقد إلا بالله ، ولله . والمدار على كلّ لفظ صريح في معناه ، من عربي صحيح أو مُحرف ، أو فارسي ، أو تركي ، أو يوناني ، أو سرياني ، أو نحو ذلك .

فلا ينعقد بالقرآن ، ولا بباقي الكتب المنزلة من السماء ، ولا بالأنبياء والأوصياء ، ولا بكتب الأنبياء ، ولا بصفات الله المشتركة .

فإذا وقع بأحدها ، دخل في الأيمان المجرد ، ويجري الأيمان على ما تعلّق به من خصوص النفوس ، أو النساء ، أو الأموال ، أو الأبناء ، أو ما يعمّ الاثنين أو الثلاثة أو الأربعة ، وفي جميع المحاربين إن عمّ ، وفي البعض إن خصّ .

و يُشارك هذا القسم قسم المؤمنين ؛ لرجوعه إليه في أنّه يقع من الإمام ، و نائبه الخاصّ والعام ، ومن كلّ من دخل في الإسلام من العاقلين البالغين ، من غير فرق بين

الأحرار والعبيد، و الذكور و الإناث، والأغنياء والفقراء، والأعزاء والأذلاء، بالنسبة إلى العدد القليل، كالعشرة فما دون، والحصن الصغير.

ولا يجوز في غير ذلك إلا للإمام أو نائبه الخاص، إن كان في مقام الجلب إلى الإسلام. وإن كان للدفع عن النفوس و الذراري و الأموال، فإليهما أو إلى المنصب العام، ثم إلى المتولي لعساكر الإسلام، بعد عدم بسط الكلمة للإمام أو نائبه الخاص أو العام. ولو حكم متولي العسكر بإبطال الأمان مع ما كان، كانت عليه معصيتان.

الفصل السابع: في المهادنة

وهي البناء بينهم على ترك الحرب، و الجِدال، و المَبارزة، و النزال إلى مدّة معلومة، على نحو ما يقع التراضي بينهم، وهي جائزة، و قد تجب.

ولا يُعتبر فيها صيغة مخصوصة، بل يجوز بكلّ ما يُفيد إنشاءها من لفظ عربي، أو غيره، وإشارة.

ولا تقع إلا بين العدد الكثير من الجانبين، وليس لغير الإمام أو نائبه الخاص أو العام أو الأمراء و الحكّام - مع عدم قيام من تقدّم - المهادنة؛ لأنّ سائر الرعيّة لا يرجع إليهم أمر الحروب.

ولو وقعت مشروطة بعوض - قلّ أو كثر - أو بدخول من كان من أحد الفريقين إلى محالّ الفريق الآخر، أو ما يكون في مكان مخصوص، أو محلّ مخصوص، أو بسائر الشروط الشرعيّة، أتبع الشرط.

و تشترط فيها موافقة مصلحة المسلمين؛ فلو كان في المسلمين قوّة، ولا صلاح لهم فيها، لم يَجزُ عقدها.

ولا يجوز عقدها أكثر من سنة، مع قوّة المسلمين، و يقوى جوازها أربعة أشهر، ومع ضعفهم لا يجوز أكثر من عشر سنين في قول قويّ.

و القول بجواز ذلك لصلاح المسلمين لضعفهم أقوى، ويجوز الإذن من الإمام ومن قام مقامه، لمن أراد الدخول إلى بلاد المسلمين، لرسالة أو تجارة أو مصالح أخرى.

ولا يجوز نقض الهدنة بعد عقدها، إلا إذا حصل فساد على المسلمين. وبعد النقض لا يجوز التعرض لهم حتى يردّوهم إلى مأمَنهم.

الفصل الثامن : في الأحكام المشتركة بين أقسام الاعتصام وهي أمور :

أحدها : أنها إن وقعت عامّة مصرّحاً فيها بالعموم، كأن يُذمّ أو يُؤمّن أو يُعاهد أو يصلح أو يهادن على النفوس، والنساء، والذراري في كلّ زمان ومكان، وفي جميع الأحوال والأوضاع، وجميع الفرقة المحاربة، أخذ بعمومها. وإنّ خصّ بقسم من تلك الأقسام، أو ببعض خاصّ من الطائفة، عمل على الخصوص. وإن أطلق، دخلت النساء، والذراري، والأموال، ولو كانت في مواضع آخر.

و أمّا الأرحام من الآباء، والأُمّهات، وغيرهم، والأولاد البالغين في طائفة لم يتعلّق بها العقد، فلا يدخل في الإطلاق، والمرجع إلى المتفاهم عرفاً. ثانيها : أنها لا تضادّ فيها، فيمكن الجمع بين الاثنين، والثلاثة، والأربعة، والخمسة؛ فإذا انحلّ واحد، بقي الآخر.

ثالثها : أنها لا تحتاج إلى صيغ خاصّة، ويكفي كلّما دلّ على إنشائها من لفظ عربيّ أو غير عربيّ، أو إشارة، أو كناية. ويجري فيها الفضولي، فيصحّ بالإجازة. رابعها : أنّ العام منها و المطلق يقتضي رفع الأذية عن الكفّار بقول، أو فعل ضرب، أو شتم أو إهانة مواجهة؛ ولا يقتضي رفع غيبتهم، و سبّهم، و الطعن فيهم على الوجه الشرعي، مع الغيبة.

وتجوز مُناظرتهم، وإظهار معايبهم، وذكر ما في كُتُبهم المحرّفة، لردّهم إلى الحقّ، بل لمجرّد قيام الحجّة عليهم.

وأما المقيّد والمشروط، فيتبع قيده، وشرطه.

خامسها : أنّه إذا شرطّ عليهم مال أو عمل أو شرط آخر، أو شرط لهم مع صلاح

المسلمين، صحّ الشرط، و لزم اتّباعه .

سادسها: أنّ كلّ مَنْ ظهرت منهُ خيانة للمُسلمين، بأن كانَ عينا جاسوساً للكفار يُوصل إليهم الأخبار، أو يسعى بفتنتهم، ليفرّق كلمتهم، ويوهن قولهم، انحلّ عقده .
سابعها: لو بأنّ فساد العقد، و قد كان بعض الكفار ظنّوا صحّته مدّة، فدخلوا أرض المسلمين، لم يُتعرّض لهم، وردّوا إلى مأمّنهم .

ثامنها: أنّ الشرط الفاسد يُفسد العقد، و من الشروط الفاسدة ردّ النساء المُسلمات إلى الكفار، وردّ المسلمين إليهم، إذا لم يكن لهم طائفة تمنعهم، إذا أرادوا حملهم على الكفر .

ومنها: إظهار المناكير من المعاصي الكبار، كالزنا، و اللواط، و شرب الخمر، والسحر، و ضرب النواقيس، ونحوها .

تاسعها: لو جاءت معهم امرأة، فأسلمت، لم تردّ . فإن جاء زوجها فأسلم قبل انقضاء العدة أو علمت ذلك كذلك، فهي له؛ و إلا فلا . و لو علمت التقدّم قبل الانقضاء بعد الانقضاء ولم تزوّج، فكذلك؛ و بعد التزويج فيه وجهان .

وإن لم يكن دخل بها، خرجت من يده حين إسلامها . وإن دفع إليها مهرأ ولم يرجع، أخذه؛ وإن رجع، فلا شيء له؛ وإن أخذه، فرجع في العدة، ردّه إليها . وإن لم يدفع شيئاً - سميّ أولاً - فلا شيء له . وإن اختلفوا في الدفع أو الردّ، حُكم بالعدم في المقيمين .

عاشرها: لو تعرّضهم أحد من المسلمين أو المعتصمين أو غيرهم في أرض المسلمين، وجب الذبُّ عنهم، وفي غيرها لا يجب إلا مع الشرط .

حادي عشرها: لو بدّل أحدهم دينه، ولم يخلّ بالعقد، أقرّ على ما كان عليه على الأقوى، و لو أخلّ، كما إذا كان من أهل الكتاب، فخرج عن أهل الكتاب، لم يقرّ على ذلك، و عادَ حربياً .

ثاني عشرها: لو نقضَ رئيسهم العقد، أو اجتمعوا ظاهراً على نقضه، انتقض بالنسبة إلى الجميع . و لو نقضه غيره، اختصّ بالناقض . ولو انفصل أحد عن الرئيس أو

قومه ، ودخل دار الإسلام أراد إمضاء العقد في حقّه أمضي في حقّه ولحق كل حكمه .

ثالث عشرها : إذا نقض عقدهم ، لظهور خيانتهم أو لغير ذلك ، ردّوا إلى مامنهم ، وأجري عليهم بعد ذلك حكم الحربين .

رابع عشرها : إذا أغار قوم من أهل الحرب أو غيرهم ، فأخذوا غنيمتهم منهم ، فاستخلصها المسلمون ، فالأقوى وجوب الردّ عليهم ، إلا أن يشترطوا أن ذلك ليس عليهم .

خامس عشرها : إذا حصلت مُرافعة بينهم وبين المسلمين ، أو فيما بينهم ، مع وحدة النوع وتعدّده ، ورجعوا إلى الإمام أو المنسوب الخاصّ أو العامّ ، تخير بين الحكم بينهم ، وبين الردّ إلى مذاهبهم . وإذا امتنع أحد الخصمين ، ورجع الآخر إلى حكم المسلمين وقضائهم ، طلبوه للحضور .

سادس عشرها : تجوز المعاملة معهم ببيع ، و شراء ، وإجارة ، و جعالة ، و مزارعة ، و مضاربة ، وتكره الأمانة عندهم من أيّ الأمانات كانت .

سابع عشرها : تجوز الضيافة عندهم ، و شرب مائهم ، وقهوتهم ، وأكل طعامهم حبّاً ، و طبخاً ، إن جاؤا به مع احتمال عدم الإصابة برطوبة ، كأن يأتوا به في ظرف ، وقام احتمال أنّهم عملوه ، ولم يصيبوه ، وأنّ العامل كان مسلماً .

و ما تتوقّف إباحته على التذكية ، يحكم بأنّه ميتة ، إلا مع حجة شرعية تدلّ على الخلاف .

ولو باع أحدهم الآخر خمراً أو خنزيراً وأعطى المسلم الثمن أو أحاله به ، جاز .

ثامن عشرها : لا يجوز تمليك المملوك المسلم وإن كان من الفرق المبدعة ، وكذا المنتسب بالإسلام ، كالمُرتدّ والغاصب منهم ، ولا رهنه عندهم ، مع بقائه في يدهم . ولو كان قد ملكه مسلماً ثم كفر ، بيع عليه قهراً .

تاسع عشرها : لا يجوز تمليك المصاحف ، وكُتب الأخبار ، و الدعوات ، و الخطب ، والمواظ لهم . ولو ملكها مسلماً ، نقلت عن ملكه إلى غيره قهراً .

العشرون : تجوز الصدقة المندوبة عليهم ، و لا سيّما الأرحام منهم ، والقربات ،

خصوصاً الأبوين، مالم يكن في ذلك تقوية على المسلمين.

الحادي والعشرون: تجري أحكامهم، ويمضي نكاحهم، وطلاقهم، وعتقهم، ووقفهم، وجميع ما كان منهم على وفق مذهبهم، وتجاوز لنا معاملتهم على وفق مذهبهم وطريقتهم التي هم عليها.

الثاني والعشرون: أنهم نجسوا العين - ذميهم وغيره - كالكلب، والخنزير؛ وذبائحهم حرام.

الثالث والعشرون: تحرم مناكرتهم مع المسلمين، فلا يجوز لمسلم أن يكون زوجاً لبعض نسائهم ابتداءً في العقد الدائم كتابياً، بل ولا غيره، وكذا في الاستدامة، والمتعة، وملك اليمين لغير الكتابية؛ وأما في الكتابية فلا مانع.

الرابع والعشرون: أنهم لا يغسلون، ولا يحنطون، ولا يكفنون، ولا يصلى عليهم، ولا يدفنون، إلا لخوف تأذي المسلمين من رائحتهم. وهذه التسعة الأخيرة مشتركة بين الكتابي وغيره، والمعتصم وغيره.

الخامس والعشرون: أن المسلمين يعينونهم على الكفار إذا دهموهم؛ لتشبههم بالإسلام، وترتب قوة الإسلام؛ وإذا قامت الحرب فيما بينهم، أعانوهم.

السادس والعشرون: لو أخذ منهم مسلم مالاً، رده عليهم، ولا ترد النساء، ولا الذراري بعد الإسلام أو وصفه.

السابع والعشرون: أنه ينحلّ العاصم - من جزية و غيرها - بإخلالهم بأمر المسلمين، بأن يكونوا جواسيس للمُشركين، أو مخذلين للمسلمين، أو موقعي الفتنة بينهم، ونحو ذلك مما يقتضي وهن الإسلام.

ثم الذي يظهر - بعد إمعان النظر، والتأمل فيما بلغنا من السير، وآيات نفي الحرج، وأخبار نفي الضرر - أن العقود الأربعة: «من عقد الذمة وضرب الجزية و تقريرها، وعقد الأمان، وعقد العهد حيث نجعله عقداً مستقلاً، وعقد الصلح، وما يذكر فيها من الشروط، ويجري فيها من الأحكام» إن صدرت من المسلمين ومن الكفار في رفع اليد عن جبرهم وإقامة الحرب معهم من جهة الإسلام، فتلك لا يتولاها سوى الإمام أو نائبه

الخاص؛ إذ ليس لأحدٍ سواه جمع العساكر، والجنود، والحرب مع الكفار لجلبهم إلى الإسلام، فتكون العقود المشتملة على التأمين منه؛ إذ لا يمكن صدور الحرب إلا عنه. وإن صدرت لحقن الدماء، وحفظ النساء والذراري والأموال، فذلك لا يختص بالإمام، وإلا لفسد النظام، وربما أدى الحال إلى اضمحلال كلمة الإسلام. فالضرورة الإجائية قاضية بجواز صدور تلك العقود - بعد غيبة الإمام أو حضوره قبل بسط كلمته - من المنسوب العام، كبعض أهل الحق من المجتهدين، رضي الله تعالى عنهم.

فإن ظهر عجزهم، وجبَ عليهم الإذن لرئيس الجند والعساكر في إيقاع هذه العقود مع الكفار، مع اجتماع شروطها؛ فإن لم يأذنوا في ذلك، ولا قاموا بالأمر، خرجوا عن طاعة صاحب الأمر.

ويجب حينئذٍ على مَنْ كانَ له لياقة القيام بهذه الأمور و سياسة عساكر المسلمين القيام بذلك.

و يصرف حاصله في تجهيز عساكر المسلمين، فإن زاد شيء رجّعه إلى المجتهدين ليقسّموه في فقراء المسلمين.

الفصل التاسع: في تفصيل أحكام عقد الذمة

وقد مرّت الإشارة إليها إجمالاً، وفيه مباحث:

أحدها: في نفس العقد

لا يُشترط فيه صيغة مخصوصة، بل يكفي مُطلق إنشاء لفظ عربيّ، وغيره، من كناية، وإشارة، وقبول المدفوع إليه، وجميع ما دلّ على إعطاء الكافر أماناً - إما على نفسه أو عرضه أو ذراريه، و ماله - قدرأ من المال يفرضه عليه رئيس المسلمين.

و في جواز تخصيص الأمان ببعض الأشياء المذكورة - عدا النفس - دون بعض مع الشرط، فإن أطلق أو عمّم عمّ، وإن خصّ خصّ، وجه قوي.

ثانيها : في العاقد

وهو الإمام أو نائبه الخاصّ، دون النائب العامّ، و رؤساء أهل الإسلام، لو كان دفع الجزية منهم لارتفاع الجبر لهم على الإسلام؛ لأنّ الجهاد في ذلك مخصوص بالإمام أو نائبه الخاصّ.

وأما ما كان قبوله لدفع فسادٍ عن المسلمين، حتّى لا يُعينوا عليهم الحربيّين، أو حتّى تقلّ جموعهم، و تنكسر شوكتهم، أو لأجل مصلحة غُزاة المسلمين وفقرائهم إلى غير ذلك، فيجوز من المنسوب العامّ، والرؤساء والحكّام، حيث لا يقوم بها المنسوب العامّ. و إذا عقد المسلمون معهم، لزمهم الوفاء بعقدهم، مالم يخرقوا الذمة بارتكاب بعض ما ينقضها من الأعمال.

ثالثها : في المعقود له

لا يصحّ عقد الذمة إلا مع أهل الكتاب، كاليهود والنصارى؛ أو من له شبه كتاب، كالمجوس و السامرة و الصابئة إن دخلوا في أحد الأقسام الثلاثة جرى عليهم حكمهم، و إلا فلا، كما قيل : إنهم يعتقدون أنّ الكواكب السيّارة آلهة^(١). و من رجع عن مذهب من مذاهب أهل الكتاب إلى مذهب آخر، استمرّ على عقده على الأقوى.

و يدخل في العقد على الأقوى أهل الصوامع، و الرهبان، و المعقّدون^(٢)، و السفهاء، و المفلسون إن باشرها الأولياء، و إلا باشروها بأنفسهم، و يدخل الفقير، و يُنظر إلى ميسرة.

ولا يدخل العبد إلا أن يعتق، و لا الصبيّ إلا أن يبلغ، و لا المرأة و لا الممسوح

١ . تفسير التبيان ٣ : ٥٩٢، المصباح المنير : ٣٣٢.

٢ . كذا، و يحتمل كونه تصحيف : المعمّدون، و عمدّ الولد غسله بماء المعمودية، و المعمودية أوّل اسرار الدين المسيحي و باب النصرانية، و هي غسل الصبي وغيره بالماء باسم الاب و الابن و روح القدس . المنجد : ٥٢٩ عمد.

ولا الخنثى إلا بالتبع، ولا المعتوه - وهو الواسطة بين العاقل و المجنون - ولا المجنون المطبق، ولا الأدواري في بعض أقسامه، وهي أربعة: (من يعتوره الجنون)^(١) غير مُتتابع، وهذا يلحق بالمُطبق. ومن يعتوره قليلاً من التتابع، والظاهر أنه كسابقه. ومن يعتوره كثيراً من غير تتابع، ويقوى فيه أن المدار على الأكثر. ومن^(٢) يعتوره كثيراً من التتابع، ويقوى فيه التوزيع، وطريق الاحتياط غير خفي.

وإذا ارتفع الصغر وحصل البلوغ، أو الجنون فحصل العقل، ضُربت عليهم. وإن ضُربت امرأة أو غيرها - ممن لا جزية عليه - على نفسها جزية، فلا تلزم بشيء.

و يُشترط رضا المعقود لهم، بل لو عُقد عليهم قهراً لم يصح، وتتبع النساء والأولاد الصغار في الجزية، وإذا بلغوا وضعت عليهم الجزية. ولا يدخل الآباء والأمهات - علواً أو سفلاً - وباقي الأقارب إلا مع الشرط.

والاثنان على حق واحد إن كانا واحداً فلا كلام، وإن كانا اثنين، فاعتصام أحدهما يستدعي اعتصام الآخر، فيما يتعلق بالبدن؛ حذراً من السراية، ويتمشى ذلك في جميع أسباب الاعتصام.

وإذا مات مَنْ عليه الجزية بعد الحول، أخذت من تركته؛ وإن مات في الأثناء، أخذ منه على النسبة. وإن أسلم في الحول أو بعده، لم يؤخذ منه شيء.

و تنبغي كتابة أسماء أهل الجزية، وأوصافهم و أنسابهم الرافعة للاشتباه، و ضبط أتباعهم، ولواحقهم.

رابعها: في المعقود به

ينبغي لمتولّي الأمر عن إذن صاحب الأمر أن يسأل و يفحص عن أحوال من يُريد إيقاع الذمة معهم؛ ليفرق بين الغني والفقير والمتوسط، ويكون على بصيرة من الأمر. ثم المضروب لا يكون إلا من المال في هذا المقام، دون باقي جهات الاعتصام،

١. بدل ما بين القوسين في النسخ: يريقون الجنون هو.

٢. في «ح»، «ص»: ممن، بدل ومن.

فلا يجوز عقد الذمة على أطفال وعيال، وإن جازَ في باقي طرق الأمان.
 ويجوز ضربها على الرؤوس، والأراضي، والأشجار، والبهائم، والمركب من
 الاثنين، والثلاثة، والأربعة، ويجوز أن يكون من النقد، والجنس، والمركب منهما.
 ووظيفتها: التأدية في كل سنة مرة، ويقوى جواز الأقل والأكثر مع الشرط.
 وتقديرها إلى رئيس المسلمين الداخلين في أرضه، ولا يلزم الأخذ بخصوص
 ما وقع من أمير المؤمنين عليه السلام من أن على الفقير اثنا عشر درهماً إسلامياً، وعلى
 المتوسط ضعفه أربعة وعشرون، وعلى الغني ضعفه ثمانية وأربعون^(١).
 ويجوز اشتراط ضيافة المسلمين أو غيرهم من رُسل الحربيين، ويكتفى بها جزية
 وحدها أو مع الانضمام إلى غيرها، أو تجعل شرطاً خارجاً. ولا يجب الخروج عن
 دورهم، بل حالهم كحال المسلمين، والظاهر أنه لا بأس بأن يشترط عليهم ذلك.
 ويشترط وضع المساكن والبيوت ونحو ذلك، وإذا جعلت الإضافة جزية أخذ
 على الغني غير ما يؤخذ على غيره.
 ولو اجتمعت جزية سنتين أو أكثر لم تتداخل.

خامسها: فيما يلزم لهم بعد عقد الذمة على الإطلاق،
 وهو أمور:

منها: عصمة نفوسهم، وأعراضهم، ونسائهم، وذرائعهم، وأموالهم إلا ما
 شرط خروجه من المال، ولا يجوز سبهم، وشتيمهم، وضربهم، وتخويفهم، وأذيتهم
 مُشافهة؛ ومع الغيبة لا بأس بشتيمهم، وسبهم، وغيتهم.
 ومنها: عدم منعهم عن كنائسهم، وعباداتهم، وشرب الخمر، وأكل الخنازير،
 ونكاح المحارم، وضرب الناقوس، واستعمال الغناء والملاهي، ونحو ذلك مع التستر
 في ذلك.

١. المقنعة: ٢٧٢، الوسائل ١١: ١١٦ أبواب جهاد العدو ب ٦٨ ح ٨.

ولو قتل مَن يستحل الخنزير خنزيراً، أو أراق خمراً مع تسترهم، ضمن قيمته عندهم، ولا شيء مع التظاهر. ولو غصبهم وجب ردّه.

ولو ترفعوا إلينا، وجب الحكم عليهم، أو ردّهم إلى أهل ملّتهم، ليحكموا عليهم بمقتضى شرعهم.

ويجب دفع المسلمين والكفار عنهم إذا كانت محالّهم مع المسلمين، وكذا مع بعدها على إشكال، ويلزم مع الشرط. و شرط عدم الذبّ عنهم لا يقع صحيحاً على إشكال. ومنها: تمكينهم من الخروج إلى الأسواق، والدخول في المعاملات مع المسلمين، وحرمة خيانتهم، وأكل أموالهم، وحرمة إهانتهم، فيما عدا المستثنى، ويحرم إكرامهم بوجه يترتب عليه أذية المسلمين، وسقوط محلّهم.

سادسها: فيما يلزم عليهم

وهو أقسام:

أحدها: مالا تنعقد بدونه الذمّة، ومع الإخلال بواحد منها تختلّ الذمّة، وهو أمور:

أحدها: عقد الجزية لرئيس المسلمين - ولو كان من غير أهل الحقّ إذا فقد الرئيس من أهل الحقّ - على أنّها جزية، قد حفظوا أنفسهم بها من استرقاق، واستباحة الأعراض، والذراري، والأموال.

ثانيها: تسليمها بيد الرئيس المطاع أو نائبه، فلو سلّموها بيد بعض الجند أو الرعيّة لم تكن جزية.

ثالثها: التزام أحكام المسلمين، ودخولهم تحت الرقية لهم.

رابعها: ترك قتال المسلمين.

خامسها: عدم إظهار سبّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، أو الأئمّة عليهم السلام، أو إعلان سائر المنكرات في دار الإسلام، كإرجال الخنازير جهاراً لأجل الأكل في دار الإسلام، والتظاهر بشرب الخمر، ونكاح المحرّمات.

سادسها : عدم تكرّر هتك أعراض المسلمين و المسلمات أو قتلهم .

الثاني : ما يفيد تركه مع الشرط ، و يمنعون عنه مع عدم الشرط ، من دون نقض ، فإن قاتلوا انتقضت ذمتهم من أجله ، وهو أمور :

أحدها : ترك الزنا بالمسلمات .

ثانيها : ترك نكاح المسلمات .

ثالثها : ترك اللواط بأولاد المسلمين .

رابعها : ترك فتنة المسلمين عن دينهم .

خامسها : عدم قطع الطريق على المسلمين .

سادسها : عدم إيواء عيون المشركين .

سابعها : عدم المعاونة على المسلمين ، بدلالة المشركين على عوراتهم ، و مكاتبتهم ، وإرسال الرسل إليهم في ذلك .

ثامنها : استعمال ما فيه غضاضة و نقص على الإسلام من دون إظهار سبّ للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم ، و من هو بمنزلته ، فإنه ناقض مطلقاً كما عرفت .

تاسعها : أن لا يبيعوا سلاحاً على الكفار مكرراً وقت الحرب .

عاشرها : ترك تكرّر دخول المساجد .

الثالث : ما يجب عليهم ، شرطاً أو لم يُشرط ، و لا ينقض الذمة ، شرطاً أو لم يُشرط . وهو أمور :

أحدها : أن لا يبنوا كنيسة أو بيعة في بلدة مصرّها المسلمون ، ولا في بلدة ملكوها منهم قهراً أو صلحاً ؛ وإن أحدثوا شيئاً نُقض . ولهم الاستمرار على ما كان سابقاً ، وكذا إصلاح المنهدم . ويكره للمسلم بأن يؤجر نفسه للإصلاح .

ولو وجد في بلد المسلمين شيئاً منهما أبقيا على حالهما ؛ لاحتمال بنائهما على الوجه المأذون فيه ، بأن كانت بعيدة ثم اتّصلت ، أو قديمة .

ولو شرطوا في عقدهم إبقاء الكنائس، أبقيت. وإن صولحوا على أن الأرض لهم، كان لهم بناء كنائسهم وبيعهم. ولو شرطوا عليهم النقض، نقضوا.

ثانيها: عدم تعلية بنائهم المستحدث على جاره المسلم، مؤمناً كان أو لا، داخلاً في حقيقة الإسلام أو صورته. وفي جواز المساواة بحث. والمرتد لا حرمة له، ولا يدخل في المتشبهين هنا.

و يختص الحكم بأهل محلته، دون غيرهم، ولو خرج عن البلاد فعل ما أراد. ولو كان بناؤه على أرض عالية أو بناء المسلم في سرداب - ولذلك حصل ارتفاعه - فلا بأس.

ولو اشترى داراً عالية من مسلم، لم يجب عليه الهدم. ولو اشتراها من ذمي، لم يكن بناؤه على الوجه المأذون فيه، هدمت. ولو انهدمت لنفسها، فلا يجوز رفعها. والظاهر أن الأمر يجري في بيعهم وكنائسهم، كما يجري في دورهم.

ثالثها: ترك ضرب النواقيس ونحوها.

رابعها: ترك الدخول في المساجد من دون استدامة.

خامسها: عدم استعمال الزينة.

سادسها: ترك بيع الخمر والخنزير على المسلمين.

سابعها: ترك شراء القرآن والعبد المسلم، وكذا الكتاب المشتعل على أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو الخطب، أو المواعظ، أو الدعوات، أو الزيارات، أو بعض المشرفات، كقطعة من ثوب الكعبة، أو تراب يتخذ للعبادة والتبرك من الأماكن المشرفة.

ثامنها: ترك استرهان شيء من المذكورات، مع الوضع في أيديهم، وكذا الحال في استيجارهم لها. والضابط أن يتركوا التسلط على جميع ما فيه إهانة الشرع من جهة سلطانهم.

تاسعها: أن لا يجلسوا للمسامرة والمعاشرة، أو يطيلوا الجلوس في معبر المسلمات من شوارع أو مشارع أو محل يجتمعن فيه لبيع غزل أو غيره، كما أعتيد في العراق، إلى غير ذلك مما فيه غضاظة على المسلمين.

الرابع : ما لا يجب إلا بالشرط ، ولا ينقض العهد وإن شرط ، وينبغي اشتراطه .
 و هو التمييز عن المسلمين بأُمور أربعة : في اللباس ، و الشعر ، والركوب ،
 والكنى .
 ففي اللباس ؛ لبس ما يخالف لون لباس المسلمين ، و شدّ الزنار فوق ثوبه إن كان
 نصرانياً ، و بجعل خرقة في عمامته ، أو خاتم رصاص أو حديد في رقبته ، وأن لا يلبسوا
 الثياب الفاخرة ، كالشال ونحوه .
 وفي الشعر ؛ بحذف مقادير الشعور ، أو إطالة بعض شعر الرأس بما يغير وضع
 المسلمين ؛ وعدم فرق شعورهم .
 وفي الركوب ؛ المنع من ركوب الخيل ، و السروج ، وركوبهم عرضاً ، ووضع
 الرجلين من جانب واحد ، وعدم اتخاذ السلاح ، وعدم لبسه .
 وفي الكنى ؛ ألا يكتنوا بكنى المسلمين .
 و يستوي هؤلاء مع غيرهم من المعتصمين فيما يتعلق بضعف المسلمين ، وهتك
 أعراضهم ، وإضلالهم .

الباب الخامس : في باقي أقسام الكفار ومن بحكمهم

وفيه فصول :

الفصل الأوّل : في الكفار المتشبهين بالإسلام ،

الداخلين في مبناه ، الخارجين عن معناه ، وهم أقسام :

أحدها : الخوارج ، و هم المتدينون ببغض عليّ أمير المؤمنين ، وسيد الوصيّين
 عليه السلام . و المعروف منهم اليوم قوم يسكنون المسقط ، والبنادر التي حولها ، ودينهم
 مبنيّ على حُبّ الشيخين ، و بُغض الصّهرين : عليّ بن أبي طالب عليه السلام
 وعثمان بن عفّان .

وهم قسم من الكفار، لإنكارهم ضرورياً من أكبر ضروريات الدين، وقد هتكوا حرمة الإسلام بهتكهم حرمة من كان أصله وأسه، و طعنوا على رسول الله بطعنهم على من جعله الله نفسه.

وقد كذبوا الآيات المتكاثرة، والأخبار المتواترة، وردّوا على كتاب الله، وكذبوا أخبار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وجحدوا ما صدر منه من المعجزات، وظهر منه من الكرامات، التي لهجت بها السُّنُّ أهل الحضَر، والبوادي، و غنى بها الحادي في كلّ وادي، ونادت بها الخطباء على منابرهما، وأذعنت بها الملوك من أكاسرها وقيصرها، وأقرت بها الأعداء، حيث لم يسعهم إنكارها، و سلّمت لها الأضداد، فلم يمكنهم إلا إظهارها.

تقاصر عن وصفه من عداه حتّى زعم الغلاة أنّه الله.

لا تُحصى صفاته، ولا تُحصَر مفاخره وكراماته، متى وقعت على أحد الشدة أو بعض المتاعب نادى باسم عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

فلو أنّ البحر مداد، والأقلام من جميع أشجار الوهاد، والإنس والجنّ حساب، والملائكة كتاب، ما أحصوا فضائله، كما هو مضمون قول سيّد العباد^(١).

ثانيها: النواصب، و الناصب يطلق على معانٍ:

أحدها: المتدين ببغض عليّ أمير المؤمنين، أو أحد الخلفاء الراشدين، فيتحد مع المعنى المتقدم، أو يكون أعمّ منه.

ثانيها: المتظاهر ببغض عليّ عليه السلام، أو أحد الخلفاء، وإن لم يتّخذ ديناً، وهو أعمّ ممّا تقدّمه.

ثالثها: المُبغض كذلك مطلقاً، متظاهراً أو لا، وهو أعمّ من القسمين السابقين. وهذه الأقسام مُشتركة في تحقّق الكُفر في الحقيقة؛ لتواتر الأخبار النبوية بأنّ مِبغض

عليّ أو أحد الخلفاء كافر^(١).

وقد يقال : باستلزامه إنكار ضروري الدين .

وهذه الأقسام الثلاثة تستباح دماؤهم ، دون أعراضهم و نساءهم وأموالهم ، كالمرتدّ على الأقوى ، وفي النجاسة كالكفار .

ثالثها : الغلاة ، وهم القائلون بأنّ واجب الوجود و خالق الخلائق هو عليّ عليه السلام أو غيره ، والمعروف منهم هو القسم الأوّل .

وهؤلاء كفّار ، وكفرهم أظهر من كفر من تقدّم ، لكن يُدخلون أنفسهم في الإسلام ، وهو بريء منهم ، فهم مُتشبّثون ؛ لإقرارهم بنبوّة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وإجرائهم أحكام المسلمين على أنفسهم ، ودخولهم في ضمنهم .

وهؤلاء في إفراطهم أعجب من السابقين في تفريطهم ، أين من تعرضه الأعراض ، وتغلب عليه الأمراض ، وتؤلمه الأوجاع ، ويؤذيه الصّداق ، وتخطفه المنية عن الاتصاف بكونه ربّ البرية؟! ثمّ أين من يلد ويولد عن النسبة إلى الواحد الأحد؟! وإذا وقعت حرب بين المتشبّثين بالإسلام ، وبين من لم يتشبّث به من الكفار ، أعان المسلمون المتشبّثين ؛ لأنّ في ذلك تقوية الإسلام .

وإذا وقع فيما بينهم ، أعانوا من عدا الغلاة على الغلاة ، ثمّ غير المتظاهر بالنصب على المتظاهر ، ثمّ المتظاهر على المتدينّ .

ويمنع الجميع عن دخول المساجد ، والحضرات المنورة .

وبعض أقسام المسلمين وإنّ خرجوا عن الطريقة الحقّة في بعض الأصول والفروع ، داخلون في عنوان المسلمين ، ويجري عليهم ما يجري على أهل الحقّ من عصمة الدماء ، والأعراض ، والسبي ، والمال ، وطهارة السور ، وحلّية الذبائح ، إلى غير ذلك .

١ . مناقب علي بن أبي طالب لابن المغازلي : ٥١ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ذخائر العقبى : ٦٥ ، ينابيع المودة : ٢٥١ ، فرائد

السمطين : ١ ، ١٣٨ ، المناقب للخوارزمي : ٢١٥ .

فهم مسلمون في الدنيا، يجري عليهم أحكام الإسلام؛ لطفاً من الله، لحفظ أهل الحق منهم، فإذا ماتوا خرجوا من حكم الإسلام.

وأول مراتب الخروج التجهيز، من التغسيل، والتحنيط، والتكفين، والصلاة، والدفن إلا مع الخوف، وآخره الخلود. وقد يدخلون في اسم النواصب، وإن لم يكن الإطلاق شائعاً، وهم أربعة أقسام:

أحدهم: من نصب خليفة لرسول الله على غير حق، ولذلك يُدعون بالنواصب. ثانيهم: من نصب العداوة لأهل الحق؛ لنصبهم خليفة حق، أو عدم إقرارهم بما نصبوه من خليفة باطل، فسمّوا بالنواصب، وهم قسمان:

قسم دخلوا في اسم أهل الحق، وخرجوا عنهم بإنكار بعض ما ثبت عند أهل الحق، كالواقفية، أو بإثبات غير ما ثبت عندهم، كالقطعية، أو بالجمع بين الأمرين. وقسم خرجوا عن الاسم، وكان بينهم وبين أهل الحق كمال المباينة والمضادة.

والأقسام الثلاثة السابقة الأول والثالث والثاني بأقسامها الثلاثة مشتركة في الحكم بالتنجيس، وعدم إباحة الذبائح، وعدم عصمة الدماء بعد الاستتابة في وجه قوي. وأمّا الأعراض والذراري والأموال، فمعصومة على الأقوى، كما في المرتد، ولا عصمة لمال الغلاة.

ولا يجري في جميعهم حكم الفطري من جهة الارتداد، ولا من جهة الانعقاد، على إشكال في الأخير. وإذا أظهر أحدهم التوبة قبل الاستيلاء عليه أو بعده فقد حقن دمه. وأمّا المنافقون المكتوم أمرهم، فيلحقهم أحكام المؤمنين، ويُعاملون كمعاملة النبي لهم من قبول شهاداتهم، وإجراء جميع أحكام المؤمنين عليهم. وإذا ظهر منهم ما أبطنوه من الخلاف، جرى عليهم حكم ما أظهروه.

والخارجون عن الإيمان بردة عن فطرة إيمانية أو ملة كذلك، أو بإنكار ضروري من ضروريات الإيمان يلحقون بغير النواصب من أهل الباطل.

وأمّا الساب للخلفاء الراشدين، فهو كالساب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، يُحكم عليه بحكم المرتد الفطري، وإن كان إسلامه ملئاً على الأقوى.

الفصل الثاني : في البغاة

البغي : هو الظلم ، و التعدي ، وكلّ ظالم باغٍ .

وإعانة المظلوم على الظالم في دفع الظلم عنه فيما يتعلق بالأعراض والنفوس واجبة على المكلفين وجوباً كفائياً ، فتجب المحاربة في دفعه عنها وجوباً كفائياً مع ظنّ السلامة .

ويجب النهي عن التعرّض للأموال ؛ لأنّه نهى عن المنكر . وتستحبّ المحاربة في الدفع عن أموال المظلومين ، مع ظنّ السلامة .

ولو علم أنّ ذهاب مالهم مُستتبع لذهاب نفوسهم ، رجع إلى الأوّل .

و في إجراء الحكم فيما لو كان الظالم من المؤمنين ، و المظلوم من الكفار المعتصمين ، أو الكفار المتشبّثين ، أو المسلمين الخارجين عن طريقة الحقّ ، فيما لو توقّف على قتل نفس مؤمنة ، و لم يغنِ مجرد النهي عن المنكر ، يقوى العدم .

ثمّ لو بغت فرقة من المؤمنين على أخرى منهم ، فغلبت المظلومة الظالمة ، فليس لهم أن يجهزوا على جريحهم ، ولا يتبعوا مدبرهم ، إلّا مع بقاء احتمال رجوعه .

ولا يجوز لمن أضرّ البغي أو أظهره بلسانه التعرّض له قبل الشروع فيه .

و كلّ مال اغتنمه المظلومون وجب ردّه إلى الظالمين ، ولو كانوا من غير الفرق المُحقّة ، والمظلومون من أهل الحقّ .

وإن كانوا مُستحلّين لدماء أهل الحقّ أو أموالهم لأمر صدر مثله منهم ، جاز لأهل الحقّ معاملتهم بمذهبهم ، وأن يستحلّوا دماءهم ، وأموالهم في حرب و غيره . وأمّا الأعراض والذراري ، فلا يجوز التعرّض لها .

و يدخل في البغاة كلّ باغٍ على الإمام أو نائبه الخاصّ أو العامّ ، ممتنع عن طاعته فيما أمر به ، ونهى عنه ، فمن خالف في ترك زكاة أو خمس أو ردّ حقوق حاربوه .

ولحاكم المسلمين الحامي لبيضة الإسلام ، والدافع عن دماء المسلمين وأعراضهم إذا اضطرّ إلى ذلك مُحارِبته . ولو استنصر لطائفة منهم لحفظ بيضة الإسلام فامتنعوا ،

جاهدهم، وجبرهم على النصره. وإذا قتل منهم قتيل، فلا وزر، ولا غرامة.
و المتبادر من إطلاق الباغين: الباغون على أحد الخلفاء الراشدين بعد أن تُثنى له
الوسادة، و تكون عصا الشرع بيده قائمة بشروط:
أحدها: تفرّدهم عن الإمام، والامتناع عن التبعية، والدخول في ضمن الرعية،
في بلدة كانوا أو قرية أو صحراء.
ثانيها: أن يكون لهم قوّة، وكثرة، و شوكة، فلا يفلّ جمعهم إلا بعد جمع
الجموع، وإقامة الحرب، وإلا لزم الدفع بالأسهل.
ثالثها: أن يكون لهم شبهة، لا يعذرون فيها، بسببها خرجوا عن طاعة الإمام.
رابعها: أن لا يُمكن ردّهم بالمناظرة، وإلقاء الحجج.
خامسها: ألا يمكن دفعهم وردّهم إلى الطاعة بإيقاع الفتنة بينهم أو بغير ذلك،
سوى الحرب.

و يجب على الخليفة المنصوب من الله مُحاربتهم، و مُقاتلتهم، حتّى يرجعوا إلى
الحقّ؛ وله أن يستعين عليهم بأهل الذمّة، و بباقي فرّق المعتصمين من الكفّار.
ولا يجوز له قتلهم قبل المقاتلة، و لا يجهز على جريحهم، و لا يتبع مُدبرهم، إن
لم يكن لهم رئيس يرجع إليه، كأهل البصرة، وأهل النهروان.
وإن كان لهم رئيس، كأهل الشام في صفّين جهز على جريحهم، وأتبع مُدبرهم،
ولا تُسبى ذراريهم، ولا نساؤهم، و تحرم أموالهم ممّا لا يحويه العسكر، وممّا حواه،
ولا ضمان فيما تلف منها حال الحرب.

وإذا تابوا وأنابوا رُفِع عنهم الحرب، و صاروا كحال باقي الرعية.
وإذا قُبِض أحد منهم في حال الحرب، عُرضت عليه التوبة، فإن قبل خرج عن
حكم البغي، وإلا انتظر به الفراغ من الحرب، وتُعرض عليه التوبة، فإن تاب فيها، وإلا
فإن لم يُخَف منه وقوعُ شرٍّ أُطلق، وإلا حبس.

ولو استعانوا ببعض الكفّار من المعتصمين وغيرهم، أو ببعض المؤمنين، أو أدخلوا
النساء والأطفال منهم، قوتلوا معهم.

ومن قُتل من المؤمنين في المعركة، فهو من الشهداء، فإذا أدركه أصحابه و ليس به رَمَق الحياة، دفنوه بشيابه ودمائه من غير تحنيط بعد الصلاة عليه .
ومقتولُ أهلِ البغي لا يُصلّى عليه، ولا يغسّل، ولا يكفّن، ولا يُدفن، وحكمه حكم الكفار .
وتُقام الحدود على أهل البغي إن صدرت أسبابها حال البغي، وليسوا بمنزلة الكفار الأصليين .
ولا ينبغي الطول في هذا المقام؛ لأنّ المسألة مبنية على وجود الإمام، وهو أدري بتكليفه .
ويمنعون عن دخول المساجد المشرفة، وعن دخول حضرات الأنبياء والأوصياء .
وفي بيع المصحف والعبد المسلم عليهم إشكال .

الفصل الثالث : في الكفار الخالين عن أسباب الاعتصام

وهو التشبّث باسم الإسلام، من الملبّين كانوا أو غيرهم .
ومن أشقى أشقيائهم، وألعن لعنائهم، فإنّها شديدة العناد، كثيرة البغي والفساد، كافرون بالنعمة، و نساؤهم خالية عن العصمة، الطائفة الشقيّة المدعوة بالأروسيّة، وهؤلاء الخالون عن الاعتصام، لا احترام لدمائهم، ولا لنسائهم، ولا لأعراضهم، ولا لأطفالهم، من بناتهم أو أبنائهم .
و تفصيلُ الحال في المقام : أنّ ما يقع استيلاء المسلمين عليه إنّ توقّف على إقامة الحرب و الخصام، فهو داخل في باب الاغتنام، المُستند إلى مُحاربة نبل الإسلام، وسيجيء تفصيل الكلام فيه إن شاء الله تعالى .
وإن كان من دون وقوع حرب وخصام، مع الكفّرة الفجّرة اللثام، فالحكم فيه أنّه إذا استولى مسلمٌ من الفرقة المُحقّقة أو غيرها على كافرٍ غير معتصم، كان له إراقة دمه، وأخذ ماله، و سبي عياله، وأسر أطفاله .
وإذا استولى على شيء من العيال أو الأطفال أو المال، جازَ له تملكه، بسرقة كان

أوسلب أو غلبة أو التقاط. ولا يجوز قتل النساء، ولا الخنثى، والممسوحين، والمجانين، والمعتوهين.

ولو أسلم قبل الاستيلاء على ماله أو أطفاله أو نسائه، عَصَمَ نفسه وماله، وما يتبعه من النساء والأبناء، دون الأقارب، حتّى الأمّهات والآباء. وأما بعد الاستيلاء، فإنّما يسلم نفسه وما عداه لمن أخذه.

ويجب على الآخذ إعطاء الخمس لبني هاشم، ويجب تسليمه نصف الخمس - وهو حقّ الإمام - بيد المجتهد، وهو النائب العام.

ولا يجوز التوصل إلى الآخذ بإنكار الوديعة والعارية، ويجوز بإنكار الدين - إذا كان عن مُعاملة لا بالقرض الحسن؛ لئلا ينقطع سبيل المعروف - وإنكار الرهن، والمُضاربة، والمزارعة، والإجارة، ونحوها.

ولو أخذه المسلم مُستأمنًا، فليس داخلًا تحت الإيداع، فيجوز له جحوده. ولو كان الحربي أبًا للمسلم أو أمًّا، قوي عدم الجواز في حقّهما. وفي تمشية ذلك إلى الأجداد والجدّات وجه قريب، وفي تمشيته إلى مُطلق القرابات بُعد.

ولو طلب الكافر يمينه حلف؛ لأنّه لا شيء له بعد أن جعله المسلم لنفسه. وفي لزوم البيّنة في التملّك وجه.

ولو كان المأخوذ مُشتركًا بينه وبين المسلم، أو بينه وبين المعتصم، اقتصر في الآخذ على سهمه، وردّ الباقي إلى صاحبه؛ وكذا لو شاركوه في الآخذ. ولو ظهر أنّه كان مغصوبًا من مُسلم، ردّه عليه إن أمكنت معرفته. وإن أيس منها تصدّق عنه.

ولو ادّعاه المُسلم أو المُعتصم، لم تُقبل دعواه إلا بالبيّنة.

ولو أخذت امرأة منهم، فبذلوا مالاً في ردّها، فإن بقيت على كُفرها، جاز ردّها؛ وإن أسلمت، لم يجز ردّها.

وكذا المملوك والصبي لا يُردّ، وصف الإسلام أو لا؛ لأنّه محكوم بإسلامه، تبعاً

للسابي.

و لو استولى جماعة على المسروق أو السلب مثلاً، اشتركوا فيه . ولا يجوز لأحدهم التصرف بالوطء بعد الاستبراء .

ويجب على المالك الاستبراء بحيضة قبل الوطء، إلا إذا كانت المرأة آيسة، أو علم عدم الدخول بها .

ولو أسلمت بعد الاستيلاء، بقيت على الرقية . ولو ادّعت بعد الاستيلاء أنها كانت مسلمة من قبل، لم يُسمع قولها، إلا إذا قامت بيّنة شرعية، أو حصل العلم .

ولو علم وجود أولاد صغار مع أولاد المسلمين، وأمكن عزلهم . عزلوا . وإن توقّف على الأخذ جملة، مع العزم بعد ذلك على العزل، حرّم إن كان فيه إدخال الرعب على أولاد المسلمين، ولكن يترتب الملك .

ولا يجوز التصرف بالبنات قبل أن يتمّ لها تسع سنين، فإن تصرف بها فأفضاها، فإن جعل مخرج بولها مع مخرج غائطها أو مخرج حيضها واحداً، فالأحوط تجنبها مع الدوام، وإن قوي القول بأنها ليست بحرام .

وكلّ حربي زعم الاعتصام، وظهر عليه الخلاف، فالتعرض له حرام، حتّى يرجع إلى مأمنه .

و لو دخل الكفار في أراضي المسلمين، واختلطوا معهم، لم يجز التعرّض لأحدٍ قبل معرفته . ويجري على اللقطة حينئذٍ حكمها المقرر لها، ويحكم بتذكية الجلود إذا ظهر عليها استعمالها . ويحكم بإباحة ما في الأسواق .

ولو كان بعضُ أولاد المسلمين في أراضي الكفار، امتنع السبي منهم، حتّى يتميّز الكافر منهم، وفي استباحة المال إشكال؛ وفي الطهارة يحكم بها حتّى يعلم الكفر، وكذا في النكاح وباقي الأحكام، إلا مع الاشتباه في محصور .

و متى انعقد الولد و أحد أبويه مسلم، حكم بإسلامه إن كان من زنا على إشكال . وإن كان من كافرين، حكم بكفره، وإن كانا زانين على إشكال .

ولو زنى المسلم بزوجة الكافر، فولدت، حكم بكفره تبعاً لأُمّه، وقضاءً لحقّ الفراش . ولو كان لقيطاً يتبع من استلحقه، مسلماً كان أو كافراً .

الباب السادس: فيما يتعلق بالمحاربة والمقاتلة

وفيه فصول:

الفصل الأول: في أنه ينبغي الاستعداد،

وتهيئة أسباب الجهاد، مما يترتب عليه إرغام أهل الكُفر والعناد، وهو أمور:

منها - وهو أهمها - وجود الرئيس المطاع، وصاحب الرأي الحريّ بالإتباع، والجامع لمحاسن الأقوال والأفعال، المتلذذ ببذل المال، وإعطاء الأموال، ذي هيبة تخضع لها الأبطال، وتذلّ لها فحول الرجال؛ القابل للرئاسة، الخبير بفنون السياسة، حسن السيرة، جيّد البصيرة، إذا غضب هابه الأسد الضرغام، وفي سائر الأحوال طلق^(١) ذلك بسام؛ العادل في الرعيّة، القاسم بالسويّة، لا بالمتهور في الحرب، ولا بالجبان المضطرب، إذا اشتدّ الجدال وسمع الضرب، ذي تدبير وحكمة، وعزم في الأمور وهمّة؛ سلاحه الدعاء، وقوّته من الاعتماد على ربّ الأرض والسماء، له في آخر الليل حنين، وصرّاخ، وبكاء، وأنين؛ مُحافظ على أوقات الصلاة؛ مُلّازم للعمل بأحكام الله تعالى، راغب في الحرب، طلباً للأجر والثواب، ورجاءاً للفوز بالجنة، والسلامة من أليم العقاب.

وينبغي لرئيس المسلمين أن لا يخرج معه مُخذلاً، وهو المزهّد في الخروج، ويتعلّل في الحرّ والبرد أو نحوهما؛ ولا المُرجف، وهو القائل: هلكت سرية المسلمين^(٢)؛ ولا من يتجسّس على عورات المسلمين، لغير الكافرين، ولا من يُوقع العداوة بين المسلمين؛ ولا من يأمن إليه الكفار؛ ولا الجبان الذي يُخشى من فراره،

١. طلق الوجه: أي فرح ظاهر البشر، متهلّل، وطلق البدين سخي، وطلق اللسان: أي فصيح عذب المنطق. الصباح

النير: ٣٣٧، أقول: المراد هنا المعنى الأوّل أو الأعمّ منه ومن الثاني.

٢. قال الفيومي: أرجف القوم: أكثروا من الأخبار السيئة واختلاف الأقوال الكاذبة حتّى يضطرب الناس منها، وعليه

قوله تعالى: والمرجفون في المدينة. الصباح النير: ٢٢٠.

فيختلّ العسكر باختلاله .

ومنها: اجتماع العساكر و الجنود من أهل الإسلام، بمقدار ما يجزي في إذلال الكفرة اللثام؛ فإن لم يحصل الاجتماع منهم، مع عدم الغنّاء عنهم، كانوا مخلّين بالواجب بالنسبة إليهم، واستحقّوا غضب الملك الجبّار عليهم.

و يجب عليهم السعي على الرؤوس فضلاً عن الأقدام، إذا طلبهم الرئيس للمحاربة و الخصام، وعليهم امتثال أوامره في كيفية مَواقِف جنوده وعساكره.

إن أمرهم بقاء الأعداء بانفرادهم، سمعوا قوله؛ أو اختار الدخول معهم، اتّبعوا فعله. وإذا أمر جمعاً منهم بالانفراد انفردوا، أو بالاتحاد مع أصحابه اتّحدوا، وإذا أمر بتقدّم صفٍّ أو تأخّره، لم يتخلّفوا عن مقتضى طلبه وأمره، وإذا عيّن لهم حدوداً لم يتجاوزوها، أو أوقاتاً اقتصروا عليها، ولم يتعدّوها.

وعليهم أن يقوموا له على الأقدام، إذا كان في ذلك تقوية كلمة المسلمين والإسلام، وألا يدخلوا في الحرب إلا بعد استجازته، ولا يعملوا عملاً مُهمّاً إلا بعد العلم بإرادته؛ وأن يحيطوا به إحاطة الثياب بالبشر، و يدوروا عليه دوران الهالة على القمر، فإنّهم خيمة، وهو عمودها، إذا قام قامت، وإذا مال مالت، وما استقامت. وإذا نصب لهم رؤساء مُتعدّدين على كلّ ألف أو مائة أو خمسين أو أقلّ أو أكثر رئيس، وجب اتّباعهم، كما وجب اتّباعه.

ويجب عليهم الرجوع في أمورهم إلى وزير أقامه مقامه، وأمرهم بالرجوع، وفوّض أمر المناصب إليه.

وإذا حصل فيهم زيادة على الكفاية و أراد بعضهم الانصراف إلى أهله، لم يجز ذلك إلا بإذنه، نعم لو تمّ العمل، و استغنى عن الجميع، ولم يبقَ له حاجة إلى بعض منهم، جاز لهم الانصراف من دون إذن.

ومنها: إعداد الأسلحة، والخيول، والدروع على مقدار الحاجة إليها، فإنّها من شروطه، ويلزم الترتيب فيها، كترتيب الطهارة للصلاة.

منها: طهارة اختيارية كبرى، كالبنّاق، والسيف، والرمح، والسهم، والخشب،

فهو كالأغسال الرافعة للحدث الأكبر، ويختلف في المرتبة باختلافها.

ومنها: ما هو كالطهارة المائية الاختيارية الصغرى، الرافعة للحدث الأصغر، كالخنجر، والسكين، وما صنع من الحديد على وضع العصا.

ومنها: ما هو كالطهارة الترابية الاضطرارية الغير الرافعة، كالحجارة، والعصا من الخشب، والضرب بالكفين أو القدمين، ونحو ذلك، على اختلاف مراتبها.

فلا يسوغ للمجاهد اختيار المرتبة المتأخرة، مع التمكن من المتقدمة، ولا بد من طهارتها، كطهارة الماء والتراب، فلا يجوز استعمال النجس منها، كآلة البندق، وباقي آلات السلاح إذا لم يكن لها صلاحية وقابلية، فإذا أمكن تطهيرها من النجاسة بإصلاح أو صيقل وجب؛ وإذا تعذر عذر، كمن صلى بالثوب النجس.

ومنها: إعداد الجُنن الواقية من لباس الحديد ونحوه، فإن هذا اللباس واجب على القادر إذا كان فيه حفظ للنفس ووقاية، وتسلب على الكفار أهل الشقاوة والغواية.

وهي شرط عند مُلاقة أعداء الله، كشرط اللباس للصلاة، ويترتب بترتبه، فبعضه كاللباس المُحيط بتمام العورة، وبعضه كالمُحيط ببعضها، وبعضها كاللباس المُعتاد، وبعضها كالخارج عن الاعتياد إنما يسوّغه الاضطرار، كوضع الحشيش، وورق الأشجار، فإن فَقَدَ القدرة صلى وجاهد بلا لباس.

ومنها: إعداد الخيل والمراكب، فإنها مكان المُجاهد، وهو كمكان الصلاة. فيختار من الخيل الجياد السالمة من العيوب المحلّة بالاستقرار لاضطرابها، وعدم استقرارها، فيشتغل المجاهد عن التوجه إلى الجهاد، ومن العيوب الأخر المانعة عن النفع، و الباعثة على الضرر، كما لا يجوز الصلاة على المكان المتحرك، المانع عن الاستقرار، من بيت تبنٍ أو رملٍ لا يتلبّد أو دابة ونحوها.

ومنها: إعداد الطعام والشراب، و وفورهما، وحمل آلاته، وأوضاعهما. وكلّما كان الزاد أدسم، فهو لجلب القوة أحكم، ولذلك دخل في التقوية على جميع العبادات من الصلاة وغيرها، وفي ذلك قال سيّد الأوصياء مخاطباً للغذاء: «لولاك ما عبدت ربّ الأرض والسماء».

ومنها: أنه لا يجوز القتال بجمع الجنود والعساكر و نصب الرايات في جهاد الكفار لجلبهم إلى الإسلام إلا مع الإمام أو نائبه الخاصّ دون العامّ، وفيما عداه من الأقسام يُشارك الإمام في الحكم المنصوب العامّ، ومن قام بهذا الأمر من الأمراء، والحكّام، مع عدم تمكّن الإمام والنائب الخاصّ والعام.

ومنها: أنه تُستحبّ البدأة بالأصلح^(١)، فيغلب على الاستحباب.

ومنها: أنه إذا التقى الصفّان، لم يجز الفرار، إلا مع عدم ظنّ السلامة، إلا أن يكون لمصلحة الحرب، كطلب السعة، واستدبار الشمس والهواء والغبار وشعلة النار أو طلب موارد المياه، أو المواضع المرتفعة، أو تسوية لامة الحرب^(٢)، و نزع شيء يفسد أمره، أو لبس شيء يصلحه، أو تحييز إلى فئة، قليلة كانت أو كثيرة، قريبة أو بعيدة، يتقوى بها في القتال أو يستنجد بها^(٣) على إشكال.

لا يُشارك في الغنيمة الحاصلة بعد مفارقتة، ويُشارك في السابقة.

ويجوز الفرار عمّا زاد على المثلين، كالمائة عمّا زاد على المائتين في جهاد جلب الإسلام؛ وفي بواقي الأقسام لاحدّ له سوى القدرة.

وفي القسم الأوّل لو زادت قوّة المائة على المائتين، حرّم الفرار على الأقوى، ومع ظنّ السلامة فيه بقول مُطلق يستحب الثبات.

و في إلحاق مُراعاة الضعف في الواحد و الاثنين بمحاربة العساكر، وجه قويّ.

ومنها: أنه تجب مُواراة الشهيد، دون الحربي، ولو اشتبها، عُرف المسلم بأنّه كميش الذكر صغيره، والكافر بامتداده.

ثمّ إن أمكن استعلامه باللمس من وراء الثياب، أو رؤية حجمه من خلفها، أو بوضع الطين أو النورة، لزم؛ والإجاز النظر، والأحوط دفن الجميع.

وإذا اشتبه لمقطوعيّة الذكر، أو لكونه خنثى أو ممسوحاً إلى غير ذلك، دُفّن

١. في النسخ: البدأة به أصلح

٢. اللامة: الدرع. المصباح المنير: ٥٦٠.

٣. في نسخة في «ص»: يستنجد بها.

الجميع، احتراماً للمسلم.

وتجوز المحاربة بجميع الأنواع المرجو فيها الفتح، كهدم الحصون والبيوت، والحصار، ونصب المجانيق، ومنع السابلة من الدخول والخروج، وإن كان فيهم صبيان أو نسوة أو بعض المسلمين.

ومنها: أنه يُكره في الجهاد للجلب إلى الإسلام إرسال الماء، وإضرار النار، وقطع الأشجار - إلا مع الضرورة - وإلقاء السم، والتبیت، والقتال قبل الزوال، وتعرقب الدابة، وإن وقعت به.

ويكره في الجميع نقل رؤوس الكفار، إلا مع نكاية^(١) الكفار بجرح أو غيره بالناقل، خصوصاً إذا كان من الرؤوس.

ومنها: أن الشروط في المبارزة مُعتبرة، فإن شرطاً الوحدة لم تجز الإضافة، وإلا جازت. ومع الشرط وفرار المسلم لضعفه تجوز إعانته، وإذا استنجد أصحابه انحل الشرط الواقع بينه وبين خصمه.

وتجوز الخدعة في الحرب للمبارز وغيره. ولا تجوز ابتداء^(٢) من دون إذن الرئيس. ومنها: أنه تجوز الاستعانة بأهل الذمة وغيرهم من المعتصمين، والمشرکين المأمونين، والعبيد المأذون لهم، والمراهم.

ومنها: أنه لا يجوز الغدر بالكفار، ولا الغلول حال الحرب، ولا التمثيل، ولا قتل أحد من نسائهم أو صبيانهم أو الخنثى أو المسوحيين المجهولي الحال، وإذا قاتلوا قوتلوا، وكذا إذا جعلوهم ترساً.

وتنبغي شدة المحافظة على ترك قتل النساء، وإذا تترسوا بالمعتصمين جبراً ف كذلك، ولا ينقض ذلك العقد بينهم وبين المسلمين، ومهما أمكن التحرز من قتلهم لزم.

وإذا تترسوا بالمسلمين جبراً، ولا مندوحة في التحرز عنهم، قوتلوا، وتلزم الكفارة فقط، ومع المندوحة يلزم القود والكفارة معاً.

١. النكاية: الغلبة. لسان العرب ١: ١٧٤.

٢. في النسخ: ولا يجوز ابتداء.

ومنها: أنه لا يجوز ابتداءهم بالحرب مع قلة المسلمين و ضعفهم، ولا يجوز التأخير مع انقطاع المساعدين و ترادف^(١) المعينين للكفار.

ومنها: أنه يُتبع مُدبرهم، و يُجهز على جريحهم، ولا يُمثل بهم.

ومنها: أنه ينبغي الدعاء عند الحرب بما يجري على اللسان، مما يتضمن طلب النصرة، و أفضله الدعاء المنسوب إلى سيّد الأوصياء^(٢)؛ وأن تؤخذ قبضة من التراب، و تُرمى في مُقابلة وجوههم، مع قول: شأهت الوجوه.

الفصل الثاني: في الاستيلاء بالحرب والجهاد

و كلما يؤخذ بجمع الجنود و العساكر و نصب الرايات، ولم يكن عن إذن ولي الأمر، مع حضوره و استقلال كلمته، لم يكن للغنائم فيه شيء، وإنما هو له خاصة؛ لأنّ المحاربة بهذا الوجه بدون إذن الأمير لا تُباح، ولا يُستباح بها.

وكذا إذا كانت المحاربة حال الغيبة، وكانت للجلب إلى الإسلام، فإن إقامة الحروب و جمع الجنود لذلك غير مُباحة، ولا يُستباح بها.

وأما إذا كان لحفظ بيضة الإسلام، أو الدفع عن المسلمين من الأقسام الثلاثة الأخر، فيقوم الرئيس فيها مقامه؛ تأسيساً به في الحرب المأذون فيه، و لتوقّف حفظ المسلمين والإسلام على إجراء هذه الأحكام؛ لأنّها إن تركت اختل النظام، و لزم الفساد العام، و تقوية كلمة الكفر، و ضعف كلمة الإسلام.

ومحصل القول في ذلك: أن من يستولى عليه من البالغين الذكور لا يجوز قتل المجنون منهم، و المعتوه، و الشيخ الفاني، و المُقعد، و الأعمى، و كلّ من لا قابلية له في الحرب، و لا ترسّ به الكفار.

وأما البالغون العاقلون، فإن استولى عليهم و الحرب قائمة، قتلوا، و أما بعد

١. ترادف القوم: تابعوا. المصباح المنير: ٢٢٥.

٢. الكافي: ٥: ٤٦ ح ١، الوسائل ١١: ١٠٤ أبواب جهاد العدو ٥٥ ح ١.

انقضاء الحرب فيحرم قتلهم ، و يتخير رئيس المسلمين بين المنّ ، - بشرط أن يكون فيه صلاح المسلمين ، وليس على وليّ الأمر شرط - وبين الفداء ، والاسترقاق . ولا يسقط هذا التخيير بالإسلام بعد الأسر .

وأما الإسلام قبل الأسر ، فملحق لهم بالمسلمين .

ولا يكفي في الإلحاق أن يقول : أنا مثلكم أو أنا مسلم ، حتّى يأتي بالشهادتين . ولا فرق في الحكم المذكور بين أن يكون قد علم منه قتل بعض المسلمين أو لا ، ولا يطالب بديّة ولا قصاص بالنسبة إلى ما سبق .

و الخنائى المشكّلة والممسوحون من البالغين لا يجري عليهم حكم الذكور في القتل في محله ، والظاهر جريان حكم النساء فيهم .

و الاثنان على حقّ واحد ، مع علم تعدّدهما ، بإسلام أحدهما يعتصم الآخر من القتل - كباقي جهات الاعتصام ؛ خوفاً من سرايته - دون المال .

ولو أسلم أحدهما ، و دخل في جيش المسلمين ، فاستولى على صاحبه ، ملكه . ولو استأسره غيره تشاركاً في منافع محلّ الاتحاد ، و تتبعه أحكام كثيرة .

ولو تزوّجا فوطئاً بشبهة ، فأولدا رجّح جانب الإسلام ، ومع الشكّ في البلوغ يحكم بالعدم ، ولا يقبل إقراره بالاحتلام في هذا المقام .

ويجب الاستعلام بالسن أو نبات الشعر مع الإمكان ولو علم بلوغه أو عدمه ، فظهر الاشتباه ، بني الحكم على الواقع .

وكلّما في أيدي أهل الحرب ملك لهم ، وليس بمنزلة المباحات تُملك بالحيازة ، بل إنّما يُملك بالقهر ، والغلبة ، و الأخذ ، و النهب ، و ضروب الاستيلاء ، فمجرّد الحصول في أيدي المسلمين لا يثمر ملكاً . و الاستقلال إن كان لواحد اختصّ به ، وإن كان مُتعدّد اشتركوا فيه .

ولمّا كان الحاصل بالحرب مُستنداً إلى القهر و الغلبة ، وهي مشتركة بين جميع المجاهدين ، اشتركوا في الغنيمة ، وليس لغيرهم فيها شيء .

ولا يخرج عن الاختصاص بالمجاهدين إلّا فيما دلّ الدليل على تعميمه للمسلمين ،

أو تخصيصه لبعض المجاهدين .

وما كان خارجاً عن محلّ الحرب ، واختصّ به واحد ، كان له خاصّة ، كالسلب .
ومن هربَ من الأطفال أو النساء قبل الاستيلاء ، واستولى عليه أحد من
المجاهدين ، اختصّ به .

ولو قبض على المغتتم اثنان أو أكثر ، اشتركوا على التساوي في المركب ، وإن كان
أحدهما أقوى من الآخر ، أو قابضاً على الأقلّ .
ولو أزم من شخص ، وقبض آخر ، كان للمزمن .
و كلّ من سبق كان أولى ، ولو اختلفوا رجع إلى مسألة التداعي ، و سيجي
تفصيل الكلام في سائر الأحكام عند بيان أحكام الاغتنام .

**الفصل الثالث : في بيان نبذة من الأحكام ، ممّا يتعلّق بغير القسم الأخير من أقسام
الجهاد ،**

وهي أمور :

أحدها : أنّه يجوز صرف الصدقات الواجبات - كزكاة المال ، وزكاة الفطرة ، وما به
ردّ المظالم ، و مجهول المالك ، والمال المنذور لوجه الله ليُصرف في محالّ القُرَبات ،
وغيرها ، والصدقات المندوبات - في جميع الأقسام ، مع توقّف كمالها عليها ، بل
صرفها فيها أفضل من صرفها على الفقراء ، و المساكين ، و الرقاب ، وأبناء السبيل .
و أمّا مع ^(١) التوقّف ، فلا يجوز صرفها في غيرها .

ثانيها : أنّه يجوز لمقوّم العساكر و رئيسها المُطاع الأخذ من خراج الأراضي و
الأشجار و المزارع ، و مال الجزية ، و مال الصلح مع الكفّار ، و صرفه في تقوية الجنود ،
بخيل ، و أسلحة ، و زاد ، و دواب تحمّل الأسباب .

ثالثها : أنّه يجوز له أن يدفع من مال الخراج ، و مال الجزية ، و الزكاة ، و ردّ

١ . في «ح» زيادة : عدم .

المظالم، لبعض طوائف الكفار، فضلاً عن المسلمين؛ لتأليف قلوبهم، والاستعانة بهم على أعداء الدين.

رابعها: أنه يجوز جبر الناس - من المسلمين وغيرهم - على الحرب، والجهاد؛ والمُحاربة معهم^(١) على ذلك حتى يقهرهم على إعانتهم ومُساعدتهم، و منعهم عن الرجوع إلى أهلهم؛ إلا مع الاستغناء عنهم بغيرهم، أو اليأس من عودهم؛ لتفرقهم، وتشتت كلمتهم.

خامسها: أن من قتل في محلّ الحرب من الأقسام الأربعة، وأدركه المسلمون ميتاً^(٢) يجري عليه في الدنيا من جهة التغسيل والتكفين ما يجري على الشهيد بين يدي الإمام. فلا يجب تغسيله، ولا غسل بدنه من النجاسة، تقدّمت أو تأخّرت، دماً أو غيره، ويدفن بثيابه الطيب^(٣)، مع إحرامه أو لا، متأثرة أو لا، مات بالقتل حين الحرب أو لا قتله كافر أو مسلم، عمداً أو خطأ.

ويُنزع عنه الفرو والجلود، كالنعلين، والخفّين.

ولا يجب بمسّهم غسل المسّ في وجه قوي.

و أمّا بحسب الآخرة، فجميع الأقسام يحشرون في زُمرة الشهداء، مع النبي، والإمام عليهما السلام.

سادسها: أنه يجوز استعمال آلات اللهو، واللعب، والغناء، والأُمور المُشجّعة للنّاس إذا توقّف عليها نَظم الجنود، وقطع دابر المعاندين إخوان الشياطين.

سابعها: أنه تجب صلاة الفريضة - مع الخوف من تسلّط العدو لو أتمّت - قصراً في الكم، فيصلّي ركعتين في الوطن، والحضر، والسفر، وإذا خاف مع القيام جلس، وإذا خاف من الجلوس، صلّى ماشياً، ثمّ راكباً، أو يتخيّر، ولعلّه الأقوى، مومناً برأسه لركوعه وسجوده؛ وإن منع عن الإيماء بالرأس مانع، أو ما بعينه.

١. يعني: وتجاوز المحاربة مع الناس.

٢. في النسخ: متى بدل ميت.

٣. كذا، ويحتمل كونه تصحيف: والطيب، أو مع الطيب، أو يوضع له الطيب، أو الطيبة.

وإذا خاف من الطول قصر في الكيف، فينقص ما شاء من الإتيان به من السورة. ثم من الفاتحة، ثم تركها، ثم الاقتصار على ما أمكن من الركوع أو السجود، إلى أن ينتهي الحال وقت القتال إلى عدم التمكن إلا من التكبير، فيبدل كل ركعة بتكبير، ولا تلزمه مراعاة القبلة مع عدم التيسر، وتلزم مراعاتها في تكبيرة الإحرام إن أمكن. ثامنها: أنه إذا كان في بدنه أو بعض ثيابه نجاسة، ولم يتمكن من الغسل، أو لبس البدل، صلى بها، و جاز له التعرّي إن أمكن.

و^(١) إذا كان الماء عنده أو قريباً منه، و خاف من استعماله، تيمم بالتراب، ثم بالأرض الخالية منه، ثم بغبار السرج والرحل، ثم بالطين، ثم بالثلج احتياطاً. تاسعها: أنه يجوز لبس ما لا تجوز الصلاة به في الصلاة، من حرير، و ذهب، و جلد ميتة، و نجس العين، و غير مأكول اللحم، و لباس الغصب، و نحو ذلك حيث يتوقف الجهاد على اللبس، و كان متعيناً، دون غير القسم الأخير. و يجوز لبس الحرير لإرهاب العدو وإخافته.

عاشرها: أنه يجوز التوصل إلى دفعهم بجميع أنواع الحيل، من إرسال الرسل، و المكاتيب الكاذبة الدالة على هرب المسلمين، و قتلهم، و ذلتهم؛ ليأمنوا، و يتركوا الحذر، حتى تقع عليهم جنود المسلمين، و هم غير مُستعدين. و بحفر آبار، و نحوها، و طم أفواهها، حتى إذا توجهت جنودهم، و وصلوا إليها وقعوا فيها، و ياحرقهم، كأن يضعوا تحتهم مكاناً خالياً من دون شعورهم، و يضعوا فيه البارود، و يضعوا فيه النار.

و ياغرقهم بالماء، و يادخال السم في طعامهم، و شرابهم، و هدم الحصون، و استعمال المنجنيق، و غير ذلك. و الاقتصار على الحرب بالنحو المتعارف أولى. حادي عشرها: أنه لا مانع من مقاتلتهم و فيهم مسلمون لا يمكن عزلهم عنهم، سواء كانوا مجبورين أو مختارين. ولو عُرف المسلم بعينه، و علم أنه مقوم للكفار

ومؤيد لهم؛ جاز قتله.

ثاني عشرها: أنه إن ظنّ أنهم يندفعون بالقول بحيث لا تزيد جراتهم على المسلمين، قدّمه على غيره حفظاً. وإن ظنّ أنّ الكلام الخشن والتهديد والتخويف يدفعهم، أتى به، واقتصر عليه. وإن ظنّ عدم التأثير، أو زيادة جراتهم؛ قدم السيف. ثالث عشرها: أنه لو أمكن التحصّن منهم بالقلاع، وحفر الخنادق، مع استيلائهم على أرض المسلمين أو مع خوف بقائهم، فيؤول إلى كسر بيضة الإسلام، لم يجز ذلك، وتجب مقاتلتهم، والخروج إليهم لحفظ بيضة الإسلام.

رابع عشرها: أنه يجب على العلماء إعانة الرئيس المتوجّه لدفع الكفار، وحفظ بيضة الإسلام، مع ضعف المسلمين، ووعظ الناس، ونصحهم، وأمرهم بالمعروف، والاجتهاد في الجهاد.

ومن خالف، وقدروا على تعزيره، عزّروه، وإذا توقّف على الضرب ضربه. وأن ينادوا في الناس: أين غيرة الإسلام، والمجاهدون في نصرة خاتم الأنبياء أين الآخذون بثار شهيد كربلاء؟ أيّها الناس، الدنيا دار فناء، ليس لكم فيها مقرّ، والموت أمامكم، ولا خلاص لكم منه، فبيعوا أنفسكم برضا الله، والجنة، قبل أن تموتوا مع الخيبة، والخسران، والحرمان من الجنة، ونعيمها، والهور، والولدان.

خامس عشرها: أنه كما يجب على الرئيس المطاع نظم الجنود والعساكر، وجعل كلّ في مقامه المناسب له، كذلك يجب عليهم استماع كلامه، وإذا حصل له اشتباه، وجب عليهم تنبيهه.

ويجب عليه الاحتياط في حفظهم، وأن لا يتقدّم في الحرب إلا مع الاضطرار؛ حذراً من حدوث علة، فتتكسر شوكة المسلمين.

سادس عشرها: أن يجعل له من أصحاب الرأي، والتدبير، والديانة، والأمانة جمعاً يستشيرهم في الأمور، فإنّ من استشار ضمّ إلى عقله عقولاً أخر.

سابع عشرها: أن يكثر البشاشة والتبسّم في وجوه أصحابه، ويزيد اللطف على من له مزية على أصحابه، ويكثر اللوم على من قصر في المحاربة أو فرّ؛ ليقع المجاهدون في الغيرة.

ثامن عشرها: أن يتخذ خطيباً واعظاً ينادي عسكر المسلمين، ويزهدهم في الدنيا، ويرغبهم في الجنة، و حورها، و قصورها، ويبين لهم مراتب الشهداء و قربهم عند باسط الأرض و رافع السماء.

تاسع عشرها: أن يجعل الحراس في جميع أطراف العسكر، حوله، وبعيداً عنه؛ حذراً من هجوم العدو، ^(١) بحيث يبقى بعد وصولهم، و قبل وصول العدو، ^(٢) فرصة تأهبهم و استعدادهم.

العشرون: أن لهم أن يتوصلوا إلى إذلال العدو بما شاؤوا من الطرق، كقطع الشجر، و سدّ المياه، و سدّ طرق المؤن، و هكذا.

و يأتون بما أمكن من الحيل من إظهار القلّة في الجنود، و تفريق العساكر، و الموعد معهم في وقت مخصوص، فيهمجوا عليه بجملتهم، أو يظهرُوا حصول الخلف بينهم، و قيام العداوة، و تفرّق الكلمة أو بالخروج في الليل، للهجوم على العدو، مع إبقاء الفوانيس و النار المضرمة في الخيام، ليزعم العدو أنهم فيها.

أو بإرسال من يمكنه الوصول إليهم؛ ليخبرهم بضعف المسلمين أو قوتهم على نحو ما تقتضي المصلحة.

أو بإرسال من يظهر الحرب من المسلمين، و عداوته معهم، فيجعلهم إلى مكان، و يكون بينه و بين المسلمين موعد في وقت معيّن، حتّى يدور عليهم الدوران.

الحادي والعشرون: أنّه ينبغي للرئيس المطاع إذا علم توقّف التسلط على الكفار على أن يأمر جنوده و عساكره أن يلبسوا لباس الكفار، أمرهم بأن يلبسوا لباسهم، و لا يجوز لهم التخلف عن قوله، و اتباع قوله.

الثاني والعشرون: أنّه ينبغي للرئيس المطاع أن ينصب للعسكر رؤساء، مترتبين، و يأخذ عليهم العهد و البيعة، على أنّه إن فقد الأوّل لا يحصل فيهم اختلال، و يكونون

١. في «ح» زيادة: : و يكون.

٢. في «ح» زيادة: و.

مع الثاني، كما كانوا مع الأوّل على تلك الحال، ويجري على هذا المنوال.

الثالث والعشرون: أنّ الحرب فيما عدا القسم الأخير لا يختصّ بالواحد مع العشرة فما دون، ولا بالواحد مع الاثنين، بل يتبع مظنة القدرة، ولا يحدّ بمرّة في السنة، ولا أقلّ، ولا أكثر.

وفيما يتعلّق بالدفع عن العرض أو النفس لا يفرّق بين الرجال، وغيرهم عليه، مع الإمام أو بدونه في إجراء حكم الشهيد من عدم وجوب تغسيله.

الرابع والعشرون: أنّه لا مانع من قتل النساء، والصبيان، والمجانين، والمرضى، والمشايخ الفانين من الكفار إذا كانوا معهم في الحرب، تترسّوا بهم أو لا، إذا أخلّ عزلهم بطريقة الحرب، وكلّ من قاتل يقتل، وكذا من كان دليلاً أو مُعيناً برأي أو فتنة، ونحو ذلك.

الخامس والعشرون: أنّه لا مؤاخذه في قتل المسلمين إذا دخلوا مع الكفار وتترسّوا بهم، و كان عزلهم مُخللاً بإقامة الحرب، ولا قصاص في قتلهم، ولا دية، ولا كفارة على القاتل، ويؤدّى من بيت المال.

السادس والعشرون: أنّه يجب دفن المقتول من المسلمين في المعركة، مع اليقين بدخولهم في القتلى، وترك الكفار. وإذا حصل الاشتباه، فرق بين كميّش الذكر وغيره كما مرّ. والأحوط دفن الجميع؛ احتراماً للإسلام، ولا اعتبار بالقرعة.

السابع والعشرون: أنّه يُستحبّ مؤكّداً المُرَابطة، وهي الإِرصاد في قُرب مواضع الكفار؛ خوفاً من هجومهم بغتة على المسلمين والظاهر وجوبها كفاية مع ظنّ حصول الضرر بدونها، مع الخوف المُعتبر.

و يُعتبر المقدار الذي تحصل به الثمرة، ويترتّب عليه الغرض، وأقلّه ثلاثة أيّام، وأكثره أربعون يوماً، وكلّما زاد، زاد أجره. وسكان^(١) الحدود إذا أعدّوا أنفسهم للإعلام، رزقوا ثواب المُرابطين.

ويجري حكم المراقبة، مع حضور الإمام، و غيبته، ولا حاجة فيه إلى طلب الإذن.

و يلحق بها بتحصيل الثواب من أعدّ جواسيس، يذهبون إلى الحدود، و يخبرون حال العدو، و يتوقعون وصول الخبر إليهم بأحواله، من ضعف و قوة و عزم على غزو المسلمين و عدمه.

ومن يعدّ بعض خدامه، و غلمانه أو خيله أو بعض دوابّه للمُرابطين، و من فعل ذلك، لنفع المجاهدين من عسكر المسلمين، فله ذلك الأجر العظيم. وكلّما زاد في حُسن المدفوع، و زيادة قابليّته، أو اشتدّت الحاجة إليه، زاد أجره بمقدار زيادة قابليّته، و الحاجة إليه.

الثامن و العشرون: أنّه يجب على كلّ ذي رئاسة - في إقامة جنود أو سياسة عساكر أو أمر أو نهى في الرعيّة على نحو يوافق الشريعة من السلاطين و غيرهم - أن يُعلم من حُسن سيرته أنّه مأذون من صاحب السلطنة الإلهيّة، الذي نصبه حاكماً على الخلق ربّ البريّة صاحب الزمان - أطال الله بقاءه، و جعلني فداه، و عجل فرجه - أو من المنصوبين عنه على وجه العموم، من المُجتهدين الحافظين للشريعة المحمّدية.

التاسع و العشرون: أنّ من علم الإذن له بسبب قابليّته، كان له منع من عداه من الرئاسة، فلو أنّ بعض من لم يكن له قابليّة أراد التقدّم في أمر الرئاسة، وليس له قابليّة السياسة، كان ظالماً للمقتول، مُخلّاً في النظام، باعثاً على كسر شوكة الإسلام.

الثلاثون: أنّه ينبغي للمُجاهدين حُسن التوكّل على الله، و الاعتماد و الوثوق به، و الاطمئنان بقوله تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾^(١) و أن لا يعتمدوا على قوتهم و أسلحتهم، و كثرتهم، و حسن تدبيرهم؛ فإنّ الله حسب من توكّل عليه، و استند إليه.

الحادي و الثلاثون: أنّه يجب على من قامَ هذا المقام، و رأى أنّه منصوب^(٢) من

١. البقرة: ٢٤٩.

٢. في النسخ: مطلوب.

الإمام والعلماء الأعلام أن يحسن سيرته بالعدل في الرعيّة، والقسمة بالسوية، و أن يساوي شفقتة وحُسن سيرته بين العدو والصديق، والقراة والغريب.

و يتحذّر من تلبّيس العمّال الذين يصوّرّون له صورة الحرام بصورة الحلال، وينصرون الظالم على المظلوم بأخذ القليل من المال.

فما الرعيّة إلّا غنم لها صاحب، هو الله، قد أحال التصرف فيها إلى الأنبياء، والأئمّة، ثم جعلت أمانة في يد الأمراء، وصاروا رُعاتها، ولها حساب بعدد معدود، فيطلب منهم المحافظة عليها، وعلى منافعها، من نتاجها، و صوفها، وألبانها، وأدهانها، وأذنوا لهم بالتصرف ببعض فوائدها على مقدار حاجتهم، وأخذوا عليهم حفظها من الذئب، فمتى قصّروا في شيء من ذلك، استحقّوا المؤاخذه من المالك. ومن أعظم الذئب شرار العمّال، الذين لا يفرّقون بين الحرام والحلال.

الثاني و الثلاثون: أنّه ينبغي لرئيس عسكر المسلمين أن يأمرهم بحسن النية، والاعتماد على ربّ البريّة، والمحافظة على طاعة الله، وقراءة التعويذات، و آيات الحفظ، و الدّعوات المشتملة على طلب النُصرة و الظفر من الله، وحمل الهياكل والعُوذ وتربة سيّد الشهداء، إلى غير ذلك من الأشياء.

الثالث و الثلاثون: أن يرفعوا الأضغان و العداوة فيما بينهم، و يكونوا كنفس واحدة، و يتناسون ما وقع بينهم من الفتن، و يروا أنفسهم كأنّهم خلقوا الآن من كتم العدم. وإذا وقعت بينهم فتنة، تداركوها بالإصلاح؛ لئلا يطمع بهم عدوّهم.

الرابع و الثلاثون: الدعاء عند التقاء الصفّين بالمأثور، و منه دعاء النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «اللهم مُنزل الكتاب، سريع الحساب، مجري السحاب، اهزم الأحزاب، يا صريخ المكروبين، يا مُجيب دعوة المضطّرين، يا كاشف الكرب العظيم، اكشف كربى وغمّى؛ فإنّك تعلم حالى، وحال أصحابي»^(١).

١. الجعفریات: ٢١٧، مستدرک الوسائل ١١: ١٠٩ أبواب جهاد العدو ب٦٦ ح ١٧، الجامع الصحيح ٤:

١٩٥ ح ١٦٧٨، التاج الجامع للأصول ٤: ٣٧٠ بتفاوت.

الخامس و الثلاثون : أنه يحرم الفرار عند التقاء الصفوف ، مع مظنة الظفر بالعدو ، ومع الشك في ذلك .

الفصل الرابع : في المrabطة

الرباط فيه فضل كثير ، و ثواب حزيل ، روى سلمان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «أن رباط ليلة في سبيل الله خير من صيام شهر و قيامه ، فإن مات ، جرى عليه عمله الذي كان يعمل و أجرى عليه رزقه ، و أمن الفتان»^(١)

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم : «أن كل ميت يختم على عمله ، إلا المرباط في سبيل الله ، فإنه يدوم له عمله إلى يوم القيامة»^(٢) .

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم : «عينان لا تمسهما النار : عين بكت من خشية الله ، و عين باتت تحرس في سبيل الله»^(٣) .

و عنه صلى الله عليه وآله وسلم : «حرس ليلة في سبيل الله أفضل من ألف ليلة يقام في ليها و يُصام في نهارها»^(٤) إلى غير ذلك من الأخبار .

و يختلف مراتبه في الفضل ، فالمرابط بنفسه و ماله و عياله مع عدم الحرب عليهم أفضل الأقسام ، ثم النفس و حدها ، ثم المال و حده من العبيد و الخيل و الإبل و نحوها ، ثم الأجراء .

و كلما كان أكثر نفعاً أو أكثر عدداً أو أعلى و صفواً أو أعلى قيمة ، كان أكثر ثواباً . و كل ثغر أكثر خطراً ، و المجاورون له من الكفار أشدّ بأساً ، يكون الرباط فيه أفضل . و كلما اشتدّ الاحتياج إليه ، زاد فضله .

١ . عوالي اللآلي ٣ : ١٨٣ ح ٧ ، صحيح مسلم ٤ : ١٦٩ ح ١٩١٣ ، سنن ابن ماجّة ٢ : ٩٢٤ ح ٢٧٦٦ ، ٢٧٦٧ ، كنز العمال ٤ : ٢٩٤ ح ١٠٥٦٣ بتفاوت يسير .

٢ . كنز العمال ٤ : ٣٢٨ ح ١٠٧٤٣ ، رياض الصالحين : ٣٦٦ .

٣ . كنز العمال ٤ : ٢٩٧ ح ١٠٥٧٤ ، رياض الصالحين : ٣٦٩ .

٤ . كنز العمال ٤ : ٢٩٧ ح ١٠٥٧٢ ، ١٠٥٧٣ .

وإن توقّف عليه حفظ بيضة الإسلام أو نجاة المسلمين، وجب كفاية، فتجب طاعة الإمام مع حضوره، والمتولّي لمقاتلة الكفّار من أمراء المسلمين مع التعيّن^(١).

والمرابطة الموظّفة لا تنقص عن ثلاثة أيام، ولا تزيد على أربعين، ولكن لو زاد الأجر، ولو نقص نقص، ولا تدخل الليلة الأولى، والأخيرة منهما، والمنكسر في البداية يكمل من الغاية.

وكلّما زاد في التفحص عن حال المشركين، وكثر به الإخبار عن أحوالهم على المسلمين، كان ثوابه أعظم.

ولو اشترك اثنان أو أكثر في عبد أو دابة تشارك في الأجر على نسبة السهام. ولو ارتفع العدو بطلت المرابطة، ولو نقصت عن ثلاثة أيام.

ولو زاد المرابطون على قدر الحاجة، فإن ترتّب على الزيادة ضرر، اقتصر على مقدار الحاجة.

وفي إعانة المرابطين بالإنفاق وإعطاء السلاح ثواب المرابطة.

وقد يزيد فضل المرابطين في زمان الغيبة مع الأمراء، والحكّام لحفظ بيضة الإسلام، أو لحفظ دماء المسلمين أو أعراضهم من الكفرة اللئام على المرابطين، بل المجاهدين مع الإمام لمجرّد جلب الكفّار إلى الإسلام.

وينبغي للقائم بتدبير عساكر المسلمين أن يوزعهم على الثغور، على وجه يندفع به المحذور. ويجب على المرابطين طاعة رئيس المسلمين.

وإذا احتاج المرابطون إلى ضمّ بعض الكفّار إليهم مع الأمن منهم، فعلوا ذلك.

وإذا افتقروا إلى بناء الحصون أو حفر الخنادق، فعل لهم و صرف في ذلك وجه الزكاة والخراج ونحوهما.

ويشارك الرباط في الثواب - إن لم يكن منه - الإقامة في مكان لحفظ بعض المسلمين من السراق أو بعض المضارّ، وربّما زاد أجره عليه لبعض العوارض.

ولو ألزم نفسه بمُلزم من نذر أو شبهه برباط مُطلق أو مقيد بمدة معيّنة، فذهب العدو

قبل الدخول فيه، انحلّ ولو كان بعد الدخول في المدة، انحلّ فيما بقي .
 ولو استؤجر عليه في مدة معينة، فذهب العدو قبل الدخول فيه، انفسخ من أصله، وبعد الدخول ينفسخ فيما بقي، ويأخذ من الأجرة مقدار ما عمل، وإن تمّ أخذ تمامها، ولا يجب ردّها عليه، ولا على وارثه إن مات .
 وليس للمرابطين إقامة الحرب بغير إذن الإمام أو منصوبه في ذلك المقام في الجهاد الباعث على الجلب إلى الإسلام .
 وأمّا ما كان لحفظ بيضة الإسلام، أو حفظ المسلمين من أعداء الدين، فيجوز لكلّ أحد، بل يجب ويلزم الاستئذان من رئيس عساكر المسلمين إن كان .
 وإذا وجب الجهاد والرباط كفاية، ولم يقم به أحد، لم يجز أخذ الأجرة عليه .
 ولو قامت الحرب بين المرابطين، والكفار، كان المقتول منهم من الشهداء، ويجري عليه حكم الشهيد في التجهيز إذا قتل بين الصفيين .
 وما وقع به الرباط من غلام أو فرس ونحوهما باقيا على حكم المالك، وإن جعل وقفاً على المرابطين استمرّ باستمرار الرباط وإن انقطع الرباط كان الوقف حبساً، ورجع إلى ملك الحابس ثمّ ورّاه .
 ويُسحبّ اتخاذ السوآعين المُجدّين في السير، والخيل السريعة، حتّى إذا حدث عندهم أمر وصل سريعا إلى المسلمين . وإن أمكنهم اتخاذ الطيور المُعلّمة - لأنها أسرع وصولاً - كان أولى .
 وأولى من ذلك اتخاذ طبول وآلات ذوات أصوات عالية في مواضع متعدّدة في جهة واحدة أو متعدّدة، ليسمع الأوّل الثاني، ثمّ الثاني الثالث، وهكذا .
 وفوق ذلك أن يكون بينهم، وبين باقي المسلمين علامات، كآلات يجعل فيها نار تتصاعد إلى جوّ السماء، فيراها القريب، ثمّ منه إلى من بعده، وهكذا .
 أو إيقاد نار على مواضع مرتفعة، فيراها القريب، ثمّ يصنع مثل ذلك، وهكذا، إلى غير ذلك .
 وينبغي للمرابطين أن يلبسوا لباساً، ويركبوا أفراساً، ويضعوا لهم معلّماً يعلمهم

كيفية الحرب والضرب .

و ينبغي لرئيسهم أن يختبر أسلحتهم في أكثر الأوقات ، و يتعرف حالهم في معرفتهم بالضرب ، و يمتحنهم ببعض الأخبار ، ويزيد الراجح منهم في التواضع ، والدرهم والدينار .

وكلّ من وطن نفسه على إيصال الأخبار ، فله فضل المُرابطين ، وإن لم يكن معهم ، لكنه لا يستحقّ ممّا جعل نذراً لهم ؛ لخروجه عن حقيقتهم .

الباب السابع : في الغنائم

وفيها فصول :

الأوّل :

في أنّ المباحات إذا لم تسبق عليها يدمالك من نباتات ، و أشجار ، و ما في حكمها من كمّاء ، و حيوانات بحر أو برّ ، و أطيار ، ونحوها لا تدخل في أحكام الغنائم ممّا يشترك فيه المجاهدون ، بل يختصّ كلّ من حازه .

نعم إذا حازه الكفّار ودخل في أموالهم ، ولم يخرج عنهم بالإعراض منهم دخل في حكم الغنائم .

وإذا شكّ في تملكه ، وظهرت عليه أمارات التصرف ، كشجر مقطوع ، وعسل مجموع ، و طير مقصوص ، حكم بملكه ، واحتسب غنيمته ، وإلا حكم ببقائه على أصله . ولو ملكوا شيئاً ، وأعرضوا عنه ، جرى عليه حكم المباح ، ولو شكّ في إعراضهم عنه ، جرى عليه حكم أملاكهم .

الفصل الثاني : في الأسارى المملوكين بالأسر

وهم قسمان :

أحدهما : الذراري ، من الذكور الذين لم يبلغوا حدّ التكليف ، والمجهولين الذين

لا يمكن الاطلاع على حالهم، فيحكم بعدم بلوغهم.

ثانيهما: النساء والخنائى المشكّلة، و المسوحوون، من غير فرق بين البالغ منهم وغيره، ولا بين الصغير والكبير؛ فإنهم يملكون بالأسر و القهر، دون مجرد النظر أو وضع اليد.

ولا يشترط استمرار القهر، فيبقى على الملك إذا فرّ.

و لو قبضه المسلم أو حمّله على ظهره، أو على دابّته من دون قهر، بانياً عدم تملكه أو واكلأ إليه الأمر، لم يملكه.

وإذا حصل القهر، قضى بالملكيّة، وإن لم تكن بيّنة على الأقوى.

كلّ ذلك إذا كانوا من ذراري الكفار الحربيين، غير المعتصمين إلا إذا خصّ الاعتصام بما عداه من الأحكام.

و حال الاعتصام العام كحال الإسلام، وحال المتشّبثين، و اعتصام الأب، وتشبّثه، كحال إسلامه يسري إلى الذراري، و يُعتبر حصوله في رأي مقطع^(١) من الزمان كان، من حين انعقاده إلى حين بلوغه، ويسري من الأجداد والجدّات أيضاً، فتكون السراية من الأعلى إلى الأسفل، دون العكس، و اعتصام الذراري بعصمة الأمّ تتّبع الشرط.

ولو شكّ في البلوغ، أُعتبر ببلوغ العدد إن أمكن أو بوجود الشعر الخشن على العانة. ويُعتبر باللمس وبالنظر ما لم يستلزم النظر إلى العورة، ومع انحصار الطريق، والتوقّف عليه لا مانع منه. و لا اعتبار باخضرار اللحية أو الشارب، وبالشعر الخشن تحت الإبط، و حول الدبر، و على الصدر، أو اليدين، أو الرجلين، ولا بغير ذلك من الرائحة الكريهة في المغابن، و غلظة الصوت، وانتفاخ الثدي، وشدة الميل إلى النساء، إلى غير ذلك، إلا مع إفادة العلم.

والخُنثى المشكل و المسووح يُعتبر عدد بلوغ الذكر. وفي الشعر يُعتبر محلّ العانة

في الأول، و دوره على الفرجين في الثاني .

ولو تعلّل باستناد الشعر إلى العلاج، لا إلى الطبيعة، لم يُقبل منه إلا مع قرينة دالة على تصديقه .

و تسترقّ نساء الكفار الذين أسلموا قبل الظفر بهم . والحمل من المسلم إن كان زوجاً أو مُسترقاً لا يمنع من ملكها، إلا أن الولد لاسلطان عليه .

و ينفسخ النكاح بأسر الزوجة، كبيرة أو صغيرة، أسر زوجها أو لا؛ وبأسر زوجها الصغير، أسرت أو لا؛ و بأسر الزوجين، كبيرين أو صغيرين؛ و باسترقاق الزوج الكبير، لا بمجرد أسره .

ولو أسرت زوجة الذمي، بطل النكاح إلا مع الشرط، ولو كانا مملوكين تخير الغانم، ولا ينفسخ حقّ المسلم في المنافع بإجارة أو جعالة أو صلح، أو بوجوه آخر من رهانة أو حجر فلس أو حقّ خيار أو شفعة دار ونحوها .

ولا يسقط دين المسلم، و الذمي، وسائر المعتصمين، والمتشبّثين عن الحربي بالاسترقاق، إلا أن يكون الدين للسابي؛ إذ لا يكون لصاحب المال على ماله مال .

و يقضى الدين من ماله المغنوم إن سبق الرقّ الاغتنام؛ لتقدم الدين على الاغتنام، وبالعكس يُطالب به بعد العتق .

ولو اقترنا، فالأقوى تقديم حقّ الاغتنام، ويطلب بعد العتق .

ولو صولح أهل المرأة المسيية على إطلاقها بإطلاق أسير مسلم، فأطلقوه، لم يجز إعادتها .

ولو كان بعوض جاز، ما لم يكن استولدها مسلم .

و الطفل المسيي تابع لإسلام أبويه، فإن أسلم أحدهما، تبعه في الإسلام؛ وإن سبي منفرداً، تبع السابي في الإسلام .

وكلّ حربيّ أسلم في دار الحرب ألحق أولاده به الذين لم يكن سبيهم قبل إسلامه، دون زوجاته و أولاده الكبار، وحقن دمه، و عصم ماله المنقول،

دون الأرضين والعقارات، فإنّها للمسلمين، كما سيجيء، وحمل المسيبة يتبعها في الملك.

ولو كانت كافرة، ووطئها المسلم بالزنا، أو شكّ في الحمل بأنّه من المسلم أو الكافر حكم بملكه التبعي. ولو سُبّيت امرأة، فلحقها ولدها، فأسرّه غير من أسر الأمّ كان لمن أسره.

ولو أُسرت مع ولدها، كره التفريق بينهما، ولا يجوز لمن أسر امرأة أن يطأها أو يمسه أو ينظرها بلذّة وشهوة مع دخولها في الغنيمة؛ للاشتراك فيها.

ولو اختصّت به، فلا يجوز وطؤها في الفرج قبل الاستبراء بحيضة أو خمسة وأربعين يوماً إن كانت من ذوات الحيض، إلّا إذا علم عدم وطئها؛ لعدم قابليتها، أو كانت لامرأة، أو يائساً، أو حائضاً، أو حاملاً.

لكن لا يجوز وطء الحامل، إلّا أن يعلم أنّه كان من زنا، ولو أخبر الثقة على فرض إمكانه جاز، ويجوز ما عداه على إشكال.

ويجوز الصلح عن حقّ بعض الغانمين من الأسراء بشيء بعد الاغتنام دون بيعه، لنظر الرئيس فيه، وفيما قبل الاغتنام إشكال.

وأما النذر، والعهد، واليمين فتصحّ في الحالين، ولو فرّ الأسير بعد الأسر والتملك، فوجد في غنيمة أخرى لمجاهدين آخر، كان للأولين.

ولو ادّعى الإسلام السابق على الاغتنام قبل، وإن ادّعه بعده لم يقبل.

ولو أثبتّه قوم، فقبضه آخرون، كان للمُثبتين على إشكال.

وحكم الأسراء حكم باقي الأموال، يخرج منها الخمس بعد إخراج المؤن، ويجعل

نصفين: نصف لبني هاشم، ونصف لصاحب الأمر رُوحى فداه.

وهذا القسم يجب تسليمه بيد المُجتهد؛ لأنّه وكيل الإمام، ولو عصى الرئيس

ولم يؤدّ، واشترى منه أحد، أو اتّهب، حلّ له.

ولو كان في الأسراء من يُعتق قهراً على من أسره، عتق نصيبه منه، و قوم باقيه

عليه في وجه قويّ، ولا يُعتق على غيره.

الفصل الثالث : فيما لا ينقل

كالأراضي وما يتبعها من سقوف، و بنيان، وبيوت، و جدران، و مياه، وأنهار، و نخيل، و أشجار، و نحوها، و هي أقسام :

الأول : أرض من أسلم أهلها طوعاً قبل الاستيلاء عليها، و هي لهم، و ليس عليهم سوى الزكاة مع الشرائط، و الخمس في فوائدها على نحو غيرها من أراضي المسلمين .
ولو أسلم بعض من أهلها، و بعض لم يُسلم، جرى على كل حكمه .
ولو أسلموا بعد الاستيلاء، خرجت من أيديهم . ولو تركوها، و ذهبوا عنها، كانت للمسلمين .

و يعتبر في الإسلام الإقرار بالشهادتين، مع التوحيد في الأولى، و يكفي الإطلاق في الثانية .

ولو صرح بنفي التوحيد في النبوة، لم يدخل في الإسلام .
ولو كان كفره بسبب تخصيص في أمر التوحيد والرسالة، كأن زعم أن الله ربّ الإنس أو الجن فقط، أو أن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم مبعوث إلى العرب فقط، توقّف الإسلام على التعميم .

وكذا لو كان بسبب الاشتراك في الرسالة توقّف على نفي الشريك ولو كان مع إنكار ضروري كنفي الملائكة والأنبياء، و نفي وجوب الصلاة مثلاً توقّف على إثباته .
ولا يجب الفحص عن حال الصفات، ثبوتها و سلبها .

نعم لو صرح بنفي ما يتوقّف التوحيد على إثباتها أو إثبات ما يتوقّف على نفيها لم يكن مسلماً .

الثاني : الأرض التي ترك أهلها عمارتها للمسلمين كانت أو للمعتصمين أو للمتشبّثين، فإنّ للإمام أن يسلمها بيد من يعمرها، و يأخذ طسقتها؛ وهو ما ينبغي أن يقرّر عليها لأربابها . و لو منعهم عنها مانع، جاز له ذلك أيضاً، و ليس لأربابها منعه عنها .

الثالث: الأرض الموات بالأصل، وما في حكمها من أرض خربة أو رؤوس الجبال، أو بطون الأودية؛ فإنها للإمام في أي أرض كانت.

و يُعني بها: ما لا قابلية لها للتعمير بالفعل، لبُعدها عن الماء، أو ارتفاعها عنه، أو لغلته عليها، أو لاستيجامها، أو كثرة نبتها أو شجرها، أو غلبة الرمل أو التراب عليها، بحيث يستدعي تعباً كلياً في إحيائها. والمدار على ما يُسمّى مواتاً.

ثم إن أحيائها مُحَيِّي كائناً من كان بعد الغيبة، كانت ملكاً له، يملكها من شاء، ويوقفها، ويجري أحكام الملك عليها.

و مثلها الأرض الحية في نفسها كالأراضي الخارجة في بطون الأنهار، أو التي تخرّبها الأمطار، أو الرطوبة السارية إليها من بطن الأرض، ونحو ذلك. فإن كل من عمل بها عملاً كان أولى بها.

و يتحقّق الإحياء بأنحاء مختلفة على ما يُناسبها، ففي المزارع بالإصلاح، أو حفر الآبار أو الأنهار، أو التسوية، أو رفع الشجر أو الماء الغامر لها، ونحو ذلك. و في المساكن بالبناء و التسقيف بخشب أو حُصُر أو نبات ونحوها، ولا يشترط نصب الباب.

و في الغرس بنحوها في الزرع.

ولو فعل دون ذلك، بإدارة حفر، أو وضع أحجار دائرة عليها، أو نحو ذلك، كان تحجيراً مُفيداً أولوية؛ لا ملكاً، فلا يصحّ بيعه، ولكن يورث كسائر الحقوق. نعم لو كان في أرض حية في نفسها، قوي القول باقتضائه التملك، ويصحّ الصلح عليه.

ولو أهمل الإتمام، فلولي الأمر إلزامه بالإحياء، أو رفع اليد عنها، ولو امتنع، أذن لغيره فيها؛ فإن اعتذر بشاغل، أمهل مدّة يزول بها العذر.

ولو نصب بيتاً من الشعر أو خيمة، كان له الأولوية، ولا يثبت له ملك. ويُعتبر فيه أمور:

أحدها: القصد، فلو فعل شيئاً وهو عابر سبيل، لم يثبت به ملك.

ثانيها: إذن الإمام مع الحضور عموماً أو خصوصاً، ومع الغيبة أو ما في حكمها يملكها المحيي بالإذن العامة، ويجري عليها أحكام الملك، حتى يظهر صاحبها.

ثالثها: أن لا تكون مملوكة لمسلم أو كافر معتصم أو متشبث بالإسلام، إلا إذا ترك عمارتها، فإن الإمام يقبلها ممن شاء، ويعطي المالك ما يضربه عليها، مما يناسبها.

رابعها: أن يكون المحيي مسلماً، لا كافراً، وفي تمشية حكم الإحياء إلى المتشبثين إشكال. ولو فرض إذن الإمام، فالأمر لمن له الأمر.

خامسها: أن لا يتقدم تحجير محجّر، ولا عمل عامل يضيع بالإحياء، فمتى شرع في التحجير، ولزم الضرر عليه، لم يجز الإحياء.

سادسها: أن لا يكون مشعراً للعبادة، كعرفات و منى؛ ولو كان يسيراً غير مُخلّ.

سابعها: أن لا يكون من الحمى، كما يحميه النبيّ أو الإمام لإبل الصدقة وخيل المهاجرين، وليس لأحد المسلمين الحمى إلا في أملاكهم، فإنّ لهم المنع من رعي الكلاء النابت فيها. ولو زالت المصلحة عن الحمى، جاز الإحياء من دون إذن الحاكم على الأقوى.

ثامنها: أن لا يكون ممّا يحصل إحياءه من المجاورة، كمجاري الماء المنحدرة من أرض إلى ما يقرب منها يتمّ به الإحياء لها، أو الخراب التي لا مجرى للماء إليها من النهر إلا منها.

تاسعها: أن لا تكون حريماً مرفقاً لعامر يجري منه ماؤها أو ينحدر عليها لإصلاحها، ولا وضعت عليه يد سابقة، وألا تكون حريماً لعامر.

فحريم الدار: مطرح ترابها، وكناستها، و مصبّ مائها من ميزاب أو نحوه، وثلوجها، ومسلك الدخول والخروج إليها، وموضع وقوف الدابة الحاملة، والشخص القائد، والجلوس عند باب الدار، وكلّ شيء يقتضي الإضرار بالدار، كحفر بئر أو بالوعة أو نهر ضاربة بها، ونقص الاعتبار من تغوّط أو وضع كسافة.

وحريم القرية: مطرح القمامة والتراب والرمل، ومناخ الإبل، وموضع البصاق، والمجالس، وملعب الصبيان، ومكان الاحتطاب، ومسيل المياه، ومرعى الماشية، فلهم

المنع عن جميع ما يضرّ بذلك .

ولافرق في ذلك بين المؤمنين ، وباقي المسلمين ، والمتشبهين ، وأهل الذمة ، وسائر المعتصمين .

و حريم الشرب : مطرح ترابه ، ومحلّ الجواز ، والوقوف على حافته .

و حريم العين : ألف ذراع في الرخوة ، و خمسمائة في الصلبة ، و التوزيع على النسبة ، في المختلفة . والظاهر أنّ حال القناة كحالها .

و حريم بئر الناضح للزرع : ستون ذراعاً ، و حريم بئر المعطن لسقي الإبل و شبهها أربعون ذراعاً ، ولا فرق فيهما بين أن تكونا مختصّتين أو مشتركين بين المسلمين .

و الأظهر أنّ المدار على الضرر ، لا على مجرد التعبد ، والمدار على ما بين القعر إلى القعر ، لا ما بين الظهر إلى الظهر ، وفيما بينها تعتبر مرافقها ، ولو اجتمعت أجزاء ، اعتبر الأكثر ، ويحتمل الجمع .

و روي : أنّ حريم المسجد من كلّ جانب أربعون ذراعاً ، و حريم الطريق في المباح سبع أذرع^(١) ، و يلزم المحيي ثانياً بذلك ، فإن فعلاً دفعة ألزما معاً . ولو زادوا على السبع ، قوي جواز إحياء الزائد ببناء أو غرس .

ولا فرق في الطريق العامّ بين ما كان في بلدٍ أو قرية . ولو اتفق أهل القرية على الاقتصار ، منعوا عنه . ولو ترك الاستطراق ، واحتمل العود ، بقي حكم الحريم ، وإلا فلا .

عاشرها : أن لا يكون مُقطّعاً من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أو الإمام عليه السلام ، كما أقطع النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بلال بن الحارث العقيق ، وأقطع الزبير خُفر فرسه - بضمّ الحاء - عدوه ، فأجراه حتّى قام ، فرمى بسوطه ، فقال : أعطوه من حيث وقع السوط ، وأقطع وائل بن حجر أرضاً بحضرموت .

حادي عشرها : ألا يتعلّق بها حقّ لأموال المسلمين الساكنين في أرضهم ، فلو

١ . الكافي ٥ : ٢٩٦ ح ٨ ، التهذيب ٧ : ١٤٥ ح ٦٤٣ ، الخصال ٢ : ٥٤٤ ح ٢٠ ، الوسائل ٣ : ٤٨٤ أبواب أحكام المساجد

كانت مقبرة للمسلمين، لم يجز إحيائها بزراعة وغيرها؛ لأنها محياة بالدفن فيها مملوكة للمسلمين.

ثاني عشرها: أن لا يكون مكان سوق المسلمين الساكنين عندهم.

وفي هذين لو ذهبت حالته التي كان عليها، مع ضعف احتمال العود جداً، جاز إحياءهما، بشرط أن يكون الأموات رفاتاً.

ثالث عشرها: ألا يكون من الأوقاف العامة، فلو كان وقفاً عاماً، لم يجز إحياءه.

رابع عشرها: أن لا يترتب على إحيائها ضرر على المسلمين، من حفر يخشى وقوعهم فيه، أو نحو ذلك، وهذا شرط في الجواز، وفي توقف الصحة عليه إشكال.

الرابع: الأرض التي صُولح عليها أهلها، وهذه إن وقع الصلح مع أهلها، بأنها كانت لهم باقية على ملكهم، و يملكونها على الخصوص، و يتصرفون فيها بالبيع وغيره. ولو باعوا على مسلم، كان مال الصلح على الكافر. و دخول الموات وخروجه مبني على الشرط.

وإن صولحوا على أنها للمسلمين، ولهم السكنى، و عليهم الجزية، أو بدون جزية، كان العامر منها للمسلمين، و الموات للإمام خاصة، كالمفتوحة عنوة؛ وللإمام أن يشترط عليهم حصّة من الأرض أو من خارجها.

الخامس: الأرض التي جلى عنها أهلها وتركوها، وهي لولي الأمر خاصة، إن شاء باعها، و إن شاء وهبها، و إن شاء قبلها بالنصف أو الثلث أو الأقل أو الأكثر، إلى أيّ مدّة شاء؛ وله نزعها بعد انقضاء المدّة، و تقبيلها من آخر.

وكلّما يحصل للمتقبّل من مال القبالة فيه العشر، و نصف العشر، و الظاهر أنّه يلزمه الخمس فيما زاد على مؤونته، و مؤونة عياله.

ولو جلى بعض دون بعض، كان لكلّ حكمه. ولو خرجوا منها لا بقصد الجلاء،

ثم رجعوا قبله، جرى عليهم ما يكون بينه وبينهم.

السادس: الأرض التي كانت مُحياة في أيدي الكفار، ثم ماتت، وهي في أيديهم، والحكم فيها كالحكم في أرض الموات من الأصل يحكم عليها بحكم الأنفال خاصة لولي الأمر.

السابع: الأرض التي كانت مُحياة بأيدي المسلمين، والحكم فيها: أنها إن كانت مملوكة بالإحياء ثم ماتت، كان إحيائها كإحياء موات الأصل، يملكها المَحْيِي، كما أن سبب التحجير فيها إذا اندرس، رجعت إلى أصلها.

و إن كان الملك لا عن أحياء، بل عن بيع وشراء أو ميراث أو غير ذلك من الأسباب، فإن عمرها المالك فهو أولى بها، وإن ترك عمارتها أعطاها ولي الأمر لمن يعمرها، وعين عليه قدرًا من الحاصل لصاحبها.

الثامن: الأرض المفتوحة بالقهر والغلبة، كأرض سواد الكوفة وما مائلها، والحكم فيها أنها للمسلمين كافة، أهل الحق منهم، وكذا أهل الباطل على إشكال، لا يختص بها واحد منهم.

ويستوي فيها ذكورهم وإناثهم، ويدخل فيهم الخنثى المشكلة والممسوحون، كبارهم وصغارهم، عقلاؤهم ومجانينهم من الأحرار - وللمبعضين سهام على مقدار ما فيهم من الحرية وفي إلحاق المالك وجه - الحاضرون منهم مع المجاهدين، والغائبون الموجودون منهم حال الاغتنام، والمتجددون على نحو الوقف المشترك بين الذراري ينقطع فيه ملك من مات، ويتجدد لمن هو آت.

غير أن ذلك مخصوص بالمحْيِي حال الفتح، وإن مات من بعد، فلا يجري فيه حكم الموات بحيث يملكه المَحْيِي؛ لسبق ملك المسلمين له.

ولا يختص بشيء منها أحد من المسلمين إلا تبعاً لآثار التصرف في المساكن،

والحمّامات، والبساتين، ونحوها، فإنّها تكون للمتصرّف ما دامت الآثار باقية يتصرّف فيها ببيع و شراء، وباقي أنواع التملك شاء، ويدخلها في الوصايا، والأوقاف، عامّة - كمدارس ومساجد وربّط أو غير ذلك - وخاصّة، فإذا زالت الآثار، رجعت إلى حالها الأولى.

وأما التصرف فيها بالزراعات، والإجارات للزرع، فمرجعها إلى الإمام، يقبلها لمن أراد، مع مراعاة مصالح المسلمين.

و يصرفها في المصالح العامة، وإن دخل فيها غيرهم بالتبع من سدّ الثغور، و بناء القناطر، و الربط، وإصلاح الطّرق، و مَعونة الغزاة والمجاهدين والمرابطين، وأرزاق الولاية والقضاة.

وما كان منها ميّناً قبل الفتح فهو لوليّ الأمر، لا يجوز التصرف فيه إلا بإذنه، فإن تصرف فيها أحد بغير إذنه أعطى طسقتها.

وفي حال الغيبة، أو عدم بسط الكلمة، مع عدم إمكان الرجوع يملكها المُحيي؛ لحصول الإذن في ذلك، حتّى يظهر وليّ الأمر.

وكلّ أرض فتحها المسلمون حال الحضور وحال الغيبة مأذون في فتحها عموماً، فتدخل في الاغتنام عن إذن وليّ الأمر.

ولو توجه الغزاة إلى أرض، فاختلف حال أهلها في الإسلام، والجلاء، والعنوة، والصلح، كان لكلّ حكمه.

التاسع: الأرض المفتوحة بغزو الكفّار عن إذن المسلمين للمسلمين، وحكمها حكم ما فتح بغزو المسلمين عنوة، وجلاءً، و صلحاً، وهكذا.

العاشر: ما فتح بغزو الكفّار للمسلمين من غير استئذانهم، والظاهر أنّ حكمها حكم السابقة.

الحادي عشر: ما فتح بغزو الكفّار بقصد أن يكون لهم، ثمّ يجعلونها للمسلمين من غير قتال، ويجري فيها أنّها كسابقتيها، ويحتمل إلحاقها بأرض الجلاء، و دخولها في الأنفال، فيكون لوليّ الأمر.

الثاني عشر: الأرض التي استولى عليها الكفار، ثم انتزعها المسلمون بأيّ نحو كان، والحكم فيها البقاء على الحال الأولى.

وبيان حال الأراضي التي تسلّط عليها المسلمون يتوقّف على بيان ما علم منها، وتقرير القاعدة في مجهولها، فيكون البحث في مقامات:

الأول: أن ما كان في أيدي المسلمين من الأراضي العربيّة، والعجميّة، والهنديّة، وغيرها، وجرى عليها خراج أمرائهم، واستقرّت عليها أيديهم، محكوم عليها بحكم المفتوحة عنوة.

والحكم فيها: أنها يصرف نفاؤها فيما به صلاح المسلمين، سواء فتحت بسيف أهل الحقّ من المسلمين، أو أهل الباطل، في زمان الحضور أو الغيبة.

فإن كانت يد خليفة من خلفاء النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم مبسوطة، كان أمرها إليه، وإلى نائبه الخاصّ، يقبلها، ويؤجرها، ويبيحها لمن يشاء، ويصرف فائدتها في مصالح المسلمين، على نحو ما ذكر.

وإن لم تكن يد الخليفة مبسوطة، قام النائب العامّ من العلماء الأعلام مقامه، فلا يجوز لأحد أن يتصرّف إلا بإذنه، مع قيامه بذلك، وتيسّر الرجوع إليه.

والأرجح الأمر إلى ولاية المسلمين، الجامعين للجنود والعساكر، القائمين بالدفع عن بيضة الإسلام، وعن المسلمين، يؤجرونها أو يقبلونها ممّن شاؤوا، ويصرفون حاصلها على العساكر والجنود الحافظة لبيضة الإسلام، وطرق المسلمين، والتعديّ عليهم من الظالمين. ولا يجوز التصرف في ذلك إلا عن إذنه.

ويجري مثل ذلك فيما يلحق بالمفتوحة عنوة، وفي الجزية، ومال الصلح. ولو توقّف حفظ بيضة الإسلام، وحفظ المسلمين على أخذ فوائد الأراضي المختصة بوليّ الأمر، كان ذلك من أفضل المصارف. ولو عصت طائفة من طوائف المسلمين على رئيسهم، لم يجز لهم التصرف من غير إذن المجتهد.

ويجوز أن يؤجر^(١)، وأن يؤدّي كوليّ الأمر مجّاناً على الأقوى .
و يجب على رئيس المسلمين أن يستأذن المجتهد في تصرّفه بأراضي المسلمين ،
ونحوها .

المقام الثاني : أن يد المسلمين و رئيسهم شاهدة بأن أرض الموات التي عليها اليد
للمسلمين ، و قضت المظنّة بحسب العادة بسبق إحيائها ، وأنّها كانت مُحياة حين
الفتح ، و بقيت على هذه الحال أو ماتت بعد ذلك ، فيرجع معيها إلى المسلمين .
والظاهر أن كلّ موات في أرض فيها مظنّة الإحياء للمسلمين كافّة لا يملك بالإحياء ،
بل يرجع بسببه إلى ملك المسلمين ، و يلزم صرف حاصله في مصالحهم ، ويعطي
المُحيي الطسق إلّا ما ظنّ سبق مواته ، كرؤوس الجبال ، و بطون الأودية ، ونحوهما .

المقام الثالث : فيما ظهر حالها من الأراضي

وهي أقسام :

الأوّل : ما ظهر أنّها من مفتوح العنوة ، وهي عديدة :

أولّها : أرض سواد العراق ، وهي مغنومة من الفرس ، اغتتمها الخليفة الثاني .
وحدها في العرض : من منقطع الجبال بحلوان ، إلى طرف القادسيّة المتّصل
بعذيب من أرض العرب ، و من تخوم الموصل طولاً ، إلى ساحل البحر ببلاد عبادان ،
من شرقي دجلة .

وسمّيت هذه الأرض سواداً ؛ لأنّ الجيش لما خرجوا من البادية ، و رأوا سواد
شجرها ، سمّوها السواد ، ثمّ بعد فتحها أرسل إليها ثلاثة أنفس : عمّار بن ياسر على
صلاتهم أميراً ، وابن مسعود قاضياً و والياً على بيت المال ، وعثمان بن حنيف على
مساحة الأرض .

١ . في نسخة في «ص» : وان ياذن .

و جعل لهم في كلّ يوم شاة، شطرها مع السواقط لعمار، و شطرها الآخر للآخرين، و قال: ما أرى قرية يؤخذ منها في كلّ يوم شاة إلا أسرع خرابها^(١).
وروي: أن ارتفاعها كان في عهد الخليفة الثاني مائة وستين ألف ألف درهم^(٢)،
ولما أفضى الأمر إلى أمير المؤمنين أمضى ذلك؛ لأنّه لم يمكنه المخالفة، والحكم بما عنده.

فلما كان في زمان الحجاج رجع إلى ثمانية عشر ألف ألف درهم، فلما كان وقت عمر بن عبد العزيز، رجعت في أوّل سنة إلى ثلاثين ألف ألف درهم، و في السنة الثانية رجعت إلى ستين ألف ألف درهم.
وقال: لو عشت سنة أخرى لأرجعتها إلى ما كانت عليها في أيّام الخليفة الثاني^(٣)، فمات تلك السنة^(٤).

و استثنى بعضهم من أرض السواد (الحيرة) مدّعياً أنّها فتحت صلحاً، ولم يثبت.
ثانيها: أرض مكة، و ما يتبعها من قرى و أبنية وتوابع، فإنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فتحها عنوة، ثمّ آمنهم بعد ذلك.

روي: عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال لأهل مكة بعد الفتح: «ما تروني صانعاً بكم؟!» فقالوا: أخ كريم، وابن أخ كريم، فقال: «أقول كما قال أخي يوسف: لا تثريب عليكم اليوم، يغفر الله لكم، وهو أرحم الراحمين»^(٥) و روي أنّه اعتقهم، وقال: «أنتم الطلقاء»^(٦).

ثالثها: أرض خيبر، وما يتبعها، فإنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فتحها بالسيف، فقبل سوادها و بياضها، يعني أرضها ونخلها.

١. البسوط ٢: ٣٣، منتهى المطلب ٢: ٩٣٧.

٢ و ٣. منتهى المطلب ٢: ٩٣٧.

٤. كفاية الأحكام: ٧٩.

٥. الكافي ٤: ٢٢٥ ح ٣، فتوح البلدان: ٥١، سنن البيهقي ٩: ١١٨.

٦. الكافي ٣: ٥١٢ ح ٢، التهذيب ٤: ٣٨ ح ٩٦، وص ١١٨ ح ٣٤١، الاستبصار ٢: ٢٦ ح ٧٣، قرب الإسناد: ٣٨٤،

السيرة النبويّة لابن هشام ٤: ٥٥، الوسائل ١١: ١١٩ أبواب جهاد العدوّ ٧٢ ح ١.

رابعها: الري، فقد نقل أنه فتح عنوة^(١).

خامسها: بعض أراضي خراسان، كما نقل في أراضي نيشابور^(٢).

الثاني: ما يظهر أنها فتحت صلحاً، وهي ملحقة بملحقة بملحقة العنوة، لوقوع الصلح غالباً، على أن الأرض للمسلمين، ولأن وضع الخراج، ويد المسلمين عليها مرجح لذلك، ثم هي أقسام:

منها: أرض نيشابور من أرض خراسان في إحدى الروايتين، و قيل فتحت عنوة^(٣).

ومنها: بلخ.

ومنها: هرات.

ومنها: ترشح، وتوابعها من أرض خراسان، قيل: وبعض آخر من المذكورات فتح عنوة^(٤).

ومنها: حمى، وحمص، و طرابلس، وأتباعها من أراضي الشام.

ومنها: طبرستان.

ومنها: أذربايجان.

وروي: أن دمشق فتحت بالدخول من بعض غفلة، بعد أن كانوا طلبوا الصلح من

غيره^(٥)، وأن أهل إصبهان عقدوا الأمان. وقيل: إن مكة فتحت صلحاً^(٦).

ومنها: الحيرة في أرض الكوفة على ما قيل^(٧).

الثالث: ما يظهر أنها فتحت بإسلام أهلها طوعاً، وهي: الطائف على ما نقل^(٨)،

١. كفاية الأحكام: ٧٦.

٢. تاريخ اليعقوبي ٢: ١٦٧، كفاية الأحكام: ٧٦.

٣ و ٤. تاريخ اليعقوبي ٢: ١٦٧.

٥. كفاية الأحكام: ٧٦.

٦. السيرة النبوية لابن هشام ٤: ٤٦.

٧. كفاية الأحكام: ٧٩، فتوح البلدان للبلاذري: ٢٤٦.

٨. معجم البلدان لياقوت الحموي ٤: ١٢.

وربما ألحق به في بعض الأنقال أرض البحرين^(١).

والظاهر إجراء حكم المفتوح عنوة في الجميع، سوى ما علم في هذا الزمان، وأن التصرف لا يجوز لأحد في زمان الغيبة، إلا عن إذن المجتهدين إن لم يكن سلطان متوجه لإصلاح أمور المسلمين، وإلا حرم التصرف بغير إذنه. وكل من يرى في يده شيئاً من الأملاك، و أمكن أن يكون له جهة مملكة، بنى على ملكه.

الفصل الرابع : فيما لا يقسم من الغنائم وهو أمور:

أحدها: المحيةة وقت الفتح من الأرض المفتوحة عنوة- بمعنى القهر و الغلبة- وما في حكمها من أرض أسلم أهلها عليها ثم تركوها خراباً. و أرض صولح أهلها على أنها للمسلمين، فإنها تبقى على ملك المسلمين على مرور الأعصار، حتى يرث الله الأرض ومن عليها، مشاعة بينهم، لا تختص بواحد دون واحد، إلا أن يتصرف ببعضها، بجعلها داراً أو حمّاماً أو مسجداً أو دكاناً أو بستاناً ونحو ذلك، فتدخل في حكم الأملاك ما بقيت معمورة، فإذا خربت رجعت على حالها.

و ليس للغنائم فيها خصوصية، ولا لهم امتياز على غيرهم، و لا للإمام إلا ما كان له؛ لدخوله تحت العموم، أو من سهم الخمس إن قلنا به، والظاهر خلافه.

و وظيفة الإمام ومن جاز له الدخول في هذا- كرؤساء الإسلام- التخيير بين البناء على المقاسمة على نحو ما وقع عليه الشرط مع عدم الخروج عن المعتاد. وله الإجارة للأرض، و الجعالة، و الصلح عليها بأي عوض أراد. وله ضرب الخراج بقدر معين من نقد أو جنس ليصرفه في مصالح المسلمين. ويعتبر أن لا يكون خارجاً عن الحد المناسب

لها عرفاً، ويختلف باختلاف الأزمان، والرغبات، والأمكنة، والأوقات.
و قد كانت أرض السواد، - كما نقل - قد وضع الخليفة الثاني على كل جريب
النخل ثمانية دراهم، وعلى جريب الرطبة و الشجر ستّة دراهم، وعلى جريب
الحنطة أربعة دراهم، وعلى جريب الشعير درهمين^(١)، وأمضى ذلك عليّ عليه السلام
في أيامه.

وعن عليّ عليه السلام: أنّه وضع على الجريب من أربعة رساتيق بالمداثن على
جريب الزرع الغليظ درهماً ونصفاً، وعلى الوسط درهماً، وعلى الرقيق ثلثي درهم،
وعلى جريب الكرم عشرة دراهم، ولم يضع على النخل شيئاً، سوى أنّه جعل شيئاً منه
للمارة وابن السبيل^(٢).

و الجريب: عبارة عن مائة ذراع طولاً في مائة عرضاً، عبارة عن
عشرة آلاف ذراع باليد الهاشمي، قدره أربعة وعشرون إصبعاً عرضاً مكسّره عبارة عن
عشرة آلاف ذراع.

و الدرهم: عبارة عن نصف مثقال فضة صيرفي، وربع عشر مثقال.
ولرئيس المسلمين أن يفعل ما هو الموافق للقواعد عند أهل الخبرة، ويصرفه في
حفظ بيضة الإسلام والمسلمين، كما كان وليّ الأمر يفعل ذلك، والتأسي به لازم.
ويجوز شراء مال الخراج من السلطان، و الصلح عليه، و كذا مال المقاسمة،
واستئجار الأراضي.

ثانيها: أرض الأنفال، وهي مختصة بالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، ومن قام
مقامه، لا يُشاركهم فيها أحد، وهي أقسام:
أحدها: قطائع الملوك من الأراضي المنسوبة إليهم.

١. نقله الشيخ في المبسوط ٢: ٣٤.

٢. الفقيه ٢: ٢٦ ح ٩٥، التهذيب ٤: ١٢٠ ح ٣٤٣، الاستبصار ٢: ٥٣ ح ١٧٨، المقنعة: ٢٧٥، الوسائل ١١: ١١٥.

أبواب جهاد العدو ب ٦٨ ح ٥.

ثانيها: أرض الموات، كرؤوس الجبال، وبطون الأودية.

ثالثها: أرض باد أهلها، ولم يعلم لهم أثر.

رابعها: أرض مملوكة مات أهلها، ولم يبق لهم وارث.

خامسها: أرض جلى عنها أهلها، فاستولى عليها المسلمون.

سادسها: أرض سلمها أهلها طوعاً، من غير أن يوجف عليها بخيل ولا ركاب،

كأرض البحرين.

سابعها: أرض خرجت عليها سرية من المسلمين بغير إذن الإمام في أيام حضوره

فاستولت عليها.

ثامنها: أرض ملكت بالإحياء، ثم ماتت.

وهذه الأقسام مخصوصة بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه عليهم

السلام، ولا خمس فيها في وجه قوي، فإن حضروا كان الأمر إليهم، ويفعلون فيها ما

شاؤوا.

ومع حضورهم وإمكان التمكن من أخذ الإذن منهم يجب استئذانهم، وأن

لا يعملوا فيها شيئاً من غير إذنهم.

وإنما للناس منها حق الاستطراق، والشرب، والسكنى، ومع عدم إمكان

الاستئذان مع الحضور أو الغيبة يتولاها المجتهدون، ويؤجرونها، ويزرعونها، و

يصرفون فوائدها في جهات الطاعات، وأنواع القربات، كإعانة الفقراء، ومساعدة

الضعفاء، وبناء القناطر والرُّبُط، وغير ذلك.

فإن تعذر عليهم ذلك، أذنوا سلطان المسلمين في ذلك. فإن لم يأذنوا في ذلك،

ولم يمكن قيام غيره به، وجب على رئيس المسلمين ذلك.

و أفضل المصارف و أولاهـا: بذلها في تقوية عساكر المسلمين والمجاهدين،

الحافظين لبيضة الإسلام، و دماء المسلمين، و أعراضهم.

وهذه تُملك بالخلافة، لخليفةٍ ليد خليفته، ولا تنقل بملك، بل تبقى على هذا النحو

إلى أن تصل إلى يد صاحب الزمان.

ثالثها: صفايا الأموال، فإنّ لوليّ الأمر أن يصطفي لنفسه من الغنيمة من الأقسام الخمسة قبل القسمة: الجارية الحسناء، والفرس الجيّدة، والدرع الممتاز، والسيف القطّاع، والثوب النفيس، ومحاسن الأموال ممّا يشتهيّه، ويهبه إذا لم يكن فيه إجحاف بالغنيمة، وليس له ذلك بعد القسمة، وله الاختيار لما أراد بعد عزل الخمس من الأربعة الأسهم الآخر.

رابعها: السلب، فمن سلبَ واحداً من الحربيّين وقت التقابل، فأخذ ثيابه أو سلاحه أو فرسه التي كان راكباً عليها، مع اشتراط الإمام له ذلك، أو مع إذنه فيه خصوصاً أو عموماً، كأن يقول: من قتل شخصاً فله سلبه، ولا بدّ فيه من بيان شروطه وما يتعلّق به، وهي أمور:

أحدها: أن يكون المسلوب ممّن يجوز قتله، دون من كان من الصبيان أو المجانين أو النساء، أو كان شيخاً فانياً.

ثانيها: أن تكون الحرب قائمة.

ثالثها: أن يكون مخاطراً في دخوله بين الكفار، أمّا لو كان بعد فرار المشركين فلا اختصاص.

رابعها: أن يكون له نصيب في الغنيمة، بأن لا يكون مخذلاً، ولا مُعيناً على المسلمين.

خامسها: أن لا يكون عاصياً للإمام في دخوله في الحرب.

سادسها: العبد إذا قتل قتيلاً، استحق سلبه مولاه.

سابعها: أنّ السلب^(١) يخرج من أصل الغنيمة لا من سهمه.

ثامنها: أنّ السلب إنّما يستحقّه القاتل دون غيره.

تاسعها: أن السلب يختص بالمتصل دون المنفصل، فالعبيد والدواب التي عليها الأحمال، والسلاح، والثياب، والدراهم، وغيرها مما ليس معه من الغنيمة، لا يجري عليها حكم السلب.

وما كان يحتاجه في القتال كالدرع، والجوشن، والمغفرة، والخنجر، والسكين يُعدّ من السلب.

و المتخذ للزينة أو غيرها، كالخاتم، والتاج، و السوار، و الطوق، والهميان للنفقة، يقوى أنه من السلب. والدابة التي يركبها -راكباً بها أو نازلاً عنها قابضاً على لجامها ونحوه- من السلب، دون مايقاد خلفه.

عاشرها: أنه لا تقبل دعوى القتل استحقاق السلب إلا بالبيّنة، والاكتفاء بالعدل الواحد لا يخلو من قوة.

ولو اشترك اثنان في السلب، و كانت إذن وليّ الأمر عامّة لهما، اشتركا فيه، وإن كانوا أكثر من ذلك، فكذلك على نسبة العدد، دون القوة، من غير فرق بين الاتفاق في الركوب و عدمه، والاختلاف، مع اشتراكهما في قبض الشيء الواحد، ولا بين القابض للأقلّ والأكثر، ولا بين القابض بيدٍ واحدة أو يدين.

خامسها: الرضخ، وهو تخصيص وليّ الأمر بعض من لم يستحق سهماً من الغنيمة بشيء منها، على حسب ما يرى من المصلحة من المقدار، ومن التسوية بينهم وخلافها، وهو أقسام:

منهم: النساء، والخنائى المشكّلة، و المسوحوون ممن حضر ليداوي الجرحى، أو يندب الرجال، أو يحملوا القتلى، أو غير ذلك.

ومنهم: العبيد إن جاهدوا، فإنّهم لاسهم لهم، و لكن يرجّح لهم وليّ الأمر مايراه، مع مراعاة المصلحة في الأصل، وله المساواة بينهم والاختلاف، و الأولى ترجيح الراجح.

ولا فرق في المأذون في القتال وغيره في عدم استحقاق السهم؛ لكنّ العاصي

لمولاه لا يستحقّ رضحاً، والرضح له يعود إلى مولاه .
ولافرق بين المدبّر، والمكاتب المشروط، و المطلق مع عدم تأدية شيء، وأمّ الولد،
وغيرهم، ولو عتق قبل القسمة أخذَ سهماً .
و يجوز جعل الرضح أكثر من السهم، والمبعض يسهم له بمقدار الحرية، ويرضح له
بمقدار سهم العبوديّة .
ومنهم الكفار المستعين بهم المسلمون على الجهاد، فإنّهم لا سهم لهم في الغنائم،
ولكن يرضح لهم على نحو ما تقتضيه المصلحة .
والرضح من أصل الغنيمة، و لا رضح بين المميّز و غيره، ولا بين المرتفع و غيره،
حتّى أنّهم لو ولدوا بعد الاغتنام قبل القسمة استحقّوا السهام .

سادسها: ما وضعه وليّ الأمر من الجعائل على حفظ أو رعي دواب أو حمل بعض
الأثاث أو السرايا أو غير ذلك، و يجوز جعله من ماله، ومن مال الغنيمة، ومن
الأربعة الأخماس الباقية خاصّة، أو غير ذلك، فهذا يختصّ به المجمعول له، ويخرج من
الأصل .

سابعها: ما يجعل لنفقة الغنيمة من النساء، والأسارى، والحيوانات، فإنّها تخرج
من أصل الغنيمة على مقدار الحاجة، ووفق المصلحة .

ثامنها: ما يحفظه وليّ الأمر لخوف بعض الحوادث المتوقّفة على بذل بعض
الأموال، وليس هناك مندوحة عن الغنيمة .

الفصل الخامس: في قسمة الغنائم

وفيهما مباحث:

الأوّل: في أنّها يتعلّق بها حقوق الغانمين أعياناً أو منافع أو حقوقاً على وجه

الاشتراك بين المجاهدين، تمنّ عدا الخارجين بالاستيلاء، من دون احتياج إلى نية .
و يتعيّن شخصها و مقدارها بعد إخراج ما يخرج منها للمخصوصين بالتسليم،
فكانت فيما بين الاستيلاء و التسليم ملكاً للغانمين من غير تعيين . أو باقية على ملك
الكفار وإن تعلّق بها حقّ الاختصاص . أو منتقلة عنهم، ومالكها الملك الجبار،
كالأوقاف العامة . أو هي ملك بلا مالك إن كان معقولاً . وأولّها أولاهها . كما أنّ
نصف الخمس مع اشتراكه بين فقراء الهاشميين، والزكاة مع اشتراكها بين الفقراء
والمساكين، إنّما تختصّ بالمعين بالتعيين .

و في كونه كاشفاً أو ناقلاً وجهان، أقواهما الثاني، على نحو الماء المشترك بين
أصحاب الدور مثلاً؛ فيكون مصرف بعض الغانمين ببعض الغنيمة في غير ما استثنيت
بعضيته مستتبع لضمان حصص الباقيين، على نحو تصرف الشريك .

الثاني: في أنّ البناء على الاشتراك هو الموافق للحكمة المقتضية للمصلحة المانعة
عن المفسدة؛ لأنّه لو كان الحكم مبنياً على الاختصاص، لاشتغل المجاهدون بجمع المال
عن القتال، وعن مُبارزة الرجال، ولقامت الحرب فيما بين المجاهدين، واختلّ نظامهم،
وتفرّقت كلمتهم، ولانحرف الكفار عنهم، ثمّ مالوا عليهم ميلة واحدة، بعد اشتغالهم
بجمع المال، و يكثر الحسد فيما بينهم، وزادت البغضاء والشحناء كما يدّعى ذلك فيمن
وقعت بينهم الحرب، و لم يكن بناؤهم على الاشتراك .

الثالث: أنّه لا بدّ من اتّباع سيرة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم و الخلفاء الراشدين
في القسمة، للزوم التأسّي بهم في أقوالهم وأفعالهم .
ولأنّ من تولّى الأمر من الخلفاء، استند في عمله إلى سيرة النبيّ صلّى الله عليه
وآله وسلّم .

و لأنّه لو كان طريق آخر أوفق بالحكمة، و أقرب إلى الصواب، لمالوا إليه،
ولم يكن لهم عمل إلا عليه .

الرابع: أنّ الحكم متمشٍ فيما بعد الغيبة و شبهها، حيث لا يكون للخلفاء يد مبسوطة بالنسبة إلى ما عدا الجهاد للجلب إلى الإسلام؛ لأنّ ذلك مخصص بالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم وخلفائه عليهم السلام، و بمن نصبوه بالخصوص، دون العموم.

وأما الأقسام الأخر، فالحكم فيها أنّه إذا لم يمكن الرجوع إلى الخلفاء الراشدين، قام المنصوب العام من المجتهدين مقامهم. وإن عجزوا وامتنعوا عن الإذن، قام الأمراء و الرؤساء مقامهم؛ وإلاّ لانهدم ركن الدين، و استحلت الدماء، والأعراض، والأموال من المسلمين.

وأيّ مصلحة للمسلمين تُصرف فيها أموالهم أعظم من حفظ دماءهم وأعراضهم، و أيّ محلّ أولى لصرف مال الأتقال - مع غنى ولي الأمر عنه - من حفظ بيضة الإسلام، و حفظ دماء المسلمين وأعراضهم، وتقوية مذهبهم.

الخامس: في القاسم

ويتعيّن وليّ الأمر أو نائبه الخاصّ أو الوكيل من أحدهما فيما يترتب على الجهاد للجلب إلى الإسلام، وفي الأقسام الأخر كذلك مع الإمكان.

ومع التعذّر كما في الغيبة، يرجع الأمر إلى النائب العام. ومع عجزه عن القيام بما يصلح النظام، يرجع - الأمر بإذنه مع إمكانها، و بدونها مع عدمها - إلى السلاطين من أهل الحقّ والحكّام.

فلا يجوز لأحد من المهاجرين والمجاهدين ولا من غيرهم تولّي ذلك من غير إذن؛ فإن تبرّع متبرّع، مضى مع المصلحة والإجازة تمّن له الاختيار.

وتعتبر في القاسم المعرفة، و زيادة البصيرة، والعدالة، مع فقد الناظر العدل، وإلاّ ففي عدالة الناظر كفاية. ويجزي الواحد، والأحوط مراعاة الاثنين.

ولو تبرّع القاسم بلا أجر فلا كلام، و إن جعل له شيء، كان له الأمر، وإن أمر

على الإطلاق، كان له أجرة المثل. ولو تعدّد القاسمون، اشتركوا في الأجرة، واقتسموا على قدر عملهم.

السادس: في المقسوم له

لاسهم للعبيد، والنساء، والخنائي المشكّلة، و المسوحين، والكفار، والمعتصمين، وغيرهم؛ ولا للمتشبّثين بالإسلام من الغلاة، والخوارج، والأقسام الثلاثة من النواصب، و المشبّهة، و المجسّمة على الحقيقة، و المجبرة، و المفوضة في أمر الخلق، و القائلين بالحلّول، و الاتّحاد، و وحدة الوجود، و وحدة الوجود، و نحوهم في وجه قويّ.

ومن كان من أهل الباطل، ولم يدخل في اسم الكفار؛ يقوى دخوله مع أهل السهام. و من كان مُبعضاً يستحقّ من السهم ما قابل جزأه الحرّ، ويدخل جزء الرق في حكم الرضخ. و من زال مانعه قبل الاستيلاء أو بعده قبل القسمة، فالظاهر دخوله معهم، و يرضخ الوالي لهؤلاء على نحو ما يرى من المصلحة.

ولا رضخ للمخذّل، و هو من يخذّل المجاهدين، ويسعو في حلّ عزمهم عن الجهاد؛ ولا للمُرّجف، وهو الخيف للمسلمين، حتّى يمتنعوا عن الجهاد؛ ولا لمن كان عيناً للكفار، يرسل لهم الأخبار لطمع الدنيا، وإن لم يكن منهم؛ ولا للمُحتال الذي لا يُريد القتال؛ ولا لمن يرغب الكفار على الحرب و النزال، و نحوهم. و يُعتبر حضور المقسوم لهم أو وكلائهم؛ وإذا رأى وليّ الأمر فساداً بالحضور، لم يحضرهم.

السابع: في المقسوم

لا يقسّم إلا ما فيه الاشتراك بين الغانمين، وأمّا ما كان مختصّاً كالأنفال، و الرضخ، و الجعائل، و نحوها فلا قسمة فيه.

وفي جواز تعيين وليّ الأمر شيئاً معيّناً قبل الأخذ في الحرب لمعيّن أو لجماعة مخصوصة على وجه الشركة غير السلب إشكال.

وبعد الأخذ في الحرب، ثم بعد فراغه أشدّ إشكالاً، ولا تجوز القسمة في المشترك بينهم ممّا لا يُنقل، كالأرضين المفتوحة عنوة أو بالصلح، على أن الأرض للمسلمين؛ لا شراكها بين المسلمين، من وجد وقت الغنيمة، ومن لم يوجد.

ولا يقسم ما كان من المحرّمات، كالخمر، و الخنزير، وآلات الملاحية، وكتب الضلال، وإن جاز إبقاء الخمر للتخليل، وحفظ كتب الضلال للردّ. وكذا جميع ما يتوقّف على التذكية من الجلود، وما يُعمل منها، واللّحوم، والشحوم ما لم يعلم بأنّ المسلم ذكّاه؛ فما يُعمل من الجلود و العصب للسيوف أو لغيرها من الأسلحة وغيرها محكوم بأنّها جلود ميتة.

الثامن: في مكان القسمة

يستحبّ ترك القسمة في أرض الحرب؛ حذراً من اشتغال المسلمين بها، فيجد الكفّار لهم فرصة، والأولى أن يكون فيما يبعد من أرض المسلمين عنهم. و ينبغي اختيار المناسبة للغنيمة، فإن كان فيها بهائم من بغير وغنم، فينبغي اختيار مواضع النبت؛ وإن كان فيها إبل، أختير مواضع الشجر، كلّ ذلك مع كثرتها، ولزوم طول قسمتها.

وإن كان فيها سبي، استحبّ اختيار أرض سالمة من الجبال والشجر؛ خوفاً من هربهم، وكذلك إذا كانت أجناساً أو نقوداً؛ خوفاً من السراق، وهكذا.

التاسع: في زمان القسمة

ينبغي تأخير القسمة إلى أن تجتمع الغنيمة، ولو قسّمت أولاً فاولاً، بأن يقسم ما حصل بالمناضلة الأولى أو اليوم الأوّل، ثمّ يقسّم ما حصل بالمناضلة الثانية أو اليوم الثاني، جاز على كراهة.

ولوعلم زيادة رغبة المسلمين بذلك، أو كثرة احتياجهم؛ إذ لم يكن عندهم ما يموّنهم، كان ذلك أرجح، و ينبغي أن يكون ذلك بعد إخراج الصفايا لوليّ الأمر،

والرضح، والجمعائل، ونحوها.
ولو كانت الجعالة جزءاً مُشاعاً، فأراد وليّ الأمر انتزاعها بعد القسمة، بأن يعطي كلّ صاحب حقّ مقدار ما يخصّه، جاز على إشكال.
وينبغي تأخيرها حتّى يحصل الاطمئنان التامّ من جهة هجوم الكفّار، وإلى وقت النهار السالم من الثلوج والأمطار.

العاشر: في كيفية القسمة

يلزم تعديل السهام بحيث لا يحصل حيف على جانب، فما كان من المكيل والموزون من المتجانس، قسّم كيلاً أو وزناً، و في غير المتجانس يُعتبر التعديل، فإن حصل فيها، وإلا احتاج أحد الطرفين إلى أن يضمّ إليه ما يبعث على التساوي.

و ليس لأحد الغانمين اختيار في تعيين شيء، بل يبنى الأمر على القرعة بعد التعديل.

ويلزم التقويم فيما يحتاج إلى التعديل، و يكتفى بقول العدل الواحد، والأحوط الاثنان.

ولا يجوز التفضيل لبعض على بعض، إلا مع توقّف حفظ بيضة الإسلام أو ردّ العدو عليه.

الحادي عشر: في مقدار السهام

للراجل سهم وإن زاد نفعه على الفارس، و للفارس سهمان: سهم له، وسهم لفرسه. و لصاحب الأفراس ممّا زاد على الواحدة، - وإن كثرت - ثلاثة أسهم، لا يزداد ذلك، وإن بلغت المائة؛ من غير فرق بين العتيق الذي أبواه عريبان، و البرذون الذي أبواه عجميان، و لا بين الهجين الذي أبوه عتيق وأمه عجميّة، و المفرق الذي أبوه برذون وأمه عربيّة.

ولا سهم للحطم من الخيل، وهو الذي ينكس، و القحم، وهو الكبير الهرم؛ والضرع، وهو الصغير؛ والأعجف، وهو المهزول؛ والرازح، وهو الذي لا حراك به.

ولو دخل المعركة راجلاً، ثم ملك فرساً قبل الاستيلاء أو بعده قبل القسمة، أسهم لها في وجه قوي.

ولو قاتل فارساً، ثم تلفت فرسه، أو باعها، أو أخذها المشركون قبل الحيازة، أو بعدها قبل القسمة، لم يسهم لها على إشكال.

ولا سهم للمغصوب مع غيبة صاحبه، ومع حضوره يُسهم له، ويكون لصاحبه دون الغاصب. و المترصد للجهاد يُعطى من بيت المال، فلو كانوا في السفن و أتوا بخيل، فلو جُعِلت في البر أعطوا لها سهاماً. و يسهم للمريض مع صدق اسم الجهاد عليه.

الثاني عشر: في الأحكام، وفيها مطالب:

الأول: أنه لا يجوز التصرف لأحدٍ بشيءٍ من الغنيمة قبل القسمة، لا بركوب دابة، ولا بلبس لباس، أو فرش فراش، ولا بأخذ سلاح، ونحوها إلا مع الاضطرار. و يجوز فيما كان من الطعام أو الدهن أو اللحم، مع ردّ الجلود، و الصوف، و علف الدواب، مع ردّ الزائد تماماً ذكر في الغنيمة.

الثاني: إذا وجد شيئاً من الغنائم في غير محلّ الحرب، أو فيه بعد التفرّق، كان له.

الثالث: أنه لا قسمة إلا بعد إخراج الخمس، ويجب تسليم نصفه إلى المجتهد بعد غيبة الإمام.

الرابع: أنه إذا توقّف حفظ بيضة الإسلام، ودماء المسلمين، وأعراضهم على ترك قسمة الغنائم، وصرفها في دفع الكفار، صُرِفَتْ.

الخامس: لو غَنِمَ المسلمون شيئاً، وعليه علامة مسلم، دخل في الغنيمة، إلا أن تقوم القرائن القاطعة على مدلولها.

السادس : أنه إذا جاء صاحب العين المحترم المال قبل القسمة ، أخذها ، وبعدها يغرم الإمام لأهلها شيئاً على إشكال ؛ وأما لو أخذت بهبة أو سرقة ، ردت إلى أهلها .
 السابع : أنه إذا غلّ من له سهم مع الغائبين ، لا يجري عليه حكم السارق ، ومن لم يكن له تعلق معهم يجري عليه حكمه ، وفي أهل الأنفال إشكال .
 الثامن : أنه لا يجوز لصاحب سهم بيعه إلا بعد القسمة وتمييز سهمه ، ويجوز الصلح بعد الاستيلاء ، وفيما قبله إشكال . وحال الرضخ والجعائل قبل القبض ، كحال ما قبل الاستيلاء .

التاسع : أنه تكره التفرقة بين الأمّ وولدها ، وإن رضيت الأمّ ، وإن خفت الكراهة ما لم يبلغ سبع سنين . وفي إلحاق الجدة إشكال .
 والظاهر تمشية الكراهة إلى كلّ مربية إذا كان منعطفاً عليها ، ولا كراهة في باقي المحارم إلا مع الانعطاف .

ولو باع الولد ، و شرط بقاء أمّه معه ، أو التزم بذلك ، ارتفعت الكراهة ، أو خفت . ولا بأس بالتفرقة في العتق .

العاشر : أنه يجوز الاستيجار على الجهاد ، كما يجوز على الرباط ، ما لم يتعيّن على الأجير ، و يأخذ ذلك زائداً على سهمه من الغنيمة . ولو شرط المستأجر عليه كون السهم له ، ففي الجواز إشكال .

الحادي عشر : لا يجب إخراج الزكاة والخمس المتعلّقين بالمال حال الكفر ، وإنما يجب الخمس من حيث الاغتنام .

الثاني عشر : أنه يجب إخراج الخمس قبل قسمة الغنيمة ، ولو كان الصلاح في أن يؤخّر بعد القسمة ، ثم يخرج من كلّ سهم خمسة عمل عليه ، ولا يجب إخراجه من الرضخ والجعائل على إشكال .

الثالث عشر : أنه لو وضع صاحب السهم سهمه الذي اختصّ به بعد إخراج الخمس في تجارة أو صناعة أو زراعة ، فاجتمعت في فوائده شرائط الخمس و الزكاة ، وجب إخراجهما ، ووضعهما في محالهما .

خاتمة

وفيها مباحث :

الأول : في أحكام الارتداد

وفيه مقامان :

أحدهما : فيما يتحقق به الارتداد

الارتداد بالمعنى المتعارف : الكُفر بعد الإسلام ، كما أنّ الارتداد الإيماني هو الإتيان بما يُخرج عن الإيمان .

وحيث كان الإسلام عبارة عن الاعتقاد بمضمون كلمتي الشهادة ، وهي : «أشهد أن لا إله إلا الله ، ومحمّداً رسول الله» ، أو مع قولهما ، وكان مقتضى ذلك الاعتراف بجميع ما جاء به النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم وثبت عنه ضرورة ، ترتّب الارتداد على نقض الإسلام بإنكار ، أو جحود ، أو نفاق ، أو شك ، أو عناد . أو إنكار ضرورة في حقّ الواجب تعالى ، أو نبية ، أو المعاد .

أو إنكار ضروريّ من ضروريّات الدين ، كاستحلال ترك الصلاة ، و الزكاة ، والحجّ ، أو صوم شهر رمضان ، أو شرك ، أو كُفر نعمة . أو هتك حرمة بقول ، كسبّ لله ، أو لنبية صلى الله عليه وآله وسلّم ، أو لخلفائه الراشدين .

أو فعل ، كاللقاء القذارات في الكعبة ، أو عليها ، أو على قبر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم ، أو على القرآن ، أو وضع الأقدام عليه ، أو على أحاديث النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم استخفافاً ، وكذا فعل جميع ما يقتضي الاستخفاف بالإسلام .

ولا حكم بصدور ما يقضي بالردة من الصبي ، والمجنون حال جنونه ، و النائم ، والغافل ، والساهي ، و الغالط ، والجاهل بالموضوع أو الحكم ، و المجبور ، و المغمى

عليه، والسكران وإن كان عاصياً في سكره، والغضبان الخارج عن الاختيار. ولو صدر قول أو فعل باعثن على الردّة من دون علم بحاصل ما يراد منهما، فلا ردّة، وكذا إذا ادّعى شبهة أو تقيّة مع قبول احتمالهما عند العقلاء، أو حصل معه غضب أخرجه عن الاختيار، درأ عنه.

ولو علق السبّ بما يراه عند الله تعالى من أب أو أمّ أو ولد أو زوجة وهكذا، أو علّقه بما لا يقضي سبه بارتداد، كأُمّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أو زوجته، فإن قصد بسبّ المضاف سبّ المضاف إليه، كما هو المتعارف، كان ارتداداً، وإلا كان عاصياً، ويعزّر لسوء الأدب، وإن كان هازلاً.

ولا فرق في كلمة السبّ بين أن تكون عربيّة ملحونة أو لا. ولو قصد السبّ بلفظ لا يفيد زاعماً إفادته، كان ساباً.

ولو صدرت بعض كلمة الردّة حال الكمال، وأتمّها حال النقص، لم تكن ردّة؛ وفي العكس إشكال، كما أنّ كلمة الإسلام لا تقبل منه في تلك الأحوال، وكذا لا تقبل عقوده وإيقاعاته في تلك الحال.

و تقبل دعواها منه، مع قيام الاحتمال المرضيّ عند العقلاء.

و يثبت بالإقرار ولو مرّة، ويقبل منه التنزيل، مع احتمال التأويل؛ وبشهادة العدلين عند الإمام أو نائبه الخاصّ أو العام. ولو كذّبهما لم يسمع تكذيبه. ولو وجد للإقرار وجه محتمل في نظر العقلاء، لم يكن مثبتاً.

و يعتبر ثبوت عدالتهم عند الحاكم، ولا يكفي الثبوت عنده، ولا عند غيره.

ولو عُرِضت على المسلم كلمة الشهادتين، فأبى عن النطق بها، لم يحكم عليه بشيء إلا مع القرينة.

ولو نسب إلى الله بعض الصفات المستلزمة للحدوث، كالجسميّة، والعرضيّة، والحلول، والاتّحاد، والكون في زمان أو مكان عامّين أو خاصين، أو الأكل، أو الشرب، أو اللبس، أو الفرش، أو الغطاء، أو الرؤية، أو اللمس، أو الظلّ على وجه الحقيقة، أو الأبوة، أو البنوة أو الزوجيّة، ونحوها، وأراد لوازمها، حكم بارتداده.

ولو أسند إليه الظلم حالاً، دخل في حكم فاعل الكبيرة، يُستتاب ثلاثاً أو أربعاً، ويقتل، ومع الهزل يعزّر للتجري.

ولو وقعت كلمة الردّة من اثنين فما زاد، لم يحكم على واحد منهما بشيء، وإنما يحكم بتنجيسهما فيما يقضي بدخولهما معاً فيه، ويحتسبان بواحد في عدد الشهادة، والجمعة، والجماعة.

والاثنان على حق واحد إن علم تعدّدهما، اختصّ الارتداد بصاحبه، وإلا كانا مرتدّاً واحداً.

وإنكار الكتب المنزلة من السماء، وجملة الأنبياء والأوصياء السابقين، وخصوص ما قامت الضرورة على نبوتهم كنوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ونحوهم يقضي بالارتداد.

ولو خيّر بين القتل والردّة، واختار الردّة، فلا شيء عليه، ووافق ظاهر الشرع، وإن اختار القتل عليها أخطأ، وأجره على الله.

ولو ردّده الجابر بين ردّتين، كبرى و صغرى، فاختر الأخيرة، أصاب، وإلا عصى، وفي احتسابه مرتدّاً إشكال. وإن أمكنه قصد خلاف الظاهر بالتورية، وجب.

المقام الثاني: في أحكامه

المرتد: إمّا فطريّ، قد انعقدت نطقته من مسلم أو مسلمة حال إسلامها مبدأً إنسان سبق كفره حال الاتصال أو الانفصال، قبل البروز أو بعده، قبل الوصول إلى الرحم أو بعده قبل الانعقاد.

وإن تعقّب إسلام أحد الأبوين الانعقاد لم يقض بالفطرية، وإن كان حال الحمل على إشكال، وجعل مدار الفطرية على بقاء صفة الطبعية بعيد.

ويُقابله المَلّي، فمن انعقد من كافر أسلم بعد بلوغه، ثم ارتدّ، أو أسلم أحد أبويه بعد انعقاده قبل بلوغه، ثم ارتدّ، كان ملّياً.

ثمّ الوصفان إمّا أن يكونا في ذكرٍ معلوم الذكورية، أو أنثى كذلك، أو مشتبه الحال

بين الذكر والأنثى، أو بين المتحد أو المتعدّد، فههنا أقسام:

أحدهما: الفطريّ من معلوم الذكورة، وحكمه جواز القتل، لكلّ أحد في حضور الإمام وغيبته، ووجوبه على الإمام، مع بسط كلمته.

ولا تُقبل توبته ظاهراً، ولا باطناً، نجس العين، يعاقب على ترك العبادات، ولا تصحّ منه، ولا مانع من ذلك بعد أن أهمل المقدّمات باختياره.

وتبين منه أزواجه، ويقضين عدّة الوفاة، ويتزوّجن.

و تنفذ وصاياه في الطاعات، من عتق، و وقف، و صدقة، و صلاة، و صيام، و حجّ، وشبهها كالتيدير على إشكال. و تنفذ في غير الطاعات.

و تقسّم أمواله الداخلة في ملكه قبل الردّة - بعد إخراج الديون والواجبات الماليّة والثلث - من الورثة على إشكال، من غير فرق بين الأعيان، و الديون الحالّة، والمؤجّلة، والصدّاق المؤجّل من الدين.

والردّة قبل الدخول توجب تمام المهر. و في المتجدّد بعد - كالواقع في فخ نصبه قبل ردّته بعد ردّته - بحث.

و فيما يتجدّد بالحيازة أو الالتقاط أو الاتّهاب احتمالان، أحدهما: الرجوع إلى الوارث، والثاني: البطلان والبقاء على ما كان؛ لأنّه كالميت، ولا يخلو من رجحان.

ولا يحكم بفطريّته إلّا عن علمٍ أو مأخذٍ شرعيّ، وبدون ذلك يُحكم بالمليّة. والمنعقد من نطفة دخلت في رحم، ثمّ صارت إلى رحم آخر بالمساحقة، فانعقدت في الثاني، تُعتبر فيها الحال الثانية.

و النطفة من الزاني والزانية لا تثبت فيها الفطريّة على إشكال.

ولا تفاوت في الإسلام المرتد عنه بين ما يكون إيمانياً أو خالياً عن الإيمان، وبين كونه فيه تشبّث بالإسلام كالخوارج والغلاة والنواصب.

ثانيها: الفطري من معلوم الأنوثة، و حكمه: أن تُستتاب بما يُرجى عوده به، لا بخصوص ثلاثة أيّام، فإن تابت أُطلقت، و لا شيء عليها، وإلّا جعلت في السجن، و ضيق عليها في الماكل، والمشرب، واللباس، والفراش، والغطاء، بأن لا تمكّن إلّا من

الردىء منها، و تضرب أوقات الصلاة.

فإن تابت، أخرجت، وإلا خُلِّدت فيه حتى تموت. فإن خرجت بعد التوبة، ثم عادت فعل بها ما مرّ، فإن عادت، قتلت في الثالثة، والأحوط الرابعة.

والفطرية إنما تجري في الكفر الأصلي، دون التشبّثي، فلا تجري في المتشبّثين بالإسلام، المقرّين بالشهادتين والمعاد، كالقائلين بوحدة الوجود والوجود، والمجسّمة، والمشبّهة على الحقيقة، والمجبرة، والمفوضة، وأقسام المتصوّفة؛ وفي الغلاة إشكال.

وهؤلاء الحدّ للإمام أو نائبه الخاص، ومع فقدهما النائب العام. وفي القتل المستند إلى السبّ يستوي الجميع.

ثالثها ورابعها: الملّي المعلوم الذكورة أو الأنوثة، و حكمه: التأديب مرّة، ثم مرّة ثانية، ثم يقتل، والأحوط التأخير إلى الرابعة.

خامسها وسادسها: الفطري و الملّي من المشتبه، كالخُنْثى المشكل، والمسوح، و حكمهما: إجراء حكم الأنثى فيهما.

سابعها و ثامنها: في الاثنين على حقّ واحد، فإنّه إن أُختبرا بالإيقاظ، فتيقظا معاً، وعلم اتّحادهما، جرى عليهما حكم الواحد.

وإن اختلفا، وعلم تعدّدهما، وحصل الارتداد من واحد معيّن أو مشتبه تعيّن القرعة أو غيرها، جرى عليه حكم المرتدّ، فيما لا يتعلّق بالفعل والبدن، دون ما يتعلّق بهما؛ خوفاً من السراية أو المؤلّمة، ولو أمكن ذلك من دون خوف حكم به.

ولو كان خُنْثى أو ممسوحاً حصل اشتباه آخر، وجاء الحكم المتقدّم.

ولو تاب مستحقّ القتل، وقتله من لم يعلم بتوبته، فلا قصاص، وعليه الدية.

ولو طلب حلّ الشبهة أنظر، فإن لم يرجع قتل. ولو أكره على الإسلام من لا يقرّ

على دينه قتل منه، ولا يقتل من غيره.

ولا يسترّق المرتدّ بقسميه، ولا نساؤه، وأولاده، ويُشترط في قبول توبته - حيث

يكون قابلاً - الإقرار بقبح ما صدرَ منه من إثبات أو نفي قضى برّدته.

وإذا علق الولد قبل الرّدّة فهو مسلم، وإذا علق من أبويه حال ارتدادهما، فإن بلغ

مسلماً فلا كلام؛ وإن وصف بالكفر أستتيب، فإن لم يتب قتل؛ وإن تاب ثم عاد، قتل في الرابعة.

و ولد الناقض للعهد إذا بقي أمانة عندنا، انتظر به البلوغ، فإن وصف الإسلام فيها، وإلا فإن أدى الجزية قبلت منه، وإلا ردّ إلى مأمنه.

ويترتب على هذه الأقسام أحكام:

منها: أنه لا يسترّق مرتدّ ولا مرتدّة وإن لحقت بدار الحرب، ولا الأطفال، ولا النساء.

ومنها: أنه إذا انعقد منهما بعد الارتداد ولد، دار بين أمور ثلاثة: إجراء أحكام الكفار، وإجراء أحكام المرتدّين، وإجراء أحكام المسلمين، ولعلّ الأوسط.

ومنها: أنه لو قتل مسلماً، قتل به قصاصاً، وقدم على قتل الردّة، ولو قتل للردّة قبل القصاص، فلا ضمان على القاتل. ولو قتل مرتدّاً مثله، لم يُقتل به. ولو قتل متشبّثاً بالإسلام، قتل به؛ دون العكس. ولو قتل كافراً معتصماً، قتل به على إشكال.

ولو عفا وليّ المقتول، قتل بالردّة.

ولو قتل شخصاً خطأ قبل الردّة، كان الضمان على العاقلة. ولو قتله خطأ أو أتلف شيئاً بعد الردّة، فلا ضمان فيهما، ويؤدّي من ماله إن كان مليّاً، أو تجدد له مال.

وما كان عليه من حقوق أو ديون مؤجلة قبل الردّة تكون حالة بسببها إن كانت فطرية، وفي (الفطري)^(١) إشكال. ويعقل العاقلة غير الفطري، والفطري مع صدور مبانيه^(٢) قبل الردّة، وفيما بعدها على إشكال.

١. كذا، والأنسب: المّلي.

٢. يحتمل كونها تصحيف: مافيه.

ومنها: أنه تقبل توبة المنافق، وإن توقفت على صفاء الباطن.

ومنها: أنه إذا طلب الحجّة، أُجيب إليها إن لم يكن فطرياً، أو كان على إشكال.

ومنها: أنه لا تُقبل منه جزية، ولا تصحّ منه مناكحة مع مثله أو مع مسلم أو كافر، ولا يرتفع حدّته، أصغر أو أكبر، ولا يؤثر تيمّمه بإباحة، وتستمرّ نجاسته، ولا تحلّ ذبيحته، ولا تجري عليه أحكام المسلمين، من تغسيل أو تحنيط أو تكفين أو دفن بين المسلمين أو بين الكفّار، ولا تُدرأ عنه غرامة المتلفات، ولا عقوبة الجنايات.

ومنها: أنه لا يُنفق عليه من ماله لو لم يقتل إن كان فطرياً. ويحجر عليه بمجرد الردّة من غير احتياج إلى حكم الحاكم لو كان مليّاً، ويُنفق عليه من ماله مادام حياً، وكذا من تجب نفقته عليه. وفي بطلان تصرفاته مطلقاً أو بشرط الموت على الردّة وجهان، أقواهما الأوّل، وإذا مات فماله لوارثه، لا لبيت المال.

ومنها: أن زوجته تبين منه في الحال إن كان فطرياً، وتعتدّ عدّة الوفاة وإن لم يدخل. وإن كان مليّاً، وقف على انقضاء العدّة المعتبرة في الطلاق، وإن رجع فيها رجعت، وإلا فلا، ومع عدم الدخول تبين في الحال.

ولو ارتدّت المرأة قبل الدخول بانّت، وبعده ينتظر بها العدّة، فإن رجعت رجعت، وإلا فلا ولاية له على مولاه وإن كان مرتدّاً، ولا ولده ذكراً أو أنثى.

ولا يكفي صدور العبادة منه في ثبوت توبته صلاة أو صياماً أو حجّاً أو غيرها، وإن كان في دار الحرب؛ لقيام الاحتمال.

ولو قتله معتقداً برّدّته، فبانّ الخلاف، فلا قودّ على الأقوى، ويُلحق بشبه العمد، كمن اعتقد قصد شخص قتله بقدومه إليه أو استحقاقه القصاص عنه؛ وفيمن قصد ابنه أو عبده فبانّ الخلاف، الظاهر الخلاف.

ومنها: أنّ جهاد أهل الردّة مقدّم على غيرهم مع عدم المانع، وتجاوز إعانة المعتصمين على المرتدّين؛ لأنّهم أعظم خطيئة.

ومنها: أنّهم يُمنعون عن دخول المساجد، والحضرات، ويجب عليهم أداء ما لحقتهم من الحقوق، من قصاص، ودية، وأموال، وقضاء العبادات.

المبحث الثاني : في المحاربة

و فيه أبحاث :

الأول : في المحارب اسم فاعل

وهو من جرّد السلاح لإخافة الناس ظلماً وعدواناً، من سيفٍ أو رمحٍ أو سهمٍ أو غيرها ممّا يشتمل على الحديد من الآلات القتّالة أو آلة يوضع فيها قتال، أو عصا، أو حجر، أو نحو ذلك، ليلاً أو نهاراً، قاصداً لمجرّد الإخافة مع الاعتیاد، أو طالباً لمجرّد الفساد، أو مُريداً لقتلٍ أو هتكٍ عرض، أو أسر رجال أو أطفال أو نساء، أو أخذ مالٍ بلدٍ أو قرية أو جبال أو وهاذٍ أو في بحر من جزيرة أو سفينة .

ذكراً كان أو أنثى أو خنثى أو ممسوحاً، صحيحاً أو مريضاً، مع حصول الخوف منه . لارداءً متعوّداً عن محلّ المحاربة، مترصداً لإعانة المحارب وقت احتياجه، أو تعطفاً خوفاً من الهجوم عليه . ولا منتهباً، بأنّ يأخذ قهراً، ثمّ يهرب، ولا مختلصاً بأخذ حقّه، ولا ضعيفاً لا يُخشى منه، فإنّها ليست من أقسامه، ولا تبني عليه أحكامه .

الثاني : في المحارب اسم مفعول .

ويُعتبر فيه ألا يكون مطلوباً بحقٍّ يُراد، أو قصاصاً منه على الوجه المأذون فيه، ولا كافراً مستباحاً في أرضه أو أرض المسلمين، أو معتصماً، ولا متشبّثاً باسم الإسلام، مع خروجه عنه، ولا مسلماً خارجاً عن الفرقة المُحقّقة على إشكال، نعم يعزّر فيما إذا عصى كسائر العُصاة .

الثالث : في الاحكام،

وهي أمور :

أحدها : القتل بغير نوع الصلب .

ثانيها : الصلب .

ثالثها : القطع من خلاف اليد اليمنى من أصول الأصابع الأربعة ، والرجل اليسرى من المفصل في قبة القدم ، ويترك له العقب ، والأولى حسمهما بالدهن .
رابعها : النفي من محله إلى محل آخر ، ويكتأب أهل المحال بالنهي عن معاملته ، ومؤاكلته ، ومجالسته ، ومخالطته إن لم يتب ، فإن تاب ارتفع الحرج عنه . ومع عدم التوبة والعود يكون الخيار بين الثلاثة الباقية . ثم إن لم يتب رجع الخيار إلى الشتين . ثم يتعين الواحد ، ثم يقتل .

ثانيها : أنه لو تاب قبل القدرة عليه ، فلا حدّ عليه . ولو تاب بعد قبضه ، فلا اعتبار لتوبته . ولو ادعى تقدّمها ، لم يقبل منه إلا بالبيّنة ، وهي شهادة عدلين ؛ دون الواحد ، ودون النساء ، ودون الشاهد واليمين .

ثالثها : أن المحاربة تثبت بشاهدين عدلين ، ولا تقبل فيها شهادة النساء ، ولا بشاهد ويمين ، وتثبت بإقراره ولو مرة واحدة .

رابعها : أن هذا الحدّ وسائر الحدود يتولاها الإمام أو نائبه الخاص ، وبعد التعذّر يرجع الحال إلى النائب العام من المجتهدين ، ومن أذنوا له ، لثلاث تعطّل الأحكام . والله وليّ التوفيق .

المبحث الثالث : في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وهما راجحان واجبان في محلّ الوجوب ، مندوبان في محلّ الندب ، مع جمع الشرائط الآتية عقلاً ؛ لدخولهما في باب شكر المنعم ، ونصرة الله ، وتقوية الدين ، والشرع المبين .

وشرعاً ؛ بدلالة الآيات القرآنية ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١).

وقوله : ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٢).

وقوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾^(٣) إلى غير ذلك من الآيات .

وبدلالة الأخبار المتواترة النبوية والإمامية : فعن النبي صلى الله عليه وآله : «لا يزال الناس بخير ما أمروا بالمعروف، ونهوا عن المنكر، وتعاونوا على البرّ، فإذا لم يفعلوا ذلك، نُزعت عنهم البركات، و سلّط بعضهم على بعض، و لم يكن لهم ناصر في الأرض، ولا في السماء»^(٤).

وعنه صلى الله عليه وآله وسلّم : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ لِيُبْغِضَ الْمُؤْمِنَ الضَّعِيفَ الَّذِي لَا دِينَ لَهُ» فقيل له : وما المؤمن الذي لا دين له؟ قال : «الَّذِي لَا يَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ»^(٥).

وعنه صلى الله عليه وآله وسلّم : «أصل الإسلام الإيمان بالله، ثم صلّة الرحم، ثمّ الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر»^(٦).

وعنه صلى الله عليه وآله وسلّم : أنّه كان يقول : «إذا أُمّتي تواكلت الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر - أي وكلّه بعض إلى بعض - فليأذنوا بوقاع من الله

١ . آل عمران : ١١٠ .

٢ . الحجّ : ٢٢ .

٣ . التحريم : ٦ .

٤ . التهذيب ٦ : ١٨١ ح ٣٧٣ ، المقنعة : ٨٠٨ ، تنبيه الخواطر (مجموعة ورّام) ٢ : ١٢٦ ، مشكاة الأنوار : ٥٧ ،

الوسائل ١١ : ٣٩٨ أبواب الامر بالمعروف ب ١ ح ١٨ ، البحار ٩٧ : ٩٤ ح ٩٥ .

٥ . الكافي ٥ : ٥٩ ح ١٥ ، الوسائل ١١ : ٣٩٧ أبواب الامر بالمعروف ب ١ ح ١٣ .

٦ . الكافي ٥ : ٥٨ ح ٩ ، التهذيب ٦ : ١٧٦ ح ٣٥٥ ، تنبيه الخواطر (مجموعة ورّام) ٢ : ١٢٣ ، الوسائل ١١ : ٣٩٦ أبواب

الامر بالمعروف ب ١ ح ١١ . وتتمّة الرواية : فقال الرجل : فايّ الأعمال أبغض إلى الله تعالى؟ قال : «الشرك بالله» ثمّ قال : ثمّ ماذا؟ قال : «قطيعة الرحم» ، قال : ثمّ ماذا؟ قال : «النهي عن المعروف والامر بالمنكر» .

تعالى» إلى غير ذلك من الأخبار النبوية^(١).

و عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ بعث ملكين إلى مدينة ليقلباها بأهلها، فلمَّا انتهيا إليها وجدا رجلاً يدعو الله، و يتضرَّع، فقال أحد الملكين: لا أحدث شيئاً، حتَّى أراجع ربِّي، فعاد إلى الله تعالى، وذكر ما كان، فقال: امض لما أمرت به، فإنَّه لم يتمرَّ وجهه غيظاً لي قطَّ»^(٢).

وعنه عليه السلام أنَّه قال لقوم من أصحابه: «قد حقَّ لي أن آخذ البريء منكم بالسقيم، وكيف لا يحقَّ لي ذلك و أنتم يبلغكم عن الرجل منكم القبيح، و لا تنكرون عليه، و لا تهجرونه، و لا تؤذونه، حتَّى يتركه»^(٣).

و عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أنَّ الله قال: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾»^(٤)، فبدأ الله تعالى بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة منه، لعلمه بأنَّها إذا أُدِّيت وأُقيمت، استقامت الفرائض كلّها، هيَّنها و صعبها؛ و ذلك أنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعاء إلى الإسلام»^(٥) إلى آخره، وغير ذلك من الأخبار المتواترة^(٦).

ويجب بيان الواجب والمستحبَّ من العارف المجتهد، لمن يطلب بيانهما، وجوباً كفايًّا؛ فإن تعذَّر وجب على المقلِّدين كفاية وجوباً كفايًّا.

و يُستحبَّ الأمر بالقسم الواجب و المستحب، والنهي عن المحرَّم والمكروه مع

١. الكافي ٥: ٥٩ ح ١٣، التهذيب ٦: ١٧٧ ح ٣٥٨، ٣٥٩، عقاب الأعمال: ٣٠٤ ح ١، تنبيه الخواطر (مجموعة

ورّام) ٢: ١٢٣، الوسائل ١١: ٣٩٤ أبواب الأمر بالمعروف ب ١ ح ٥، ١٢، ١٣، ١٨، البحار ٩٧: ٩٢ ح ٨٤.

٢. الكافي ٥: ٥٨ ح ٨، الوسائل ١١: ٤١٤ أبواب الأمر بالمعروف ب ٦ ح ٢، البحار ٩٧: ٨٦ ح ٦٠، ٦٨.

٣. الكافي ٨: ١٥٨ ح ١٥٠، التهذيب ٦: ١٨٢ ح ٣٧٥، المقنعة: ٨٠٩، تنبيه الخواطر (مجموعة ورّام) ٢: ١٢٦،

الوسائل ١١: ٤١٥ أبواب الأمر بالمعروف ب ٧ ح ٤.

٤. التوبة: ٧١.

٥. تحف العقول: ٢٣٧، الوسائل ١١: ٤٠٢ أبواب الأمر بالمعروف ب ٢ ح ٩، البحار ٩٧: ٧٩ ح ٣٧.

٦. أنظر الوسائل ١١: ٣٩٣ أبواب الأمر بالمعروف ب ١.

المعرفة وعدم المانع؛ مع عدم مظنة التأثير في الواجب والمحرم، ومطلقاً في المستحب؛ مع عدم التقية، وعدم لزوم المفسدة، و البلوغ والعقل؛ لنوم أو غفلة أو نسيان أو بدونه.

و يجب الأمر بالواجب و النهي عن المحرم وجوباً كفاثياً بشروط أربعة عشر :
أحدها : التكليف ، بجمع وصفي البلوغ و العقل حين الأمر والنهي .
ثانيها : العلم بجهة الفعل من وجوب وحرمة ، ومع الاحتمال يدخل في السنة للاحتياط .

ثالثها : إمكان التأثير ، و مع عدمه يلحق بالسنة .

رابعها : عدم التقية ولو بمجرد الاطلاع .

خامسها : عدم ترتب الفساد الديني على المأمور أو غيره بسببه .

سادسها : عدم مظنة قيام الغير به .

سابعها : مظنة الوقوع ممن تعلق به الخطاب .

ثامنها : ألا يتقدم منه أو من غيره خطاب يظن تأثيره .

تاسعها : عدم البعث على ارتكاب معصية أو ترك واجب للمأمور أو غيره بسببه .

عاشرها : عدم ترتب نقص مخل بالاعتبار على الأمر .

حادي عشرها : فهم المأمور مراد الأمر .

ثاني عشرها : ضيق الوقت في الوجوب الفوري .

ثالث عشرها : عدم معارضة واجب مضيق من صلاة ونحوها .

رابع عشرها : كون المأمور ممن يجوز له النظر إليه أو اللمس له إذا توقف عليهما .

ولا يجب على الله شيء منهما بطريق الإلجاء؛ لقبح الإلجاء منه، و لفوات ثمرة

التكليف .

و يجب الاقتصار في حق الوالدين والمولى على الكلام اللين ، وفيما عدا ذلك

يجب الانتقال بعد عدم حصول الثمرة من تلك المرتبة إلى الإعراض في غير الزوجة ،

ثم إلى الكلام الحشن ، ثم الأخشن ، وهما يقدمان على الإعراض بالوجه ، ثم على

جعلها خلف الظهر، ثم هو على الهجر، وبعد ذلك في المقامين ينقل إلى الضرب غير المبرح، دون الجرح والقتل، إلا في مقام الحد.

ويجب بالقلب مع الجوارح، ومع تعذر عملها يقتصر عليه.

إذا أظهر الندم قبل إحضاره من دون ظهور أنه للخوف، حرم التعرض له.

والحدود و التعزيرات بأقسامها على نحو ما قرّرت في كتاب الحدود مرجعها إلى الإمام أو نائبه الخاص أو العام، فيجوز للمجتهد في زمان الغيبة إقامتها، ويجب على جميع المكلفين تقويته، و مساعدته، ومنع التغلب عليه مع الإمكان، ويجب عليه الإفتاء بالحق مع الأمن.

ولا يجوز الرجوع إلا إلى المجتهد الحيّ حين التقليد وإن مات بعده مباشرة، أو عن كتاب ثابت صدوره عنه بطريق قطع أو بإخبار عدلين أو عدل واحد سليم الغلط.

ولا يضرّ احتمال عدوله في بعض مسائله، ولا العلم بالعدول عن بعضها من غير تعيين، ومع التعيين يرجع عن المعين أو عن واسطة عدل فضلاً عن عدلين.

ثم الاحتياط، ثم موثق، ثم مظنون الصدق ولو فاسقاً، ثم الشهرة والإجماع، ثم الروايات مع قابليته لفهمها، ثم كتب الأموات، ككتاب الآقا - نور الله ضريحه - و المجتهدين من تلامذته، وكتب المحقق، والشهيد الأول، ثم باقي الفقهاء، ثم بعض المتفقهة، و يجتهد في تحصيل الأقوى فالأقوى من الظنون.

ولا يجوز الترافع إلا إلى المجتهد؛ فمن ترافع إلى غيره، خرج عن جادة الشرع.

وللناس بطريق الاحتياط وطريق الصلح غنى عن المجتهد في أغلب الفتاوى والأحكام.

و يسهل الخطب على من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد - من عالم، وحاكم عادل أو ظالم إذا شهدت عنده البيّنة العادلة بثبوت الحق - الحكم على المشهود عليه بالتسليم، كما لو علم من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

و يسهل أيضاً كمال السهولة في حق من طلب اليمين، فإنه لا يكون إلا للمجتهد، و الحلف في إثبات الدعوى في غير مجلسه لا يفيد ثبوتاً، بإيقاع الصلح بين المنكر

والمدعي بإسقاط الدعوى باليمين، أو ثبوتها بيمين الردّ.

فتخرج المسألة عن حكم المرافعات، وتدخل في قسم المعاملات، ويستوي في ذلك العوام والمجتهدون، كما في الصلح على إيقاع العقود والإيقاعات.

وزعم أنّ ذلك داخل في الصلح على الحرام فلا يصحّ مردود، بأنّ ذلك مسدود في باب الأحكام، وإلا لم يجز لمدعٍ - يعلم بثبوت حقّه، وعلم المنكر به - تحليف المنكر، ولا للمنكر الردّ مع علمه بعلم المدعي.

ولا يجوز لغير المجتهد تولّي القضاء إلا تقيّة، وإذا ولاه حاكم جائر فلا إثم عليه، ومع عدم الجبر الإثم عليهما معاً.

ولا يجوز لرئيس المسلمين أن ينصب قاضياً أو شيخاً إسلاماً إلا عن إذن المجتهد، ويجب عليه الرجوع إلى المجتهد أولاً إن أمكنه، ثمّ الحكم.

ومع التقيّة لا يجوز القضاء في أمر القتل مطلقاً، ولا في أمر الجرح مع الخوف على المال، وفي النفس لا بأس على الأقوى.

وتجوز إقامة التعزير لكلّ أحد إذا توقّف عليه الأمر بالمعروف من الواجب، والنهي عن المنكر. وأمّا الحدّ فمخصوص بالمجتهد إلا في حقّ المولى، ولو كان امرأة، وعنده مختصاً في المختصّ، ومشاركاً في المشترك، والزوجة دائمة ومتعة، مدخولاً بها أولاً، المطلقة والرجعية، والأب الأدنى، ويقوى لحق باقي الآباء من الأب به، ولا يجري ذلك في المبعّض، والرفيق المكاتب.

ولو أقام المجتهد المنسوب من السلطان حدّاً، وجب عليه نيّة أنّ ذلك عن نيابة الإمام، دون الحكم، والله أعلم بحائق الأحكام.

هذا تمام ما كتبه، قدّس الله روحه ونورَ ضريحه، في الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولنشرع فيما كتبه رحمه الله في الحجّ والعمرة إن شاء الله تعالى.

كتاب الحجّ

كتاب الحجّ

بفتح أوّله مصدراً، وكسره اسماً له، ويشتمل على أبواب:

الأول: في المقدمات،

وفيه أبحاث:

الأول: في بيان معناه

الحجّ في اللّغة على معانٍ، هي: مُطلق القصد، و القصد المتكرّر، و الكفّ، والقدوم، وكثرة التردّد، والغلبة بالحُجّة^(١)؛ وأشهرها القصد. وفي الشرع - على جهة الوضع المبتدأ، دون النقل، كما هو الأصحّ في سائر الحقائق الشرعيّة الموضوعة للعبادات بالمعنى الأخصّ - لقصد الكعبة مطلقاً، أو متكرّراً.

أو مع قصد مُطلق المشاعر للإتيان بالنُسك الخاصّ مقروناً بالأعمال، جامعاً لشرائط الصّحة على الأصحّ، كما في باقي العبادات بالمعنى المذكور؛ ولذلك تدور الأسماء

١ . أنظر القاموس المحيط ١ : ١٨٨ ، والعين ٣ : ٩ .

مدارها، كملت أجزاؤها أو نقصت . ولأن الثمرة والأحكام والحكمة إنما تتعلق بها .
والتبادر عند الإطلاق وصحة السلب شاهدان عليها .

أو نفس الأعمال ، أو مع الأقوال ، واجبها ومندوبها ، أو الأوّل فقط .
أو خصوص الأركان المفسد تركها عمداً وسهواً ، أو عمداً فقط مع صحتها .
وقد تظهر الثمرة في النذور ونحوها .

و الأقوى هو الأوّل من الأقسام ، مقترناً بالقيود المذكورة ، ويزداد رجحاناً على
القول بالنقل ؛ لأنه يقرب من التخصيص ، فيكون أولى ممّا يقرب من المجاز ، وأقلّ
تخصيصاً ، وهو أولى ممّا يتعدّد تخصيصه .

ولا يجب على الناسك معرفة معناه ، ولا معرفة تفصيل المناسك على نحو ما بيناه
حال ابتداء الدخول فيه ، بل تكفي معرفة الأعمال على الإجمال ، وأنه طالب
للإتيان بأعمال ترتبط بالوصول إلى الكعبة ، مغايرة لما عداها من صلاة و زكاة
ونحوهما ، كما لا يجب ذلك في سائر العبادات ، وإلا لزم الفساد في عبادات جمهور
العباد ، فله أن يتعرفها حين فعلها أولاً فأولاً ، ولا سيما من يعسر عليه البيان ، كغير أهل
اللسان .

و عدّ قصد مكّة للنسك من المعاني اللغوية لا وجه له ، و يجري احتمال الاشتراك
اللفظي و المعنوي ، و الحقيقة والمجاز في بعض المعاني اللغوية ، و كذا الشرعية على
الوضع الابتدائي ، و النقلي ، والهجري ، فتختلف المعاني باختلاف المقاصد .

البحث الثاني : في مقدّماته

وهي أقسام :

القسم الأوّل : فيما يتعلق بالسفر

وهو أمور :

أولها : رجحانه في ذاته ، فعن النبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلّم : «سافروا تصحّوا ،

وجاهدوا تغنموا، وحجّوا تستغنوا»^(١).

ثانيها: رجحانه لغيره، فعن الصادق عليه السلام: «في حكمة آل داود عليه السلام: أن على العاقل أن لا يكون ضاعناً إلا في ثلاث: تزود لمعاد، أو مرمّة-أي مصلحة-لمعاش، أو لذة في غير محرّم»^(٢).

ونحوه عنه، عن آبائه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مع إضافة: «يا عليّ، سر سنتين برّ والديك، سر سنة صل رحمك، سر ميلاً عُد مريضاً، سر ميلين شيع جنازة، سر ثلاثة أميال أجب دعوة، سر أربعة أميال زُر أخاً في الله، سر خمسة أميال أجب الملهوف، سر ستة أميال انصر المظلوم»^(٣).

واستحبابه للحجّ وزيارة الأئمة و طلب الأمور الراجعة تواترت فيه الأخبار^(٤).

ثالثها: استحباب الوصية عند إرادته، فعن الصادق عليه السلام: «من ركب راحلته فليوص»^(٥).

رابعها: الغُسل عنده، و الدعاء، و أفضله المأثور، و هو: بسم الله وبالله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وعلى ملة رسول الله، وآله الصادقين عن الله، صلوات الله عليهم أجمعين، اللهم طهر به قلبي، واشرح به صدري، ونور به قبري، اللهم اجعله نوراً، وطهوراً، وحرزاً، وشفاءاً من كلّ داء و آفة و عاهة و سوء، ومأخاف وأحذر، وطهر قلبي، وجوارحي، وعظامي، ودمي، وشعري، وبشري، ومخي، وعصبي، وما أقلت الأرض مني، اللهم اجعله لي شاهداً يوم حاجتي وفقرتي وفاقتي

١. الفقيه ٢: ١٧٣ ح ٧٦٤، المحاسن: ٣٤٥ ح ٢، الجعفریات: ٦٧، دعائم الإسلام ١: ٣٤٢، الوسائل ٨: ٢٥٠ أبواب آداب السفر ب ٢ ح ١، بحار الأنوار ٩٧: ٤٩ ح ٢١.

٢. الفقيه ٢: ١٧٣ ح ٧٦٣، فقه الرضا(ع): ٣٧١، الوسائل ٨: ٢٤٨ أبواب آداب السفر ب ١ ح ١. وكلمة: «أي مصلحة» من المؤلف.

٣. الفقيه ٤: ٢٥٧ ح ٨٢٢، مكارم الأخلاق للطبرسي: ٤٣٨، الوسائل ٨: ٢٤٨ أبواب آداب السفر ب ١ ح ٣.

٤. أنظر الوسائل ٨: ٢٥٠ أبواب آداب السفر ب ١-٩.

٥. الكافي ٤: ٥٤٢ ح ١٠، الفقيه ٢: ٣٠٩ ح ١٥٣٨، التهذيب ٥: ٤٤١ ح ١٥٣١، الوسائل ٨: ٢٦٧ أبواب آداب السفر ب ١ ح ١، وفيه: راحلة.

إليك، يارب العالمين، إنك على كل شيء قدير^(١).

خامسها: توديع العيال عند التوجه إليه، بأن يصلي ركعتين، ويدعو بعدهما، فعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ما استخلف أحد على أهله بخلافة أفضل من ركعتين يركعهما إذا أراد الخروج إلى السفر، يقول: اللهم إني أستودعك نفسي، وأهلي، ومالي، وذريتي، ودنياي، وآخرتي، وأمانتي، وخاتمة عملي، فإذا قالها أعطاه الله ما سأل»^(٢).

وكان أبو جعفر عليه السلام إذا أراد سفرًا جمع عياله في بيت ثم قال: «اللهم إني أستودعك الغداة نفسي ومالي وأهلي وولدي، الشاهد منا والغائب، اللهم احفظنا واحفظ عيالنا، اللهم اجعلنا في جوارك، اللهم لا تسلبنا نعمتك، ولا تغير ما بنا من عافيتك وفضلك»^(٣).

وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ما استخلف العبد في أهله من خليفة - إذا هو شد ثياب سفره - خيرًا من أربع ركعات يصلين في بيته، يقرأ في كل ركعة منها فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد، ويقول: اللهم إني أتقرب إليك بهن، فاجعلنّ خليفتي في أهلي ومالي»^(٤).

وروي: أنه يقرأ في الأولى من الركعتين بعد الحمد سورة الإخلاص، وفي الثانية بعد الحمد القدر^(٥).

سادسها: التصديق أمامه بما تيسر، وورد في عدة أخبار: أنها دافعة لنحوسات الأيام^(٦).

١. الأمان من أخطار الأسفار لابن طاووس: ٣٣، الوسائل ٨: ٢٦٨ أبواب آداب السفر ب ١٣ ح ٢.

٢. الكافي ٤: ٢٨٣ ح ١، الفقيه ٢: ١٧٧ ح ٧٨٩، التهذيب ٥: ٤٩ ح ١٥٢، المحاسن: ٣٤٩ ح ٢٩، الوسائل ٨: ٢٧٥ أبواب آداب السفر ب ١٨ ح ١.

٣. الكافي ٤: ٢٨٣ ح ٢، المحاسن: ٣٥٠ ح ٣٠، الوسائل ٨: ٢٧٦ أبواب آداب السفر ب ١٨ ح ٢.

٤. في «ح» من نسخنا زيادة: وولدي، الأمان من أخطار الأسفار: ٤٤، الوسائل ٨: ٢٧٦ أبواب آداب السفر ب ١٨ ح ٣.

٥. الأمان من أخطار الأسفار: ٤١.

٦. الفقيه ٢: ١٧٥ ح ٧٨١، المحاسن ٨: ٣٤٨ ح ٢٣، الوسائل ٨: ٢٧٢ أبواب آداب السفر ب ١٥ ح ١-٧.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقَالَ عِنْدَ التَّصَدَّقِ: اللَّهُمَّ إِنِّي اشْتَرَيْتَ بِهَذِهِ الصَّدَقَةِ سَلَامَتِي وَسَلَامَةَ سَفَرِي، وَمَا مَعِيَ، اللَّهُمَّ احْفَظْنِي، وَاحْفَظْ مَا مَعِيَ، وَسَلِّمْ مَعِيَ، وَبَلِّغْنِي، وَبَلِّغْ مَا مَعِيَ، بِبَلَاغِكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ.

سَابِعُهَا: التَّعَمُّمُ، فَعَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ضَمَنْتَ لِمَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُعْتَمِلاً بِأَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ سَالِماً»^(١).

ثَامِنُهَا: التَّحَنُّكُ بِإِدَارَةِ طَرَفِ الْعِمَامَةِ تَحْتَ حَنَكِهِ، فَعَنِ الْكَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَا ضَامِنٌ ثَلَاثًا لِمَنْ خَرَجَ مُعْتَمِلاً تَحْتَ حَنَكِهِ يَرِيدُ سَفَرًا: أَنْ لَا يَصِيبَهُ السَّرَقُ، وَالْحَرْقُ، وَالْغُرْقُ»^(٢).

وَعَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ خَرَجَ فِي سَفَرِهِ وَلَمْ يَدِرِ الْعِمَامَةَ تَحْتَ حَنَكِهِ فَأَصَابَهُ أَلَمٌ لَا دَوَاءَ لَهُ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»^(٣).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ مُعْتَمِلاً تَحْتَ حَنَكِهِ يَرِيدُ سَفَرًا لَمْ يُصِبْهُ فِي سَفَرِهِ سَرَقٌ، وَلَا حَرْقٌ، وَلَا مَكْرُوهٌ»^(٤).

وَعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ يَوْمَ السَّبْتِ، مُعْتَمِلاً بِعِمَامَةٍ بِيضَاءٍ قَدْ حَنَكَهَا تَحْتَ حَنَكِهِ، ثُمَّ أَتَى إِلَى جَبَلٍ لِيُزِيلَهُ مِنْ مَكَانِهِ لَأَزَالَهُ عَنْ مَكَانِهِ»^(٥).

وَيُظْهِرُ مِنَ الْأَخْبَارِ اسْتِحْبَابَهُ فِي غَيْرِ السَّفَرِ أَيْضًا^(٦).

تَاسِعُهَا: اصْطِحَابُ عَصَا لَوْزٍ فِي سَفَرِهِ، فَعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ خَرَجَ فِي سَفَرِهِ وَمَعَهُ عَصَا مِنْ لَوْزٍ مَرٌّ، آمَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ كُلِّ سَبْعٍ ضَارٍّ، وَمِنْ كُلِّ لَصٍّ عَادٍ، وَمِنْ كُلِّ ذَاتِ حَمَّةٍ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَكَانَ مَعَهُ سَبْعَةٌ وَسَبْعُونَ مِنْ

١. ثواب الأعمال: ٢٢٢ ح ١، مكارم الأخلاق: ٢٤٥، الوسائل ٨: ٣٣٢ أبواب آداب السفر ب ٥٩ ح ٢.

٢. ثواب الأعمال: ٢٢٢ ح ٢، المحاسن: ٣٧٣ ح ١٣٧، الوسائل ٨: ٣٣٢ أبواب آداب السفر ب ٥٩ ح ١.

٣. الفقيه ١: ١٧٣ ح ٨١٤، الوسائل ٣: ٢٩٢ أبواب لباس المصلي ب ٢٦ ح ٥.

٤. الكافي ٦: ٤٦١ ح ٦، الوسائل ٣: ٢٩٢ أبواب لباس المصلي ب ٢٦ ح ٣.

٥. الأمان من أخطار الأسفار: ١٠٤، الوسائل ٨: ٣٣٢ أبواب آداب السفر ب ٥٩ ح ٣.

٦. أنظر الوسائل ٣: ٢٩١ أبواب لباس المصلي ب ٢٦.

المعقبات يستغفرون له حتى يرجع ويضعها»^(١).

و روي: أن الأرض تطوى لحاملها، وأنه يُنفى عنه الفقر، ولا يجاوره الشيطان، وأن آدم أصابته وحشة فشكا إلى جبرئيل عليه السلام، فأشار إليه بقطعها، وضمها إلى صدره، وفعل فذهبت عنه الوحشة^(٢).

و في الخبر: «تعصوا، فإنها من سنن إخواني النبيين، وكان بنو إسرائيل -الصغار والكبار- يمشون على العصي، حتى لا يختالوا في مشيهم»^(٣).

و يقوى نسخ الرجحان في الثامن و التاسع في هذه الأزمان؛ لخوف الوقعة، وحفظ العرض، فيدخل في حكم لباس الشهرة.

عاشرها: ما يفعله عند باب داره إذا توجه إلى السفر، فعن أبي الحسن عليه السلام: «لو أن الرجل منكم إذا أراد سفرًا قام على باب داره، تلقاء وجهه الذي يتوجه له، فقرأ الحمد أمامه وعن يمينه وعن شماله، والمعوذتين أمامه وعن يمينه وعن شماله، وقل هو الله أحد أمامه وعن يمينه وعن شماله، وآية الكرسي أمامه وعن يمينه وعن شماله، ثم قال: اللهم احفظني واحفظ مامعي، وسلمني، وسلّم مامعي، وبلغني، وبلغ مامعي ببلاغك الحسن الجميل، لحفظه الله وحفظ مامعه، وبلغه وبلغ مامعه، وسلّمه وسلّم مامعه، أما رأيت الرجل يُحفظ، ولا يُحفظ مامعه، ويبلغ، ولا يبلغ مامعه»^(٤).

وعن الصادق عليه السلام: «إذا خرجت من منزلك فقل: بسم الله آمنتُ بالله، توكلت على الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم إني أسألك خير ما خرجت له، وأعوذ بك من شر ما خرجت له، اللهم أوسع عليّ من فضلك، و أتم عليّ نعمتك،

١. الفقيه ٢: ١٧٦ ح ٧٨٦، ثواب الأعمال: ٢٢٢ ح ١، الأمان من أخطار الأسفار: ٤٦، مكارم الأخلاق: ٢٤٤،

الوسائل ٨: ٢٧٤ أبواب آداب السفر ب ١٦ ح ١.

٢. الفقيه ٢: ١٧٦ ح ٧٨٧، ثواب الأعمال: ٢٢٢ ح ١، الأمان من أخطار الأسفار: ٤٦، الوسائل ٨: ٢٧٤ أبواب آداب

السفر ب ١٦ ح ٢-٤.

٣. الفقيه ٢: ١٧٦ ح ٧٨٨، مكارم الأخلاق: ٢٤٥، الوسائل ٨: ٢٧٥ أبواب آداب السفر ب ١٧ ح ٢.

٤. الكافي ٤: ٢٨٣ ح ١، الفقيه ٢: ١٧٧ ح ٧٩٠، التهذيب ٥: ٤٩ ح ١٥٣، المحاسن: ٣٥٠ ح ٣١، الوسائل ٨: ٢٧٧

أبواب آداب السفر ب ١٩ ح ١.

واستعملني في طاعتك، و اجعل رغبتني فيما عندك، و توقني على ملتك و ملة رسولك صلى الله عليه وآله وسلم»^(١).

وعنه أيضاً عليه السلام: «إذا خرجت من بيتك تريد الحج والعمرة إن شاء الله فاقرا بدعاء الفرج، و هو: لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلي العظيم، سبحان الله رب السماوات السبع، ورب الأرضين السبع، ورب العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين.

ثم قل: اللهم كن لي جاراً من كل جبارٍ عنيدٍ، ومن كل شيطان رجيم. ثم قل: بسم الله دخلت، وبسم الله خرجت، وفي سبيل الله؛ اللهم إني أقدم بين يدي نسياني وعجلتي بسم الله، ما شاء الله في سفري هذا، ذكرته أو نسيته، اللهم أنت المستعان على الأمور كلها، وأنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل؛ اللهم هون علينا سفرنا، و اطو لنا الأرض، و سيرنا، فيها بطاعتك و طاعة رسولك صلى الله عليه وآله وسلم؛ اللهم أصلح لنا ظهرنا، و بارك لنا فيما رزقتنا، وقنا عذاب النار، اللهم إني أعوذ بك من وعشاء السفر^(٢)، وكآبة المنقلب، و سوء المنظر في الأهل و المال والولد، اللهم أنت عضدي و ناصري، بك أحلّ وبك أسير، اللهم إني أسألك في سفري هذا السرور، والعمل لما يرضيك عني، اللهم اقطع عني بُعدَه ومشقته واصحبني فيه، واخلقني في أهلي بخير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، اللهم إني عبدك، وهذا حملانك، والوجه وجهك، والسفر إليك، وقد اطلعت على ما لم يطلع عليه أحد غيرك، فاجعل سفري هذا كفارة لما قبله من ذنوبي، و كن عوناً لي عليه، و اكفني وعثه ومشقته، و لقني من القول والعمل رضاك؛ فإنما أنا عبدك، وبك ولك»^(٣).

١. الكافي ٢: ٥٤٢ ح ٥، المحاسن: ٣٥١ ح ٣٨، الأمان من أخطار الأسفار: ١٠٥، الوسائل ٨: ٢٧٨ أبواب آداب السفر ب ١٩ ح ٤.

٢. وعشاء السفر: استعارة لكل أمر شاق من تعب وإثم. الصباح: ٦٦٤، وقد استعير من الأرض السهلة الكثيرة الرمل تشق على المشي. جمهرة اللغة ١: ٤٢٧.

٣. الكافي ٤: ٢٨٤ ح ٢، التهذيب ٥: ٥٠ ح ١٥٤، الوسائل ٨: ٢٧٩ أبواب آداب السفر ب ١٩ ح ٥، وفي نسخة من نسخنا ومن نسخ المصدر: مرید، بدل رجيم.

و عن الرضا عليه السلام: «إذا خرجت من منزلك في سفر أو حضر فقل: بسم الله، آمنت بالله، توكلت على الله، ما شاء الله، لاحول ولا قوة إلا بالله، فتلقاه الشياطين، و تضرب الملائكة وجوهها، و تقول: ما سبيلكم عليه، وقد سمى الله، وآمن به، و توكل على الله، وقال: ما شاء الله، لاحول ولا قوة إلا بالله»^(١).

وعن أبي جعفر عليه السلام: «من قال حين يخرج من باب داره: أعوذُ بالله مما عاذت به ملائكة الله من شرِّ هذا اليوم الجديد الذي إذا غابت شمسُه لم يعد، ومن شرِّ نفسي، و من شرِّ غيري، و من شرِّ الشياطين، و من شرِّ من نصب لأولياء الله، و من شرِّ الجنِّ والإنس، و من شرِّ السباع والبهائم، و من شرِّ ركوب المحارم كلها، أُجبر نفسي بالله من كلِّ شرٍّ، غفر الله له و تاب عليه، وكفاه المهم، وحجزه عن سوء، و عصمه من الشرِّ»^(٢).

حادي عشرها: ما يفعله عند الركوب، فعن الصادق عليه السلام: «إذا جعلت رجلك في الركاب فقل: بسم الله الرحمن الرحيم، بسم الله والله أكبر، فإذا استويت على راحلتك واستوى لك محملك، فقل: الحمد لله الذي هدانا للإسلام، و علّمنا القرآن، و منّ علينا بمحمد صلى الله عليه وآله وسلّم، سبحان الله، سبحان الله الذي سخّر لنا هذا و ما كنّا له مُقرّنين، وإنا له لمنقلبون، و الحمد لله ربّ العالمين؛ اللهم أنت الحامل على الظهر، و المستعان على الأمر، اللهم بلغنا بلاغاً يُبلغ إلى خير، بلاغاً يُبلغ إلى رضوانك و مغفرتك، اللهم لا طير إلا طيرك، و لا خير إلا خيرك، و لا حافظ غيرك»^(٣).

و عن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم: «إذا ركب الرجل الدابة فسمّى، رَدِفَهُ مَلَكٌ يحفظه حتّى ينزل، وإن ركب و لم يُسمَ رَدِفَهُ شيطان فيقول له: تغنّ، فإن قال:

١. الفقيه ٢: ١٧٧ ح ٧٩٢، المحاسن: ٣٥٠ ح ٣٣، الأمان: ١٠٥، الوسائل ٨: ٢٧٩ أبواب آداب السفر ١٩ ح ٦.

٢. الكافي ٢: ٣٩٣ ح ٤، وفي الفقيه ٢: ١٧٨ ح ٧٩٣ بتفاوت، المحاسن: ٣٥٠، الأمان: ١٠٥، الوسائل ٨: ٢٨٠ أبواب آداب السفر ١٩ ح ٧.

٣. الكافي ٤: ٢٨٥ ح ٢، التهذيب ٥: ٥٠ ح ١٥٤ الوسائل ٨: ٢٨١ أبواب آداب السفر ٢٠ ح ١، وفيه: وإنا إلى ربنا لمنقلبون.

لأحسن، قال له: تمنّ، فلا يزال يتمنّى حتّى ينزل. وقال: من قال إذا ركب الدابة: بسم الله، لا حول ولا قوة إلا بالله، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. الآية، سبحان الله الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين، حفظت له نفسه ودابته حتّى ينزل»^(١).

وعن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم أيضاً أنّه قال: «يا عليّ، ليس من أحدٍ يركب الدابة فيذكر ما أنعم الله به عليه، ثمّ يقرأ آية السخرة، ثمّ يقول: أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحيّ القيوم، اللهم اغفر لي ذنوبي، إنّ لا يغفر الذنوب إلا أنت، إلا قال السيّد الكريم: ياملأككتي، عبدي يعلم أنّه لا يغفر الذنوب غيري، اشهدوا أنّي قد غفرت له ذنوبه»^(٢).

وعن الصادق عليه السلام: أنّه كان يقول إذا وضع رجله في الركاب: «سبحان الله الذي سخر لنا هذا، وما كنا له مقرنين، ثمّ سبح الله تعالى ثلاثاً، وحمد الله ثلاثاً، ثمّ قال: رب اغفر لي، فإنّه لا يغفر الذنوب إلا أنت»^(٣).

و عن زين العابدين عليه السلام: أنّه لو حجّ رجل ماشياً، وقرأ ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ ما وجد ألم المشي، وقال: ما قرأ أحد ﴿إنا أنزلناه﴾ حين يركب دابته إلا نزل منها سالماً مغفوراً له، ولقارؤها أثقل على الدوابّ من الحديد^(٤).

وعن أبي جعفر عليه السلام: «لو كان شيء يسبق القدر لقلت: قارئ إنا أنزلناه في ليلة القدر حين يسافر، أو يخرج من منزله»^(٥).

١. الكافي ٦: ٥٤٠ ح ١٧، التهذيب ٦: ١٦٥ ح ٣٠٩، ثواب الأعمال: ٢٢٧ ح ١، المحاسن: ٦٢٨ ح ١٠٣، الوسائل ٨:

٢٨٢ أبواب آداب السفر ب ٢٠ ح ٢، والآية في سورة الاعراف: ٤٣، وآية السخرة في سورة الزخرف: ١٣.

٢. الفقيه ٢: ١٧٨ ح ٧٩٥، أمالي الصدوق: ٤١٠ مجلس ٧٦ ح ٣، المحاسن: ٣٥٢ ح ٤٠، الوسائل ٨: ٢٨٣ أبواب آداب السفر ب ٢٠ ح ٣.

٣. الفقيه ٢: ١٧٨ ح ٧٩٤، المحاسن: ٣٥٣ ح ٤٢، وص ٦٣٣ ح ١٢٠، الوسائل ٨: ٢٨٣ أبواب آداب السفر ب ٢٠ ح ٥ بتفاوت.

٤. مكارم الاخلاق: ٢٤٢، الوسائل ٨: ٢٨٩ أبواب آداب السفر ب ٢٤ ح ٣.

٥. مكارم الاخلاق: ٢٤٣، الوسائل ٨: ٢٨٩ أبواب آداب السفر ب ٢٤ ح ٤، وفيه: من منزله سيرجع.

ثاني عشرها: زيادة الاعتماد، و التوكل، والانقطاع إلى الله تعالى، و قراءة ما يتعلق بالحفظ من الآيات و الدعوات، وقراءة ما يُناسب ذلك، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾^(١)، و قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾^(٢) ودعاء التوجه، ونحو ذلك.

ثالث عشرها: تحسين ما يصحبه من الزاد والراحلة في السفر، لاسيما سفر الحج، فعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من شرف الرجل أن يُطَيَّب زاده إذا خرج في سفر»^(٣). وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا سافرت فأتخذوا سفرة، و تنوَّقوا فيها» يعني بالسفرة: طعام المسافر^(٤).

و عن علي بن الحسين عليهما السلام: أنه كان إذا سافر إلى مكة إلى الحج تزود من أطيب الزاد، من اللوز، و السكر، والسويق المحمص - يعني: المشوي - و المحلي الذي فيه الحلواء^(٥).

و عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ما من نفقة أحب إلى الله تعالى من نفقة قصد، و يبغض الإسراف إلا في حج أو عمرة»^(٦).

و عن الصادق عليه السلام: «أن من المروءة في السفر كثرة الزاد، و طيبه، وبذله لمن كان معك»^(٧).

١. الشعراء: ٦٢.

٢. التوبة: ٤٠.

٣. الكافي ٨: ٣٠٣ ح ٤٦٧، الفقيه ٢: ١٨٤ ح ٨٣٠، المحاسن: ٣٦٠ ح ٨١، الأمان: ٥٦، الوسائل ٨: ٣١٠ أبواب آداب السفر ب ٤٢ ح ١، مستدرک الوسائل ٨: ٢١٦ أبواب آداب السفر ب ٣٠ ح ١.

٤. الفقيه ٢: ١٨٤ ح ٨٢٦، المحاسن: ٣٦٠ ح ٨٢، الأمان: ٥٦، الوسائل ٨: ٣٠٩ أبواب آداب السفر ب ٤٠ ح ٢، ولكن الرواية فيه عن أبي عبد الله (ع).

٥. الكافي ٨: ٣٠٣ ح ٤٦٨، الفقيه ٢: ١٨٤ ح ٨٣١، المحاسن: ٣٦٠ ح ٨٣، الوسائل ٨: ٣١٠ أبواب السفر ب ٤١ ح ٢، وفيه: المحمص والمحلى.

٦. الفقيه ٢: ١٨٣ ح ٨٢٢، المحاسن: ٣٥٩ ح ٧٧، الوسائل ٨: ١٠٦ أبواب وجوب الحج ب ٥٥ ح ١، وص ٣٠٥ أبواب آداب السفر ب ٣٥ ح ١، البحار ٩٦: ١٢٢ ح ٤.

٧. الفقيه ٢: ١٩٢ ح ٨٧٧، أمالي الصدوق: ٤٤٣ ح ٣، الوسائل ٨: ٣١٠ أبواب آداب السفر ب ٤٢ ح ٣.

و يُسْتَنَى من استحباب التنوّق في السفر السفر إلى زيارة الحسين عليه السلام، فعن الصادق عليه السلام، أنّه قال لبعض أصحابه: «تأتون قبر أبي عبد الله عليه السلام؟» قال له: نعم، قال: «تتخذون لذلك سفرة؟» فقلت: نعم، قال: «أما لو أتيتم قبور آبائكم وأمّهاتكم لم تفعلوا ذلك». قال، فقلت: فأي شيء نأكل؟ قال: «الخبز واللّبن»^(١).

وعنه عليه السلام أيضاً أنّه قال: «بلغني أنّ قوماً إذا زاروا الحسين عليه السلام حملوا معهم السفرة فيها الجداء، والأخبصة»^(٢) وأشباهه. و لو زاروا قبور آبائهم ما حملوا معهم هذا»^(٣).

رابع عشرها: اتّخاذ الرفقة في السفر، وتكره الوحدة، فعن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم: «الرفيق ثمّ السفر»^(٤).

وعنه صلى الله عليه وآله وسلّم أيضاً: «ألا أخبركم بشرّ الناس؟ ثمّ قال: من سافر وحده، ومنع رفده، وضرب عبده»^(٥).

وعنه صلى الله عليه وآله وسلّم أيضاً أنّه قال لعليّ عليه السلام: «لا تخرج في سفرٍ وحدك، فإنّ الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، يا عليّ، إنّ الرجل إذا سافر وحده فهو غاوٍ، والاثنان غاويان، والثلاثة نفر»^(٦).

١. الفقيه ٢: ١٨٤ ح ٨٢٨، المحاسن: ٣٦٠ ح ٨٣، الأمان: ٥٦، الوسائل ١٠: ٤٢٤ أبواب المزارب ٧٧ ح ٣.

٢. الأخبصة: جمع خبيص، فعيل بمعنى المفعول. المصباح المنير: ١٦٣، والخبص: خلط الشيء بالشيء، وبه سُمّي الخبيص: جمهرة اللغة ١: ٢٩٠.

٣. الفقيه ٢: ١٨٤ ح ٨٢٩، ثواب الأعمال: ١١٥ ح ٢٣، كامل الزيارات: ١٢٩ ح ١، الأمان: ٥٦، الوسائل ٨: ٣٠٩ أبواب آداب السفر ٤١ ح ١، وج ١٠: ٤٢٥ أبواب المزارب ٧٧ ح ٤.

٤. الكافي ٤: ٢٨٦ ح ٥، الفقيه ٢: ١٨٢ ح ٨١٢، المحاسن: ٣٥٧ ح ٦١، الأمان: ٥٣، الوسائل ٨: ٢٩٩ أبواب آداب السفر ٣٠ ح ١.

٥. الفقيه ٢: ١٨١ ح ٨٠٨، المحاسن: ٣٥٦ ح ٦٠، الأمان: ٥٣، الوسائل ٨: ٣٠٠ أبواب آداب السفر ٣٠ ح ٤.

٦. الكافي ٨: ٣٠٣ ح ٤٦٥، الفقيه ٢: ١٨١ ح ٨٠٩، المحاسن: ٣٥٦ ح ٥٦، الوسائل ٨: ٣٠٠ أبواب آداب السفر ب ٣٠ ح ٥.

وعن الكاظم عليه السلام: لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة: الآكل زاده وحده، والنائم في بيت وحده، والراكب في الفلاة وحده»^(١).

وعن الصادق عليه السلام: «البائتُ في البيت وحده شيطان، والاثنان لمة، والثلاثة أنس»^(٢) واللمة بالضم والتشديد: الصحابة^(٣).

وعنه عليه السلام أيضاً: «الواحد شيطان، والاثنان شيطانان، والثلاثة صحب، والأربعة رفقة»^(٤).

وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أحبُّ الصحابة إلى الله أربعة، وما زاد قوم على سبعة إلا كثر لغتهم»^(٥).

وعن الكاظم عليه السلام: «من خرج في سفر وحده فليقل: ما شاء الله، لاحول ولا قوة إلا بالله، اللهم آنس وحشتي، وأعني على وحدتي، وأدغي بيتي»^(٦).

خامس عشرها: المحافظه على مكارم الأخلاق في السفر، فعن الباقر عليه السلام، أنه كان يقول: «ما يُعبأ بمن يؤمّ هذا البيت إذا لم تكن فيه ثلاث خصال: خلق يخالق به من صحبه، أو حلم يملك به من غضبه، أو ورع يحجزه عن محارم الله تعالى»^(٧).

وعن الصادق عليه السلام: «وَطَنَ نفسك على حسن الصحابة لمن صحبت في

١. الفقيه ٢: ١٨١ ح ٨١٠، فقه الرضا (ع): ٣٥٥، الوسائل ٨: ٣٠٠ أبواب آداب السفر ب ٣٠ ح ٥.

٢. الفقيه ٢: ١٨٣ ح ٨١٩، المحاسن: ٣٥٦ ح ٥٩، الوسائل ٨: ٣٠١ أبواب آداب السفر ب ٣٠ ح ١٠.

٣. أنظر القاموس المحيط ٤: ١٧٩.

٤. الكافي ٨: ٣٠٢ ح ٤٦٣، الفقيه ٢: ١٨٢ ح ٨١١، المحاسن: ٣٥٦ ح ٥٨، الوسائل ٨: ٣٠١ أبواب آداب السفر ب ٣٠ ح ٨.

٥. الكافي ٨: ٣٠٣ ح ٤٦٤، الفقيه ٢: ١٨٣ ح ٨٢٠، الخصال: ٢٣٨ ح ٨٢، الوسائل ٨: ٢٩٩ أبواب آداب السفر ب ٣٠ ح ٣.

٦. الكافي ٤: ٢٨٨ ح ١٤، الفقيه ٢: ١٨١ ح ٨٠٧، تفسير نور الثقلين ٣: ٢٦٢ ح ٨٦، الوسائل ٨: ٢٨٩ أبواب آداب السفر ب ٢٥ ح ١.

٧. الكافي ٤: ٢٨٥ ح ١، الفقيه ٢: ١٧٩ ح ٨٠٠، التهذيب ٥: ٤٤٥ ح ١٥٤٩، الوسائل ٨: ٤٠٣ أبواب أحكام العشرة ب ٢ ح ٥.

حسن خلقك، وكفّ لسانك، واكظم غيظك، وأقلّ لغوك، وتفرش عفوك، وتسخي نفسك»^(١).

و عن الصادق عليه السلام أيضاً: «أنّ لقمان قال لابنه: يا بنيّ إذا سافرت مع قوم فأكثر استشارتهم في أمرك و أمورهم، وأكثر التّبسم في وجوههم، وكن كريماً على زادك بينهم، وإذا دعوك فأجبهم، وإذا استعانوا بك فأعنهم، واستعمل طول الصمت وكثرة الصلاة، وسخاء النفس بما معك من دابة أو ماء أوزاد، وإذا استشهدوك على الحقّ فاشهد لهم، واجهد رأيك لهم إذا استشاروك، ثمّ لا تعزم حتّى تثبت وتنظر، ولا تُجب في مشورة حتّى تقوم فيها و تقعد وتنام و تاكل و تصلي و أنت مستعمل فكرتك و حكمتك في مشورتك، فإنّ من لم يحض النّصح لمن استشاره سلبه الله رأيه، ونزع منه الأمانة، وإذا رأيت أصحابك يمشون فامش معهم، وإذا رأيتهم يعملون فاعمل معهم، وإذا تصدّقوا أو أعطوا قرضاً فأعط معهم، واستمع لمن هو أكبر منك سنّاً، وإذا أمروك بأمر و سألوك شيئاً فقل: نعم، ولا تقل: لا، فإنّ «لا» عيّ ولوم.

وإذا تحيّرتم في الطريق فانزلوا، وإذا شككتكم في القصد فقفوا وتأمروا، وإذا رأيتم شخصاً واحداً فلا تسألوه عن طريقكم، ولا تسترشدوه، فإنّ الشخص الواحد في الفلاة مريب، لعلّه يكون عيناً للصّوص، أو يكون هو الشيطان الذي حيّركم، واحذروا الشخصين أيضاً إلا أن تروا ما لا أرى، فإنّ العاقل إذا بصر بعينه شيئاً عرف الحقّ منه. والشاهد يرى ما لا يرى الغائب.

يا بنيّ إذا جاء وقت الصلاة فلا تؤخّرهما لشيء، صلّها واسترح منها، فإنّها دين، وصلّ في جماعة ولو على رأس زجّ - يعني الحديد في طرف الرمح^(٢) - ولا تنامن على دابّتك فإنّ ذلك سريع في دبرها، وليس ذلك من فعل الحكماء، إلا أن تكون في محمل يمكنك فيه التمدّد لاسترخاء المفاصل. وإذا قربت من المنزل فانزل عن دابّتك، وابدأ

١. الكافي ٤: ٢٨٦ ح ٣، الوسائل ٨: ٤٠٢ أبواب احكام العشرة ب ٢ ح ٢.

٢. أنظر المصباح المنير: ٢٥١، ومجمع البحرين ٢: ٣٠٤.

بعلفها قبل نفسك فإنها نفسك، وإذا أردتم النزول فعليكم من بقاع الأرض باحسنها لونا، وألينها تربة، وأكثرها عشباً. فإذا نزلت فصل ركعتين قبل أن تجلس، وإذا أردت قضاء حاجتك فأبعد المدى في الأرض، وإذا ارتحلت فصل ركعتين، ثم ودّع الأرض التي حللت بها، وسلم عليها وعلى أهلها، فإن لكل بقعة أهلاً من الملائكة، وإن استطعت أن لا تأكل طعاماً حتى تبدأ فتصدق منه فافعل. و عليك بقراءة كتاب الله تعالى ما دُمت راكباً، و عليك بالتسبيح ما دُمت عاملاً عملاً، و عليك بالدعاء ما دُمت خالياً، وإياك و السير في أول الليل، و سر في آخره، وإياك و رفع الصوت في سيرك»^(١).

سادس عشرها: توديع المسافر و تشييعه و إعانته، فعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا ودّع المؤمنين قال: «زودكم الله التقوى، ووجهكم إلى كل خير، وقضى لكم كل حاجة، وسلم لكم دينكم و دنياكم، وردكم سالمين إلى سالمين»^(٢). و عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا ودّع مسافراً أخذ بيده ثم قال: «أحسن الله لك الصحابة، و أكمل لك المعونة، و سهّل لك الحزونة، و قرّب لك البعيد، وكفاك المّهم، و حفظ لك دينك وأمانتك وخواتيم عملك، ووجهك لكل خير، عليك بتقوى الله، استودع الله نفسك، سر على بركة الله»^(٣).

و عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من أعان مؤمناً مسافراً، نفّس الله عنه ثلاثاً و سبعين كربة، و أجاره في الدنيا و الآخرة من الهمّ و الغمّ، و نفّس عنه كربه العظيم يوم يغصّ الناس بأنفاسهم»^(٤).

وعن الباقر عليه السلام: «من خلف حاجاً في أهله بخير، كان له كأجره، كأنه

١. الكافي ٨: ٣٤٨ ح ٥٤٧، الفقيه ٢: ١٩٤ ح ٨٨٤، المحاسن: ٣٧٥ ح ١٤٥، الامان: ٩٩، الوسائل ٨: ٣٢٣ ابواب آداب السفر ٥٢ ح ١-٢.

٢. الفقيه ٢: ١٨٠ ح ٨٠٥، المحاسن: ٣٥٤ ح ٤٦، الوسائل ٨: ٢٩٧ ابواب آداب السفر ٢٩ ح ١.

٣. الفقيه ٢: ١٨٠ ح ٨٠٦، المحاسن: ٣٥٤ ح ٤٧، الوسائل ٨: ٢٩٨ ابواب آداب السفر ٢٩ ح ٢.

٤. الفقيه ٢: ١٩٢ ح ٨٧٥، المحاسن: ٣٦٢ ح ٩٥، ٩٦، الوسائل ٨: ٣١٤ ابواب آداب السفر ٤٦ ح ١.

يستلم الأحجار»^(١).

سابع عشرها: اختيار الأيام السالمة من النحوسة من الأسبوع، وهي السبت، والثلاثاء، والخميس، والجمعة، فعن الصادق عليه السلام: «من كان مسافراً فليسافر يوم السبت، فلو أن حجراً زال عن جبل يوم السبت لردّه الله تعالى إلى مكانه، ومن تعذّرت عليه الحوائج، فليطلبها يوم الثلاثاء، فإنّه اليوم الذي ألان الله فيه الحديد لداود عليه السلام»^(٢).

وعن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «بارك الله لأمتي في بكورها يوم سبتها وخميسها»^(٣).

و عن الصادق عليه السلام في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾: «إنّ الصلاة صلاة الجمعة، والانتشار يوم السبت»^(٤).

و عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنّه كان يُسافر يوم الخميس^(٥).

وعن الرضا عليه السلام أنّه قال لمن أراد الخروج يوم الاثنين: «إنّي أحبّ أن تخرج يوم الخميس»^(٦). وعن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «أنّ يوم الخميس يوم يُحبّه الله ورسوله، ألان الله فيه الحديد لداود عليه السلام»^(٧). وهو محمول على التقيّة، أو أنّه كانت الاثنان.

١. المحاسن: ٧٠ ح ١٤١، الوسائل ٨: ٣١٥ أبواب آداب السفر ب ٤٧ ح ١، البحار ٩٩: ٣٨٧ ح ١.

٢. الكافي ٨: ١٤٣ ح ١٠٩، الفقيه ٢: ١٧٣ ح ٧٦٦، الخصال ٢: ٣٨٦، المحاسن: ٣٤٥ ح ٧، الأمان: ٣٠، الوسائل ٨:

٢٥٣ أبواب آداب السفر ب ٣ ح ٣، وب ٤ ح ٢، البحار ٩٧: ١٠٢ ح ١، ٨.

٣. الفقيه ٤: ٢٧١ ح ٨٢٨، الأمان: ٣٠، الوسائل ٨: ٢٥٣ أبواب آداب السفر ب ٣ ح ٦.

٤. الفقيه ٢: ١٧٤ ح ٧٧٤، عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ٤٢ ح ١٤٦، الخصال: ٣٩٣ ح ٩٦، المحاسن: ٣٤٦ ح ٨،

الوسائل ٨: ٢٥٢ أبواب آداب السفر ب ٣ ح ١. والآية ١٠ من سورة الجمعة.

٥. الفقيه ٢: ١٧٣ ح ٧٦٨، الأمان: ٣٠، الوسائل ٨: ٢٥٩ أبواب آداب السفر ب ٧ ح ١، البحار ٥٦: ٤٧ ح ١.

٦. المحاسن: ٣٤٧ ح ١٥، الوسائل ٨: ٢٦١ أبواب آداب السفر ب ٧ ح ٩، البحار ٥٦: ٣٩ ح ١٠.

٧. قرب الإسناد: ٥٧، وفي الفقيه ٢: ١٧٣ ح ٧٦٩ صدر الحديث، الأمان: ٣٠، الوسائل ٨: ٢٦١ أبواب آداب السفر

وعن الصادق عليه السلام: «لا بأس بالخروج ليلة الجمعة»^(١).

و عنه عليه السلام أيضاً: «يكره السفر و السعي في الحوائج يوم الجمعة، من أجل الصلاة، فأما بعد الصلاة فجائز»^(٢) وعليه يُحمل النهي المطلق.

و روي مرسلأ كراهة الخروج من بلاد المعصومين يوم الخميس^(٣)، وهو موافق لاعتبار ما دلّ بظاهره على تخصيص السبت بما بعد طلوع الشمس^(٤).

وأسلم الأيام و أرجحها يوم السبت و الثلاثاء، و قريب منهما يوم الخميس. وأما ليلة الجمعة و عقيب صلاة الجمعة، فما ورد فيها رخصة^(٥)، و لا يفيد الرجحان.

ثامن عشرها: تجنّب الأيام النحسة من الأسبوع، و هي: يوم الأحد، روي: أن له حداً كحدّ السيف^(٦).

و عن الصادق عليه السلام: «السبت لنا، و الأحد لبني أمية»^(٧).

ويوم الاثنين [عن الصادق عليه السلام أنّه قال لجماعة أرادوا الخروج يوم الاثنين] «كأنكم طلبتم بركة يوم الاثنين؟ فقالوا: نعم، فقال: «وأيّ يوم أعظم شؤماً من يوم الاثنين، يوم فقدنا فيه نبينا صلّى الله عليه وآله وسلّم، وانقطع فيه الوحي، لا تخرجوا، و اخرجوا يوم الثلاثاء»^(٨). و ورد نحوه في غير واحد من الأخبار^(٩).

١. الفقيه ٢: ١٧٣ ح ٧٦٧، المحاسن: ٣٤٧ ح ١٧، الامان: ٣٠، الوسائل ٨: ٢٦٠ أبواب آداب السفر ب ٧ ح ٣.

٢. الفقيه ١: ٢٧٣ ح ١٢٥١، الخصال: ٣٩٣ ح ٩٥، الوسائل ٨: ٢٦٠ أبواب آداب السفر ب ٧ ح ٤.

٣. التهذيب ٦: ١٠٧ ح ١٨٨، الوسائل ١٠: ٤٢٦ أبواب المزار ب ٧٨ ح ١.

٤. الفقيه ٢: ١٧٤ ح ٧٧٣، الوسائل ٨: ٢٥٣ أبواب آداب السفر ب ٣ ح ٤.

٥. انظر الفقيه ١: ٢٧٣ ح ١٢٥١، و الخصال: ٣٩٣ ح ٩٥، و المحاسن ٢: ٣٤٧ ح ١٧، و الوسائل ٨: ٢٦٠ أبواب آداب السفر ب ٧ ح ٣-٤.

٦. الفقيه ١: ٢٧٤ ح ١٢٥٤ بتفاوت، الخصال ٢: ٣٨٣ ح ٦١، الوسائل ٨: ٢٦٠ أبواب آداب السفر ب ٧ ح ٧.

٧. الفقيه ٢: ١٧٤ ح ٧٧٥، المحاسن ٢: ٣٤٦ ح ٨، الوسائل ٨: ٢٥٣ أبواب آداب السفر ب ٣ ح ٢، ٥.

٨. الكافي ٨: ٣١٤ ح ٤٩٢، الفقيه ٢: ١٧٤ ح ٧٧٧، المحاسن: ٣٤٧ ح ١٦، الوسائل ٨: ٢٥٤ أبواب آداب السفر ب ٤ ح ١، البحار ٥٦: ٢٦، ٤٠. و ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

٩. الخصال ٢: ٣٨٥ ح ٦٧، المحاسن ٢: ٣٤٧ ح ١٥-١٦، قرب الإسناد: ٢٩٩ ح ١١٧٧، الوسائل ٨: ٢٥٥ أبواب آداب السفر ب ٤ ح ٣، ٦، البحار ٥٦: ٤٠ ح ١، ١٠، ١١.

وما دلّ على الخلاف^(١) موافق لمذهب أهل الخلاف .

و عن العسكري عليه السلام : أنّه قال لمن كره الخروج يوم الاثنين : «من أحبّ أن يقيه الله شرّ يوم الاثنين ، فليقرأ في أوّل ركعة من صلاة الغداة سورة هل أتى»^(٢) .
ويوم الأربعاء ، فقد روي في كراهة السفر فيه عدّة روايات ، خصوصاً آخر أربعاء في الشهر^(٣) .

تاسع عشرها : اختيار الأيام السالمة من النحوسة من الشهور :

منها : اليوم الأوّل ؛ فعن الصادق عليه السلام : أنّه يوم مبارك لطلب الحوائج ، وطلب العلم ، و التزويج ، والسفر ، والبيع ، والشراء ، و الزراعة^(٤) .
ومنها : اليوم الثاني ؛ فعن الصادق عليه السلام : أنّه يصلح للتزويج ، والسفر ، وطلب الحوائج ، والتحويل ، والشراء ، والبيع^(٥) .

ومنها : اليوم السادس ؛ فعنه عليه السلام : أنّه صالح للتزويج ، ومن سافر فيه في برّ أو بحر رجع بما يُحبّ ، و يصلح لطلب الحوائج ، والسفر ، والبيع ، والشراء^(٦) .
ومنها : اليوم السابع ؛ فعنه عليه السلام : أنّه صالح لجميع الأمور ، مبارك مُختار يصلح لكلّ ما يُراد ، فيه ركب نوح السفينة ؛ فاركب البحر ، وسافر في البرّ ، و اعمل ماشئت ، فإنّه يوم عظيم البركة^(٧) .

ومنها : اليوم التاسع ؛ فعنه عليه السلام : أنّه يوم خفيف صالح لكلّ أمر تريده ، فابدأ فيه بالعمل ، ومن سافر فيه رُزق مالاً ، ويرى في سفره كلّ خير ، وأنّه يوم صالح محمود مبارك يصلح للحوائج وجميع الأعمال^(٨) .

١ . الخصال : ٣٨٤ ح ٦٢ ، اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٢٦ ، الوسائل ٨ : ٢٥٥ أبواب آداب السفر ب ٤ ، ٦ ، ٧ ، البحار ٥٦ : ٣٩ ح ٧ .

٢ . أمالي الطوسي : ٢٢٤ ح ٣٨٩ ، الوسائل ٨ : ٢٥٥ أبواب آداب السفر ب ٤ ح ٤ .

٣ . عيون أخبار الرضا (ع) ١ : ٢٤٧ ، علل الشرائع : ٥٩٧ ، الخصال : ٣٨٨ ، الأمان : ٣٢ ، ٣٨ ، الوسائل ٨ : ٢٥٦ أبواب آداب السفر ب ٥ .

٤-٨ . مكارم الأخلاق : ٤٧٤ ، الدرر الوقية : ٧ ، الوسائل ٨ : ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧ ح ١ ، ٢ .

ومنها: اليوم العاشر، فعنه عليه السلام: أنه وكِد فيه نوح عليه السلام، يصلح للبيع و الشراء والسفر، وهو صالح لكل حاجة سوى الدخول على السلطان، وصالح لابتداء العمل، رفع الله فيه إدريس مكاناً علياً^(١).

ومنها: اليوم الحادي عشر؛ فعنه عليه السلام: أنه صالح لابتداء العمل، و البيع، والشراء، و السفر، وجميع الحوائج، ماعدا الدخول على السلطان، و المعاملة، والقرض^(٢).

ومنها: اليوم الثاني عشر؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح للتزويج، وفتح الحوانيت، وركوب البحر، وبيع، و الشراء، وفيه قضى موسى الأجل، فاطلبوا فيه حوائجكم^(٣).

ومنها: اليوم الرابع عشر؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح لكل شيء، وهو جيد لطلب العلم، وبيع، و الشراء، و السفر، وركوب البحر، وطلب الحوائج، وكلّ عمل^(٤).

ومنها: اليوم الخامس عشر؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم سعيد صالح لكل حاجة، ولكل الأمور، فاطلبوا فيه حوائجكم، فإنها تُقضى، وصالح لكل عمل، إلا من أراد أن يقرض أو يقترض^(٥).

ومنها: اليوم السابع عشر؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح مختار محمود صاف، فاطلبوا فيه ما شئتم، و تزوجوا، وبيعوا، واشتروا، وازرعوا^(٦). وفي رواية أخرى: أنه متوسط تحذر فيه المنازعة والقرض، ثقيل، فلا تلتمس فيه حاجة^(٧).

ومنها: اليوم الثامن عشر؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم سعيد مختار صالح لكل شيء، من بيع، و شراء، و زرع، و سفر، و طلب الحوائج، و التزويج^(٨).

ومنها: اليوم التاسع عشر؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم سعيد صالح للسفر، والمعاش، و طلب الحوائج، و طلب العلم، و لكل عمل^(٩).

١ - ٩. مكارم الاخلاق: ٤٧٤، الدرر الوقية: ٨٤-١١٣، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧، ٢٨،

ومنها: اليوم العشرون؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم جيدٌ مُختارٌ للحوائج، والسفر، صالح، مسعود، ومبارك^(١) وفي رواية: متوسطٌ صالحٌ للسفر والحوائج.

ومنها: اليوم الثاني والعشرون؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح لقضاء الحوائج، والبيع، والشراء، والسفر، والصدقة، سعيد، مبارك، مُختار لما تُريد من الأعمال، فاعمل فيه ما شئت، والمريض فيه يبرأ سريعاً، والمسافر فيه يرجع مُعافاً^(٢).

ومنها: اليوم الثالث والعشرون؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح لطلب الحوائج، والتجارة، والتزويج، ومن سافر فيه غنم، وأصاب خيراً، مُختار، جيد، خاصةً للتزويج والتجارات، سعيد مبارك لكلّ ما تريد، للسفر، والتحويل من مكان إلى مكان، وهو جيدٌ للحوائج^(٣).

ومنها: اليوم السادس والعشرون؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح للسفر، ولكلّ أمر يُراد، سوى التزويج^(٤)، وفي رواية: سوى التزويج والسفر، وعلّيكُم بالصدقة^(٥)، وفي أخرى: يوم صالح متوسطٌ للشراء، والبيع، والسفر، وقضاء الحوائج^(٦).

ومنها: اليوم السابع والعشرون؛ فعنه عليه السلام؛ أنه يوم صالح لكلّ أمر، جيدٌ مُختارٌ للحوائج، وكلّ ما يُراد، صافٍ مبارك من النحوس، صالحٌ للحوائج إلى السلطان وإلى الإخوان وإلى السفر إلى البلدان، فالقَ فيه من شئت، وسافر فيه إلى حيث أردت^(٧).

ومنها: اليوم الثامن والعشرون؛ فعنه عليه السلام: أنه صالح لكلّ أمر، مبارك سعيد^(٨).

ومنها: اليوم التاسع والعشرون؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح لكلّ أمر، ومن سافر فيه أصاب مالاً جزيلاً، مُختار جيدٌ لكلّ حاجة، مبارك سعيد، قريب الأمر،

١ و ٢. مكارم الاخلاق: ٤٧٤، الدروع الواقية: ٨٤-١١٣، الوسائل ٨: ٢٩٤ ابواب آداب السفر ب ٢٧، ٢٨، البحار ٥٦: ٦٣-٧٨.

٣-٨. مكارم الاخلاق: ٤٧٤، الدروع الواقية: ١٢٨-١٤٤، الوسائل ٨: ٢٩٤ ابواب آداب السفر ب ٢٧.

يصلح للحوائج والتصرف فيها^(١).

ومنها: اليوم الثلاثون؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم جيد للبيع، و الشراء، والتزويج، سعيد مبارك يصلح لكل حاجة تُلتمس، مختار جيد لكل شيء، و لكل حاجة، منجح، مفلح، مفرج، فاعمل فيه ما شئت، والتق فيه من أردت، وخذ، واعط، و سافر، وانتقل، وبع، و اشتر، فإنه صالح لكل ما تُريد، موافق لكل ما تعمل^(٢).

وهذه الأيام المذكورة منها ما هو خالٍ عن شبهة النحوسات. ومنها: ما فيه ذلك، كالعاشر بالنسبة إلى الدخول على السلطان، والحادي عشر بالنسبة إلى الدخول على السلطان، والمعاملة، والقرض، و الخامس عشر بالنسبة إلى من أراد أن يقرض أو يقترض، و السابع عشر لما في بعض الروايات من أنه متوسط تحذر فيه المنازعة، والقرض ثقيل فلا تلتمس فيه حاجة، و السادس والعشرون بالنسبة إلى التزويج، وفي رواية إلحاق السفر به^(٣).

العشرون: تجنب الأيام النحسة من الشهور:

منها: اليوم الثالث؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم نحس^(٤) مستمر، فاتق فيه البيع، والشراء، و طلب الحوائج، والمعاملة، فإنه لا يصلح لشيء، قد قتل فيه قابيل هابيل، لا تسافر، ولا تعمل عملاً، و لا تلقى فيه أحداً^(٥).

ومنها: اليوم الرابع؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح للزرع، و الصيد، والبناء، والتزويج، و يُكره فيه السفر، فمن سافر فيه خيفَ عليه القتل و السلب أو بلاء يصيبه^(٦).

ومنها: اليوم الخامس؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم نحس مستمر عليه عسر لاخير فيه، فاستعد بالله من شره، فلا تعمل فيه عملاً، و لا تخرج من منزلك^(٧).

ومنها: اليوم الثامن؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح لكل حاجة من بيع أو شراء،

١- ٣. مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرر الوقية: ١٢٨-١٤٤، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ٢٧.

٤- ٧. مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرر الوقية: ٦٠-١٢٥، الوسائل ٨: ٢٩٣ أبواب آداب السفر ٢٧.

ويُكره فيه ركوب البحر و السفر في البرّ، ويصلح لكلّ حاجة سوى السفر، فإنّه يكره فيه برّاً أو بحراً^(١).

ومنها: اليوم الثالث عشر؛ فعنه عليه السلام: أنّه يوم نحس، فاتق فيه المنازعة والخصومة وكلّ أمر، واتق فيه جميع الأعمال، واستعد بالله من شرّه، ولا تطلب فيه الحاجة، فإنّه يوم مذموم^(٢).

ومنها: السادس عشر؛ فعنه عليه السلام: أنّه يوم نحس لا يصلح لشيء سوى الأبنية، ومن سافر فيه هلك، مذموم لا خير فيه، فلا تسافر فيه، ولا تطلب فيه حاجة، واستعد بالله من شرّه^(٣).

ومنها: الحادي والعشرون؛ فعنه عليه السلام: أنّه يوم نحس، فلا تطلب فيه حاجة، ومن سافر فيه خيف عليه، فاستعد بالله من شرّه^(٤).

ومنها: الرابع والعشرون؛ فعنه عليه السلام: أنّه يوم نحس مستمرّ، مشوم، مكروه لكلّ حال وعمل، فاحذره، ولا تعمل فيه عملاً، ولا تلقّ فيه أحداً، واقعد في منزلك، واستعد بالله من شرّه، ولا تطلب فيه أمراً من الأمور، فقد ولد فيه فرعون^(٥).

ومنها: الخامس والعشرون؛ فعنه عليه السلام: أنّه يوم نحس، فاحفظ نفسك منه، ولا تطلب فيه حاجة، فإنّه يوم شديد البلاء، رديء مذموم، يحذر فيه من كلّ شيء، مكروه، ثقيل، نكد، فلا تطلب فيه حاجة، ولا تسافر فيه، واقعد في منزلك، واستعد بالله من شرّه^(٦).

وأشدّها كراهة الكوامل، وهي سبعة: الثالث، والخامس، والثالث عشر، والسادس عشر، والحادي والعشرون، والرابع والعشرون، والخامس والعشرون.

وقد نظمها بعضهم فقال:

توقّ من الأيام سبعة كواملاً	ولا تتخذ فيهنّ عرساً ولا سفر
ولا تحفرن بئراً ولا دار تشتري	ولا تقرب السلطان فالحذر الحذر

و لبسك للثوب الجديد فخله
 ثلاثاً وخمساً ثم ثالث عشرها
 و حادي و العشرون حاذر شرها
 وكلّ أربعاء لا تعود فإنها
 رويناه عن بحر العلوم بهمة
 ونظمها بعضهم بأخصر من ذلك فقال:

محبك يرعى هواك فهل
 فممنقوطها نحس كلاءه
 تعود ليال بضدّ الأول
 ومهملها قلّ عليه العمل^(١)

وروي عن الصادق عليه السلام: أن في السنة اثني عشر يوماً نحسات، في كل شهر منها يوم، من اجتنبها نجاً، ومن زلّ فيها هوى، ففي المحرم الثاني والعشرون، وفي صفر العاشر، وفي ربيع الأول الرابع، وفي ربيع الثاني الثامن والعشرون، وفي جمادى الأولى الثامن والعشرون، وفي جمادى الثانية الثاني عشر، وفي رجب الثاني عشر، وفي شعبان السادس والعشرون، وفي رمضان الرابع والعشرون، وفي شوال الثاني، وفي ذي القعدة الثامن والعشرون، وفي ذي الحجة الثامن^(٢).

وروي عن أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام: أنها أربعة وعشرون، في كل شهر يومان، ففي المحرم الحادي عشر والرابع عشر، وفي صفر الأول منه والعشرون، وفي ربيع الأول العاشر والعشرون، وفي ربيع الثاني الأول والحادي عشر، وفي جمادى الأولى العاشر والحادي عشر، وفي جمادى الثانية الأول والحادي عشر، وفي رجب الحادي عشر والثالث عشر، وفي شعبان الثاني عشر والسادس والعشرون، وفي شهر رمضان العشرون والثالث، وفي شوال السادس والثامن، وفي ذي القعدة

١. أورده في البحار ٥٦: ٥٥، والحدائق الناضرة ١٤: ٣١.

٢. أورده في الحدائق الناضرة ١٤: ٣٢.

٣. البحار ٥٦: ٥٤، مستدرک الوسائل ٨: ٢٠٥ أبواب آداب السفر ب ٢١ ح ٨، بتفاوت.

السادس والعاشر، وفي ذي الحجة العشرون والثامن، وهذان الطريقان رواهما بعض العلماء^(١).

وروي في بعض الأخبار: «لا تعادوا الأيام فتعاديكم»^(٢). ولعلّ المراد ينبغي التوكّل على الله تعالى، ورفع النظر، فلا منافاة في البين. ويكره السفر والقمر في العقر؛ فعن الصادق عليه السلام: «من سافر أو تزوّج والقمر في العقر لم ير الحسنى»^(٣).

والظاهر أنّ المراد من العقر البرج دون الصورة.

ولابدّ بعد الفراغ من الكلام في هذا المقام من إمعان النظر في عدّة أمور: أحدها: أنّ ما تعلّق به السعد والنّحس من الأيام لا تدخل فيه الليالي، ولا يخرج منه ما بعد الزوال مطلقاً، ولا خصوص ما بين غروب الشمس إلى غروب الحمرة المشرقية، ولا ما بين الفجر إلى طلوع الشمس؛ فالليالي مسكوت عنها، فتبقى على أصل عدم الكراهة.

ثانيها: أنّ المراد من السفر ما يُسمّى سفراً عرفاً، فلا فرق بين ما فيه القصر وغيره، فيجري بالنسبة إلى من فرضهم التمام، والخارج من دار الإقامة، ومحلّ التردّد ثلاثين يوماً مبتدئاً في السفر على الأظهر، والخارج متردّداً يأخذ بالاحتياط، فيجري عليه حكم السفر.

ثالثها: أنّ احتساب مبدأ السفر من الخروج من منزله، دون المحلّة والبلد، ومحلّ الترخّص على الأظهر.

ولا ترتفع الكراهة ولا يثبت الرجحان بخروج دابة أو رحل^(٤) أو أسباب.

١. رواهما الفيض الكاشاني في تقويم المحسنين على ما في الحقائق ١٤: ٤٠.

٢. معاني الأخبار: ١٢٣، الخصال ٢: ٣٩٦، دعائم الإسلام ٢: ١٤٥، تفسير نور الثقلين ٥: ٣٢٦ ح ٤٠، البحار ٥٦: ٢٠ ح ٣.

٣. الكافي ٨: ٢٧٥ ح ٤١٦، الفقيه ٢: ١٧٤ ح ٧٧٨، المحاسن ٣٤٧ ح ٢٠، الوسائل ٨: ٢٦٦ أبواب آداب السفر ب ١١ ح ١.

٤. في «ح»: رجل.

رابعها: أن المدار في الشهور على العربية؛ لظاهر الإطلاق. وفي بعض الأخبار: ما يظهر منه اعتبار الفارسية^(١)، والأولى تجنب الأمرين معاً.

خامسها: أنه يظهر من بعض ما ظاهره التعليل بولادة شريف كنوح و ضده كولد فرعون، و حدوث ذنب عظيم، كقتل قابيل هابيل^(٢)؛ أنه يجري الحكم في كل ما وقع فيه مثل ذلك، بل ربّما يتمشى في الأوقات الشريفة و أضدادها.

سادسها: أن ما فيه الحرق و الغرق و إصابة المال والخير و براء المريض^(٣) منزل على الغالب، أو على الاقتضاء، مالم يمنع مانع، أو على أن ذلك متمم للسبب؛ لأننا نرى تخلف ذلك في كثير من الأوقات.

سابعها: أن المدار على الأيام و الشهور على محلّ الخروج، فلا يضرّ اختلافها باختلاف الأقاليم، فمصادفة أيام السعد في غير محلّ الخروج لا تنفع، وكذا مصادفة أيام النحس لا تضرّ.

والإشكال هنا يحتاج إلى التوجيه على نحو سائر الأوقات الشريفة و خلافها، بخلاف ما تعلق به فعل خاصّ، كليلة القدر مع الحكم بنزول القرآن فيها ونحوها، فإنها محتاجة إلى ذلك.

ثامنها: أن الأخبار الضعيفة، و أقوال بعض العلماء أولى بالاعتبار منها في أدلة السنن؛ لأن رجحان الاحتياط فيها واضح لاتعارضه شبهة التشريع إلا على وجه ضعيف. ومثل ذلك يجري في كلام المنجمين، وأحكام الأعوام، و دعاوي النساء، ولا سيما العجائز، و التفألّات و التطيّرات. و الطيرة المنهي عنها في الأخبار متعلّقة بمن يعتمد على ذلك ويحكم به.

تاسعها: أنه لو عارضها راجح أقوى منها، لغا اعتبارها، كطاعة الوالدين، أو حجّ، أو زيارة مع ضيق الوقت. ولو قلنا بارتفاع النحوسة مطلقاً في طرق الطاعات لارتفاعها بالعناية من ربّ العالمين، أو باصطحاب الملائكة الحافظين، لم يكن بعيداً.

١. الدرر الواقية: ٥٤، البحار: ٩٤: ١٣٥-١٨٤.

٢ و ٣. الدرر الواقية: ٦٤، ٢٤٠، الوسائل: ٨: ٢٩٣ ابواب آداب السفر ٢٧.

عاشرها: أنه لو جعل التعارض بينها، قدّم ما هو أقوى دليلاً، كنحوسات أيام الأسبوع على أيام الشهر، وما هو أشدّ ضرراً على الأضعف، وما تعدّدت جهته على متحدّ الجهة، أو ما زاد تعدّده على مقابله. ومع تعارض التعدّد والقوّة فيه، يؤخذ بالميزان.

حادي عشرها: أنه لا يجب تجنّب النحوسة فيما رتب الشارع عليها احتمال القتل ونحوه؛ لأنّ هذا الاقتضاء لا يبعث على الخوف العرفي الذي يوجب التجنّب.

ثاني عشرها: أنّ الظاهر من الأخبار أنّ الصدقة تدفع النحوسة^(١)، والظاهر أنّ ذلك منزل على رفع شدّتها، وإلا لم يبقَ لاعتبار الأوقات وجه؛ إذ لا يوجد من لا يقدر على التصدّق بزبيبة أو شقّ تمرّة ونحوهما.

ثالث عشرها: أنّ ما ذكر من الآداب، لامن السنن الداخلة في العبادات؛ فإنّ من الخطابات ما توجّهت بالأصالة في غير معاملة وحكم لترتب المنافع الدنيوية دون الأخروية فتعدّ من الآداب؛ وقد تترتب عليها الأمور الأخروية بسبب القصد والنية، وهذه منها.

رابع عشرها: أنه قد ورد: أنه لا بأس بالعمل ببعض ما يترتب عليه نحوسة كالأربعاء، ردّاً على أهل الطيرة^(٢). وربّما تسري الحال إلى الجميع.

خامس عشرها: أنه قد يقال: إنه لا ينبغي الاصطحاب مع من خرج في يوم نحس، خصوصاً، لو كان في سفينة ونحوها، خوفاً من عمومية الفساد. ولو أنّ شخصاً خرج من دون عزم سفر في يوم نحس، ثمّ عنّ له السفر، احتمل تعلّق الحكم به فيعود، ثمّ يحتمل ملاحظة وقت عزمه.

سادس عشرها: أنّ ما فيه طيّ الأرض، و ضرب الملائكة وجوه الشياطين، ولقاؤهم لهم، وردف الملك و الشيطان، وقول: تغنّ وتمنّ، وقول الله: عبدي يعلم

١. الفقيه ٢: ١٧٥ ح ٧٨٣ و ٧٨٤، المحاسن: ٣٤٨ ح ٢٢.

٢. الفقيه ٢: ١٧٣ ح ٧٧٠، الخصال: ٣٨٦ ح ٧٢، تحف العقول: ٣٥، الوسائل ٨: ٢٦٢ أبواب آداب السفر ب ٨ ح ١،

أنه لا يغفر الذنوب غيري، اشهدوا أنني قد غفرت له، وأن القاريء أثقل من الحديد، ونحوها مما ورد في الأخبار^(١)، الظاهر بناؤه على التأويل، والبناء على الظاهر في كلها أو بعضها غير بعيد.

القسم الثاني: ما يتعلق ببيان فضله

و يكفي فيه: تضمّنه الوفود على الله تعالى، والوصول إلى بيته، فهو ضيفه، وحقّ الضيف على صاحب البيت، والأخبار الدالة عليه كثيرة:

أولها: ما روي عن أبي جعفر عليه السلام: أن الحاج إذا أخذ في جهازه، لم يخط خطوة في جهازه إلا كتب الله له عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات، حتى يفرغ من جهازه متى فرغ؛ فإذا استقلت به راحلته، لم تضع خفاً ولم ترفعه إلا كتب الله له مثل ذلك حتى يقضي نسكه، فإذا قضى نسكه، غفر الله له ذنوبه، و كان في شهر ذي الحجة، ومحرم، و صفر، و ربيع تكتب له الحسنات؛ ولم تكتب عليه السيئات إلا أن يأتي بموجبة، فإذا مضت الأربعة أشهر خلط بالناس^(٢).

ثانيها: ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أنه قال لمن أراد الحج - بعد أن قال له: إنني أريد الحج و أنا رجل مميل، فمرني أن أصنع بمالي ما أبلغ به مثل أجر الحاج - «أنظر إلى أبي قبيس، فلو أن أبا قبيس لك ذبابة حمراء فأنفقته في سبيل الله ما بلغت ما يبلغ الحاج، إن الحاج إذا أخذ في جهازه لم يرفع شيئاً، ولم يضعه إلا كتب الله له عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات؛ فإذا ركب بعيره لم يرفع خفاً و لم يضعه إلا كتب الله له مثل ذلك؛ فإذا طاف بالبيت خرج من ذنوبه، فإذا سعى بين الصفا والمروة خرج من ذنوبه، فإذا وقف بعرفات خرج من ذنوبه، فإذا وقف بالمشعر الحرام خرج من ذنوبه، فإذا رمى الجمار خرج من ذنوبه». فعدّد

١. تقدّمت في آداب ركوب الدابة، وأنظر المحاسن: ٦٢٨ ح ١٠٣، وثواب الأعمال: ٢٢٧ ح ١، وأمالى الصدوق: ٤١٠

ح ٣، وأمالى الطوسي: ١٢٨، والوسائل: ٨: ٢٨٢ أبواب آداب السفر ب ٢٠.

٢. الكافي: ٤: ٢٥٤ ح ٩، التهذيب: ٥: ١٩ ح ٥٥، الوسائل: ٨: ٦٧ أبواب وجوب الحج ب ٣٨ ح ٨.

رسول الله صلى الله عليه وآله كذا و كذا موقفاً إذا وقفها الحاجّ خرج من ذنوبه، ثمّ قال: «أتنى لك ما يبلغ الحاجّ؟» قال الصادق عليه السلام: «ثمّ لا تكتب الذنوب عليه أربعة أشهر إلا أن يأتي بكبيرة»^(١).

وفي الحديث: «أنّ من الذنوب ما لا يكفره إلا الوقوف بعرفة»^(٢).

ثالثها: ما روي عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم أيضاً أنّه قال لرجل من الأنصار: «إنّ لك إذا توجّهت إلى سبيل الحجّ ثمّ ركبت راحلتك، ثمّ قلت: بسم الله والحمد لله، ثمّ مضت راحلتك، أنّها لم تضع خفاً ولم ترفع خفاً، إلا كتب الله لك حسنة، ومحا عنك سيئة؛ فإذا أحرمت، ولبّيت، كان لك بكلّ تلبية لبيتها عشر حسنات، ومحا عنك عشر سيئات، فإذا طفت بالبيت أسبوعاً كان لك بذلك عند الله تعالى عهد و ذخر يستحيي أن يعذبك بعده أبداً؛ فإذا صلّيت الركعتين خلف المقام، كان لك بها ألف حاجة متقبّلة؛ فإذا سعيت بين الصفا والمروة، كان لك مثل أجر من حجّ ماشياً من بلده، ومثل أجر من أعتق سبعين رقبة مؤمنة؛ وإذا وقفت بعرفات إلى غروب الشمس، وكان عليك من الذنوب مثل رمل عالج، أو بعدد نجوم السماء، أو قطر المطر، يغفرها الله لك، فإذا رميت الجمار كان لك بكلّ حصاة عشر حسنات تُكتب لك فيما يستقبل من عمرك؛ فإذا حلقت رأسك، كان لك بكلّ شعرة حسنة تُكتب لك فيما يستقبل من عمرك؛ فإذا هديت أو نحرت بدنتك، كان لك بكلّ قطرة من دمها حسنة تُكتب لك فيما يستقبل من عمرك؛ فإذا زرت البيت وطفت أسبوعاً، وصلّيت الركعتين خلف المقام، ضرب ملك على كتفيك، ثمّ قال لك: قد غفر الله لك ماضى وما يستقبل، ما بينك وما بين مائة وعشرين يوماً»^(٣).

١. التهذيب ٥: ١٩ ح ٥٦، وفي المقنعة: ٣٨٦ صدر الحديث، الوسائل ٨: ٧٩ ابواب وجوب الحجّ ب ٤٢ ح ١.

٢. دعائم الإسلام ١: ٢٩٤ عدّة الداعي لابن فهد: ٥٥، عوالي اللآلي ٤: ٣٣ ح ١١٤، مستدرك الوسائل ١٠: ٣٠ ابواب إحرام الحجّ ب ١٧ ح ٤.

٣. الفقيه ٢: ١٣١ ح ٥٥١، التهذيب ٥: ٢٠ ح ٥٧، أمالي الصدوق: ٤٤١ ح ٢٢، الوسائل ٨: ١٥٥ ابواب أقسام الحجّ

رابعها: ما روي عن علي بن الحسين عليهما السلام أنه قال: «حجّوا واعتمروا تصحّ أبدانكم، و تتسع أرزاقكم، و تكفون مؤونات عيالكم». وقال: «الحاجّ مغفور له، و موجب له الجنة، و مُستأنف به العمل، و محفوظ في أهله و ماله»^(١).

خامسها: ما روي عن الصادق عليه السلام أنه قال لمن قال: إني وطنت نفسي على لزوم الحجّ كلّ عام بنفسي أو برجل من أهل بيتي بمالي، فقال له: «و قد عزمت على نفسك؟» فقال له الرجل: نعم، فقال: «إن فعلت فأيقن بكثرة المال و البنين»^(٢).

سادسها: ما روي عنه عليه السلام أيضاً: «أنّ الحجّاج يصدرون على ثلاثة أصناف: صنف يُعتق من النار، و صنف يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه، و صنف يُحفظ في أهله و ماله، فذلك أدنى ما يرجع به الحاجّ»^(٣).

سابعها: ما روي عن النبي صلي الله عليه وآله وسلّم: «أنّ الحجّ ثلاثة، فأفضلهم نصيباً رجل غفر له من ذنبه ما تقدّم منه وما تأخّر، ووقاه الله عذاب القبر؛ وأمّا الذي يليه فرجل غفر له ذنبه ما تقدّم منه، ويستأنف العمل فيما بقي من عمره؛ وأمّا الذي يليه فرجل حفظ في أهله و ماله»^(٤).

ثامنها: ما روي عن الصادق عليه السلام: «أنّ أدنى ما يرجع به الحاجّ الذي لا يُقبل منه أن يُحفظ في أهله و ماله» فقال له قائل: بأيّ شيء يُحفظ فيهم؟ فقال: «لا يحدث فيهم إلّا ما كان يحدث فيهم وهو مُقيم معهم»^(٥).

تاسعها: ما روي عن الصادق عليه السلام أيضاً في الحديث القدسي: «من

١. الكافي ٤: ٢٥٢ ح ١، ثواب الأعمال: ٧٠ ح ٣، الوسائل ٨: ٥ أبواب وجوب الحجّ ب ١ ح ٧.

٢. الكافي ٤: ٢٥٣ ح ٥، الفقيه ٢: ١٤٠ ح ٦٠٨، ثواب الأعمال: ٧٠ ح ٤، الوسائل ٨: ٩٤ أبواب وجوب الحجّ ب ٦ ح ١.

٣. الكافي ٤: ٢٥٣ ح ٦، وص ٢٦٢ ح ٤، التهذيب ٥: ٢١ ح ٥٩، ثواب الأعمال: ٧٢ ح ٩، الوسائل ٨: ٦٥ أبواب وجوب الحجّ ب ٣٨ ح ٢.

٤. الكافي ٤: ٢٦٢ ح ٣٩، الفقيه ٢: ١٤٦ ح ٦٤١، دعائم الإسلام ١: ٢٩٤، الوسائل ٨: ٦٥ أبواب وجوب الحجّ ب ٣٨ ح ٢٢.

٥. الكافي ٤: ٢٥٩ ح ٢٧، الوسائل ٨: ٦٧ أبواب وجوب الحجّ ب ٣٨ ح ١١.

حج البيت بلانية صادقة، ولا نفقة طيبة، وهب الله له حقه، و أرضى عنه خلقه؛ ومن حج بنية صادقة ونفقة طيبة، جعله الله في الرفيق الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً^(١) إلى غير ذلك من الأخبار.

و فيما سطر من الأخبار بعض كلمات يُشكل فهم المراد منها: قوله عليه السلام: «لا يُكتب عليه ذنب إلى أربعة أشهر» فإنه يُشكل الأخذ بظاهره؛ لمنافاته لظاهر الكتاب والسنة. وإن خصصناه بغير الكبائر؛ لما يظهر من تتبع الأخبار، وما قضى به العدل من أن أموال الناس لا تغفر - إلا أن يقال: بأنها وإن قلت داخله في الكبائر - وما يظهر مما دلّ على لزوم النهي عن المنكر، ولزوم التعزير من غير فرق بين الكبير والصغير، إلا أن يقال: بأن رفع المؤاخذه الأخروية لا تقتضي رفع الدنياوية، كما في تعزير الأطفال. ثم لو نزلناه على الصغائر، اشترطنا عدم الإصرار؛ لئلا يدخل في المعاصي الكبار.

وقد تُنزل على أن الملائكة لا يكتبون عليه شيئاً، فتكون ذنوبه مستورة لا يترتب عليها فضيحة. وإنما أمرها إلى الله تعالى.

ثم إن الأخذ بظاهره يقتضي تجرّي الناس على المعاصي و عدم المبالاة بارتكاب الذنوب في أثناء الأربعة.

ومنها: ما تكرر في الحديث المتقدم من قوله: «غفرت ذنوبه» مع أن الغفران لا يتكرر بالنسبة إلى الحال الواحد، ويمكن توجيهه بوجوه:

منها: أن يُراد أن كل واحد من تلك الأعمال صالح لتسبب غفران الذنوب.

ومنها: أن الله تعالى يتكرر منه قول: «قد غفرت لك» و فيه دلالة على تمام القرب، و شرف الخطاب.

ومنها: أن يُراد أن لكل صنف من الذنوب سبباً في الغفران. فكل فعل يُغفر به من الذنوب ما لا يُغفر بغيره. و يؤيده قوله عليه السلام: «إن من الذنوب ما لا يُكفره إلا

الوقوف بعرفة»^(١).

ومنها: أن يُراد التوزيع فيما عدا الأول على المستقبل.

ومنها: أن يُراد بتكرّر الغفران: بلوغه إلى مرتبة الرضوان، يُراد أنّه تعالى يقول له حتّى يبلغ درجة الرضوان، و الظاهر أنّ المكتوب قول الحقيقة، فلا يختلف.

ومنها: ما تضمنته من الاختلاف في رفع الحُفّ؛ إذ في بعضها حسنة وسيئة، وفي بعضها عشر، و مثل ذلك كثير في تقدير ثواب الأعمال، وتوجيهه إمّا باختلاف مراتب العاملين، وإمّا باختلاف النيات، وإمّا باختلاف عوارض العمل من تعبٍ ونحوه، وإمّا باختلاف معنى الحسنات و السيئات، وإمّا باختلاف الجهات والعوارض؛ لأنّ ثواب الحقيقة لا يختلف.

ومنها: قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم: «إذا صَلَّيت ركعتي الطواف، كان لك بها ألفا حجة، وإذا سَعَيْت بين الصفا والمروة، كان لك مثل أجر من حجّ ماشياً»^(٢) حيث إنّ الحجّ مُشتمل عليها، فكيف تكون مُنفردة خيراً منها ومن غيرها معاً.

و مثل ذلك يتمشّى في مثل أنّ الفاتحة تعدل القرآن، وتوجيهه: إمّا بإرادة ما عداها، أو قراءتها بوجهٍ مخصوص، أو إرادة المُبالغة، بمعنى أنّ قارئها كأنّه لم يفتّه شيء من القرآن، أو يُراد دخولها من حيث القرآنيّة دون الخصوصية، و مثل ذلك يجري فيما تقدّم.

القسم الثالث: ما يتعلّق بوجوبه ووجوب العمرة

وهو أمور:

منها: أنّ وجوب الحجّ ممّا أجمع عليه المسلمون، الموافقون والمخالفون، وقضت به سيرة المسلمين، وقامت على وجوبه ووجوب العمرة ضرورة المذهب، وعليه ضرورة الدين.

١. دعائم الإسلام ١: ٢٩٤، عدّة الداعي لابن فهد: ٥٥، عوالي اللآلي ٤: ٣٣ ح ١١٤، مستدرک الوسائل ١٠: ٣٠

أبواب الإحرام ب ١٧ ح ٤.

٢. التهذيب ٥: ٢٠ ح ٥٧.

ودلّ عليه مؤكداً غاية التأكيد صريحُ الكتاب المُبين في قوله تعالى : ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾^(١) بحكم اللام الدالة على الاستحقاق ، و ربطه باللّه تعالى ، و اقتضاء «على» و عموم «الناس» المقتضي للأمر ، و الأمر بالأمر على الفاعلية لا البدلية ، وذكر الاستطاعة وتعميم السبيل ، و تسمية تاركه كافراً ، و التأكيد بـ«إنّ» ، وذكر الغنى ، و اسمية الجملة ، وخبريتها ، والتعميم بعد التخصيص ، وتقديم الخبر فيها ، إلى غير ذلك .

وكذا الروايات المتواترة :

ومنها : ما في جواب الصادق عليه السلام عن معنى قوله تعالى : ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ «أنّ المراد الحجّ و العمرة جميعاً ؛ لأنّهما مفروضان» كان مراده عليه السلام : أنّ العمرة محكوم بفرضيتها في السنّة ، و لا طريق لاستفادتها من الكتاب سوى هذه الآية . وعن معنى «الحجّ الأكبر» أنّه الوقوف بعرفات ، ورمي الجمار ، و«الحجّ الأصغر» العمرة ، و اتقاء ما يتقيه المحرم فيهما^(٢) .

وعن الصادق عليه السلام : «الحجّ على الناس جميعاً ، صغارهم وكبارهم ، فمن كان له عُذر ، عذره الله تعالى»^(٣) . و المراد بالصغار المُكلّفون ، وربّما يقال : بأنّ المراد الأعمّ ، و أنّه يجب على الناس أن يكلّفوا الصغار بالحجّ إذا لزم التعطيل .

وعن الكاظم عليه السلام : «أنّ الله فرض الحجّ ، وذلك قول الله تعالى : ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ قال الراوي : قلت له : مَنْ لم يحجّ منّا فقد كفر؟ قال : «لا ، و لكن من قال : ليس هذا هكذا فقد كفر»^(٤) .

١ . آل عمران : ٩٧ .

٢ . الكافي ٤ : ٢٦٤ ح ١ ، الوسائل ٨ : ٣ أبواب وجوب الحجّ ب ١ ح ٢ .

٣ . الكافي ٤ : ٢٦٥ ح ٣ ، الوسائل ٨ : ١١ أبواب وجوب الحجّ ب ٢ ح ٣ .

٤ . الكافي ٤ : ٢٦٦ ح ٥ ، التهذيب ٥ : ١٦ ح ٤٨ ، الاستبصار ٢ : ١٤٩ ح ٤٨٨ ، الوسائل ٨ : ١٠ أبواب وجوب الحجّ

وعنه عليه السلام أيضاً: «من مات ولم يحجّ حجة الإسلام، لم يمنعه من ذلك حاجة تجحف به، أو مرض لا يطيق فيه الحجّ، أو سلطان يمنعه، فليمت يهودياً أو نصرانياً»^(١).

و عنه عليه السلام أيضاً: في قول الله تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ «هذه لمن كان عنده مال وصحة، وإن كان سوفه للتجارة فلا يسعه، فإن مات على ذلك، فقد ترك شريعة من شرائع الإسلام، إذا هو يجد ما يحجّ به، وإن كان دعاه قوم أن يحجّوه فاستحيى فلم يفعله فإنه لا يسعه إلا الخروج، ولو على حمار أجدع أبتّر»^(٢).

وعن قول الله عز وجلّ: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ يعني: من ترك^(٣).

وعن الصادق عليه السلام أنّه قال: «من مات وهو صحيح مؤسّر لم يحجّ فهو ممن قال الله عز وجلّ: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾» فقال له من سمع: سبحان الله أعمى؟ فقال: «نعم، إنّ الله أعماه عن طريق الحقّ»^(٤).

وفي خبر آخر: «عن طريق الجنة»^(٥). إلى غير ذلك من الأخبار^(٦).

ومنها: أنّه يجري عليه حكم ضروريّ الدين كالصلاة اليومية ونحوها، وعلى بعض أجزائه ما يجري على بعض أجزائها، فمن استحلّ تركه من دون شبهة يُعذر فيها فهو مرتدّ فطريّ أو ملّي يجري عليه حكمهما.

١. الكافي ٤: ٢٦٨ ح ١، الفقيه ٢: ٢٧٣ ح ١٣٣٣، عقاب الأعمال: ٢٨١، المحاسن: ٨٨ ح ٣١، الوسائل ٨: ٢٠ أبواب وجوب الحجّ ب ٧ ح ١.

٢. التهذيب ٥: ١٨ ح ٥٢، الوسائل ٨: ١٦ أبواب وجوب الحجّ ب ٦ ح ١، وب ١٠ ح ٣.

٣. التهذيب ٥: ١٨ ح ٥٢، الوسائل ٨: ٢٠ أبواب وجوب الحجّ ب ٧ ح ٢.

٤. الكافي ٤: ٢٦٩ ح ٦، التهذيب ٥: ١٨ ح ٥١، الوسائل ٨: ١٨ أبواب وجوب الحجّ ب ٦ ح ٧، والآية في سورة طه: ١٢٤.

٥. الفقيه ٢: ٢٧٣ ح ١٣٣٢، التهذيب ٥: ١٨ ح ٥٣، تفسير القمي ٢: ٦٦، الوسائل ٨: ١٧ أبواب وجوب الحجّ ب ٦ ح ٢.

٦. أنظر الكافي ٤: ٢٦٨، والفقيه ٢: ٢٧٣، والتهذيب ٥: ١٨ ح ٥١، ٥٣، ٥٤، والوسائل ٨: ١٦ أبواب وجوب الحجّ ب ٦.

و من تركه مُتَهَاوِناً لَامُستَحِلاً جَرى عليه أحكام فاعل الكبائر من القتل بعد التعزير مرتين أو ثلاثاً على اختلاف الرايين .

والآية المُكفِّرة إذا بُنيت على ظاهرها من إرادة الكُفر الحقيقي منزلة على القسم الأول و شاهدة عليه . و في الأخبار السابقة صراحة باختصاص الكفر بالمُستحل^(١) ومادلّ على الحكم به في مطلق التارك مقيداً، أو مقصود به المبالغة .

ومنها: أن إيجابه يقتضي إيجاب ما اشتمل عليه، و ركنيته كسائر المركبات من الواجبات (و المندوبات، تثبت)^(٢) الركنية، إلا ما قام الدليل على خلافه .

ومنها: أنه يجب في العمر كالعمرة مرة، وقد قام عليه إجماع أهل الحق تحصيلاً ونقلًا . وربما تُدعى عليه ضرورة المذهب، بل ضرورة الدين، و يقضي به نفي الحرج، ودلت عليه الأخبار^(٣) .

فعن الرضا عليه السلام: في علة فرض الحج مرة واحدة: «إن الله وضع الفرائض على أدنى أهل القوة، فمن تلك الفرائض الحج المفروض واحداً، ثم رغب أهل القوة على قدر طاعتهم»^(٤) .

وما ورد مما يدلّ على خلاف ذلك لا يُعوّل عليه، كما روي عن الصادق عليه السلام: من أن الله تعالى فرض الحج على أهل الجدة^(٥) في كل عام^(٦) .

١ . الكافي ٤: ٢٦٦ ح ٥، التهذيب ٥: ١٦ ح ٤٨، الاستبصار ٢: ١٤٩ ح ٤٨٨، الوسائل ٨: ١٠ أبواب وجوب الحج ب ٢ ح ١ .

٢ . في «ص»: وفي المندوبات (المندوب) تثبت، وفي «ح»: وفي المندوبات ثبتت .

٣ . عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ٩٠، ١٢٠، علل الشرائع: ٢٧٣، ٤٠٥، المحاسن: ٢٩٦ ح ٤٦٥، فقه الرضا (ع): ٢١٤، الوسائل ٨: ١٢، أبواب وجوب الحج ب ٣ ح ١-٣ .

٤ . علل الشرائع ٢: ٤٠٥ ح ٥، عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ١٢٠، الوسائل ٨: ١٣ أبواب وجوب الحج ب ٣ ح ٣ .

٥ . الجدة: الغنى الصباح المنير: ٩٢ . وقد سمي ما جعل الله للإنسان من الحظوظ الدنيوية جدّاً . مفردات الراغب: ٨٩ (جد)

٦ . الكافي ٤: ٢٦٦ ح ٦، التهذيب ٥: ١٦ ح ٤٧، الاستبصار ٢: ١٤٨ ح ٤٨٧، علل الشرائع: ٤٠٥ ح ٥، الوسائل ٨: ١١ أبواب وجوب الحج ب ٢ ح ٢، ٥، ٦ .

و عنه عليه السلام أيضاً: «الحجّ فرض على أهل الجدة في كلّ عام»^(١).

وعنه عليه السلام أيضاً أنّه قال: «إنّ في كتاب الله عزّ وجلّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ في كلّ عام ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾»^(٢) ويمكن بناؤه على استفادته من الجملة الاسميّة، ويمكن تأويله بإرادة تأكيد الوجوب، فيتعلّق الظرف بالفرض، وبأنّ الوجوب على من دخل تحت الصفة مجدّداً، ولا يخلو منه عام، أو بأنّه لا يختصّ الوجوب بزمان دون زمان، أو على الوجوب الكفائي وإن سبق منهم الحجّ؛ لئلا يلزم التعطيل، أو على شدة الاستحباب.

و من عمل بظاهر هذه الأخبار، كبعض علمائنا الأبرار^(٣)، يُحمل على الغفلة أو يؤوّل كلامه على نحو الأدلّة.

ومنها: أنّه يجب على الناس الحجّ بأنفسهم كفايةً، أو إحجاج غيرهم مع عدم تمكّنتهم إذا لزم التعطيل. ونحوه يجري في زيارة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم على الأقوى. وربّما يتمشّى الحكم إلى جميع ما يدخل في تقويم الشريعة، كزيارات الأئمة عليهم السلام، وقراءة القرآن، وصلاة النوافل، وتشيع الجنائز، وعيادة المرضى، ونحو ذلك.

فعن الصادق عليه السلام: «أنّه لو عطلّ الناسُ الحجّ، لوجب على الإمام عليه السلام أن يجبرهم على الحجّ، إن شاؤا وإن أبوا، فإنّ هذا البيت إنّما وضع للحجّ»^(٤).
و عنه عليه السلام أيضاً: «لو أنّ الناس تركوا الحجّ، لكان على الوالي أن يجبرهم على ذلك، و على المقام عنده، و لو تركوا زيارة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم،

١. الكافي ٤: ٢٦٦ ح ٨، التهذيب ٥: ١٦ ح ٤٧، الاستبصار ٢: ١٤٨ ح ٤٨٩، الوسائل ٨: ١١ أبواب وجوب الحجّ ب ٢ ح ٤.

٢. علل الشرائع ٢: ٢٠٥ ح ٥، الوسائل ٨: ١٢ أبواب وجوب الحجّ ب ٢ ح ٧، والآية في سورة آل عمران: ١٩٧.

٣. علل الشرائع ٢: ٤٠٥ ذ. ح ٥.

٤. الكافي ٤: ٢٧٢ ح ٢، التهذيب ٥: ٢٢ ح ٦٦، علل الشرائع ٣٩٦ ح ١، الوسائل ٨: ١٥ أبواب وجوب الحجّ ب ٥

لجبرهم الوالي على ذلك ؛ فإن لم يكن لهم أموال ، أنفق عليهم من بيت المال^(١) . ويمكن تمشيته إلى المجتهدين ، ثم عدول المؤمنين .

وعنه عليه السلام أيضاً : « لو ترك الناسُ الحجَّ لما نواظروا العذاب »^(٢) . وعن أبي جعفر عليه السلام : « لو عطل الناس البيت سنة واحدة لم يُناظروا » . أو قال : « أنزل عليهم العذاب »^(٣) .

ومنها : أنه يحرم تسويق الحجّ ، ويجب في سنة الاستطاعة على الفور ؛ للإجماع محصلاً ومنقولاً بل الضرورة ، و لظاهر الأمر ، و عموم نحو « من مات و لم يحجَّ فليمت يهودياً أو نصرانياً »^(٤) فإنه لولا الفورية لعذر أكثر المكلفين .

و في أخبار المنع عن التسويق إلى أن يموت^(٥) ، و ما دلّ على وجوب الإجبار على الإمام عليه السلام أو الوالي ظهور فيه^(٦) .

الباب الثاني : في أقسامه

والنظر فيها في مقامات :

المقام الأوّل : في أقسامه الأصلية

وهي ثلاثة أقسام : تمتّع ، وقران ، وإفراد .

و يفرق الأوّل عن الأخيرين بسبق العمرة عليه ، والتمتّع بها إليه ، و في الأخيرين

١ . الكافي ٤ : ٢٧٢ ح ١ ، الفقيه ٢ : ٢٥٩ ح ١٢٥٩ ، التهذيب ٥ : ٤٤١ ح ١٥٣٢ ، الوسائل ٨ : ١٦ أبواب وجوب الحجّ ب ٥ ح ٢ .

٢ . الكافي ٤ : ٢٧١ ح ١ ، الوسائل ٨ : ١٣ أبواب وجوب الحجّ ب ٤ ح ١ .

٣ . الكافي ٤ : ٢٧١ ح ٢ ، الفقيه ٢ : ٢٥٩ ح ١٢٥٧ ، الوسائل ٨ : ١٣ أبواب وجوب الحجّ ب ٤ ح ٣ .

٤ . الكافي ٤ : ٢٦٨ ح ١-٥ ، الاعتبار ٢ : ٧٤٦ ، الوسائل ٨ : ١٦ أبواب وجوب الحجّ ب ٧ ح ٥ .

٥ . الكافي ٤ : ٢٦٩ ح ٢-٤ ، الفقيه ٢ : ٢٧٣ ح ١ ، التهذيب ٥ : ١٧ ح ٥٠ ، المقنعة : ٣٨٥ ، الوسائل ٨ : ١٦ أبواب وجوب الحجّ ب ٦ .

٦ . الكافي ٤ : ٢٧٢ ح ٢ ، الفقيه ٢ : ٢٥٩ ، التهذيب ٥ : ٤٤١ ح ١٥٣٢ ، الوسائل ٨ : ١٥ أبواب وجوب الحجّ ب ٥ .

تتأخر عنهما، و بأنّ إحرامه من مكّة بعد الإحلال من العمرة، وإحرامهما من الميقات الموافق لهما، و بأنّه مخصوص بالنائي، وهما مخصوصان بالقرب، وأنّه مختص بوجوب الهدى دونهما.

و يفرق القرآن عن الأفراد بسياق الهدى، و خلّوهما عنه.

و يشترك الجميع بباقي الأعمال: وهي النية، والتلبية، واللبس، والإحرام بالحجّ، والوقوف بعرفات، والمبيت بالمشعر، والوقوف به، ورمي جمرة العقبة، والذبح. وقد يلحق به الأكل، والحلق، والتقصير، وطواف الزيارة، وركعتاه، والسعي، و طواف النساء، وركعتاه، والمبيت بمنى ليالي التشريق، و رمي الجمرات الثلاث، وينحصر البحث في ثلاثة أقسام:

الأول: التمتع

وطريقه: أن ينوي الإحرام بالعمرة المتمتع بها إلى الحجّ، و الأولى أن يأخذ قيد حجّ التمتع ويحرم، ويلبس ثوبي الإحرام، ثمّ يلبي، ثمّ يطوف، ثمّ يصلي ركعتي الطواف، ثمّ يسعى، ثمّ يقصر، ثمّ ينوي إحرام حجّ التمتع من مكّة، و يحرم، و يلبي، ويلبس، ثمّ يقف بعرفات، ثمّ يبيت بالمشعر، ثمّ يقف فيه، ثمّ يرمي جمرة العقبة، ثمّ يذبح أو ينحر، ثمّ يحلق، ثمّ يذهب إلى الكعبة إلى طواف الزيارة، ثمّ يصلي ركعتيه، ثمّ يسعى، ثمّ يطوف طواف النساء، ثمّ يصلي ركعتيه، ثمّ يعود إلى منى، ثمّ يبيت فيها ليلتين، ويرمي الجمرات الثلاث.

فأفعال عمرته ثمانية، وأفعاله سبعة عشر، فمجموعهما خمسة وعشرون. وإن أضفت الترتيب فيهما و الأكل من الهدى ونية العمرة والحجّ، كانت العمرة عشرة والحجّ عشرين.

وإن احتسبت مبيت كلّ ليلة فعلاً، وكذا رمي كلّ جمرة، زاد العدد، والأركان من العمرة النية، والإحرام بها، والتلبية، ولبس ثوبي الإحرام، وطوافها، وسعيها؛ ومن الحجّ النية، والإحرام، والتلبية، والوقوفان، وطواف الحجّ، وسعيه، والترتيب ركن

فيهما، ولا يفسد الحج عمداً سوى الوقوفين، ويجيء البحث فيه من وجوه:

الأول: فيمن يتعين عليه

تتعين حجة الإسلام على النائب مع الاختيار، فلو أتى بأحد القسمين الأخيرين لم يجز عنه.

و المراد بالنائب: من بعُدت داره على الأقوى - كما يظهر من الكتاب و السنة، واحتمال محلّته أو بلده أو مبدأ محلّ الترخّص لوجه له، و يستوي البناء، والصهوة، والمستأجرة، والمعاراة، والمغصوبة في بلد مستوطنه - عن الكعبة، أو المسجد الحرام المؤسّس قديماً، أو عن مكّة، على ما يفهم من بعض الأخبار^(١) - فيدور الأمر بين القديمة و بين ماكان منها حال الأخذ في السعي و إن اختلف ما بينه و بين الوصول إلى الغاية، ولعلّ الأقوى هو الأول - بثمان و أربعين ميلاً تحقيقاً في تقريب، كسائر ما قدّر بالمسح أو الوزن؛ لتعذّر الضبط الحقيقي فيه؛ لتوقّفه على ضبط الأوزنة الموقوف على ضبط الأصابع والشعيرات و الشعرات، و أيضاً اعتبار المسح في الفضاء دون الطريق، و على اعتبار الطريق يُعتبر حين الشروع، فلو تبدّل في الأثناء، لرفع المانع، لم يتبدّل الحكم.

و المراد بُعد الوطن للمتوطن بالاستقلال أو بالتبع، و يتولّى المتبوع القصد.

وذو الوطنين متقاربين أو متباعدين، في بلد أو بلدين، من غير فرق بين ما استطاع فيه و غيره و غيرهما، ولا بين المغصوب و غيره؛ ولأما بينهما مسافة و غيره، تطرح أيام السفر بينهما، و يحتمل احتساب السفر إلى أحدهما من وطنيه - ولا يجري فيما زاد عليهما - بسير أكثرهما إقامة، و مع المساواة يتخيّر، والأحوط الالتحاق بأهل مكّة. وكثير السفر يراعي محلّ قصده، و القول بالالتحاق بحاضري مكّة أو التخيير لا يخلو من وجه.

ولو قصد التوطن بعد الإحرام، يعدل عما كان عليه، كما لو فسخ فقصد التوطن حول مكة بعده، وما أقام بستة أشهر فعُدل عن وطنه فليس بوطن على الأقوى.

والأقوى أنَّ هذا الشرط علمي لا وجودي، فلو زعم مسافة يترتب عليها قسم فأحرم بنيته، فظهرت مما يترتب عليها غيره، بقي على حكم زعمه على إشكال، فالمقيم بمكة سنتين في الثالثة بمنزلة أهل مكة. وفي المنكسر من الشهور أو من أيامها وجوه، أقواها اعتبار تمام الشهر واليوم المنكسرين فقط، وبقاء السنتين على حالها، والمدار على صدق الاسم، وما يدخل فيه من حين البقاء.

ولو أقام في غيرها ذلك المقدار، لم يُعتبر حكمه، وإن كان قريباً. وفيما دون محل الترخّص (احتمل الالتحاق)^(١) بها، و يحتمل تمشية الحكم إلى الإقامة بما دون الثمانية وأربعين ميلاً، أو فيما دون المسافة - ولا بدّ من دخول الليالي في الإقامة - والأقوى عدم (الإلحاق)^(٢)، فالخروج إلى ما دون محلّ الترخّص، بل ما دون المسافة مع تكميل ما يساويه من بعد على تأمل.

ولو نوى الاستيطان الدائم بمكة، ومضى عليه ستة أشهر، فهو بمنزلة أهل مكة، ويحمل عليه ما دلّ على الاكتفاء بستة أشهر، ولا يبعد الاكتفاء بمجرد نية الاستيطان.

و يُراد بمكة: محلّها القديم، وإن ارتفع بناؤها، والأقوى إضافة ما استجدّ من البيوت فيما لو خصّصنا الإقامة بها. وفي تمشية باقي أحكام مكة من نذور و أيمان ونحوها إشكال.

الوجه الثاني: في شروطه، وهي أمور:

منها: النية، ويُعتبر فيها نية الحجّ و كونه تمتعاً، ولا تشترط فيه نية الوجه، بل يكفي الداعي كما سبق في غيره من العبادات، وقد تُحسب من أجزائه.

١. في «ص»: احتمال الإلحاق.

٢. في «ص»: الحلق.

ومنها: تقدّم العمرة المتمتع بها عليه، و الإتيان به بعدها، ولا يجوز الدخول فيه قبل تمامها اختياراً.

ومنها: الإحرام بالحجّ من مكّة في بطن البناء القديم، أو مطلقاً، والثاني أقوى. ولو وضع إحدى قدميه في مكّة والأخرى خارجة، أو أخرج بعضاً آخر، اتّبع العرف، وأفضلها المسجد، وأفضله المقام أو الحجر.

ومنها: الإتيان بالعمرة والحجّ في سنة واحدة، وارتباطها به، و كونها معه كالعمل الواحد على الأقوى.

ومنها: وقوعه مع العمرة في أشهر الحجّ، وهي شوال، وذو القعدة وذو الحجة. و قيل: عشر من ذي الحجة^(١)، و قيل: محرّم. و عن بعض: لفظ تسعة وعشر^(٢). وقيل: ثمان^(٣). وربّما كان النزاع لفظياً؛ لأنّ لكلّ وجهاً موافقاً قول غيره من وجه آخر. ويجب أن يقع الإهلال بهما فيها.

ومنها: ما تقدّم من البعد عن الكعبة بثمانية وعشرين ميلاً.

القسم الثاني: حجّ الأفراد

وطريقه: أن يحرم من مكّة إن خرج منها حاجّاً، أو من أحد المواقيت. وينوي حجّ الأفراد، ثمّ الإحرام، ثمّ يلبّي، و يلبس، ثمّ يأتي بأعمال حجّ المتمتع سوى الذبح، أو النحر. و يجيئ البحث فيه من وجوه:

أحدها: أنّه إنّما يجب في حجة الإسلام على من لم يبلغ في البعد مقدار ثمانية وأربعين ميلاً.

ثانيها: أنّ إحرامه لا يلزم أن يكون من مكّة، إنّما يلزم أن يكون من الميقات المعدّ له.

ثالثها: أن يقدّم على العمرة المفردة.

١. المراسم: ١٠٤، مروج الذهب ٢: ٢٠٥.

٢. الغنية (الجوامع الفقهية): ٥٧٤.

٣. الكافي في الفقه: ٢٠١.

القسم الثالث : حجّ القرآن .

و هو حجّ الأفراد أفعالاً ، و شروطاً ، وإنّما يزيد عليه بسوق الهدى منوياً في الحجّ .
و هذه الأقسام الثلاثة لا بدّ من البحث فيما يتعلّق بها حجّه ، وهو أبحاث :

البحث الأوّل : في أنّها في حدّ ذاتها من دون ملاحظة أمر خارجيّ مشروطة بشروط :
منها ما تتوقّف عليه الصّحة و هي أمور :

أحدها و ثانيها : الإسلام ، وكذا الإيمان مالم يتّصف برجوع إلى الحقّ ، على تفصيل تقدّم في مباحث العبادات ، ويجب على فاقد الوصفين .

ثالثها : العقل ، فلا يصحّ من المجنون المطبق والأدواري حال جنونه لو عرض له الجنون في الابتداء وإن تجدد له العقل ، وكذا لو تجدد له في الأثناء (إذا كانت صحّة)^(١) بعض منه موقوفة على البعض الآخر . ومع عدم التوقّف و التمكن من الإتمام فيحتمل الصّحة وعدمها ، ولعلّ الأوّل أقوى .

رابعها : التمييز ، فلا يصحّ من غير المميّز ، وإن صحّ للوليّ أن يحجّ به .
ومنها : ما يتوقّف عليه الوجوب مع حصول أسبابه ، كالبلوغ ، فإنّ غير البالغ مميّزاً يصحّ منه على الأصحّ ، ولا يجب عليه بوجه من الوجوه .
و الحرّية ، فإنّ العبد لا يجب عليه بالأصالة . وإنّما يلزمه إذا أمره مولاه ، فنأ كان أو مبعّضاً ، أو مدبراً أو أمّ ولد ، سواء قلنا بأنّه يملك أو لا .

و على القول بالملك ؛ لا فرق بين أن يملك ما به تحصل الاستطاعة أو لا .
ومتى زال نقص العقل ، والصبا ، والعبوديّة قبل اختياريّ المشعر - واضطراريّه على قول آخر - كان الإتمام بمنزلة الإتيان به على وجه التمام ، و كان^(٢) مجزياً عن حجّة الإسلام .

١ . بدل ما بين القوسين في «ص» : فصحة .

٢ . في «ص» : يكون .

وهل تُعتبر الاستطاعة عليهم في وجوب الإتمام أو لا؟ وجهان، أقواهما الثاني، كاهل مكة ومن حولها على القول بعدم اشتراطها بالنسبة إليهم.

و لو كان الوقت باقياً، و أمكنهم الرجوع، لم يجب عليهم، و الأحوط لهم الرجوع، ولو تقدّم منهم الطواف و السعي على الصبي والعبد؛ لاختلاف النوع، ولا اعتبار نية الوجه على القول به، كما في العدول من فرض إلى نفل وبالعكس، في وجه قوي، و في الجنون لا محيص عنه.

والظاهر أن صحة الحجّ تقضي بصحة العمرة، فيجب حينئذٍ هدي، وعلى فرض عدم الصحة يُحتمل سقوطها، ويحتمل لزوم عمرة مفردة، فينقلب الحجّ إفرادياً، ويجب الإتمام فوراً.

ولو جُنَّ حال وقوف المشعر، وصحّ فيما عداه، بطل الحجّ، وبالعكس بالعكس. ولو كان العبد ناوياً للوجوب بوجوبه بإيجاب مولاه، احتمل لزوم تجديد نية الوجوب بقصد السبب الجديد. ولو أتى باختياري عرفة عاقلاً، ثمّ استمرّ جنونه، أجزأ، بناءً على أن وقوف عرفة يجزي عن وقوف المشعر وغيره.

ولو بلغ الصبي، وتحرّر العبد، ولم يعلم إلا بعد مجاوزة المشعر أو إتمام الحجّ فالظاهر الإجزاء، وأنّ الشرط وجودي لاعلمي. و لو علما في المشعر بعد نية الوقوف، لزم تجديد النية، بناءً على اعتبار الوجه، ولو أفسدا بعد حصول أحد الوصفين، لزمهما الإتمام والقضاء.

والنائب إذا جُنَّ وعقل عند وقوف المشعر، أجزأت نيابته، و استحقّ تمام أجرته، على إشكال.

ولا يصحّ من المميّز مباشرة الحجّ بنفسه إلا عن إذن الولي، وهو وليّ المال من أبٍ أو جدٍّ لأبٍ من طرف الأب أو وصيٍّ أو حاكم أو عدل محتسب مع الغبطة، ويُستحبّ للوليّ الإذن فيه، ثمّ جميع ما يلزم من الغرامة - كزيادة نفقة السفر - وحرمة^(١) فساد الحجّ

١. في «ص»: خوف.

لو أفسده، و الكفّارات و نحوها، فعلى الوليّ. و يقوى أنّه إن قصد الثواب لنفسه، فالغرامة عليه؛ وإن كان لمصلحة الصبي، فعلى الصبي.

وللوليّ أن يحرم عن الذي لا يميّز - ولا يبعد أن يجوز ذلك لأمه - ويقوم عنه في كلّ قول أو فعل لا يمكنه الإتيان به، ويحضره جميع المواقف.

ويستحبّ له ترك الحصى في كفّ الطفل، ووقوع الرمي منه، و لوازم المحظورات، والهدي، والنفقة الزائدة على نفقة الحضر، والذبح في المتمتع من غير المميّز و كذا المميّز، وللوليّ أن يأمره بالصوم، ومع عجزه يصوم الوليّ عنه، ولو رجع المولى أو^(١) الولي قبل التلبّس كان له ذلك.

ولو أحرم بعض المولى عليهم من دون إذن، وارتفع الحجر عنهم في المشعر، لزمهم تجديد النية من الميقات، فإنّ تعذّر فمن موضعه.

ولو أفسد الأدون، وجب عليه القضاء، وعلى الولي تمكينه منه. و لو أحدث ماوجب كفّارة مخيرة بين المال والعمل، وجب عليه العمل، ولا يلتزم المولى ببذل المال، وكان له منعه أيضاً عن الصوم مادام في ملكه؛ لأنّه لم يأذن له في السبب. وأمّا صومه بدل الهدى فيلزمه البذل له أو الإذن فيه، وللزوج والمولى معاً منع الأمة المزوجة عن سفر الحجّ، و مطلق الأسفار.

و المبعّض إن تهايا الشريك معه ووقّت نوبته بالسفر إلى الحجّ أو غيره من الأسفار فليس للوليّ منعه، مع عدم لزوم الضرر عليه، وإذا عقد الإحرام في نوبته، وهي قاصرة عن الوفاء بالتمام، فالظاهر الصحة مع الإجازة، وإمكان نية القرية. ولو زعم الحرية عند الموقف، و نوى حجة الإسلام، بقيت صحيحة على حالها على الأصحّ. ولو نوى حجة الإسلام، بزعم الحرية أو البلوغ من المبدأ من دون إذن، أو أجر نفسه كذلك، بطل، وتحتل الصحة بالإجازة.

ومن ادّعى البلوغ أو الحرية ولا معارض له، صدّقت دعواه، ومع المعارض يصدّق

مدّعي البلوغ بالاحتلام بلا بيّنة، وبغيره لا بدّ من البيّنة. و مدّعي الحرية إن كان لخصمه - المدعي لرقبته - سبق في ملكيته، لم يحكم بالحرية فيه إلا بالبيّنة، وإلا صدّق قوله من دون بيّنة.

وإذا أفسد حجّه بالجماع من بلغ أو تحرّر قبل الوقوف بالمشعر، لزمه الإتمام والقضاء وحجّة الإسلام بشرط الاستطاعة إذا اشترطناها بالنسبة إلى أهل مكّة و من قاربهم، وإلا فمطلقاً. ويجب تقديم حجّة الإسلام على القضاء، فلو عكس بطل القضاء، ولا يجوز العدول اختياراً من نوع منهما إلى غيره.

البحث الثاني: في أنّه كما لا يجوز بالاختيار للنائي في حجّة الإسلام حال الاختيار أن يعود في الابتداء أو أن يقرن^(١)، ولا للمفرد و القارن أن يتمتّع، كذا لا يجوز العدول في الأثناء، ولو غصب الهدي فلا يرجع إلى أحد القسمين الأخيرين على الأقوى، و لا للقارن أن يُفرد، ولا للمفرد أن يقرن. وإذا لم يسق في الابتداء، لم يدخله السّوق في الأثناء بالقران، فلا يعدل عنه اختياراً إلى غيره، ولا من غيره إليه مع الاختيار.

و أمّا العدول عن التمتع إلى الأفراد، ومن الأفراد إليه اضطراراً؛ فلا مانع منه. فمن القسم الأوّل ما إذا ضاق الوقت عن الإتيان بطواف العمرة وسعيها، أو حصل من يمنع عن دخول مكّة، أو عن إتمام العمرة، أو حصل مانع شرعي من حيضٍ أو نفاس يمنع عن دخول المسجد فيمتنع الطواف، أو خوف خروج القافلة من خوف الطريق أو جنابة، بناءً على عدم استباحة التعرّض للمحترّمات بالتيمّم.

ولو سبق منه نذر أو شبهه على أن يكون أوّل الظهر في عرفات، فضاّق الوقت عن الوفاء بالنذر، ففي دخوله في الضيق أو انحلال النذر وجهان، أقواهما الثاني، ثم إن ارتفع المانع قبل نيّة العدول بقيت على التمتع، و بعد العدول والوصول إلى عرفات

يجب بقاؤها على عمرته، وكذا بعد العدول قبل الوصول على الأقوى.

ولو انكشف عدم المانع بعد تمام الحجّ، مضى حجّه. وبعد العدول قبل الوصول مع بقاء الوقت يلزم الرجوع على الأقوى، وبعد الدخول في أعماله قبل تمامه أقوى^(١) خلافه.

ولو عَرَضَ لها الحيضُ أو النفاسُ أو أيُّ مانع كان في وجهه بعيد إن طافت أربعة أشواط وصَلَّت صلاة الطواف، بعد تمامه قبل طواف الزيارة. ولو كانت طاهرة وقت الطواف و الصلاة دون باقي الأفعال، صَحَّت عمرة. ولو طافت أقل من الأربعة، ولو بشيء يسير، قطعت طوافها، ولا سعة لها، وأحرمت بالحجّ وإن كان أيام الطواف. وإن ظهر لها الخطأ في حيضها قبل العدول أتمّت، وإن ظهر بعده قبل الدخول في الأعمال، وكذا بعد تمام الحجّ أو قبله بعد الدخول، قوي القول بصحة الحجّ، والعدول من الأفراد و القرآن إلى التمتع في مقام الاضطرار، كما إذا علم بامتناع الإتيان بالعمرة المفردة بعد الحجّ، أو حصول مانع آخر. وأمّا العدول من التمتع و الأفراد إلى القرآن فلا وجه لها.

البحث الثالث: في أنّه لا يجوزُ جمع نسكين فما زاد متماثلين، كحجّتين، وعمرتين، متساويتين بالصنف أو مختلفتين، ولا نسكين متغايرين، كحجّة و عمرة في نيّة واحدة؛ لحصول المغايرة، وعدم المقارنة؛ ولأنّ لكلّ عمل نيّة مستقلة. كما لا يجوزُ إدخال نُسك في آخر بعد الدخول فيه مع قصد التبويض، أو مع الرجوع إلى واحدٍ في غير المستثنى، ولا الجمع بين جزئين متّصلين، أو منفصلين، كطواف وركعتيه، أو سعي.

ولو كان معذوراً، و ذكر بعد فوات الوقوف بالمشعر، بَطَلَ حجّه، ولو ذكر قبله جدّد النيّة و صحّ حجّه، و جاهلُ الحكم بحيث لا يخطر بباله سوى ما فعله يدخل في

١. كذا في النسخ والظاهر: يقوى.

المعذور. و غيره كالعائد.

ولابد من اتصال كل عمل بنيته، وتولي العامل النية إلا في غير المميز، فإن الولي يتولاها عن نفسه، أو عنه، على اختلاف الوجهين.

البحث الرابع: في أن الواجب منقسم إلى واجب أصلي إسلامي، وواجب بالسبب، إما بنيابة أو نذر أو عهد أو يمين أو إفساد، وإلى مندوب. فينحصر البحث في مواضع:

الأول: الواجب الأصلي - من الحج بأقسامه، وكذا العمرة - لا يجب بعد القدرة وعدم النقص لجنون أو صغر إلا بشروطه:

أحدها: الاستطاعة، والمراد بها هنا - على وجه الحقيقة، تعييناً أو تعييناً، في الشرع أو عند المتشرعة، أو على وجه المجاز في الأول - وجدان أمرين: أحدهما: الزاد، و ثانيهما: الراحلة، فيكون البحث في مقامين:

الأول: في الزاد، والمراد به هنا: ما يتخذ المسافر من عين طعام وشراب - متعارفين أو لا، كترياق، وتبناك، وقهوة - أو دواء ونحوها إذا اشتدت الحاجة إليها، أو لباس، أو فراش، أو غطاء، أو وطاء، أو وعاء، ونحوها مما يحتاج إليها، عيناً أو منفعة، خارقة أو عادة، ليكن^(١) تركها عيناً أو قيمة، فالمثل أو الزائد عليه مع القدرة عليه ووجود الباذل. و يختلف الحال باختلاف الأحوال والمحال والأوقات والامكنة والجهات، لنفسه، وخدامه، وراحلته، وأضيافه، والمتردددين إليه، إن كان في ترك ذلك ممن ينكر عليه تركه.

المقام الثاني: في الراحلة، وهي معتبرة في الاستطاعة، فيما يتوقف على المسافة، والمراد بها: ما يناسبه، قوة وضعفاً - لا شرفاً وضعفاً، إلا مع الإغراق - عيناً أو قيمة^(٢) - مع الإجحاف و عدمه إذا كانت مقدورة - أو منفعة أو أجره كذلك، بمحمل

١. كذا.

٢. في «ح» زيادة: إلا.

يناسبه، أو أوسع، أو بدونه، مع عدم الاحتياج إليه، قدر على المشي أو لا، قدر على الركوب أو لا، من أهل مكة أو ما يقاربها على إشكال (أو لا)^(١)، و يدخل معها سرجها، ورحلها، ونعلها وباقي أسبابها، و قائد، وسائق، و خاد، متحدة أو متعدّدة، طاقة أو عادة^(٢) يحلّ تركها.

و يُعتبر فيهما معاً أن يصحبا ذهاباً وإياباً إلى منزله أو محله، أو لم يكن له وطن. ويقوى الاكتفاء بوصول البلد مع عدم خروجها عن المتعارف، ويحلّ الاكتفاء بمبدأ محلّ الترخّص.

وأن يكون من الفاضل على مقدار الدين الحال أو المؤجل، ولو كان أجله متأخراً عن عامّ الحجّ على إشكال، و من الفاضل عن المسكن و عبد الخدمة، وجاريته، و ثياب البدلة والتجمل، و السلاح. وعن المرأة، و الفراش، و الغطاء و الوسادة والأواني، ومؤونة واجبي النفقة، و من ينكر عليه في عدم الإنفاق عليه، ممّا يناسب حاله، كمّا وكيفاً إن وجدت، و يشتري عوضها إن فقدت، و شاء ذلك فيما له اختياره، ولا يحتسب قيمتها من الاستطاعة، على إشكال.

و يباع مازاد على العدد المحتاج إليه، وكذا ما زادت قيمته عن مقدار الحاجة، فإنّه يباع ويشتري عوضه بأقلّ من قيمته.

ويقرب إلحاق فرس الركوب وما يتبعها، و السريّة، وآلات الدار المنفصلة، و بيت الدابة مع حاجتها إليه، و نفقتها، و جلّ يحفظها عن البرد والحرّ، و بيت الرحي. و من الفاضل عن مؤونة يدعها لعياله الواجبي النفقة، شرعاً أو عرفاً حتّى يرجع إليهم.

وما يرجع إليه من حجّه من عمل أو رأس مال يكتسب به و يقتضي الغنى سنين. و لا يسقطن رأس مال التجارة، و لا ما يستنمي من عقارات و أراضٍ، و بساتين و أشجار، مع زيادتها على ما ذكره، بخلاف ماله من فروض يطمئنّ بحصولها، فإنّه

١. ما بين القوسين ليس في «ح».

٢. في «ص» زيادة: لا.

يجب عليه الاقتراض عليها، دون ما امتنع أخذها شرعاً، للإفلاس مثلاً، أو لمانع آخر .
و الظاهر دخول منافع الوقف الخاص ونمائه، وإن تعددت السنون، واحتمل موته
ورجوعه إلى غيره، على إشكال .

ولو كان ملكه الكثير رهناً على شيء يسير، واطمأن بالقدرة على فكّه، حكم
باستطاعته .

ولو وهب مالاً، أو تحصل مبيعاً يشتره ويفضل فيه، أو عرض عليه أن يكون أجيراً
في طريق الحجّ، أو بذلت امرأة لرجل، أو رجل لا امرأة على الزوجية، دواماً أو متعة،
عقداً مجرداً أو مع الدخول، لم يجب القبول، وبعد تحقق القبول في الهبة أو البيع
أو الإجارة تتحقق الاستطاعة .

ولو بذل له على الحجّ، عدلاً^(١) كان أو زاداً أو راحلة، عيناً أو قيمة، أو وهب له
بخصوصه، أو بالعموم في وجه، من واحد أو أكثر، دفعةً أو تدريجاً، من دون ضمّ
عبادة من زيارة ونحوها. ولو تمكّن من أخذ ما يكفيه من وقفٍ عامٍ أو مُباحٍ كذلك،
لم يستطع .

ولا يمنع الدين من استطاعة البذل، وعلى خصوص الحجّ، وعمّ البذل ذهابه
وإيابه، زاده وثيابه وراحلته، ومؤونة عياله إلى الرجوع إليهم، ويحصل له اعتماد على
البازل وجب عليه . وإن كان البقاء على البذل غير لازم للبازل، ويجوز له الرجوع فيه
إلا مع التزامه بنذر وشبهه . ولا حاجة فيه إلى التزامه^(٢) بنذر أو شبهه .

ولو بذل له بعض وعنده زائد على المستثنى، يجب عليه، ولا يتوقف الوجوب
على القبول . ولو بذل له بشرط خدمة أو عمل، لم يجب . ولو كان بصيغة ملتزمة
وجب . ولو ترتّب نقص عظيم على القبول لم يجب . والقول بالفرق بين العبادات
وغيرها، وبينها وبين مقدّماتها، وبين واجباتها ومندوباتها في اعتقاد النقص، لم يكن
بعيداً .

١ . عدل الشيء بالكسر: مثله من جنسه أو مقداره وبالفتح ما يقوم مقامه من غير جنسه . المصباح النير: ٣٩٦ .

٢ . في «ص»: إلزامه .

ولو مات الباذلُ أو جُنَّ أو حُجِرَ عليه، فَسَدَ البذلُّ، و يجب تخصيص المبدول بطريق الحجّ حتّى قيمته، فلا يجوز صرفه فيما يخرج عن الطريق إلّا ما قضى العرفُ بدخوله.

ولا يُشترط غنى الباذل، وإنّما يُشترط أن لا يكون ممنوعاً من التصرف. و في اعتبار تحقّق الاستطاعة بدخول السنة بعد انقضاء أيّام الحجّ من السنة الماضية، فيجب الحفظ إلى وقت ذهاب القافلة، أو بحصولها ولو من قبل سنين؛ فإن لم يتمكّن في السنين الماضية، أخرّ ما عنده إلى زمان المكنة، أو يوقف مسير القافلة. و هذا البحث إنّما يجري فيمن يقطع طريقه إلى مكّة بأقلّ من سنة، و أمّا غيره فيُعتبر فيها منه حصولها في وقت يسع الوصول. وقد يكتفى فيه بمجرد الحصول.

ولو تعلّق حصول الاستطاعة أو البذل على سلوك طريق مخصوص، تعيّن. ثمّ الاستطاعة شرط وجوديّ، فلو ذهب المالُ أو عدلّ الباذلُ قبل الرجوع إلى الوطن، و لم يكن عنده تتمّة، لم يكن مستطيعاً. ولو أتلّف ماله أو مال الباذل أو ردّه على صاحبه، و تسكّع، لزمه الحجّ، وأجزأ عن حجة الإسلام. ولو أتلّف ماله أو حصل الورود بعد الوقوف بالمشعر، احتمل الإجزاء في وجهه ضعيف.

ولو خرج إلى الحجّ بقصد الندب راكباً أو ماشياً، فقلّ مصرفه لمرضٍ قلل أكله، أو رجاء^(١)، أو عدم الاحتياج إلى بذلٍ لدفع خوف و نحو ذلك قبل الدخول في الحجّ، كان بحكم المستطيع. وإذا كان بعد التمام أو الدخول لم يكن.

ولو خاف على أهله أو ماله المعتبر - وإن لم يكن في تلفه عليه ضرر - من التلف، أو من جحود الغارمين، أو من تعدّي الظالمين إذا سافر، ولا يندفع بالتوكيل، جاز له التخلّف.

وصداقُ النكاح يدخل في الاستطاعة، إلّا مع لزوم الضرر.

١. كذا، والرجاء يأتي بمعنى الخوف، انظر المصباح المنير: ٢٣١.

ولا يجب عليه الطلاق قبل الدخول ليستطيع بالنصف، ولا قبول بذل الزوجة عليه، وإن كان كارهاً لها، ولا الصلح على إسقاط الرجعة، ولا الفسخ في مقام الخيار، ولا الرجوع بالهبة، بخلاف الإباحة.

ولا يجب على الولد البذل لو والده، ولا النيابة إذا كان معضوباً وإن تعذر غيره، ولا ينفع الفرار بهبة المال أو إتلافه أو بيعه مؤجلاً عند سير الرفقة.

ولو حجّ المستطيع متسكعاً، أو بمال غيره، ماذوناً فيه أو مغضوباً، صحّ. ولو سبقت^(١) الاستطاعة في الأعوام الماضية، فسعى إلى الحجّ مع الخوف، عصي وصحّ حجة.

ولو طاف أو صلى أو سعى أو وقف أو رمى الجمار على مغضوب من الغصب، ومعه من لباس أو غيره، أو لبس ثوباً للإحرام، أو اشترى بعين مغضوبة، بطل ما عمل.

ولو جمع من الحرام قناطير من الذهب، أو بذل له ذلك، لم يستطع، إلا إذا كان عنده من الحلال ما تقوم به الاستطاعة. ولو حصلت له الاستطاعة، وهو مسافر، فإن كانت ثابتة لو كان في وطنه، فهو مستطيع، وإن ضاق الوقت عن قطع مسافة ما بين الوطن وموضع أعمال الحجّ.

وإذا اختصّت بمحلة دون منزله، نوى ذلك. ولو تعددت الطرق برّاً أو بحراً، واختصّت الاستطاعة بواحد، لزم حكمها. ولو استطاع فحجّ وترك عملاً يجب الرجوع إليه، وليس عنده مؤونة الرجوع، بقي على حكم الاستطاعة.

ولو افتده^(٢) المواشي، ووجد ما يمضي عنها من المشاة وتعارف ذلك، كما هي عادة أهل الهند، حصلت الاستطاعة في وجه قوي.

والسفينة بحكم الراحلة، ولو توقّف على عمل سفينة عملها.

١. في «ص» زيادة: له.

٢. كذا في النسخ، ويحتمل كونه تصحيف: افتقد.

ولو كان له عيب لا يمكنه بيعهم أو خدم عليهم حملة، لم يكن مستطيعاً.
والتمكن بالقدرة الإلهية بتسخير بعض الوحوش مثلاً ليس من الاستطاعة.
والاستطاعة الشرعية مخصوصة بالحجة الإسلامية، ولا يُعتبر في غيرها من أقسام
الحجّ الواجب سوى الاستطاعة العرفية.

ولا يستطيع والد بمال ولده، ولا العكس، فضلاً عن باقي الأنساب والأسباب.
ولا يجب على واحد منهم بذل الاستطاعة لآخر. وليس البذل للبذل من البذل إلا مع
قصد التوكيل، أو فضولاً مع الإجازة، وفي لزوم القبول للبذل عن الغير إشكال.
و يُعتبر في الاستطاعة - مضافاً إلى ما سبق - وجود المحرم مع المرأة إن كانت ممن
تحتاج إليه، لنجاتها، أو من جهة الخوف على هتك حرمتها، وإلا اكتفت بنفسها مع
استغنائها، عن غيرها أو بمن يقوم بخدمتها، ويجب عليها.

وعلى جميع من احتاج إلى خادم أو زوجة أو سرية أو غيرها القيام بمؤونته. ويلزم
بذل ما لا يضرّ بالحال لدفع من يخافه في طريقه قلّ أو كثر.

ويختلف مقدار ما تحصل به الاستطاعة باختلاف الأشخاص والدخول واختلاف
العوارض. والظاهر أنّ سبب الاستطاعة وإن تأخر مقدّم على الواجبات الأخر، وإلا
لارتفع الحكم عن المستطيعين بسبق نذر في عدم الخروج عن أوطانهم أو عهد أو يمين،
كما أنّ من علّق شيئاً منها بعدم الخروج عن بيته يوم الجمعة لا يرتفع وجوب الجمعة
عنه.

ولو تضرّر بركوب الراحلة، وقدر على المشي من دون ضرر، أو النفع به في وقع
موضعه و^(١) كان مالكاً لها، سقط الحجّ على إشكال أمّا^(٢) لو نذر المشي إلى الحجّ في
عام الاستطاعة فامتنع عليه الركوب شرعاً كان مستطيعاً.

ثانيها: عدم المعارضة بشيء من الواجبات المخاطب بها في الابتداء. وأمّا ما يعرض

١. في «ح» زيادة: ما.

٢. في «ح»: أو.

في الأثناء مما يسوّغه الاضطرار، كالتيّم للوضوء والغسل، والصلاة مع نجاسة البدن أو الثياب، و أكل المحرّمات للزوم الاضطرار المبيح له فلا يضرّ.

ثالثها: أن يتيسّر المسير، ويتوقّف على أبحاث:

منها: إحراز الصّحة والقوّة، مع التضرّر المعتبر مع عدمها في الركوب بكلّ نوع يتيسّر له، وإن تيسّر له ذلك بمصاحبة طبيب استصحبه، وقام بما يلزمه أولاً يلزمه إذا لزمه به، وتوقّف اصطحابه عليه، و صحب الدواء معه.

والعمى، والعرج، والإقعاد، ونحوها غير مانعة مع عدم المنع، وإن احتاج إلى القائد، والمعدّل، والحامل، وجب اصطحابهم، والقيام بما أرادوه. و ليس الحجر للسفه من الموانع، غير أنّه يلزم الولي أن يجعل له صاحباً محافظاً، ويقوم بما يطلبه.

ومن عجز عن ركوب البرّ، تعيّن عليه البحر؛ أو طريق أحدهما، تعيّن عليه الطريق الآخر. وإن لم يقدر على الركوب ابتداءً أو أمكنه التّطبّب قبله، لزمه ذلك. وإذا قضى الطبيب العارف أو التجربة بضرر الحركة، ولم يمكن ذلك، سقط عنه الحجّ. وإذا اختلف الأطباء، أخذ بقول أعلمهم أو أكثرهم عدداً مع ارتفاع الخوف بقوله.

ومنها: التّثبت على الدّابة، وعدم الخوف الشديد من الركوب مع صحّة البدن، أو مرض وضعف لا يضرّهما الركوب. وإذا احتاج إلى رديف أو نحوه، وجبّ عليه البذل له على نحو ما أراد، إن لم يبلغ الضرر.

ولو توقّف الوصول على حركة عنيفة لا قابليّة له أن يتحمّلها، و يحصل عليه العسر الشديد بسببها ولا علاج لها، لم يكن مستطيعاً. ولو كان الإمكان موقوفاً على قلة المسافة، وكان ذلك موقوفاً على حمل خيام و الانضياف إلى قافلة عظمي، وأمكنه القيام بذلك، وجب عليه فعله. ولو توقّف على قوم يحقّون به من جوانبه، و أمكنه تحصيلهم، وجب.

ومنها: اتّساع الوقت لقطع الطريق، بحيث إنّه يظنّ أنّه يدرك واجبات الحجّ أركاناً و

غيرها، ويحتمل الاكتفاء بإدراك المفسد تركها عمداً، ويحتمل الاكتفاء بإدراك ما يفسد تركه عمداً وسهواً، ولعلّ الأوّل أولى.

ولو توقفت سعته على ركوب راحلة سريعة المشي، أو سائق مخصوص، وجب تحصيله، ما لم يترتب على ذلك ضرر عليه، أو ظلم الحيوان.

فلو استطاع في ذلك العام، ولم يبقَ من الوقت ما يسع، ارتفع الوجوب في عامه. ولو مات، يُقضى عنه. ولو زعم السعة، فبانَ خلافها، لم يستقرّ في ذمته؛ وفي العكس يُحتمل الاستقرار، فيأتي به في المستقبل إن لم يوافق الإتيان به، وإن وافق مع قصد الاحتياط، وجهان، أقواهما الثاني.

و يجري^(١) في كلّ من زعم عدم المال أو حصول المانع أو عدم التكليف فبانَ خلافه. ويلحق به كلّ من زعم حصول شرط فترتب عليه حكماً فبانَ خلافه.

ولو اتسع الوقت للحجّ وحده، أو للعمرة كذلك، لزم الإتيان بما تعلّق به الإمكان. ويجب عليه ترك السنن والإتياع بالأعمال إذا توقّف عليها الإدراك.

ومنها: خلوّ الطريق عمّا يمنع من سلوكه، فلو حصل المانع، ولم يمكن رفعه بما لا يضرّ بالحال فلا وجوب، من دون فرق بين ما يضرّ بالنفس - قتلاً أو جرحاً مضرّاً - أو العرض أو المال، على طريق القهر والإذلال، من عدوّ أو لصّ أو سبّع أو ظالم متغلّب أو نحو ذلك. وإن وجد طريقاً سالماً، لزم سلوكه وإن بُعد، مع التمكن من أسبابه برّاً أو بحراً.

ولو توقّف دفعه على دفع المال باختياره أو إجباره من دون إضراره وجب. ولو كان الدافع غيره، كان مستطيعاً وإن لم يملك مقدار المدفوع. ولو وجد بدرقة^(٢) يندفع بها العدو، وتوقّف اصطحابها على بذل مال غير ضارّ، لزم بذله.

ولو افتقر في المسير إلى القتال، واطمأنّ بالسلامة، وجب عليه السير والمقاتلة،

١. في «ص»: ويجزي.

٢. البدرقة: كلمة فارسيّة عربتها العرب، وهي تفيد الحراسة والخفارة. حاشية ابن برّي على كتاب العرب: ٥١.

وبعضهم يقول بالذال وبعضهم بالذال وبهما جميعاً: المصباح النير: ٤٠.

مسلماً كان العدو أو كافراً. و لو علم بأكثرية نفر المانعين من المسلمين، سقط الحج، و لو خاف من العدو بسبب سفره أن يقتل مؤمناً أو يهتك عرض مؤمن، سقط الوجوب، و في وجوب البذل إشكال.

البحث الخامس^(١): في أنه إذا اجتمعت الشرائط و أهمل، أثم، واستقر ما استطاعه من الحج والعمرة في ذمته، فيجب عليه أدائه فوراً متى تمكن منه، و لو لم يتمكن إلا مشياً، و يجزئ بأقل ما يمكنه من مأكول وملبوس وفراش و غطاء ونحوها. فإن امتنع عليه بعد ذلك، أو أمكنه وتركه حتى مات، فلا يخلو من قسمين:

الأول: أن يموت قبل الإحرام؛ ودخول الحرم. فإن كان ذلك، وجب فوراً على الولي الشرعي من وصي أو حاكم أو من يقوم مقامه حال غيبته من عدول المسلمين إخراج حجة و عمرة قضاءً عنه، و مع الوفاء بأحدهما فقط يتخير بين الأمرين، والأقوى تقديم الحج. ويتعين ما فرض عليه، من تمتع أو قران أو أفراد من الميقات المجزي له، و لا يلزم إخراجها من بلد الموت، ولا بلد الاستطاعة، ولا الوطن، إلا مع الوصية، فيخرج مقدار الميقاتية من الأصل، و التفاوت من الثلث.

ولو كان عليه دين و وفى المال بهما معاً فلا كلام، و إن قصر وزع عليهما؛ فإن وفى بأصل الحج فقط دون العمرة أو بالعكس، اختص به ما وفى. و إن وفى بكل منهما مفرداً عن الآخر، قُدم الحج إفراداً أو قراناً على الأقوى، و يحتمل التخيير. و إن لم يف بشيء منهما، رجع إلى الدين؛ فإن زاد رجع إلى الوارث. و إن علم الوفاء مع التأخير بواحد، ومع التقديم لا يفي بذلك، أو علم الوفاء بواحد مع التقديم، وبكليهما مع التأخير، أخر.

والزكاة، والخمس، ومجهول المالك، ونحوها مع بقاء العين مقدّمة عليه، وعلى الدين. و بعد فقد العين يكون كالدين، وفي النذور والعهود والأيمان ذات وجهين،

وتقديمه عليها أقوى الوجهين .

ولو كانت عليه حجّات إسلاميّة، قضائيّة، و تحمليّة، و نذريّة، و عمّر كذلك، ولم يف بالجميع، بنى على الترجيح للأهمّ فالأهمّ، أو الأقدم فالأقدم، أو من زادت جهات وجوبه على غيره . وصور اختلاطه كثيرة تظهر، و يظهر حكمها بعد التأمل .

القسم الثاني : أن يموت بعد الإحرام، والكون في الحرم آنأ ما بعده، منويّاً أو لا، بجميع بدنه أو ببعضه على وجه يتحقّق الصدق العرفي، محرماً أو محلاً، في الحلّ، بعد الخروج من الحرم، أو في الحرم، مختاراً في حصوله فيه أو مجبوراً، عالماً به أو جاهلاً، عالماً بالحكم أو جاهلاً عاصياً في دخوله أو مطيعاً، مستقراً عليه الحجّ فيما سبق من الأعوام أو في عامه مع الإهمال و التمكن من الإكمال .

و في إلحاق التمكن من دخول الحرم، و الإهمال بذلك التمكن ممكن، و في إلحاق باقي أقسام الحجّ الواجب والمندوب - سوى حجّ النيابة لمشاركته حجّ الإسلام في أخذه من الأدلة - إشكال .

والظاهر أن المتمتّع بالعمرة بمنزلة الحاجّ، وفي تمشية الحكم إلى العمرة المفردة، والمحجوج به، أو الحاجّ به بُعد . وفي إلحاق الجنون بالموت . حتّى إذا عاد إليه العقل بعد مضيّ وقت الحجّ أو العمرة لم يعدّ خروج عن قواعد الإماميّة، وفي تمشية الحكم على من استمرّ على إحرام العام السابق إشكال .

الموضع الثاني : في الواجبات بالأسباب الخارجيّة، وهي ضروب :

الأول : النيابة

و فيها أبحاث :

الأول : في النائب، و يشترط فيه أمور :

منها : ما تتوقّف عليها الصحّة، و منها : ما يتوقّف عليها الإجزاء .

أمّا ما تتوقّف الصحّة عليه : فهو العقل حين العمل، فلو كان الجنون أدوارياً،

وصادف ردّ العقل في وقوف المشعر، أجزاء.

و التمييز؛ فغير المميز كالبهيمة لا يصحّ منه شيء.

والإسلام، والإيمان، وعدم اشتغال ذمّته بواجب مضيق يتمكّن منه، وإذن السيّد لعبده، وإذن الزوج لزوجته، وإذن الولي للمميز، ولا يتوقّف على إذن الوالدين. وأما ما يتوقّف عليه الإجزاء وإن كان صحيحاً. فهو البلوغ، فإنّ عمل المميز صحيح، لكن لا يُجتزأ به في فراغ الذمّة؛ لعدم ظهور النية، وعدم اقتضاء العقد وجوبه عليه، فلا يكون مؤتمناً عليه، ولا يقوم المندوب مقام الواجب فيما لم يقم عليه دليل. ومثله العدالة إن كان الاستئجار لفراغ الذمّة، ولخفاء النية، وعدم العدالة الموجهة للوثوق، وإن كان المندوب فلا بأس، واحتمال الإجزاء كما في عدد الجمعة، وانعقاد الجماعة، وكلّ فعل يتوقّف على القصد والنية أو يؤخذ فيه ذلك كذبح الهدي والعقيقة والأضحية، والذهاب إلى مكان كذا بقصد كذا، والنيابة في الأذان والإقامة عن المصلّين، ونحو ذلك لا يخلو من قوّة، وليس ذلك بحكم الولاية والنيابة؛ لأنّ الخطاب توجه إليه، فالفعل فعله، وليس نائباً فيه، فإذا حصل الاطمئنان، قوي القول بعدم البطلان، وبمثل ذلك يقوى جواز نيابة الأثلغ، والفأفاء والتأاء عن الصحيح مع دخول صلاة الطواف. ولا بأس بنيابة الرجل عن المرأة، وبالعكس.

الثاني: في المنوب عنه، ويُشترط فيه أمور:

الإسلام، فلا تجوز النيابة عن كافر، ملّياً كان أو لا.

والإيمان، فلا تجوز النيابة عن غير الإمامي، من فرق الشيعة كان أو لا، رحماً كان أو لا، ناصبياً أو لا، مستضعفاً أو لا. وفي استثناء الأب خاصّة دون الأم وغيرها وجه، والأوجه خلافه؛ لظاهر الكتاب والسنة^(١). وما دلّ على جوازه - وإن صحّ سنده - شاذ^(٢).

١. انظر الوسائل ١: ٩٠ أبواب مقدّمة العبادات ب ٢٩.

٢. الكافي ٤: ٣٠٩ باب الحجّ عن المخالف.

والتعيين بالقصد، و يُستحبّ باللفظ، فلو استأجر أحد شخصين مع الإبهام، لم يصحّ.

و قابليته للنّابة، فلا يجوز استئجار غير القابل و نيابته.

الثالث: في العمل

و يُشترط فيه: المعلوميّة، وتعيين أنّه عمرة أو تمتّع أو قران أو أفراد عند وقوع العقد. ولو عرض له لزوم العدول بسبب من الأسباب أجزأ.

و أن لا يعارض واجباً آخر قد شغل الذمة سابقاً، وهو قادر على الإتيان به، ويمتنع اجتماعه معه. و أن يكون ممّا يجزي عن المنوب عنه لو كان حياً.

الرابع: في عقد النّابة

وهو قسمان: إجارة وجعالة، ويجزي^(١) فيهما التأصيل والتوكيل، و الفضوليّة، والمعاطاة، و يتمشّي فيهما الشروط والأحكام على نحو ما إذا تعلّقت بغير الحجّ والعمرة.

ولو تبرّع متبرّع بالحجّ أو العمرة عن حيٍّ أو ميّت، صحّ عنهما في المندوب و في الواجب عن الميّت و نائبه، مالم يشترط عليه المباشرة، و عن الحيّ مع عجزه في وجه، و تجوز النّابة في السنة تبرّعاً عن واحد و متعدّدين، و كذا يجوز عقد الاستئجار في المستحبّ من واحد و متعدّدين.

الخامس: في أحكام النّابة: وفيه مطالب:

الأوّل: أنّ النائب في حجة الإسلام - أو مطلقاً في وجه - إذا مات بعد الإحرام ودخول الحرم - على نحو ما مرّ في المستطيع نفسه - تكون حجّته تامّة، و يجزي عن

المنوب عنه، و يستحقّ الأجرة بتمامها، ولا نيابة بعمل مسقط لما في ذمة المنوب عنه، كما لو استأجر على حجّ تمتّع فعدل إلى الأفراد أو بالعكس، و كما في نائب الصلاة إذا نقص منها شيئاً لا يخلّ بها.

ولا يجري^(١) في غير الموت من الأعذار، من جنون، أو صدّ من عدوّ، أو حصر من مرض، ونحوها. ولا في غير حجة الإسلام، من واجب وندب. وفي تمشية الحكم إلى النائب في حجة الإسلام عن المستطيع العاجز وجه قوي.

ولو شرط عليه أنّه لو مات قبل الإتمام - ولو بعد الدخول في الحرم والإحرام - لم يستحقّ شيئاً، اتّبع الشرط على إشكال.

المطلب الثاني: في أنّ النائب إذا مات بمرض قبل أن يحصل له مجموع الأمرين: الإحرام و دخول الحرم، أو جنّ، أو صدّ بعدوّ، أو حصر بمرض، ونحو ذلك، فلا يخلو من أحوال:

الأول: أن تكون الاستنابة بعقد إجارة أو جعالة أو غيرهما صرّح فيه بالتعلّق بمجرد العمل، فتكون المقدمات لمصلحة النائب، وليس للمنوب عنه فيه مدخلية. وفي هذا القسم لا يستحقّ النائب شيئاً في هذا العمل، وليس عليه الإتيان به في عام آخر إن تعلّق العقد بخصوص العام الذي حصل العارض فيه. وإن ضمن الإتيان به، لم تجب إجابته؛ وإلا بقي في ذمّته، يأتي به أو يُستتاب عنه.

الثاني: أن يصرّح بالتعلّق بالعمل في مقاماته، فهنا تُوزّع الأجرة على النسبة مع ملاحظة المصارف والتعب ونحوها إن تعلّق بالعام المخصوص، ومع الإطلاق يبقى الحجّ في ذمّته يأتي به أو يستتاب عنه.

الثالث: أن يطلق في العقد، وهنا إن تعلّق العقد بتلك السنة المعيّنة، انفسخ العقد، وبني على التوزيع على نحو ما مرّ؛ لأنّ ظاهر الإطلاق ينصرف إلى التعلّق بالجميع.

وإن لم يقيد بتلك السنة، بقي مشغول الذمة بالحج، يأتي به أو يُستتاب عنه، و لو اختلفا في الإطلاق والتقييد، بُني على التقييد.

و يجري مثل ذلك في الزيارات، ومقاصد التجارات، و الساعات، وجميع ما يترتب - من مصارف داخلية، كثوبي الإحرام، والهدي في التمتع والقران؛ أو خارجه، كالكفّارات، و البذل لدفع الصد ونحو ذلك - على النائب إلا مع الشرط. وفي التوزيع يقتصر على الأولين: هدي التمتع والثوبين.

ولو استناب مؤمناً، فارتدّ - أو رأى مذهب أهل الخلاف في الأثناء - و عاد قبل الدخول في العمل، قوي القول بالصحة فيهما؛ و بعد الفراغ منه أو في أثناءه، ولا يمكن العود إلى ابتدائه، قام احتمال الصحة في الثاني دون الأول، ولو رجع عن المقصد من دون عذر، فلا شيء له.

ولو استؤجر على عمليّن: حجّ و عمرة، فأتى مختاراً بحجّ غير تمتّع، أو بعمرة مفردة، وكان خالياً عن شرط الجمع، أخذ من الأجرة ما قضى به التوزيع. ولو أتى بحجّ تمتّع أو عمرته، لم يستحق شيئاً، إلا مع الانقلاب. ولو استؤجر على أحدهما فقط، جاءه حكم المقدّمات.

ولا يجب على المستأجر إكمال نفقة الأجير إذا قصرت، ولا على الأجير ردّ الفاضل إذا زادت، وإن استحبّ له ذلك، ما لم يضيق على نفسه.

والتبرّع في المندوب والواجب عن الميت لا بأس به، وتبرأ ذمته، وعن النائب فيه إشكال. ويجوز التبرّع في المندوب عن الحيّ والميت.

ولو سبق المتبرّع الأجير، احتمل: انفساخ الإجارة، و بقائها، ورجوعه ندباً. ولو استأجر نائباً، فنسى فاستأجر آخر، فحجاً معاً، كانت الثانية ندباً. ولو اقترنا من الوكيلين في حجة معينة - كإسلامية مثلاً - احتمل البطلان والصحة؛ لتحقيق الحقيقة فيهما.

المطلب الثالث: في أنّ الأجير إذا اشترط عليه شروط، فلا يخلو إما أن يوافق من

جميع الوجوه فلا كلام، وإن خالف فلا يخلو من أقسام:

الأول : أن تكون مخالفته في تبديل النوع ، ولا يخلو من قسمين :
 إما اختياري كما إذا استؤجر على تمتع ، فأفرد ، أو بالعكس ، وفي هذا القسم
 لا يستحق أجره على الغايات ولا المقدمات .
 و اضطراري ، وفيه يستحقها على المقدمات والغايات . ولو كان في الإتيان بالنوع
 الآخر صلاح للميت فقط فقد استحق الأجرة تامة بدلالة الفحوى والرواية^(١) ، إلا مع
 التصريح بالعدم .

الثاني : أن تكون مخالفته في المقدمات ، ويقع على أنحاء :
 منها : الاختلاف في الطريق ، كأن يشترط عليه الحج من طريق البصرة ، فيحج من
 طريق الكوفة ، وفي هذا يحتمل وجوه :
 منها : عدم استحقاق شيء على الغايات والمقدمات ؛ لأن المقيدين تنفي بانتفاء القيد .
 ومنها : الفرق بين أن يكون أفضل من المشروط ، فيستحق الجميع ؛ وأن يكون
 مفضولاً ، فلا يستحق شيئاً . وقد يلحق المساوي بالأفضل .
 ومنها : عدم الاستحقاق على قطع الطريق إذا كان مفضولاً ، بخلاف الفاضل .
 وقد يلحق به المساوي .

ومنها : عدم الاستحقاق على الجميع مطلقاً ؛ لأن المدار على الغاية ، دون الطريق .
 ومنها : أنه إن علم أن الاشتراط لطلب الصلاح ، فسلك أصلح منه ، استحق على
 الطريق والغاية ، وإلا لم يستحق شيئاً ، أو استحق مع نقص التفاوت من الجميع أو
 الطريق . والقول بعدم الاستحقاق على الطريق مطلقاً سوى محل الاجتماع
 والاستحقاق على مقدار الغاية وجيه لولا ما يظهر من الرواية المنجبرة بالعمل الدالة
 على استحقاق الأجرة على الجميع بقول مطلق^(٢) .

١ . الكافي ٤ : ٣٠٧ ح ١ ، الفقيه ٢ : ٢٦١ ح ١٢٧٢ ، التهذيب ٥ : ٤١٥ ح ١٤٤٦ ، الاستبصار ٢ : ٣٢٣ ح ١١٤٥ ،
 الوسائل ٨ : ١٢٨ أبواب النيابة في الحج ب ١٢ ح ١ .

٢ . الكافي ٤ : ٣٠٧ ح ٢ ، الفقيه ٢ : ٢٦١ ح ١٢٧١ ، التهذيب ٥ : ٤١٥ ح ١٤٤٥ ، الوسائل ٨ : ١٢٧ أبواب النيابة في
 الحج ب ١١ ح ١ .

ولابدّ من تقييدها بما إذا لم يشترط عليه في ضمن العقد ألا أجره له على الطريق إن خالف شرطه - وإن شرط عدم الأجرة على الغاية أيضاً فلا يبعد الجواز - وبما إذا لم يضطرّ إلى طريق آخر، فإنّ الظاهر من إطلاق الإجارة أنّ الشرط مشروط بالاختيار، إلا أن يدخل في الشرط الاضطرار.

الثالث: أن ^(١) يكون الاختلاف في شروط آخر، كخروجه من بلد مُعيّن، أو في زمان مُعيّن، أو على ميقات مُعيّن، أو مع أصحاب مُعيّنين، أو راكباً حيواناً، أو لا بساً لباساً مُعيّنين، أو طوافه أو سعيه أو شيء من أعماله بكيفية مُعيّنة، إلى غير ذلك ممّا ليس فيه نصّ، قام احتمال: لزوم إعطاء الأجرة تماماً مطلقاً؛ لحصول الغاية المقصودة بالأصالة، و في خصوص ما إذا عدل إلى الأفضل، و قد يلحق به المساوي.

وعدم ^(٢) استحقاق شيء؛ لأنّه بالمخالفة صار متبرّعاً، فلا يستحقّ شيئاً. و الرجوع إلى أجرة [المثل]؛ لأنّ المعاملة قضت بالمسمّى في خصوص الموافقة، وتضمّنت حصول الإذن من غير تسمية على تقدير المخالفة، والنقص من المسمّى بمقدار التفاوت.

و الفرق بين أن يكون الشرط من المستأجر، فيجبيء فيه ما مرّ، و أن يكون من المؤجّر فيستحقّ المسمّى.

و الظاهر أنّ الشرط إن أخذ في الاستحقاق، فلا شيء؛ وإن أخذ على وجه الإلزام الخارجي، أخذ من المسمّى بمقدار النقص. والظاهر في هذا المقام هو الأوّل، و المسألة في غاية الإشكال. واللّه أعلم بحقيقة الحال.

المطلب الرابع: في أنّ الأجير إذا صدّ أو أحصر، فتحلّل بذبح الهدى، لم يُجبر على القضاء، وإن كانت الإجارة مطلقة على إشكال. ثمّ إن كان الحجّ ندباً عن

١. في «ح» زيادة: لا.

٢. هذا معطوف على قوله: «لزوم إعطاء الأجرة تماماً» المتقدّم.

المستأجر، تخير المستأجر في الاستئجار ثانياً، وإن كان واجباً، وجب الاستئجار؛ ويردّ الأجير ما قضى به التوزيع من الأجرة. ولو اشترط عليه استحقاق الجمع على العمل إن تعلّقت به الإجارة، وعلى المجموع إن تعلّقت به، صحّ. ومع اشتراط عدم الاستحقاق إلا بالتمام لا استحقاق. ومع اشتراط التوزيع مع النقص يقوى الجواز، ويحتمل العدم؛ لترتب الجهالة. ويضمن الصاد ما ترتب عليه من الغرامة.

المطلب الخامس: في أنّ من تعدّدت عليه حجّات لتعدّد أسبابها، فوجبت عليه الاستنابة لعجزه، جاز أن يستنيب نوّاباً متعدّدين في سنة واحدة. ومن كانت عليه حجة واجبة تجب عليه فيها المباشرة، لم يجز له الإتيان بمندوبة، وفي النيابة عنه فيها وجهان، أقواهما الجواز.

المطلب السادس: في أنّه لو وجب عليه حجّ لنفسه، فنواه ابتداءً عن غيره أو بالعكس؛ أو لواحد، فنواه عن آخر، عمداً أو سهواً، لم يجز عن أحدهما. وإن عدل بقصده في الأثناء عمداً، فكذلك. ومع العدول سهواً، يبقى على حكم نيّته الأولى. ويجري مثل ذلك في نوّاب العبادات من صلاة وغيرها.

المطلب السابع: في أنّ الإقالة مع التراضي من الحاكم جائزة، وكذا من الوصي؛ لأنّ الوصاية ولاية، عمّم في الوصاية - فلا يبقى إشكال - أو أطلق؛ لأنّ الوصاية ولاية على الأصحّ، لا وكالة. ثمّ إن كان الفسخ قبل التلبّس فلا كلام، وبعده توزّع الأجرة على النسبة. ويُراعى في جواز الإقالة صلاح المنوب عنه، كما إذا وجد نائباً خيراً من الأوّل.

وأما لو كان المستنيب حياً، فالإقالة منه أو من وكيله عليها، ولا تجوز مع النقص ولا مع الزيادة.

المطلب الثامن: في أنه يجوز للنائب أن يستنيب مع الإذن، ومع الإطلاق وعدم اشتراط المباشرة أو فهمها^(١) من قرينة الحال، كزيادة الأجرة ونحوها، مع عجزه عن العمل، و قدرته على الأقوى، على نحو النائب في سائر العبادات؛ لجريان حكم المعاملات في هذا الباب؛ لدخوله فيها، من غير فرق بين إتيانه ببعض العمل وعدمه، وبين الاستئجار بالأقل والأكثر، ما لم يعلم من حال المستنيب عدم الرضا بذلك، كما هو الظاهر من حال المستنيبين. ومع القصد في ابتداء الأخذ يدخل في الحيل والتزوير، ومن يتعاطى ذلك من الناس لاعتماد عليه في أمر الدين.

المطلب التاسع: في أن الثالث في العبادات - في حج أو غيره - عليه الإتيان بالشرائط المعتبرة في حقه، لا في حق المنوب عنه؛ لأن المطلوب منه بالذات الأعمال، والمقدمات تُطلب من الفاعل لصحة فعله. فما يطلب من جهة الفاعل يلحق فيه كلاً حكمه، وما يطلب للفعل يشتركان فيه. فعلى النائب - ذكراً أو أنثى، ناقصاً أو كاملاً، عن ناقص أو كامل - حكم نفسه. وأما في نوع العمل؛ فيلزمه الإتيان بما يلزم المستنيب، فعلى القريب النائب عن البعيد أن يتمتع، وعلى البعيد النائب عن القريب أن يأتي بأحد القسمين الأخيرين.

المطلب العاشر: أنه يجري في عقد النيابة ما يجري في عقد البيع والإجارة، من خيار وصف، و شرط، وغبن، وعيب، واشتراط، وتدليس، وهكذا، فلو استأجره على أنه عالم عارف، أو شرط عليه الخيار، أو ذكرت أجرة كلية على العمل مع أنها تقابل أضعافه، أو ظهر عيب فيه، أو اشترط فيه شروط، أو دلّس نفس، جاء الخيار، وترتب عليه أحكامه.

١. في «ح»: فهمهما.

المطلب الحادي عشر: في أنّه لو استطاع بأجرته، فإن شاء عاد ورجع إن أمكنه ذلك، وإلا أقام حتّى يأتي بحجّة الإسلام.

المطلب الثاني عشر: في أنّه لا يلزم النائب سوى الإتيان بالمسمّى، فلو أتى بالطواف وركعتيه مرّة فرغت ذمّته، وكان له أن يطوف عن نفسه وعن غيره، متبرّعاً أو أجيراً. ومثله نائب الزيارات، فليس عليه سوى زيارة من استؤجر على زيارته مرّة واحدة، وليس عليه زيارة من حوله، أو من كان بعيداً عنه من نبي أو وصيّ أو مقرب، ولا صلاة زيارة، ولا استئذان، ولا تكبير، ولا عمل كعمل عاشوراء، ولا دعاء منصوص في وداع أو غيره، إلا مع قيام شاهد حال أو مقال على اعتبارها فيها. وقد يختلف الحال باختلاف المحالّ، فيكون من قرائن الأحوال.

المطلب الثالث عشر: في أنّه تجوز النيابة تبرّعاً، من دون استئذان من له الولاية، في واجب -إسلامي وغيره- ومندوب، من حجّ وعمرة. وعن الأحياء خصوص المندوب، مع الإذن وبدونه، على المنع وبدونه. ولا تجوز في واجب -إسلامي وغيره- عن المعضوب وغيره. ويجري نحو ذلك في الزيارات؛ فتجوز بأقسامها عن الأموات، ولا يجوز عن الأحياء منها، إلا ما كان من المندوبات. وتجوز النيابة عن الأموات بجميع المندوبات من قراءات، واذكار، ودعوات، وصلوات، مرتّبات وغير مرتّبات، مبتدآت وغير مبتدآت. ولا يجوز عن الأحياء إلا ما نصّ عليه في الروايات^(١).

المطلب الرابع عشر: في أنّه إذا أوصى الميت بحجّ واجب أخرج من الأصل، إسلامياً كان أو لا، على الأصحّ.

ثم إن عيّن القدر، ووسع البلدية، أخرجت من البلد، واحتسب قدر الميقاتية - وهو ما كان أقرب من المواقيت إلى مكة - من الأصل، والزائد من الثلث. وإن لم يسع، أخرجت ميقاتية.

و جميع ما يوصى في النذب يخرج من الثلث ميقاتياً، إلا مع القرينة وسعة الثلث. ومع إجازة الوارث يخرج جميع ما يخرج من الثلث من الأصل. ولو قصر عن الوفاء بالقسمين، تصدّق به عن الميت؛ لعزله عن حكم الوارث، وجعله له، وللرواية^(١)، سواء كان القصور حين الوصية أو بعدها.

المطلب الخامس عشر: في أنّه يستحقّ الأجير الأجرة بالعقد إذا وافق، وإن خالف فلا يستحقّ شيئاً، ولا يجب تسليمه إلا بعد العمل، إلا مع قرينة تدلّ على تسليمه كلاً أو بعضاً قبل العمل، ونحوه أجير الزيارات و الصلاة و الصيام ونحوها على نحو المعاملات.

ولو أوصى بحجّ وغيره، قدّم الواجب المالي على الواجب البدني، والواجب البدني على المستحبّ، ومع الضيق في القسمين الأخيرين يُقدّم كلُّ سابق على لاحق. ومع التعارض في القسم الأول يقوى تقديم الحجّ؛ حجة الإسلام على عمرته، ثمّ هما على غيرهما منهما، ثمّ غيرهما على غيرهما. ومع التساوي في المرتبة يوزّع، ومع عدم إمكانه يتخيّر. و يضعف احتمال القرعة.

ولو لم يعيّن العدد في حجّ أو عمرة أو عبادة أخرى، اكتفى بالواحد، اشتمل على صيغة أمرٍ أولاً. ولو صرح بالتكرار مقدّراً، اقتصر عليه، وإن عمّم أو أطلق، كرّر من الثلث حتّى يفنى. ولو قصر عن التكرار المقدّر. جعل مالمستين أو أكثر لسنة.

المطلب السادس عشر: في أنه يُشترط علم الأجير بمقدار الأجرة والأعمال في الجملة؛ لئلا تلزم الجهالة، واتساع الوقت لما استؤجر له. ولا تلزمه المبادرة مع التعيين مع أول دفعة، بل يجوز له التأخر مع الاطمئنان بالإدراك مع الرفقة الأخرى. ولو قال له: حجّ عني، وأطلق، أو من حجّ عني فله جزاؤه، أو حجّ عني بما شئت، فحجّ، استحقّ أجرة المثل. وكذا لو ردّد بين حجّ و عمرة، وإن صرّح بالتسمية.

المطلب السابع عشر: في أنه لو لم يتمكّن الأجير في السنة المعيّنة، انفسخت الإجارة؛ فإن أريد منه العمل في سنة أخرى، لزم تجديد الإجارة. ولو كانت مطلقة، بقيت في ذمته. ومع الإطلاق واشتراط الفور أو التراخي، يعمل بالشروط. ومع الإطلاق، يُنزل عرفاً على الفور. فإن أهمل في الأولى، صار فوراً في الثانية، ممتدّاً مع صحّة الإجارة في العام المتقدّم، وفي صحّتها مع التأخير أو الإطلاق^(١).

المطلب الثامن عشر: في أنه يجوز للأجير في حجّ أن يعتمر عن نفسه، وفي عمرة أن يحجّ عن نفسه، أو عن منوب آخر، مع إمكان الجمع، ويعود إلى الميقات مع إمكان العود إليه، ومع عدمه يحرم من حيث ما أمكنه.

ولو أحرم من غير الميقات الموظّف مع المكنة، فسد عمله، وفي احتساب المسافة على نفسه - فيردّ إليه بمقدار ما قصد من الطريق لنفسه - وجه، غير أنّ الفرق بين من قصد نفسه بالأصالة ومن قصدها بالتبع أوجه.

المطلب التاسع عشر: في أنه لو فاته الحجّ بتفريطه، تحلّل بعمرة عن نفسه، وليس له شيء. وإن لم يكن عن تفريط، كان له من المسمّى بمقدار ما عمله قبل الفوات.

١. كذا في النسخ، ويحتمل سقوط كلمة «وجه» أو «إشكال».

ويحتمل إضافة أجره عمرته لتسببها عن حجّه، ولعلّ الأوّل أولى. واحتمال أجره المثل ضعيف.

المطلب العشرون: في أنّه لو أفسد حجّه، كان عليه قضاؤه عن نفسه في القابل. ثمّ إن كانت الحجّة معيّنة انفسخت. وعلى المستأجر استنابة أخرى يستأجر هو بها أو غيره. وإن كانت مطلقة، بقيت في ذمّته، وليست الفوريّة تعيّن، وعليه حجّة ثانية، والقول بوجوب الثالثة غير بعيد.

المطلب الحادي والعشرون: لو عيّّن النائب والقدر تعيّن؛ فإن زاد القدر عن الثلث ولم يُجز الوارث، أخرج ما يحتمله الثلث؛ فإن رضي به المعين، قدّم على غيره، وإلا استؤجر غيره. ويحتمل الاقتصار فيه على أجره مثله من الميقات أو البلد على اختلاف الرايين.

و لو عيّّن النائب فقط و أطلق القدر، فإن رضي بما يخرج من الثلث، قدّم على غيره، وإلا استؤجر غيره. وفي العكس يتخير في النائب، ومع إطلاق القدر فالظاهر أنّه لا يجب الاقتصار على أقلّ المجزي، ولا طلب أعلى الأفراد من النوّاب، بل يجوز اعتبار الوسط. ثمّ لا يجب عليه البحث والفحص عمّن يرضى بالناقص.

المطلب الثاني والعشرون: في أنّه إذا شرك في النيابة، وجعل قطع الطريق لواحد، والعمل لواحد، أو شرك في الطريق أو في العمل مع إمكان فصله، لم يكن بأس. وفي الاستنابة في عام الطريق أو بعضه لمن لم يكن من قصده الذهاب إلى القصد إشكال. أمّا لو قصد فمُنع أو عدل، فلا إشكال.

المطلب الثالث والعشرون: في أنّ المنوب لو ظنّ نفسه بالغاً، فظهر الخلاف؛ فإن

كان بلغ (حين)^(١) مجاوزة المشعر، أجزأه عن حجة الإسلام، وإلا فلا.

المطلب الرابع والعشرون: في أنه إذا قطع بعض المسافة، فخرج عن الإسلام أو الإيمان، فرجع حيث يُقبل رجوعه في مقام الردة ثم أتم، أجزأ ما فعله. ولو قطع بعض المسافة أو كلها حال الارتداد، ففي استرداد ما قابلها - حيث تتعلق الإجارة بالمجموع - وعدمه وجهان، أقربهما الثاني.

المطلب الخامس والعشرون: في أنه لو كان عازماً على قطع الطريق أو بعضه أو الوصول مع القصد للعمل المستأجر على مثله أو غيره، من دون إيجاب عليه في حج أو عمرة أو زيارة أو غيرها [جاز]، كما يجوز الاستئجار على سائر الأعمال على ذلك النحو. ولو وجب بموجب آخر، فلا.

المطلب السادس والعشرون: في أنه لو صحَّ المنوب، ولم يعلم النائب حتى أتم العمل، فإن أدركه الموت قبل التمكن من الحج في العام الثاني، أجزأ عن حجة الإسلام كما إذا لم يصحَّ. ولو علم أو تبعه بعد صحته، قام احتمال الصحة وال لزوم، فيعدل بنيته إلى الندب؛ والفساد، ولعلَّ الأول أولى.

المطلب السابع والعشرون: في أنه إذا استُتيب عن منوب في سنة مطلقة على حج التمتع، فتأخر حتى تمَّ للمعضوب في مكة أكثر من سنتين، فانقلب حجه إفراداً أو قراناً، احتمل الانفساخ، والإجزاء من غير رد، ومع الرد، والانقلاب ندباً، ويستتيب المعضوب غيره، ولعلَّ الأخير أقوى. وفي وجوب العدول بالنية على فرض الإجزاء بقسميه وعدمه وجهان، والأقرب الثاني.

المطلب الثامن والعشرون: في أنه إذا ارتدَّ المعضوب، فخرج عن الإسلام أو الإيمان، فهل تكون ردّته مُفسدة في الأثناء كالابتداء، أو لا؟ والأقوى الأول. ثمّ على تقديره، هل يأخذ الأجير الأجرة تماماً لحصول المفسدة من غيره، أو لا؟ والأول أولى.

وإذا حصلت الردّة من النائب على وجه يمنع من الإتمام، لم يستحقّ شيئاً على الأقوى. وإذا استنيب عدلاً ففسق - وقلنا باشتراط العدالة في الابتداء، و سوّينا بينه وبين الاستدامة - انفسخ العقد، ولم يستحقّ أجرة على ما وقع منه في أحد الوجهين.

المطلب التاسع والعشرون: في أنه إذا تأخّر النائب مختاراً فضايق وقت الحجّ المستاجر عليه، فأتى بغيره، أو عدل إلى غيره في الأثناء، قام احتمال الانفساخ، والصحة مع عدم الإجزاء، والصحة مع الإجزاء. ولعلّ الأول أولى. وعلى القول بالإجزاء في القسمين أو في الأخير فقط يحتمل الردّ من الأجرة بمقدار نقص العمل.

المطلب الثلاثون: في أنه إذا استنيب فظهرت استطاعته، أو أنّ عليه حجّاً واجباً في ذلك العام، احتمل الانفساخ ولا شيء له، ويحتمل الصحة والإجزاء مطلقاً، ويحتمل الفرق بين ما يكون الظهور قبل الوقوف بالمشعر وبعده، فينفسخ في الأول ويعدل، ويردّ ما وصله من أجرة الحجّ. وأمّا ما سبق منه من عمرة، فيأخذ مقدار أجرتها. ويحتمل عدم أخذ شيء منها؛ لدخولها في الحجّ، ويحتمل الصحة عن المنوب عنه مطلقاً، بناءً على أنّ الحكم يدور مدار العلم دون الوجود.

المطلب الحادي والثلاثون: في أنه إذا استنيب عن المعضوب في حجة الإسلام، فظهرت عدم استطاعته؛ فإن علم النائب بذلك قبل الأخذ في السفر والاستعداد، احتمل الفساد، وليس للنائب شيء، واللزوم، والانقلاب إلى الندب. وإن علم بعد

الشروع قبل التمام وقلنا باللزوم فلا كلام؛ وإن قلنا بالانفساخ، لزم التوزيع، إلا مع التقييد في الوصية.

المطلب الثاني والثلاثون: في أنه يجوز حج كل من الرجل وغيره، والضرورة^(١) وغيره في ثمان صور، إلا مع التقييد في الوصية، والنيابة في الطواف وركعتيه عن الميت مطلقاً، وعن الحي الغائب - وفسر بمن بعد بمقدار عشرة أميال، والأقوى الرجوع فيه إلى العرف - أو المغمى عليه، والمبطون. والظاهر إلحاق كل معذور. ولا يجوز عن الحي الحاضر، حتى لو توقّف على الحمل، حمل. والأولى - بل الأحوط - أن يُحمل بحيث يجرّ قدميه على الأرض. وللحامل والمحمول معاً نية الطواف مع التعدّد فيهما أو في أحدهما، فيحتسب بطوافين أو طوافات، وإن كان الحامل أجيراً على إشكال.

المطلب الثالث والثلاثون: في أنه إذا مات من عليه حجة واجبة، ولم يوص، أو أوصى بخلافها، أو بأضدادها من غير الواجبات المالية، وجب على الولي إخراجها، مقدّمة على غيرها، وعلى غيره مع عدمه حسبة. ولو كان له مال وديعة عند شخص، وعلم أنّ الوارث ممتنع عن الإخراج، اقتطع منها ما يفي بالبلدية إن أوصى بها، وبالميقّاتية إن لم يوص. ويجري مثله في جميع الواجبات المالية من الديون وغيرها.

المطلب الرابع والثلاثون: في أنه يُستحب للنائب أمور:

منها: أن يعيّن المنوب لفظاً، ويأتي باسمه في المواطن والمواقف، وعند الإحرام، وعند الذبح. وقد نُصّ عليها في الروايات^(٢).

١. بدل ما بين القوسين في «ح»: والضرورة.

٢. الوسائل ٨: ١٣١ أبواب النيابة في الحج ب ١٦.

و يقوى لحوق جميع الأفعال بها .

ومنها : ردُّ الفاضل من أجرته إذا لم يضيق على نفسه ، والإكمال له من المستأجر إذا نقصت عليه نفقته .

ومنها : أن يكون نائباً إذا لم يكن عنده شيء يحصل به الغرض ؛ توصلاً إلى تحصيل الأجر والشرف بالوصول إلى حج بيت الله ، وإلى زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

ومنها : أن يأتي بالأفعال والأقوال على أحسن الأحوال ، ويضيف على الواجب الذي شغلت ذمته به غيره من الأعمال تبرعاً ، كما يستحب لمن حج عن نفسه النيابة فيما تصح النيابة فيه عن غيره .

المطلب الخامس والثلاثون : في أنه إذا أجر نفسه في حج أو عمرة يجب على الأجير الإتيان بما شرط عليه حتى الطريق .

الضرب الثاني : فيما يجب فيه القضاء وما لا يجب وفيه مطالب :

الأول : في أن من شُغلت ذمته بحج أو عمرة ، وجب الإتيان به ؛ فإن كان الفائت حجاً وحده ، أو عمرة وحدها - لأنَّ الذمة قد شغلت بواحد - أتى به ، وإن شغلت بهما معاً ، أتى بالجميع ، من غير فرق بين أن يكون دخل فيه ، ولم يبلغ حداً يكفيه ، أو يكون تاركاً له من أصله . كل ذلك حيث تكون الاستطاعة سبقت أو لحقت عام المسير ، أو خصته^(١) وكان التأخير عن تقصير .

ولو استطاع أحدهما ، كان الحج قراناً أو إفراداً ، أو العمرة مفردة ، وعمرة التمتع

١ . في «ح» : حصته ، وقد تقرأ في «ص» : حصر .

لا تنفرد عن حجّها .

ولو استطاعهما ، وتمكّن من واحد ، لزمه الإتيان بالآخر . وإن كان مستأجراً لهما في سنة معيّنة ، فتمكّن من واحد ، ردّ من الأجرة ما قضى به التوزيع ، وإن كان مقصراً في ترك الإتيان بالآخر ، ما لم يكن الجمع مشروطاً ؛ أمّا مع الشرط فقد تقدّم ما يفيد حكمه .

ومن أحرم للحجّ بأيّ سبب كان ، ثمّ تعذّر عليه ، لزمه التحلّل بعمره مفردة . فإن كان مطلوباً بحجّ وعمره ، بقي مشغول الذمّة بالحجّ وحده . و الظاهر أنّه لا يجوز له البقاء على إحرامه إلى السنة المقبلة ، وأنّه لو بقي عصي واجتزأ بإحرامه .

ولو كان حجّه مستحبّاً ، تحلّل بالعمرة ، ولا حجّ عليه في القابل ، و يلزم الإتيان بمثل ما فات من تمتّع أو أفراد أو قران مع الوجوب عليه ، والمكنة منه ، و يسقط عنه إذا انتقل إلى العمرة باقي الأفعال ، و يُستحبّ له الإقامة مع الناس في منى أيام التشريق .

المطلب الثاني : في القضاء بسبب الإفساد في الحجّ لكلّ من جامع في قُبْل أو دبر ، أنزل أو لا ، محلّلة أو محرّمة ، حرّة أو أمة ؛ أو لاط بعد الإحرام في حجّ واجب -إسلاميّ أو لا- أو في حجّ مستحبّ ، قبل الوقوف بتمام بدنه بالمشعر ليلاً في وجه ، فسد حجّه ، و لزمه إتمام حجّه الفاسد ، و قضاؤه من قابل على نحو ما كان واجباً عليه ، بقي على الاستطاعة الشرعيّة أو لا .

ولا يجوز له التأخير . ولو آخر ، التزم بالقضاء فوراً فيما بعد ، وهكذا .

و الظاهر أنّ الفاسد فرضه ، والقضاء عقوبته .

ولو استمنى بيده أو جامع في غير الفرج ، أو كان غافلاً أو جاهلاً ، فلا قضاء . ولو أفسد حجّة القضاء ، كان عليه القضاء ، وهكذا إلى أن يأتي بحجّة صحيحة .

المطلب الثالث : في الإفساد في العمرة .

كلّ من جامع في عمرة مفردة أو متمتّع بها ، على نحو ما مرّ في الحجّ ، قبل

الطواف أو في أثنائه أو بعده، قبل السعي أو في أثنائه، فسدت عمرته، وعليه قضاؤها فوراً في وقت يصح فيه .

ولا يجب عليه في المفردة قضاء حجّ إن لم يكن واجباً عليه ؛ لعدم التلازم بينهما .
و أمّا المتمتع بها ؛ فلا يبعد القول بلزوم قضاء الحجّ معها، وإن لم يكن واجباً عليه ؛
للتلازم بينهما، وإن كان القول بعدم لزوم ذلك أقوى، و سيجيء تمام الكلام في غير
مقام .

المطلب الرابع : في أنّه لا يجب القضاء على الكافر إذا سبقت استطاعته، وإن وجب
الأداء عليه، و شغلت ذمّته به، و بالقضاء أيضاً إذا لم يستمرّ على الكفر ثمّ ذهب المال
من يده، ثمّ أسلم بعد ذهابه، فلم تبقَ له استطاعة لحجّ ولا عمرة .

وإن بقيت استطاعته لأحدهما، وجب عليه مع التمكن منه . فلو مات قبله،
فلاقضاء عليه^(١)، ويساويه ما كان في فسحة النظر، وإن لم يكن ممّن نظر .

وإن أدركته الاستطاعة، ولو في المشعر، نوى ووقف و أتمّ، و لا أثر لها بعده .
ولو كان مسلماً حين الاستطاعة، فحجّ ثمّ ارتدّ، كانت حجّته ماضية، سواء كانت
ردّته فطرية أو ملية، و لا قضاء عليه، وإن أسلم وقُبِلَ منه الإسلام وكان مستطيعاً .

وإن كان وقت الردّة مستطيعاً، شغلت ذمّته بالحجّ والعمرة، وإن ذهبت استطاعته
قبل الإسلام، بقي على شغل الذمّة، وصحّ منه، إن قُبِلَ الإسلام منه .

وإن رجع عن الردّة و أسلم و قُبِلَ منه الإسلام و أدرك المشعر، جدّد النية و أتمّ .
وإن كان نائباً، أجزأت عن المنوب عنه .

وإن ارتدّ في أثناء عمل متّصل الأجزاء، كصلاة الطواف، فسد بخصوصه، و في
المنفصل لا يترتب عليه فساد، ويبقى الإحرام على صحّته .

ولو أحرم حال كفره، لم ينعقد إحرامه، و يدخل في حكم الكافر الأصلي المنكر

لوجود الصانع، والمشارك، والجاحد، والمنافق، والمعاند، وكافر النعمة، وعبدية بعض المخلوقات، ومنكر النبوة والمعاد. و في حكم المرتد: الساب، وهاتك الحرمة، والناصب في أحد الوجهين، ومنكر الضروري.

ولو كان مستطيعاً حال الردة أو قبلها، واستمر على الردة، لم يقض عنه. ولو لم يستمر عليها و تاب، قضي عنه. ولو كان منشأ الاستطاعة هو الكفر أو الردة، فلا اعتبار لها. ويجري حكمها في جميع العبادات من صوم و صلاة و خمس و زكاة، ما لم يبق لها حكم بعد الإسلام.

المطلب الخامس: في قضاء حج المخالف و عمرته إذا استطاع المخالف حجاً، أو عمرة أو هما حال خلافه، ولم يأت بهما، شغلت ذمته بهما، و عوقب عليهما؛ وكذا إذا أتى بهما و لم يستبصر.

وأما إذا أتى بهما و استبصر، فإن كان أتى بهما تامتين صحيحتين على المذهبين، فلا كلام في صحتها.

وإنما يبقى الكلام في أن الإيمان كاشف أو ناقل أو مسقط، و الوجه الأخير أوفق بالقواعد.

وكذا إن ترك ركناً يقضي بالفساد عندنا وعندهم، حكم بالفساد، كما إذا ترك ما يقضي بالفساد عندهم لا عندنا.

و يجري الحكم في العامة بأقسامهم، و الفرق المبطلة من الشيعة، كالفتحية والناووسية والزيدية ونحوهم، و المرتد هنا كغير المرتد، والفطري كالملي.

وإذا استبصر قبل مجاوزة المشعر، أتم، و كان حجاً واقعياً.

وإذا كان على مذهب وجاء بالحج صحيحاً على وفقه، ثم عدل إلى مذهب آخر، فذهب إلى فساده، ثم استبصر، حكم بالصحة. وبالعكس العكس، والظاهر تمشية الحكم إلى الناصب.

ولو حج مؤمناً ثم ارتد إلى الخلاف، مضى حجه، وإذا استبصر لم يعد.

وإذا اعتمر أو حجّ مخالفاً، وبقي عليه العمل الآخر، و استبصر بينهما، صحّ الماضي، و أتى بالباقي. ولو كان نائباً، صحّ عن المنوب عنه، أو سقط عنه. ولو كان تبرّعاً ندباً، فالظاهر وصول الأجر إلى صاحبه.

ولو ناب^(١) المخالف النائب عن مثله، ثم استبصر معاً، أجزأ. و فيما إذا استبصر المنوب عنه دون النائب يقوى ذلك.

وهذه الأحكام يجري مثلها في العبادات البدنية، و أمّا المالية المحضة - كالخمس والزكاة، وردّ المظالم، و مال مجهول المالك، ونحوه - فلا تُعدّ تأديتها إلى أهل مذهبه تأديةً. و إن أدّاها إلى أهلها، و أمكنت منه النية - لزعمه أنّهم من أهل مذهبه - فلا يبعد الإجزاء. و يضعف الاحتمال مع عدم إمكان النية.

المطلب السادس: لو أفسد العبد المأذون، أثم، وقضى حال الرقّ، وليس للمولى منعه إن كان الإفساد لا عن اختيار. ولو كان عن اختيار، احتمل ذلك، وأنّه يلزمه بعد الحرية، ولعلّ الأخير أقوى، وفي القسمين يحتمل وجوب نفقته على المولى، ويضعف الاحتمال في القسم الأخير.

ولو اعتق في الفاسد قبل الوقوف، أجزأه مع القضاء عن حجة الإسلام، وبعده لا يجزي، و حجة الإسلام مقدّمة.

المطلب السابع: تجري في القضاء و سائر ما وجب بالأسباب الخارجية الاستطاعة العادية، ولا يتوقف - كحجّ الإسلام - على الاستطاعة الشرعية، فإذا تيسّرت له، بركوبٍ أو مشي أو تلفّق، لزمته. والظاهر أنّ حكم البذل يتمشّى فيها.

وكلّما أفسد مقضية قضاها، و يستمرّ على ذلك حتّى يأتي بصحيحة واحدة.

و يلزم في حجة القضاء ما يلزم في الأداء؛ فإن مات، قضيت عنه من أصل المال

كحجة الإسلام، مع وجوب الأداء و عدمه .

المطلب الثامن : إذا بلغ الصبي ، وأعتق العبدُ، وعقل المجنون قبل الوقوف بالمشعر، ووقعت منهم نية الحج حيث تتوقف الصحة على النية، فافسدوا حجهم، لزمهم الإكمال والقضاء، ندباً كان المنوي أو واجباً، إسلامياً كان أو لا ، على الأقوى .

الضرب الثالث : في النذر، والعهد، واليمين

وفيه مطالب :

المطلب الأول : في أنه لا بدّ من إجراء الصيغة فيها على النحو المقرر في مباحثها، ولا يكفي الإضمار . وفي إجراء حكم الوكالة فيها إشكال .

ثم إن عين نوعاً خاصاً من قران، أو أفراد، أو عمرة مفردة، التزم به، ولا يجزي الإتيان بغيره، ولا تلزم الزيادة عليه .

ولو عين حجّ التمتع أو عمرته، التزم بالإتيان بهما معاً . ولو أطلق أو خير فيه بين الاثنين والثلاثة والأربعة بجميع أقسام التخيير، تخير . ويلزم بجمع الحجّ والعمرة مع قيد التمتع .

ولو عدّد الأقسام، تعدّدت الأحكام . ولو كرّر المجانس مؤكّداً، اتّحد الحكم . ولو كرّره مؤسّساً، تعدّد .

المطلب الثاني : في أنه يُعتبر في صحتها التمييز، والعقل، والقصد، والاختيار، والإسلام، والإيمان؛ فلا عبرة بما صدر من غير مميّز، أو عن جنون، أو عن سكر، أو غفلة، أو إغماء، أو سهو، أو نوم، أو غلط، أو دهشة، أو جبر، أو نصب، أو كفر، وإن كان الحادث منها في أثناء الصيغة، ولو صادفت خوفاً واحداً أو متأخراً أو وسطاً . ويجري مثل ذلك في جميع صيغ العبادات، وفي المعاملات، فيما عدا الأخيرين .

ولو وقعت صيغة، من صيغها أو موجب من الموجبات فيما عداها، فشكّ في أنّها وقعت حال وجود المانع أو الخلوّ عنه، عمل على أصل براءة الذمّة فيما يتعلّق بحكم نفسه، وإن ترتّب عليه خصومة للغير حكم بالصحة، و اشتغال الذمّة له .

المطلب الثالث: في أنّها إذا تعلّقت بحجّ أو عمرة أو زيارة، و نحو ذلك، ولم يصرّح ببلديّتها، و ميقاتيّتها، فهل ينصرف إلى البلديّة، أو تغني الميقاتيّة و يتبعها حكم النيابة فيها؟ ولعلّ الأظهر في العرف إرادة البلديّة .
و يجري في نيابة الزيارات مثل ما ذكرناه في نيابة الحجّ، إلّا في مسألة الموت بعد دخول الحرم والإحرام، وفي دخول المندوبات في باب الملزمات في الصلاة والحجّ والعمرة والزيارات نظير ما تقدّم في حكم النيات .

المطلب الرابع: في أنّها إذا تعدّر القيام بجميعها، و انحصر في بعضها، فما الذي يُقدّم منها؟ وتحقيقه: البناء على المعادلة و الترجيح في شدّة الوجوب وضعفه، ففي المتخالفات الظاهر تقديم حجة الإسلام على النيابة، و النيابة على النذر، والنذر على العهد، أو بالعكس، وهما على الإيمان .

وفي المتجانسات: يُنظر في المرجّحات الباعثة على شدّة الوجوب، فما قارنها قدّم على غيره؛ فاليمين المغلّظ - لإيقاعه في الكعبة أو أحد المساجد الأربعة، أو في الحضرات المنورة، أو في باقي المساجد، أو عند القرآن، أو عند قبور بعض الأولياء أو العلماء، أو في المجالس المعظّمة، وهكذا - مقدّم على غيره . و يُراعى اختلاف المراتب بينها .

و بالنظر إلى المتعلّقات تُبنى الأولويّة على الترجيحات، فلو مات من عليه ملتزمات متعدّدة متعلّقة بالمال، وجب على الوليّ الشرعيّ توزيعه عليها إن أمكن، وإلّا بُني على الترجيح .

والقول «بخروج ما عدا حجة الإسلام و النيابة من الثلث» لا يخلو من قوّة .

المطلب الخامس: في أنه يشترط في الملزمات الثلاثة إذا صدرت من زوجة - دائمة، أو متمتع بها، أو مُطلّقة رجعية - أو عبد - قنّ، أو مكاتب، أو مدبر، أو مبيع، أو أم ولد - أو ولد أن يكون عن إذن الزوج، والمولى، والأب القريب، دون الآباء البعيدة، ودون الأم، فإن لم تتقدّم الإذن وقعت باطلة.

والاقتصار في التعميم للثلاثة على خصوص المملوك، والزوجة، وفي الولد على خصوص اليمين، ثمّ القول بالانعقاد والتسلّط على الحلّ، والقول بالتوقّف على الإجازة على تقدير الاشتراط، غير بعيد.

المطلب السادس: في أنه إذا فات شيء منها، عن تقصير - ومطلقاً في النيابة - وتعقّب الموت، قضى من أصل المال، كسائر الواجبات المالية. والقول بخروج حجّ النذر وأخويه من الثلث غير خالٍ عن الوجه. وإلحاق غير المقصر به قريب. والقول بلزوم الاستنابة مع العمرة - كما في المعضوب - غير خالٍ عن الوجه. ولو تكلف المعضوب ففي الأجزاء عنه نظر.

المطلب السابع: في أنّ الأقسام لا تتداخل، فلا يجزي الإتيان بقسم عن غيره، ولا يجزي قسم منها عن حجة الإسلام، أطلقت، أو قيّدت بغير حجة الإسلام. وإذا تعدّدت بجميع أقسام التعدّد على المحلّ الواحد، أجزأ الواحد. وفي الترك يتضاعف الإثم والكفّارة وجميع الأحكام.

المطلب الثامن: في أنه لا يتوقّف وجوبها على الاستطاعة الشرعية، وقد بينّ المراد منها، بل على الاستطاعة العرفية. والظاهر أنه تُستثنى فيها المستثنيات في الديون، وحكمها كحكم غيرها من زيارات ونحوها ممّا وجب بالأسباب.

المطلب التاسع: فيمن التزم بحجّ أو عمرة أو زيارة و نحوها بكيفية مخصوصة، وفيها مقامان:

الأول أن يلتزم بطريق الاستئجار و نحوه بحجّ أو عمرة أو صلاة أو زيارة أو نحوها بكيفية مخصوصة قضى بها الشرط، أو انصرف إليها الإطلاق.

والحكم فيه: أنّه إذا أخذ قيد مميّزاً و أتى به مع وقوع نية القربة في محلّها، كانت للمنوب عنه مجّاناً، و لا يستحقّ الأجير عليه شيئاً. و إن تعلّقت بالأصل تعلّقاً، وبالقيد آخر، نقص منها مقدار التفاوت بين ما فيه القيد و غيره.

المقام الثاني: فيما كان الالتزام بطريق النذر أو العهد أو اليمين، و فيه مباحث:

الأول: في أنّ من التزم بواحدٍ من طرق الالتزام، بأن يمشي أو يركب أو يبعّض إذا حجّ أو اعتمر أوزار، لا يجب عليه شيء من الأعمال، لكنّه لو فعل أحدها و كان راجحاً في النذر غير مرجوح في غيره ولم يفعل، عصى و كفر، و كان عمله صحيحاً، و أجزأ عن حجة الإسلام.

الثاني: في أنّ من التزم بالحجّ مطلقاً تخيّر، و إن كان مقيداً بالمشي أو بالركوب أو بالتبعيض، لزمه الإتيان بالقيد إذا لم يكن مرجوحاً؛ راجحاً كان أو لا. فإن قدر على الوصفين، و لم يأت بهما لاعتذر، خالف في الكل؛ أو بعّض في غير محلّ التبعض، أعاد مع الإمكان، و قُضي عنه بعد موته إن كان مطلقاً، و في غيره تلزمه مع ذلك الكفارة.

و إن كان معذوراً في تركه قضى مع الإمكان، و لا شيء عليه. و لا يجزيه أن يعيد الجزء الذي أخلّ به فقط.

و إذا تعذّر عليه مع القيد، أتى به خالياً عنه؛ فركب إذا عجز عن المشي، و لا يلزمه السوق، و يستحبّ له ذلك. و إذا أمكنه المشي على الجسر، تعيّن عليه، و في لزوم تقديم الأقلّ عرضاً على غيره وجه.

و في تسرية حكم المشي إلى الزحف أو المشي على البطن بُعد. و أمّا مشي

مُحدود ب الظهر فالظاهر دخوله تحت المشي .
 وإذا كان في طريقه مَعبر ، عبر الراكب على نحو المعتاد ، والماشي واقفاً في المعبر ،
 عمّ المشي الطريق أو خصّ محلّ العبور .
 وفي تقديم الانحناء على الجلوس ، والجلوس على النوم مع تعذر القيام وجه .
 وإذا التزم بعبور البحر سقط الحكم عنه .
 ولو نذر الحفاء^(١) حين المشي ، أو حين الحجّ ونحوه ، لم يلزمه إلا بعد حصولهما .
 ولو نذر العمل مقيداً به ، وكان راجحاً ، لزم ، و مع تركه من دون عذر يُعيد
 العمل . وفي الحكم بوجوب المشي متنعلًا وترك الركوب وجه قوي .
 ويأتي من القيد المتعذر بمقدار الممكن منه .
 ثم إن عيّن الزمان أو البلديّة أو الميقاتيّة لفظاً بلا قصد - إذ يُغتفر في الثواني
 ما لا يغتفر في الأوائل - تعيّن ، وإلا فظاهرها البلديّة ، بخلاف النيابة .
 الثالث : في أنّ النذر للحجّ وغيره - و تفرغ الذمّة بالفراغ من طواف النساء ،
 ولا تدخل العمرة المفردة في إطلاق الحجّ في غير المتمتع - لا يصحّ من غير الإمامي من
 المسلمين ، وإذا عمل بمضمونه ثمّ استبصر ، قام احتمال الصّحة فيها .
 وأمّا اليمين والعهد حيث لا يشترط فيه القربة فيصحّ منه .
 ولو كان الخلاف بعد النذر بقي على صحّته . وإن عاد إلى الحقّ قبل الوقوف
 بالمشرع صحّ الحجّ ، و فرغت الذمّة منه .
 ولو تعلّق نذره أو شبهه بالصدقات فأدّاها ، قام احتمال وجوب قضائها ؛ لأنّه
 وضعها في غير محلّها . ولو وضعها في محلّها وأمكن قصد القربة ، قوي القول
 بالصّحة .
 ثمّ الحكم بصّحة النذر والحج مشروط بموافقة مذهبه ، لا مذهبنّا ، كما قرّرناه
 سابقاً .

١ . في «ح» : الحفاء .

الرابع : في أنه إذا تعيّنت عليه حجة الإسلام غلبت ماعداها، تقدّم سببه أو تأخر .
وإذا تعلّق بعض الأسباب بمعنى في حجّ أو غيره من العبادات، وجيء به لجهة أخرى
أخيرة بطل . ولو كان ناسياً أو ممنوعاً عن مقتضى السبب المتقدّم أو غير متمكّن منه،
صحّ ما أتى به .

و إذا كان على الميت حجة الإسلام وحجة نذر أو مطلق الملتزمة . قدّمت
حجة الإسلام، و استحَبّ للمولى قضاء حجة الالتزام . ونذر الإحجاج إذا زاحم نذر
الحجّ بطل حكمه، ويخرج من أصل المال بعد موت الناذر .

الموضع الثالث : في أنه يستحبّ الحجّ والعمرة أصالة عن نفسه بالضرورة،
والإجماع، و الأخبار المتواترة، حيث لا يكون ملتزماً بواجب في سنة معيّنة، و يريد
فعل المستحبّ منها، فإنّه يقع باطلاً .

والنيابة فيه تبرّعاً و بأجرة عن الميت والحيّ، فقد روي أنّه : أحصى في عام واحد
لعليّ بن يقطين خمسمائة و خمسون رجلاً يحجّون عن عليّ بن يقطين صاحب الكاظم
عليه السلام، و أقلّهم بسبعمئة دينار، وأكثرهم عشرة آلاف^(١) .

ثمّ الحجّ المندوب يتوقّف على إذن المولى، طالّت مسافته أو قصرت، من غير فرق
بين القنّ، والمدبرّ، والمكاتب، وأمّ الولد، و المبعّض إن لم يهايا، أو هاياه و قصرت
نوبته عن الوفاء بواجبات الحجّ . فإنّ لم يستأذن ابتداءً فلا عمل له . و كذا كلّ عمل
يستدعي طولاً أو مشقة كالاعتكاف و الإحياء ونحوهما .

وما كان يسيراً لا ينافي خدمة المولى، فالظاهر جواز إتيانه به من دون استئذان، إن
لم يمنعه المولى، أو لم يعلم بمنعه . وإنّ منعه في الأثناء، وكان العمل ممّاجوز قطعه،
قطعه .

وأما الولد - ذكراً كان أو أنثى - فلا مانع من دخوله تحت العبادات بغير إذن والديه،

طالت أو قصرت .

و إن منعاً، فإن كان العمل يستدعي طولاً، ويترتب عليه استيحاشهما وتأذيهما، فليس له الدخول فيه إلا مع ارتفاع المنع .
و الظاهر أن ذلك يجري في الأسفار البعيدة لمجرد النزهة، من دون حاجة تدعو إليه، دون ما كان حاجة كالاكتساب مثلاً . وربما يتمشى الحكم إلى الأجداد والجدات .

البحث الثالث : في أفعال الحجّ بأقسامه الثلاثة والعمرتين وهي أقسام :

الأول : ما يشترك بين الجميع .

الثاني : ما يشترك بين أقسام الحجّ فقط .

الثالث : ما يشترك بين العمرتين فقط .

الرابع : ما يخصّ حجّ التمتع .

الخامس : ما يخصّ حجّ القران .

السادس : ما يخصّ حجّ الأفراد .

السابع : ما يخصّ عمرة التمتع .

الثامن : ما يخصّ عمرة الأفراد .

فانحصر البحث في مقامات :

المقام الأول : في بيان الأفعال مفصلة و فيه مطالب :

المطلب الأول : في ما يشترك بين الأنواع الخمسة، وهو النية، وهي نية النوع، وأجزائه المنفصلة، ومنها : الإحرام .

والإحرام و التلبية، واللبس دون النزع، فلا يحتاج النزع إلى نية، والطواف

والصلاة، والسعي، والترتيب.

وقد تقدم البحث في كيفية النية، وأحكامها في هذا الكتاب، وما تقدمه من كتب العبادات، فأنحصر البحث في سبعة مقاصد:

الأول: الإحرام

وفيه فصول

الفصل الأول: في المقدمات، وفيه مباحث:

الأول: في ما يستحب قبل الشروع فيه

وهو أمور:

منها: توفير شعر الرأس، واللحية. وربما يقال بتبويض الأجر، وبالاقتصار على أحدهما، و بالتبويض فيهما أو في أحدهما على حسب ما يقتضيه التوزيع من أول ذي القعدة في مطلق الحج، وإن كان في حج التمتع أكد، و يتأكد عند هلال ذي الحجة، وكلما قرب من الإحرام زاد تأكيده.

وفي العمرة مفردة أو متمتعاً بها مقدار ثلاثين يوماً، تمتعية أو فردية، وإن كان في الأول أشد، ويستحب عند الخروج إليها، وكلما قرب إلى الإحرام زاد تأكيداً. وربما يقال بتبعض الأجر في تبعضها، فكل الوقت أفضل من بعضه، و الأبعاض يختلف ثوابها بالطول والقصر.

وتعميم الحكم في اللحية للزائد على قبضة لا يخلو من إشكال.

والظاهر عدم التمشية إلى لحية المرأة، وفي دخول شعر الأنف، والأذن، والرقبة والحاجبين في شعر الرأس وجه. والأوجه خلافه.

ويستحب الفداء لمن لم يوقر.

ولا يدخل في اللحية الشعر البالغ إلى ما فوق الصدغ، ولا ما كان بعيداً عن

الحنك. ويمكن تسرية الحكم إلى الخنثى والمرأة.

ولا فرق في كراهة الأخذ منه بين ما يكون بحلق، وما يكون بتقصير.

والظاهر تمشية الحكم إلى الصبي المميز، وأما غير المميز إذا حجَّ به الولي، فلا يخلو من ظهور، لكنه في الأول أظهر.

ولو خيّر بين الرأس و اللحية، و منع عن الجمع، فتوفير الرأس أولى.
ومن وجب عليه الحلق لبعض الأسباب، و تعلّقت به شدة الاستحباب بحيث يزيد على هذا وجب عليه في الأول ترك التوفير، و استحباب له في القسم الأخير. و التوفير في الحجّ أشدّ استحباباً منه في العمرة، وفي التمتع أشدّ منه في أخويه.
ومنها: تنظيف جسده، و قصّ أظفاره، و الأخذ من شاربه، و طلي جسده، وإبطيه، وعانته - و دونه الحلق، ودونهما النتف، ودونها الحرق - و الاستياك، و رفع السغب^(١). و لا ترتيب فيها. و يستحبّ إعادة التنظيف، وإن لم يطل الفصل.
و يتفاوت الفضل بطول الفصل وعدمه. و يشتدّ مع الفصل بخمسة عشر يوماً.
ومن أفرّد أو بعض أو جمع بين الأفراد و التبعض، أعطي من الأجر ما يقتضيه التوزيع.
ومنها: ذكر النائب اسم المنوب عنه فيه كغيره من الأفعال.
ومنها: الغسل، ومع فقد الماء التيمّم في وجهه، ومحلّه الميقات. و لا بأس بتقديمه مع خوف عوز الماء، وإذا وجده أعاده. و في كون الوجدان ناقضاً، أو لا لكنه سبب للإعادة وجهان، أقواهما الثاني.

ويكفي غسل أوّل الليل لباقيه، و غسل أوّل النهار كذلك.
وروي: إجزاء غسل الليل للنهار، و بالعكس^(٢).
ومع النوم تستحبّ إعادته، و قد يلحق به مطلق الحدث، أكبر كان أو أصغر. وفي كونه ناقضاً، أو لا، لكنه يبعث على استحباب الإعادة، وجهان، أقواهما الثاني.
و إلحاق باقي الأغسال المستحبّة به في حكم النقض و الاستمرار لا بأس به، ويجوز تداخله مع الأغسال كغيره منها، و الترتيب، والارتئاس فيه، وفي الاستحباب يقدّم على ما سبقه من الآداب.

١. كذا في النسخ. ويحتمل كونه تصحيف «سهل» وهي رائحة العرق. المصباح النير: ٢٩٣.

٢. الفقيه ٢: ٢٠٢ ح ٩٢٣، الوسائل ٩: ١٣ أبواب الإحرام ب ٩ ح ١.

وهو من جملة العبادات المعتبرة فيها النيّات، بخلاف الباقيات، فلو أتى بها من غير نيّة فلا تشريع بخلافه، ولو دخل في الإحرام بلا غسل، استحَبَّ له الإتيان به بعد إعادته الغسل.

والمدار على الإحرام، الإحرام الأوّل، فلو أتى ببعض المحرّمات من الإحرامين تعلّقت به أحكام الإحرام.

ولو سها فنوى الغسل لإحرام الحجّ، وهو معتمر أو بالعكس، فالأقوى الصّحة، بخلاف ما إذا قصد غير الإحرام.

ولو قلّم أظفاره بعد الغسل لم يعد، ويستحبّ مسحها بالماء.

ومنها: الصلاة قبل الإحرام، وأفضلها الظهر مؤدّاة أو مقضيّة، ثمّ مطلق الفريضة مؤدّاة أو مقضيّة، أصليّة أو تحمّلية أو ملتزمة بنذر أو شبهه في وجه.

ثمّ صلاة ستّ ركعات تطوّعاً، ثمّ أربع، ثمّ اثنتين، وكلّ مقدّم أفضل من متأخّر، وكلّ فاضل من قسم أولى من مفضوله.

ولو أتى بصلاة التطوّع أولاً، ثمّ بالفرض، كان أولى. ولا بأس بصلاة الإحرام في جميع الأوقات، وإن قلنا بکراهة المبتدأة في بعض الأوقات.

ولو أحرم من غير صلاة؛ المستحبّ له الصلاة ثمّ إعادة الإحرام. والمدار على الإحرام الأوّل.

و يُشترط عدم الفصل الطويل بين الصلاة، والدخول فيه، وليس منه الفصل بالتعقيب على النحو المتعارف.

ولو لم يكن عليه صلاة مكتوبة، استحَبَّ أن ينذر نافلة؛ لتكون واجبة. ولا يلزم الإتيان بشيء من السنن إلّا في حجّ النيابة بالإجارة ونحوها إذا نصّ عليها أو قضى بدخولها العرف ولو بالنسبة إلى المستأجرين.

ومنها: التصريح بالنيّة بأن يقول: اللهم إني أريد الإحرام: إلى آخره، ويستحبّ أن يقرأ في كلّ ركعتين منها في الأولى الحمد والإخلاص، وفي الثانية الحمد والجحد. فعن الصادق عليه السلام: «لاتدع سورة الإخلاص والجحد في سبعة مواضع:

الركعتين قبل الفجر، وأوّل نوافل الزوال، وأوّل نوافل المغرب، وأوّل صلاة الليل، وركعتي الإحرام، وركعتي الفجر إذا أصبحتَ بها، وركعتي الطواف^(١).
و في الكلّ في الأولى التوحيد، وفي الثانية الجحد، سوى ركعتي الفجر، فإنّها بالعكس.

المبحث الثاني : فيما يقارنه من الآداب من جهة كونه إحراماً وهو أمور :

منها : التلفّظ بالمنويّ، إن حجّاً فحجّاً، وإن عمرة فعمرة، وإن كان تمتّعاً أو قراناً أو إفراداً أو عمرة تمتّع أو إفراد صرّح بأسمائها.
ومنها : الاشتراط على الله بأن يحلّه حيث حبسه، وإن كان حجّاً أضاف إليه قوله : «إن لم يكن حجةً فعمرة» وسيجيء بيان ثمرته.

ومنها : أنّه لا تحتاج كلّ تلبية إلى نية مع القول بوجوبها، بل تكفي نية الجملة.
ومنها : أنّه يكره دخول الحمام للترفّ، بل مطلق الترفّ، ولا بأس بدخوله لتنظيفه، أو خدمة الداخلين، ونحو ذلك.

والمراد به : ما أعد للماء الحار، والهواء الحار، فالمسلخ ليس منه، ولا ما جعل على هيئته ووضع فيه الماء البارد، إلا أن يستلزم ترفّها. ثمّ يكره ذلك الجسد فيه، مع عدم الإدماء وإسقاط الشعر، ومعهما يحرم.

ومنها : أن يذكر النائب اسم المنوب في المواقف، وعند الأعمال.
ومنها : أنّه تكره تلبية المنادي كائناً من كان، وتتضاعف الكراهة بتضاعفها، وليس من ذلك قول : «لبيك ياربّ» ونحوه، وينبغي أن يكون بدلاً عنها «ياسعد»، قيل : أو نحوه^(٢).

١. الكافي ٣ : ٣١٦ ح ٢٢، الفقيه ١ : ٣١٤ ح ١٤٢٧، التهذيب ٢ : ٧٤ ح ٢٧٣، الوسائل ٤ : ٧٥١ أبواب القراءة ب ١٥ ح ١.

٢. المبسوط ١ : ٣٢٢، وانظر كشف اللثام ٥ : ٣٠١.

ومنها: ما يقال بعد الصلاة: فعن الصادق عليه السلام: «إذا انفتلت، فاحمد الله، وأثن عليه، وصلّ على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، وقل: اللهم إني أسألك أن تجعلني ممّن استجاب لك، وآمن بوعدك، واتبع أمرك، فإني عبدك، وفي قبضتك، لا أوقى إلا ما وقيت، ولا أؤخذ إلا ما أعطيت، وقد ذكرت الحجّ، فأسألك أن تعزم لي عليه على كتابك وسنة نبيّك، و تقويني على ما ضعفت عنه، و تسلم مني منا سكي في يسر وعافية، و اجعلني من وفدك الذين رضيت، وارتضيت، و سميت، و كتبت.

اللهم خرجت من شقة بعيدة، و أنفقت مالي في ابتغاء مرضاتك، اللهم فتمّم لي حجّي وعمرتي.

اللهم إني أريد التمتع بالعمرة إلى الحجّ على كتابك وسنة نبيّك، فإن عرض لي شيء يحبسني، فحلّني حيث حبستني بقدرك الذي قدّرت عليّ.

اللهم إن لم يكن حجة فعمرة، أحرم لك شعري، وبشري، ولحمي، ودمي، وعظامي، ومخي، وعصبي، من النساء، والثياب، والطيب، أبتغي بذلك وجهك، والدار الآخرة^(١).

وروي بأنحاء آخر^(٢)، وهذا أجمع، وأنفع.

المبحث الثالث: فيما يتعلق بكيفيته

وهو أمور:

أحدها: النية، ويعتبر فيها القربة، ومتى خلا الإحرام عنها عمداً أو سهواً بطل. ونية النوع تعينه، فلا يضرّ إطلاقه بين الحجّ والعمرة، وبين ضروريهما. ولو أطلق النوع، وقيد الإحرام، فرجع إلى تقييد النوع، صحّ، وإلا فلا. ولو عيّن في مقام التخيير ونسي تخيّر، والعدول إلى العمرة في محلّ الجواز

١. الفقيه ٢: ٢٠٦ ح ٩٣٩، الوسائل ٩: ٢٣ أبواب الإحرام ب ١٦ ح ١

٢. الكافي ٤: ٣٣١ ح ٢، التهذيب ٥: ٧٧ ح ٢٥٣، الاستبصار ٢: ١٦٦ ح ٥٤٨، الوسائل ٩: ٢٣ أبواب الإحرام

ب ١٦ ذ. ح ١.

أحوط . و لا يغني التعيّن عن التعيين في النوع ، فيبطل الإطلاق والترديد ، والأول إلى التعيين لا يغني عنه ، فلو أهلّ بما يعمّ نوعين أو أكثر ، أو قال : «كإهلال فلان» لم يصحّ . وإهلال عليّ عليه السلام قضية في فعل ، ولا ريب أنّ علمه البشري تعلّق بهذه المسائل وغيرها من ظهر الغيب ، أو بتعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل وقوعها .

ولا فرق بين أن يهلّ كإهلال فلان ، وبين أن يقول : أصليّ كصلاة فلان أو أصوم كصومه ، ولا اعتبار بالنطق ، كما في غيره من العبادات ، وإن استحبّ فيه و في الاعتكاف ، ولا ثمرة في الإظهار إذا خلا عن الإضمار .

ولو جمع بين الأمرين في جميع العبادات فلا بأس ، إلا في الصلاة بعد قول : «قد قامت الصلاة» وإن ردّد بين نوعين أو أكثر أو جمع بطل . ولو نطق بشيء عمداً أو سهواً ، وأضر غيره منع الحكم الإضمار ، وألغى الإظهار .

ولو شرط في الاستتجار أو قضى عُرف الأجراء به ، لزم كسائر السنن ، ولا يلزم فيها الاشتراط ، و صورته الإحلال من الحبس إذا عرض عارض .

ولو شرطه مطلقاً أو معلقاً له بمشيئته أو بمشيئة غيره ، أو قيّده بعدم العذر ، أو بمشيئة الله تعالى في أحد الوجهين ، بطل .

و تظهر ثمرته في الصدّ أو الحصر عن الحجّ أو العمرة المندوبتين ، أو ما اختصّت استطاعته بذلك العام . و يجري ذلك في جميع الموانع ، فلا يبقى عليه حجّ واجب ، ولا إحرام لازم .

و في خصوص الحجّ يقول : «إن لم يكن حجة فعمرة» ولو كان الحجّ والعمرة مستقرّي الوجوب ، بقي الالتزام ، وإنما الثمرة في عدم استمرار الإحرام ، فيحلّ ويقضي .

المبحث الرابع : في بيان حقيقته

وهو عبارة عن حالة تمنع عن فعل شيء من المحرّمات المعلومة ، ولعلّ حقيقة الصوم كذلك ، فهما عبارة عن المحبوسية عن الأمور المعلومة ، فيكونان غير القصد ، والترك ،

والكفّ، والتوطين، فلا يدخلان في الأفعال، ولا الأعدام^(١).

بل هما حالتان متفرعتان عليها، ولا يجب على المكلفين من العلماء فضلاً عن الأعوام الاهتداء إلى معرفة الحقيقة، وإلا للزم بطلان عبادة أكثر العلماء وجميع الأعوام.

الفصل الثاني: في التلبية

تشية اللب، بمعنى الملازمة أو الإقامة أو الإجابة أو القصد أو المحبة أو الإخلاص، وقد جمع بين الاثنين، فما زاد من باب الجمع بين معاني المشترك، أو الحقيقة والمجاز.

والمراد: أن الله ناداه بالحجّ مثلاً فلبّاه.

والكلام فيها في مواضع:

الأول: في بيان كيفيتها الموظفة

والأقوى أن الواجب أربع تلبيات، يأتي بهنّ كيف شاء من الصور الواردة في الروايات^(٢).

ولو أخذ بعض التلبيات على نحو ما في رواية، وكمل الباقي من غيرها، فلا مانع،

وهي كثيرة:

منها: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك،

لا شريك لك.

ومنها: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك.

ومنها: لبيك اللهم لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك، لبيك

ذا المعارج لبيك، إلى أن قال: واعلم أنه لا بدّ لك من التلبيات الأربع التي كنّ أوّل

الكلام، وهي الفريضة، والتوحيد، وبها لبّى المرسلون.

١. في نسخة: الإعلام.

٢. أنظر الوسائل ٩: ٥٣ أبواب الإحرام ب ٤٠.

ومنها: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لا شريك لك لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ ذَا الْمَعَارِجِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ بِحُجَّةٍ تَمَامُهَا عَلَيْكَ.

ومنها: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شريك لك لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ، لا شريك لك لَبَّيْكَ، وهذه الأربعة مفروقات.

ومنها: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شريك لك لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكُ، لا شريك لك.

ومنها: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شريك لك لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ وَالْمَلِكُ لَكَ، لا شريك لك.

ومنها: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شريك لك لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ، وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكُ، لا شريك لك لَبَّيْكَ.

(ومنها: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شريك لك لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكُ، لا شريك لك لَبَّيْكَ)^(١).

ومنها: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شريك لك لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكُ، لا شريك لك، لَبَّيْكَ بِمُتَعَةٍ بِعَمْرَةٍ إِلَى الْحَجِّ^(٢).

وفي كلام بعض الفقهاء مالا يوافق الروايات من الهيئات^(٣)، ويظهر من بعض كلماتهم وجوب ما يزيد على الأربع^(٤) وهو مردود بالإجماع والأخبار^(٥).

ولا حاجة إلى الإتيان بفتح «إِنْ» مرة- في وجه ضعيف- وكسرها أخرى، وتقديم «لَكَ» على «الملك» ثم تأخيرها، ولا إلى الإتيان بالتلبية مرة قبل قوله: «إِنَّ الْحَمْدَ لَكَ» إلى آخره، وبعدها أخرى، والتلبية بعد «لا شريك لك» وقبلها.

١. ليس في «ص».

٢. أنظر الوسائل ٩: ٥٣ أبواب الإحرام ب ٤٠.

٣. الدروس ١: ٣٤٧، إرشاد الأذهان ١: ٣١٥.

٤. الاقتصاد: ٣٠١.

٥. أنظر الوسائل ٩: ٥٣ أبواب الإحرام ب ٤٠.

ويجب الإتيان بها على الوجه المشروع، فلو عصى بها مولاه، أو عنى للإشارة إلى الطعن على مؤمن، أو أزعج بها العاملين أو غيرهم حتى خيف عليهم [لم يصح].
ثم الإتيان بها على النحو المألوف، فلو فصل الحروف أو بدّل حرفاً أو حركة بغيرها أو بسكون، أو سكوناً بحركة مما يدخل في الصيغة، أو فكّ إدغاماً، أو بدّل فتح الكاف بحركة أخرى، أو جمع بين حركتها وهمزة اللهم في الدرج، فتدور الصحة حينئذ بين الوقف مع السكون، وكذا مع الحركة في وجه آخر وإبقاء الهمزة، وبين الدرج وحذفها.

والممنوع عن الإتيان بها - لنقص فيه أو لغير ذلك - يعقدها بقلبه، ويحرك لسانه، ويُشير بيده قاصداً لمعناها. فتلبية الأخرس، و تشهد، و قراءته القرآن في الصلاة: تحريك لسانه، وإشارته بإصبعه.

ومن عجز عن بعضها أتى بالبعض الآخر مع العقد، ومقارنته، ويحتمل قصر هذا الحكم على خصوص مؤوف اللسان.

وإذا عجز عن الجميع، أتى بالترجمة الموافقة للأدب. ولسان العرب مقدّم على باقي الألسن، ويحتمل تقديم العجمي على البواقي، وفي تقديمها على المحرف العربي أو المحرف العربي عليها إشكال.

و يقوى القول بوجوب الاستنابة، ثمّ القول بوجوب الأمرين معاً غير بعيد، ويجزي إيقاع صورتها، و قصد معناها مجملاً عن تصويره مفصلاً. ولو قصد بالخطاب غير الله من نبي مرسل أو ملك مقرب، وقعت لاغية.

الثاني: فيما يستحبّ من الإضافة إليها

يُستحبّ بعد التلييات الأربع أن يقول: «إِنَّ الحمد، و النعمة لك، و الملك، لا شريك لك لبيك، لبيك ذا المعارج لبيك، لبيك داعياً إلى دار السلام لبيك، لبيك غفار الذنوب لبيك، لبيك أهل التلبية لبيك، لبيك ذا الجلال والإكرام لبيك، مرهوباً ومرغوباً إليك لبيك، لبيك تبدؤ المعاد إليك لبيك، لبيك كشّاف الكرب العظيم لبيك، لبيك عبدك وابن عبدك لبيك، لبيك يا كريم لبيك».

وفي بعض الأخبار بعد قول: لَبَّيْكَ تَبَدُّؤُا الْمَعَادِ إِلَيْكَ لَبَّيْكَ: «تَسْتَغْنِي وَنَفْتَقِرُ إِلَيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ مَرْهُوباً وَمَرْغُوباً إِلَيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ ذَا النِّعْمَاءِ وَالْفَضْلِ وَالْحَسَنِ الْجَمِيلِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ كَشَّافَ الْكَرْبِ الْعِظَامِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ يَا كَرِيمَ لَبَّيْكَ»^(١).

و زيادة: «بِمُتَعَةٍ بِعَمْرَةٍ إِلَى الْحَجِّ»^(٢) أو زيادة: «بِحُجَّةٍ تَمَامُهَا عَلَيْكَ»^(٣)، وزيادة: «أَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِمُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ لَبَّيْكَ»^(٤) وفي بعضها: «لَبَّيْكَ فِي الْمَذْنِبِينَ لَبَّيْكَ»^(٥).

الثالث: فيما يستحب فيها

وهو أمور:

أحدها: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمَلْبِّي أَن يَرَى نَفْسَهُ بِمَحْضَرِ الْخُطَابِ، حَتَّى كَأَنَّهُ يَرَى عِظْمَةَ رَبِّ الْأَرْبَابِ، فَيَهْتَزُّ مِنَ الْخُشْيَةِ وَالْهَيْبَةِ عِنْدَ رَدِّ الْجَوَابِ، وَأَن يَعْزِمَ عَلَى الْإِنْقِيَادِ وَالْإِمْتِثَالِ عِنْدَ تَلْبِيَّتِهِ، وَالْقِيَامِ بِمَا خَاطَبَهُ بِهِ مِنْ عِبَادَتِهِ.

و يَلْبَسُ ثِيَابَ الْحَيَاءِ وَالْوَقَارِ، وَ يَتَذَلَّلُ كَمَا لَتَذَلُّ بَيْنَ يَدَيِ الْعَزِيزِ الْجَبَّارِ، فَإِنَّ اللَّفْظَ إِذَا تَجَرَّدَ مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ، كَانَ شَبِيهاً بِالْفَافِ الْمَجَانِينِ وَالْأَطْفَالِ.

فَكَمِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ مَخَاطَبَةِ الْعَشَّاقِ، وَمَخَاطَبَةِ الْكَاذِبِينَ بِالْحُبِّ، الْمُتَصَفِّينَ بِالنِّفَاقِ.

و كَمِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ مَنْ أَشْبَهَ فِي مَعْرِفَتِهِ بِاللَّهِ بَيْنَ مَنْ دَخَلَ النَّارَ فَأَحْرَقَتْهُ، وَ مَنْ دَخَلَهَا فَمَسَّتْهُ، وَ مَنْ دَنَا مِنْهَا وَمَا أَصَابَتْهُ، وَ مَنْ أَهْتَدَى إِلَى مَعْرِفَتِهَا بِالْآثَارِ، وَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِوُجُودِهَا إِلَّا مِنَ الْأَخْبَارِ، جَعَلْنَا اللَّهَ وَإِيَّاكُمْ مِنْ أَهْلِ الْحُبِّ الصَّادِقِ، وَ شَغَلَ قُلُوبَنَا، وَ أَلَسْتُنَا عَنْ ذِكْرِ الْمَخْلُوقِينَ بِذِكْرِ الْخَالِقِ.

١. التهذيب ٥: ٩١ ح ٣٠٠، الوسائل ٩: ٥٢ أبواب الإحرام ب ٤٠ ح ٢.

٢. التهذيب ٥: ٨٤ ح ٢٧٧، الاستبصار ٢: ١٦٩ ح ٥٥٩، الوسائل ٩: ٥٣ أبواب الإحرام ب ٤٠ ح ١.

٣. التهذيب ٥: ٩٢ ح ٣٠١، الوسائل ٩: ٥٣ أبواب الإحرام ب ٤٠ ح ٣.

٤. المقنع: ٦٩، مستدرک الوسائل ٩: ١٨١ أبواب الإحرام ب ٢٧ ح ٨.

٥. الكافي ٤: ٣٣٦ ح ٤، الوسائل ٩: ٥٤ أبواب الإحرام ب ٤٠ ح ٩.

الثاني : أنه يستحبّ تجديدها في كلّ حين ؛ لأنها شعار للإحرام ، و متضمّنة لجواب الملك العلام ، مع كثير من الأذكار ، كما تضمّنه ما مرّ من مضامين الأخبار^(١) .
وقد روي : أن من لبّى سبعين مرّة في إحرامه إيماناً واحتساباً أشهد الله له ألف ملك ببراءته من النار ، و براءته من النفاق ، وأنه ما من مُحرم يُضحّي ملبياً حتّى تزول الشمس إلّا غابت ذنوبه معها^(٢) ، وفي مرفوع جابر : « ما بلغنا الروحاء حتّى بحت أصواتنا » .
و يتأكّد استحبابها عند كلّ صعود على أكمة أو شجرة أو دابة أو نحوها ، و هبوط منها أو من الوادي ، و حدوث حادث من نوم أو يقظة أو ملاقة أحد ، و صلاة مكتوبة أو نافلة ، وفي الأسحار .

الثالث : أنه يستحبّ الجهر بها للحاجّ من الرجال ، دون النساء والخنثى على طريق المدينة حين يحرم إن كان راجلاً ، وإذا علت راحلته البيداء إن كان راكباً ، ولا مانع من العكس ، ولو أحرّ التلبية إلى علوّ البيداء أو قبل ذلك راجلاً أو راكباً ، فلا بأس .
والأحوط أن يقرن التلبية بنية الإحرام ، و المراد بعلوّ البيداء مبدأ علوّها عند أوّل ميل على اليسار ، والحكم باستحباب تأخير الجهر عن زمن الإحرام بمقدار قليل من الزمان ، بل تأخير التلبية من الأصل للحاجّ على طريق المدينة و غيره متمتّعاً أو لا ، وللمعتمر متمتّعاً أو مفرداً غير بعيد .
والمرجع في معرفة السرّ و الجهر إلى العُرف ، والبيداء على ميل من ذي الحليفة ، وذو الحليفة ماء لبني جُشم على ستّة أميال من المدينة^(٣) .

الرابع : ان تنتهي التلبية استحباباً - ولا يبعد الوجوب للحاجّ متمتّعاً أو مقرناً - إلى الزوال من يوم عرفة ، وإلى مشاهدة بيوت مكّة القديمة للمعتمر عمرة التمتع ، ويحصل

١ . الوسائل ٩ : ٥٣ أبواب الإحرام ب ٤٠ .

٢ . الكافي ٤ : ٣٣٧ ح ٨ ، الوسائل ٩ : ٥٦ أبواب الإحرام ب ٤١ ح ١ .

٣ . أنظر المصباح المنير : ١٤٦ .

بالوصول إلى عقبة المدنيين، وغير المبصر يرجع إلى المبصر، والماشي في الظلام إلى الخبير.

والمعتمر بالعمرة المفردة^(١) إذا خرج من مكة إلى أدنى الحلّ يقطع عند مشاهدة الكعبة، وإلا فمن حين دخول الحرم. ويستحب تأخير الجهر للحاج من مكة إلى الإشراف على الأبطح.

و يظهر من بعض الأخبار استحباب ترك التلبية إلى بلوغ الردم^(٢)، والردم كالأبطح، والظاهر عدم لزوم موضع معروف ترى منه مكة.

والذي يظهر من اختلاف الأخبار عدم لزوم الإسرار و لا الإجهار بالنسبة إلى الحدود، ولا المقارنة للإحرام، والأحوط الإتيان بالتكبيرات سرّاً عند عقد الإحرام، ثمّ يجهر بها في موضع الإجهار.

الرابع: في حكمها

وينكشف بأمور:

أحدها: النية، والظاهر الاكتفاء فيها بنية الإحرام، مُستدامة كسائر الأجزاء المرتبطة؛ لأنها من التوابع، و الأحوط أن ينوي التلبيات الأربع بعد^(٣) إحرام عمرة التمتع أو حجه أو قسيميه أو العمرة المفردة لوجه الله، فقد بان أنه لا تجب النية من أصلها، ولا تلزم قيودها، ولا يفسد تركها عمداً، ولا سهواً. و يغني استدامة نية الإحرام عنها، فإن لم يستدم نيته الإحرام، وجبت نيّتها.

ولو نوى ما زاد على الأربع على وجه الجزئية أو ما نقص عنها على وجه التمامية أو أدخلها في غير النوع الذي وظفت له على وجه العمد، بطلت من أصلها. وإذا كان ذلك مع السهو، صحّت، و ألغى الزيادة، و أتمّ النقيصة، وعدل إلى النوع المراد. ولو قصد إدخال الزائد في الأجزاء بعد الفراغ، شرّع، ولم يفسد الماضي.

١. في نسخة: المتمتع بها، بدل المفردة.

٢. الكافي ٤: ٤٥٤ ح ١، الوسائل ٩: ٦٣ أبواب الإحرام ب ٤٦ ح ٤.

٣. في «ص»: بعقد، وفي نسخة فيه: لعقد.

ولو ترك نية الإحرام ونحوها من الأجزاء المنفصلة ولم^(١) يكن مُستديماً لنية المجموع، بطل، ولو استدام، احتملت صحته.

ثانيها: أنها في حج التمتع والافراد والعمرتين بمنزلة تكبيرة الإحرام في الصلاة، غير أن التكبير يُعتبر فيه المقارنة دونها، فلا ينعقد الإحرام بمحرّمات الإحرام من جماع، وصيد، وطيب، ونحوها.

و يتخير القارن في عقد إحرامه بها، أو بالإشعار المختصّ بالبُدن أو التقليد المشترك بينها وبين غيرها، فإنهما قائمان مقام التلبية. ولو جئ بأحد القسمين ثمّ بها، أو بالعكس، كان^(٢) الأخير سنة.

ولبس الثوبين مجرداً عنها لا يقتضي إحراماً، ولا تحريماً. ولو أتى بأحدهما، ثم بالآخر على قصد السنة، ثمّ بان فساد الأوّل، فالأقوى الصحة.

ثالثها: أنّه يستحبّ بعد الإتيان بها أحد أمرين: إما الإشعار للبُدن بشقّ الجانب الأيمن من سنامها، ولطخ ذلك الجانب بذلك الدم، قاصداً للإشعار، بأنّه هدي، وإذا تكثرت البُدن أوزادت على الواحدة، دخل بينها وأشعرها يميناً وشمالاً.

والظاهر أنّ ذلك تخفيف ورخصة، ولا بدّ من استغراقها بالإشعار، وهو أن يشقّ جلدها، أو يطعنّها حتّى يخرج الدم، ويظهر من الأخبار الاختصاص بالسنام^(٣).

وإما التقليد، وهو مشترك بين البُدن وغيرها، ويتحقّق بتعليق نعل قد صلّى المقلّد فيه. ويستحبّ أن يكون خلقاً، وأن يكون معقولاً، والأحوط الاقتصار عليه، وإن كان القول بإجزاء الخيط والسير ونحوهما - لاسيّما إذا صلّى فيها - قوياً. وأقرب منها باقي ملابس القدم، مع الصلاة فيها.

١. في «ح»: ولولم.

٢. في «ح»: كما أنّ.

٣. الفقيه ٢: ٢٠٩ ح ٩٥٥، الوسائل ٨: ٢٠١ أبواب أقسام الحجّ ب ١٢ ح ١٤.

ولا فرق في الصلاة بين الفرض والندب، ولا بين اليومية تماماً أو قصراً وغيرها، ولا بين التحملية وغيرها. والظاهر عدم جريان الحكم في صلاة الجنازة، وفي الاحتياطية يقوى الجواز. ولو صلى بعض الصلاة، لم يجز، والفاسد من الصلاة لا عبرة به.

والظاهر اعتبار استمرار التقليد، وعدم لزوم استمرار أثر الإشعار، فلو غسل الدم وعوفي الجرح، لم يحتج إلى إشعار، ويستحب الجمع بينهما، وإذا جمع فله حلّ القلادة في الأثناء على إشكال.

والأقوى اشتراط المباشرة إلا مع العجز، وتعتبر النية فيهما، والأحوط تعيين العمل الذي أحرم له.

ويُستحب القيام في الجانب الأيسر للإشعار، وأن تُشعر بركة، وأن يستقبل بها القبلة ثم تناخ، ودخول المسجد، وصلاة ركعتين، ثم الخروج إليها، وإشعارها، وقول: «بسم الله، اللهم منك، ولك، اللهم تقبل مني» ولو كان المشعر والمقلّد مغصوبين، أو آلتا الإشعار والتقليد مغصوبتين بطلا. ولا يبعد ذلك في غضب المكان. ولو لم يعلم بالغصبيّة، قوي الجواز.

ولو علم في الأثناء بغصبيّة المشعر أو المقلّد أو النعل، استبدل به غيره، ولا يبعد القول برجوع الحجّ إلى الأفراد. وفي المقام أبحاث كثيرة، تجيئ إن شاء الله تعالى في مسائل الهدى.

الفصل الثالث: في لبس ما يلزم المحرم

وفيه مباحث:

الأول: في حكمه

يجب اللبس على المحرم بجميع أقسامه، فلا يجوز أن يحرم عرياناً. والمدار على تحقق اسم اللبس عرفاً، فلا يتحقق بالتعصيب، ولا بمجرد الطرح، ولا مع التجافي كثيراً. وفي الملتصق وما وضع نحو على الكيس إشكال. وليس بشرط في صحّة الإحرام، بل هو واجب خارجي، ويجوز تقدّمه على

التلبية، وتأخره، ولا تجب المباشرة فيه، بل تكفي فيه مباشرة الغير .
 والمدار على كونه لا بساً على نحو^(١) اللباس، فلو سقط لباسه في بعض الأوقات
 أو نزع بسبب، لم يخل^(٢) به، و يلزم تداركه من دون فصل طويل . ولو كان لا بساً
 سابقاً، اكتفى به، و لا حاجة إلى نزع ثم لبسه .

الثاني : في عدد الملبوس

لا حدّ له في جانب الزيادة، ولا يجوز الاقتصار على ثوب واحد مع الاختيار،
 ولو بدّله مرّة أو مرّات، بحيث لا يخرج عن اسم اللباس، فلا بأس، وإن كان الأفضل
 أن يطوف بما أحرم به .
 ولو كان الثوب محشواً، أو كانت ثياب متعدّدة خيط بعضها إلى بعض فتكاثفت،
 كانت بحكم الواحد . ولو لبس ثوباً واحداً طويلاً، فاتزر ببعضه و^(٣) ارتدى بالباقي
 لم يجتزئ به في وجه قويّ .

الثالث : في شروطه

يُشترط أن لا يكون مذهباً للرجال والخنثى، ولا حريراً خالصاً لهم، وفي الحرير
 للنساء إشكال، والأقوى الجواز .
 وأن لا يكون مغصوباً، ولا متنجساً بغير المعفو عنه .
 ولا من جلود الميتة، ولا من أشعار أو أوبار أو جلود ما لا يؤكل لحمه، ولا ممّا
 اتّصل به شيء من فضلاته، أو دخل فيها شيء من أجزائه، سوى الخزّ جلدأ و صوفاً،
 ومدار تحقيقه على العرف، وفي الجلود كلّها إشكال .
 ولا ممّا لا يستر البدن به وحده، و لا من غير معتاد اللبس، كالمصنوع من الحشيش
 والليف وباقي النباتات . والظاهر أنّه لا بأس به إذا صنع بصورة اللباس، كما نقل عن

١ . في «ص» زيادة : لبس .

٢ . في نسخة من نسخ «ص» : يحل .

٣ . في «ح» : أو .

بعض صلحاء الناس .

وأن لا يكون من المحيط إلا مع التعذر، فيسوغ له إلقاؤهما عليه منكوساً، وقلب ظاهرهما إلى باطنهما، و سيجيء تمام الكلام فيه، وتكفي استدامة اللبس عن ابتدائه، ويجوز تقدّمه على التلبية، وتأخّره، ولا يتم الإحرام باللبس قبل التلبية، فله استباحة المحرّمات بعده وقبلها.

ومن شروطه النية، وتجزي استدامة نية الإحرام عن نيته، ومع عدم الاستدامة لا بدّ منها، ولا حاجة فيها بعد قصد القرية إلى شيء، والأحوط فيها أن ينوي اللبس للإحرام بنوع خاصّ من أقسام الحجّ أو من قسمي العمرة.

الرابع : في كيفيته

يكفي على الأقوى ما يتحقّق به مُسمّى اللبس عرفاً^(١) يدخل في اسم المئزر والرداء عرفاً. وقيل : يُعتبر في الإزار ستر ما بين السرة والركبة، وفي الرداء ستر المنكبين^(٢). ولها آداب :

منها : أن يتزر بأحدهما كيف شاء، ويتوشّح بالآخر، بأن يدخل طرفه تحت إبطه الأيمن، ويلقيه على عاتقه الأيسر، كالتوشّح بالسيف، ويرتدي به فيلقيه على عاتقه جميعاً، ويسترهما به.

ولا يتعيّن شيء من الهيئتين، بل يجوز التوشّح به بالعكس بإدخال طرفه تحت الإبط الأيسر، وإلقائه على الأيمن، والظاهر أن التوشّح يشملهما معاً. ومنها : أن لا يعقد الإزار على رقبته، ولكن يثنيه على عاتقه.

ومنها : أن يشدّ الإزار بشيء سواه من مكة^(٣) أو غيرها، وفي مكاتبة صاحب الزمان - روي له الفداء - في جواب (من سأل) "هل يجوز للمحرم أن يشدّ المئزر

١. في «ص»: بما.

٢. المدارك ٧: ٢٧٤، الكفاية: ٥٨.

٣. كذا، ويحتمل: تكة.

٤. في «ح» مسألة.

على عنقه بالطول، أو يرفع من طرفيه إلى حقويه و يجمعهما إلى خاصرته، ويعقدتهما، ويخرج الطرفين الأخيرين من بين رجليه، ويرفعهما إلى خاصرته، ويشدّ طرفيه إلى وركيه، فيكون مثل السراويل يستر ما هناك، فإنّ المئزر الأوّل كنا نترز به إذا ركب الرجل جملة أو كشف ما هناك، وهذا أستر، فأجاب عليه السلام «جائز أن يتزر الإنسان كيف شاء إذا لم يحدث في المئزر حدثاً بمقراض ولا إبرة يخرج به عن حدّ المئزر و غرزه غرزاً ولم يعقده ولم يشدّ بعضه ببعض، وإذا غطى السرة والركبتين كليهما فإنّ السنّة المجمع عليها بغير خلاف تغطية السرة والركبتين، والأحبّ إلينا والأكمل لكلّ أحد شدّه على السبيل المألوفة المعروفة جميعاً إن شاء الله تعالى»^(١)، وتظهر بعض السنن منها.

ومنها: أن يكون من القطن؛ لأنّه لباس النبيّ والأئمّة، ولم يكن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يلبس الشعر و الصوف، إلّا من علّة، وقد أحرم بثوبي كرّسُف^(٢)، عاميين، عبري، وأظفار^(٣)، وربّما يقال باستحبابهما لذلك.

ومنها: أن يكونا أبيضين؛ لكونها خير الثياب، وأفضلها، وأحسنها، وأطيبها، وأطهرها.

ومنها: أن لا يكونا أسودين، لكراهة لبس السود^(٤) إلّا في ثلاثة: الخفّ، والعمامة، والكساء؛ ولأنّه لباس فرعون، وللنهي عن الإحرام بالثوب الأسود^(٥).

ومنها: أن لا يكونا مصبوغين بالعصفر و نحوه ممّا فيه شهرة، وزاد بعضهم كلّ مصبوغ بطيب غير محرّم^(٦).

ومنها: أن لا تكون وسخة؛ لقول أحدهما عليهما السلام: «في الإحرام بالثوب

١. الاحتجاج: ٤٨٥، الوسائل ٩: ١٣٦ أبواب تروك الإحرام ب ٥٣ ح ٣.

٢. الكرّسُف: القطن. المصباح المنير: ٥٣٠.

٣. الكافي ٤: ٣٣٩ ح ٢، الفقيه ٢: ٢١٤ ح ٩٧٥، الوسائل ٩: ٣٦ أبواب الإحرام ب ٢٧ ح ٢.

٤. في «ص»: السواد.

٥. الكافي ٤: ٣٤١ ح ١٣، الفقيه ٢: ٢١٥ ح ٩٨٣، التهذيب ٥: ٦٦ ح ٢١٤ الوسائل ٩: ٣٦ أبواب الإحرام ب ٢٦ ح ١.

٦. الوسيلة: ١٦٤.

الوسخ لا أقول حرام، لكن تطهيره أحبّ إليّ»^(١).

و روي: كراهة النوم على الفراش الأصفر، والمرفقة الصفراء^(٢)، والحق بعضهم كلّ مصبوغ^(٣).

الخامس: فيما يتعلق بأحكامه

يجب شراء الثوبين أو استيجارهما بثمن المثل أو ما زاد ما لم يلزم الضرر الكلّي إن لم يكونا عنده - مملوكين أو مستعارين مثلاً - وإذا عجز عن الاثنين، لبس الواحد. وفي لزوم لبس شيء من الثوب، والتستّر بالثياب ونحوه وجه. ويُسْتَحَبّ أن يكونا سالمين من الشبهة والقذارة، شريفيين بالصلاة بهما أو بالتبرّك بالأماكن المشرفة، وعمّا على المحرم بهما ولو ثانياً إلا مع الشرط إلا في العبد والصبي، وقد مرّت الإشارة إليه.

ويُسْتَحَبّ اتّخاذهما للكفن، وجعلهما محلاً للعبادة، ولا يخرجان عن الملك، فإن شاء باعهما بعد الفراغ أو تصدّق بهما. ولو دار الأمر بين البقاء عرياناً، وبين لبس المحرّم بالأصل - كالمغصوب، والحرير، والمذهب، لمن يحرم عليه، وجلد الميتة، ونحو ذلك - قدّم العراء، وفيما حرم للإحرام يحتمل ذلك، والتخيير.

وغير المكلف يُشارك المكلف فيما حرم للإحرام، وفيما حرم لذاته إشكال، والأحوط الاشتراك، ومع الغفلة، والسهو، والنسيان، والجهل بالموضوع يحصل العذر. وإذا ذكر، عمل بمقتضى الذكر.

ولو كان الثوبان مشتركين بين محرمين، وأمكن استقلال كلّ واحد بواحد، وجب. ويحتمل المهايأ بهما، والاقتراع. ولو كان المشترك واحداً، وليس عندهما غيره، قام احتمال وجوب القسم، فيحرم كل واحد منهما ببعض، والاقتراع، والمهايأة.

١. الكافي ٤: ٣٤١ ح ١٤، الفقيه ٢: ٢١٥ ح ٩٨٠، الوسائل ٩: ١١٧ أبواب تروك الإحرام ب ٣٨ ح ١.

٢. الكافي ٤: ٣٥٥ ح ١١، الفقيه ٢: ٢١٨ ح ١٠٠٢، الوسائل ٩: ١٠٤ أبواب تروك الإحرام ب ٢٨ ح ١ و ٢.

٣. النهاية للشيخ الطوسي: ٢١٧، الجامع للشرائع: ١٨٥.

ولو نسي لبسهما، لبسهما حيث ذكر. ولو تعذر اللبس، وأمكن الإتيان بما يشبهه من لصوق أو لفّ، احتمل وجوبه. ولو استعار ثوباً أو ثوبين جاز للمستعير الرجوع بهما قبل لبسهما بقصد الإحرام، وكذا بعده على إشكال.

ويقوى الإشكال فيما إذا أعار ثوباً للصلاة، لاسيّما إذا كانت فرضاً.

ولو تعذر جمعهما، ويمكن من الواحد، ففي الحكم بالتخير.

أو ترجيح المئزر على الرداء أو بالعكس إشكال. ولو طال، وأمكن جعله اثنين، وجب.

الفصل الرابع: في أحكامه

وفيه مطالب:

الأول: في أنه يجب الإحرام مقيداً بنوع من أنواع الحجّ، والعمرة - وجوباً أصلياً، لمن تقدّم وجوب النسك عليه، و شرطياً لغيره - على كلّ من أراد دخول موضع مكة القديم، دون الجديد، بكّله أو بعضه، حيث يُسمّى دخولاً، بل دخول الحرم أيضاً في وجه قويّ، أراد الوصول إلى الكعبة أو لا، من أهل مكة أو من خارج.

و يجوز أن يتولّى الإحرام عن المجنون، والصبي، والمغمى عليه، وليّه أو غيره، ولا يلزم الإحرام عنهم، ولا عن المريض، والمبطون، وكلّ معذور.

ومن أفسد إحرامه أتمّه، وفصل به، وقضى ما فعله. وإذا لم يتعيّن عليه نوع، كان مخيراً في عمله، وإن تعيّن تعيّن.

وإذا نسي الإحرام أو جهله أو تعمّد عدمه، وجب عليه الإتيان به من محلّ ينعقد إحرامه فيه، وإلا فمن موضع الإمكان. ومن فعل ذلك مرة أو مراراً. عصي، ولا قضاء عليه، إلا أن يكون واجباً عليه من قبل.

ولو اشتبهت الحائض والنفساء والمستحاضة، فزعمت أنها لا يلزمها الإحرام إلا مع الطهر، وجب عليها الإحرام من أدنى المواقيت، وإن تعذر فمن محلّ الإمكان.

وإذا أحرم المخالف من الميقات على وفق مذهبه، ثمّ استبصر قبل دخول مكة أو

بعده، اجتزأ بما فعل . وإذا أسلم الكافر بعد مجاوزة الميقات، رجع إليه في وجه قويّ، ويحتمل اختصاص الحكم بمن دخل من خارج الحرم .

و ليس من البعيد أن يقال : إنّ الحكم لكلّ من خرج منها، غير أن تمشيته إلى مادون محلّ الترخّص محلّ كلام .

وإذا بلغ الصبي، أو أفاق المجنون، أو عوفي المريض، أو ارتفع عذر المعذور بغير هذه الأمور قبل الدخول في مكّة أو الحرم، وجب عليه الرجوع إلى الميقات .

وإن دخل أو تعذّر عليه الرجوع إلى الميقات، فإلى أدنى الحلّ، فإن تعذّر فمن موضعه .

ولا يبعد أن يقال : إنّ المعذور لا يعود بعد الدخول، ويختصّ العود بالعامد،

ولا يبعد لحوق الجاهل بالحكم به . و تخصيص الحكم بمن أراد حجاً أو عمرة تمتّع، دون من أراد العمرة المفردة خصوصاً إذا قصد الدخول بعد مجاوزة الميقات غير بعيد .

و يُستثنى من ذلك أمور :

أحدها : من يتكرّر دخوله في كلّ شهر من حطّاب، و حشّاش، و راع، و ناقل ميرة، و صاحب ضيعة يتكرّر إليها دخوله و خروجه، و من عادته تلقّي الركبان لبيع أو شراء أو التنزّه أو الخروج للمحافظة أو العبادة في المساجد، والدوران في محال الطاعة، إلى غير ذلك .

و يشترط عودهم قبل مضيّ شهر . ولو مضى لهؤلاء شهر بين الإحرامين، لم يجب عليهم على إشكال . ولو خرج من هؤلاء خارج لغير عمله المتكرّر، وجب عليه الإحرام . ولو أخذ منهم حلبهم أو حشيشهم أو حطبهم في الطريق، لم يرتفع حكمهم . وإذا تجاوزوا محلّ تردّدهم، و خالفوا مقتضى عادتهم، ارتفع حكمهم، حتّى يصير مُعتاداً .

والظاهر تمشية الحكم إلى من كان تردّده في معصية، كعمّال الظلمة، و تبديل الصنائع لا يغيّر الحكم . وإذا خرج في عمل عازم على تكرّره، ألحق بمن تكرّر منه على إشكال، ولا يلحق بهم من تكرّر سفره إلى المواضع البعيدة .

ثانيها: من سبق له الإحرام قبل مضي شهر عددي ثلاثين يوماً، ولا اعتبار بحساب الليالي من ابتداء إحرامه، لا إحلاله على الأقوى، فيعتبر من حين التلبية، وقد يقال: باعتبار زمان النية.

ولو تجرد الحج أو العمرة عن الإحرام مع النسيان، حتى دخل في العمل، أجرى عليه حكم الإحرام. وكذا الكلام في تمشية الحكم إلى إحرام الحج والعمرة الفاسدين. ولو شك أو ظن من غير طريق شرعي بانقضاء المدة، حكم بالعدم. ويجري الحكم في إحرام المميز على الأقوى، فلو بلغ قبل الدخول بعد الإحرام اجتزأ به.

ويقوى الاكتفاء بإحرام الولي عن المجنون. فلو عقل قبل الدخول اجتزأ بإحرام الولي. وهل الحكم على طريق العزيمة أو الرخصة وجهان، أقواهما الثاني. ثم الحكم يقتضي تخصيصاً بحكم الفصل بين العمرتين لو قلنا بوجوبه، وبحكم وجوب الإحرام من مكة في حج التمتع، إلا أن يقال: بأنه يحرم بعمرة مفردة، وبعد الإحلال ينوي الحج، وفيه منافاة لارتباط عمرة التمتع بالحج.

ثالثها: من دخل بقتال مباح في زعمه أو في الحقيقة، فلو انكشف له عدم الإباحة بعد الدخول، دخل في غير المحرم. وفي أصل الحكم، ثم في تعميمه لغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم، و لغير قتال الكفار من قتال دفاع ونحوه إشكال. وإلحاق العبيد الواجب عليهم خدمة مواليتهم والبريد بعيد.

الثاني: أنه لا يجوز لمحرم إنشاء إحرام آخر بنسك آخر أو بمثله قبل إكمال الأول، ويجب إكمال ما أحرم له من حج أو عمرة، واجباً أو مندوباً، إلا ما سيجيء في باب التقصير، وفي العدول، وفي مثل حدوث الحيض بعد الأربعة أشواط، وفي الصد والحصر. وفي وجوب الإتيان بالحج بعد الإتيان بعمرته مع ندبه وقصد التمتع بها إليه وعدمه وجهان، أقواهما الثاني.

الثالث: أنه يجوز لمن نوى الإفراد - قيل: و كذا القارن، ولو^(١) لم يكن متعيناً عليه^(٢) - بعد دخول مكة الطواف، و السعي، و التقصير، و جعلها عمرة التمتع، بشرط أن لا يلبي مرة أو أكثر بعد الطواف أو السعي قبل التقصير. فإن لبي ناوياً للمتعة أو ناوياً لخلافها، أو ذاهلاً عن النية، عاد إلى إفراده، و بطلت متعته. ولا عبرة بالتلبية، عن سهو أو غلط أو نحوهما، ولا بما جيئ بها بوضع محرّم؛ لاشتغالها على الغناء، أو لمنع مفترض الطاعة عنها. ومجرد تغير القصد غير مفيد إنما المدار على التلبية.

الرابع: أنه مما يرفع وجوب الإتمام اشتراط الحل^(٣) على الله بعد الحبس من المحصور بمرض أو جرح أو كسر وشبهها من عوارض البدن، فإن الشرط حيث يقيد بالعدر يرفع وجوب إتمام المندوب والواجب في تلك السنة من حجّ أو عمرة، ويرفع استدامة الإحرام، ويحلّل المحرّمات من النساء وغيرها، ويرجع إلى أهله حلالاً، ويجزيه الهدى في محله.

ثم إن كانت ذمته مشغولة، عاد البعيد في السنة الثانية.

وإن لم يكن اشترط، أرسل بهديه، و لا يحلق حتى يبلغ الهدى محله، ويبقى على إحرامه من النساء حتى يأتي بحجّ أو عمرة، و يحلّ منهما؛ إلا في عمرة التمتع، فإنه لا يلزم فيها طواف النساء.

ولو استقلّ كلّ من الصدّ والحصر بالسبيّة، جاء حكم الحصر. وإن كان كلّ منهما جزء علة، احتمل ذلك، و عكسه. والظاهر أن التحلل رخصة لا عزيمة. وأما المصدود، فلما كان تحلله بذبح الهدى في محلّ الصدّ، فلا يبعد أن ثمرة الاشتراط سقوط الهدى.

و قد يقال: بأنّه مجرد تعبّد، وقيل: ثمرته سقوط الهدى^(٤)، وقيل: سقوط

١. «لو» زيادة: من «ح».

٢. الخلاف ٢: ٢٦٤ و ٢٦٩.

٣. الحل ليست في «ح».

٤. الانتصار: ١٠٥.

القضاء^(١)، و يكتفى بهدي السياق عن غيره، و سيجيء الكلام فيه .

الخامس: أنه لا منافاة بين الحيض، والنفاس، والجنابة، و سائر الأحداث كباراً وصغاراً، و بين الإحرام. وكذا غسل كلّ حدث لا ينافي وجوب الحدث الآخر، سوى غسل الجنابة. وكذا جميع أغسال السنن، لا منافاة بينها و بين الأحداث، و يقوى ذلك في الوضوءات الغير الرافعة .

السادس: أنه لا يجوز الجمع بين إحرامين لنسكين، متمثلين أو متغايرين بالأصالة، والنيابة، و التلفيق، إلا من الولي إذا أحرم بالصبي، فيقصد نفسه، والمولى عليه معاً، فيما يظهر من الأخبار^(٢). فلو أحرم بحجّ وعمرة معاً، أو بحجّ واجب عن نفسه، وغيره، أو عمرة كذلك، أو عن متعدّد من المنوب عنه، بطل. وفي المستحب لا يضر الاشتراك .

السابع: أن العزم على فعل المحرّمات في حال عقد الإحرام يُنافيه، ويحتمل عدم المنافاة وأمّا علمه بالإجبار فيها أو وقوعها بأجمعها مع النسيان، فلا منافاة فيه .

الثامن: في أن ترك لبس الثوبين أو لبس ما لا يسوغ للمحرم لا يفسد، وإنما هو واجب خارجي. فلو أحرم عرياناً أو لابساً ما لا يجوز لبسه عمداً، فلا يخلّ بإحرامه .

التاسع: في أنه إذا نوى نسكاً واجباً، و أحرم ندباً، وبعد أن دخل في الأفعال أو أتمّها ذكر أنه مطلوب بواجب في ذلك العامّ، ففي تنزيله منزلة من ترك الإحرام، فيصحّ نسكه، ويكون كالتارك، أو يصحّ إحرامه - وربّما تظهر الثمرة في النذر وشبهها - وجهان، ولعلّ الأقوى هو الأوّل .

العاشر: في أنه إذا عقد لواحدٍ من التلبية أو الإشعار و التقليد، كان الثاني سنّة .

الحادي عشر: في أنه يكره دخول الحمام، وذلك الجسد، وجمعهما أشدّ كراهة .

الثاني عشر: يكره الاحتباء^(٣) للمحرم، كما يكره في المسجد الحرام .

١ . التهذيب ٥: ٢٩٥ .

٢ . التهذيب ٥: ٤١٠ ح ٧٠، ٧١ .

٣ . احتبى الرجل: جمع ظهره وساقيه بثوب أو غيره، وقد يحتبى بيديه . المصباح المنير: ١٢٠ .

الفصل الخامس : في مواقيت الإحرام

وهي جمع ميقات من الوقت ، وهو مقدار من الزمان . والمراد هنا - على وجه النقل أو المجاز ، و احتمال الاشتراك لقدمها غير بعيد - أماكن مخصوصة موظفة لإحرام الحجّ والعمرة ، لا يجوز الإحرام للمختار في حجّ أو عمرة إذا مرّ بها إلا منها .
وهي ستة : العقيق ، ومسجد الشجرة ، والجحفة ، ويلملم ، وقرن المنازل ، ومكة .

و احتسبها بعضهم عشرة^(١) بإضافة منزل من منزله أقرب إلى مكة من الخمسة المذكورة ، و محاذاة الميقات لمن لم يمرّ به و حاذاه ، و أدنى الحلّ ، و فسخ لإحرام الصبيان .

و إذا بُني على ذلك ، أمكن احتساب موضع الإمكان لمن تعذر عليه الرجوع إلى الميقات ، و محل النذر ، و ضيق عمرة رجب ، فيكون اثنا عشر^(٢) ، فينحصر البحث في مقامين^(٣) :

الأول : في أقسامها

وهي ثلاثة عشر قسماً :

الأول : العقيق ، كما مرّ ، ويُسمّى به عدّة مواضع ، وضع لكلّ موضع : أحدها : ماء السيل ، والخمسة مواضع ، كلّ واحد في مكان من خمسة أماكن : المدينة ، و تهامة ، والطائف ، ونجد ، واليمامة ، وستّة مواضع أخرى ، والمعني هنا موضع تهامة .

ويدخل فيه أربعة مواضع : أحدها بريد البعث ، ولعلّه سمّي بذلك ؛ لأنّه موضع بعث الجيش . والظاهر أنّ له معنيين ، يدخل في العقيق بأحدهما ، ويكون هو المسلخ أو

١ . الدروس ١ : ٣٤٠ .

٢ . في «ص» زيادة : أو ثلاثة عشر .

٣ . بدلها في «ص» : مقامات .

بعضه ، ويخرج بالآخر جمعاً بين الأخبار^(١).

ثانيها: المسلح - بالحاء المهملة - واحد المسالحي ، وهي المراقب مأخوذة من السلاح أو من السلاح ، وهو ماء الغدير ، أو بالحاء المعجمة ؛ لأنه يسلخ وينزع فيه الثياب .

والمراد به : أول العقيق - على الأصح - فتوى ورواية^(٢) ، وهو أفضل ما يحرم فيه من العقيق . والظاهر أن كل ما بعد منه ، و ما بعد من المواقيت أفضل من القريب ، والظاهر اعتبار وجود المبدأ في مبدأ الشرع ، فلا يتبدل .

ثالثها: غمرة - على وزن ضربة - وهي عقبة وسط العقيق ، مكاناً ، وفضلاً دون المسلح إلى مكة مكاناً ، ودونه فضلاً .

رابعها: ذات عرق - بعين مهملة مكسورة ، فراء مهملة ساكنة - آخر العقيق بحسب المكانية والفضل ، وهو كيللم وقرن المنازل على مرحلتين من مكة على الأقوى .

وسميت غمرة باسمها ، لغمرها بالماء ، وذات عرق لقلّة مائها ، والظاهر جواز الإحرام اختياراً واضطراراً من المواضع المذكورة ، والظاهر دخول «وحرّة» فيه ، وعدم دخول «بريد أو طاس»^(٣) .

و كيف كان ، فالمدار على اسم العقيق في زمان صدور الأخبار ، ومع عدم العلم بالتغيير ، يبنى على مصطلح اليوم .

وهو ميقات لأهل نجد ، والعراق ، ومن في جهتهم إذا جاءوا على طريقهم .

الثاني: مسجد الشجرة ، وذكر بعضهم : أنه اختبره ، فكان من عتبة باب المسجد النبوي المعروف بباب السلام إلى عتبة مسجد الشجرة بذوي الحليفة سبعة عشر ألف ذراع ، وسبع مائة واثنان وثلاثون ذراعاً ، ونصف ذراع^(٤) .

و يحتمل أن اختلاف التحديدات ؛ لاختلاف محال المدينة والعمارات .

١ . الوسائل ٨ : ٢٢٥ أبواب المواقيت ب ٢ .

٢ . الفقيه ٢ : ١٩٩ ح ٩٠٧ ، الوسائل ٨ : ٢٢٧ أبواب المواقيت ب ٣ ح ٤ .

٣ . قال ابن شبيب : الغور من ذات عرق إلى أو طاس ، وأوطاس على نفس الطريق . معجم البلدان ١ : ٢٨١ .

٤ . خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى : ٥٤٢ ، وحكاه عنه الفاضل الهندي في كشف اللثام ٥ : ٢١٢ .

وهو ميقات لأهل المدينة، ومن مرّ عليها، وهو معروف .
وقد يتوهم بعض الناس بمسجد آخر يُسمّى مسجد عليّ عليه السلام .
و الظاهر دخول السقائف فيه، والأولى تجنّبها، والإحرام في الموضع المكشوف منه .

و هو قطعة من ذي الخليفة - بضمّ الحاء، و فتح اللام وبالفاء - ماء من مياه بني جشم، ثمّ سُمّي به الموضع .
وقد يُطلق على مسجد الشجرة على ستّة أميال من المدينة . وقيل سبعة^(١) . وقيل : أربعة^(٢) . وقيل : خمسة^(٣) . وقيل : ثلاثة^(٤) . وقيل : ميل^(٥) . وقيل : مرحلة^(٦) .
وسمّي ذا الخليفة لتحالفهم فيه ، أو تصغير حلّة واحدة الحلفاء نبت معروف ، وهو عن مكّة على بعد عشر مراحل .

الثالث : الجُحفة ، وهي - بجيم مضمومة ، فحاء مهملة ففاء - على سبع مراحل من المدينة ، وثلاث من مكّة ، وبينها وبين البحر ستّة أميال ، وقيل : ميلان^(٧) .
وقيل : كانت قرية جامعة على اثنين و ثلاثين ميلاً من مكّة^(٨) .
وهي ميقات أهل الشام ، و مصر ، والمغرب ، و كلّ من مرّ عليها اختياراً إن لم يمرّوا بمسجد الشجرة . تُسمّى المهية ، بفتح الميم ، و إسكان الهاء ، وفتح الياء ، والعين .

وقد يقال : مهية ، كمعيشة من الهيع ، وهو السيلان .

١ . معجم البلدان ٢ : ٢٩٥ مادة «حلف» .

٢ . حكاة عن ابن حزم في خلاصة الوفاء : ٥٤٢ .

٣ . سفرنامه ابن بطوطة ١ : ١٣١ .

٤ . نقله عن الإسنوي في خلاصة الوفاء : ٥٤٢ ، وذكره في الصباح النير : ١٤٦ .

٥ . المبسوط ١ : ٣١٣ ، المنتهى ٢ : ٦٦٧ .

٦ . الصباح النير : ١٤٦ .

٧ . ذكره في كشف اللثام ٥ : ٢١٢ .

٨ . القاموس المحيط ٣ : ١٢١ مادة جحفة .

و سَمِيَتْ جُحْفَةً ؛ لأنَّ السَّيْلَ أَجْحَفُ بِهَا وبأهلها، وهي مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا، وَ عَلَى ذِي الْحَلِيفَةِ، مَعَ الْاضْطِرَارِّ.

و إِنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ دُونِ دُخُولِ الْمَدِينَةِ أَوْ مَعَ دُخُولِهَا، وَعَدَمِ الدُّخُولِ بِمَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، جَازَ الْإِحْرَامُ مِنْهَا اخْتِيَارًا، عَلَى تَأَمُّلٍ فِي الْآخِرِ.

الرَّابِعُ: يَلْمَلَمُ، وَالْمَلَمُ، قِيلَ: وَ الثَّانِي أَصْلٌ، فَرَجَعَ بِتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ إِلَى الْأَوَّلِ^(١)، وَقَدْ يُقَالُ: يَرْمَرُمُ.

والمعروف أنه جبل^(٢)، وقيل: وادٍ^(٣)، فَإِنْ أَمَكْنَ الْجَمْعُ فِيهِمَا، وَإِلَّا وَجِبَ تَكْرِيرُ الْإِحْرَامِ.

واشتقاقه من اللمم بمعنى الجمع.

وهو على مرحلتين من مكّة، مِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَمَنْ يَمُرُّ عَلَيْهِ مِنْ جِهَتِهَا.

الخامس: قرن المنازل - بفتح القاف، و سكّون الراء - خلافاً للجوهري: حيث زعم

الفتح، وزعم أن أويساً القرني - بفتح الراء - منسوب إليه^(٤).

و اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَغْلِيظِهِ فِيهِمَا، وَأَنَّ أَوْيسًا مَنْسُوبٌ إِلَى بَنِي قُرْنٍ بَطْنٍ مِنْ مَرَادٍ.

ويقال له: قرن الثعالب، وقرن - بلا إضافة - وهو جبل مشرف على عرفات، على مرحلتين عن مكّة^(٥).

و نقل: أن قرن الثعالب غيره، وأنه جبل مُشْرِفٌ عَلَى أَسْفَلِ مَنَى، بَيْنَهُ وَبَيْنَ

مسجدها ألف وخمسمائة ذراع^(٦).

وقيل: هو قرية عند الطائف، أو اسم الوادي كلّهُ^(٧)، وقيل: القرن بالإسكان اسم

١. معجم البلدان ١: ٢٤٦، وذكره في كشف اللثام ٥: ٢١٥.

٢. القاموس المحيط ٤: ١٧٧ مادة (لّه).

٣. إصلاح النطق: ١٦٠، ونقله عنه في كشف اللثام ٥: ٢١٥.

٤. الصحاح ٦: ٢١٨١ مادة «قرن».

٥. أنظر النهاية لابن الأثير ٤: ٥٤.

٦. ذكره في كشف اللثام ٥: ٢١٦.

٧. القاموس المحيط ٤: ٢٥٨ مادة «قرن».

الجل، وبالفتح الطريق^(١)، والذي ينبغي الأخذ بالاحتياط، وربما وجب عدم الترجيح.

السادس: موضع مكة القديم الكائن وقت توجه الخطاب أو مطلقاً في وجه، ولا اعتبار بالبنیان، ولا بالموضع الجديد، ولا بالمشتبه بين الأمرين. وما عدا الأخير مما تقدم ميقات لكل عابر عليها، قاصداً قرناً في الحج، أو إفراداً، أو عمرة تمتع أو عمرة إفراد غير تابعة للحج.

ومكة ميقات لحج التمتع لساكنيها وغيرهم، والعمرة المفردة ما لم يكن بعد الحج، فيكون ميقاتها أدنى الحل، و لحج الإفراد والقران لأهل مكة المتوطنين بها، و من في حكمهم.

السابع: مُحَاذَاة أَقْرَبِ الْمَوَاقِيتِ إِلَى مَكَّةَ، لمن يؤم مكة، ويلزمه الإحرام، ولم يمر بميقات، وتكفي المحاذاة العرفية، ولا تشترط الحقيقة، ويكتفي مع البعد بالمظنة. والبصير وغير الخبير يقلدان في ذلك، ويحتمل اعتبار محاذاة الأبعد، والتخير، والأقرب إليه، ويختص التخير بصورة تساويهما بالنسبة إليه، ومن جهل المحاذاة تقدم احتياطاً، ومن انكشف فساد زعمه، فظهر له عدمها، رجع إليها مع الإمكان، وإلا مضى، وقد يقال: بالمضي مطلقاً، ومن حج أو اعتمر بالبحر راعى المحاذاة.

الثامن: مَنْزِلٌ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ أَقْرَبَ إِلَى مَوْضِعِ مَكَّةَ الْقَدِيمِ، أو مطلقاً في أحد الوجهين، ولو بأقل القليل من أقرب ميقات إليها، وأقرب جزء منه، في حج كان أو عمرة على الأقوى، بشرط كونه وطناً، داراً أو سهوة أو غيرهما. ولو اختص القرب ببعضه أجزاء.

ولو كان له طريقان: أحدهما أقرب، والآخر أبعد، اعتبر الأقرب. والظاهر أن المدار على قرب الفضاء.

ولو كان من الأعراب يبعد ويقرب، لوحظ وقت القصد، مع احتمال تقديم

القرب على البعد، والعكس.

ولو كان له وطنان، لوحظ الأكثر سكنى، ومع التساوي يتخير، ويحتمل ترجيح القرب على البعد، وخلافه. والظاهر أنّ أهل مكّة من هذا القسم، ويشاركون في الحكم. وأنّ هذا رخصة، فيجوز له، بل يستحبّ الإحرام من الميقات.

والتابع يجري عليه حكم المتبوع في التوطن وعدمه، ولو اشتبه الأقرب، تعيّن الميقات، مع البناء على الرخصة، وإلا لزم الجمع من باب الاحتياط، ويكتفي بالمظنة في ذلك، ولو من خبر الأعراب. ومع مساواته مع بعض المواقيت يتعيّن الميقات.

والمدار على توطن البقعة، فلا فرق بين المنزل المملوك، والمستاجر، والمستعار، والمغصوب وإن كان مع البقعة. والوطن الشرعي مع العدول عن العرفي لا يفيد، وتنزيل الإقامة حينئذٍ منزلة المتوطن في الأخبار^(١) لا يجري في هذا الحكم، وفي مبدأ العدول عن الوطن قبل الخروج منه إلى سفر يقوى إلحاق خروجه بخروج المتوطن.

التاسع: فُخّ - بفتح الفاء وتشديد الخاء المعجمة - بئر معروف على رأس فرسخ من مكّة، والظاهر أنّه الموضع الذي قتل به الحسين بن علي بن أمير المؤمنين عليه السلام، وهو الحسين بن عليّ بن الحسن بن الحسن بن أمير المؤمنين عليه السلام.

و قيل: موضع بمكّة^(٢) و قيل: عند مكّة^(٣)، وقيل: واد دفن به عبدالله بن عمر^(٤)، والأصحّ الأوّل، وربّما رجعت المعاني الأخر إليه وهو ميقات للصبيان.

ولا يلحق بهم المجانين إذا حجّ بهم الأولياء على طريق المدينة، لبعده الميقات عن مكّة، فيعسر عليهم طول الإحرام، وإن كان عبورهم على المواقيت الأخر أحرم بهم منها.

والمراد بالصبي: من لم يُقَطَّم؛ لأنّه المتيقّن، وغيره يبقى على حكم غيره، وهو

١. التهذيب ٥: ٤٧٦ ح ٣٢٨، الوسائل ٨: ١٩١ أبواب أقسام الحجّ ب ٨ ح ٤٣.

٢. لسان العرب ٣: ٤٢ مادة فسخ، القاموس ١: ٢٧٥.

٣. نهاية ابن الأثير ٣: ٤١٨ باب الفاء مع الخاء.

٤. القاموس ١: ٢٧٥ باب الخاء فصل الفاء، معجم البلدان لياقوت الحموي ٤: ٢٣٧.

ميقات التجريد، والإحرام معاً على الأقوى.

ولا يجب على الأولياء الإحرام بهم، ولا تكليف من دون البلوغ مميّزاً، فضلاً عن غيرهم بالإحرام. ولهم أن يدخلوهم مكة من غير إحرام، ولا تجريد ثياب، وإن جاز، بل استحبّ لهم ذلك، لكنّهم إذا أحرّموا بهم أجروا عليهم أحكام المحرمين، والتزموا بما يلزمهم من هدي تمتّع أو كفّارات، تعمّدوا فيها أو أخطأوا؛ وأدّوا عنهم أقوالاً و أفعالاً لا يمكن صدورها منهم.

العاشر: محلّ الإمكان لمن تعذّر عليه الإحرام من ميقاته من دون تعمّد لتركه، كمن تجاوز ميقاته ناسياً، أو جهل بالموضوع، أو بالحكم في وجه، أو صدّ صادّاً، أو خوف، ولم يمكنه الرجوع إلى الميقات، ولا بقي له ميقات يحرم منه، فإنّه يلزمه البدار في محلّ ارتفاع الأعذار.

فإن لم يرجع، أو كان تركه في المبدأ عن عمد، أو لم يُبادر بالإحرام في مكان العذر، فسد عمله، لفساد إحرامه. وأمّا المريض والمبطون، فيقوى عدم وجوب العود عليهم، وإن كان الاحتياط فيه.

ولو أمكنه دفع العدو بمال لا يضرّ بالحال، وجب. ولو لم يمكن إلا بالقتال - مع الاطمئنان بعدم ترتّب ضرر على البدن والمال في مقاتلة الكفّار أو المسلمين والمخالفين والموالين - وجب على إشكال، ولا سيّما في القسم الأخير.

الحادي عشر: المكان المنذور فيه الإحرام، وهو متقدّم على المواقيت. وفي تسرية الحكم إلى من نذر ذلك على عبده أو مولى عليه آخر إشكال، والأقوى العدم، كأن ينذر الإحرام لحجّ أو عمرة من الكوفة أو خراسان ونحوهما، فيكون المنذور ميقاتاً له. ويختصّ الحكم بالنذر من بين الالتزام، بل بنذر الشكر دون الزجر، ودون التبرّع. ولا يبعد أن يقال بالتسرية إلى باقي ضروب الالتزام من العهد واليمين، وإن كان الأقوى ما ذكرنا.

ثم إن كان ما أحرّم له حجّاً أو عمرة تمتّع، لم يجز الدخول في الإحرام المنذور إلا في أشهر الحجّ، فإن كانت الأشهر تفيّ له بالوصول صحّ، وإلا فلا، والقول بالصحة

مطلقاً غير بعيد الوجه . ثم إذا أحرم لزمه أحكام المحرم .

الثاني عشر: مكان خوف تقضي رجب، فلا^(١) يدرك عمرته، سواء كان تأخره عن اختيار أو لا .

ولو بان عدم الضيق بعد الإحرام أعاده، والأحوط أن يعيد مطلقاً عند بلوغ الميقات .

ولو كان إحرامه لحجّ أو عمرة غير رجبية، لم يجز التقدّم، والحكم مختصّ بخوف الفوت للضيّق، أمّا إذا خاف لجهة أخرى فلا . وفي تسرية الحكم إلى النائب مجّاناً أو بأجرة وجهان .

الثالث عشر: رأس مسافة تساوي أقرب المواقيت إلى مكّة لمن لم يكن له مُحاذاة لبعض المواقيت، وقيل: أبعداها^(٢)، وقيل: بالتخير^(٣)، وقيل: برجوعه إلى أدنى الحلّ^(٤) . ويمكن القول بوجوب سلوكه طريقاً يمرّ بالمواقيت، أو يحاذيها ما لم يكن له مانع يمنعه .

ولو زعم المساواة فأحرم، ثمّ انكشف الخلاف، فإن كان أتمّ العمل تمّ، وإن حصل له العلم قبل الدخول في العمل عاد، وفي الأثناء وجهان، ومع الاضطرار لا كلام .

الرابع عشر: أدنى الحلّ إلى الحرم، فيخرج من الحلّ المتصل بالحرم، ثم يدخل الحرم، ويُعتبر الاتّصال العرفي بالحرم . ولو أحرم مع الفصل الطويل، أعاد عند قرب الحرم .

وهو ميقات للعمرة المفردة بعد الحجّ قراناً أو إفراداً أو تمتّعاً، وكلّ معتمر عمرة مفردة من بطن مكّة لأهل مكّة، وغيرهم على طريق الرخصة لا العزيمة . فلو خرج إلى أحد المواقيت، وأحرم منه، فلا بأس، بل هو أفضل .

١ . في «ص»: فلم .

٢ . المنتهى ٢: ٦٧١ .

٣ . إرشاد الأذهان ١: ٣١٥ .

٤ . القواعد ١: ٤١٧ الرسائل العشر لابن فهد: ٢٠٣ .

فإن وقع إحرامها من مكّة، أو وسط الحرم، بطل؛ لأنّه لا بدّ في النسك من الجمع بين الحلّ والحرم. والحاج المتمتع يجمع بينهما بالخروج إلى عرفات.

وكلّ من لم يتمكّن من المواقيت و أراد الدخول إلى مكّة، فميقاته أدنى الحلّ.

و يستحبّ لمن أراد العمرة من أهل مكّة و مجاوريها الإحرام من الجعرانة، بكسر الجيم، و إسكان العين، و تخفيف الراء. و قيل: بفتح الجيم، و كسر العين، و تشديد الراء^(١)، وهي موضع بين مكّة و الطائف من الحلّ، بينها و بين مكّة ثمانية عشر ميلاً، و قيل: سبعة أميال^(٢)، قيل: هو سهو^(٣).

أو من الحديبية - بضمّ الحاء، و فتح الدال المهملة، ثمّ ياء مثناة تحتانية ساكنة، ثمّ باء موحدّة، ثمّ ياء مثناة تحتانية، ثمّ تاء تأنيث - وهي في الأصل اسم بئر خارج الحرم على طريق جدّة، عند مسجد الشجرة، التي كانت عند بيعة الرضوان.

قيل: هي دون مرحلتين من مكّة^(٤)، و قيل: على نحو مرحلة منها^(٥)، و قيل: على تسعة أميال من المسجد الحرام^(٦). و قيل: اسم شجرة حدباء، سميت بها قرية هناك ليست بالكبيرة^(٧)، قيل: إنّها من الحلّ^(٨)، و قيل من الحرم^(٩)، و قيل: بعضها في الحلّ، وبعضها في الحرم^(١٠)، يقال إنّّه أبعد أطراف الحلّ إلى الكعبة^(١١).

أو من التنعيم على لفظ المصدر، قيل: سمى به موضع على ثلاثة أميال من مكّة أو

١. السرائر ١: ٥٤١.

٢. المصباح المنير ١: ١٤١ مادة جعر.

٣. كشف اللثام ٥: ٢٢٠.

٤. المصباح المنير ١: ١٦٩ مادة «حذب».

٥. تهذيب الاسماء: القسم الثاني: ٨١. ونقله عن النووي في كشف اللثام ٥: ٢٢٠.

٦. نقله عن الواقدي في المصباح المنير ١: ١٦٩ مادة «حذب»، وفي كشف اللثام ٥: ٢٢٠.

٧. تهذيب الاسماء: القسم الثاني: ٨١، وانظر القاموس المحيط ١: ٥٥، ومعجم البلدان ٢: ٢٢٩.

٨. حكاها في كشف اللثام ٥: ٢٢٠.

٩. حكاها في كشف اللثام ٥: ٢٢٠.

١٠. المصباح المنير: ١٦٩، ونقله عن مالك بن أنس في معجم البلدان ٢: ٢٣٠.

١١. المصباح المنير: ١٦٩، معجم البلدان ٢: ٢٢٩.

أربعة^(١)، وقيل: على فرسخين على طريق المدينة به مسجد أمير المؤمنين، و مسجد زين العابدين، و مسجد عائشة. و سُمِّي تنعيمًا؛ لأنَّ عن يمينه جبلاً اسمه نعيم، وعن شماله جبل اسمه ناعم، و اسم الوادي نعمان^(٢)، ويقال: هو أقرب أطراف الحلّ إلى مكّة^(٣).

ومعرفة الحلّ موقوفة على معرفة. مقدار الحرم، وهو بريد في بريد، وعلى معرفة حدوده من الأطراف. وعن الصادق عليه السلام: «أنَّ الحجر الأسود لما أنزل من الجنة، ووضع في موضعه، جعل أنصاب الحرم من حيث يلحقها نور الحجر، عن يمين الكعبة أربعة أميال، وعن يسارها ثمانية أميال»^(٤).

و نقل: أن آدم لما أهبط إلى الأرض لم يأمن مكر الشيطان، فبعث الله له ملائكة أحاطوا بمكّة، من جوانبها يحرسونه، فمواضعهم حدود الحرم، فلما بنى إبراهيم الكعبة علّمه جبرئيل المناسك و حدود الحرم. فأعلمت بالعلائم، حتّى حدّدها قصي.

ثمّ هدم بعضها قريش، فأعادوها بعد أن أخافهم الله والملائكة معهم. وفي عام الفتح حدّدها تميم بن أسد الخزاعي، ثمّ في زمان عمر، ثمّ في زمان عثمان^(٥).

وقد اختلف الأنقال في التحديد، و بعضها لا يلائم ما أجمعوا عليه، من أنّه بريد في بريد، إلّا أن ينزل على أنّ التحديد في السهل، والحدود في الجبل، أو العكس. والمدار على الحدود المعروفة بين الناس، ويكفي في معرفة المجهول سؤال الأعراب و نحوهم.

١. القاموس المحيط ٤ : ١٨٢ مادة النعيم.

٢. معجم البلدان ٢ : ٤٩ مادة التنعيم، وليس فيه «مسجد أمير المؤمنين ومسجد زين العابدين».

٣. المصباح المنير ١ : ٨٤٣ مادة «نعم».

٤. الفقيه ١ : ١٧٨ ح ٨٤٢، علل الشرائع : ٣١٨ ح ١، التهذيب ٢ : ٤٤ ح ١٤٢، الوسائل ٣ : ٢٢١ ابواب القبلة ب ٤

ح ٢.

٥. اخبار مكّة لابي الوليد الأزرقى ٢ : ١٢٧-١٢٩.

المقام الثاني : في أحكامها

و فيه أبحاث :

الأول : في أن المواقيت بأسرها عبارة عما يساوي الأسماء من تخوم الأرض إلى عنان السماء ، فلو أحرم من بئر أو سطح فيها -راكباً أو ماشياً أو مضطجعا وفي جميع الأحوال- فلا بأس .

الثاني : في أنه إذا أحرم ، وبعض من بدنه في الميقات ، وبعض خارج اتبع العرف ، ويحتمل اعتبار المداقة ، وعدم التعويل على المساهلة العرفية .

الثالث : في أن الإحرام من أبعد المواقيت -إن يتمكن من غيره- و من أبعد قطع الميقات الواحد ، أفضل من القريب .

الرابع : أن كل من يمرّ على ميقات قاصداً دخول مكة في حجّ أفراد أو قران أو عمرة تمتّع ، فترك الإحرام منه عمداً ، ثمّ أحرم من دون ميقات آخر -سواء كان من أهله أو لا ، أمكنه الرجوع أو لا -عصى . ثمّ إذا فعله من ميقات آخر صحّ . وإن لم يكن شيء من ذلك ، تحلّل بعمرة مفردة من أدنى الحلّ .

ولو كان معذوراً لصدّ أو مرض أو إغماء أو دهشة أو جنون أو نوم أو نسيان أو جهل بالموضوع -والظاهر لحوق جهل الحكم به- أو لغير ذلك ، ثمّ ارتفع العذر ، وأمكنه الرجوع رجّع . وإن تعذّر وتمكّن من ميقات آخر أحرم ، وإلا فمن محله .

ويحتمل عدم وجوب الرجوع على المريض ، وتجاوز النيابة عن المريض ونحوه في الإحرام ، بل تستحبّ .

ومن تجاوزه قاصداً غير مكة ، أو خالياً عن القصد ، أو كائناً ممّن لا يلزمه الإحرام ، ثمّ أراد حجاً أو عمرة تمتّع خرج إلى ميقات . فإن تعذّر ، فمن أدنى الحلّ . فإن تعذّر ، فمن محله .

ومن قصد عمرة مفردة ، خرج إلى أدنى الحلّ ، من أهل مكّة أو غيرها .

ومن أحرم قبل الميقات لنذر مثلاً ، اجتزى به لحجّ أو عمرة .

الخامس : في أنه لو بعثته التقية على ترك الإحرام من الميقات ، أضمره في نفسه ، وبقي

على صورة المحلّ حتّى ترتفع عنه . وإذا استمرت إلى آخر المناسك ، فلا بأس .

السادس : في أنّه إذا أحرم من ميقات فأفسد ، لم يكن له تجديد الإحرام في ميقات ، ولا في غيره ، بل يبقى على حاله ، بخلاف التارك المعذور .

السابع : في أنّه تكفي المظنّة في معرفة المواقيت الناشئة من قول الأعراب ، ولو من واحد . والأحوط : طلب العلم ، ثمّ أقوى الظنون ، مع التمكن ، من دون عسر .

ولو حصل التعارض ، أخذ بالترجيح . ومع تساوي ، و حصول التردّد من غير مخبر ، يلزم الجمع بين المحتملات إن أمكن ، ومع عدم الإمكان يتخير ، ويذهب إلى ميقات آخر احتياطاً .

الثامن : في أنّه لو نذر أو عاهد أو حلف على أن يحرم من ميقات ، فمرّ بغيره ، انحلّ نذره . وفيما لو كان مستأجراً ، مع اشتراط غير ما مرّ عليه ، يحتمل ذلك ، والبقاء على حكمه السابق ، و فساد الإجارة ، والأوّل أولى .

التاسع : في أنّه لو حصل جهل في مبدأ الميقات ، قدّم الإحرام واللبس و التلبية ، واستمرّ على النية والتلبية حتّى يعلم مصادفتها الميقات .

العاشر : في أنّه لو كانت دويرة أهله مسامطة للميقات ، جازت المحاذاة من خارجها ، والأحوط الإحرام بها . ولو كانت في الميقات ، لم يكن لها خصوصيّة بالنسبة إلى مواضعه الأخر .

الحادي عشر : لو نوى بزعم أنّه ميقات ، فظهر الخلاف بالتقدّم ، عاد . وإن ظهر بالتأخر ، لم يعدّ على إشكال . ولو انعكس الأمر ، وأمكن حصول نية القرية منه ، صحّ .

الثاني عشر : في أنّه لا يجوز إدخال إحرام على إحرام ، وليس العدول منه ، و لا إدخال عمل في عمل ، تجانس أو اختلف ، إلا ما استثنى .

الثالث عشر : في أنّه تجوز نيابة الرجل والمرأة و الخنثى بعض عن بعض في الإحرام وغيره ، و يتبع النائب المنوب عنه في الأنواع ، وفي الصفات الخارجة له حكم نفسه .

الرابع عشر : في أنّه لا يجوز الجمع بين نيتي إحرامين ، ولا بين نسكين في غير الولي والمولّى عليهم ، ممّن يجوز للمولى القيام عنهم ، بما لا يصحّ وقوعه منهم .

الفصل السادس : في محرمات الإحرام

و البحث فيها في مقامين :

الأول : في أقسامها، وما يلحقه من صفات المحرمات، وهي من أحكام الإحرام،
والحرم.

و يختص الإحرام بحرمة أمور سبعة عشر قسمًا: الصيد، والنساء، والطيب،
والإدهان، ولبس المخيط، ولبس الخفين، والاكتحال بالسواد، و النظر في المرأة،
وإخراج الدم، و قصّ الأظفار، وإزالة الشعر، والفسوق، والجدال، ولبس الخاتم
للزينة، والحناء للزينة، و تغطية الرأس للرجل، و التظليل، ولبس السلاح.
و يلحق بها قلع السنّ، وليس في دليله سوى لزوم الكفارة، و تغسيل الميت،
وليس من محرمات الإحرام الاغتسال للتبريد، وهو ضعيف، وقطع الحشيش،
والشجر، مع أنّه من أحكام الحرم دون الإحرام.

فينحصر الكلام في مباحث :

أولها: الصيد

و أصله : ركوب الشيء رأسه و مضيه غير مُلتفت^(١).

ثم جعل - ابتداءً أو نقلاً - مصدرًا بمعنى الاصطياد، أو اسمًا بمعنى المصيد - يعمّان
المحلّ - والمحرم في كتاب الصيد، كما يؤذن به التقسيم فيه، فللكتاب وضع خاصّ.
أو الخلاف الجاري هنا جارٍ فيه ؛ إذ القوم بين معمم للحرام و الحلال ؛ استناداً إلى
مثل قول أمير المؤمنين عليه السلام :

صيد الملوك ثعالب و أرانب وإذا ركبت فصيدي الأبطال^(٢)

وقول العرب : سيد الصيد الأسد^(٣). و قولهم : ليث تزبى زبية فاصطيدا^(٤).

١ . مقاييس اللغة ٣ : ٣٢٥ مادة «صيد» .

٢ . نقله عنه الراوندي في فقه القرآن ١ : ٣٠٦ ، والفاضل في كشف اللثام ٥ : ٣٢٠ .

٣ . حكاها الفاضل في كشف اللثام ٥ : ٣٢١ .

٤ . تهذيب اللغة ١٥ : ٤٠ ، لسان العرب ٦ : ١٨ مادة «زبي» .

وقول الصادق عليه السلام: «إذا أحرمت، فاتق صيد الدواب كلّها، إلا الأفعى والعقرب والفأرة»^(١).

والى عموم الأخبار في الكفّارات للمحلّلات وبعض المحرّمات. وبين مخصّص بالمحلّل؛ نظراً إلى أنّه الفرد الظاهر عند الإطلاق، ولمقابلته بالجزاء، ولترتب منع الأكل، وكونه ميتة على ذبحه في الحرم أو من المحرم، إلى غير ذلك ممّا يظهر من تتبّع الأخبار^(٢).

وبين معمم للحلال، وبعض أفراد الحرام، من الأسد، والثعلب، والأرنب، واليربوع، والقنفذ.

ويمكن أن يقال: إنّ عبارة عن الحلال في الشرع كائناً ما كان، فلاهل مكّة صيد، فالخنازير صيد عند النصارى دون غيرهم.

أو يقال: هو عبارة عن المستحلّ - وإن لم يكن حلالاً - ممّا يأكله الأعراب مُستحلّين له صيد عندهم، أو يقال: هو عبارة عمّا يؤكل، وإن كان حراماً باعتقاد آكله.

والظاهر التعميم، غير أنّ الشائع الحلال، فيحرم من الصيد - وهو الممتنع بالأصالة، من حلال اللحم مطلقاً، على تأمل في صدقه على مثل الجراد، أو من كبار حرامه^(٣) على المحرم في حلّ أو حرم، ومن في الحرم محلاً أو محرماً - جميع أنواع المحلّل، وكبار المحرم إلا ما استثنى.

أما ما تعلّق بالحرم؛ فلما يظهر من تتبّع الأدلّة أنّ الحرم موضع الأمن لآحاد الإنسان والحيوان^(٤)، وأنّ تحريم التعدي فيه للاحترام.

وأما ما تعلّق بالإحرام؛ فلما يظهر من تعليل الاستباحة لبعض المحرّمات بكونها

١. الكافي ٤: ٣٦٣ ح ٢، العلل: ٤٥٨ ح ٢، الوسائل ٩: ١٦٦ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ٢.

٢. الوسائل ٩: ١٨٩ أبواب كفارات الصيد ب ٤، ٥، ٦، ٧.

٣. في «ح» كبار حرامه.

٤. انظر الوسائل ٩: ١٧٥ أبواب تروك الإحرام ب ٨٨.

صارت مؤذية للحيوان أو الإنسان، ومن قول الصادق عليه السلام: «اتَّقِ قَتْلَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا إِلَّا الْأَفْعَى وَالْعَقْرَبَ وَالْفَأْرَةَ»^(١).

وقول أبي الحسن عليه السلام في جواب من سألته عن المحرم، و ما يقتل من الدواب: «يَقْتُلُ الْأَسْوَدَ، وَالْأَفْعَى»^(٢) إلى آخره، إلى غير ذلك من الأخبار^(٣).

و وردت الرخصة في عدة حيوانات من الحيّة، و العقرب، و الفأرة، و الكلب العقور، و السبع، و الذئب إذا أرادتك، و كلما تخاف أذيتّه، و رمي الغراب، و الحداثة، و تنفيرهما عن ظهر البعير^(٤).

ويحرم من المحرم التعرّض له مباشرة أو تسبباً، فيحرم اصطياده، و ذبحه، و أكله، و قتله، و الإشارة إليه، و الدلالة عليه، و الإغلاق عليه، و تنفيره، و تخويفه، و ربطه، و حبسه، و إحداث أمور تقتضي تفتّن الناس إليه، من ضحك، و حركات، و أوضاع تُنبئ عنه، أو التماس أن يذهب إلى مكان هو فيه، أو شجرة أو صخرة هو حولها، لمن يُريد صيده، و لا يعلم مكانه، أو إعطاء سلاح، أو نذبه، أو غيرها، مع قصد ذلك، إلى غير ذلك.

وإن ذبحه أو نحره - حيث تكون ذكاته بذلك - كان ميتة، ولو صاده المحلّ.

وإن قبض الجراد، كان قبضه تذكية، وإن فعل حراماً على إشكال.

ولو رماه محرماً، فصاده بعد الحلّ، عصي وإن حلّ؛ بخلاف العكس، فإنه يحرم به. وكذا لو قطع به بعض الأوداج محرماً، فأتمّها مُحَلّاً، والعكس كالعكس، على إشكال في الجميع.

ولا فرق بين العالم بالحكم، والجاهل به، أو بالموضوع، و الناسي، و الغافل؛

١. الكافي ٤: ٣٦٣ ح ٢، العلل: ٤٥٨ ح ٢، التهذيب ٥: ٣٦٥ ح ١٨٦، الوسائل ٩: ١٦٦ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ٢.

٢. الفقيه ٢: ٢٣٢ ح ١١٠٩، الوسائل ٩: ١٦٨ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ١٠.

٣. انظر الوسائل ٩: ١٦٦ أبواب تروك الإحرام ب ٨١.

٤. التهذيب ٥: ٣٦٦ ح ١٢٧٣، الوسائل ٩: ١٦٦ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ٢.

ولا بين المذبوح في الحلّ، والمذبوح في الحرم.

والفرخ والبيض كالأصل.

وإحرام فاسد الحجّ كإحرام صحيحه.

ولو ألقاه في بئر؛ أو استعصى بسببه، فطعنه المحلّ، عصى، وحلّ.

ولو استندت تذكيته إلى محلّ و محرم، فكان كلّ واحد جزء علة، حُرّم. وإن كان

كلّ واحدة علة مستقلة، حلّ في وجه قوي.

ولو كان في يد محرم، فاخبر بأنّه ذكّاه المحلّ، حلّ للمحلّ.

ولو اصطاده المحرم، أو أغلق عليه، أو أشار إليه، فعصى الله بفعله، ثمّ ذبحه

المحلّ، حلّ للمحلّ، وليس عليه غرامة للمحرم؛ لأنّه لم يملكه.

ولو وكلّ وكيلاً محلّاً في الذبح عصى، ووكالته باطلة، وحلّت لغيره، وله بعد

الحلّ. ولو ذبحه وبقيت حياته إلى أن أحلّ^(١)، فجدد ذبحه حلّ على إشكال.

و يجري في إحرام الصبيّ المميّز ما يجري في البالغ.

ولو ذبحه أو أصابه محلّاً، فمات بعد إحرامه، حرم، وبالعكس بالعكس.

ويُستثنى من ذلك شيئان :

أحدهما: الصيد البحري، وهو: ما يبيض ويفرخ في الماء، من بحر أو نهر أو هور

أو عين أو بئر ونحوها، عكس البرّي، فإنّه يراد به ما يبيض ويفرخ في البرّ.

وذو النوعين المختلفين - كالسلحفاة - يلحق كل نوع منه ما يوافقه.

وما كان منصوباً - كالجراد، والنعام، والحمام، وشبهها - غنيّة عن البحث.

فالجراد إذا كثر، فإن خصّ طريقاً اجتنبت، مع عدم لزوم العسر. وإن عمّ الطريق،

لم يجب الاجتناب، كما في عموميّة غيره من المحرّمات. وإن اختلفت قلة و كثرة،

اختار الأقلّ.

وإنما الثمرة في غير المنصوص، والمشكوك فيه يجري فيه الاحترام، فعلى الأعمى

و الماشي في الظلمة تجنب ما يجده من حيوان أو لحم ونحوهما .
ولو وجده في يد مسلم محرم ، حكم بأنه بحريّ ، ولا يبعد إلحاق ما يحصل بمحلّ
لمحله .

و ما يعيش في البر ، و تكونه في البحر بحريّ ، كالسرطان ، ونوع من السلحفاة
يلحق بالبحر .

و ما تكونه في البرّ ، و تعيشه في البحر - كالبطّ ، ونحوه - من صيد البرّ ، و ربّما
يقال : بأنّ التعيش يسبّب الإلحاق .

وقد يقال : بتحريم صيد البحر من المحرم .

و المتولّد من بريّ و بحريّ يتبع الاسم ، والمشكوك فيه يلحق بالبريّ على إشكال .
وغير الممتنع بالأصالة - في برّ أو بحر وحشياً كان أو لا - ليس بصيد ، فيخرج عنه
الدجاج الوحشيّ ، والقرقر ، ونحوهما ؛ لأنّهما لا يدخلان في الممتنع كالدجاج الأهليّ .
ثانيها : الحيوان الإنسيّ بالأصالة ، و إن توحّش بالعارض ، كما أنّ ما كان على
العكس يجري عليه حكم العكس ، و لا فرق في المقامين بين المملوك والمباح - غير أنّ
الأوّل يزيد بضمان قيمة لصاحبه - ولا بين الصغير ، والكبير ، و لا بين المجتمع ،
والأبغاض المتفرقة .

و المتولّد بين الوحشيّ و الإنسيّ يتبع الاسم ، والمشتبه تغلب عليه الحرمة من جهة
الاحترام .

و ما (لم يكن)^(١) له اسم آخر ، كالسبع المتولّد بين الذئب والضبع ؛ أو المتولّد بين
الحمار الوحشيّ والأهليّ إن دخل في الوحشيّ كالسمع ، حرم ، وإلا فلا . و المتولّد
بين المتماثلين و مخالفة الاسم يتبع الاسم ، و يحتمل تبعيتهما .

و على ما استفدناه من بعض الروايات حرمة اصطيداد^(٢) - ومن بعض التعليقات

١ . في «ص» : كان .

٢ . الكافي ٤ : ٣٨١ ح ١ ، التهذيب ٥ : ٣٠٠ ح ١٩ و ص ٣٦٥ ح ١٢٦ ، الوسائل ٩ : ٢٠٣ أبواب كفارات الصيد ب ١٣

حرمة قتل - جميع الحيوانات المتوحشة، وإيذائها^(١)، وجميع الحيوانات الصغار إلا ما قام الدليل على خلافه، والحيوان البحري إذا باض في البر، وأفرخ فيه، وبالعكس لم ينتقل حكمه إلى أولاده، بل يتبعون مكان ولادتهم كالجراد.

ولا يدخل في ملك المحرم وهو معه، لا ببيع، ولا بميراث، ولا بهبة، ولا صداق، ولا غير ذلك. وإذا سحب ما يملكه من الصيد معه، زال ملكه عنه. ولو كان بعيداً عنه^(٢) في بيته أو غيره، لم يزل عنه. وإذا أحلّ دخول الموروث إن كان بعيداً أو أحلّ قبل القسمة وما في الشبكة المغصوبة.

ولا يجوز الأكل من الصيد اختياراً، ومع الاضطرار لا مانع منه، ولحم الميتة مقدّم عليه إن لم يعط مطلقاً، بخلاف العكس، وبخلاف المغصوب، ونجس العين من الحيوان في حياته ومماته، والنجاسة العينية كالخمر، وشبهه.

ولا يجوز لمن في الحلّ أن يضرب ما في الحرم، وبالعكس. ولو ضرب ما في الحلّ، وذكّاه المحلّ، عصى وحلّ. وإذا صاد المحرم، وذبح المحلّ، حلّ للمحلّ، والجزاء على المحرم.

وحمام الحرم حرام في الحلّ على المحلّ، دبساً أو قمرياً أو غيرهما. ولو حفر بئراً أو وضع حجراً أو مزلقة قاصداً بها أذية الصيد، للانتفاع أو غيره ونحو ذلك، عصى، وضمن. وإذا عدا الصيد، فخاف منه، وفعل به ما لا يمكن دفعه إلا به، فلا عصيان، ولا ضمان.

ويكره صيد ما يؤمّ الحرم، وما في حريم الحرم، وهو يريد من كلّ جانب من جوانب الحرم، ولا فرق في الحكم بين الدبسي، والقمري، وغيرهما. ومذبح الحرم - وإن كان بعضه فيه - ميتة ويستحبّ دفنه. ولو أثبت يده عليه محرماً فأحلّ، أرسله، وزال ملكه عنه على إشكال.

١. التهذيب ٥: ٣٦٢ ح ١٧١ وصر ٤٤٩ ح ٢١٢، الوسائل ٩: ١٧٦ أبواب تروك الإحرام ب ٨٨ ح ٢ و ٣.

٢. في "ح": منه.

ولو كان وديعة أو عارية، سلّمه الحاكم أو عدول المؤمنين^(١) قبل الإحرام. ودخول الحرم. وإن لم يسلمه، أرسله، وضمنه.

ولو باعه المحرم فخرج معيياً، فليس له تسليمه إلى المحرم. نعم له الفسخ، والتسليم إلى الحاكم، أو نائبه. وإن كان الخيار للمشتري وهو محرم، كان له الفسخ على إشكال.

والقاهر على القبض يضمن، دون المقهور.

ومن أخرج صيداً من الحرم لزمه ردّه، وإن كان مقصوداً أو مريضاً أبقاه حتى يتمكن من الطيران، وفي وجوب بذل الدواء إشكال.

ولا يجوز نتف شعره، و صوفه، و نحوهما، ولا حلقهما، ونحوهما، ولا التنفير، ولا التخويف، ولا فرق بين القمري والدبسي، وغيرهما.

والفهد و كلّ سبع إذا دخل^(٢) إلى الحرم أخرج منه، وروي: «أن ما كان من الطير لا يصف فلك إخراج»^(٣).

الثاني: من المحرمات، ممّا لا يُسمّى - لصغرهما، و حقارتها أو لعدم امتناعها - صيداً، وهو مشترك بين الحرم والمحرم كالسابق من هوامّ جسد الإنسان كالقمل والبرغوث، و ما يتولّد في الجروح من صغار الحيوان، أو جسد الحيوان من قراد أو حلم، أو ما يتولّد في دبرها أو خروجها، أو ما تولّد في غيرهما، كالمتولّد في التمر، والفواكه، والمياه، و الأطعمة المنتنة، و غير المتولّد كالذباب، و البعوض، و الخنفساء، و سام أبرص، و الزنبور، و الدود، و الدباء، و جميع الحيوانات الصغار.

وإذا عمّ شيء منها الطرق، وتساوت كثرة و قلة، تخيّر ولا مانع. وإن اختلفت قلة و كثرة، رجّح الأقلّ. وإن اختلفت بطريق، يجتنب المختصّ، و سلك الخالي.

ولو دار بين ركوب ما يكثر القتل، وخلافه، قدّم الآخر. وفي لزوم المشي حيث لا يترتب عليه قتل، أو كان ما يترتب عليه أقلّ، أو كان ما يترتب عليه أضر

١. في نسخة: المسلمين.

٢. في «ص» زيادة: أسيراً.

٣. الكافي ٤: ٢٣٢ ح ٢، التهذيب ٥: ٣٦٧ ح ١٢٨٠، الوسائل ٩: ٢٣٦ أبواب كفّارات الصيد ب ٤١ ح ٤، ٢.

مما يترتب على غيره بعده .

ولو دار الأمر (بين الأضر)^(١) كالقتل مع الجرح والكسر، أو هما مع التنفير في النوع الواحد وبين أيسر، تجنب الأضر، ومع الاختلاف في غير ما مرّ .
ولا يجوز إلقاء القمل عن جسد الإنسان، بل ينقلها^(٢) إلى مكان أحرز منه أو مساو له، ولا الحلم عن البهائم، ولا نقلها إلى الأحرز أو المساوي، والأحوط تجنبه من رأس .
قيل : أول ما يكون القراد قمقاماً، ثم جماناً، ثم قراداً، ثم حلماً^(٣) .
ولا يختصّ التحريم بما يُسمّى صيداً، ولا بخصوص الممتنع، بل يعمّ جميع الحيوانات محللة ومحرمة، سوى المؤذيات، كالحية، والعقرب، والفأرة، إلا ما قامت البديهة على جواز ذبحه، و أكل لحمه للمحرم وفي الحرم، كالنعم الثلاث .
وكما لا يجوز القتل، لا يجوز الجرح، والإضرار، والتنفير، والإلقاء في مهلكة، والوضع في محلّ وطء الأقدام ونحوها .

الثالث : النساء، فيحرم الوطء لذكر أو أنثى أو خنثى، في فرج أو دبر، من إنسان أو حيوان، حيّ أو ميت، مع بلوغ الختان وعدمه، مع الشهوة وبدونها، مكشوفاً أو ملفوفاً، منزلاً أو لا، قوياً أو ضعيفاً .

وموطئة الأنثى والخنثى من واطء كذلك .

واللمس، والنظر، والإسماع، والضمّ من وراء الثياب مع الشهوة، لمحلّ أو محرّم، ذكراً أو أنثى، والتقبيل لمحلّ أو محرّم، من النساء، غير محرّم، بشهوة أو بدونها، وفي الذكر مع الشهوة، والتفكّر في محرّم بشهوة .

ولا يبعد تمشية الحكم إلى مس^(٤) الصور أو تقبيلها بشهوة، كلّ ذلك مع العلم بالحكم والجهل . ويجري الحكم في المحرم مع المحلّة، وبالعكس .

١ . ليس في «ح» .

٢ . في «ص» زيادة : من مكان .

٣ . نقله عنه في تهذيب اللغة : ١٠٨ مادة حلم، والفاضل الهندي في كشف اللثام ٥ : ٣٧٤ .

٤ . في «ح» : حسن .

وفي معناه: الاستمناء باليد، أو التفخيد، أو الملاعبة، أو التخيل، أو النظر إلى الصور، أو غير ذلك.

و يحرم العقد دواماً و متعة، وأصالة أو ولاية أو وكالة، لو كان العقد منه لغيره محلاً أو مُحَرِّماً، أو من غيره له، أو فضولاً. و يقوى دخول التحليل فيه، و يفسد العقد. والوكالة على تأمل في الأخير.

ولو وقع بعض الإيجاب أو القبول حال الإحرام، كان كوقوع الكل على إشكال. ولو وكل محرم محرماً أو محلاً، فوقع العقد حال إحرام الموكل، بطل العقد. و يقدم قول مدعي الوقوع. وتحرم الشهادة عليه، وإقامتها بين محرمين، أو محلّ و محرم، وحمل الغير على الوكالة أو الإقامة على إشكال. ولو تحمّل محرماً، وأدى محلاً، فلا مانع.

و ليست الرجعة منه، ولا مانع من الفسخ و الطلاق، و شراء الجوّاري، وإن قصد جعلها من السراري. والخبر لا يلحق بالشهادة. وفي تخصيص الشهادة بشهادة العدل، ولو عقد قبل التلبية أو في أثنائها وأتمّه قبل تمامها، فلا بأس.

ولا مانع من الشهادة على العقد الفاسد، ولا عقد الوكالة، ولا الصداق، ولا القسم، ونحو ذلك.

وتكره للمحرم الخطبة.

الرابع: فعل المحرمات، وترك الواجبات من المحرم حين الإحرام، ومنه ومن المحلّ في الحرم، فيكون الحرام لنفسه حراماً لغيره.

فإن فعل المعصية من المحرم حال الإحرام، والمصلّي حال الصلاة، وكل عابد حال العبادة يضاعف وزر المعصية عليه؛ لأنّه أقام نفسه مقام العبد الذليل، بين يدي المولى الجليل، وأقام نفسه مقام الحضور.

و يتضاعف في الحرم، وفي سائر المحترّمات من المشاهد، والمساجد، على مقدار الشرف و الفضل؛ لاشتغال ذلك على زيادة هتك الحرمة؛ بل في الأزمان، من الشهور المعظّمة، والأيام.

ولذلك زادت دية القتل في الحرم، وفي الأشهر الحرم.

فكلّ واجب أو محرّم يشتدّ وجوبه و تحريمه، إمّا باعتبار شرف فاعله أو زمانه أو مكانه، و يتزايدان بزيادة الشرف، و يضعفان بضعفه. و كذا يشتدّ الذب، والكراهة، و يتزايدان على ذلك النحو.

والظاهر اشتداد الوجوب و التحريم بزيادة الشرف في بُقَع الحرم. ولو دار أمر المضطر بين ارتكاب الأشدّ و الأضعف، قدّم الأضعف.

فمن أتى بمعصية من قتلٍ أو نهبٍ أو سلبٍ أو غيرها من المعاصي مُحلّلاً في الحلّ، عوقب عقاباً واحداً. وإن كان محرماً في الحلّ أو مُحلّلاً في الحرم، تضاعف عقابه. وإن كان محرماً في الحرم، زاد استحقاقه.

ثمّ يزداد في المسجد، ثمّ في المقام، والحجر، ثمّ تحت الميزاب، وبين الركن والمقام، ثمّ عند الحجر الأسود، ثمّ عند الركن اليماني والمستجار، وهكذا.

ولو^(١) اختلف الزوجان في فساد العقد، لو قوعه حال الإحرام، وصحّته، قدّم قول مُدّعي الصحة مع اليمين، و يقضى على الآخر بلوازم الزوجية.

فيجب المهر كُملاً لمُدّعية الصحة، و النفقة، والقسم، و جميع اللوازم. و يجب على الزوج الامتناع عن مقاربتها، و احتسابها بحساب الأجانب، إلّا إذا أجبره^(٢) الحاكم على المنام معها، والقيام بالحقوق.

وليس لها المطالبة قبل الدخول، والقبض بمهر، ولا بعض مهر، وليس له الرجوع عليها إلّا مع الطلاق، فيأخذ النصف من المهر المدفوع.

الخامس: الطيب، و يحرم استعماله شماً من متّصل أو منفصل، أو لمساً، ورشاً، ولطخاً، و بخوراً، و سعوطاً، و تقطيراً، و احتقاناً، و شرباً، و اكتحالاً و اتصالاً^(٣) ببدن أو ثوب، ابتداءً أو استدامة، علوقاً أو أصالة، مباشرة أو بواسطة، قليلاً أو كثيراً،

١. في «ح»، «ص» زيادة: ادّعت الزوجة وقوع العقد حال الإحرام ولو.

٢. في «ح»: أخبره.

٣. في «ح»: إيصالاً.

مستقلاً أو مضافاً، ما لم تقض الإضافة بسلب الصفة، من جميع ما يسمّى طيباً، مع بقاء صفته، وعدم زوال رائحته.

فالفارق العُرف فيما لا يستفاد من النصّ، و ما استفيد من النص كالمسك، والعنبر، والكافور، والزعفران، والعود، والورس^(١).

ثم إنّ ما رائحته طيبة منه ما لا يُعدّ طيباً بنفسه ولا بدهنه من الثمار، كالتفاح، والسفرجل، ونحوهما من أقسام الفواكه، ومن الأباذير كالكمّون، والسعتر، والحبة السوداء، والهليل، ونحوها.

ومنه ما لا يكون بنفسه طيباً، ودهنه طيب، كالرارج، ونحوه.

ومنه: ما يعدّ طيباً بنفسه، ولا يتخذ منه الدهن، كأكثر أقسام الطيب.

ومنه ما يعدّ طيباً بنفسه، ودهنه، كالورد، والقرنفل، والصندل.

ومنه: ما يعدّ دخانه دونه، كالبنفسج، ونحوه.

و يشتدّ التحريم بشدّة الرائحة، وكثرة المستعمل، ويضعف بخلافهما. وعند

الاضطرار والتعارض يؤخذ بالترجيح.

وتفصيل الحال: أنّ غير المنصوص أقسام:

منها: ما نبت للطيب، ويتخذ منه الطيب، كالورد والياسمين والخيري والكاذي

والنيلوفر.

ومنها: ما نبت للطيب، ولا يؤخذ^(٢) منه، كالفواكه من التفاح، والسفرجل،

والدارصين، والمصطكى، والزنجبيل، والشيح، والقيصوم، والإذخر، وحب

الماء، والسعد.

ومنها: ما نبت للطيب، ويتخذ منه، كالريحان، ونحوه، وكلّ ما شكّ في صدق الاسم

عليه، لا يجري حكم الطيب عليه، وما شكّ في زوال صفته، يحكم فيه بزوال صفته.

١. أنظر الوسائل ٩: ٩٤ أبواب تروك الإحرام ب ١٨.

٢. في «ص»: يتخذ.

والمدار صدق الاسم عليه شائعاً، وأما النادر - كما يتّخذ بعض الأعراب مثلاً، ويسمّونه دون غيرهم طيباً - فلا عبرة به، ويقوى تخصيص المنع بهم. وما اختلف حاله يقوى ملاحظة القصد به. وما تجدد صدق الاسم عليه، يتبع الاسم. ويحتمل أن المدار فيه على زمان صدور الأخبار، ولا فرق فيه بين الصحيح وغيره في ثبوت صفته. ويجوز العبور في مكان فيه الطيب، و يجب أن يجعل في منخريه شيئاً يمنع وصول الرائحة، أو يقبض على أنفه.

وإن كان على ثوبه أو بدنه شيء من الطيب، وجبت عليه إزالته بخارج عن ثيابه وبدنه إن أمكن، وإلا فيهما فوراً.

ويجوز له العبور في مكان فيه الطيب، مع قبض الأنف، وعدم اكتساب الثياب والبدن. وإذا مات المحرم، فلا يجوز أن يقرب إليه الكافور أو غيره من الطيب في تغسيل أو تحنيط أو غيرهما.

و الأحوط أن يبعد عنه بحيث لا يشمه لو كان حياً، وإذا أصابه وجب على الولي، ثم على الناس إزالته.

ولو لم يوجد من الماء سوى ما فيه الطيب، يُمّ ودفن بلا غسل. ويستثنى من الطيب خلوق الكعبة، وزعفرانها، دون ما سواهما، ويحتمل إلحاق جميع ما يعتاد تطيبها به بهما، دفعاً للخرج.

ويقوى لحوق خلوق قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلوق الكعبة. والخلوق ضرب من الطيب فيه صفرة، وقيل: هو معروف مركب من ثلاثة دراهم زعفران، وخمسة من الذريرة، و درهمان من الأشنة، ومن كلّ واحد من القرنفل والقرنة درهم، يدقّ ناعماً، ويُنخل، ويعجن بماء ورد، و دهن، حتّى يصير كالرهشي في قوامه، و الرهشي، السمسّم المطحون قبل أن يعصر ويستخرج دهنه^(١). و بعضهم ألحق تجمير الكعبة^(٢)، و بعض جوز الجلوس فيها، و هي

١. نقله عن ابن جزلة المتطبّب في منهاجه في كشف اللثام: ٥: ٣٤٩ بتفاوت.

٢. المنتهى ٢: ٧٨٦، مجمع الفائدة ٦: ٢٨٥.

مطيبة^(١)، بخلاف الجلوس في سوق العطارين، وعند المتطيين.

وروي: نفي البأس عن الرائحة الطيبة بين الصفا والمروة، وأنه لا يجب حبس أنفه^(٢)، ولا يبعد العمل بذلك، والقول بجواز ذلك في كل موضع تردّد يُوضع فيه الطيب من المشاعر؛ دفعا للحرص والضيق.

و يُكره له شمّ الرياحين، وهي أطراف كلّ بقلة طيبة الريح إذا خرج عليها أوائل الشروق.

وقيل: كلّ نبت طيب الريح من أنواع المسموم^(٣).

وقيل: هو ما لساقه رائحة طيبة، كالوردة وورد، وما لورقه رائحة طيبة كالياسمين^(٤).

وقيل: هو نبت طيب الرائحة أو كلّ نبت كذلك، أو أطرافه أو ورقه، وأصله ذوالرائحة، و خصّ بذوي الرائحة^(٥) الطيبة، ثمّ بالنبت الطيب الرائحة، و حرم^(٦) بعضهم غير ريحان مكّة، للحرص^(٧).

ولا يجوز التطيب بما يبقى^(٨) أثره من خصوص الرائحة مع الممازجة، وبدونها.

السادس: حبس الأنف، وعدم حبسه عن الرائحة المتتنة، من جيفة، أو غائط، أو ماء متعفن، أو غير ذلك. ولو حصلت مع الطيب في مكان واحد، غلب حكم الطيب حكم الخبيث، فيسدّ أنفه على إشكال.

١. المسالك ٢: ٢٥٤.

٢. الكافي ٤: ٣٥٤ ح ٥، الفقيه ٢: ٢٢٥ ح ١٠٥٦، التهذيب ٥: ٣٠٠ ح ١٠١٨، الاستبصار ٢: ١٨٠ ح ٥٩٩، الوسائل ٩: ٩٨ أبواب تروك الإحرام ب ٢٠ ح ١.

٣. النهاية لابن الأثير ٢: ٢٨٨ مادة «ريح»، مجمع البحرين ٢: ٣٦٣ مادة «الريح».

٤. حكاة عن المطرزي في كشف اللثام ٥: ٣٠١، وانظر العين ٣: ٢٩٤.

٥. القاموس المحيط ١: ٢٢٤ مادة «روح».

٦. في «ص»: حرمه.

٧. المختلف ٤: ٧٢.

٨. في «ح»: ينقي.

ولو كان أنفه مسدوداً قبل الوصول لأجل الدفع، وجب الإطلاق. وإن لم يكن له فلا، على إشكال.

ولو تجنب الطريق فلا بأس، وكلّ غالب من الرائحتين مضمحلّ للأخرى عمل عليه، وألقى المغلوب. ولو اختصّ الطيب أو الخبيث^(١) بمعدود، فلا عمل عليه.

السابع: لبس المخيط - وما أشبهه من ملصق، و ملبد وغيرهما - للذكر و الخنثى المشكل، من نفسه أو من غيره، ابتداءً أو استدامة، مخيطاً بخيوط معتادة، من قطن أو كتّان أو إبريسم أو صوف أو شعر أو غير معتادة من جلود أو من خوص أو ليف أو نبات أو نحوها - والأحوط إلحاق الخصف بالخياطة - قليل الخياطة أو كثيرها، محيطها أو غير محيط^(٢)، كبيراً أو صغيراً مما يسمّى لبساً، لا فراشاً، ولا وساداً، ولا محمولاً، ولا بيتاً، ولا دثاراً، ولا مجروراً، ولا مرتفعاً فوق المعتاد، ولا ملصوقاً، ولا معلقاً، ولا مثبتاً في حزام، ولا موضوعاً على الوجه خوفاً من وصول الهوام.

فالمحرّم اللباس المخيط، وكلّ لباس يشبهه، ممّا يُدعى قميصاً، وقباءً، و سراويل، وعمامة، و برنساً، و خفّاً، و قلنسوة، وجبة، ودرّاعة، إلا أن يكون طيلساناً معوى بإنسان - مزروراً أو غير مزرور، و الأخير أحوط، وإن كان مزروراً، فحلّ الأزارر أحوط - وهو بفتح الطاء واللام، و قد تُكسر اللام، و قد تُضمّ نادراً، وهو من لباس العجم، مدوّر أسود، أو يكون سراويل، مع فقد الإزار، أو يكون قميصاً مطروحاً على العاتق لفاقد الرداء، أو قميصاً منكوساً، من دون إدخال اليدين في الكمين.

ولا يحرم على الأنثى شيء من المخيط، سوى المستثنى.

الثامن: القفّاز، إنّ القفّاز - كرمان - ضرب من الحلّي متّخذة للمرأة، ليديها، ورجليها^(٣).

١. في «ص»: الخبيث.

٢. في «ح» زيادة: مخيطاً أو غير مخيط، وفي «ص» كلاهما.

٣. كذا في جمهرة اللغة ٣: ١٢، ومعجم مقاييس اللغة ٥: ١٥ مادة قفز.

وقيل: شيء يلبسه نساء الأعراب في أيديهن يغطي أصابعهن وأيديهن مع الكف^(١).

وقيل: القفاز أن تقفزها المرأة إلى كبوب المرفقين، فهو سترة لها، وإذا لبست برقها، وقفازيها فقد تكتنت، أي استترت، ويتخذان من القطن، فيحشى له بطانة، وظهره من الجلود واللبود^(٢).

وقيل: هو شيء يعمل لليدين، يحشى بقطن، ويكون له أزرار، يزر على الساعدين من البرد، تلبسه المرأة في يديها^(٣).

و الظاهر أنه أقسام، وباختلافها اختلف الكلام.

ومن لبس المخيط غفلة أو نسياناً. وجب عليه نزع فوراً. وإذا اضطر إلى لبس المخيط أو شبهه، قدم الأخير، وكذا إذا دار بين الكثير والقليل. وإذا دار بين أن يكون عرياناً أو يلبسه، لبسه.

و الظاهر عدم إلحاق المخصوف - كالنعل - بالمخيط. ويجب التجنب عن المشتبه، لعمى أو ظلمة أو شك في الموضوع.

ويجوز لبس المنطقة، و شدّ الهميان - وهو وعاء الدراهم و الدنانير - على الوسط، و شدّ الدراهم بالثوب، و في التسري إلى ما يشبه ذلك وجه.

التاسع: لبس الخفين، و كلما يستر ظهر القدم - منضوداً أو مع الساق أو بعضه - كالجورب و الخف المنصوصين، و الشمشك ونحوها اختياراً، ولا اعتبار بالبطن.

ولا بأس بساتر بعض الظهر، إلا إذا عُدّ ساتراً عرفاً، و اعتبرنا المسامحات العرفية. ويجوز مع الاضطرار، و لا يجب شقّه، وإن كان الاحتياط شديداً فيه.

ولو كان مخيطاً حرم لبسه من وجهين، و لا يجب مع الاضطرار قطعهما من أسفل الكعبين، و مع وجود النعل أو عدم الاحتياج إلى اللبس بلا شقّ، و لا قطع. و في تعميم

١. الصحاح ٣: ٨٩٢ مادة قفز، نهاية ابن الأثير ٤: ٩٠.

٢. تهذيب اللغة ٨: ٤٣٧ مادة «قفز».

٣. الصحاح ٣: ٨٩٣ مادة «قفز».

الحكم للنساء والخناثى المشكلة وجه، والأوجه خلافه.

وهل يراد الستر من كل وجه، فلو حكى ما تحته فلا بأس، أو من حيث السعة وإن كان حاكياً، وجهان، ولعل الأقوى الثاني.

ولو حصل الستر بمجموع أشياء لو انفرد أحدهما لم يكن، دخلت في حكم الساتر على الأقوى.

وبعض القدم بعد القطع ككله، وفي إلحاق القليل إشكال.

والستر بالطين، ونحوه، وبغير طريق اللبس - كوضعه عليها، ووضعها تحت الغطاء - ليس من الستر، ولا فرق في المنع بين الابتداء، والاستدامة، ولو كان سالماً غافلاً، ثم تفتن لزمه النزع فوراً.

ولو اختلف صاحباً الحق الواحد في الإحرام والحل، فأراد المحلّ اللبس، والمحرم خلافه، قدم الأول على إشكال.

العاشر: ستر الرأس بما فوق الرقبة، عدا ما يُسمّى وجهاً في اللّغة والعرف - وليس الأذنان من الوجه - بساتر معتاد، أو غير معتاد، من طين أو تراب أو شمع أو عسل أو دواء أو حناء أو وضع طبق أو خشب أو عصابة - سوى عصابتى القربة والصداع - أو ارتماس^(١) بماء أو وضع فيه أو في غيره من المائعات أو وضع تحت غطاء أو على وساد يشتمل على ستر غير المتعارف.

ولابأس بصب الماء، وغيره من المائعات - وفيها وفي خصوص العجير منها إشكال - ولا بوضع بعض اليدين، كما يُرشد إليه مسح الوضوء.

وفي جواز التليد بالصمغ والعسل بجمع الشعر، ووضع الحناء، والدواء ونحو ذلك إشكال.

ولا فرق بين الابتداء والاستدامة، فلو سها فاستدام، وجب الرفع فوراً، ويستحب له التلية بعد الرفع، والقول بالوجوب غير بعيد. وفي أجزاء كلمتها أو لزوم الأربع بالطور المخصوص وجهان، أقواهما العدم.

ولا بين كونه بالمباشرة و فعل الغير .

وذو الرأسين الأصليين يجري عليه الحكم فيهما وذو الأصلي و غيره كذلك في وجه . و الأوجه الاختصاص بالأصلي ، ومع الضرورة يقتصر على أقل ما يندفع به ، وإذا اضطر ، اقتصر على الواحد ، ثم على البعض إن دفع الضرر .

ولو دار بين التجافي و غيره ، قدم الأول . ولو دار بين الساتر عرفاً و غيره ، كان الثاني أولى . ولو كان قد ألزم نفسه بملزم شرعي ، انحل . و الظاهر جريان حكم المنع في غير الضعيف مما يحكي لون الرأس على إشكال .

وليس من الستر ما تجافى عنه كثيراً كالبيت ، والصهوة ، و الخيمة ، وفي القليل إشكال . ولو وضع الساتر على الساتر ، تكررت معصيته . ولو اضطر ، اقتصر على القليل . ولو اضطر إلى أصل الساتر لواجد الثخين ، احتمل وجوب تخفيفه . ولو أراد تغطية وجهه ، وجب عليه كشف ما يتوقف عليه العلم بكشف رأسه .

الحادي عشر : ستر الوجه للمرأة ، فإن إحرامها فيما يُسمى وجهاً عرفاً ، ووجب عليها كشف بعض رأسها .

و يجوز لها - و قد يجب - إذا أرادت التستر عن الأجانب سدل القناع ، أي إرساله من رأسها إلى طرف أنفها ، والأقوى جوازه إلى الذقن ، وإلى النحر .

ولا يجوز العكس ، ولا إصابة الثوب وجهها إلا قدر ما يعسر التحفظ عنه .

و لا يجب على الذكر الكشف على الأقوى .

و تحرم تغطية الوجه ابتداءً ، و استدامة ، و مباشرة ، و بواسطة . ولو سترته سهواً أو نسياناً ، وجب عليها الكشف فوراً .

وذات الوجهين يجري عليها حكم ذي الرأسين ، ولو تعارضت مقدّمتا وجوب ستر الرأس للصلاة ، و وجوب الكشف للإحرام ، قدم الأول .

ولو تعارض وجوب الستر عن الرائي بناءً على وجوبه فيه ، و بين الكشف ، قدم الأولان في المقامين .

ولو اضطرت إلى قناع تسدله، لتعمل بالوظيفتين، وجب فيه بذل المال ما لم يضرّ بالحال، و ستر البعض كستر الكلّ، والقليل كالكثير، فأصل التحريم و إن تفاوت العقاب في المقدار، على نحو التفاوت في المقدار.

ولا فرق بين الرقيق بأقسامه، وبين الأحرار، والحرائر.

ولو كان الستر ملتزماً ببعض الملزمات الشرعية، انحلت، ولو قطع أعلى الوجه والرأس، قام الأسفل مقامه.

ولو كان حرج أو جرح أو كسر في موضع من الرأس، فتوقف على وضع الجبيرة لمسح ما فوقها في غسل أو وضوء، وضعت مع الاقتصار على موضع الحاجة، وفي الشعر المتدلي الخارج عن حدود الرأس إشكال.

واللحم المتدلي من الرأس والمرتفع إلى الرأس بحكم مصدره ما لم يعفر.

وفي وجوب حلق لحية المرأة وشاربها للإحرام مع ستر بعض الوجه احتمال ضعيف.

والظاهر وجوب الاختبار على الخنثى لمعرفة هذا التكليف، بل سائر التكاليف.

وتأخذ بالأشق، مع تعذر الاختبار. وفي هذا المقام عند الصلاة يجب على الحد أن تستر رأسها، وتكشف وجهها، وفي غير الصلاة تكشفهما معاً.

الثاني عشر: التظليل للذكر أو الخنثى فوق رأسه سائراً، بأن يجلس في محمل أو كنيسة أو عمارية مظلمة أو شبهها.

وفي التظليل من الجوانب و المشي تحت الظلال سائراً إشكال، والأقوى في الأول الجواز، وفي الثاني المنع.

وأما المشي تحته في المنزل، وفي الطريق، مع الوقوف في الأثناء فجائز، والأحوط في الأخير الترك. ولو كان ناسياً فذكر، وجب عليه رفعه فوراً.

ولا فرق بين أن يكون مع بروز الشمس و خفائها، و لا يبعد أن يقال: بتكرّر المعصية مع البروز.

ولو سار حاملاً شيئاً يظله من خشب أو حطب أو فراش ونحوها، لم يكن مظلاً،

والتظليل فوق نصف الرأس فيه من الإثم بنسبته، وهكذا على إشكال.
ولو اضطرَّ إلى التظليل، تظلل ولو كان الستر تحت ما يسير معه، من بناء وغيره،
فلا مانع منه. ولا فرق في تحريم ما يتحرك بحركته بين أن يكون خارج المساكن أو
داخلها، ولا في إباحة ما لا يتحرك كذلك.

ولا مانع من التظليل للنساء، ولا من التظليل ببعض بدنه، وفي بدن غيره إشكال.
و الظاهر دخول التظليل بما يحكي في التظليل. وأما ما كان على نحو الشباك
والشبكة، فالظاهر عدم دخوله ولو وضع عليه، غير أنه يلزمه الاقتصار على مقدار
الضرورة، فيقتصر في الوقت و الكم على مقدارهما، وفي الكيف من جهة الثخن
والرقة يحتمل ذلك.

ولو سكن الظلال، فتحرك تحته أو بالعكس فلا بأس.
ولو توقّف تظليل المضطرّ على وجود آخر معه، كما أنه لو دار بين القليل والكثير،
قدم الأول. والمحاذي للرأس من الجانبين بحكم ما عليه في وجه قويّ.
ولو دار بين الأمرين، قدم الأول، أما لو تعدّدت فالظاهر تعدّد المعصية.

الثالث عشر: الاكتحال بالسواد بنفسه أو بمباشرة الغير مطيّباً أو لا، للزينة أو لا،
بميل كان أو ورود، ابتداءً دون الاستدامة، فلا يجب الإزالة على الأقوى، وقد يلحق به
جميع ما أعدّ للزينة العين، قصدت به أو لا. ويعمّ الحكم الرجال، والنساء، والخنثى.
ولو كرّر الاكتحال مع بقاء أثر الأول، وحصول أثر جديد من الجديد، تكون الإثم.
ومع عدم حصول الأثر يقوى التحريم أيضاً، وعلى جعل المدار على الزينة يقوى الخلاف.
ولو اكتحل بزعم عدم السواد، فبان الخلاف، توجه لزوم الإزالة.
و يظهر من بعض تعليقات منع الاكتحال بالسواد تحريم مطلق الزينة، في العينين
كانت أو في غيرهما.

ولو اكتحل قبل الإحرام، فإن بقي أثره من غير قصد البقاء فلا بأس، ومع قصد
إشكال. ولو كان الكحل أحمر أو أصفر ولا زينة، فلا بأس.

الرابع عشر: النظر إلى وجهه أو سائر بدنه - دون بدن الغير - بمرآة تكشف عن الحال مع قصد الزينة، والأحوط الاجتناب مع القصد و بدونه، إلا إذا كان للاجتناب ونحوه.

ولو نظر في جسم صقيل حاك أو ماء بقصد الاهتداء إلى طريق الزينة كان عاصياً على الأقوى.

ولو جعلها الغير أو اتفقت في مقابلة وجهه، قوي القول بوجوب تغميض النظر، أو صرفه عن مقابلتها.

ولا فرق فيه^(١) وبين الابتداء، والاستدامة، فلو كان قبل الإحرام ناظراً إليه، واستمرّ وجب صرفه عنها. وكلّما كانت المرأة أقوى في كشف المرئي، كانت حرمتها أشدّ في وجه قوي.

الخامس عشر: قصّ الأظفار أو إزالتها بوجه آخر قطعاً أو حكاً أو أساً أو غيره جميعها أو بعضها أو ببعض منها أو بالأسنان كلّاً أو بعضاً وإن وزع الإثم على النسبة، بنفسه أو بغيره بعد الإحرام، فإن فعله قبل الإحرام فلا بأس، وإن كان المقصود بقاءه بعده، ولا يدخل قطعها مع غيرها من الكفّ أو الإصبع أو طرفه.

ولا فرق بين قصّها بقصد الزينة، و بدونه، و مع الاضطرار لا مانع منه، ويقتصر على أقلّ ما يندفع به الضرورة، ولو فصل منه شيئاً لينفصل بعد الإحرام عصي في وجه قوي.

ولو قطع شيئاً من الظفر، و بقي معلقاً لم يدخل في حكم القطع وإن قصد انفصاله بعد ذلك، ولا بأس بثقبها، و سرحها، و حكّها، و تخفيفها من فوقها، ولو نسي فقطع بعضاً منها أو بعضاً من بعضها، ثمّ ذكر، ترك الباقي على حاله مالم يكن منه أذية.

السادس عشر: إزالة الشعر تنوراً أو حلقاً أو نتفاً أو قصاً، بنفسه أو بغيره، للزينة أو

١. في «ح»: ولا فرق بينه و.

غيرها، عن الرأس أو اللحية أو غيرهما، من الأصل أو الأطراف أو بعضاً، قليلاً - ولو نصف شعرة - أو كثيراً.

ولو قطع عضو فيه شعر، لم يجر عليه الحكم.
و الظاهر عدم الاختصاص بالظاهر، فلا يُزال شعر باطن الأنف، والأذن على الأقوى.

ولو حصل ضرر من نفس الشعر، كالنابت في أجفان العين، وفي الحاجب مع الطول و تغطية العين، ونحو ذلك، فلا بأس بإزالته، ويقتصر على أقل ما يندفع به الضرر.

ولو اضطرّ إلى الحجامة، و توقفت على الإزالة، أزاله. ولو كان مفصولاً^(١) بالعارض، فلا بأس بفصله. ولا يجوز وضع النورة قبله، إذا ترتب عليها الإزالة بعده.
ولو اضطرّ فدار الأمر بين القصّ والحلق، قدم الأول.

السابع عشر: الإدهان بالدهن مذاباً أو مستنبطاً من اللبن، مطيباً أو لا - وإن تكرّر الإثم في الأول - بالمباشرة أو بفعل الغير، في الرأس أو غيره من أعضاء ظاهر البدن، في الشعر أو البشرة، ولا منع في الباطن.

ثم إن كان فيه طيب، حرم استعمال ما يبقى أثره إلى ما بعد الإحرام، وإلا جاز.
ولو باشر دهناً بفمه أو يده، أو باقي بدنه، فانبعثت إلى مثل الإدهان، لم يكن منه.
ولا فرق بين أن يدهن للزينة - كما يصنع الأعراب - أو لغيره، ولا بين الأدهان مأكولها وغيره، طاهرها ونجسها، عيناً أو بالعارض.

ولو كرّر الإدهان، تكرّر الإثم.

ولو اضطرّ لوسخ أو قمل يضرّ بقاؤه، و توقّف إزالته عليه، ودار بين القليل والكثير، والمطيب وغيره، قدم الأول، والأخير على الأخيرين.

ولا بأس بأكل غير المطيب من الدهن، و التسعّط، و الاحتقان به. و لو توقّف

١. في «ص»: موصولاً.

طهارته الاختيارية على الإدهان، مع ضرر الماء، احتمال جوازه، و الرجوع إلى حكم الجبائر في محله أو التيمم.

ولو خالط الدهن غيره، فإن أخرج استعماله عن اسم الإدهان فلا بأس به. ولا يسري حكم البدن إلى الثياب وإن كانت من جلود.

ولو نسي فأدهن، فإن كان فيه طيب، و بقي أثره، وجبت إزالته. وإن خلا عن الطيب، فالظاهر عدم الوجوب.

وكلما كان منه أطيّب رائحة، كان أشدّ تحريماً. وكرهه الرائحة أولى من السالم، ولا بأس على المحرم إذا أدهن بدن الغير بدهن وإن سرى إلى بدنه.

الثامن عشر: إخراج الدم - بنفسه أو بغيره - اختياراً، بحجامة أو حكّ رأس أو بدن أو سواك أو قلع سنّ أو غير ذلك ابتداءً، و لا بأس بالاستدامة، ما لم يحدث ما يقضي بالزيادة، فلا يجب قطعه. وإذا اضطرّ، اقتصر على أقلّ ما تندفع به الضرورة.

ولو فعل قبل الإحرام ما يقتضي الإدماء بعد الدخول، عصى في وجه قوي؛ بخلاف ما إذا فعل فيه ما يقتضي الإدماء بعده. ولا يلحق القيح بالدم ما لم يكن مخلوطاً به.

ولو شكّ في كونه دمًا لم يحرم إخراج، والأحوط اجتنابه. ولا يجب ترك الحرب - للدفع عن المال، فضلاً عن الدم والعرض - خوفاً من الإدماء. ولا فرق بين الظاهر، والباطن.

ومن كان معه بواسير، و أمكنه الانتظار في التخلّي الإحلال، لم يجب عليه ذلك، خصوصاً مع خوف الضرر، ولا يجوز له التكلف بالتعصّر، ونحوه.

ووضع بعض الحيوانات لمصّ الدم نوع من إخراج، وإن لم يظهر إلى خارج، بل استقرّ في بطنه، وكذا الاستفراغ دمًا مختاراً.

ولو دخل من خارج إلى باطن فأخرجه، لم يدخل في حكم الإخراج. ولو حركه من الباطن إلى محلّ آخر من الباطن، لم يكن عليه حرج.

التاسع عشر: الفسوق، وهو الكذب في الشرع أو عند المتشرعة، أو مجازاً تعلق به الحكم، عبارة عن الإخبار بخلاف الواقع، متعمداً على وجه يترتب عليه العصيان. لا خصوص الكذب على الله ورسوله أو أحد الأئمة، ولا على الله خاصة، ولا على ما يعم الكذب والسباب، ولا ما يعم الكذب والمفاخرة، ولا ما يعم الكذب والبذاء واللفظ القبيح. ولا ما يعم المعاصي التي نهى المحرم عنها، ولا ما يعم جميع المعاصي التي نهى المكلفون عنها، كما هو أظهر المعاني اللغوية.

والخبر المخالف للاعتقاد ليس من الكذب، وإن عصى بسببه من جهة التجري، ويتحقق بالقضية الواحدة، ويزداد الإثم إذا تعددت.

وما كان من الإنشاء يتضمن الإخبار، كإنشاء المدح والذم في غير المحل. وألفاظ الوعد والوعيد مع عدم العزم على مدايلها يجري عليها الحكم في وجه وإن خلت عن الاسم.

وليس الهزل و حكاية الكذب من الكذب. ومن نقل قصة متضمنة لأخبار يظن صدقها، فظهر له في الأثناء خلافه، وجب عليه قطعها.

ولا يجب عليه أن يعترف بالكذب بعد زوال العذر، وكذا مع التعمد إذا لم يكن مما يترتب عليه ضرر، وإن توقف رفع الضرر على الاعتراف بالكذب لزمه الاعتراف.

العشرون: الجدل، وهو في الشرع - أو عند المتشرعة أو مجازاً في الأول دون الثاني أو فيهما - قول: لا والله، وبلى والله، ويترتب الحكم على إحدى الصيغتين، لا بشرط اجتماعهما على الأقوى.

ولو سب أو اقتصر على القسم، أو بدل لا أو بلى أو الاسم الأعظم أو «واو» القسم بمرادفها، أو أتى بالمرادف من لغة أخرى، لم يقع منه جدال.

وفي اللغة: أقوى المعاني: مطلق الخصومة.

ولو أتى بالصيغتين لا بقصد القسم، لم يكن مجادلاً. ولو جاء به بقصده في غير مقام الخصومة، ألحقت بالجدال على إشكال.

ولو أتى بهما ملحونتين، قوي القول بعدم جريان الحكم فيهما. ولا فرق بين
الاقتصار عليهما، وبين إضافة فعلت أو لم أفعل.
ويتعدّد الجدال اسماً وحكماً بتعدّد الصيغة.

ولا يلحق به قول: لاها، فإنه يتضمّن طلب الاسم، ولا ياهناه، وأما قول: بل
شأنيك، فهو من قول الجاهلية.

ويُضاف إلى تحريمه لذاته تحريمه للإحرام، وبالنسبة إلى الحرم كسائر المحرّمات.
ولو كرّر القسم، زاد في الجدال، واستحقّ خوف ما كان عليه من الوبال.
ولو توقّف عليه إثبات حقّ أو إبطال باطل، لم يكن فيه بأس على الأقوى.
الحادي والعشرون: لبس الخاتم بقصد الزينة، وقد يلحق به الحلقة، وما يُوضع في
الإصبع للزينة، من أيّ نوع كان، ويستوي في الحكم الرجال، والنساء، والخنثى.
ولو قصد غير الزينة سنة أو غيرها، أو خلا عن القصد، فلا بأس. ولو كان اللبس
بفعل الغير، من دون طلب أو معه، غير قاصد للتزيّن، قاصداً به التزيّن أو لا، فلا بأس
على اللابس، ولا على الفاعل، وإن كان محرماً.

وإن قصد اللابس محرماً للتزيّن، استحقّ المؤاخذه. ولو قصد باللبس قبل الإحرام
الزينة، واستمرّ على هذا الحال إلى حال الإحرام، أو لبس قبله غير قاصد لها، ثمّ
قصدها حين الإحرام، حرم اللبس في وجه قويّ.

ولو وضعه في غير محلّ اللبس من الإصبع، فلا يبعد تحريمه، وإن تعدّد الملبوس
تعدّد العصيان، كما إذا تعدّد اللبس واتّحد الملبوس.

وكلّما كان أدخل^(١) في الزينة، كان أشدّ تحريماً، وتظهر الثمرة في الملجأ إذا دار
أمره بين الأدخل، وغيره.

الثاني والعشرون: لبس النساء الحلي للإحرام، والملبوس للزينة مع المشهورية
والظهور، كالقرط والقلادة المشهورتين، وإظهار المعتاد دواماً ومتعة، وقد يلحق بها

١. في «ح»: داخلاً.

المحللة، و يقوى إلحاق الأجانب به، وفي إلحاق المحارم وجه قويّ.
ويجري المنع في حقّ الرجل و الخنثى المشكل والممسوح على الأقوى، فتكرّر المعصية من وجهين، ولا فرق بين الابتداء والاستدامة، ولا بين المباشرة وفعل الغير.
ولا بأس بالمحمول والموصول ما لم يدخل في حكمه، كالموضوع و القرامل من ذهب أو فضة، ولا يدخل في الحكم للبس قباء مذهب أو مفضّض، وإن دخل في النسج.

الثالث والعشرون: الحنّاء للزينة في الكفين، و الرأس، و القدمين، و يلحق بها جميع ما يتزيّن به -إذ لا خصوصيّة لها- من حمرة أو كتم أو خطاط أو وشم أو نحوها.
ولو كانت للتداوي أو لقصد السنّة أو مع الخلو عن القصد، فلا مانع. ولو تقدّم الخضاب على الإحرام، لم يكن بأس، قصد الزينة حال الإحرام أو لا، على إشكال في الأوّل. و المدار على حصول الزينة المتعارفة، وفي غيرها مع قصدتها إشكال، ولو وضعها، ولم يكن قابلة للتأثير أو كان دونها ما يمنع التأثير أو رفعها قبله فلا بأس.
وكلّما اتّسع محلّها أو اشتدّ لونها زاد وزرّها، و تختلف في احتسابها زينة، و عدمه باختلاف المحال، ولا فرق بين أن يضعها بنفسه، وبين أن يضعها له غيره، ولو قصد الزينة في الابتداء، ثمّ عدل عن القصد لم تجب الإزالة، وقد يقال: بأن إخفاءها أولى من إظهارها، و يجري ذلك في كلّ زينة في وجه قويّ.

الرابع والعشرون: لبس السلاح أو حمله بنفسه أو على غيره، مع قصد الدفع به على إشكال، وهو آلة الحرب، و أظهر أفرادها السيف، و الرمح، و السهم، فتحرّم مطلقاً.

وقد يلحق بها آلة البندق اختياراً، ابتداءً واستدامة، مباشرة أو بفعل. و ليست البيضة والدرع منه، وإن حرّما من وجه آخر، وكذا جميع ما أعده للحفظ، دون الضرب. ولو صحبت منها شيئاً للتجارة أو سائر أنواع التمليك أو على وجه الوديعة أو الرهانة من دون لبس في الملبوس، لم يكن بأس، و مع اختلاف العادة أو المحال في جعله سلاحاً يتبع كلّ عادته.

و ما كان من آلات الحرب غير ملبوس ينبغي إخفاؤه خصوصاً ما كان مُعدّاً للبس، ويشترك في الحكم الإحرام والحرم، ومع الاضطرار لا بأس به. و يلزم إخفاؤه في الحرم.

الخامس والعشرون: قلع السنّ في نفسه، مع عدم الإدماء، وإن تعمّد الإدماء تعدّدت المعصية، ولا فرق بين قلعه بنفسه، أو مباشرة الغير، مع العلم والإذن. ولو قطع معه لحم، ولم يخرج عن مصداق قلع السنّ، حُرّم. وفي إلحاق الكسر به وجه، ويتعدّد العصيان بتعدّد الأسنان.

السادس والعشرون: قطع الشجر والحشيش النابتين في الحرم، مشتركين مع شيء من الأرض أو منفردين، مباشرة أو بواسطة حجر ونحوه، من قرب أو بُعد. وكذا جميع أنواع الإتلاف من إحراق وغيره، وأسباب الإعداد لحصول شيء من ذلك. وما يمكن إنباته بعد قلعه، و وصله بعد قلعه، يُلزم به الفاعل في وجه قويّ. وما قلع بنفسه أو بسبب غير الإنسان لم يبقَ له حرمة الحرم بالنسبة إلى غير الفاعل، بل إليه، وإن عصى بفعله. ولا يلحق به الكمأة، والفقع^(١)، وما كان من المعادن. ويستوي البرّي والبحري. وتحترم الأغصان الخارجة بنبات الأصول في الحرم، والأصول الخارجة بالأغصان الداخلة فيه.

و يُستثنى من ذلك أمور:

منها: ما يكون بالإنبات، فإنّ للمُنبت التصرف بكلّ الوجوه في وجه، والأقوى المنع من ذلك إلا أن يكون قد نبت في ملكه بعد تملكه، والأحوط اعتبار خصوص داره، والأحوط منه أن يكون بإنباته.

ويُلحق به على الظاهر إنبات غيره عن إذنه، بل غير إذنه على إشكال.

و إن دخل شيء منها في الملك، و شيء من مباح الحرم، قويت الحرمة، للحرمة. وكذا لو توقّف قلع ما يجوز قلعه على قلع ما لا يجوز قلعه حرّم القلع، وإن

١. الفقع: الأبيض الرخو من الكمأة. لسان العرب ٨: ٢٥٤.

فات النفع، و للقول بالجواز حينئذٍ وجه . ومع ترتب الضرر يقوى الجواز؛ لحديث الضرر^(١).

ولو كان الوضع قبل تملك الدّار، والنبات بعده، اعتبر حال النبات ولو نبت حال الخيار، جرى عليه الحكم وإن فسخ.

ولو زعم الملك، فظهر الخلاف بعد النبات أو الإنبات، فالمدار على الواقع دوره زعم . و الدار المغصوبة، والمستأجرة، والمعاراة لا يلحق بدار الملك .

والشجرة والحشيش النابتان في إناء أو حجر من غير طين الحرم وأحجاره، أو على حصر وبواري، أو على خشب ونحوه لا يلحق بحكم الحرم.

ويقرب أن لا يلحق بحكمه ما كان منه أيضاً، والظاهر دخول ما نبت على السطح والجدران.

ومنها: شجرة الفواكه من النخل، والرمان، نبت بنفسه أو أنبت، متعارفة أو لا، فثمرة العوسج وشبهه منها.

و يلحق بذلك كلما اعتاد المخلوق إنباته، ولو لم يكن له ثمرة ينتفع بها، كالشجر الذي ينبت للسقوف، والأبنية، والأبواب، والأعتاب.

ومنها: الإذخر، وهو حشيش طيب الريح معروف. ولو خالطه حشيش، ولم يمكن فصله عنه، اجتنب الكلّ، ومع الاشتباه يجتنب على الأقوى، ولا يبعد تحريم قطعه لغير ثمره.

ومنها: عود المحالة، وهي البكرة التي يُستقى بها من شجر الحرم، وفي استثنائها بحث، والأقوى عدم الاستثناء، وعلى القول بالاستثناء، يحتمل الاقتصار على حال الانحصار. ولو توقّف حال المحالة على أعواد متعدّدة أو أبعاد يضم بعضها على بعض، دخلت في الرخصة.

١ . التهذيب ٧ : ١٤٧ ح ٦٥١ ، العوالي ٣ : ٢١٠ ح ٥٤ ، الوسائل ١٧ : ٣٤١ أبواب إحياء الموات ب ١٢ ح ٣ ، ٤ ، ٥ ،

المقام الثاني : في أحكامها

وفيه أبحاث :

الأول : في أن ما ذكر من الحرام ينقسم إلى أقسام :

منها : ما يشترك بين الحرم والإحرام ، والذكور وغيرهم ، وهو أربعة أقسام : الصيد ، و قتل المحرمات ، وارتكاب المعاصي بترك الواجبات وفعل المحرمات ، ولبس السلاح . وإن قلّ صدوره من الإناث .

ومنها : ما يخصّ الحرم ، و يجري في الذكور وغيرهم ، و هو قسم واحد يجمعه قطع النبات والشجر .

ومنها : ما يخصّ الإحرام والذكور ، وهو أربعة أقسام : لبس المخيط ، و ستر الرأس ، والاستظلال ، و لبس الخفين .

ومنها : ما يخصّ الإحرام والإناث ، وهو ثلاثة أقسام : لبس القفازين ، و لبس الحلي ، و كلما يكونان في الذكور ، و تغطية الوجه .

ومنها : ما يشترك بين الذكور وغيرهم ، و يخصّ الإحرام ، و هو خمسة عشر قسماً : النساء على الرجال ، وبالعكس ، والطيب ، والإدهان ، و قبض الأنف من الرائحة الخبيثة ، و الاكتحال ، و الحناء ، وإزالة الشعر ، والنظر في المرأة ، وقصّ الأظفار ، وإخراج الدم ، ولبس الخاتم ، و قلع السنّ ، والفسوق ، والجدال ، وتغسيل المحرم بالكافور بل مطلق الطيب ، وإن كان في غير ماء الغسل .

ويتعلّق الخطاب بالولي ومن يقوم مقامه ، و يبطل الفعل ، وتلزم إعادته ، وليس الميت محرماً ، وإنما ذكرناه إلحاقاً ، كما ذكرنا قطع الشجر في محرمات الإحرام ، وإنما هو من محرمات الحرم على المحلّ و المحرم . و ألحق بعضهم بمحرمات الإحرام الاغتسال بالماء البارد^(١) ، وهو ضعيف .

البحث الثاني : في أن كلما حرم على المحرم فعله بنفسه ، يحرم على الغير فعله به مع

جبره، ومع القدرة على منعه، و يحرم ذلك في جميع المعاصي، كبارها و صغارها؛ لأنّ الظاهر من منع الشارع كراهة وجودها من المكلف بإيجاده أو إيجاده غيره، كما يظهر من تتبّع الآثار، واستقراء مضامين الأخبار^(١).

البحث الثالث: في أنّه إذا التزم بأحد الملزمات الشرعيّة بفعل ما يرجح في نفسه من المحرّمات الإحراميّة، كوطء، وحلق^(٢)، و تطيّب، و إخراج دم، وقصّ أظفار، ونحوها في وقت يتعيّن للإحرام، ثمّ وجب عليه الحجّ أو العمرة، انحلّ نذره. واحتمال إلحاقه بغير المستطيع، لا وجه له، كما إذا نذر شيئاً ينافي السعي أو غيره من المقدّمات. وفي امتناع انعقاد إحرام الحجّ والعمرة المندوبين وجه، والأوجه خلافه.

البحث الرابع: في أنّه إذا اضطرّ إلى واحد من محرمين أو محرّمات وجب عليه الاجتهاد في غير ما هو أشدّ إثماً، و غيره، فيقدّم الثاني على الأوّل، وإذا اختلفت مراتب الواحد، والأقوى والأضعف قدّم الثاني فيه كالسابق، وإذا لم يكن مميّزاً يرجع إلى أهل التمييز.

البحث الخامس: في أنّ جميع المحرّمات إنّما تحرّم بعد إتمام التلبّيات الأربع، فلو أتى بشيء منها قبل الدخول فيها، أو قبل تمامها - وإن بقي من الرابعة كافها^(٣) - فلا بأس. وكذا مندوبات الإحرام ومكروهاته إنّما تثبت أحكامها بتمامها.

البحث السادس: في أنّه يلزم على الأولياء إذا أحرّموا عن المولى عليهم أو جعلوهم محرمين أن يجنبوهم ما يتجنّبه المحرمون، وأن يأمرهم بما يجب على المحرمين. البحث السابع: في أنّه ليس منها مفسدٌ للحجّ أو العمرة، وإنّما يتضمّن استعمالها عصياناً؛ سوى الجماع قبل الوقوف بالمشعر، مقروناً بالنية، فلو كان قبل الوقوف أو قبل نيّته، أفسد.

البحث الثامن: في أنّ التحريم فيها مبنيّ على حصول ما يجري عليه حكم الإحرام

١. أنظر الوسائل ٩: ١٨٩ أبواب تروك الإحرام ب ٤، ٥، ٦، ٧.

٢. في «ح»: حلف.

٣. في النسخ: رانها.

في حجٍّ وعمره، صحيحتين أو فاسدتين، سواء كان في أثناء أجزاء مستقلة - كالطواف والسعي والوقوفين ونحوها - أو لا؛ لكنها تتفاوت في زيادة الإثم ونقصه، بنسبة زيادة الفضل ونقصه في محل وقوعها.

الفصل السابع: في كفاراته

وفيها مقامات:

الأول: في بيان ما ليس فيه كفارة أو يجوز التعرض له من الحيوان للمُحرم وفي الحرم، وهو أقسام:

الأول: كل مؤذٍ قصدَ المُحرم بأذية في الحلّ أو الحرم، فإنه يجوز له قتله، ولا يجب عليه تحريم الأذى فالأذى في دفع الأذية، فلو أمكن دفعه بالنهر^(١)، جاز له قتله، فضلاً عما دونه من المراتب على الأقوى.

وإن ظنّ بل شكّ في إرادته، جاز له ذلك أيضاً، فإنّ المدار على الخوف. ولو توقّف دفعه بالقتل على قتل غيره من الحيوانات، جاز قتلها.

ولو أرادَ فعْدل قبل الوصول، لم يكن بحكم المُريد إن حصل الاطمئنان بعدوله، وإلا كان بحكمه.

ولو أرادَ قتل مُحترم - مُحرم أو غير مُحرم - جاز للمُحرم قتله؛ للدفع عن المحترم، وإن كان صامتاً. وإن أرادَ قتل مُباح القتل، فلا يجري عليه حكم المُريد. وإن أرادَ قتل ما يحرم قتله على المحرم من صيد البرّ، جاز قتله للدفع عنه في وجه قويّ.

ولو أذى المُحرم أو غيره، ثمّ انصرف حال الانتقام منه، أو^(٢) كان وجوده سبباً لوجود مؤذٍ سواه، كان بحكم المؤذي. وإن كانت الأذية جزئية، حتّى لا تُعدّ في العرف أذية، لم تكن بحكم الأذية.

وإذا تعرّض الحيوان، فحمله على قصد الأذية، قتله وإن عصى. وللفرق بين

١. بالنهر: يعني بالزجر.

٢. في النسخ: ولو بدل أو.

الكلية، والجزئية وجه .

الثاني: كل سبع - من أسدٍ أو ذئبٍ أو فهدٍ أو نحوها أو طائر - أدخل أسيراً إلى الحرم يجوز إخراجه لمن أدخله و لغيره من الحرم، وربما يقال: بوجوبه على مُدخله، ولا كفارة فيه، مُحَرِّماً كان أو مُحَلَّلاً، مُكَلَّفاً كان المُدخل أو لا، سيق من دون قهر في دخوله أو مقهوراً أو مقيداً.

و لا يجوز التعرّض لما عدا المسثنيات، ولا تجوز أذيتُه زائداً على ما يتوقف عليه الإخراج ممّا لا يؤدي إلى ضرب أو جرح، وإلا أبقاه.

ولا يجوز إخراجه من بعض أمكنة الحرم إلى مكان آخر، إلا من الكعبة، أو المسجد الحرام، أو دور مكة، أو طُرقها؛ خوفاً من عارض أذيتها للمترددين. وإذا أدخله لا بقصد الأسر، بل لإطعامه و سقيه، فلا يجري عليه الحكم. وكذا لو أدخله بزعم السبعية، فظهر الخلاف؛ بخلاف الخلاف.

الثالث: في أنّ كل حيوان يؤذي حيوانات الحرم أو سُكَّانه من الناس، وقد عُرف بذلك، فإنّه يجوز قتله من المُحرم والمُحلّ، وفي الحلّ والحرم، و طرده وإبعاده، ممّن تشمله أذيتُه وغيره، ولا كفارة فيه.

الرابع: في أنّه يجوز قتل الأفعى، والعقرب، والكلب العقور، والفأرة، والحيوانات الصغار و ما تحت الأقدام مع استغراق الطريق، من غير كفارة. وفي رمي الحداية والغراب مع الأذية وبدونها إشكال.

الخامس: في أنّه لا كفارة في قتل شيء من المُحرّمات، ممّا يجوز قتله وما لا يجوز، سوى قتل الأسد في الحرم، من مُحلّ أو مُحرم، بشرط عدم إرادته الأذية - وقد يلحق به قتل المحرم، فإنّ فيه كبشاً يذبحه رباعياً، أو ما خرجت ثنيته، ولا فرق بين العمد وغيره، ولا يبعد التخصيص بالأوّل، ولا كفارة في جرحه و ضربه، ولا ملازمة بين الكفارة والتحريم.

و عدا قتل الزنبور، وهو الذباب اللسّاع عمداً، وفي إلحاق غير اللسّاع ممّا شاكله في الحجم وجه - فإنّ فيه كفّاً من طعام - وإن لم يكن مُحَرِّماً، إذا صدر من المُحرم.

ولا يغني البدل ولا القيمة عن الطعام، و يعمّ جميع المطعومات، والأحوط الاقتصار على البرّ.

وفي كلّ من الثعلب والأرنب شاة من الغنم، ضأناً أو معزاً، والأوّل أحوط.
وفي كلّ من القنفذ والضّبّ واليربوع جدي، وهو من المعز ما كان في السنة الأولى^(١)، وقيل: من حين ما تضعه أمّه إلى أن يرعى ويقوى^(٢)، وقيل: من أربعة أشهر إلى أن يرعى^(٣). وربما قيل: إنّه من ستّة أشهر أو أربعة^(٤).
وفي القملة كفّ من طعام، وفي الجرادة حلالاً أو حراماً مثلها، وفي كثير من الجراد شاة، حلّ أو حرّم.

ولو أغرى مُحللاً أو مُحرمًا فقتل، لم يُعدّ قاتلاً، والقاتل المغرى لا المغري.
ولو أغرى حيواناً، أو سبّب فكان المباشر ضعيفاً، جرى عليه حكم القاتل.
ولو أصاب حجراً فقتل المصاب، أو دحرج شيئاً فحرّك غيره، فقتل المتحرّك، كان المصيب والمتحرّك قاتلين.

والظاهر تخصيص جواز القتل بالمؤذيات مع الخوف منها.

المقام الثاني: في بيان كفّارات المحلّلات وأحكامها

وفيها مباحث:

الأوّل: في كفّارة قتل النعامة، وفيها بحثان:

الأوّل: كفّارته بدنة - محرّكة الدال - الهدى إلى مكّة من الإبل والبقر، من ذكرٍ أو أنثى، ويُعتبر في سنّها ما يُعتبر في هدي التمتع على الأقوى.
ولا تجزي قيمتها من جنس أو نقد، ولا بدّلها من الغنم أو غيره من النعم، والأحوط الاقتصار على الأنثى من الإبل.

١. أنظر المصباح المنير: ٩٣.

٢. السامي في الاسامي لأبي الفتح الميداني: ٣٣٤، ادب الكاتب: ١٣٠.

٣. ادب الكاتب: ١٢٠، المسالك ٢: ٤٣١.

٤. النهاية لابن الأثير ١: ٢٤٨، كشف اللثام ١: ٣٩٥.

فإن عجزَ عن البدنة - لعدم وجودها ووجود ما يشتريها به - قوم المتوسط من البدن أو أدناها قيمة عند مقومين عارفين تطمئن النفس بتقويمهم مطلقاً، وإلا فعدلين. وفي الاكتفاء بالعدل الواحد، وعدم الفرق بين الرجال والنساء في المقامين وجه.

ومع الاختلاف في التقويم يؤخذ بالأكثر والأعدل، ومع التعارض بين الوصفين يُعتبر الميزان، ومع التساوي يؤخذ بالأقل، ويُحتمل التخيير.

ثم بعد التقويم تُفضّ القيمة على الطعام - والأقوى تعين البرّ سالمًا من خليط زائد على المتعارف من تراب أو غيره، والأحوط إضافة شيء عوض المتعارف - على ستين مسكيناً لا يجد قوت سنة - لقيام البيّنة على ذلك، أو لمجرد ادعائه، وعدم اتّهامه - لكلّ مسكين نصف صاع أربعة أرطال، ونصف بالعراقي، فإن زاد الثمن، فلا يجب إعطاء الزائد؛ وإن نقص، فلا يلزم إتمام الناقص. والمدار على الثمن حال الإقباض وإن تغيّر التقويم على إشكال.

فإن عجزَ صام ستين يوماً، عن كلّ نصف صاع يوماً، ولا يصوم عمّا زاد على ستين يوماً.

وإذا انكسر البرّ فنقص أقلّ من نصف صاع، أكمل يوماً تاماً؛ إذ لا وجه للتبعيض، والأحوط صوم تمام الستين إذا نقص البدل.

فإن عجزَ عن صيام الستين، صام ثمانية عشر يوماً، والأحوط الإتيان بالمقدور، وإن زاد عن المقدار المذكور؛ لقوله عليه وآله السلام: «لا يسقط الميسور بالمعسور»^(١).

وإن عجز بعد صيام شهر عن صيام الشهر الآخر، فأقوى الاحتمالات لزوم الإتيان بالميسور، ويحتمل الاكتفاء بتسعة؛ لأنها عوض الشهر. ويحتمل السقوط؛ نظراً إلى أنّ العوض الذي جعل فيه التسعة عوضاً عن الشهر مقصوراً على تلك الصورة، فلا تثبت بدليته فيما عداها.

وفي فرخ النعامة - وهو الصغير من أولادها، كما يقال: لكلّ صغير من حيوان طائر أو لا، فرخ - صغير من الإبل، ويحتمل الاكتفاء بصغار البقر، والأحوط اعتبار البدنة. ولا يشترط الوحدة في السنّ، والأحوط اعتبار البدنة في الصغير، كما في الكبير؛ لصدق الاسم عليه.

الثاني: في الأحكام التابعة لها، والبحث فيها يستدعي بيان أمور:
أحدها: أنّ على المحرم في كسر كلّ بيضة من بيض النعام إذا تحرّك بها الفرخ بكرة - بين ابنة المخاض والبازل - أنثى البكر، وهو الفتى ما لم يبزل^(١)، فإذا بزل، فهو جمل، وهي ناقة^(٢).

وقيل: هما ولدا المخاض، واللّبون، والحقّ، والجذع، فإذا أثنى فهو جمل، ثمّ هو بعير حتّى يبزل^(٣)، وقيل: البعير هو البازل^(٤)، وقيل الجذع^(٥).
وإن كان يحرم في الحرم فعليه القيمة مع ذلك.

الثاني: أنّه يلزم على المحرم إن لم يتحرّك فيها الفرخ - لصغر أو لا - يُرسل فحولة الإبل - ممّا لا يظنّ عدم إنتاجه أو بشرط مظنة الإنتاج وإن كان محرماً بالاختبار أو الإخبار - في إناث كذلك، بعد إعدادها في وقتٍ ومكانٍ وحالٍ وعلى وضع يوافق ذلك، مع الملك للطرفين أو طرف واحد، أو عدمه مع السلطان على النتاج، فما نتج كان هدياً.

فإن عجز عن الفرق من الجانبين أو جانب واحد، أو الإرسال لبعض الموانع، أطعم عن كلّ بيضة عشرة مساكين، لكلّ مسكين مدّ^(٦).

١. بزل البعير بزولاً: فطر نابه بدخوله في السنة التاسعة. المصباح المنير: ٤٨، العين ٥: ٣٦٤.

٢. انظر لسان العرب ٤: ٧٩.

٣. نقله عن ابن الأعرابي، تهذيب اللغة ١: ٢٢٢.

٤. تهذيب اللغة ١٣: ٢١٧، العين ٢: ١٣٢.

٥. القاموس المحيط ١: ٣٨٨.

٦. في «ص» زيادة: أو لا أولدت وبعد الإرسال يفرخ. وفي نسخة في «ص»: أو لا ومنه أو ولدت ولا أولدت وبعد الإرسال يفرخ. وفي «ح»: أو لا أولدت وبعد الإرسال يفرخ.

فإن عجز، صام ثلاثة أيام في الحرم لوقت العقد^(١).

الثالث: أنه إذا اشترى مُحَلَّ بيض نعامٍ محرّم، فأكله، فعلى المحرم عن كل بيضة شاة، وعلى المحلّ عن كل بيضة درهم. ولو جمع بين الأكل والكسر، لزمه بكرة مع الشاة، وعلى المشتري ما لزمه، ولا فرق بين كون الشراء في الحلّ أو الحرم.

ولو كان المشتري مُحَرِّماً، لزمه ما لزم المحلّ، ولا زيادة، وإن تضاعفت المؤاخذه.

وإن اشتراه لا بقصد المحرم، فتناوله المحرم، فليس على المشتري شيء.

ولا فرق بين الشراء وباقي التملّكات، ولا بين العقود اللازمة والجائزة، ولا فرق بين أكل البعض صحيحاً ومكسوراً، نيئاً ومطبوخاً ومشوياً.

ولو اشتراه المحرم لنفسه، فلا شيء عليه من جهة الشراء، وإن عصى به.

وإن اشترى نصفي بيضة منفصلين، قوي الإلحاق. وفي إلحاق نصفي البيضتين، أو أثلاث ثلاث بيضات، لم يبلغ الإلحاق تلك القوة.

ولو اشتراه المحلّ لمحرّم ليأكله بعد الإحلال، أو ليأكله محرماً، فأكله بعد الإحلال، فليس على المشتري شيء، وإن عصى في القسم الثاني.

وإذا تحرك فيها الفرخ، لم يتبدّل حكم المشتري، ويكون على الكاسر الأكل لكسره بكرة، ولأكله شاة.

الثاني: في قتل القطاة وما أشبهها من الحجل والدراج ونحوهما حمّل من الضأن قد قُطِم، ورعى الشجر. وحده: أن يفصل عن أمّه، ويكمل أربعة أشهر، ولا يتجاوز السنة، ويسمّى خروفاً، والأنثى خروفة، ورخل^(٢).

وقيل: ما بلغ ستّة أشهر^(٣)، وقيل: هو الجذع من الضأن^(٤). قيل: وإنما سمّي حملاً؛ لأنّه محمول أو لقربه من حمل أمّه^(٥).

١. في نسخة العتمة بدل العقد.

٢. أنظر أدب الكاتب: ١٦٨، وفقه اللغة: ١٦٨.

٣. مجمع البحرين ٥: ٣٥٧، حياة الحيوان للدّميري ١: ٣٧٧.

٤. القاموس المحيط ٣: ٣٧٣.

٥. مفردات الراغب: ١٣٢.

وفي كسر بيض القطا صغير من النعم إذا تحرك منه الفرخ، و القول باعتبار المخاض من الغنم ضعيف^(١). وإن لم يتحرك الفرخ فيه، و أرسل فحولة الغنم - وقد يجتزئ بالفحل الواحد - في إنائها بعدد البيض، مما يظن فيها حصول الولادة، أو مما لا يظن عدمها فيه، فما نتج كان هدياً. ولو خرج منها توأم فزاد عدد النتاج على عدد البيض، كان الزائد هدياً أيضاً على تأمل.

ولو لم يحصل نتاج، أو حصل ناقص، أجزأ الإرسال. وفي اشتراط الفور، والاكتفاء بالتراخي، والجمع والتفريق وجه. والأوجه عدمه. وإن عجز عن الإرسال، للعجز عن الأصل أو عن الفعل، أطعم عن كل بيضة عشرة مساكين. فإن عجز، صام عن كل بيضة ثلاثة أيام، ويحتمل تقديم الشاة على الإطعام.

الثالث: في الحمام، واحده حمامة؛ يُطلق على الذكر والمؤنث، طائر برّي لا يآلف البيوت، وكلّ ذي طوق من الطيور، كالقواخت، والقماري^(٢)، والرواشين، و ساقُ حرّ، والقطا، و أشباه ذلك. وعند العوام هي الدواجن فقط، وربما خصّوها بالتي تسكن البيوت، و تفرّخ فيها^(٣).

وقيل: الحمام الذي لا يآلف البيوت، والذي يآلف اسمه اليمام^(٤).

وقيل: اليمام الذي يسكن البيوت وما شاكله^(٥).

وقيل: أسفل ذنب الحمامة ممّا يلي ظهرها فيه بياض، و أسفل ذنب اليمامة لا بياض فيه^(٦).

١. هذا القول للشيخ في التهذيب ٥: ٣٥٧، والبسوط ١: ٣٤٥.

٢. القمري: ضرب في الطير، الذكر قمريّ والأنثى قمرية، والجمع القماري. جمهرة اللغة ٢: ٧٩٢ باب الرء والقاف، وقال الفيومي: قمريّ مثل روم روميّ، الأنثى قمرية، والذكر ساقُ حرّ، والجمع قماري. المصباح المنير: ٥١٦.

٣. انظر الصحاح ٥: ١٩٠٦، والمصباح المنير: ١٥٢.

٤. نقله عن ابن سيده في لسان العرب ٢: ١٥٨، وعن الكسائي في المصباح المنير: ١٥٢.

٥. أدب الكاتب: ٢٦.

٦. حكاة عن كتاب الطير لأبي حاتم في حياة الحيوان ١: ٣٣٦.

وقيل : الحمام كلما يهدر، و يرجع صوته، أو يعب الماء بأن يشربه كرعاً^(١).
وقيل : لا ينفك الهدر عن العب^(٢).

وكفارة قتل كل حمامة شاة على المحرم في الحل، و درهم على المحل في الحرم،
وهما معاً على المحرم في الحرم. والأحوط اعتبار الأكثر من القيمة و الدرهم.
(و في فرخها حمل)^(٣) على المحرم في الحل، و نصف درهم على المحل في
الحرم. و يجتمعان على المحرم في الحرم.

و في كسر كل بيضة بعد تحرك الفرخ حمل، وقبله درهم على المحرم في الحل.
وفي كسرها بعد التحرك من المحل في الحرم نصف درهم، وقبله ربع درهم،
ويجتمعان على المحرم في الحرم.

ولو نفر الحمام من الحرم، فعاد، قدم شاة على الذي نفره عن الجميع، وإن لم يعد
ففي كل حمامة شاة. وإن عاد البعض ففيه شاة، و في غيره لكل حمامة شاة. والأولى
إلحاقه بغير المنصوص، وعلى الأول يُراد بالتنفير التنفير عن الحرم، وبالعود العود
إليه^(٤).

والشاك في العود بيني على عدمه. وفي الأقل والأكثر بيني على الأقل.
وفي اختصاص الحكم بالمحل في الحرم، فمن المحرم فيه جزاءان أو لا وجهان،
أقواهما الأول. وفي تسرية الحكم من الواحدة مُجتمعة إليها منفردة وجه قوي.
ولو أغلق باباً أو نحوها على حمام الحرم، و فراخ، و بيض فيه، فإن أرسلها
سليمة، سبب العصيان من دون ضمان، وإلا ضمن المحرم الحمامة بشاة، والفرخ
بحمل، والبيضة بدرهم، والمحل الحمامة بدرهم، و الفرخ بنصف درهم، و البيضة
بربع درهم، ولا شيء مع العلم بالسلامة، والشك بالتلف يلحق بالتلف.

١. قواعد الأحكام ١ : ٤٥٩.

٢. حياة الحيوان للدميري ١ : ٣٦٦.

٣. بدل ما بين القوسين في «ص»، «ح» : وفي فرضها وفي فرض جهله.

٤. في «ص» زيادة : وعن الذكر وإليه، وعن كل مكان يكون فيه وإليه.

ولو نتفَ ريشة من حمام الحرم، تصدَّق بشيء وجوباً باليد الجانية إن نتف باليد .
وفي تعدّد الصدقة بتعدّد الريش مع الأخذ جملة أو بعضاً وجه .
ولو ضربَ المحرم بطيرٍ في الحرم على الأرض فمات، فعليه دم .
وإذا حصل نقص، ضمن النقص، ولا تسقط الصدقة ولا الأرض بالنبات .
وفي تسرية الحكم إلى الإزالة بغير النتف من قطع أو حرق أو نحوهما، وفي نتف
الوبر إشكال .

ولا يجوز صيد حمام الحرم في الحلّ من المُحلّ على أصحّ القولين .
الرابع: في كلّ واحد من العصفور، والقبرة، والصعوة، مُدّ من طعام .
وروي: أنّ كلّ واحد من القُمريّ، والدبسي، والسماي، والعصفور، والبلبل
قيّمته، فإن أصابه المُحرم في الحرم، فعليه قيمتان، ليس عليه دم^(١)، وقد تنزّل القيمة
على المُدّ .

وفي نقل الجرادة الواحدة ورمي القملة كفّ من طعام، وفي كثير الجرادة شاة .
الخامس: في كلّ من بقرة الوحش وحمارة بقرة أهلية، فإن عجز عن البقرة قومها،
و فضّ ثمنها على البرّ، أو على الشعير أو التمر أو الزبيب أو على كلّ ما يُسمّى طعاماً،
و أطمع المساكين، كلّ مسكين نصف صاع، إلى أن يطعم ثلاثين مسكيناً، والزائد على
الثلاثين له . ولا يجب الاستكمال لو نقص عنها . فإن عجز، صام عن كلّ نصف صاع
يوماً . فإن عجز، فتسعة أيّام .

السادس: في الطبي شاة، فإن عجز قومها، و فضّ ثمنها على البرّ أو غيره ممّا
مرّ، و أطمع كلّ مسكين مُدّين إلى عشرة مساكين، ولا يجب الزائد على عشرة،
ولا الإكمال . فإن عجز عن الإطعام، صام عن كلّ مُدّين يوماً . فإن عجز صام
ثلاثة أيّام .

١ . الكافي ٤: ٣٩٠ ح ٧، التهذيب ٥: ح ٢٠٦، وص ٤٦٦ ح ١٦٣٠، الوسائل ٩: ٢٤٢ أبواب كفّارات الصيد ب ٤٤

ولو شرب لبن ظبية في الحرم، و كان مُحَرَّمًا، فعليه دم وقيمة اللبن. و يحتمل تسرية الحكم إلى ما ماثلها.

ولو ضرب ظبياً فنقصت عشر قيمته، احتمل وجوب عُشر الشاة لحماً مطلقاً، أو بشرط وجود المشترك^(١)، و يحتمل وجوب عشر الثمن؛ لصدق العجز عن العين.

السابع: في كسر قرني الغزال نصف القيمة، و في كسر واحد ربعها. و في عينه القيمة، و في إحديهما النصف. و في كسر إحدى اليدين أو الرجلين نصف القيمة. و يجزي عن الصغير، و المريض، و المعيب مثلها، مع مُجانستها في الوصف والكبر، و السليم أفضل، و الذكر عن الأنثى، و المماثل أفضل؛ لأنه أوفق بالاحتياط.

ولو اختلف الكسر اختلافاً فاحشاً، واختلف المرض والعيب جنساً، كالعور والعمى، أو العرج والإقعاد، أو أحد الأخيرين مع أحد الأولين مثلاً، أو شدة وضعفاً، أو إضافة قيمة، لم يجتزِ بالناقص عن الكامل.

ولو زاد عدد الناقص حتّى ساوى الكامل بالقيمة، أو كانت قيمة الناقص أكثر، لم يجتزِ بها على الأظهر. ولا يجتزئ بالقيمة عن العين، ولو زادت على قيمتها أضعافاً مضاعفة.

ولو عجز عن الكامل أتى بالناقص، و قدّمه على البدل في وجه.

ولو تعذّر عليه الكامل، وأمكنه معالجة الناقص حتّى يكمل، عالج به بما لا يضرّ بحاله. وكذا إذا وجد بأكثر من ثمن المثل.

والجاهل بالقابلية لجهل أو ضعف بصر أو ظلمة، يجب عليه الفحص عنه.

ولو جاء به مع جهله فذبحه، وخرج موافقاً، و وقعت منه النية، فلا مانع.

الثامن: يستوي الحمام أو اليمام الأهلي المملوك وغير المملوك من حمام الحرم والوحشي منه في القيمة، وهي درهم أو نصفه إذا قتل في الحرم، كما يستويان في الحلّ من جهة الفداء. و يشتري بقيمة الحرمي علف لحمامه المخصوص به، أو الكائن فيه مطلقاً.

وقد يعمّ الحمام وغيره من الطيور التي في الحرم، و الظاهر تخصيص العلف بالحبوب، و الأحوط الاقتصار على القمح. ثم الظاهر الرجوع بعد التعذر إلى التصديق بالقيمة.

ثم هل يلزم إرصاده خوفاً من السارق حتى يتم، و حفظه من شركة بعض البهائم، ولا بدّ من وضعه في زمانٍ قابل، و مكانٍ خالٍ عن المانع من المتردّدين و غيرهم، ظاهر بارز، لا في ماء، ولا في طين، ولا حاجز آخر، و يجوز وضعه مرة أو مرّات. و يجب أن يكون سليماً من الوصف الباعث على أذية الحمام. و مع الشكّ في الحماميّة أو الحرميّة لم يجز حكمهما.

و تفرغ الذمّة بمجرد الوضع، فلو جاءه السيل وأخذه، أو أكلته البهائم، أو أطارته الريح، لم يضمن. ولو قدر على الدفع، ولم يدفع، ضمن على إشكال. ولو حبس شيئاً من طيور الحرم غاصباً، وأطعمه، أجزأ. وهل يكفي بالواحد، أو لا بدّ من كثرة؟ وجهان.

التاسع: يخرج عن الحامل إذا ضاع الحامل أو قتل ممّا له مثل من النعم حامل منها، فإن تعذر المثل ووجب البدل، قوم الجزاء حاملاً. ولو ساوى الحامل في القيمة، اكتفى بقيمة الحامل من دون ملاحظة الحمل، و يحتمل لزوم إضافة شيء للحمل، لا تزيد على قيمة الحامل، والأول أقوى. ولو شكّ في الحمل حكم بتبعيته.

و يعتبر التقويم على ما هو عليه من احتمال القوائم، و الأنثى، و الذكر، و بعد الظهور لما يقتضي الزيادة يلحظ الزائد في وجه. ولو قتل الحامل و نجا حملها، لزمه المثل من الحائل، و يحتمل لزوم حامل مسقط إذا أمكن.

ولو علم بالحمل فغاب عنها، واحتمل الإجهاض في مدّة الغيبة، ضمن حاملاً في وجه.

ولو أصاب واحدة من عدّة فيها حامل وغير حامل، وتمكّن من الفحص، وجب

عليه الفحص . ولو تعذر الفحص ، بنى على ما قلّت قيمته ، أو الحائل ، أو الحامل ، وللقرعة وجه .

ولا فرق في الحمل بين أن يكون بنطفة منعقدة - على تأمل - أو علقه أو مُضغّة فما فوقها ، وفي العلقه إشكال . و يحتمل في الفداء أن يساوي حملة حمل المفدي في الدرجة على الأقوى .

العاشر: لو ضرب الحامل فالقت حملها ميتاً ، و بقيت على حياتها ، وعلم سبق موته على الضرب ، ضمن تفاوت ما بين قيمتها حاملاً و مجهضاً ، كما يضمن تفاوت القيمة للجناية على بعض الأعضاء ، كاليد ، والرجل ، ونحوهما .

وكذا يضمن تفاوت ما بين إجهاضها وقت الضرب ، وإجهاضها في آوانها إن كان تفاوت ، و يحتمل ضمان التفاوت وإن لم يكن تفاوت بين الإجهاضين .

ولو شكّ في سبق موته على الضرب أو توهم ؛ لعدم حصول الظنّ بأنّ الموت مستند إلى الضرب ، لم يضمن ، و يحتمل الضمان ؛ أمّا لو شكّ في وصول الضربة إليها فلا ضمان .

ولو ظهر استناد الموت العارض للجنين إلى الضرب ، ضمن الجنين بجنين مثله ، أو بصغير من جنسه .

ولو ماتا معاً بعد إسقاطه حيّاً ، فدى كلّاً بمثله في الكبر والصغر ، والمرض والصحة ، والعيب والسلامة ، والذكورة والأنوثة ، والسمن والهزال ، ونحو ذلك .

ولو عاشا من غير عيب ، فلا شيء سوى الإثم ، ولو عاشا مع العيب ، أو عاش أحدهما كذلك ، لزمه الأرش .

وإذا ضرب الحامل فضاعت ، كان عليه فداء حامل .

ولو اشترك في الضرب اثنان مُجتمعان أو مُترتبان ، كان الغرم عليهما معاً . وإن وقع الضرب من واحد بين جماعة ، احتمل لزوم الفداء على الجميع على وجه الشركة ، أو على كلّ واحد ، أو القرعة .

ولو ضرب ، و قصد بالضرب حماراً أو حاملاً ، فاحتمل وصول الضربة إلى

الحامل ، لم يلزم منه شيء .

وإذا علم وصول الضرب ، وشك في الأثر . أو كان الضرب باعثاً على الغيبة^(١) ، ضمن .

ولو أزم من محرم صيداً ، وأبطل امتناعه ، احتمل وجوب تمام الجزاء ؛ لأنه كالهالك ؛ والأرش .

و يقوى التفصيل بأن إبطال منعه بالطيران إن بقيت بعده منعة أخرى كما في النعامة والدراج ، لزم الأرش ، وإلا فكل الثمن .

ولو كان أعرج ، فإن فيه ضمان التفاوت . وكذا لو كان أعرج أو مُزمناً ، فزاد وصفه . ولو قتله محرم آخر ، ضمنه بقيمته أعرج أو مُزمناً .

ولو شك في بقاء زمانته - فضلاً عن أن يحصل له ظنّ بسلامته - لم يضمن ، ويحتمل الضمان ، استصحاباً لما كان . والظنّ من غير طريق شرعيّ يلحق بالشك ، ويقوى العمل^(٢) عليه في أسباب الضمان .

ولو قتل أو أتلّف ما لا تقدير لفديته من حيوان ، طير أو غيره ، أو بيض أو سفر أو صوت في وجه قويّ فعليه القيمة .

و يقوى أن يقال : في البطة ، والأوزة ، والكركي ومطلق الطيور - بما هو أكبر من العصفور وإن لم يكن منصوباً عليه - شاة ؛ لعموم أنّ في الطير شاة^(٣) ، وقد يخصّ ذلك بما هو أكبر من الحمام ؛ إذ فيه شاة ، فمقتضى الأولوية تسرية الحكم ، وقد يلحق المساوي ؛ لقضاء تنقيح المناط .

و خصّ بعضهم الشاة في خصوص الكركي ، وأسندوه إلى رواية^(٤) .

وما لا بدل لفدائه ، فالمرجع فيه إلى قيمة فدائه .

١ . في «ص» : العيبة .

٢ . في «ص» : ويقوى الإجماع ، وفي «ح» : ويقوى الإجماع العمل ، والمثبت من نسخة في «ص» .

٣ . التهذيب ٥ : ٣٤٦ ح ١٢٠١ ، الاستبصار ٢ : ٢٠١ ح ٦٨٢ ، الوسائل ٩ : ١٩٣ أبواب كفارات الصيد ب ٩ ح ٦ .

٤ . الوسيلة لنيل الفضيلة : ١٦٧ .

ولو زعم أنه لا تقدير لفدائه أو بالعكس، فظهر فساد زعمه، أعاده. ويحتمل عدم لزوم الإعادة في حقّ المعذور، ولا سيّما في حقّ المجتهد، ومقلّديه. ولو عدل المجتهد، وعمل المقلّد مستصحّباً، جاء الوجهان.

الحادي عشر: العبرة بتقويم الجزاء وقت الإخراج؛ لأنّ الواجب الأصل هو الجزاء، وما لا تقدير لفديته وقت الإتلاف؛ لأنّه وقت الوجوب، والعبرة في قيمة الصيد الذي لا تقدير لفديته بمحلّ الإتلاف؛ لأنّه محلّ الوجوب، وفيه قيمة البدل من النعم بمنى إن كانت الجناية في إحرام الحجّ، وبمكّة إن كانت في إحرام العمرة؛ لأنّ المدار في التقويم ومحلّ التصدّق على محلّ وجوب الذبح.

ولو تعدّدت أوقات الإخراج والأمكنة، وزّع على الأبعاض على نحو ما يقتضيه الزمان والمكان.

ولو حصل اشتباه في المكان أو الزمان، فعمل على الخلاف، رجع إلى الواقع. الثاني عشر: إذا شكّ في كونه صيداً أو لا، برياً أو بحرياً، فلا ضمان. ولا يبعد ترتّب العصيان في صورة العمد، والظاهر وجوب الاستعلام من جهة الضمان إذا عين المقتول، وأمكن استعلامه.

ولا يجوز للأعمى ولا المبصر في الظلمة ولا الجاهل قتل ما لا يعلم حاله، ويجب عليهم السؤال؛ فإنّ تعذّر السؤال، وجب الاجتناب. ولو نشأ الشكّ من جهة التعارض بين الشهود، أخذ بالترجيح من جهة الأعدليّة والأكثرية.

ولو شهد العدلان، ثمّ عدلا، فإنّ كان ذلك بعد إتمام العمل مضى، وإن كان بعد الإتيان ببعض، جرى الحكم على البعض بمقتضى الشهادة المعدول عنها، أو على الكلّ في وجه ضعيف.

ولو عمل على تقويم العدلين، ثمّ شهد الأعدل أو الأكثر بالخلاف، جاء التفصيل السابق. ويعتبر الترجيح بالأشهر، ويكون بعض المقيمين أعرف وأنظر.

الثالث عشر: يجب أن يرجع في التقويم إلى عدلين عارفين. ولو كان أحدهما القاتل أو هما قاتلين، لم يعول على شهادتهما، وإلا عولّ عليها، وفي المقامين إشكال.

أما الأول : فلأنّ مطلق قتل الصيد من دون إصرار لا يُعدّ من الكبائر .

وأما الثاني : فلأنّه حكم لنفسه وعليها ، وإذا تعقّبت التوبة ارتفع المحذور الأول .

ولو قطع القاتل بالقيمة ، ولم يكن ظاناً على نحو المقومين ، فلا يبعد الاكتفاء بقطعه . والأحوط الرجوع إلى المجتهد في ذلك مع إمكانه .

ولو اختلف الشهود ، بنى على الترجيح ، ومع التعادل في العدالة يؤخذ بالأكثر^(١) . و يجب على العدول الشهادة كفاية ، ويجوز لهم أخذ الأجرة في وجه قويّ ، وأما لو احتاط بدفع الأكثر من القيمة ، اكتفى عن الشهادة .

وإذا تعذر العدلان ، احتمل وجوب الصبر مع الرجاء ، ومع اليأس يرجع إلى أقوى الظنون . و يحتمل جواز الرجوع إلى ذلك مع الرجاء أيضاً . ولو أراد محض الشرع ، وعدم إعطاء الزائد ، وجبَ عليه طلب العدلين . ولو توقّف على بذل ما يوصله وجب عليه^(٢) .

الرابع عشر : لو فقدَ العاجز عن البدنة مثلاً البرّ ، انتقل إلى القيمة ، و يحتمل قوياً الانتقال إلى باقي الأطعمة ؛ لقربها إليه ، ولما يظهر من ترجيح مُطلق الطعام على القيمة .

وفي الاكتفاء هنا بالسّتين مسكيناً إن زاد عليهم في الأصل إشكال .

ومع القول بتقديم مُطلق الطعام على القيمة يتخيّر بين الأطعمة ، و يقوى ترجيح الأقرب فالأقرب ، كالشعير عوض الحنطة ، ثمّ الدخن ، ثمّ الذرة ، وهكذا ، و يحتمل الانتقال إلى الصوم بمجرد العجز عن البرّ .

ولو اختلف الشركاء في التعديل ، قوم كلّ ذي سهم سهمه عند عدليه ، و أخذ في حصّته بقولهم . [ويحمل] فقدان التقويم على الفقد المتعارف في بلد الإخراج ، دون الجنس ، إلا فيما دلّ الدليل على اعتبار الجنس فيه . ولو كان المتعارف مُختلفاً ، أخذ بالأشهر ولو اختلفا بالرغبة ، و يحتمل الاكتفاء بمقابلهما .

١ . في النسخ : بالأكبر .

٢ . في «ح» : ولو توقّف على بذل ما لا يوصله لا الغنم وجب عليه .

الخامس عشر: يجزي عن الصغير الذي له مثل من النعم صغير مثله في الحجم، ويجزي الكبير عنه، بل هو أفضل، و يجزي المعيب عن المعيب بعيب مثله جنساً وقدرأ.

فلا يجزي أعور عن أعمى، ولا عن أعرج، ولا العكس، ولا الأشدّ عرجاً عن الأضعف.

و يجزي الأضعف منهما عن الأشدّ، وكذا أعرج اليمين عن أعرج اليسار، وبالعكس، و يجزي المريض عن المريض، إذا لم يختلف المرض جنساً، ولم يكن مرض الفداء أشدّ: ويجزي الصحيح عن غيره، والأضعف عن الأشدّ.

ويجزي الذكر عن الأنثى، وبالعكس، مع صدق اسم الفداء عليهما. ولا تجزي القيمة مع عدم الأعراض.

ولو دفعه على أنّه مثل، فظهر أدنى منه، جاء بغيره. ولو كانت عليه كفارة أخرى توافقه، لم يجز الاحتساب.

والمدار على ما يُعدّ مثلاً في العُرف.

ولا تُطلب المماثلة بالقيم عن مماثلة الحجم، و لا تعتبر المماثلة في اللون، وتناسق الأعضاء، و حسن الشعر، و الصوف، ونحوها.

السادس عشر: لو حصل المُبدل بعد الإتيان بتمام البدل أو تسليمه مضى على حاله، بقي البدل لو تلف.

ولو عزله ولم ينفقه، احتمل ذلك؛ لتعيّنه بالعزل، وخلافه لظهور أن العزل لم يكن في محله. ولو تلف بعد العزل، قوي عدم الضمان على نحو الزكاة.

ولو حصل المُبدل بعد الإتيان ببعض البدل، احتمل الاكتفاء بالبدل وإتمامه، و عدم الالتفات إليه، فالالتزام بالبدل و الإتمام من المُبدل بنسبة ما بقي من البدل ان كانا قابليين للتوزيع.

و لو كان متمكناً ممّا هو أكبر من المُبدل و هو مجزي عنه، و لا يتمكنّ من المُماثل، احتمل لزومه؛ لتوقّف أداء الواجب عليه، ويحتمل الانتقال إلى الدرجة الثانية.

ولو أمكنه تربية البديل أو مداواته بحيث يساوي المبدل، أو الشراء من مكان آخر مع جواز التأخر، لزم.

المقام الثالث: فيما يتحقق به الضمان

وهو ثلاثة: المباشرة. والتسبيب، و وضع اليد، فينحصر البحث في ثلاثة مباحث:

الأول: في المباشرة

والنظر في أحكامها، وهي عديدة:

منها: أن من قتل صيداً ضمنه، فإن قتله بوجه البدلية أو غيرها- محلاً كان أو محرماً- ثم أكله، تضاعف عليه الفداء. و يستوي ذبح المحرم و ذبح المُحلّ في الحرم ويجري عليه أحكامها، كما مرّ.

ولو ذبح المُحلّ في الحلّ صيداً قد صاده المُحرّم، حلّ على المُحلّ، و في حمام الحرم كلام تقدّم.

ولو ذبح المُحلّ في الحلّ صيداً و أدخله الحرم، حلّ المُحلّ في الحرم، دون المُحرّم. ولو ذبحه أو نحره زاعماً أنه محرّم أو في الحرم، حلّ إذا اجتمعت شروط التذكية؛ إذ لا اعتبار لنية الإباحة.

ولو باشر القتل حال الإحرام أو في الحرم جماعة، ضمن كلّ منهم فداءً كاملاً فيما يجب عنه الفداء، أو قيمته فيما فيه القيمة. و كذا لو باشروا الجرح، لزم كلّ واحد أرش.

ولو علم حصول الجناية من واحد، و اشتبه بين جماعة، احتمل لزوم التعدّد، والاكتفاء بالواحد موزعاً عليهم، و القرعة.

ومنها: أنه لو ضرب المُحرّم في الحرم بطيرٍ على أرض الحرم فمات بذلك الضرب، فعليه دم و قيمتان، والقول بثلاث قيمات - وهو ظاهر الرواية^(١) - قويّ. و يحتمل

١. التهذيب ٥: ٣٧٠ ح ١٢٩٠، الوسائل ٩: ٢٤٢ ابواب كفّارات الصيد ب ٤٥ ح ١، في محرم اصطاد طيراً في الحرم فضرب به الأرض فقتله، قال: عليه ثلاث قيمات: قيمة لإحرامه، وقيمة للحرّم، وقيمة لاستصغاره إياه.

التعميم للقتل بغير الضرب بعده .

وحيث يحتمل أن منشأ القيمة من الاستخفاف بالحرم و بجاره جاء احتمال تسرية ذلك في غير الطيور من الصيد .

وفي بعض الأخبار: أن على المحرم إذا قتل طيراً بين الصفا والمروة عمداً الفداء والجزاء و يُعزّر، وإن قتله في الكعبة عمداً كان عليه الفداء والجزاء، و يضرب دون الحد، و يقام للناس لينكل غيره^(١).

ولو ضربه على بساط أو حصير مفروش أو شجر أو نبات في الحرم، فكما إذا ضربه على الأرض. و التراب، والشجر، والحيوان، والإنسان، ونحوها لا يبعد إلحاقها.

ولو ألقاه من علوٍ احتمل إلحاقه بالضرب على بُعد.

ولو ضربه خارج الحرم، فمات في الحرم، وبالعكس، فالمدار على مكان الضرب. ولو ضربه مُحلاً فمات بعد إحرامه في الحرم، لم يجز الحكم المذكور.

ومنها: أنه إذا شرب لبن ظبية في الحرم، فعليه دم و قيمة اللبن، والموجود في الرواية الجمع بين الإحرام والحرم، وأنه جمع بين الاحتلاب والشرب^(٢).

وفي تسرية الحكم إلى ماعدا الظبي تنقيحاً للمناط إشكال، نعم قد يقال: بسراية الحكم بالنسبة إلى الدم في جميع من أكل مالا ينبغي أكله للمحرم عمداً، و يلحق الشرب به للرواية^(٣)، وقد يلحق الإتلاف بالشرب.

ولو جعله في فمه خارج الحرم، و ابتلعه في الحرم، عُدَّ شارباً في الحرم. ولو

١. الكافي ٤: ٣٩٦ ح ٦، التهذيب ٥: ٣٧١ ح ١٢٩١، الوسائل ٩: ٢٤١ أبواب كفّارات الصيد ب ٤٤ ح ٣.

٢. الكافي ٤: ٣٨٨ ح ١٣، وصر ٣٩٥ ح ٣، التهذيب ٥: ٣٧١ ح ١٢٩٢، الوسائل ٩: ٢٤٩ أبواب كفّارات الصيد ب ٥٤ ح ١.

٣. التهذيب ٥: ٣٧٠ ح ١٢٨٧، وصر ٣٧١ ح ١٢٩٢، الوسائل ٩: ٢٤٩ أبواب كفّارات الصيد ب ٥٤ ح ١، ٢، وصر ٢٨٩ أبواب بقية كفّارات الإحرام ب ٨ ح ٥١.

انعكس الأمر، لم يُعدّ شارباً في الحرم.

ولو أوجر في حلقه بطلب منه، عدّ شارباً على الأقوى.

ولو رمى محلاً، فقتل محرماً، أو جعل في رأسه مُحلاً ما يقتل القمل محرماً فقتله، لم يكن عليه شيء، كلّ ذلك إذا لم يبقَ له قدرة على الرفع حين الإحرام ومع القدرة والتقصير يتحقق الضمان.

وكذا لو وضع شيئاً وهو مُحلّ، فقتل الصيد وهو محرم.

ولو وضع شيئاً قاتلاً خارج الحرم، فإطارته الريح إلى داخل الحرم، فقتل صيداً، احتمل ضمانه.

ومنها: أن أبعاض الصيد مضمونة على المحرم، ففي كسر قرني الغزال نصف قيمته، وفي كلّ واحد الربع، وفي عينيه القيمة، وفي إحداهما النصف.

وفي كسر اليدين أو الرجلين القيمة، وفي كسر إحداهما نصف القيمة. وإن فعله المُحرم في الحرم، كان عليه مع القيمة دم يهريقه.

وإن صحّ كسره، كان عليه ربع القيمة؛ وإن لم يعلم كيف انتهى حاله، كان عليه فداؤه. وإن حسن حاله عن الحال الأوّل أخذ بالنسبة. وكلّ شيء أخذ منه وليس له مقدار، أخذت له قيمة واحدة من المُحرم، ومنه وفي الحرم قيمتان. ولو لم يكن له قيمة عصي، واستغفر، وتاب، وليس عليه شيء، ويحتمل لزوم كفّ من طعام.

ولو صحّ العضو و مطلق البعض الفات، بقي ضمان الجرح. ولو ضرب الصيد ولم يعلم بالإصابة، ووجد عضواً مقطوعاً لم يعلم منه، احتمل الضمان، وعدمه.

ولو صال على المُحرم أو المُحلّ في الحرم أو غيره صيد، فخاف منه ضرراً على نفسه، أو نفسٍ محترمة، أو ماله، أو مال محترم، وتوقّف الدفع على قتله، فقتله، أو على جرحه فجرحه، فلا ضمان عليه، ولا إثم.

ولو أتى بالأثقل مع الاندفاع بالأخف، ضمنه في الأثقل، أو ضمن التفاوت بين الأثقل والأخف. ولو ارتكب أحدهما مع إمكان الاندفاع بالهرب، احتمل الضمان، وعدمه.

ولو زعمه صائلاً عليه، فجرحه أو قتله، ثمّ بانّ الخلاف، قوي القول بالضمان، ويحتمل عدمه.

ومنها: أنّه إذا أكل الصيد في مخمصة مضطراً بقدر ما يُمسك به الرمق، فإنّ تمكّن من الفداء أكل وفداه، مقدّماً على الميتة، وإلا أكل الميتة، وقد مرّ الكلام فيه.

ومنها: أنّه لو عمّ الجراد أو شبهه الطرق، لم يبقَ له حرمة، فلا تترتب عليه حرمة، ولا كفارة. ولو لم تكن فديته أو فصله زائداً على المتعارف، أو بقي واقفاً لا حاجة بعد التعارف، فقتل، ضمن. ولو كان قريب مكان خالٍ وجب استطراره. ولو تفاوتت الجراد في الكثرة والقلّة، اختار الأقلّ على الأكثر. ولو دار بين كثير الجراد والنمل، سلك طريق النمل. وكذا في باقي صور التعارض.

ومنها: أنّه لو رمى صيداً فأصابه ولم يؤثّر، عصي، ولم يكفر، ويستغفر الله. ولو رماه صحيحاً فجرحه، ضمن أرش الجرح، ومع العيب ضمن أرش الجرح والعيب، وقيل في الجرح مع البرء ربع القيمة^(١)، وقيل: التصدّق بشيء^(٢). ولو رماه فهرب، ضمنه حتّى يعود إلى محله، ولو لم يهرب وشكّ في إصابته أو جرحه، فلا ضمان.

وهل يجب الفحص عنه بوجه لا تترتب عليه إخافته؟ وجهان، والأصحّ العدم. ولو عرجه، ولم يعلم حاله، أو أصابه، ولم يعلم أنّه أثر فيه أو لا، ضمن فداءه، ومع احتمال الإصابة وعدمها لا فداء على إشكال. ولو نفره ولم يعلم أنّه نفر أو لا، فلا ضمان. ولو نفره فعلم بنفاره وخروجه من

١. المبسوط: ١، ٣٤٣، المهذب: ١، ٥٦٦، السرائر: ١، ٥٦٦، المختصر النافع: ١٠٣، إرشاد الأذهان: ١، ٣٢٠.

٢. المراسم لسلار: ١٢٢، الوسيلة لابن حمزة: ١٧٠.

الحرم، كان ضامناً. وكذا لو علم بنفاره، ولم يعلم بخروجه من الحرم ولا بعدمه. ولو علم بعدم خروجه من الحرم وشك في رجوعه إلى محله، فللقول بالضمان وجه. ولو علم برجوعه إلى محله الذي نفر منه، فالظاهر ارتفاع الضمان.

الثاني: في التسبيب

وهو فعل ما يحصل به التلف ولو نادراً، وهو أمور كثيرة:

منها: ما لو وقع الصيد في شبكة أو نقب جدار أو طين أو نحوها فخلّصه، ثم مات في يده أو عيب، فإنه يضمن إن مات بيده بالتخليص أو بغيره على إشكال. ولو خلّصه من فم هرة أو سبع آخر، ولم يكن هو المغري، فمات في يده بما ناله من السبع، ضمن على إشكال. ولو كان بالتخليص، لم^(١) يضمن على تردد في الحرم، ويرجع إلى إثبات اليد.

ولو فتح الباب على صيد فدخل عليه سبع فقتله، أو رفع شيئاً حاجباً عن الوصول إليه، فوصل إليه مع قصد ذلك، ضمن، وإلا فلا على إشكال.

ومثل ذلك ما لو أجرى ماءً أو أجج ناراً يمنع الصيد عن الهرب، أو سد الماء المباح عنه، فمات من العطش، وكذا لو زرع زرعاً أو غرس شجراً أو أنبت نباتاً، فجاء الصيد يطلبه، فمات. أمّا لو حمل طعامه أو حصد زرعاً أو سدّ باب المملوك فلا ضمان.

ومنها: الدالّ على الصيد، وأغرى الكلب به، وهو مُحرم أو مُحلّ، والصيد في الحرم، و سائق الدابة، والواقف بها راجلاً أو راكباً إذا جئت على الصيد بأيّ عضو كان من أعضائها، والقائد والسائر^(٢) راكباً إذا جئت برأسها - ومنه رقبتها - أو صدرها أو يديها والمُغلق على صيد من الطيور حمامها وغيره أو غيرها، وموقد النار، ومُجري الماء، و واضع ما يسبّب الزلق، إذا ترتّب عليها إتلاف أو جرح، يترتب عليه الضمان.

ولو أغرى كلباً على صيد في الحرم وهو في الحلّ، ضمن. ولو أغراه عليه، وهو في الحلّ، فدخل الحرم وتبعه حتّى جنى عليه في الحلّ، لم يضمنه، ومع جهل الحال

١. في «ح»: ثم لم، وقد تقرّافي «ص»: ثم.

٢. في «ح»: السائق.

في الجناية - فضلاً عن العلم بعدمها - لاضمان، إلا في الإغلاق، وإن يشاركه الدال في العصيان.

ولو ندب طفلاً إلى قتل أو جرح ففعله، كان النادب ضامناً.
ولو عدل الدال عن الدلالة والمُغري عن الإغراء، فإن نقض ما فعل بأن ردّ المُغري، وأضلّ المدلول حتّى لم يبقَ لفعله الأوّل أثر، فلا^(١) ضمان.
ولو اشترك في الدلالة أو الإغراء جماعة، وكان التأثير مُختصّاً ببعض، كان الضمان مُختصّاً به؛ وإن اشترك التأثير، اشترك الضمان؛ تساوت أفرادُه قوّة وضعفاً أو اختلفت.

ولو أغرى جماعة عدّة كلاب، أو دلّوا جماعة، فإن تعلّق كلّ واحد بواحد ضمن من يُغري المؤثر دون غيره.

ولو رمى الصيد راميان، وأصاب أحدهما، وأخطأ الآخر، كان على كلّ واحد منهما فداء كامل، مع والدلالة من المُخطئ للمُصيب أو لا. ومع الدلالة عليه يترتب حكمان.

و في أصل الحكم، ثمّ في تسريته إلى الرماة، وفعل غير الرمي إشكال. وعلى الجامع بين صفة الدلالة والرمي والإصابة يترتب الفداء بثلاثة وجوه^(٢).

ولو كان الرمي من المحرم في الحرم، تضاعف الفداء على إشكال. ولو كان الشريك في الرمي من يعلم بعدم تأثير رمية، فلا عبرة برميته^(٣). ولو اشترك في الرمي ناقص وكامل، أو ناقصان، أو مُحلّ ومُحرم، تعلّق حكم كلّ بصاحبه.

ولو كان الرمي واحد بقاتل، ومن الآخر بجارح، جرى على أحدهما حكم القاتل، وعلى الآخر حكم الجارح على إشكال.

ولو أو قد جماعة ناراً، فوقع فيها طائر، ضمنوا فداءً واحداً إن لم يكن عن قصد

١. أضافه لاقتضاء المعنى والسياق.

٢. في النسخ قد تقرأ: بنية وجوده.

٣. قد تقرأ في النسخ: بشرعيته.

وعمد، وإن كان عن عمد، فعلى كل واحد فداء كامل.

ولو كان بعضهم عن عمد، وبعضهم لا عن عمد، أجري الحكم في العامدين وغيرهم على النحو السابق^(١).

وكذا لو اشتركوا في ماء وطنين قضى بهلاك صيد أو جرحه أو إعايته. ولو كان كل جانب تطيينه^(٢) أو طينه من واحد، فوقع في جانب واحد، كان الضمان على صاحب ذلك الجانب، ويحتمل الاشتراك.

ولو خرج سليماً فلا بأس، ولو خرج معيباً أو مجروحاً، فالأرش مشترك بين الجميع. ويستوي في هذا من هو أشد تأثيراً، ومن هو أضعف.

ولا فرق بين أن يقع الصيد بعينه، وبين أن يقصد الوصول إلى ذلك فيقع فيه.

ولو رمى المحرم أو المحلّ في الحرم صيداً، فجرح أو قتل فرخاً آخر، أو الآخر آخر وهكذا، ضمن الجميع. كما إذا رمى حجراً، فتحرّك، وحرك حجراً آخر، أو غيره في مرتبة أو مراتب، فإنه يضمن جميع ما ترتّب عليه.

ولو خاف من صوت^(٣) الرمي، فمات، أو سقط فجرح أو أعيب، ضمن الرامي على إشكال.

ولو رماه، فهرب عن فراخه، فماتت، كانت مضمونة عليه.

ولو رميت على يده أفعى أو عقرب، فدفعها عن نفسه، فوقعا على صيد، أو دفع سباعاً، وتبعه حتى وصل إلى الصيد مع انحصار الطريق، ضمن.

ولو أمسك المحرم صيداً في الحرم، فمات ولده فيه، ضمن. ولو أمسك الأم في الحرم، فمات الولد في الحلّ، فالأقوى الضمان، كما لو رمى من الحرم، فأصاب صيداً في الحلّ.

ولو نفر صيداً فهلك لمصادفة شيء أو أخذه آخر ضمن، إلا أن يرجع إلى محله أو

١. يعني: يتعدّد الفداء على العامدين، وعلى الباقيين فداء واحد.

٢. في «ص»: حطيته، وفي «ح»: حطيته.

٣. في «ح»: موت.

وكره سليماً و يسكن، وإذا رجع كذلك برئ من ضمانه. ولو تلف قبل ذلك بآفة سماوية، ضمن على الأقوى.

ولو تعدّدوا، واستند النفار إلى الجميع، بحيث كان كلّ واحد سبباً مستقلاً، احتمل تعدّد الكفارة على عددهم، واتّحادها. ولو استند إلى المجموع، قوي الاتحاد، وفيما لو تتابعت الأصوات، احتمل الاختصاص بالمصوت الأول، والمصوت الآخر، والتشريك.

ولو كان التنفير لحوفٍ عليه من صياد أو سبع أو نحوهما من المهلكات أو المؤذيات، احتمل سقوط القلب، والتغير.

ولو نفر صيداً فنفر غيره من جهة نفاره، كان حكم التنفير جارياً في الأوّل والأخير.

ولو نصب شبكة في ملكه أو ملك غيره وهو محرم، أو نصبها المحلّ أو المحرم في الحرم، فتعلّق بها صيد فهلك كلّهُ أو بعضه، ضمن. وإن كان نصبها لصيد مؤذيات الصيد على إشكال؛ كما لو صاده وتركه في منزله حتّى هلك، أو سلّمه لغيره فهلك.

ولو اشترك من فوق الواحد في النصب، كان الضمان على جميع الشركاء.

و يجري الحكم في الحبل والخشب المنسوب للصيد ونحوهما. ولو خرج منها سليماً، فلا ضمان، وإن ترتّب عليه العصيان.

ولو كانت شبكتان لصيادين، فتعلّق بإحدهما ثمّ تخلّص، وتعلّق بالأخرى وبقي فيها، كان الضمان على صاحب الثانية. ولو توقّف تخليصه من الشبكة على نقضها وإفسادها، أفسدها مالم يضرّ بالحال على إشكال.

ولو حلّ الكلب المربوط، أو لم يُحكم رباطه، أو لم يُحكم رباط الصيد، فترتب قتل الكلب، ضمن. وإن لم يكن مقصراً فلا ضمان، ويحتمل الضمان؛ لحصول السبب.

فلو أرسله ولا صيد فاتفق ذلك، جاء فيه الوجهان، ولو كان الصيد مقيداً فقلّ قيده، فقتل صيداً آخر، احتمل فيه الوجهان: الضمان، وعدمه، والظاهر الأوّل.

ولو كان قيد واحد، و كان عنده مؤذيان، فربط غير الضار وترك الضار، ضمن.
وكذا يضمن مع العكس في وجه قوي.

ولو كان كلبه مربوطاً، فحله آخر، فالضمان على الحال.

ولو حفر بئراً في محلّ عدوان، فوقع فيها صيد، فهلك ضمن. وإن كان في ملكه
أو مكان مباح، ولا تقصير، فلا ضمان. وإن كان في ملكه، أو المكان المباح في الحرم،
ضمن، كمن نصب شبكة فيه، ويحتمل الضمان في الجميع.

ولو اشترك في الحفر جماعة، تعلّق الضمان بهم جميعاً على السوية، وإن اختلفوا
في كثرة العمل وقتله، ما لم يبلغ في الإغراق في القلّة إلى حيث لا يُعدّ شريكاً عرفاً.

ولو كان حفره لمصلحة الصيد، بأن قصد وقوع السبع ونحوه من المؤذيات فيسلم
الصيد، أو كان الصيد مغموساً في رمل أو طين فحفر عليه لتخليصه من الهلاك أو
مُطلق الأذية، فوقع في الحفيرة صيد آخر، احتمل الضمان وعدمه.

الثالث: في اليد

فمن قبض على صيد عصي وضمن، وإن كان مملوكاً ضمن العوض للمالك أيضاً.
والمعني باليد: الاستيلاء عليه بوضعه تحت القدمين، أو بين الرجلين، أو في آلة
حبس، أو تحت ثوب أو نحوه مما يتمكن منه.

ويد الطفل و المجنون يد الولي مع اطلاعه.

ومع القبض يضمن بكلّه مع تعلّق التلف بكلّه، ومع تعلّقه ببعضه لبعض.
وإذا أطلقه سليماً، فلا ضمان عليه، إلا أن يكون قد أخرجه من وكره، فإنه لا يرتفع
الضمان عنه إلا بإرجاعه إليه وسكونه فيه.

ولو أمسك المحرم صيداً في الحلّ، فذبحه مُحرم آخر، فعلى كلّ منهما فداء كامل.
ولو كانا محرمين في الحرم، تضاعف الفداء، ما لم يبلغ البدنة. ولو كانا محلّين في
الحرم، لم يتضاعف. ولو اختلفا، تضاعف على المحرم فقط.

ولو أمسكه المحرم، فذبحه المحلّ أو بالعكس، فليس على المحلّ شيء، و يضمن
المُحرم.

ولو أمسكه للحفظ من السباع، أو لداواة جراحته، أو ليطعمه أو يسقيه حفظاً له من التلف، ونحو ذلك، قام فيه الوجهان.

ولو تعدّد الماسكون، جرى على الضعيف حكم القويّ، ويوزّع على الجميع بنسبة واحدة.

ولو أمسك حيوانات متعدّدة، ولم يعلم بأنّ المذبوح منها أو من غيرها، قوي الضمان.

ولو أمسك صيداً على صيد، ضمنهما. ولو أمسك السافل، لم يضمن العالي. ولو نقل المحرم بيضاً عن محلّه، ففسد بالنقل أو بغير ذلك، كان مضموناً على المحرم. ولو أحضنه طيراً فخرج الفرخ سليماً، أو كسره فخرج فاسداً، فالأقرب عدم الضمان. ولو حصل الشكّ في ذلك ترتّب حكم الضمان.

ولو لم يعلم بأنّ البيض بيض صيد أو غيره، قوي الضمان. ولو لم يعلم بأنّه بيض أو بعض الحمامات، لم يلزمه شيء. ولو شكّ في عدده بنى على الأقلّ؛ والأحوط مُراعاة الأكثر.

صيد الحرم:

ويحرم على المُحلّ في الحرم كلّما يحرم على المحرم في الحلّ إجماعاً، وفي مساواة الوزر أو ترجيح أحدهما على الآخر وجوه، أقواها ترجيح حُرمة الحرم، خصوصاً ما دخل في المشاعر، ثمّ مكّة، ثمّ المساجد، ثمّ المسجد^(١).

ويكره للمُحلّ صيد ما يؤمّ الحرم، والقول بالحرمة قويّ، فإنّ أصابه، ثمّ دخل الحرم فمات فيه، ضمن في وجه قويّ.

و يتحقق كونه آمّاً للحرم بتوجّهه إليه ماشياً أو طائراً، مقبلاً أو مدبراً، مختاراً أو مُلجأً، بنفسه أو محمولاً يؤم به حامله على إشكال.

ولو أمّ أصلاً فرعه في الحرم أو بالعكس، فكأنّما أمّ الحرم. ولو كان في الحرم

ما يؤذيه، فصاده للحفظ، كان ضامناً على الأقوى.

ويكره صيد ما بين البريد والحرم، ويُستحب ما فيها من الجزاء احتياطاً. و تشتد الكراهة فيما يقرب منه إلى الحرم؛ وكلما اشتدّ قرباً، اشتدّ كراهة. وما خرج بعض منه عن البريد بحكم ما في البريد؛ لدخول بعض الآخر فيه، فيغلب احترامه، كما يغلب احترام الحرم على ما بعضه في الحرم وبعضه خارج عنه.

ومن قتل صيداً في الحرم فعليه جزاؤه. وإن اشترك فيه جماعة، فعلى كل واحد فداء.

ولا كراهة في صيد ما يؤمّ البريد، وهو حريم الحرم، ولا في استعمال باقي مُحرمات الحرم منه؛ لأنّه من الحلّ، وتجري عليه أحكامه، فيجوز تملك الصيد، وتذكيته، ولا كراهة في صيد ما خرج منه من طيور.

ولا تجري فيه أحكام الشجر والنبات، وأحكام التنفير ونحوها، ولو وجدت فيه طيور، فشكّ في أنّها طيوره أو طيور الحرم، حكم بأنّها من طيوره، دون الحرم. ولو رمى المُحلّ في الحلّ صيداً في الحرم، أو رمى من الحرم صيداً في الحلّ، أو أصابه وبعضه في الحرم، أو أصابه وكان على فرع شجرة في الحلّ، وأصلها في الحرم أو بالعكس، ضمن. وفيما إذا كان الرأس كذلك إشكال.

ولو رمى ما شكّ في أنّه من الحرم، لم يحكم له بحكم حمام الحرم، إلّا إذا حصل الشكّ في محصور مع العلم بالاشتغال عليه.

ولو ربط صيداً في الحلّ، فدخل الحرم برباطه، حرم إخراجه. ولو دخل بصيدٍ إلى الحرم، وجب إرساله، فإن لم يرسله -أخرجه عنه أو لا- ضمنه وإن تلف بغير سببه.

ودخول بعض الصيد برباطه، ولو ببعض ريشه، كدخول كلّ. وكذا دخول الصائد داخل الحرم في البيض أو الفراخ خارجه، فلا يتبعه في الإحرام، بخلاف العكس للسبب.

ولو حصل في يده طائر مقصوص أو متوف بطل امتناعه، وجب حفظه إلى أن

يكمل ريشه، ويرسله، و عليه الأرش لو كان هو الناتف بإعطاء تفاوت ما بين السليم وغيره، ولا يسقط الأرش حفظه و عود ريشه، ولا فرق بين أن يكون هو القاص له أو غيره.

ويجب على القاص والناتف حفظه و إن لم يكن في اليد. ولو اجتمع القاص وصاحب اليد، كان صاحب اليد أولى بالتكليف على إشكال.

ولو تعدد القاص أو صاحب اليد، وجب الحفظ على الجميع على السوية، من غير فرق بين قاص الأكثر والأقل، ويحتمل اعتبار التفاوت، ويتهايئون بينهم^(١)، ويحتمل الوجوب الكفائي؛ حذراً من ضرب المهياة^(٢)، ويحتمل الإقراع.

ولو أخرج صيداً من الحرم، وجبت إعادته؛ فإن تلف قبلها ضمنه، ولا يخرج عن الضمان بمجرد إرساله و إن ظن رجوعه.

ولا تكفي إعادته إلى مطلق الحرم، بل لابد من إرجاعه إلى وكره أو محله الذي كان فيه، مع الاستقرار فيه.

ولو كان بعضه في الحرم، وبعضه خارج الحرم، فحكمه حكم ما كان تمامه في الحرم.

ولو أخرج ما يؤم الحرم عن محله، احتمل فيه ذلك.

ولو رده فوجد في وكره سبعا، لم يجز وضعه فيه، وعليه حفظه، فإن وضعه، ضمن في علم التلف، والشك فيه.

ولو نتف ريشة من حمام الحرم، تصدق بشيء وجوباً باليد الجانية، لا بالثانية.

ولو نتف بهما معاً، احتمل وجوب التصدق بهما معاً والتخير، ولو نتفها بأصابع رجله، تخير في التصدق بيديه وغيرهما.

ولو اشترك اثنان فمازاد في النتف، وجب التصدق على الجميع. والناتف بآلة

١. تهايا القوم تهايؤاً من الهيئة: جعلوا لكل واحد هيئة معلومة، والمراد النوبة. المصباح المنير: ٦٤٥.

٢. في «ح» زيادة: ويحتمل من ضرب ثلثها المائة.

بعضها بيده ناتف بيده في وجه قويّ، والقرض بمقراض أو غيره - ولو من الأصل - لا يدخل في التنف.

ولو تعدّد الريش مترتباً، كان التنف متعدّداً، فتعدّد صدقته؛ وإن اتّحد، لزم الأرض، والمدار على الاسم، من غير فرق بين الصغار والكبار. وفي التعدّي إلى غير الحمام نظر.

ولو رمى بسهم من الحلّ فدخل الحرم، ثم خرج منه، فقتل صيداً في الحلّ، فلا ضمان؛ بخلاف العكس، فإنه مضمون فيه، ويجري الحكم في كلّ جناية استندت إلى آلة قتلت أو جرحت خارج الحرم بعد أن صدرت من الحلّ ودخلت في الحرم. ولو دحرج آلة من الحلّ، فدخلت الحرم، ثم خرجت منه، وقد خرج صيد الحرم من الحرم خوفاً من صيدها أو حذراً من إصابتها، فقتلته خارج الحرم أو جرحته إلى غاية، ضمن.

وفي تحريم صيد حمام الحرم على المحلّ في الحلّ إشكال، ويعني به الحمام الذي يسكن الحرم ويأوي إليه، وقد يُراد به حمام مخصوص، وقد يتمشّى إلى كلّ طير سكن الحرم، دون غيره من أقسام الصيد.

و حيث نقول بتعلّق التحريم يجري عليه حكمه لو كان في الحرم؛ من عدم جواز تذكّيته، وحكم تقدّمه على الميتة، وتأخّره عنها.

و يجب فيما له فداء مخصوص على المحرم في الحلّ القيمة على المحلّ في الحرم. ويجتمعان على المحرم في الحرم حتّى يبلغ البدنة فلا يتضاعف. ويقوى أنّ المدار على التقيد، فلو اتّفق أنّ قيمة البدنة أقلّ من قيمة البقرة أو الشاة، لم يتغيّر الحكم. ويحتمل الرجوع إلى القيمة مع التنزّل الخارج عن المتعارف، فيلزم مع اجتماع قيمتان.

ولا فرق بين زيادة قيمة البدنة على قيمة الصيد ونقصها عنها.

وفي كونه على وجه الرخصة أو العزيمة، وجهان.

ولو قتله اثنان في الحرم، فعلى كلّ واحد فداء وقيمة إذا كانا مُحرمين، وإن كانا محلّين فعلى كلّ واحد قيمة، وإن كان أحدهما محرماً، والآخر مُحلاً، فعلى المحرم

فداء وقيمة، و على المُحلّ القيمة .

ولو جرحاه أو أعباه فعلى جامع الوصفين أرشان، وعلى ذي الوصف الواحد أرش واحد . ولو جرحاه أو أعباه ثمّ قتلاه، جرى حكم الأرش و الفداء أو القيمة عليهما . وتتعدّد القيمة فيما لم يقرّر له فداء مع تعدّد الوصف، وتّحد مع اتّحاده . و فداء المملوك لصاحبه، فإن نقص عن القيمة أضيفت إليه الزيادة؛ وإن زاد عليها، فللمالك الزائد على إشكال .

و فداء غير المملوك يتصدّق به، سوى فداء حمام الحرم، فإنّه يؤخذ به العلف له، وما كان من النعم يذبح أو ينحر و يتصدّق به .

وإن كان وقفاً في محلّ يصحّ فيه الوقف، كان للموقوف عليهم، عامّاً أو خاصّاً، و يجعل وقفاً بعينه إن أمكن، وإلا اشترى ما يجعل وقفاً عوضه .

ولو ادّعى ملكيّته مدّع، صدّق بلا يمين مع عدم المنازع .

ولو كان مملوكاً من قبل، ثمّ أرسله مُعرضاً عنه، فلا شيء لمالكه، و يرجع إلى حكم الصدقة .

ومنها: تكرّر الكفّارات بتكرّر القتل ونحوه سهواً .

و أمّا عمداً؛ فلا تكرار على الأقوى إلا في إحرامين مختلفين .

ولا فرق بين القتل، و الكسر، و الجرح، و العيب، و كلّ سبب للضمان، سوى بعض مانصّ عليه، كالجراد و نحوه .

و ما دخل في الاسم الواحد كالقتل للجراد الكثير إن فعل تدريجاً تعدّدت أحكامه، وإلا اتّحدت، ما لم يكفرّ في الأثناء، فإن كفر تعدّدت . ولا يتكرّر بتكرّر الآنات في الاستدامة، وإن تضاعفت أثم، فالإمساك و نحوه لا فرق بين قليله و كثيره .

ومنها: أنّه يضمن الصيد بقتله عمداً، و سهواً، و خطأ .

فلورمى حجراً فأصاب صيداً، أو رمى صيداً، فمرق السهم وأصاب آخر، ضمن .

ولا يضمن المُجتهد ما أدى رأيه إلى عدم ضمانه، وأتلفه، ثمّ عدل، فرأى ضمانه، والمقلّد إذا قلّد المُجتهد في عدم ضمان شيء، ثمّ عدل بنيته إلى الضمان، وقد كان عمل بفتواه.

ولو أوجب الشارع عليه قتل الصيد أو جرحه أو تنفيره؛ لحفظ نفسه، أو نفس محترمة لم يكن ضمان، إلّا ما أوجب الشارع فيه الضمان وإن كان الباعث على الإلتلاف الخوف.

ومنها: أن كلّ من وجبت عليه شاة في الحجّ في كفّارة الصيد، وعجز عنها، فعليه إطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام، وتقوى تسرية الحكم إلى العمرة. والظاهر اعتبار مُطلق الإطعام، والاكتفاء في الإطعام بالإشباع، وإعطاء مدّ مدّ. والعجز عن الشاة يتحقّق بعدم التمكن منها سليمة، والعجز عن البعض في المرتبة الثانية يتحقّق بالعجز عن الجميع، فيلزم التلفيق في العجز عن البعض. والأقوى أن العجز عن البعض عجز عن الجميع. والمتمكن من الشراء بأكثر، ومن وجد بعض المُستثنيات في الديون ممّا لا يضطرّ إليه، يدخل في حكم القادر.

ومنها: ما لادم فيه كالعصفور، والجُرادة، والزنبور، والضبّ إذا أصابه المحرم في الحرم تتضاعف فيه القيمة، فإن قدرّت في الشرع تضاعف المقدّر. وإن لم تقدّر كما في البطّ، والأوز، والكركيّ، والبلبل، والصعوة، والسماطي، والطاوس، وابن آوى، وابن عرس، ونحوها، ضعّف ما يحكم به العدلان.

ولا فرق بين أن يصيبه المُحرّم في الحرم وهو خارج عنه، وبين أن يصيبه وهو داخل فيه.

ولو أصاب محرماً، فقتل أو جرح في الحرم بعد الإحلال، أو أصاب مُحللاً في

الحرم، فقتل بعد الإحلال، فالمدار على حال الإصابة في وجه قويّ.
ولا فرق في لزوم التضاعف بين كون الصيد تمامه في الحرم أو بعضه، ومع التبويض لا فرق بين إصابته في الجزء الداخل في الحلّ، والخارج عنه. ويستوي في ذلك المباشرة والتسبيب.
وإن جرح جروحاً متعدّدة تضاعفت قيمتها. وإن جرح، ثم قتل بجناية أخرى، تضاعفت فيهما.

ومنها: ما يلزم المَعْتَمِر من الكفّارات مكانها مكّة، وما يلزمه في الحجّ مكانه منى، وما يلزم المَعْتَمِر في غير كفّارة الصيد، يجوز نحره بمنى.
والطعام المخرج عوضاً عن المذبوح تابع له في محلّ الإخراج، ولا يتعيّن الصوم بمكان.

ويراد بمكّة: ما كانت مؤسّسة زمان خطاب الشرع، ويحتمل تعميم المستجدّ منها.
ولو وضع بعض المذبوح حال الذبح في مكّة، والبعض الآخر في الخارج، أو بعض المذبوح في منى، والبعض الآخر في الخارج، لم يجتزئ على الأقوى.
ولو ذبحه خارجاً عن الحدّ، فتحرّك بعد الذبح، ولم تخرج روحه حتى دخل، دخل في حساب الخارج؛ وبالعكس يدخل بحكم الداخل.

ومنها: لو كسر المحرم بيضاً جاز أكله للمُحَلّ ولو في الحرم، وليس للمحرم عليه سلطان. ولو كان البيض مملوكاً له قبل الإحرام، فليس له منعه، ولا يطلب المحلّ الأكل أو المالك، وإنّما الكفّارة على الكاسر، وغرامة المالك عليهما، كلّ على مقدار ما يلزمه. ولو ظهر في البيض فرخ سليم، كان مضموناً، والفاسد غير مضمون.

ومنها: لو أمر المحرم مملوكه بقتل الصيد، فقتله، ضمن المولى وإن كان المملوك مُحَلّاً، إلا أن يكون مُحَلّاً في الحلّ على إشكال. وفي لحوق مجرد الإذن بالأمر،

وتسرية الحكم إلى كل مولى عليه إشكال .

ولو جبر المحرم شخصاً آخر - مولى عليه أو لا - فالظاهر وجوب الكفارة على الجابر . ولو أمر من في الحرم شخصاً في الحلّ على قتل صيد في الحلّ، استحق المؤاخذه، وفي لزوم الكفارة إشكال .

المقام الرابع : في باقي المحظورات

في لبس المخيط، و الخفّ، أو الشمشك، وشبهه دم شاة مع العلم، وإن كان مضطراً، وإن انتفى التحريم معه .
و استثناء السراويل لا وجه له .

ولو دار أمره بين الملابس لجبره على أحدها، أو لضرورة الحرّ والبرد، لزم الاقتصار على ما تندفع به الضرورة، وتقديم الضيق على الواسع، والأكثر خياطة على غيره .

وفي تقديم الدثار على الشعار، والأقرب لمماسه البدن ابتداءً واستدامة، مباشرة أو بالواسطة على غيره، وجه ضعيف .

وفي استعمال الطيب أكلاً - أصالة أو إداماً - وبخوراً، وإطلاءاً، وشمّاً، وعلوقاً، ومسّاً، واحتقاناً، و اكتحالاً، و سعوطاً، و تقطيراً، و في الملبوس، والمفروش، والموطوء ولو بفعله، والوسادة ونحوها حيث يشم الطيب منها، دم شاة .
ولابأس بخلق الكعبة، وإن كان فيه زعفران، وخلق قبر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، والكلام فيها قد مرّ .

وفي استعمال الدهن المشتمل على الطيب شاة، في الاختيار والاضطرار، ظاهراً كان أو باطناً - كالسعوط والحُقنة - ابتداءً واستدامة .

وفي الإدهان بما ليس فيه طيب يقوى ذلك أيضاً .

وإذا وضع و استمرّ فواحد، وإذا تعدّد بعد الإزالة فمتعدّد، وإذا مزج أنواعاً من الطيب فوضعها مجتمعة، كانت بحكم الطيب الواحد . ولو وضع في أماكن متعدّدة

دفعه واحده، جرى عليه حكمه، وإن كانت متغايرة كالثوب والبدن.
والظاهر أن اشتداد الرائحة^(١) باعث على شدة التحريم، وكذا الكثرة، ففي صورة التعارض يقدم الخفيف.

وفي قلم كل ظفر من يد أو رجل كف من طعام، وفي أظفار يديه أو رجله أو هما في مجلس واحد من دون تخلل تكفير دم شاة.
وبعض الظفر ككله؛ إذ لا يعقل قص تمام الظفر، وفي زيادة اليد والرجل إصبعاً أو أكثر أو نقصانهما كذلك إشكال، والأقوى جري الحكم فيهما.
ولو قلم يديه في مجلس، ورجليه في آخر، فدمان.

وعلى المفتي بالقلم - مُحرمًا أو لا - مُجتهداً أو لا، لو قلم المُستفتي فأدمى إصبعه شاة.
والحكم في الشخص على حق واحد، مع الحكم بالوحدة محل بحث.
وفي إلحاق مطلق الإزالة - لا سيما الكسر، والقلع، والقطع - إشكال.
وفي إجراء الحكم على المفتي في باقي المُحرّمات بُعد. ولو عمل بفتوى الميت فلا رجوع على تركته.

ولو تعدّد المفتون دفعة أو متعاقبين تعدّدت، وكان على كل واحد شاة.
واحتمال^(٢) الاتحاد مطلقاً أو حال الدفعة، أو حال الترتيب فيختص بالأوّل، واحتمال التخصيص بالمعتمد من العلماء وجه قويّ.

وإذا اشتركوا في الاعتماد، فإن تعاقبوا، احتمل الاختصاص بالأوّل، وأن يكون على كل واحد فداء، وأن يكون على المجموع فداء.

ولا فرق في المفتي بين أن يكون عاصياً في فتواه أو لا. ولو كان مُستفتياً غيره فأفتاه بالمنع مع اعتماده عليه، ثم استفتى الآخر فأفتاه بالجواز، لم يكن على الثاني شيء

١. في النسخ: الواجبة، بدل الرائحة.

٢. في «ح»: واحتمل.

- وإن عمل بقطعه - على إشكال .

ولونقل ناقل عن المفتي التجويز، ففعل مُعتمدأعلى النقل، احتمال اللزوم، وعلى كل من الناقل والمنقول عنه شاة، و يحتمل اشتراكهما، و خصوص الناقل، و المنقول عنه، والعدم .

وفي حلق الشعر أو إزالته بأي وجه كان - منه أو من غيره بإذنه على إشكال من الرأس أو غيره، كلاً أو بعضاً - شاة أو إطعام عشرة مساكين، لكل مسكين مدّ - والأقوى الاكتفاء بالستّة، لكل مسكين مدّان - أو صيام ثلاثة أيام .
و القول بالتخير - بين إشباع عشرة، واثني عشر مدّاً لستّة، وبالستّة أمداد لستّة - وبالتخصيص بمن حلق عن أذى، و في غيره تتعيّن الشاة، وبتعيّن الشاة مطلقاً لا يخلو من بُعد .

ولا يبعد القول : بأن من حلق قفاه للحجامة لا شيء عليه .

ولو وقع شيء من شعر رأسه أو لحيته بمسه في غير الوضوء فكفّ من طعام، وأما في الوضوء واجباً أو ندباً، فلا شيء عليه فيه مُعللاً بالخرج . وفي تمشّيته إلى الغسل والتميم وجه .

وفي نتف الإبطين شاة، و في أحدهما إطعام ثلاثة مساكين، سواء كان منه أو من غيره بإذنه في وجه، و في إلحاق سائر أقسام الإزالة به وجه .

ويوزّع على النسبة في التبويض، وإلحاق البعض بالكل وجه وجه .

وإذا بُني على مطلق الإزالة، فلو قطع قطعة من لحم الإبط و جلده ومعها الشعر،

أو قضى النتف بقلع الجلد مع الشعر، لم يجر عليه حكم على إشكال .

ولو نتفه دفعة واحدة، كان نتفاً واحداً ولو نتف أولاً، فأولاً، فهو واحد إن اتّحد

المجلس، و لم يسبق التكفير . ولا فرق في النتف بين أن يكون بأصابعه أو ببعض

الآلات .

ولو نتف قبل الإحرام، ليكون نقيّاً بعده، فلا بأس .
والاثنان على حقو إذا حكم بالوحدة يحتمل جعل الاثنين بمنزلة واحد، و الأربعة بمنزلة اثنين، و يحتمل احتساب الاثنين باثنين .

وفي تغطية الرأس بثوب أو ماء مطلقاً أو طين يفدي عن كلّ يوم أو عن تمام المدّة شاة، ولا يتعدّد بتعدّد الغطاء .

وفي التلبيد بالعسل أو الشمع أو الصمغ لدفع القمل أو الغبار يقوى عدم المنع .
وليس في عصام القربة وما يشبهه ولا في الأشياء الدقيقة كخيطة ونحوه شيء .
ولا بأس بتغطيته بشيء منه، كيده و شعره ما لم ينفصلا، ولا يجوز تغطيته بشيء من بدن غيره .

والوسخ المكتسب في الرأس ما لم يحدث له جرم خارج عن العادة ليس بساتر .
وكذا القمل، والبرغوث، و الصبيان إذا تكاثرت، و لم تخرج عن العادة . وأما القراد، والحلم، والدود، و الحيوانات المنفصلة، فإذا تكاثرت، عدّت ساترة . و تغطية جانبيه بالوسادة إذا كانت لينة فلا بأس بها .

وفي التظليل سائراً شاة لكلّ يوم، قيل : و للمضطر لجملة الأيام^(١) .
والقول بأنّ لكلّ يوم مدّاً من طعام، وبأنّ التظليل إن كان لأذى أو مرض فعليه فدية من صيام أو صدقة أو نسك، والصيام ثلاثة أيّام، و الصدقة ثلاثة أصوع من ستّة مساكين، و النسك شاة، و باختصاص الفدية بالمضطرّ، وفي الحكم فيه، و في بعض ما تقدّمه بالنسبة إلى شخصين على حقو واحد، مع الحكم بالوحدة إشكال .
ولو كان الظلّ رقيقاً، قدّم على الكثيف، وكذا تقدّم المتّحد على المتعدّد . وتشتد^(٢) الحرمة للكثافة : و الكثرة، و تضعف للرقّة والقلّة على إشكال .

١ . الكافي في الفقه : ٢٠٤، الغنية (الجوامع الفقهية) : ٥١٥ .

٢ . في «ح» : وتعدد، بدل وتشتدّ، وفي نسخة في «ص» : وتؤكد .

والمدار على التظليل من جانب الفوق، وفيما عداه من الجهات إشكال، ولو فقد المقومين أخذ بالأكثر احتياطاً، ويحتمل قوياً الأخذ بالأقل. وكذا لو حصل التعارض، ولم يكن ترجيح.

ولو توقف التقويم على أجرة مع بنائه على المداقة أعطاها، ويُعتبر تقويم أهل الخبرة منهم، ويعرفون بشهادة أهل الخبرة لهم إن كان البناء على المداقة.

وفي الجدال ثلاثاً صادقاً شاة، ولا شيء فيما دونها، سوى الاستغفار والتوبة. وفي الثلاث كاذباً بدنة إن لم يتخلل التكفير، وفي الاثنين كاذباً بقرة، وفي الواحدة شاة.

والمراد بالكذب: خبر مخالف للواقع، لا مخالف للاعتقاد، ولا مخالفتها معاً، وإطلاق الكذب على الجدال - مع أنه عبارة عن قول: لا والله، وبلى والله، وهو من الإنشاء - لأن المراد كذب متعلقه، ورجوع مضمونه إلى الكذب، والمراد بالسلب سلب إحدى الصيغتين^(١)، لا كليهما.

ولو أتى ببعض الصيغة محرماً، مثل لبيك الأخيرة^(٢) مثلاً إن جاز فلا جدال.

وفي قلع الضرس شاة، والقول فيه بأن فيه مُدّاً من طعام ضعيف. ولا فرق بين أن يقلعه بنفسه أو يأذن لغيره في قلعه، من غير فرق بين أن تكون دامية أو لا. ولو قلع ضرساً فأنقلع آخر معه، لزمته كفارة، ولو كان الضرس زائداً كان كغيره. ولو قلقله قبل الإحرام فقلعه بعد الإحرام، لزمته الكفارة، بخلاف العكس. ولو كان مؤذياً لم يتغير حكمه.

والأضراس متساوية، صغيرها وكبيرها، قويها وضعيفها، صحيحها ومكسورها. ولو كسره ولم يقلعه، لم يجز عليه الحكم. ولو كان مكسوراً فقلع بقيته،

١. في «ص»: الصفتين.

٢. في «ح»: لبنات الأجرة، وفي «ص»: لبنات الأخيرة. وما أثبتناه من نسخة «ص».

دخل في حكم القلع .

وفي قلع الشجرة الكبيرة من شجر الحرم بقرة وإن كان مُحلاً ، وفي قلع الصغيرة شاة ، وفي أبعاضها القيمة .
قيل : ويضمن قيمة الحشيش لو قلعه^(١) .

ولو قلع منه شجرة فغرسها في مكان آخر ، وجبت عليه إعادتها إلى الحرم . وفي وجوب غرسها في محلّها والاكتفاء بالغرس في أيّ مكان شاء من الحرم وجهان : أقواهما الأوّل .

ولو أعادها وجفت ، فلم يؤثر الغرس فيها ، ضمنها . ولو غرسها فنبتت ، فلا كفارة .
و تجوز تخلية الإبل و سائر البهائم لترعى شجر الحرم وحشيشه .
وفي إلحاق ما كان أصلها في الحرم و أغصانها في الحلّ وجه قويّ ، و إجراء الحكم^(٢) إلى العكس غير بعيد ، ولا سيّما مع كثرة الأغصان في الحرم . و يلحق بذلك ما كان أصلها بعضه في الحرم و بعضه خارج في وجه قويّ .

و كلّما فيه لفظ «العجز» الباعث على النقل إلى مرتبة أخرى لا يراد به مطلق الفقر ، وإنّما المدار فيه على حصول الضرر بالدفع . وفي إخراج مُستثنيات الديون مع عدم الاضطرار إشكال .

ولو حصل العجز عن البعض ، احتمل لزوم النقل ، فحصول العجز عن المجموع بالعجز عن البعض ، و يحتمل التوزيع إن أمكن التبعض في البدل .
ولو عجز ، فقدّر بعد العجز ؛ فإن كانت قدرته بعد إتمام المرتبة الثانية ، مضى عمله ، ولا شيء ، وإن عادت في الأثناء و لم يمكن التوزيع ، فكذلك ، وفي غيره بحث .

١ . المبسوط ١ : ٣٥٤ .

٢ . في النسخ : الحلّ ، بدل الحكم .

ولا كفارة على الجاهل، و الناسي، و المجنون، و الصبي في شيء منها، مع إحدى الصفتين الإحرامية و الحرمة، إلا الصيد، فلا بدّ من الكفارة عليهم فيه، وإن كان تعلق الوجوب فيه مختلفاً، فمنه ما يتعلق بالفاعل، ومنه ما يتعلق بالولي في ماله، ومنه ما يتعلق به في مال المولى عليه.

ولو صدرت الجناية حين النقص، فمات بعد الكمال، أو بالعكس، فالمدار على المصدر.

و يستوي جاهل الموضوع في العذر و جاهل الحكم، غير أنّ جاهل الحكم مع خطور^(١) الشبهة بباله عاص، و جاهل الموضوع لا إثم عليه، إلا مع الاشتباه بالمحضور. ولو اشترك من يضمن ومن لا يضمن في جناية، لحق كلّ واحد حكمه، ولزم ضمان الجميع على الضامن.

ولو تعددت الكفارة مختلفة، كالصيد، و الوطء، و الطيب، و اللبس، تعددت كفاراتها؛ اتحد الوقت أو اختلف، كفر عن السابق أو لا.

ولو تكرّر السبب الواحد، فإن تقدّم التكفير، تعددت، فإن كانت ممّا يضمن بالمثل أو القيمة تعددت، في مجلس واحد أو متعدّد، وإلا فإن كان ممّا لا يفصل الشرع أو العرف فيه بين المجلس الواحد و المتعدّد كالوطء تعددت.

وإن تكرّر ما يفرّق فيه الشرع في صدق الوحدة و التعدّد عليه بين الوصل والفصل، تكرّرت مع الفصل الزماني، كالحلق، و القلم، ونحوهما.

ولو شكّ في العدد، بنى على الناقص، و الأوفى بالاحتياط الإتيان منها حتّى يطمئنّ بفراغ الذمة.

ولو أتى بالكفّارات و علم فساد واحدة لا على التعيين، أعاد الجميع . ولو اختلف الجنس و لم يتمكّن من الجميع، قدّم الأهمّ، فالأهمّ.

و يتحقّق تكرار السبب فيما يستمرّ، كاللبس، والطيب، (والتقبيل والتظليل)^(١)، ومع الاستمرار لا تكرار، وإن استمرّ الوزر باستمراره.

و يتحقّق في الأكل بتكرار الإدخال في الفم، فلو أدخل شيئاً (فابتلعه شيئاً)^(٢) فشيئاً احتسب أكلاً واحداً، إلّا مع الفصل الطويل ففيه إشكال.

و يتعدّد الوطاء بتعدّد الإيلاج، فلو أولج واستمرّ، عدّ إيلاجاً واحداً. ولو أخرج بعضاً منه، ثمّ أدخله مكرّراً، لم يكن مكرّراً.

ويتعدّد الاستمنااء بتعدّد الخروج، مع تعدّد السبب، و تعدّد الخروج مع وحدة السبب لا يقضي بالتكرار.

والمدار في الجميع على العُرف.

و كلّ مُحَرَّم أكلٍ أو لبسٍ ما لا يحلّ له أكله و لبسه، فعليه شاة. و يتحقّق الأكل بالابتلاع، فلو أدخل في فمه مُحلّلاً، و ابتلع محرماً، كفر، وبالعكس لا كفارة.

ولو أكل شيئاً من لحم الصيد مُحلّلاً فبقي في أسنانه أو بعض أطراف فمه أجزاء صغار إلى حين الإحرام، فابتلعها مُحَرِّماً، فإن بلغت إلى حيث لا يُسمّى ابتلاعها أكلاً، فلا بأس، والأحوط الترك.

والمدار في اللبس على ما يُسمّى لباساً، فلا بأس بالغطاء، و الوطاء، والحمل، و الملتصق من غير أن يدخل دخول الأبعاض فيه.

ويكره القعود عند العطار المباشر للطيب، و عند المتطيّب إذا قصد الجلوس

١ . في النسخ : والنقص والتحديد .

٢ . ما بين القوسين ليس في «ح» .

ولم يشمه، ولا فدية عليه. ويجب على الجالس التباعد عما عنده من الطيب؛ حذراً من أن يمس ثيابه.

ولا بأس بمسّ الزعفران عنده والخلوق، والأحوط التجنب.

ولو اكتسبت ثيابه من طيبه، وجب نزعهَا وغسلها، أو تركها تذهب ريحها. ويكره أيضاً الوقوف عنده إلا بمقدار الحاجة، وتقوى تسريته إلى كل مكان فيه طيب، وربما يقال: بأن المظنة كافية في ثبوت الكراهة.

ولو كانت حوله روائح نتنة تغلب رائحة الطيب، فالظاهر ارتفاع الكراهة.

وكلما كثر عطر العطار أو كانت الرائحة أشد، اشتدت الكراهة.

ويجوز للمُحرم شراء الطيب، والخيط، والجواري، وتملكها كسائر التملكات. وإن قصد الانتفاع بها بعد الإحلال. ولو قصد الانتفاع بها حال الإحرام، وكان شراؤها لذلك عصى وبطل العقد في وجه قوي.

وإن باعها البائع لذلك أو بشرطه، وقصد المشتري الانتفاع بالوجه الحلال، عصى البائع، وفسد العقد أيضاً، ومع العلم والخلو عن الشرطية والغلبة في ترتب العصيان والفساد إشكال.

ولو شك فيما أَراده المشتري أو ظن إرادته الحرام، فليس فيه بأس، ويُستحب تركه.

ويعتبر في الحلق مسماه، ولا تحديد بنصف الرأس أو رבעه، أو بما يميّط عنه الأذى، أو بأربع شعرات أو ثلاث كما أفتى به العامة. ولو كان أقل، تصدّق بشيء. والقول بالعدم، وبالتصدّق بشيء عن كل شعرة منه، وبالتصدّق بدرهم، وبالتصدّق بثلاث شياه لا وجه له.

وأقسام الحلق وإن اشتركت في التحريم وسببية الكفارة، أكثرها أكثر وزراً. ولو نسي فذكر في أثناء الحلق، قطعه؛ وإلا كفر.

وإن أخذ الحلاق أجرة، حرمت عليه، ووجب ردّها مع جهل المُعطي بعدم

الاستحقاق، و مع علمه أو علمهما لا رجوع مع التلف، و يرجع مع بقاء العين . و مع جهلهما و جهل المفتي يثبت الرجوع مع تلف العين و بقائها في وجه .
و ليس للمُحَرِّم ولا للمُحَلِّ مباشرة المحرم بعمل يحرم عليه، ولا حملة عليه، فإن فعلا عصيا، و لا كفارة، أَذِنَ لَهُمَا أو لا، ولو أَذِنَ لهما، و جبَ عليه التكفير .
و للمُحَرِّم أن يعمل على المُحَلِّ عملاً يحرم على المُحَرِّم، فيجوز للمُحَرِّم أن يحلق شعر المُحَلِّ.

ولا يجوز لأحد أن يجبر غيره على ترك واجب أو فعل حرام وإن لم يكن معصية في حق المجبور، و لا ذلك ينكر في حقّه .

و يجري مثل ذلك في الجبر على ترك المستحبّ، و فعل المكروه .

و ما لم يصدق عليه اسم اللبس في المخطط، لا كفارة فيه، قيل : والتوشيح ليس من اللبس، فلا كفارة فيه^(١)، و الأقوى خلافه . والمدار كما تقدّم على صدق اللبس عرفاً، و مع الشك فيه يجب السؤال عنه، فإن تعذّر^(٢) استعلامه، جاز على إشكال .

ولو صدق عليه الاسم في إقليم دون إقليم، أو في لغة دون أخرى، لحقّ كلّاً حكمه، و يحتمل ترجيح المنع، و ترجيح المدار .

المقام الخامس : في بيان الضوابط المستفادة من الأخبار

وهي أمور :

منها أن كلّ مُحَرِّم أكل أو لبس ما ليس له أكله أو لبسه متعمداً، فعليه دم شاة .
ومنها : أن كلّ ما فيه على المُحَرِّم في الحِلِّ الفداء، كان على المُحَلِّ في الحرم فيه القيمة .

ومنها : أنه إذا اجتمعت صفة الإحراميّة والحرميّة تضاعفت الكفارة، إلا أن تبلغ البدنة .

١ . قواعد الاحكام ١ : ٤٧٣ .

٢ . في النسخ تعمد، بدل تعذّر .

ومنها: أن فداء المملوك وإن زاد على القيمة لصاحبه، وفداء غيره للصدقة.

ومنها: أن كل من وجبت عليه شاة في كفارة الصيد، فعجز عنها، فعليه إطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام في الحج، وفي العمرة على إشكال.

ومنها: أن كل ما أتى به المكلف من المحرمات بجهالة أو غفلة أو خطأ أو نسيان، فلا شيء عليه، إلا فيما يتعلق بالصيد.

ومنها: أن كل ما كان له مقدّر في القيمة يُعتدّ به، يؤخذ بها وإن خالفت القيمة السوقية.

ومنها: أن الكفارة تتكرّر بتكرّر القتل عمداً، لا سهواً، ولا جهلاً، ولا نسياناً على إشكال.

ومنها: أنه لو قتل أو جرح صيداً ولم يعلم ماهو، أو كان عالماً فنسيه، فإن دار بين ما له قدر مشترك في جزائه، أتى بالقدر المشترك، وإلا سقط مع الاشتراك بين الجميع، واختصاصه ببعض على إشكال؛ للحصر، والأخير أشدّ إشكالاً.

ومنها: أنه لو شهد عنده عدلان على صدور قتل أو جرح منه، وجبّ عليه العمل بشهادتهما من غير حاجة إلى حكم المجتهد. وفي العمل بخبر العدل الواحد منفرداً، أو مع عدلين من النساء إشكال، وكذا الحكم في مسألة التقويم.

ومنها: أنه لو قتل غير مستقرّ الحياة، كالمذبوح، والمنحور، ونحوهما قبل خروج الروح، و كان مؤثراً في سرعة الأجل، قوي جري الحكم فيه. ويحتمل عدم ترتب شيء فيه وفي الجرح والعيب.

ومنها: أنه لو ذبحه فسلم، أو أخذه السبع قبل التصدّق، فإن كان مفراً ضمن، وإلا فلا ضمان على الأقوى.

ومنها: أنه لو تصدّق به، فخرج آخذ الصدقة غير قابلٍ - لكفرٍ وغيره - ولم يكن مقصراً، فلا ضمان، وإلا ضمن.

ومنها: أنه لو تعلّق الضمان به قبل الذبح والنحر، لزم البدل؛ ولو تعلّق بعده، احتمل ذلك، وضمان اللحم والقيمة.

ومنها: أنه تعتبر النية في الكفّارات إذا كانت من العبادات، كالصيام. وفي الفداء والإطعام يحتمل وجهان، أقواهما الاعتبار.

ومنها: أنه يُعتبر في شهود التقويم و التعديل بعد العدالة باقي الشروط من عدم الاتّهام، وباقي الأحكام في^(١) عدولهم عن الشهادة، و خروجهم عن العدالة، وظهور تزويرهم قبل العمل أو التلف في البعض أو الكلّ، ونحو ذلك.

ومنها: أن قتل المشكوك في جناية، و كسر المشكوك في فساده يُلحق بقتل الحيّ والصحيح. وكسر المشكوك في تصوّر الفرخ يُلحق بكسر المعلوم عند التصوّر فيه. وفي وجوب الاستعلام مع جهل الحال إشكال.

ومنها: أنه إذا كان بعض الصيد والصائد في الحرم و إن قلّ، كان كما إذا كان التمام فيه.

ومنها: أن الكفّارات مع التوسعة، إلّا ما قام دليل على خلافه. وفي أنها رافعة للإثم باعثة على العفو بنفسها، أو هي مجرد تكليف و الرفع التوبة، أو الرفع هما معاً، مع تقدّم التوبة أو تأخرها، أو مطلقاً وجوه.

ومنها: أن كلّ ما حرم من المحرّمات، فإنّما يحرم بعد انعقاد التلبية و الإتيان بها بتمامها، و لا بأس بها فيما حرّمه الإحرام بالإتيان بها في أثنائها.

ومنها: أنه لا يجزي تسليمها قبل تحقّق سببها، كغيرها من العبادات ذوات الأوقات أو الأسباب فيما لم يُقم فيه دليل على الجواز؛ فإن فعل ذلك عالماً بعدم الجواز، أو مع عدم علم الآخذ بالمنع، وحصل التلف، فلا ضمان. ومع البقاء يردّ الآخذ ما أخذ، مع توافقهما على ذلك، ومع الاختلاف يرجع الأمر إلى حكم الدعوى و الإنكار.

ومنها: أنه يتحقّق العجز عن الكفّارة مع وجود ما لا يضرّ فقده بالحال من مُستثنيات الديون على إشكال.

ومنها: أنه إذا استندت الجناية إلى سبب و مباشر، ضمن المباشر، إلّا مع قوّة

١. في «ح»: وفي.

السبب، و ضعفه .

ومنها: أنه إذا التجأ المكلّف إلى فعل إحدى المحرّمات على المحرم وهو مُحرم، أو إلى فعل بعض محرّمات الإحرام مُحلّلاً أو مُحرمّاً قدّم الأضعف تحريماً على الأشدّ. وفي الدوران بين الجناية حال الإحرام، وبينها مُحلّلاً في الحرم، يرجّح جانب الحرم على إشكال.

ومنها: أنه لو كان مع المحرم صيد مملوك زال ملكه، ولا يضمن أخذه قهراً منه أو متلفه أو جارحه أو معيبه شيئاً.

ومنها: أنه لو أحرم، وقد باع صيداً له فيه خيار، لم يجرّ رده، وإن جاز فسخه.

ومنها: أنه يجوز التوكيل في التكفير. وفي التبرّع فيه و صحّة الإجازة في الفضولي إشكال، ولا يجوز شيء من الأقسام الثلاثة فيما كان من العبادة بالمعنى الأخصّ، كالصيام عن الحيّ.

ومنها: أن في نقل الفداء وغيره من الكفّارات الماليّة - في غير ما عيّن الشارع له مُحلّلاً - من محلّ إلى محلّ آخر، مع عدم التأخير المُدخل في مصاديق الإهمال، كغيره من العبادات الماليّة إشكال.

ومنها: أنه يعزّر فاعل شيء من المحرّمات بنظر الحاكم، و يختلف مقدار ضربه باختلاف مقدار ذنبه.

ومنها: أن من يضمن إرسال فحولة الإبل أو الغنم أو البقر، له الإرسال في نواحي مكّة، فيوكّل عليها وكيلاً من أهلها، ثمّ يذهب إلى أهله إن كان بعيداً، و له عمل ذلك بعد الوصول فيما لم يكن فورياً، ثمّ يرسله إلى المحلّ المُعدّ للذبح أو النحر فيه مع الأمن عليه، ومع التعذّر يحتمل السقوط، و يحتمل الرجوع إلى القيمة إن لم يكن له بدل يعرف. وما له بدل يُعرف، كالنعام، و بيضه، والدراّج و شبهه و بيضه يرجع إلى بدله.

ومنها: أنه لو صاد الكافر الأصلي صيداً فضلاً عن بعض، عُوقب فوق ما يستحقّ من العقاب، وإذا أسلم لم تلزمه كفّارة.

ولو فعل المخالف ذلك، و أدّى كفّارة على وفق مذهبه، فإن كانت عبادة و أداها،

ورجع عن خلافه، مَضَتْ كَفَّارَتُهُ، وإن كانت مالا، و أَدَّاهَا إِلَى الْمُسْتَحَقِّينَ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ - لجواز ذلك في مذهبه - فكَذَلِكَ، وإلا وجبت عليه إعادتها؛ لأنه وضعها في غير محلها.

ومنها: أنه لا يجب الفور في الكفَّارات، إلا إذا قلنا بتوقف العفو عليها، إلا فيما يقف على فوريته، أو كان بدل فوري. وإذا تكثرت عليه الكفَّارات، ولم يمكنه الجمع، قدَّم الأشدَّ على الأضعف.

ولا يجب ترتيبها على نحو ترتيب أسبابها، ولا ما قضى سببه^(١) بالفورية. ومنها: أنه يجوز التصدَّق بالكفَّارات - كغيرها من الصدقات، ما عدا الزكاة - من غير هاشميٍّ على هاشميٍّ.

و يشترط الإسلام، والإيمان، والفقر في القابل لها، ولا تشترط العدالة، فيجوز إعطاؤها للفاسق إن لم يكن في منعها عنه منع.

ومنها: في الاستمتاع بالنساء، وما في حكمه، فمن جامع زوجته - دواماً أو مُتعة حرة أو أمة، حرّاً أو عبداً، أنزل أو لا، قُبلاً أو دُبْراً، غَيْبَ الحشفة أو لا، حيّاً أو ميّت، من نوع الإنسان، و في باقي أقسام الحيوان لا يجري، وإن ترتّب العصيان، فهو من استمناءٍ أو غيره - ذاكرّاً للإحرام، عالماً بالتحريم قبل الوقوف بالمشعر، وإن وقف بعرفة؛ فسد حجه، ووجب إتمامه - ندباً كان أو واجباً - والحجّ من قابل و بدنة.

وفي تسرية الحكم إلى أمته، وإلى الأجنبية، وإلى اللواط إشكال. ولو حصل له الشك في الإدخال، فليس عليه شيء.

ولو أدخله ملفوفاً برقيق، كان كما إذا كان مكشوفاً، وكذا مع اللفّ بالكثيف. ولو أدخله موضوعاً في خرق غير المنصوص - إن لم يكن فيه استمناء ونحوه - قام فيه وجهان. و عنى^(٢) الحكم، وغير البالغ، ومع الصغير، ومع الطفولية إشكال، ويتولّى الحكم حيث يتعلّق الوليُّ، وإذا فقد، عدول المسلمين.

١. في «ص»: مسييه.

٢. كذا.

ولو جامع زوجته، أو أمته، أو أجنبية، أو غلاماً، في حجّ واجب إسلامي أو مندوب مع العمد والعلم، بعد الوقوف المجزي في المشعر، ولو في الليل مع الاضطرار، فلا يجب القضاء و تجب البدنة، وإن كان قبل التحلل، أو كان قد طاف من طواف النساء ثلاثة أشواط، أو أقل، أو لم يطف منه شيئاً، أو جامع زوجته في غير الفرجين، وإن كان قبل وقوف المشعر و عرفة.

وإن كانت الزوجة مُحَرَّمَةٌ مُطَاوَعَةً، فعليها أيضاً بدنة، وإتمام حجّها الفاسد، والقضاء.

وفي لزوم بدل البدنة هنا كما في النعامة إشكال، والأقوى عدم لزوم البدل، وإنما يجب الندم والاستغفار.

والقول بلزوم بقرة عند تعذر البدنة، ثمّ بسبع شياه مع تعذر البقرة، ثمّ قيمة البدنة دراهم أو طعاماً يتصدّق به، فإن لم يجد صام عن كلّ مدّ يوماً، غير خالٍ عن القوة. وأما القول: بأنّه مع العجز عن البدنة يلزم إطعام ستّين مسكيناً، لكلّ مسكين مدّ، ومع العجز يصوم ثمانية عشر يوماً، والقول بأنّ من وجبت عليه بدنة في نذرٍ أو كفارة فلم يجدها، كان عليه سبع شياه، والقول بمثل ذلك مع إضافة أنّ من لم يقدر يصوم ثمانية عشر يوماً بمكّة وفي منزله، والقول بأنّ العاجز عن البدنة يقوّمها، ويفضّ القيمة على البرّ، ويصنع ما مرّ في النعامة، بعيد.

ولو أكرهها لم يفسد حجّها، ووجبت عليه بدنة ثانية، ويجري فيها ما يجري على بدنته. وإن أكرهته لزمته الكفارتان. ولو كانت مكرّمة قبل الإدخال، ثمّ تلذّذت فرضيت من غير إدخال جديد، لم يلزمها شيء على إشكال.

ولو أدخل عن اختيار قبل الإحرام، فأحرما قبل الإخراج، فالأقوى تسرية حكم الحدوث إلى الدوام.

ولو استمنى بيده أو غيرها من غير جُماع بمماسّة حلال أو حرام قبل المشعر على نحو ما مرّ، لزمته البدنة خاصّة، والأحوط إلحاقه بالجماع في وجوب القضاء أيضاً.

ولو عبث بذكره قبل الإحرام خاصة، حتّى حصل لخروج المنى الاستعداد التام،

فخرج بعد الإحرام، لم يبعد إجراء الحكم.

ولو تحرك من محله حال الإحرام، ثم حبسه حتى أحلّ، فلم يخرج إلا بعد الإحلال، لم يلزمه شيء.

وعليهما أن يفترقا - بأن لا يجتمع أحدهما مع الآخر بدون ثالث مميز عاقل، فوجود المجنون أو الطفل قبل التمييز معهما لا يقضي بالافتراق على الأقوى - مع وقوع الجماع باختيار منهما إذا وصلا في القضاء موضع الخطيئة إلى أن يقضيا المناسك. ولو سلكا طريقاً لا يبلغهما إلى موضع الخطيئة، فلا افتراق.

والأقوى لزوم الافتراق في الأداء أيضاً ما لم يبلغ الهدي محله، أو حتى يقضيا المناسك و يعودا إلى موضع الخطيئة (حتى يبلغا مكة وموضع الخطيئة)^(١) أو حتى يحلّا، أو حتى ينفر الناس ويرجعا إلى مكان الخطيئة، وإن رجعا على آخر فلا افتراق، أو لزوم الافتراق في الأداء إلى محلّ الخطيئة وإن أحلّا قبله، وفي القضاء إلى بلوغ الهدي محله. والقول بالتخير غير بعيد، ويمضي الفراق من الافتراق ما لم يكن في عدة رجعية.

ولو خرج عن القابلية بمرض أو عرض، كقطع آله، أو بمرض في فرجها، لم يتغير الحكم.

والمدار في موضع الخطيئة على القضاء، فلو كان على جبل فقلع بقي الحكم. ولو جهل موضع الخطيئة، ودار بين محصور، لزم اجتناب الجميع، وفي غير المحصور يسقط الحكم.

ولو أفسد قضاء الفاسد في القابل، لزمه ما لزم في العام الأول، وهكذا، ولا يلزمه سوى حجّ واحد صحيح.

ولو تكرر الجماع في الفاسد أو قضائه لم يتكرر القضاء، وتكررت البدنة على تأمل في الأخير، وإن تكرر الإثم، من غير فرق بين أن يكون في نساء متعدّدة، أو امرأة

١. ما بين القوسين ليس في «ح».

واحدة؛ من جهة واحدة، أو متعددة.

ولو بان له بعد القضاء صحّة الحجّ السابق، لم يتغيّر الحكم المذكور.

ولو جامع المحلّ عامداً عالماً أمته المحرمة بإذنه، فعليه بدنة أو بقرة أو شاة، فإن عجز فشاة أو صيام إن كان موسراً. وإن أمرها وهو مُعسر، ففي رواية: أن عليه شاة أو صياماً^(١)، وفي بعضها إضافة: أو صدقة^(٢). وقيل: إن لم يقدر على بدنة كان عليه شاة أو صيام ثلاثة أيام^(٣).

وعليها مع المطاوعة الإتمام، والحجّ من قابل، والصوم ستين يوماً أو ثمانية عشر عوض البدنة إن قلنا بالبدل للبدنة هنا، وإلا توقّعت العتق والمُكنة. وفي تسرية الحكم إلى المبعّضة أو المشتركة إشكال.

ولو أدخل فيها مملوكة، ثمّ أعتقها و فرجه في فرجها، فإن أخرج من حينه لم يتغيّر الحكم، وإن أبقاه و تزوّجها، وأخرجه من بعد أضيف حكم الزوجة إلى حكم الأمة، مع التمهّل بعد العقد، وإلا فالأقوى الاقتصار على حكم الأمة، وفي المسألة إشكال. ولو جامع المحلّ زوجته، تعلّقت بها الأحكام مع المطاوعة، ولا شيء عليه. ولو أكرهها فعليه بدنة، فيحملها عنها على إشكال. ولو أكرهها بداية، ثمّ رضيت بالاستدامة، و كان يمكنها التخلّص، ألحقت بالمختارة، فيلزم كلّ واحد منهما كفارة. ولو أبت بعد الرضا، واستمرّ بجبره؛ أو جعل الخيار إليها أولاً، ثمّ جبرها، احتمل التعدّد.

ولو كان الغلام حرّاً أو مملوكاً مُحرمّاً، وهو محلّ أو محرم، و طاع أو أكرهه، ففي إلحاق الأحكام من الكفارة والافتراق ونحوهما إشكال. ويضعّف ذلك في المبعّض الحرّ.

١. الكافي ٤: ٣٧٤ ح ٦، التهذيب ٥: ٣٢٠ ح ١١٠٢، الاستبصار ٢: ١٩٠ ح ٦٣٩، المحاسن: ٣١٠ ح ٢٤،

الوسائل ٩: ٢٦٣ أبواب كفّارات الاستمتاع ب ٨ ح ٢.

٢. المحاسن: ٣١١ ح ٢٤، الوسائل ٩: ٢٦٣ أبواب كفّارات الاستمتاع ب ٨ ذ ٢ ح ٢.

٣. نزّه الناظر ليحيى بن سعيد: ٥٤، اللعة الدمشقيّة: ٦٩.

و يتحقق الجبر بالخوف على نفس مؤمن محترمة من قتلٍ أو جرح لا يتحمل ضرره. و مع الخوف على نفوس محترمة غير مؤمنة، و الأعراض، و الأموال لا جبر على إشكال.

ولو جامع المحرم بعد الوقوفين قبل طواف الزيارة - وهو طواف الحج - كفر ببدنة، فإن عجز فبقرة أو شاة، و الأحوط الترتيب بين البقرة والشاة. و لا فرق بين أن يكون الجماع قبل الدخول في الطواف، أو بعده قبل بلوغ النصف، أو بعده.

وإن طأوع الموطوء مُحرمًا الواطئ كان حكمه حكمه. و في حكم تحمل الجابر منهما كفارتين: أصلية و تحميلية، و تحمل المحل الجابر منهما للمُحرم كفارة المحرم إشكال^(١). و إذا وقع الجماع بعد الوقوفين مكرراً، تكررت الكفارة.

ولو استمنى بعد الوقوفين بمُحلَّل أو مُحرم لم يجر عليه الحكم على إشكال. و يتحقق التكرار بتكرّر الإدخال والإخراج، و طول المكث لا يقضي به. و لو جامع بعد طواف الحج، قبل طواف النساء، أو بعد طواف ثلاثة أشواط منه أو أقل، فبدنة. و إن كان بعد خمسة أشواط، فلا شيء، و أتم طوافه. و فيما بينهما، يلحق بغير المنصوص.

و يجري الحكم في المحرم فاعلاً أو مفعولاً، مع اختيار الطرفين. و مع الجبر من أحدهما يحتمل لزوم الكفارتين على الجابر. و لو كان الجابر مُحللاً، جرى فيه الكلام. و مضى الكلام في تحقيق معنى الجبر.

والمُعْتَبَر في الأشواط تمامها، و لا اعتبار بما ينقص ولو يسيراً؛ إذ المدار في الأحكام الشرعية على الحقائق اللغوية، لا على المسامحات العرفية. ثم بلوغ العدد إنما يعتبر حيث يكون عن علم أو مظنة شرعية، و مع الشك يلحقه حكم الشك.

ولو جامع في إحرام العمرة المفردة أو المتمتع بها على إشكال قبل السعي عالماً عامداً، بطلت عمرته، و وجب إكمالها، و قضاؤها، و بدنة. و يُستحب أن يكون

١. في «ص»: احتمال بدل إشكال.

قضاؤها في الشهر الداخل .

وأما المتمتع بها، فيحتمل فساد الحج بفسادها، ووجوب طواف النساء لها؛ لأنها بعد الفساد غير قابلة لأن يتمتع بها، فتكون كالمفردة .

و في جري أحكام الزوجة في الأجنيات، و الإماء المستباحة بالملك، واللوأط، والاستمناء بالحلال أو الحرام كلام تقدم نظيره .

وفي حكمها بعد الفساد إذا عرض المانع من الطواف في الرجوع إلى الحج المفرد، فيلحق بالحج الفاسد، أو تبقى على أحوالها .

و يجري مثل ذلك في الحج الفاسد إذا اتفق انقلابه إلى العمرة .

ولو نظر إلى غير أهله - بشهوة أو لا - فأمنى، فبدنة إن كان موسراً، و بقرة إن كان متوسطاً، و شاة إن كان معسراً . ولو زعم أنها أهله فنظر إليها، كان نظره كالنظر إلى أهله، ولو انعكس الأمر، فلا كفارة وإن عصى بفعله .

والمدار على خروج المني من المحل المعتاد، على نحو ما بين في موجب غسل الجنابة .

ولو كان من عادته الإماء، فكلاستمناء^(١) .

والمراد من الشهوة: الشهوة المعتد بها، و لو كان النظر إلى أهله فأمنى، فلا شيء عليه، إلا أن يكون بشهوة يعتد بها .

ولو قبل أهله بغير شهوة، فشاة، ومع الشهوة، جزور؛ من غير فرق بين الإماء وعدمه على إشكال . وعلى المرأة لو فعلت فعلها ما عليه .

و لو قبل من وراء حجاب، لم يكن مقبلاً .

والظاهر أن الحكم في غير الوجه من الأعضاء، وفي جري الحكم في النظر إشكال .

ولو قبلته هي، جرى الحكم عليها .

١ . في «ص»: فكلاستمتاع .

وفي تسرية الحكم إلى تقبيل الأمة، والأجنبية، والمُرد^(١)، وجه .
 وفي إلحاق العض بأسنانه واللطع بلسانه بالتقبيل، وجه . ولا فرق في هذا المقام بين الابتداء والاستدامة .
 ولو استمع من مُجامع أو استمع كلام امرأة فأمنى من غير نظر إليها، فلا شيء، إلا أن يكون معتاداً للإمناء بذلك . وكذا لو أخطرها بخياله وفكره، وإن عصى بالاستماع للكلام أو الجماع أو الفكر .
 ولو نظر، واستمع، وقبّل، وكان كلّ واحد من هذه الأعمال قابلاً للاستقلال في سبب الإمناء، تعلّق الحكم بالثلاثة . وفيما إذا استند إلى المجموع احتمال ترجيح الأسهل، والأفعل، مع احتياط الآخر .
 ولو أمنى عن ملاعبة فجزور، وكذا عليها مع المطاوعة، وفي التحمل مع الجبر وجه .
 ولو اختصّت الملاعبة بأحدهما، ورضي الآخر، جرى الحكم عليهما . ولو كان أحدهما مجبوراً، فعلى الجابر جزوران في وجه .
 ولو كانت الملاعبة بين أجنبيّين، أو بين غلامين، أو امرأتين، سرى الحكم في وجه .
 ولو كان الجابر بخلاف المجبور مُحَرِّماً، قام احتمال التحمّل . ويجيء الكلام في حبس النني في هذا المقام وفيما تقدّم بغير ما تقدّم .
 ولو اشتبه النني بغيره، فلم يعلم خروجه، حكم بعدمه .
 ولو عقد المحرم لمثله على امرأة فدخل بها، فعلى كلّ واحد منهما بدنة مع العلم والعمد، وإن كان الدخول بعد الإحلال، وكذا لو كان العاقد محلاً، وكذا لو عقدت لمثله على رجل، محلة كانت أو مُحَرِّمة .
 ولو جبرهما جابر، احتمال تحمّل الكفّارتين عليه . ولو جبرها دونه أو بالعكس،

١ . المُرد: جمع امرء، وهو الرجل الذي لا يثبت الشعر في وجهه .

تحمّل كفارة واحدة وإن كان مُحللاً . و لا فرق بين عقد الدوام و المتعة .
وفي إلحاق صيغة التحليل وجه ، وفي إلحاق الإجازة بالعقد بعد عقد الفضولي وجه .

ولو عقد على أكثر من واحدة ، احتمل التعدّد بتعدّدهن ، ولو تعدّدوا على واحدة لنسيان ، احتمل ذلك .

و لو أفسد المتطوّع حجّه أو عمرته بالجماع قبل الوقوف ، ثمّ أحصر فيه ، كان عليه بدنة للإفساد ، ودم للإحصار ، و يكفيه قضاء واحدة في سنته أو في القابل .
ولو جامع في الفاسد ، فبدنة أخرى خاصّة ، لا قضاء آخر ، سواء كان التكرار في مجلس واحد أو مُتعدّد ، كفرّ عن الأوّل أو لا . و الظاهر أنّ الفرض الفاسد ، والقضاء عقوبة .

و القضاء على الفور ، سواء كان عن حجة فوريّة كحجة الإسلام أو لا .
ولو أفسد النائب حجّه ، احتمل الاكتفاء بحجة القضاء ، والاحتياط في ثانية .
ولو أفسد بظنّ الوجوب ، فظهر النذب أو بقصد النيابة ، فظهرت الأصالة أو بالعكس ، فالعمل على الواقع .
وفيما لو دخل متطوّعاً فأوجب الإتمام بنذر ونحوه ، جاءه حكم السبب الموجب على الظاهر أيضاً .

الفصل الثامن : في أحكام الصدّ والحصر

و ينحصر البحث فيها في مقامين :

الأوّل : في أحكام الصدّ

المصدود : هو الممنوع بالعدوّ . وكلّ مانع عن إتمام النسك وفعله ففعله فعل العدو وإن كان الباعث زيادة المحبة ، و كراهة الفراق ، أو كان منه ذلك لتعلّق بعض الأغراض له ببقاء المصدود من قضاء حوائج ، أو صناعة بعض الأعمال ، أو جلب شيء من المال ، أو الانتفاع ببضع ، أو شوق إلى الرجال ، أو غريم يطلب بدين و لا وفاء عنده في تلك

الحال، إلى غير ذلك من الأحوال .

ومن الصدّ منع البهائم وشدة الحرّ أو البرد أو الطين أو المطر عن إتمام المناسك .

وفيه أبحاث :

الأول : في أنّ المصدود بعد الإحرام في العمرة عن الطواف أو السعي أو عن الموقفين أو أحدهما صدّاً يعمّ السُّبُلَ ، أو يخصّ طريقاً لا يتمكنّ الناسك من سلوك غيره، فلا يتمكن من الذهاب مطلقاً إلا مع بذل ما يضرّ بحاله، أو لم يبقَ من الوقت أو من النفقة ما يفي من غير ذلك السبيل، ولا ما يجمع الانتظار إلى وقت آخر، أو بقي ذلك مع عدم إمكان الانتظار، تحلّل بذبح هدي كائناً ما كان، من إبل أو بقر أو غنم، في سنّ تُعتبر في الهدي، إن لم يكن قارناً سائقاً للهدي .
وإن كان سائقاً للهدي، تحلّل بذبح هديه الذي ساقه، دون غيره، إلا مع تلفه، فيتبدّل عنه .

و الحلق أو التقصير في موضع الصدّ (مما)^(١) يصدق عليه في العُرف ذلك .

ولو اشتبه به فذبح في غيره أو حلق أو قصر، أعاده على إشكال .

ولا تجب المحاربة مع العدو، ولو مع ظنّ الغلبة، إذا خيف منها ترتّب القتل أو الجرح أو ضرر الأعراض أو الأموال من النّسّاك أو الأعداء، سواء كانوا كفّاراً أو مسلمين، مخالفين أو مؤمنين، و يحتمل التخصيص بالمسلمين أو المؤمنين إذا لم يكن خوف على الناسكين .

ولو أمكن دفع العدو بمال لا يضرّ بالحال، وجب دفعه بدفعه .

ثمّ يتحلّل بالحلق لتمام الرأس أو التقصير منه أو اللحية أو الشارب أو ما عداها من الشعر، أو الأظفار، بما يسمّى تقصيراً عرفاً، ومع قطع الجلد لا يدخل في الاسم .
ولو تعذّر الحلق تعيّن التقصير بقرض بمقراض، أو بالأسنان، أو بالقطع باليد، أو الإحراق بالنار . و يغني نشف الجميع وحلقه عن التقصير، فضلاً عن البعض، وتجري

١ . بدل ما بين القوسين في «ح» : لا .

فيهما المباشرة أو الواسطة .

ولو لم يكن على رأسه شعر ، احتمل الاكتفاء بإمرار موسى ، ويغني التقصير ، ولو أتى بأحدهما سقط .

الثاني : أنه إذا لم يكن ساق هدياً ، ولا تحلل بهدي آخر ، بقي على إحرامه ، ولا بدل له في الاختيار .

وأما في الاضطرار ؛ فمقتضى الإطلاقات ذلك ، فيبقى على إحرامه إلى أن يقدر عليه ، أو يتم نسكه في وقت يصح منه . غير أن القول بثبوت البدل مخيراً فيه بين صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين - والأحوط تقديم المقدم - لا يخلو من قوة .

ولو عجز عنهما ، ولو قدر على الذبح في غير محلّ الصدّ لم يجز .

ولو ذبح الهدي ولم يحلق ولم يقصر أصلاً ، أو ذبح أو قصر في غير محلّ الصدّ ، بقي على إحرامه حتّى يأتي بأحدهما فيه ، أو يتم النسك .

الثالث : أنه لا يجوز له التحلل بمجرد احتمال المنع و خوفه ، بل يتوقف على وقوعه أو العلم . نعم لو خاف من وصول المانع على نفسه أو عرضه ، وأنه لا يكتفي بمنعه عن حجه ، كان مصدوداً .

وإذا صدّ عن طريق ، وجب عليه سلوك الطريق الآخر ، ولا يجوز له التحلل إلا مع العلم بحصول الضيق عن الإدراك لو سلكه . ومع الاحتمال يجب عليه سلوكه ، فإن أدرك الحجّ أو العمرة المصدود عنها فيها ، وإلا تحلل بعمرة مفردة ، ثم يقضي ما فاتته عام الصدّ في العام المقبل من غير تأخير ، واجباً مع وجوبه مستمراً أو مستقراً ، أو ندباً مع ندبه .

الرابع : أنه لا يتحقّق الصدّ في الحجّ إلا بالمنع عن الموقفين معاً ، الاختياريين والاضطرايين ، والمختلفين . والمدار على ما يفوت الحجّ بفواته على اختلاف الآراء .

ولا يتحقّق بالمنع عن الطواف و ركعته ، و السعي ، والتقصير والمبيت في منى ، وأفعالها ، وإنما عليه أن يستنّب في الرمي ، و الذبح ، و يحلق أو يقصر متى أمكنه . وإذا تعذّرت عليه الاستنابة في الرمي ، تحلل ؛ وهو أولى من التحلل عن الكلّ .

وكذا في الذبح ، فإنه إذا لم يستطع الهدى ، أودع الثمن من يذبح بدله بقيّة ذي الحجة .
ولا يتحقّق في العمرة إلا بالمنع عن الطواف أو السعي .

الخامس : أنّه يجوز التحلّل من دون هدي مع الاشتراط في وجه قويّ ، وقد مرّ

بيانه .

السادس : أنّه لو حبس على مالٍ مُستحقّ ، وهو متمكّن منه ، فليس بمصدود ، ولو

كان غير مستحقّ فهو مصدود .

السابع : أنّه لو صدّ عن مكّة بعد إدراك الموقفين ، فإن لحق الطواف والسعي للحجّ

في ذي الحجة صحّ حجّه ، وإلا استناب فيهما عند الضرورة ، ووجب عليه العود من

قابل لأداء باقي المناسك إن أمكنه ، وإلا استناب فيها ؛ فإن أتى بها هو أو نائبه أحلّ ،

وليس له التحلّل بالصدّ عنهما أو عن مناسك منى ، بل يبقى على إحرامه ، والقول

بالتحلّل لا يخلو من قوّة .

الثامن : أنّه إذا صدّ عن الموقفين أو عن أحدهما مع فوات الآخر ، جاز له التحلّل ،

ولا يجب عليه الصبر حتّى يفوت الحجّ ؛ فإن لم يتحلّل ، وأقام على إحرامه حتّى فاته

الوقوف المجزي ، فقد فاته الحجّ ، وعليه أن يتحلّل بعمرة إن تمكّن منها ، و لادم عليه

لفوات الحجّ . وفي جواز التحلّل بعمرة قبل فوات وقت الحجّ وجه ، و يضمن في

القابل مع الوجوب .

التاسع : أنّه لو ظنّ انكشاف العدوّ قبل الفوات ، انتظر ؛ فإن انكشف أتمّ ، وإن فات

أحلّ بعمرة مفردة . ولو تحلّل ، وانكشف العدوّ ، والوقت متّسع ، وجب الإتيان بالحجّ

الواجب مع بقاء الشرائط ، ولا يشترط في وجوبه الاستطاعة من بلده وإن كان حجّ

الإسلام على إشكال .

العاشر : أنّه لو أفسد الحجّ ، فصُدّ فتحلّل ، جاز ، ووجب بدنة الإفساد ، و دم

التحلّل ، والحجّ من قابل . و يحتمل لزوم حجة ثانية عن الحجة الواجبة ، فتكون

إحداهما عقوبة ، والثانية فريضة . وإن أوجبنا العقوبة ، لزم تأخيرها عن حجة الإسلام

ونحوها .

الحادي عشر: أنه إن تحلل المصدود قبل الفوات، و انكشف العدو والوقت باق، وجب قضاء الحج إن كان واجباً فيها، و الأحوط الإتيان بها في سنته، و إن لم يكن واجباً فيها.

الثاني عشر: أنه لو لم يكن تحلل المصدود في الحج الفاسد مضى فيه، و قضاؤه في القابل واجباً و إن كان ندباً. و إن فاته تحلل بالعمرة، و قضى واجباً من قابل و إن كان ندباً، و عليه بدنة الإفساد، لادم الفوات؛ إذ لادم فيه.

ولو فاته و كان العدو باقياً يمنعه عن العمرة، فله التحلل من دون عدول إلى العمرة. و كذا إذا عدل إلى العمرة، و كان العدو باقياً، تحلل منها، و عليه على كل دم التحلل وبدنة الإفساد، و عليه قضاء واحد.

الثالث عشر: أنه لو صدّ فأفسد، جاز التحلل، و عليه البدنة للإفساد، والدم للتحلل، و القضاء. و إن بقي مُحَرَّمًا حتّى فات، تحلل بعمرة.

الرابع عشر: أنه لو لم يندفع العدو إلا بالقتال، لم يجب و إن ظن السلامة، سواء كانوا كفّاراً أو مسلمين، مؤلفين أو مخالفين. والقول بوجوب المقاتلة مع الاطمئنان بالسلامة حيث يكونون كفّاراً، والجواز حيث يكونون من المؤمنين، غير بعيد.

الخامس عشر: أنه لو طلب العدو مالاً، فإن لم يكونوا مأمونين، لم يجب بذله، و إن كانوا مأمونين، و لا يضرّ بذل المال بالحال، قوي وجوبه.

السادس عشر: لو صدّ المُعْتَمِر من أفعال مكة، تحلل بالهدي، و حكمه حكم الحاج المصدود.

السابع عشر: أنه لو طرأ عليه الخوف على ما خلف من ماله و عياله، أو أرحامه، أو نفوس أو أعراض محترمة، كان بحكم المصدود في وجه قوي.

الثامن عشر: أنه لو خاف على ما يضطرّ إلى صحبته، من عبدٍ أو خادمٍ أو دابةٍ أو محملٍ أو رفقةٍ أو مأكولٍ أو مشروبٍ ونحو ذلك، كان مصدوداً، ولو خاف من العدو أن يجبره على المحرمات، أو ترك الواجبات، كان كذلك.

التاسع عشر: أنه لو تعارض الصادّ عن الحجّ، والصادّ عن الردّ، تبع الأقوى خطراً

والأشد ضرراً، ولو تساوى باقي على قصده.

العشرون: لو حصل الصدّ وقد بقي ما يظنّ وفاءه بعد انصراف العدو انتظره، وإلا

كان له التحلل من حينه.

المقام الثاني: في المحصور

وفيه بحثان:

الأول: في بيان معناه، وهو المنوع عن دخول مكّة في العمرة، أو الموقفين في الحجّ

على نحو ما مرّ بسبب المرض. و يلحق به الكسر، والجرح، والقرح، والعرج

الحادث، والزمانة المانعة عن السير بجميع أقسامه.

الثاني: في أحكامه، وهي أمور:

الأول: أنّه إذا تلبّس بالإحرام وأحصر، فإن كان سائقاً، بعث ما ساقه؛ وإن لم يكن

ساق، بعث هدياً أو ثمنه، وبقي على إحرامه إلى أن يبلغ الهدى محلّه، وهو في الحجّ

منى يوم النحر، وفي العمرة مكّة. فإذا بلغ الهدى محلّه أو ثمنه - قبل شراء الهدى أو

بعد شرائه على اختلاف الوجهين، و يبني عليه ببلوغ الموعد الذي تباينا عليه - قصر،

سواء كان في إحرام حجّ أو عمرة، وأحلّ من كلّ شيء سوى النساء.

ثمّ إن كان المحصور فيه من حجّ أو عمرة واجباً وجب قضاؤه في القابل؛ وإن

لم يكن واجباً، استحبّ له، لكن تحرم عليه النساء إلا أن يطوف لهنّ في القابل في

حجّته أو عمرته، واجباً أو لا، ويطاف عنه في مقام الندب أو الوجوب والعجز.

ولو بانّ عدم ذبح هديه، لم يبطل تحلّله، و عليه الذبح في القابل إلا في العمرة

المفردة متى تيسّر، وليس على المتحلّل من عمرة التمتع طواف النساء، ولا يحرم عليه

على الأقوى.

الثاني: أنّه لو زال المرض قبل التحلّل، لحقّ بأصحابه في العمرة المفردة مطلقاً،

وفي الحجّ إن لم يفت، لزوال العذر، فإن كان حاجاً وأدراك الموقفين على وجه يصحّ أو

أحدهما على اختلاف الآراء، صحّ حجّه، وإلا تحلّل بعمرة، ولا يجزيه في الإحلال

ذبح الهدى؛ وقضى الحجّ في القابل مع الوجوب.

ولو علم الفوات أو فات بعد البعث، وزال العذر قبل التقصير، ففي وجوب دخول مكة للتحلل بعمره إشكال.

الثالث: أنه لو زال عذر المعتمر مفردة بعد تحلله، قضى العمرة حينئذٍ واجباً مع الوجوب، وندباً مع الندب، ولا حاجة إلى انتظار الشهر الداخل.

الرابع: أنه لو تحلل القارن للصد أو الإحصار، لم يجب عليه في القضاء قران، بل يبقى على حكمه السابق. ولو كان ندباً تخير في الإتيان به و عدمه، والأفضل في الواجب وغيره الإتيان بمثل ما خرج منه.

الخامس: أن السائق إذا شعر أو قلّد بغيره، عليه بعث ما شعر أو قلّده.

السادس: أنه يسقط لزوم الهدي في الصدّ والحصر مع الاشتراط، إن لم يكن شعر أو قلّد.

السابع: أن حكم الصدّ والإحصار إنما يتمشى بعد التلبية، دون ما كان قبلها أو في أثناءها.

الثامن: أنه إذا اجتمع الصدّ والحصر، وسبق أحدهما الآخر، قدّم الحكم المتقدم؛ وإن تساويا قدّم الحصر، وقد يقال: بتقديم الصدّ في المقامين، وبالحصر كذلك.

التاسع: أن المدار على حصول الخوف في باب الصدّ، وعلى المظنة في باب المرض، وحصلت من طبابة أو تجربة، ويترتب عليه ما يُعدّ عُسراً عُرفاً.

العاشر: أنه لو صدّ فتحلل، وبقي وقت للإحرام ثم جدّد الإحرام، و صدّ، وهكذا، فكلّ إحرام له تحلل.

الحادي عشر: أنه لو صدّ أو حصر فتحلل، فظهر عدمهما، أو ظنّ عدمهما، أو كانا موجودين، فالبناء على ظاهر الحال على إشكال.

الثاني عشر: أنه لو صدّ، وخير بين الحجّ والعمرة، اختار الحج. ويحتمل التخيير بينهما في المفردة، أمّا المتمتع بها فلا معنى لاختيارها على الحجّ أو العمرة المفردة.

الثالث عشر: أنه لو سأل الصدّ أو صنع ببدنه ما يمرضه عصى، و جرى حكمهما عليه.

الرابع عشر: أنه لو صدّ و معه من أحرم به، صنع معه ما صنع مع نفسه. ولو كان عبداً أحرم باختيار مولاه لزم مولاه ذلك في وجه.

الخامس عشر: أنه روى هارون بن خارجة: أن أبا مراد بعث بدنة، وأمر الذي بعثها معه أن يقلّد ويشعر في يوم كذا وكذا، فقلت له: إنه لا ينبغي أن تلبس الثياب، فبعثني إلى أبي عبد الله عليه السلام وهو بالحيرة، فقلت له: إن أبا مراد فعل كذا وكذا، وإنه لا يستطيع أن يدع الثياب لمكان أبي جعفر، فقال: «مره فليلبس الثياب، و لينحر بقرة يوم النحر عن لبسه الثياب»^(١).

و ليس في الخبر تعرّض لبيان مكان الإشعار و التقليد، ولا لمكان الذبح، و لعلّ الذي ينصرف إليه الإطلاق في محلّ الاشعار و التقليد ما يمرّ عليه من المواقيت، وفي موضع الذبح منى.

و فيه إشارة إلى منع جميع مُحَرّمات الإحرام، ولزوم كفّاراتها، كما ذهب إليه البعض^(٢)، و يظهر منه الوجوب، ولو قلنا به فلا محيص عن الندب، و الحلّي أنكر الحكم من أصله^(٣).

الباب الرابع: في العمرة

وهي: زيارة البيت على الوجه الآتي، وفيها مباحث:

الأول: في حكمها، وهي واجبة على وجوب الحجّ بشرائطه، وبتقسيمه إلى أقسامه ما يجب بأصل الإسلام، أو بالنذر وأخويه، أو بالنيابة، أو بالإفساد، وبواجبها ومندوبها.

والعمرة الإسلامية و المترتبة على الإفساد فوريتان.

ولو استطاع لها دون الحجّ أو بالعكس، لزمه ما استطاع له. و لو تعارضا، قدّم

١. الكافي ٤: ٥٥٤٠ ح ٤، التهذيب ٥: ٤٢٥ ح ١٤٧٤، الوسائل ٩: ٣١٤ أبواب الإحصار والصدّ ب ١٠ ح ١.

٢. النهاية: ٢٨٣.

٣. السرائر ١: ٦٣٩.

الحجّ. وفي تعارض موجباتها يجري نحو ما جرى في تعارض موجبات الحجّ.
ولا يجوز الإتيان بالعمرة للمستطيع، إلا بعد اليأس من الحجّ.

الثاني: في تقسيمها، وهي قسمان:

عمرة متمتع بها، وهي فرض النائي مع تمكّنه من الحجّ، ومع عدم التمكن منه ينقلب تكليفه إلى العمرة المفردة.

وعمرة مفردة، وهي فرض أهل مكّة وحاضريها، لا يجوز لهم غيرها، إلا في غير عمرة الإسلام، يؤتى بها بعد انقضاء الحجّ، وإن شاء بعد انقضاء أيام التشريق بلا فصل، أو في استقبال المحرمّ.

الثالث: أنّه يجوز نقل العمرة المفردة في أشهر الحجّ إلى العمرة المتمتع بها، ولا يجوز في غير أشهر الحجّ، ولا نقل المتمتع بها إلى المفردة إلا مع الضرورة.
ولو كانت العمرة عمرة الإسلام أو مندورة أو عمرة نيابة، ففي جواز نقلها إلى عمرة التمتع إشكال.

الرابع: أنّ العمرة المفردة لا تختصّ زماناً مندوبة أو واجبة مطلقة، وأفضل أزمنتها رجب، فإنّها تلي الحج في الفضل، ثمّ عمرة شهر رمضان، ولعلّ فضل الزمان يقتضي زيادة فضلها.

الخامس: أنّ صفة العمرة المفردة والمتمتع بها واحدة، هي عبارة عن الإحرام من الميقات السابق بيانه، والطواف، ثمّ صلاة ركعتيه، ثمّ السعي، ثمّ التقصير، وتزيد المفردة على المتمتع بها بطواف النساء وصلاة ركعتيه.

السادس: أنّ العمرة قد تجب بالندرو وشبهه، وبالاستئجار، والإفساد، وفوات الحجّ، فيتحلّل بعمرة. ومن وجب عليه الحجّ، فاعتمر متمتعاً وفاته الحجّ، حجّ من قابل، واجتزأ بتلك العمرة. وبالدخول إلى مكّة، بل الحرم في وجه قويّ، مع انتفاء العذر كالدخول لقتال مباح أو مرض أو رق أو انتفاء التكرار للدخول كالحطّاب والحشّاش.

ومن أحلّ ولم يمض شهر رمضان، فإنّه يتخيّر بين الدخول بحجّ أو الدخول بعمرة، وإذا تعدّد السبب - تجانس أو اختلاف - تعدّد المسبّب، وفي الإفساد المتعدّد مع

اتّحاد المتعلّق قضاء واحد .

السابع : أنّه ليس في عمرة التمتع طواف النساء ، و يقوى القول بنبذه ، و يجب في المفردة على كلّ مُعتمر من ذكر أو أنثى ، صبيّاً أو مكلفاً ، فحلاً أو خصياً أو مجبوباً أو صبيّاً أو ممسوحاً أو همّاً ، أو عجوزاً أن لا يتلذّذان ، الرجال على النساء ، وبالعكس ، وطءاً أو نظراً أو لمساً .

ويحرم العقد دواماً و متعة ، و تحليلاً للوطء أو اللمس أو النظر على الأقوى .
الثامن : أنّ من اعتمر متمتعاً ارتهن بالحجّ ، ولا يجوز له الخروج من مكّة قبل الحجّ ، ولو اعتمر مفرداً في أشهر الحجّ ، استحبّ له الإقامة للحجّ ، و يجعلها متعة ، خصوصاً إذا قام إلى هلال ذي الحجّة ، ولا سيّما إذا قام إلى التروية ، فإن خرج ورجع قبل شهر جاز أن يتمتّع بها أيضاً .

وإذا كان بعد شهر وجب الإحرام للدخول ، و إذا أحرم بعمرة لايجوز أن يتمتّع بالأولى ، بل بالأخيرة ؛ للزوم الارتباط .

التاسع : أنّه يتحلّل من المفردة بالتقصير أو الحلق إن كان رجلاً ، والحلق أفضل ، و تقتصر النساء على التقصير في المتمتّع بها ، و لو حلق في المتمتّع بها وجب عليه دم .
العاشر : أنّه مع الحلق أو التقصير في العمرة المفردة يحلّ من كلّ شيء إلا النساء ، فإنهنّ لا يحلّن للرجال ، ولا بالعكس إلا بطوافهنّ .

الحادي عشر : أنّه يستحبّ تكرار العمرة مطلقاً ، ولا حاجة إلى فاصلة زمانية أصلاً ، لا سنة ، ولا شهراً ، ولا عشرة أيّام ، ولا غير ذلك .

الثاني عشر : لو أوجب على نفسه عمرة التمتع ، وجب حجّه ، وبالعكس ، دون الباقي ، من العمرة المفردة أو الحجّتين .

الثالث عشر : أنّه لو أفسد حجّ القرآن أو الأفراد ، وجب إتمامه ، و قضاؤه دون العمرة ؛ إذ لا ملازمة بين الحجّتين ، والعمرة .

الرابع عشر : أنّه لو كان الإفساد في حجّ الإسلام وجبت العمرة ؛ لبعد حصول استطاعة الحجّ دون العمرة ، و كفاه عمرة واحدة ، فإن كانت متقدّمة بأن كانت عمرة

تمتّع، أجزأت عن العمرة المفردة، وإلا أتى بالمفردة.

هذا آخر ما كتبه جناب المرحوم المبرور الشيخ جعفر - قدّس الله روحه، ونور ضريحه - في الحجّ والعمرة وقد جفّ قلمه الشريف، وحال أمر الله العزيز الوهاب بينه وبين إتمام الكتاب، وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

تمّ تحقيق الكتاب ليلة العشرين من صفر ليلة أربعين الإمام الحسين (ع) والقلب يعتصر أسى، على يد أقلّ العباد عباس تبريزيان عفا الله عنه.

فهرس الموضوعات

كتاب الصوم

٧ حقيقة الصوم
٧ فضيلة الصوم
١٠ آداب الصوم وما يستحب فيه
٢٠ شروط وجوب الصوم
٢٢ شروط صحة الصوم
٢٣ اشتراط النية واحكامها

مفطرات الصوم

٢٩ أولها وثانيها : الأكل والشرب
٢٩ حكم العلك وذوق الطعام ومضغه وغيرها
٣٠ حكم السعوط والتقطير والكحل
٣٠ حكم المضمضة والاستنشاق
٣٠ حكم من أكل ناسياً فظن أنه مفطر فافطر
٣٠ حكم ما ارتفع من المعدة أو تحدّر من الدماغ
٣٠ حكم المتبقي في الأسنان
٣٠ حكم الواصل إلى الدماغ
٣٠ حكم الطعنة والمداواة

٣٠	حكم مصّ لسان أحد الزوجين الآخر
٣١	حكم الخارج من المعدة
٣١	صورة تعارض الصوم والصلاة
٣١	حكم استعمال المفطر قبل العلم بطلوع الفجر أو الغروب
٣٢	ثالثها: وصول الغبار الغليظ إلى الجوف
٣٢	حكم الدخان
٣٢	رابعها: الارتماس
٣٣	خامسها: القيء
٣٤	سادسها: الحقنة
٣٥	سابعها: الجنابة بأنواعها
٣٦	ثامنها: البقاء على الجنابة
٣٧	تاسعها: البقاء على حدث الحيض
٣٧	عاشرها: البقاء على حدث النفاس
٣٨	حادي عشرها: ترك المستحاضة الأغسال
٣٩	ثاني عشرها: تعمّد الكذب على الله أو رسوله أو ...
٤٠	ثالث عشرها: خروج دم الحيض
٤٠	رابع عشرها: خروج دم النفاس
٤٠	خامس عشرها: السفر
٤١	سادس عشرها: حدوث المرض
٤١	سابع عشرها: الخوف على محترم
٤١	ثامن عشرها: عروض الجنون
٤١	تاسع عشرها: عروض الإغماء
٤١	العشرون: الارتداد
٤٢	الحادي والعشرون: منع السيّد والزوج والوالدين
٤٢	الثاني والعشرون: منافاة بعض الواجبات

أقسام الصوم

٤٢	الصوم المندوب
٥٣	الصوم المكروه

٥٤	الصوم المحظور
٥٥	الصوم الواجب
	صوم شهر رمضان
٥٦	ما يثبت به دخول الشهر
٥٦	أحدها: رؤية الهلال
٥٦	ثانيها: عدّ ثلاثين للشهر السابق
٥٧	ثالثها: الشيعاء العلمي أو الظنّي
٥٧	رابعها: الشيعاء العملي
٥٧	خامسها: شهادة العدلين
٥٨	سادسها: حكم الفقيه
٥٨	سابعها: خبر الثقة لمثل الأعمى
٥٨	ثامنها: العلم
	سائر أحكام شهر رمضان
٥٨	ما لا يعوّل عليه من الأمارات
٥٩	تعدّي الحكم إلى غير بلد الثبوت
٥٩	حكم المسجون وغيره ممن لا يعرف الشهور
٦٠	كراهة السفر في رمضان
٦٠	ما تقصر فيه الصلاة يفطر فيه
٦١	كل يوم من رمضان عمل مستقل
٦١	وجوب الصوم من ضروريات الإسلام
٦١	مالا يكره السفر لأجله في رمضان
	سائر الصيام الواجب
٦٢	صوم النذر والعهد واليمين
٦٣	صوم بدل الهدى
٦٣	صوم النيابة بالإجارة ونحوها
٦٣	أحكام النيابة والإجارة
٦٧	صوم النيابة بالقرابة

صوم القضاء

٦٩	من يسقط عنهم القضاء
٧١	ما يُقضى ويُتدارك من أقسام الصيام
٧٣	أحكام القضاء
٧٣	إفطار الشيخ والشيخة
٧٤	إفطار ذي العطاش
٧٤	إفطار الحامل والمرضة
٧٤	لا ترتيب ولا موالاة في القضاء
٧٤	القضاء في أيام فضيلة الصيام
٧٤	حكم إفساد الصوم قبل أو بعد الزوال
٧٥	التطوع لمن عليه قضاء
٧٥	صور تعارض الصيامات الواجبة
٧٥	كفاية النية قبل الزوال لقضاء الصوم
٧٥	تأخير القضاء والشك فيه
٧٥	بعض أحكام القضاء

صوم الكفارات

٧٦	أنواع الصيام باعتبار الأداء والقضاء والكفارة
٧٧	أقسام الكفارات باعتبار السبب وما فيه كفارة
٨١	التكفير بالعتق
٨٢	التكفير بالصيام
٨٢	التكفير بالإطعام
٨٦	التكفير بالكسوة
٨٧	أحكام الكفارة

كتاب الاعتكاف

٩٣	حقيقة الاعتكاف
٩٤	شروط الاعتكاف

٩٤	الشرط الأول : النية
٩٤	ما يستحب في نية الاعتكاف من الاشتراط وغيره
٩٦	الشرط الثاني : الصوم
٩٧	الشرط الثالث : المكان
٩٧	الشرط الرابع : اللبث في المعتكف
٩٧	الشرط الخامس : استدامة اللبث
١٠١	الشرط السادس : إباحة اللبث
١٠٢	الشرط السابع : الزمان
١٠٤	الشرط الثامن : التمييز والعقل والإسلام وغيرها
١٠٤	أحكام الاعتكاف
١٠٤	وجوب الاعتكاف بمضي يومين
١٠٥	لزوم قضاء الاعتكاف المنذور ونحوه
١٠٥	لزوم الكفارة بترك الاعتكاف المنذور
١٠٥	ما يحرم في الاعتكاف ويفسده
١٠٦	ما يحرم في الاعتكاف ولا يفسده
١٠٧	حرمة مفسدات الصوم في الاعتكاف
١٠٨	طلب المعتكفة الطلاق وأحكامه
١٠٨	حكم من أفسد اعتكافه
١٠٨	مستحبات الاعتكاف
١٠٩	حكم الاعتكاف في مسجدين اختياراً واضطراراً
١٠٩	أحكام كفارة الاعتكاف
١٠٩	عدم وجوب قضاء الاعتكاف عن الميت
١١٠	من نذر ثلاثة اعتكافات
١١٠	لو عارض الاعتكاف حق لازم
١١٠	خاتمة فيما يستحب حين الاعتكاف

كتاب العبادات المالية

١١٥	حكمة اختلاف ما تتعلق به العبادة من المال والبدن وغيره
-----	---

١١٦	اختلاف تعلقات الناس واختباراتهم
١١٧	فضيلة بذل المال
١١٨	الأحكام المشتركة بين العبادات المالية
١١٨	النية في العبادات المالية
١٢١	حكم تكرار الدفع سهواً
١٢١	حكم النية والدفع قبل وقت العمل
١٢٢	اشتراط عدم رد المدفوع إليه
١٢٢	اشتراط البلوغ والعقل وغيره
١٢٣	اشتراط إباحة الدفع
١٢٣	حكم الشك في الشرط والواجب
١٢٥	حكم الشك في جنس الواجب
١٢٥	قبول كلام الوكيل في حصول الشروط وغيره
١٢٥	الأخذ من مال الممتنع عن أداء الحقوق
١٢٥	الاحتياال في إعطاء الزكاة
١٢٦	تصديق مدعي الفقر دون النسب وعدم تعيين مقدار المدفوع
١٢٧	عدم جواز التصرف بمال فيه حق
١٢٧	أحكام قبض الحقوق
١٢٨	بعض أحكام الزكوات المستحبة وأخذها
١٢٨	ما يشترط في المدفوع إليه والدافع
١٣٠	كيفية إخراج الزكاة
١٣٠	حكم اقتراض المجتهد على الوجوه
١٣٠	إجبار الممتنع عن أداء الواجبات
١٣١	لزوم أخذ المضطر إليها
١٣١	عدم نقلها من البلد
١٣١	من يرجح وما يرجح في إعطاء الزكاة
١٣٢	استحباب الدعاء من الآخذ لصاحبها
١٣٢	اشتراط الحرية في المعطي
١٣٣	الاستفاد من الممتنع

١٣٣	حكم الجهل بالحكم أو بالمقدار والمصالحة
١٣٣	لزوم تزكية وتخمس الحقوق المأخوذة
١٣٣	استرجاع العين مع الخطأ
١٣٣	اشتراط تملك الحقوق بالقبض
١٣٤	عدم لزوم العلم بالمدفوع
١٣٤	عدم لزوم ردّها لو زالت صفة الفقر وغيرها
١٣٤	يجوز ردّ المأخوذ إذا بان نقصه أو عيبه
١٣٤	عدم جواز الاحتيال بالدفع والردّ مكرراً
١٣٤	لو ادّعى الدافع عدم شغل الذمة أو الزيادة
١٣٤	حكم الاختلاف في صحة الدفع والقبض
١٣٤	عدم جواز ارتجاع الحقوق بعد تمليكها
١٣٥	لو ادّعى عدم استحقاق المدفوع إليه
١٣٥	لو دفع إلى القابل وغير القابل
١٣٥	إعطاء المجتهد من يعوله المتصدق
١٣٥	طلب المجتهد الزكاة وإجبار الممتنع
١٣٥	عدم لزوم الصيغة في الدفع
١٣٥	جواز التوكيل في عطاء الحقوق وأخذها
١٣٥	لو تبدّل رأي المجتهد بعد الدفع
١٣٦	حكم العبادات المالية بعد موت المكلف
١٣٦	لو كان الدفع مخالفاً للتقية
١٣٦	الملاك قصد الدافع مع الاختلاف
١٣٦	تصديق دعوى المالك انتفاء شرائط الوجوب
١٣٦	لا تتداخل أقسام الحقوق
١٣٦	حكم العدول بالنية من عبادة مالية إلى أخرى
١٣٦	حكم استثناء منفعة المدفوع
١٣٧	مؤونة النقل على المالك
١٣٧	حكم دفع ما يكفي لأكثر من سنة

١٣٧	لا يدفع مملوك أو قرآن إلى كافر من الحقوق
١٣٧	عدم إعطاء الناشئة من الحقوق

كتاب الزكاة

١٣٨	وجوب الزكاة المالية وحكم منكرها ومانعها
١٣٩	فضل الزكاة
١٤٠	عقاب تارك الزكاة
١٤١	علة الزكاة
١٤٢	لا يجب حق في المال سوى الزكاة والخمس وحكم إعطاء الضغث
١٤٢	الزكاة متعلقة بعين المال
١٤٥	حكم تملك ما فيه حق من زكاة
١٤٥	عدم اشتراط الإيجاب والقبول في الإقباض
١٤٥	من تجب عليه الزكاة وصفاته
١٤٥	اشتراط العقل والبلوغ فيمن تجب عليه
١٤٨	اشتراط الحرية فيمن تجب عليه
١٤٩	اشتراط إمكان التصرف فيمن تجب عليه
١٥٠	اشتراط ملكية النصاب فيمن تجب عليه
١٥١	اشتراط عدم كون النصاب مخلوطاً بالحرام
١٥١	ما تجب فيه الزكاة

زكاة الغلات

١٥٢	الغلات التي تجب فيها الزكاة
١٥٢	نصاب زكاة الغلات
١٥٥	اشتراط الدخول في الملك في زكاة الغلات
١٥٥	وقت تعلق الزكاة في الغلات الأربع
١٥٦	جنس المأخوذ في زكاة الغلات وصفته
١٥٦	القدر المخرج في زكاة الغلات
١٥٨	الحرص وحكمه

١٥٩	الخمس لا يرفع وجوب الزكاة
١٦٠	الزكاة بعد إخراج حصّة السلطان
	زكاة النقدين
١٦١	نصاب زكاة النقدين
١٦٣	اشتراط كونهما مسكوكين
١٦٣	اشتراط الحول في زكاة النقدين
	زكاة الأنعام
١٦٤	اشتراط النصاب تمام الحول
١٦٤	نصاب الإبل
١٦٥	حكم صغار الإبل ومريضها
١٦٥	أسنان الإبل
١٦٥	طريق أخذ الزكاة وتقسيم الإبل
١٦٥	من يقوم بأخذ الزكاة
١٦٥	حكم من وجد السن الأدنى من الحقّ أو الأعلى
١٦٦	جواز دفع القيمة عن العين
١٦٦	لو حال الحول على نصاب كلّ صغار أو مراض
١٦٦	حكم الكسور وإجزاء دفع المضموم
١٦٦	نصاب البقر
١٦٧	حكم الجاموس
١٦٧	حكم دفع الملقّ
١٦٨	نصاب الغنم
١٦٩	اشتراط بلوغ النصاب لمالك واحد
١٦٩	حكم المتولّد المخالف لأبويه بالاسم من النعم
١٦٩	عدم أخذ الهرمة وذات العوار والمريضة
١٦٩	الشاة المأخوذة في الزكاة
١٦٩	الضأن والمعز جنس واحد
١٦٩	حكم فحل الضراب والأكولة والربّي

١٧٠	حكم المتجدد في الحول
١٧٠	اشتراط الحول في زكاة الأنعام
١٧١	حكم تبديل أو تلف أو إهداء النصاب في الحول
١٧١	حكم موت المزكي أو ارتداده أثناء الحول
١٧١	لا زكاة بين النصابين
١٧١	اشتراط السوم في زكاة الأنعام
١٧٢	اشتراط عدم كونها عوامل
١٧٢	تصديق المالك في نفى النصاب
١٧٢	جواز الدفع من العين وغيرها
١٧٣	عدم ضم مال أحد إلى آخر
١٧٣	لو جعلها معلوفة فراراً من الزكاة
١٧٣	عدم جواز تقديم الزكاة
١٧٣	جواز إعطاء القيمة في جميع الأجناس
١٧٣	لو كان الجميع مرضاً

ما تستحب فيه الزكاة

١٧٣	زكاة مال التجارة
١٧٤	شروط زكاة مال التجارة
١٧٤	تعلق زكاة مال التجارة بالقيمة لا بالعين
١٧٤	لو اشترى نصاباً للتجارة وحال عليه الحول
١٧٤	زكاة الخيل
١٧٥	زكاة ما عدا الغلات الأربع
١٧٥	سائر ما تستحب فيه الزكاة
١٧٥	اشتراط الحول والنصاب فيها
١٧٥	استحباب وسم إبل الصدقة

المستحقون للزكاة

١٧٦	الفقراء والمساكين
١٧٦	شرط تحقق صفة الفقر

١٧٦	حكم المشغول بطلب العلم
١٧٧	الفرق بين الفقر والمسكنة
١٧٧	تصديق مدعي الفقر
١٧٧	ما يعطى الفقير
١٧٧	لو وصلت الزكاة لغير الفقير
١٧٧	عدم لزوم تسمية الزكاة عند الدفع
١٧٧	العاملون
١٧٨	ما يشترط في العاملين
١٧٨	أحكام العاملين
١٧٩	المؤلفة قلوبهم
١٧٩	حكم سهم المؤلفة قلوبهم في زمن الغيبة
١٧٩	شروط إعطاء هذا السهم وأحكامه
١٧٩	الرقاب
١٨٠	شروط العبد المعتق من الزكاة
١٨٠	أحكام شراء العبد من الزكاة
١٨٠	الغارمون
١٨٠	شروط المدين المعطى من الزكاة
١٨١	أحكام دفع الزكاة للمدين وصرفها
١٨١	في سبيل الله
١٨٢	ابن السبيل
١٨٢	أحكام إعطاء ابن السبيل والارتجاع منه
	أوصاف المستحقين
١٨٣	الأول: الإيمان
١٨٤	الثاني: العدالة
١٨٤	الثالث: عدم كونه واجب النفقة
١٨٥	الرابع: الحرية
١٨٦	الخامس: عدم كونه هاشمياً
١٨٦	جواز أخذ الهاشمي الصدقة المستحبة

١٨٧	حكم المنتسب بالأم إلى هاشم
	كيفية إخراج الزكاة
١٨٧	جواز إخراج الزكاة للمالك
١٨٧	عدم وجوب البسط على الأصناف
١٨٧	عدم جواز تقديم الزكاة على وقتها
١٨٨	وجوب المبادرة بإعطاء الزكاة
١٨٨	أحكام نقل الزكاة من بلدها
١٨٨	جواز الأكل من مال الزكاة بقصد الاستنقاذ
١٨٨	إعطاء الولي دون المولى عليه
١٨٩	أخذ الوكيل في تفريق الزكاة لنفسه
١٨٩	زكاة مال الميت
١٨٩	مقدار ما يعطى المستحق للزكاة
١٨٩	حكم إرث المعتق من الزكاة والموقوف
١٨٩	استحباب الإعلان بإخراج الزكاة
١٩٠	ينبغي للدافع شكر الله
	زكاة الفطرة
١٩٠	وجه التسمية
١٩٠	شروط زكاة الفطرة
١٩١	من تجب عليه وعنه الفطرة
١٩٣	جنس المخرج في الفطرة
١٩٣	قدر المخرج في الفطرة
١٩٥	وقت وجوب وجواز أداء الفطرة
١٩٥	مصرف زكاة الفطرة
١٩٦	أحكام زكاة الفطرة
	كتاب الخمس
١٩٧	ما يجب فيه الخمس
١٩٨	الأول: الغنائم

١٩٩	أقسام الكفر
٢٠٠	الثاني : المعادن
٢٠١	الثالث : الكنوز
٢٠٣	الرابع : الغوص
٢٠٤	الخامس : أرض الذمي
٢٠٥	السادس : الحلال المختلط بالحرام
٢٠٦	السابع : ما يفضل من مؤونة السنة

قسمة الخمس

٢٠٩	كيفية قسمة الخمس
٢١١	كيفية دفع الخمس وشروط صحته
٢١٣	زمان دفع الخمس
٢١٣	جواز طلب الحقوق للمجتهد وبني هاشم
٢١٣	عدم جواز الاحتياي في أخذ الحقوق
٢١٤	وجوب زكاة ما يؤخذ من الخمس

الأنفال

٢١٤	أرض انجلى أهلها بغير قتال
٢١٤	أرض الموات ورؤوس الجبال
٢١٤	ما يصطفيه الإمام من الغنيمة وصواف الملوك
٢١٤	ما يغنم بغير إذن الإمام
٢١٥	ما يوضع أو ينذر أو يعين للإمام
٢١٥	حكم التصرف بالأنفال للمجتهد
٢١٥	أحكام المال المؤتمن للتسليم إلى الإمام

الصدقات المندوبة

٢١٥	الصدقات الداخلة في الهبات
٢١٦	فضل هذه الصدقات
٢١٧	مصرف الصدقات

٢١٧	مقدارها وحدّها
٢١٧	جنس الصدقات
٢١٨	أحكام الصدقات
	الوقف
٢٢١	حقيقة الوقف ومقوماته
٢٢٣	صيغة الوقف
٢٢٥	ما يعتبر في مطلق المتعاقدين
٢٢٥	قصد اللفظ
٢٢٦	بناء كلّ منهما على تحصيل المضمون
٢٢٦	قصد الإنشاء في تحصيل المضمون
٢٢٦	قصد الدلالة والمدلول
٢٢٦	قصد التأثير والأثر
٢٢٧	قصد شخص معيّن بالخطاب
٢٢٧	كونهما أصيلين أو وليّين أو وكيلين
٢٢٨	تعيين النائب إذا تعدّد
٢٢٨	سماع كل واحد مع قصد الإسماع
٢٢٨	البلوغ والعقل واليقظة والتذكّر و...
٢٢٩	ما يعتبر في خصوص الموجب للوقف
٢٢٩	نية التقرب
٢٣٠	قصد الدوام
٢٣٠	جواز إدخال الموجب نفسه في الوقف
٢٣١	الإذن بالوقف يفيد الإذن بالوقف التام
٢٣١	ما يعتبر في القابل للوقف
٢٣١	لزوم القبول على نحو ما وجّه إليه
٢٣١	حكم قبول البعض
٢٣١	شروط الواقف
٢٣٢	اعتبار كونه مالكاً

٢٣٣	اعتبار كونه تام الملك
٢٣٣	اشتراط عدم الفساد عليه
٢٣٣	اشتراط عدم المعارض الشرعي
٢٣٣	اعتبار القدرة على التسليم
٢٣٤	اعتبار العلم بالرجحان
٢٣٤	اعتبار السلامة من النقص
٢٣٤	اعتبار السلامة من الحجر
٢٣٥	شروط الموقوف
٢٣٥	اعتبار كونه مذكوراً
٢٣٥	اشتراط كونه موجوداً حين الوقف
٢٣٦	اعتبار تعيينه
٢٣٦	اعتبار كونه معلوماً من حين العقد
٢٣٧	اعتبار كونه معلوماً عيناً لا منفعة
٢٣٧	اعتبار كونه حلالاً طاهراً
٢٣٧	اعتبار كونه ذا منفعة
٢٣٧	اعتبار كونه قابلاً للانتقال
٢٣٨	عدم كونه مُعيناً على المعصية
٢٣٨	عدم كونه من الأراضي المشتركة
٢٣٨	شروط الموقوف عليه
٢٣٨	اعتبار كونه مذكوراً وموجوداً
٢٣٩	اعتبار عدم كونه مرتداً وكونه غير الواقف
٢٣٩	اعتبار كونه قابلاً للتملك وبقائه
٢٣٩	اعتبار كونه بارزاً
٢٣٩	اعتبار عدم ترتب تقوية الباطل عليه
٢٤٠	اعتبار انتفاعه بالوقف وكونه متعيناً
٢٤٠	اعتبار القدرة على التسلم ولا يرجى انقطاعه
٢٤٠	عدم اشتراط الإيمان ولا الإسلام فيه
٢٤١	مصاديق الموقوف عليه

٢٤١	المسلمون والمؤمنون والشيعة
٢٤٢	القرشية والهاشمية والعلوية و... ..
٢٤٢	الجيران
٢٤٢	العترة والذرية
٢٤٢	القوم
٢٤٣	سبيل الله وسبيل الثواب وسبيل الخير
٢٤٣	البائسون
٢٤٣	مستحق الخمس ونسل هاشم
٢٤٤	الفقراء والفقهاء والصوفية

الناظر

٢٤٥	الناظر الشرعي
٢٤٥	محل النظارة الشرعية
٢٤٦	الناظر الجعلي
٢٤٧	أحكام النظارة والناظر

الشرائط الأصلية للوقف

٢٤٩	أحدها: الدوام وحكم انقطاعه
٢٥٠	ثانيها: إخراج الواقف نفسه عن الموقوف عليهم
٢٥١	ثالثها: القبض
٢٥٢	رابعها: الرجحان بحسب الدين
٢٥٣	خامسها: قصد القرية
٢٥٤	سادسها: اجتماع شرائط الصيغة والموجب والقابل وغيرها
٢٥٤	الشرائط الجعلية
٢٥٤	الشرائط الجعلية الصحيحة
٢٥٥	الشرائط الجعلية الصحيحة مما يتعلّق بالموقوف عليه والموقوف
٢٥٥	الشرائط الجعلية الفاسدة
٢٥٦	أقسام الوقف
٢٥٧	الوقف العام

٢٥٧	الوقف المطلق والمقيّد
٢٥٨	الوقف الترتيبي
٢٥٨	أحكام الوقف
٢٥٩	بيع الوقف
٢٥٩	الوقف المضمحل كنمائه
٢٦١	ما يثبت به الوقف
٢٦٣	قسمة الوقف
٢٦٤	وقف المشاع
٢٦٥	عدم الشفعة في الوقف
٢٦٦	حكم المستنبط من الموقوف
٢٦٦	حكم تمام الوقف
٢٦٨	حقيقة القبض في الوقف
٢٦٨	عدم جواز وقف أمّ الولد
٢٦٩	الوقف يحمل على الصحيح
٢٦٩	وقف المريض
٢٧٠	حكم مخالفة الوكيل قيد المالك
٢٧٠	أحكام ضمان الوقف
٢٧٠	ليس في الوقف خيار
٢٧١	حكم نفقة الموقوف
٢٧١	حكم منافع الوقف
٢٧١	حرمة نكاح الموقوف للموقوف عليهم
٢٧١	عدم دخول الحمل مع وقف الحامل
٢٧٢	حكم الجناية على الموقوف
٢٧٢	كفاية كون الموقوف وصياً أو مجتهداً
٢٧٢	سائر أحكام الوقف
	الحبس
٢٧٧	حقيقة الحبس
٢٧٧	صيغة الحبس

٢٧٨ أحكام المتعاقدين
٢٧٨ أحكام الموجب والقابل والحابس والمحبوس والمحجوس عليه والناظر
٢٧٩ شروط الحبس الأصلية
٢٨٠ شروط الحبس الجعلية
٢٨١ السكنى
٢٨١ العمرى
٢٨٢ الرقبة
٢٨٢ أحكام الحبس

كتاب الجهاد

٢٨٧ معنى الجهاد
٢٨٧ أقسام الجهاد
٢٨٧ الأول : الجهاد لحفظ بيضة الإسلام
٢٨٨ الثاني : الجهاد لدفع الملاحين
٢٨٨ الثالث : الجهاد لدفعهم عن طائفة من المسلمين
٢٨٨ الرابع : الجهاد لدفعهم عن بلدان المسلمين
٢٨٩ الخامس : جهاد الكفر
٢٩٠ الفروق بين القسم الخامس وغيره
٢٩٢ أقسام الدفاع
٢٩٣ فضيلة الجهاد
٢٩٤ آيات الجهاد
٢٩٧ روايات الجهاد
٣٠١ بيان حسن التكليف
٣٠٥ كيفية إبلاغ التكليف وحكمة إرسال الرسل
٣٠٥ لزوم معرفة النبي المبعوث
٣٠٥ دلائل نبوة نبيّنا (ص) ومعجزاته
٣٠٨ أخلاق النبيّ محمد (ص)
٣١٠ شهادة الكتب السماوية بنبوة نبيّنا (ص)

٣١٥	مناقشة أهل الكتاب
٣١٦	مقايسة القرآن مع سائر الكتب وما فيها
٣٢٥	أسباب تفاصيل الأحكام
٣٢٦	بيان سبب العصيان
٣٢٧	تقسيم المعاصي
٣٢٨	تقسيم الواجبات
٣٢٩	أقسام الكفر وأحكامه
٣٣١	الحرب التي تحتاج إلى رئيس وعسكر وأقسامها
٣٣٢	تعيين الرئيس في الحرب والجهاد
٣٣٣	الاستئذان من المجتهدين
٣٣٤	لزوم امتثال أمر السلطان
٣٣٤	أحكام السلطان
٣٣٥	أقسام الحروب
٣٣٧	شروط الجهاد وآلات الحرب
	أسباب الاعتصام
٣٣٩	الأول: بذل الجزية
٣٣٩	أحكام الجزية وشروطها
٣٤٠	أحكام الذميين
٣٤٢	الثاني: الإقرار بكلمة الإسلام
٣٤٢	الثالث: الأمان
٣٤٢	عقد الأمان
٣٤٣	محل الأمان
٣٤٣	عاقدة الأمان
٣٤٤	المؤمن
٣٤٤	أحكام الأمان
٣٤٨	الرابع: الإسلام
٣٤٨	أقسام المعتصمين بالإسلام

٣٤٩	الخامس : الصلح
٣٥٠	السادس : العهود
٣٥١	السابع : المهادنة وبيان أحكامها
٣٥٢	الأحكام المشتركة بين أقسام الاعتصام
	أحكام عقد الذمة
٣٥٦	عقد الذمة وشروطه
٣٥٧	العاقد
٣٥٧	المعقود له
٣٥٨	المعقود به
٣٥٩	ما يلزم لهم بعد عقد الذمة
٣٦٠	ما يلزم عليهم عما لا تنعقد بدونه الذمة
٣٦١	ما يلزم عليهم مع الشرط ويمنعون عنه بدونه
٣٦١	ما يجب عليهم ولا ينقض الذمة
٣٦٣	مالا يجب إلا بالشرط ولا ينقض العهد
	باقي أقسام الكفار وشبههم
٣٦٣	الأول : الكفار المشبّين بالإسلام
٣٦٣	الخوارج
٣٦٤	النواصب
٣٦٥	الغلاة
٣٦٦	أحكام المخالفين
٣٦٦	أحكام الواقعة والفتحية وغيرهما
٣٦٧	الثاني : البغاة
٣٦٧	معنى البغي والباغي
٣٦٧	أحكام البغاة
٣٦٨	شروط بغي الخلفاء وحربهم
٣٦٩	حكم مقتول المؤمنين وأصل البغي
٣٦٩	الثالث : الكفار الغير المشبّين بالإسلام

٣٦٩	حكم الأروسية
٣٦٩	احكام القسم الثالث
٣٧١	حكم أولاد المسلمين في أراضي الكفار
٣٧١	الولد الذي يحكم بإسلامه وما لا يحكم

المحاربة والمقاتلة

٣٧٢	الاستعداد للجهاد
٣٧٢	تعيين الرئيس المطاع وما ينبغي له
٣٧٣	اجتماع العساكر الجنود
٣٧٣	إعداد الأسلحة والخيول والدروع
٣٧٣	أقسام السلاح وترتيبها
٣٧٤	إعداد الجنز الواقية
٣٧٤	إعداد الخيل والمراكب
٣٧٤	إعداد الطعام
٣٧٥	عدم جواز القتال بدون الإمام أو نائبه
٣٧٥	حكم الفرار
٣٧٥	وجوب مواراة الشهيد
٣٧٦	سائر أحكام الجهاد
٣٧٧	الاستيلاء بالحرب والجهاد
٣٧٧	أحكام الأسراء
٣٧٨	الغنائم
٣٧٩	نبذة من أحكام الجهاد مما عدا القسم الأخير
٣٨٧	فضل المراقبة واحكامها

الغنائم

٣٩٠	عدم دخول المباحات في الغنائم
٣٩٠	الأسارى المملوكين بالأسر
٣٩٢	انفساخ النكاح بالأسر
٣٩٢	عدم سقوط الدين بالاسترقاق

٣٩٢	حكم من أسلم في دار الحرب
٣٩٣	كراهة التفريق بين الأم والولد
٣٩٣	حكم وطء المرأة الأسيرة
٣٩٣	حكم من أسر مرتين
٣٩٣	حكم من ادّعى الإسلام من الأسرى
٣٩٣	حكم من ينعتق على من أسره

أحكام ما لا ينقل

٣٩٤	الأرض التي أسلم أهلها طوعاً
٣٩٤	الأرض التي ترك أهلها عمارتها
٣٩٥	الأرض الموات
٣٩٥	إحياء الموات
٣٩٥	ما يتحقق به الإحياء
٣٩٥	ما يعتبر في الإحياء
٣٩٦	حريم الدار والقرية وغيرها
٣٩٨	الأرض التي صولح عليها أهلها
٣٩٨	الأرض التي جلى أهلها
٣٩٩	الأرض التي ماتت بعد الإحياء
٣٩٩	الأرض المفتوحة بالقهر (عنوة)
٤٠٠	الأرض المفتوحة بغزو الكفار
٤٠١	بيان حال الأراضي التي تسلط عليها المسلمون
٤٠٢	يد المسلمين ورئيسهم
٤٠٢	حال بعض الأراضي في بلاد المسلمين
٤٠٢	تعيين الأراضي المفتوحة عنوة
٤٠٤	تعيين الأراضي المفتوحة صلحاً
٤٠٤	تعيين الأراضي التي أسلم أهلها طوعاً
٤٠٥	مالا يقسم من الغنائم والأرضين
٤٠٨	أحكام السلب وشروطه
٤٠٩	الرضخ وأقسامه

٤١٠ الجعائل
٤١٠ نفقة الغنائم
	قسمة الغنائم
٤١٠ تعلق حقوق الغانمين بالغنمة
٤١١ حكمة اشتراك المقاتلين في الغنمة
٤١١ اتباع سيرة النبي (ص) في القسمة
٤١٢ جريان الحكم بعد الغية
٤١٢ القاسم
٤١٣ المقسوم له
٤١٣ المقسوم
٤١٤ مكان وزمان القسمة
٤١٥ كيفية القسمة
٤١٥ مقدار السهام
٤١٦ احكام القسمة والغنمة

احكام الارتداد

٤١٨ ما يتحقق به الارتداد
٤٢٠ المرتد الفطري والملي
٤٢١ حكم المرتد الفطري الذكر
٤٢١ حكم المرتدة الفطرية
٤٢٢ حكم المرتد الملي الذكر والأنثى
٤٢٢ حكم المرتد المشتبه كالخشي
٤٢٢ ارتداد الاثنين على حق واحد
٤٢٢ حكم قتل التائب
٤٢٢ عدم استرقاق المرتد
٤٢٢ حمل المرتد
٤٢٣ سائر احكام الارتداد باقسامه

المحاربة

٤٢٥	تعريف المحارب
٤٢٥	المحارب
٤٢٥	أحكام المحاربة

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٤٢٦	رجحانهما عقلاً وشرعاً
٤٢٦	الآيات والروايات الدالة على الرجحان
٤٢٨	وجوب بيان الواجب والمستحب من المجتهد
٤٢٩	شروط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٤٢٩	قبح الإلجاء من الله
٤٢٩	مراحل الأمر بالمعروف من اللين إلى الخشن
٤٣٠	إقامة الحدود والتعزيرات
٤٣٠	الرجوع إلى المجتهد والتقليد
٤٣١	حكم تولي القضاء
٤٣١	مقيم التعزيرات والحدود

كتاب الحج

٤٣٥	معنى الحج
٤٣٦	مقدمات الحج

الأمور المتعلقة بالسفر

٤٣٦	رجحان السفر بذاته ولغيره
٤٣٧	الوصية عند إرادة السفر
٤٣٧	الغسل عند إرادة السفر
٤٣٨	توديع العيال والصلاة ركعتين
٤٣٨	التصدق أمام السفر
٤٣٩	التعمم والتحنك عند السفر
٤٣٩	اصطحاب عصا لوز في السفر
٤٤٠	ما يفعله المسافر عند باب داره

٤٤٢	ما يفعله المسافر عند الركوب
٤٤٤	الاعتماد والتوكل على الله والقراءة عند السفر
٤٤٤	تحسين الزاد والراحلة
٤٤٥	اتخاذ الرفقة في السفر وكراهة الوحدة
٤٤٦	المحافظة على مكارم الأخلاق في السفر
٤٤٨	توديع المسافر وتشيعه
٤٤٩	اختيار الأيام السالمة من النحوسة من الأسبوع
٤٥٠	الأيام النحسة في الأسبوع
٤٥١	اختيار الأيام السالمة من النحوسة من الشهور
٤٥٤	تجنب الأيام النحسة من الشهور
٤٥٧	حكم ليالي الأيام النحسة
٤٥٧	المراد من السفر ومبدؤه
٤٥٨	المدار على الشهور العربية
٤٥٨	ملاحظة المواليذ والوفيات وأيام الذنوب في السفر
٤٥٨	المدار في الأيام على محل الخروج
٤٥٨	اعتماد الأخبار الضعيفة في آداب السفر
٤٥٨	معارضة ما ذكر من الأيام الأرجح منها
٤٥٩	عدم وجوب اجتناب النحوسة المعللة باحتمال القتل
٤٥٩	الصدقة تدفع النحوسة
٤٥٩	ارتكاب النحس لمخالفة الطيرة
٤٥٩	اصطحاب من خرج في يوم نحس
٤٦٠	فضل الحج
٤٦٠	الروايات الدالة على فضل الحج
٤٦٤	أدلة وروايات وجوب الحج والعمرة
٤٦٤	وجوب الحج ضروري في الدين
٤٦٧	وجوب الحج والعمرة في العمر مرة
٤٦٨	وجوب الحج أو الإحجاج كفاية
٤٦٩	حرمة تسويق الحج

٤٦٩ أقسام الحجّ
٤٧٠ حجّ التمتع
٤٧١ من يتعيّن عليه حجّ التمتع
٤٧٢ شروط حجّ التمتع
٤٧٣ حجّ الأفراد
٤٧٣ من يجب عليه الأفراد
٤٧٣ محلّ الإحرام في حجّ الأفراد
٤٧٤ حجّ القرآن

ما يتعلق بالحجّ بأقسامه

٤٧٤ شروط صحّة الحجّ
٤٧٤ شروط وجوب الحجّ
٤٧٧ حكم العدول من حجّ إلى حجّ
٤٧٨ عدم جواز جمع نسكين في نيّة واحدة
٤٧٩ شروط وجوب الحجّ
٤٧٩ الأوّل: الاستطاعة والزاد والراحلة
٤٨١ استطاعة من بذل له الحجّ
٤٨٢ الاستطاعة شرط وجودي
٤٨٢ لو خرج للحجّ بقصد النذب فحصلت الاستطاعة
٤٨٢ لو خاف على أهله أو ماله
٤٨٢ صداق النكاح يدخل في الاستطاعة
٤٨٣ لو حجّ المستطيع متسكعاً
٤٨٣ لو حجّ على مغصوب
٤٨٣ عدم الاستطاعة بالمال الحرام
٤٨٣ بعض موارد الاستطاعة وعدمها
٤٨٤ الاستطاعة الشرعية مخصوصة بحجّة الإسلام
٤٨٤ اختلاف ما تحصل به الاستطاعة باختلاف الأشخاص
٤٨٤ الثاني: عدم معارضة شيء من الواجبات
٤٨٥ ثالثها: تيسّر المسير

٤٨٥	اعتبار إحراز الصحة
٤٨٥	اعتبار الثبوت على الدابة
٤٨٥	اعتبار اتساع الوقت
٤٨٦	اعتبار خلو الطريق عن المانع
٤٨٧	حكم مهمل الحج مع اجتماع الشرائط
٤٨٧	حكم من مات ولم يحج
٤٨٨	حكم من مات بعد الإحرام
	الحج الواجب بالأسباب
٤٨٨	الأول: النيابة
٤٨٨	شروط النائب
٤٨٩	شروط المنوب عنه
٤٩٠	شروط العمل المنوب فيه
٤٩٠	عقد النيابة إجارة وجعالة
٤٩٠	أحكام النيابة
٤٩١	حكم موت النائب
٤٩٢	من استؤجر على عملين
٤٩٢	جواز التبرع في المندوب عن الحي
٤٩٢	حكم مخالفة الأجير للشروط
٤٩٤	إذا صدأ أو أحصر الأجير
٤٩٥	استنابة من تعدد عليه الحج
٤٩٥	استنابة من وجب عليه الحج
٤٩٥	الإقالة مع التراضي جائزة
٤٩٦	جواز استنابة النائب مع الإذن والإطلاق
٤٩٦	النائب يأتي بالشرائط المعتبرة في حقه
٤٩٦	يجري في عقد النيابة خيارات البيع
٤٩٧	حكم من استطاع بأجرة النيابة
٤٩٧	لا يلزم النائب سوى الإتيان بالمسمى

٤٩٧	التبرع بالنيابة من دون استئذان
٤٩٧	إخراج الحج الواجب الموصى به من الأصل
٤٩٨	استحقاق الأجير الأجرة بالعقد
٤٩٩	اشتراط علم الأجير بمقدار الأجرة
٤٩٩	حكم عدم تمكّن الأجير في السنة المعيّنة
٤٩٩	اعتماد الأجير في الحجّ عن نفسه
٤٩٩	حكم فوت الحجّ للأجير
٥٠٠	حكم إفساد الأجير الحجّ
٥٠٠	لو عيّن النائب والقدر ولم يفِ الثلث
٥٠٠	حكم الاشتراك في النيابة
٥٠٠	حكم تبين عدم بلوغ الحاجّ
٥٠١	لو خرج عن الإسلام ورجع
٥٠١	ولو كان عازماً على قطع الطريق من دون إيجاب عليه
٥٠١	لو صحّ المنوب ولم يعلم النائب
٥٠١	لو انقلب حجّ المنوب إفراداً
٥٠٢	حكم ارتداد المنوب
٥٠٢	لو تأخر النائب وأتى بعمل آخر
٥٠٢	إذا استنيب فظهرت استطاعته
٥٠٢	إذا استنيب فظهرت عدم استطاعته
٥٠٣	جواز حجّ كلّ واحد من الرجل وغيره
٥٠٣	من مات وعليه حجة واجبة ولم يوص
٥٠٣	ما يستحب للنائب
٥٠٣	لزوم إتيان ما شرط على الأجير
٥٠٤	الثاني : قضاء الفائت
٥٠٤	لزوم إتيان الفائت الواجب
٥٠٥	القضاء بسبب إفساد الحج والعمرة
٥٠٦	عدم وجوب القضاء على الكافر
٥٠٧	قضاء حجّ المخالف وأهل الاعتقادات الفاسدة

٥٠٨	حكم إفساد العبد الماذون الحجّ
٥٠٨	اعتبار الاستطاعة العادية في القضاء
٥٠٩	إذا بلغ الصبي أو عقل المجنون قبل المشعر
٥٠٩	الثالث : النذر والعهد واليمين
٥٠٩	لزوم إجراء الصيغة فيها
٥٠٩	ما يُعتبر في صحّة الثلاثة
٥١٠	الحجّ المندور منصرف إلى البلدي
٥١٠	المقدّم عند تعدّد الجميع
٥١١	اشتراط تقدّم الإذن في نذر العبد والزوجة و...
٥١١	إذا فات شيء منها ومات قضي من التركة
٥١١	عدم تداخل الأقسام
٥١١	عدم توقّف وجوبها على الاستطاعة الشرعيّة
٥١٢	حكم الالتزام بكيفيّة مخصوصة من الحجّ والعمرة
٥١٤	الرابع : الحجّ المندوب
٥١٤	توقّف الحجّ المندوب على إذن المولى والزوج و...
	أفعال الحجّ والعمرة
٥١٥	الأفعال المشتركة
٥١٥	النّيّة
٥١٦	الإحرام
٥١٦	مستحبّات الإحرام قبل الشروع
٥١٩	ما يقارن الإحرام من المستحبّات
٥٢٠	كيفيّة الإحرام
٥٢١	حقيقة الإحرام
٥٢٢	كيفيّة التلبية
٥٢٤	ما تستحبّ إضافته إلى التلبية
٥٢٥	ما يستحبّ في التلبية
٥٢٧	أحكام التلبية وشروطها
٥٢٨	الإشعار والتقليد

٥٢٩	لزوم اللبس على المحرم وعدد الملابس
٥٣٠	شروط لباس المحرم
٥٣١	كيفية لبس الإحرام
٥٣١	آداب لبس المحرم
٥٣٢	جنس لباس المحرم
٥٣٣	مستحبات لباس الإحرام
٥٣٤	أحكام الإحرام
٥٣٤	وجوب الإحرام
٥٣٤	إحرام الصبي والمجنون
٥٣٤	حكم نسيان الإحرام وجهله
٥٣٤	حكم استبصار المخالف بعد إحرامه وغيره
٥٣٥	العود إلى الميقات بعد تجاوزه بدون إحرام
٥٣٥	موارد عدم لزوم العود إلى الميقات للإحرام
٥٣٦	عدم جواز إنشاء إحرام آخر للمحرم
٥٣٧	جواز العدول إلى العمرة للمفرد والقارن
٥٣٧	الاشتراط على الله يرفع وجوب الإتمام
٥٣٨	عدم جواز الجمع بين إحرامين
٥٣٨	العزم على فعل المحرمات ينافي الإحرام
٥٣٨	حكم ترك لبس الإحرام
٥٣٨	الإحرام ندباً لمن يجب عليه
٥٣٨	كراهة دخول الحمام للمحرم
٥٣٩	مواقيت الإحرام
٥٣٩	معنى المواقيت
٥٣٩	أقسام المواقيت
٥٣٩	الأول : العقيق ومواضعه
٥٤٠	الثاني : مسجد الشجرة
٥٤١	الثالث : الجحفة
٥٤٢	الرابع : يللمم

٥٤٢	الخامس : قرن المنازل
٥٤٣	السادس : موضع مكة القديم
٥٤٣	السابع : محاذاة أقرب المواقيت
٥٤٣	الثامن : المنزل الاقرب من الميقات إلى مكة
٥٤٤	التاسع : فح
٥٤٥	العاشر : محلّ الإمكان للمعذور
٥٤٥	الحادي عشر : المكان المنذور فيه الإحرام
٥٤٦	الثاني عشر : مكان خوف تقضي رجب للمعتمر
٥٤٦	الثالث عشر : رأس مسافة تساوي أقرب المواقيت
٥٤٦	الرابع عشر : أدنى الحل
٥٤٧	استحباب الإحرام من الجعرانة لأهل مكة
٥٤٨	تحديد الحلّ والحرم
٥٤٩	أحكام المواقيت

محرمات الإحرام

٥٥١	الأول : الصيد
٥٥٤	استثناء الصيد البحري
٥٥٥	استثناء الحيوان الإنسي
٥٥٥	بعض أحكام الصيد
٥٥٧	الثاني : قتل الحيوانات الصغار والحشرات
٥٥٨	الثالث : النساء
٥٥٩	الرابع : فعل المحرمات وترك الواجبات واشتدادها
٥٦٠	الخامس : الطيب
٥٦٣	السادس : حبس الأنف عن الرائحة المتنة
٥٦٤	السابع : لبس المخيط
٥٦٤	الثامن : القفّاز
٥٦٥	التاسع : لبس الخفّين
٥٦٦	العاشر : ستر الرأس
٥٦٧	الحادي عشر : ستر الوجه للمرأة

٥٦٨	الثاني عشر: التظليل
٥٦٩	الثالث عشر: الاكتحال بالسواد
٥٧٠	الرابع عشر: النظر بالمرآة
٥٧٠	الخامس عشر: تقليم الأظفار
٥٧٠	السادس عشر: إزالة الشعر
٥٧١	السابع عشر: الإدهان
٥٧٢	الثامن عشر: إخراج الدم
٥٧٣	التاسع عشر: الفسوق
٥٧٣	العشرون: الجدال
٥٧٤	الحادي والعشرون: لبس الخاتم
٥٧٤	الثاني والعشرون: لبس النساء الحللي
٥٧٥	الثالث والعشرون: الحناء
٥٧٥	الرابع والعشرون: حمل السلاح
٥٧٦	الخامس والعشرون: قلع السنّ
٥٧٦	السادس والعشرون: قطع الشعر والحشيش
٥٧٦	ما يستثنى من قطع الشجر والنبات
٥٧٨	أحكام محرّمات الإحرام والحرم
٥٧٨	أقسام المحرّمات
٥٧٨	حرمة جبر الغير على المحرّمات
٥٧٩	انحلال نذر ما يحرم على المحرم
٥٧٩	حكم الاضطرار إلى واحدٍ من المحرمات
٥٧٩	حرمة المحرمات بعد إتمام التلبّيات الأربع
٥٧٩	تجنب المولّى عليهم المحرمات
٥٧٩	حكم المحرّمات في النسك الفاسد وموارد اشتدادها

الكفّارات

٥٨٠	بيان ما ليس فيه كفّارة
٥٨٢	كفّارات المحللات وأحكامها

كفّارات الصيد

٥٨٢	كفّارات قتل النعامة
٥٨٤	كفّارة كسر بيض النعام واكله
٥٨٥	كفّارة قتل القطاة وشبهه
٥٨٦	كفّارة قتل الحمام
٥٨٧	كفّارة تنفير الحمام
٥٨٨	كفّارة نفث ريش الحمام
٥٨٨	كفّارة قتل العصفور والقبرة والصعوة
٥٨٨	كفّارة قتل بقرة الوحش وحماره
٥٨٨	كفّارة قتل الطيبي
٥٨٩	كفّارة شرب لبن الطيبة
٥٨٩	كفّارة كسر قرن الغزال ويده وغيرها
٥٨٩	عدم إجزاء المعيب والناقص في الكفّارة
٥٨٩	قيمة الحمام
٥٨٩	شراء علف لحمام الحرم ومحلّ وضعه
٥٩٠	ما يخرج عن الحامل
٥٩١	لو ضرب الحامل فالقت حملها
٥٩٢	حكم إزمان الصيد
٥٩٢	حكم قتل مالا تقدير لفديته
٥٩٣	اعتبار تقويم الجزاء وقت الإخراج
٥٩٣	حكم المشكوك كونه صيداً وعدمه
٥٩٣	الرجوع في تقويم الجزاء إلى عارقين
٥٩٤	حكم العاجز عن المثل والجزاء
٥٩٥	إجزاء الصغير والمعيب عن مثله
٥٩٥	حكم حصول المبدل بعد إتيان البدل

ما يتحقّق به الضمان

٥٩٦	الأول: المباشرة
٥٩٦	تضاعف الكفّارة بذبح صيد بوجه البدليّة

٥٩٦	حكم الاشتراك في قتل الصيد
٥٩٦	حكم قتل الطير بالضرب بالأرض
٥٩٧	حكم شرب لبن الظبية
٥٩٨	لو فعل محلاً ما يقتل بعد الإحرام
٥٩٨	ضمان أبعاض الصيد
٥٩٨	لا ضمان في قتل الصائل
٥٩٩	حكم أكل الصيد اضطراراً
٥٩٩	لا حرمة للجراد العام للطرق
٥٩٩	لو رمى صيداً فأصابه ولم يؤثر
٥٩٩	حكم تنفير الحمام ورجوعه
٦٠٠	الثاني : التسبيب
٦٠٠	لو أراد تخلص حيوان فمات
٦٠٠	لو منع الصيد من الهرب فمات
٦٠٠	الدلالة على الصيد وإغراء الكلب به
٦٠١	حكم الاشتراك في الدلالة
٦٠١	لو رمى الصيد رامياً فأصاب واحد
٦٠١	تضاعف الفداء برمي المحرم في الحرم
٦٠٢	لو أوقد ناراً فوق وقع فيها طيراً
٦٠٢	بعض أحكام التسبيب في قتل الصيد
٦٠٤	الثالث : في اليد
٦٠٤	حكم من قبض على صيد
٦٠٤	حكم يد الطفل والمجنون
٦٠٤	لو أمسك صيداً في الحلّ فذبحه محرم
٦٠٥	لو أمسك الصيد المحرم فذبحه المحلّ
٦٠٥	لو تعدّد الماسكون
٦٠٥	لو أمسك صيداً على صيد
٦٠٥	حكم نقل البيض عن محله
٦٠٥	صيد الحرم

٦٠٥	ما يحرم على المحلّ في الحرم
٦٠٥	كراهة صيد ما يؤم الحرم
٦٠٦	كراهة صيد ما بين البريد والحرم
٦٠٦	حكم من قتل الصيد في الحرم
٦٠٦	حكم رمي صيد الحرم من المحلّ
٦٠٦	حكم المشكوك كونه من الحرم
٦٠٦	لو ربط في المحلّ فدخل الحرم برباطه
٦٠٦	وجوب حفظ الطائر المقصوص جناحه
٦٠٧	لزوم إعادة الصيد الذي أخرجه من الحرم
٦٠٧	حكم من نتف ريشة من حمام الحرم
٦٠٨	لو رمى في المحلّ عبر الحرم
٦٠٨	حكم صيد المحلّ حمام الحرم في المحلّ
٦٠٨	وجوب القيمة على المحلّ في الحرم واحكامها
٦٠٩	حكم فداء المملوك والوقف
٦٠٩	تكرر الكفارات بتكرّر القتل ونحوه وعدمه
٦٠٩	حكم قتل الجراد الكثير
٦٠٩	ضمان الصيد بقتله عمداً أو سهواً
٦١٠	حكم العاجز عن الشاة الواجبة في الفداء
٦١٠	تضاعف القيمة فيما لادم فيه على المحرم في الحرم
٦١١	مكان التكفير في العمرة والحج
٦١١	جواز أكل المحلّ لبيض كسره المحرم
٦١١	حكم قتل المملوك للصيد
	كفّارات باقي المحظورات
٦١٢	كفّارة لبس المخيط والخفّ وشبهه
٦١٢	كفّارة استعمال الطيب والدهن
٦١٣	كفّارة تقليم الاظفار والمفتي بحلّه
٦١٤	كفّارة حلق الشعر ونتفه

٦١٥	كفارة تغطية الرأس
٦١٥	كفارة التظليل
٦١٦	كفارة الجدال
٦١٦	كفارة قلع الضرس
٦١٧	كفارة قلع الشجر
٦١٧	حكم العاجز عن الكفارة
٦١٨	لا كفارة على الجاهل والناسي و...
٦١٨	حكم اشتراك من لا يضمن بالجناية
٦١٨	حكم تكرّر السبب الواحد وفروعه
٦٢٠	حكم الحضور عند العطار ومسّ الزعفران وغيره
٦٢٠	جواز شراء الطيب والخيط والحواري للمحرم
٦٢٠	ما يعتبر في الحلق وأقسامه وأحكامه
٦٢١	يحرم عمل شيء للمحرم ممّا يحرم عليه
٦٢١	ذكر بعض الضوابط المستفادة من الأخبار
٦٢١	ضوابط الفداء
٦٢٢	ضوابط الشك والشهادة
٦٢٢	ضوابط التصدّق وأحكامه
٦٢٢	ضوابط ما يجب وما يحرم في الإحرام
٦٢٣	ضوابط التسيب والاضطرار
٦٢٤	ضوابط التوكيل والنقل من البلد
٦٢٤	ضوابط تخلّفات الكافر والمخالف
٦٢٥	لا فور ولا ترتيب في الكفّارات
٦٢٥	ضوابط التصدّق والمتصدّق عليه من الكفّارات
٦٢٥	ضوابط الاستمتاع بالنساء وغيرها وجزاؤه
	أحكام الصدّ
٦٣٢	تعريف المصدود
٦٣٣	تحلّل المصدود وكيفيّة

٦٣٤	حكم المصدود الذي لا هدي له يتحلل به
٦٣٤	عدم جواز التحلل بمجرد احتمال المنع
٦٣٤	ما يتحقق به الصدّ
٦٣٥	جواز التحلل مع الاشتراط
٦٣٥	حكم من صدّ بعد الموقفين
٦٣٥	حكم من صدّ عن الموقفين أو أحدهما
٦٣٥	صورة الظنّ بانكشاف العدو قبل القوات
٦٣٥	من أفسد حجّه فصدّ
٦٣٦	لو تحلل المصدود فانكشف العدو
٦٣٦	حكم المصدود في الحجّ الفاسد
٦٣٦	حكم إفساد الحجّ بعد الصدّ
٦٣٦	لا يجب دفع العدو الصاد بالقتال
٦٣٦	لا يجب بذل المال لدفع الصاد
٦٣٦	حكم طرء الخوف على المال والعيال أو المصاحب
٦٣٦	حكم تعارض الصدّ عن الحجّ والصدّ عن الردّ
	أحكام الحصر والمحصور
٦٣٧	معنى الحصر
٦٣٧	أحكام المحصور
٦٣٧	حكم من أحصر بعد الإحرام
٦٣٧	حكم زوال المرض قبل التحلل
٦٣٨	أحكام القارن المحصور
٦٣٨	الصدّ والإحصار بعد التلبية
٦٣٨	حكم اجتماع الصدّ والحصر
٦٣٨	الملاك في حصول الصدّ والإحصار
٦٣٨	لو تحلل فظهر عدم الإحصار والصدّ
٦٣٨	حكم التسبّب في الإحصار والصدّ
٦٣٩	حكم من أحرم به المحصور

رواية مروان بن خازجة..... ٦٣٩

العمرة

تعريف العمرة ٦٣٩

حكم العمرة ٦٣٩

قسمي العمرة ٦٤٠

جواز نقل العمرة المفردة إلى المتمتع بها ٦٤٠

زمان العمرة ٦٤٠

اتحاد صفة العمرة المفردة والمتمتع بها ٦٤٠

وجوب العمرة بالعارض ٦٤٠

وجوب طواف النساء وعدمه في العمرة ٦٤١

ارتهاان المتمتع بالعمرة بالحج ٦٤١

كيفية التحلل من الفرد ٦٤١

استحباب تكرار العمرة ٦٤١

حكم من أوجب على نفسه عمرة التمتع ٦٤١

حكم من أفسد العمرة ٦٤١

چکیده

این کتاب، یکی از بهترین و برترین کتاب‌های شیعه در زمینه عقاید، فقه، اصول شمرده می‌شود. مرحوم کاشف الغطاء در آن به اثبات حقانیت شیعه اثناعشری می‌پردازد.

کشف الغطاء، بیانگر تسلط فوق‌العاده مؤلف است چنان‌که از خود وی نقل شده که گفته است: پرده از رخ عروس فقاہت، جز من و شهید اول و فرزندانم، موسی بر نکشید.

کتاب وی از نظر روشمندی و روانی شیوه بحث و حلّ مبهمات مسائل بی‌نظیر است.

ناشر

مؤسسه بوستان کتاب

(مرکز چاپ و نشر دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم)

پرافتخارترین ناشر برگزیده کشور

نشانی دفتر مرکزی: ایران، قم، اول خیابان شهدا، ص پ: ۹۱۷

تلفن: +۹۸۲۵۱۷۷۴۲۱۵۵ ، فاکس: +۹۸۲۵۱۷۷۴۲۱۵۴ ، پخش: +۹۸۲۵۱۷۷۴۳۴۲۶

كشف الغطاء

عن مبهمات الشريعة الغراء

جلد چهارم

علامه شیخ جعفر کاشف الغطاء

تحقیق: دفتر تبلیغات اسلامی شعبه خراسان رضوی

بوسنت

۱۳۸۷

Abstract

“Kashf ul-Ghitā” is considered to be one of the best and most important Shī‘ah books in dogma, fiqh (law) and usūl (principles of fiqh). The book’s main objective is to prove the rightfulness of Ithnā-‘Asharī (Twelver) Shī‘ah branch of Islām.

“Kashf ul-Ghitā” clearly indicates the extraordinary expertise of the author as he has said himself: no one was able to take veil off the face of the bride but me and Shahīd-e Awwal (First Martyr) and my son, Mūsā.

This book is very unique in its methodological discipline, fluency of discussions and the resolution of ambiguities.

The Publisher

Būstān-e Ketāb Publishers

Frequently selected as the top publishing company in Irān, Būstān-e Ketāb Publishers is the publishing and printing house of the Islāmīc Propagation Office of Howzeh-ye Elmīyeh-ye Ghom, Islāmīc Republic of Irān.

P.O. Box: 37185-917

Telephone: +98 251 774 2155

Fax: +98 251 774 2154

E-mail: info@bustaneketab.com

Web-site: www.bustaneketab.com

Kashf ul-Ghitā’
‘an Mubhamāt ish-Sharī‘a(h)t il-Gharrā’
lil-‘Allāmah ash-Sheykh Ja‘far Kāshif ul-Ghitā’

Volume 4

Research
Maktab ul-I‘lām ul-Islāmī, Far‘-u Khorāsān

Būstān-e Ketāb Publishers
1387/2009